المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين

(دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)

رسالة مقدمة من الطالبة

فاطمة عبد الرضا عبد العزيز ناصر محمد

ليسانس آداب (جغرافيا) ـ كلية الآداب ـ جامعة بيروت العربية ـ ٢٠٠٠

ماجستير في الآداب (جغرافيا) ـ كلية الآداب ـ جامعة بيروت العربية ـ ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٢

صفحة الموافقة على الرسالة

المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين

(دراسة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية)

رسالة مقدمة من الطالبة

فاطمة عبد الرضا عبد العزيز ناصر محمد

ليسانس آداب (جغرافيا) ـ كلية الآداب ـ جامعة بيروت العربية ـ ٢٠٠٠

ماجستير فى الآداب (جغرافيا) ـ كلية الآداب ـ جامعة بيروت العربية ـ ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/مصطفى إبراهيم عوض

أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع بقسم العلوم الإنسانية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/محمد سيد أحمد

أستاذ علم الاجتماع

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

٣ – ا.د/سهام محمد هاشم

أستاذ الجغرافيا ـ كلية البنات

جامعة عين شمس

٢٠٢٢

المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين

(دراسة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية)

رسالة مقدمة من الطالبة

فاطمة عبد الرضا عبد العزيز ناصر محمد

ليسانس آداب (جغرافيا) ـ كلية الآداب ـ جامعة بيروت العربية ـ ٢٠٠٠

ماجستير فى الآداب (جغرافيا) ـ كلية الآداب ـ جامعة بيروت العربية ـ ٢٠٠٩

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت إشراف :-

١ – ا.د/مصطفى إبراهيم عوض

أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع بقسم العلوم الإنسانية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/ناجا عبد الحميد أبو النيل (متوفيه)

أستاذ الجغرافيا البشرية ورئيس قسم الجغرافيا ــ كلية الآداب

جامعة عين شمس

٣– ا.د/أنور شيخ الدين عبده

أستاذ الجغرافيا والموارد الطبيعية البيئية سابقاً

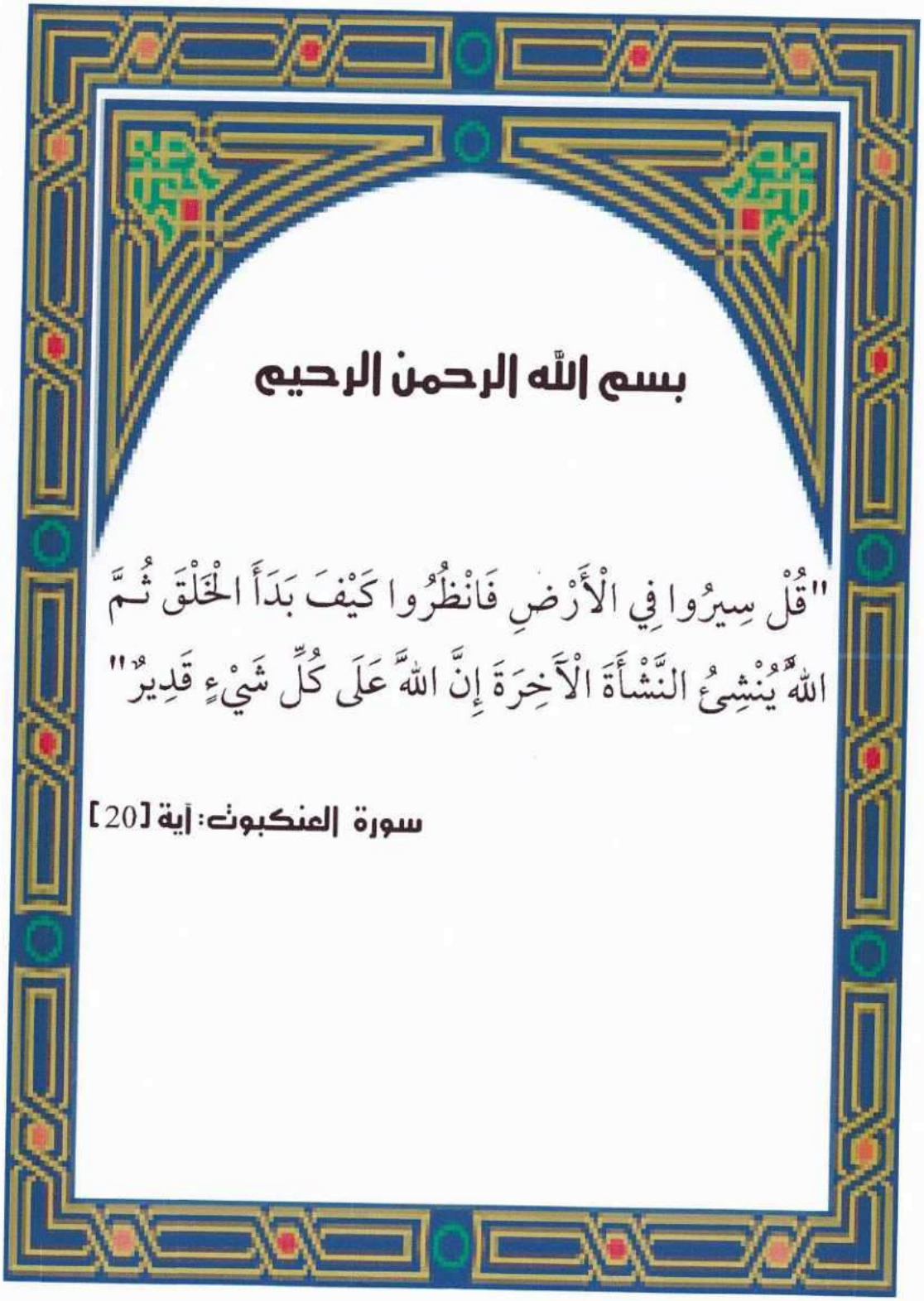
جامعة الخليج العربي

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / / ٢٠٢٢

موافقة مجلس الكلية / /٢٠٢٢ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢٢

٢٠٢٢



بسم الله الرحمن الرحيم

"قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"

سورة العنكبوت: آية [20]

الإهـــــداء

- إلى من علمه رب العالمين فعلم البشرية جمعاء سيدنا ونبينا وحبيب قلوبنا الهادي البشير والسراج المنير محمد "صلى الله عليه وآلة وصحبه أجمعين".
- إلى من ربياني صغيرًا وكانا لي حضنًا دافئًا ولسانًا داعيًا وقلبًا متضرعًا الله بتوفيقي أبي الحنون وأمي منهاج الحب...أسأل الله أن يطيل في عمرهما ويحسن خاتمتهما.
- إلى رفيق الدرب طيب القلب كريم الروح زوجي الحبيب الذي لم يدّخر جهدًا في توفير كل سبل الراحة لإنجاح وإكمال مسيرتي.
- إلى إخواني وأخواتي هدايا العمر الذين أحاطوني بالحب والدعاء.
- إلى ذا الجزء من روحي أبنائي ملاك " فرحة العمر، آية ومحمد مهجة قلبي وثنايا الوجد، دعاء العقل المفكر والمبدع، أبرار وجنات ياسمين الحياة وشمسها.
- إلى من أسمه قد حُفر في قلبي إلى نبض الروح ووطن العشق "علي".
- إلى أهلي وأصدقائي وأحبائي ومن استوطنوا قلبي.
- إلى العلماء والباحثين في كل مكان.
- إلى كل من ساعدني وشجعني في إتمام هذه الدراسة.
- إلى تراب وطني البحرين الحبيبة ونسيم هوائها.
- إلى هؤلاء جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحثة: فاطمة ناصر

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، واللهم لك الحمد ولك الشكر حمدًا طيبًا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله الذي بنعمة تتم الصالحات، وله الشكر والفضل والمنة، والصلاة والسلام على خير من وطأت قدماه الشريفتين الثرى سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وبعد أن منَّ الله عز وجل على بإتمام هذه الرسالة، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى: أساتذتي الأفاضل في كلية الدراسات والبحوث البيئية وكلية الآداب بجامعة عين شمس، وفي مقدمتهم **الأستاذة الدكتورة ناجا عبد الحميد أبو النيل أستاذ علم الجغرافيا -رئيس قسم الجغرافيا كلية الآداب عين شمس**، التي تفضلت بالإشراف على هذه الرسالة، وطالما كان وجودها محفزًا قويًا لي، فلا أنسى كيف كانت بمثابة الأم العطوف والأستاذة المخلصة في عملها وعلمها، حيثُ أنها لم تدخر جهدًا حتى ترى هذا الرسالة النور، أسأل الله العلي القدير أن يرحمها رحمة الأبرار ويرزقها واسع الجنان والمغفرة.

وبكل معاني الشكر والامتنان، أتوجه بها إلى **الأستاذ الدكتور مصطفى عوض أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا**، والذي طالما كان لي كالسد المنيع تجاه كل التحديات خلال دراستي لمرحلة الدكتوراه، ولما قدمه لي من العون والمساعدة وتفضله بالإشراف وتعاونه المخلص، حيثُ لم يبخل بوقته الثمين لإخراج الرسالة بصورة طيبة. كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأب الروحي **الدكتور أنور شيخ الدين عبده أستاذ الدراسات البيئية سابقًا بجامعة الخليج العربي** على تفضله بقبوله الإشراف على الرسالة، وما أولاني من نصح وإرشاد وصبر، فهو لم يدخر جهدًا في مساعدتي وتقديم النصح برحابة صدر ورجاحة عقل ومقدرة علمية، مما أثرى هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وبكل الامتنان والشكر أتقدم **للأستاذ الدكتور أحمد مصطفى العتيق أستاذ علم النفس بكلية الدراسات والبحوث البيئية**، لما غمرني به من عطف أبوي ورعاية واهتمام، وبفيض علمه ومعرفته وكان لإرشاداته الكريمة أكبر الأثر في إنجاز هذه الرسالة.

كما يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير والامتنان الكبير **للأستاذ الدكتور حابس سليمان سماوي أستاذ الدراسات السياحية بجامعة البحرين**، لتعاونه والالتزام أدبيًا، وتقديم التوجيهات العلمية القيمة للبحث العلمي واستبانات الدراسة، وعلى ما قدمه من دعم ومتابعة وتوجيه لكافة مراحل البحث والدراسة والذي كان له الدور الكبير في إتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة **سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد سيد أحمد أستاذ علم الاجتماع معهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وسعادة الدكتور/ سهام محمد هاشم أستاذ الجغرافيا – كلية البنات – جامعة عين شمس على قبولهم عضوية لجنة المناقشة رغم أعباءهم ومسئولياتهم الكثيرة وضيق وقتهم الثمين، جزاهم الله عني خير الجزاء.**

كما أتوجه بالشكر الجزيل **للأستاذ الدكتور أسماعيل المدني، والأستاذ عيسى سلمان ناصر، والدكتور إبراهيم مغربي، والأستاذ علي جاسم، والأستاذ عبد الحميد حامد،** والدكتور **حسين سلمان، والدكتور عبد الرزاق البلاونه، والأستاذ حاتم درويش، والأستاذ محمد الجبالي**، لكل ما قدموه لي من تعاون مثمر ساهم في إنجاح الكثير من مهام الرسالة، ودعم مستمر متواصل، وللكلمة ومعانيها الطيبة أثرًا أمدني بالكثير من الطاقة والقوة فكل الشكر والأمتنان **للدكتور مرعي القرني، والدكتور عبدالآله الفردان، والأستاذ إبراهيم الجبارات، والأستاذ محمد البدور، والأستاذ علي العمري، والدكتورة نسرين محمد،** وإلى جميع الزملاء والزميلات بإدارة الأشراف التربوي في وزارة التربية والتعليم بالمملكة. كما وأتقدم بالشكر الجزيل **للأستاذة أمنه حبيل، والأستاذة أيمان الشرخات، والأستاذة وجيهة الشاخوري**، وإلى كل من قدم لي المساعدة والدعم ولو بكلمة طيبة أو دعاء وأمنيات الحب والخير، سائلة الله أن يجزيهم عني كل خير.

ويشرفني ان أتوجه بالشكر إلى كل من مد لي يد العون وساعدني على إنجاز هذا العمل، وأخص بالشكر والأمتنان **المجلس الأعلى للبيئة، وهيئة البحرين للسياحة والآثار، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وسفارة مملكة البحرين بالقاهرة، والملحقية الثقافية البحرينية في القاهرة، وجامعة الخليج العربي، وجامعة البحرين، ومكتبة الشيخ عيسى المركزية، ووزارات ومؤسسات مملكتنا الغالية.**

وختامًا أدعو الباري عز وجل أن يوفقنا جميعًا لخدمة بحريننا الحبيبة.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على السمات الطبيعية والاجتماعية المتوفرة في البحرين والمساهمة في تطوير قطاع السياحة البيئية فيها. كما سعى إلى تحديد الخلفية العامة والاتجاهات في قطاع السياحة البيئية في البحرين وتحديد مدى ملاءمة وتوافر الخدمات السياحية للسياح. كما حددت المشاكل التي تواجه قطاع السياحة البيئية في البحرين ، وكشفت اتجاهات المملكة نحو استدامة المكونات الطبيعية ، لا سيما الاتجاه نحو السياحة البيئية ودور تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في موضوع السياحة البيئية.

كما تم استخدام النهج المتكامل: يعتمد هذا النهج على الربط والتكامل بين الإطار العلمي النظري للبحث ، والواقع العملي والتطبيقي لمنطقة الدراسة ، والنهج الوصفي التحليلي (الدراسة النظرية): تم استخدام النهج التاريخي من أجل جمع وتحليل وتفسير حقائق الماضي ، من أجل اكتشاف التعميمات التي تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمقترحات المستقبلية. كما تم استخدام النهج الأصولي بهدف معالجة القواعد الأساسية التي تؤثر على استغلال الموارد الطبيعية. (اجتماعي) للسياحة البيئية في المملكة. كما تم استخدام أداة القرار ، وهي إحدى الأدوات الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة ، لتحقيق أهداف الدراسة الحالية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: متوسط مساهمة المكون الطبيعي التالي في تنمية السياحة البيئية المستدامة ككل هو 3.47 وانحراف معياري (0.98) لدراسة المكونات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين من خلال التطبيق. العينة للجمهور.

كما أوضحت الدراسة أن متوسط مساهمة المكون الطبيعي التالي في تنمية السياحة البيئية المستدامة ككل كان 3.3 وانحراف معياري (0.75) لدراسة المكونات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين من خلال تطبيق العينة. من الخبراء.

كما أظهرت الدراسة أن متوسط مساهمة المكون الطبيعي التالي في تنمية السياحة البيئية المستدامة ككل بلغ 2.78 وانحراف معياري (0.87) لدراسة المكونات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين من خلال تطبيق العينة. من المكاتب.

أوصت الدراسة بعدة توصيات: الحاجة إلى تنسيق قوي للمبادرات السياحية للترويج للسياحة القائمة على الطبيعة في المملكة ، وضرورة دمج مفهوم السياحة البيئية كركيزة للتخطيط السياحي المستقبلي ، وضرورة السعي إلى تحقيق ذلك. توعية السائحين بأهمية الأماكن السياحية والمحافظة عليها بهدف ضمان فعاليتها المستقبلية ، يجب أن يبرز قطاع السياحة كقطاع ذي قيمة مضافة للاقتصاد العالمي ، والذي يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة.

ملخص الدراسة

تعد السياحة البيئية من أهم الأنماط والأنشطة السياحية المنتجة في العالم، وذلك لما تتمتع به من مقومات جعلتها تتصدر قائمة الأنماط السياحية، لاعتبارها سياحة نظيفة تساهم بشكل مباشر في المحافظة على المواقع الطبيعية وبقاءها بحالة مستدامة بيئيًا، واستثمارها بالشكل الأمثل الذي يعود على المجتمعات والأطراف المساهمة بالعملية السياحية بالنفع والربح الكبير. وتكمن أهمية السياحة البيئية كونها ذات تأثير إيجابي على عدة جوانب كثيرة منها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستويات الدخل وزيادة إيرادات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى كونها مرتكزًا هامًا للمحافظة على الموروث الثقافي المادي والمعنوي للمجتمع، حيث تعتبر السياحة بشكل عام بمثابة جسر يربط بين الشعوب وحضاراتهم وتحقيق الانفتاح والحوار بين مختلف الثقافات والأجناس الإنسانية.

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء مملكة البحرين والتعرف على أهم مقومات الجذب السياحية الطبيعية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة الملائمة لممارسة النشاط السياحي البيئي كالمحميات الطبيعية والسواحل والجزر الطبيعية والتي تسهم في تنمية قطاع السياحة البيئية فيها، فضلًا عن المواقع الأثرية والتنوع الثقافي للمجتمع التي تمتاز بها المملكة، والتي توفر للسياح متسعًا لممارسة الانشطة والفعاليات الخاصة بالسياحة البيئية. كما سعت إلى التعرف على الخلفية العامة والتوجهات في قطاع السياحة البيئية في البحرين، وتحديد مدى ملاءمة الخدمات مع البنية التحتيّة الدّاعمة لنشاط السّياحة البيئيّة، والتعرف معرفة التّحدّيات التي تواجه التّنميّة السّياحية البيئيّة، وتقييم وضع السّياحة البيئية في مملكة البحرين والكشف عن توجّهات المملكة نحو استدامة المقوّمات الطّبيعيّة لتتبع آليات النّهوض بالسّياحة البيئيّة في المملكة، وبخاصة التّوجه نحو السّياحة البيئيّة وإبراز دور تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في تناول موضوع السياحة البيئية.

كما تم استخدام المنهج **المتكامل:** وهو المنهج الذي يستند على ارتباط وتكامل ما بين الإطار العلمي النظري للبحث، والواقع العملي التطبيقي لمنطقة الدراسة و**المنهج التّحليلي الوصفي (المحور النظري):** هو طريقة علمية منظمة يعتمدها الباحث لدراسة ظاهرة معينة كما توجد في الواقع، ويبدأ بتحليلها تحليلاً دقيقاً من أجل الوصول إلى أغراض محددة لظاهرة ما، لتحقيق أهداف الدّراسة، كما تم استخدام **المنهج التّاريخي** بهدف جمع المعلومات والحقائق ووصف الوقائع التي حدثت في الماضي وتحليلها وتفسيرها، بغية اكتشاف تعميمات تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بمقترحات مستقبلية كما تم استخدام **المنهج الأصولي** بهدف الاهتمام

بالقواعد الأساسيّة التي تؤثر في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية (الاجتماعيّة) للسياحة البيئية بالمملكة، كما تم **استخدام أداة الاستبانة** والتي عُد من أهم الأدوات الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة الحالية.

تم استخدام نموذج التقييم المتكامل ومؤشراته للآثار البيئية لقطاع السّياحة (**DPSIR**)، الذي يتكون من القوى الدافعة (**Driving Forces**) والضغوط (**Pressures**)، وحالة البيئة (**State**)، والآثار (**Impacts**)، الاستجابة (**Responses**)، إلى جانب **الاعتماد على مصفوفة التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS** في تقييم وضع السّياحة البيئية، حيثُ يهتم هذا التحليل بالعوامل الداخلية والخارجية في تنفيذ السّياحة المُستدامة الذي يشتمل على: نواحي القوة الداخلية **Strengths**، نواحي الضعف الداخلية **Weaknesses**، الفرص المتاحة **Opportunities**، والتهديدات المتوقعة **Threats**، وذلك فيما يتعلق بالبيئة الخارجية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، وكان أبرزها ما يلي: جاء الموقع الجغرافي في المرتبة الأولى من حيث فاعليته، وذلك بالنسبة للثلاث عينات السكان والخبراء والمكاتب السياحية، وقد بلغ المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.47 وانحراف معياري 0.98، وذلك يدل على أهمية الموقع الجغرافي كأحد مقومات السياحة البيئية بالنسبة للعنصر الطبيعي، بينما جاءت الجزر الطبيعية في المرتبة الثانية لدى الثلاث عينات السكان والخبراء والمكاتب السياحية، وهذا يدل على أهمية الجزر الطبيعية للدلالة على فاعلية مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة. كما جاءت العيون والمياه الجوفية في المرتبة الأخيرة بالنسبة للثلاث عينات السكان والخبراء والمكاتب السياحية، وذلك للدلالة على أن هذا المواقع السياحية لا يتميز بفاعلية في مساهمته في تنمية السياحة البيئية حسب آراء العينة، وقد جاءت البنية التحتية في المرتبة الأولي لدى الثلاث عينات السكان والخبراء والمكاتب السياحية، وهذا للدلالة على أن البنية التحتية تعد من أهم الركائز التي يقوم عليها العنصر البشري" الاجتماعي" في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين. كما جاءت الخدمات الصحية في المرتبة الأولى بالنسبة لعينة المكاتب السياحية، وذلك تعد جودة الخدمات الصحية ركيزة هامة لتحقيق التميز في المجال السياحي.

كما أوضحت الدراسة أن (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة كانت بمثابة عامل جذب لدى جميع عينات الدراسة، للدلالة على الآثار الإيجابية للاستثمارات والتي لها دور هام في السّياحة البيئية وتحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة، في حين جاء دور السياحة في تعزيز انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية " في المرتبة الأولى لدى عينات الدراسة، لذلك للدلالة على أن السياحة البيئية لها دور هام وحقيقي في تعزيز الثقافة والوصول للتنمية وذلك في النمط الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع في

المملكة. كما جاء العامل المتعلق بإعطاء فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السيّاحي بالمملكة في المرتبة الأخيرة لدى عينة السكان وعينة الخبراء، وذلك للدلالة على ضعف المشاركة المجتمعية في تخطيط المجال السياحي بالمملكة. **كما أوضحت الدراسة** أن التسوق جاء في المرتبة الأولى بالنسبة للأنشطة السياحية والأنماط السياحية المستقبلية التي ترى افراد عينتي السكان والخبراء، وذلك للدلالة على أنها من أكثر الأنشطة التي تلاقي اهتمام كبير، مقارنة بالأنماط السياحية البيئية بشكل خاص.

كما تم عمل تقييم بيئي متكامل للسياحة البيئية في مملكة البحرين، وقد تم فيه التعرف على القوى الضاغطة للسياحة وما ينتج من ضغوط على البيئة ودرجة تأثير حالة البيئة بالنشاط السياحي، ثم التطرق إلى آثار السياحة على البيئة والاستجابات القانونية والمجتمعية لتلك الآثار. كما تم اقتراح استراتيجية للسياحة البيئية المستدامة، وذلك وفقًا لعدة بنود وهي: تنمية ورفع مستوى المعرفة والوعي المجتمعي نحو السّياحة البيئية، تنمية وتطوير ادارة المحميات الطبيعية المنظومة الإلكترونية لإدارة القطاع السّياحي، إدارة التسويق السّياحي، تنمية وتطوير مواقع السّياحة التراثية بالمملكة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، تحسين الأنشطة والخدمات السّياحية البيئية بالمملكة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: استغلال بعض الجزر في الأنشطة السّياحية وتطويرها للجذب السّياحي بشكل أكبر، والعمل على إنشاء جسور للربط بينها وبين الجزيرة الأم" البحرين"، ومن الجزر والمحميات جزيرة مشتان وجزر حوار التي لها مستقبل سياحي واعد، ضرورة التخطيط بشكل تكاملي على الصعيد الوطني والمحلي حسب المتطلبات، والعمل على التنسيق والحد من التداخل في المهام والاختصاصات ودعم التنسيق والتعاون من متخذي القرار في الجهات العليا بالمملكة. كما أوصت بضرورة العمل على تطوير البنى التحتية والفوقية بالمعايير العالمية التي تحددها وتكتسبها المؤسسات السياحية وذلك مقارنة بسياسات المؤسسات السياحية الدولية. وقد أوصت كذلك بالعمل على إعداد وتنفيذ برامج عمل لمواجهة الاثار البيئية السلبية على السياحة البيئية والموارد للحياة البحرية والبرية بسبب التغيرات المناخية التي تهدد بقاءها واستدامتها. الاهتمام بالغطاء النباتي ومنع تدهوره ر في المملكة، وذلك لدوره في تحقيق التوازن البيئي من تلطيف المناخ الذي تتميز المملكة بحرارته صيفًا، إلى جانب الدور الجمالي الذي يساهم على الاسترخاء والتأمل. والعمل على زيادة التشجير والبحيرات الصناعية. وتفعيل الدور الإعلامي والتنشيط السياحي، وذلك عن طريق الدعاية السياحية للمحميات الطبيعية والمواقع الأثرية البحرينية محليا وعربيًا ودوليًا، بإعداد المواد الترويجية من كتيبات ومصورات ومواد إعلامية الكترونية بمشاركة الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي بالمملكة، وبالتشارك مع السفارات البحرينية بالخارج لتشجيع السياحة الدولية والسياحة الداخلية.

أولًا: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	ح
ملخص الرسالة	ط
أولاً: فهرس الموضوعات.	ل
ثانيًا: فهرس الجداول.	س
ثالثًا: فهرس الخرائط والأشكال.	ص
رابعًا: فهرس الصور الفوتوغرافية.	ش
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	**46-1**
تمهيد.	2
أوّلا: أهمية الدّراسة وحدودها.	3
ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع.	4
ثالثًا: مشكلة الدّراسة وفرضياتها.	5
رابعًا: أهداف الدّراسة.	7
خامسًا: مناهج الدّراسة وأساليبها.	7
سادسًا: مُصطلحات الدّراسة ومحتوياتها.	13
سابعًا: الدراسات السابقة.	17
التّعقيب العام على الدّراسات السّابقة.	42
الفصل الثاني: المقومات الطبيعية لجذب السّياحة البيئية المُستدامة	**118-47**
تمهيد.	**48**
أولاً: التطور السّياحي التاريخي في مملكة البحرين.	**48**
ثانيًا: الملامح الجغرافية ومظاهر السطح.	**51**
ثالثًا: خصائص الطقس والمناخ.	**65**
رابعًا: الحياة الفطرية في البيئات والمحميات الطبيعية الجاذبة.	**83**
خلاصة.	**117**
الفصل الثالث: مكوّنات البناء الاجتماعي وأثرها على السّياحة البيئية المُستدامة	**186-119**
تمهيد.	**120**

الموضوع	الصفحة
أولاً: دور البناء الاجتماعي وعلاقته بالسَياحة.	120
ثانيًا: التبادل والتغير الاجتماعي في التنمية السَياحية.	125
ثالثًا: خصائص السكان.	131
رابعًا: الامكانات والبنية التحتية للمجتمع.	143
خامسًا: الخدمات والمرافق.	157
سادسًا: التراث الحضاري والثقافي.	168
خلاصة.	185
الفصل الرابع: حركة السَياحة البيئية الوافدة إلى مملكة البحرين	273-187
تمهيد.	188
أولاً: الحركة السَياحية واتجاهاتها.	188
ثانيًا: خصائص الحركة السَياحية.	194
ثالثًا: مكونات العرض والطلب السَياحي.	202
رابعًا: السَياحة والأنماط السَياحية في المملكة.	221
خامسًا: السَياحة البيئية وتاريخها.	229
سادسًا: نظرة مستقبلية على تنمية أنماط السَياحة البيئية.	231
سابعًا: المشاكل التي تواجه قطاع السَياحة البيئية وطرق معالجتها.	247
ثامنًا: استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي.	265
خلاصة.	272
الفصل الخامس: تحليل دور مقومات الجذب السَياحي الطبيعية والاجتماعية في تنمية السَياحة البيئية (إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية)	365-274
تمهيد.	275
أولاً: منهجية الدراسة وأدواتها.	275
ثانيًا: محددات عينة الدراسة ومبررات اختيارها.	276
ثالثًا: الدراسة الميدانية وأساليبها.	277
رابعًا: محاور الدراسة الميدانية.	278
خامسًا: البرامج والاساليب الاحصائية المستخدمة.	279
سادسًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة.	298

فهارس المحتويات

الموضوع	الصفحة
سابعًا: مناقشة وتحليل الأسئلة المفتوحة.	361
ثامنًا: التحقق من صحة فروض ونتائج الدراسة.	361
الفصل السادس: مستقبل آفاق السَياحة البيئية المُستدامة	433-366
تمهيد.	367
أولاً: مفهوم التنمية السَياحية المُستدامة ودورها في التنمية.	368
ثانيًا: العلاقة بين السَياحة البيئية والتنمية المُستدامة.	372
ثالثًا: فاعلية التخطيط السَياحي في تحقيق التنمية المُستدامة.	376
رابعًا: التحديات(الآثار) التي تواجه التنمية السَياحية البيئية.	381
خامسًا: الأنشطة البيئية المقترحة للسياحة البيئية.	388
سادسًا: نظرة مستقبلية على آفاق التنمية السَياحية المُستدامة بالمملكة (تحليل سوات).	392
سابعًا: فاعلية التخطيط السَياحي في تطوير السَياحة البيئية المُستدامة.	397
ثامنًا: رؤية مقترحة لتنمية آفاق السَياحة البيئية المُستدامة.	401
تاسعًا: نماذج مقترحة لتطوير مواقع وأنشطة طبيعية وتراثية.	418
خلاصة.	433
الخاتمة العامة (النتائج – التوصيات).	449-434
المصادر والمراجع.	472-450
ملاحق الدراسة.	508-473
المستخلص باللغة الإنجليزية.	A
الملخص باللغة الإنجليزية.	B-D

ثانياً: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	المساحة الإجمالية لمملكة البحرين (2012-2018).	54
2	الجزر الطبيعية بمملكة البحرين.	58
3	متوسط معدل درجة الحرارة الشهرية في مملكة البحرين لسنة 2020م.	66
4	مقياس مؤشر "توم Thom" للحرارة والرطوبة في مملكة البحرين.	73
5	تصنيف مؤشر أوليفر (THI) للإحساس بالراحة وعدمها للإنسان.	74
6	المتوسطات الفصلية لنتائج "مؤشر أوليفر" بالساعة في مملكة البحرين.	75
7	رتب المعاملات القياسية لمؤشر المناخ السياحي.	77
8	مخطط تصنيف TCI.	78
9	الكمية العددية لظروف مناخ الراحة السياحية والمستوى المتعلق بها.	79
10	درجات (الحرارة العظمى ومتوسطها/ الرطوبة النسبية الدنيا ورتبها ومتوسطها) في مملكة البحرين حسب نتائج المؤشر السياحي.	80
11	فئات ورتب (متوسط الأمطار بالمليمتر، السطوع الشمي بالساعة، سرعة الرياح كم/ الساعة) في مملكة البحرين حسب نتائج المؤشر السياحي.	81
12	قيمة مؤشر المناخ السياحي حسب أشهر السنة في مملكة البحرين.	81
13	المحميات الطبيعية ومميزاتها في مملكة البحرين.	88
14	معدلات النمو السكاني في مملكة البحرين في الفترة بين (2000 – 2015م).	131
15	التوزيع السكاني في محافظات مملكة البحرين لعام 2018م.	133
16	مستويات التحصيل العلمي لجملة سكان مملكة البحرين حسب آخر تعداد 2010م.	142
17	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين لسنة 2017م.	149
18	الطاقة الكهربائية المُستهلكة حسب القطاع (جيجاوات ساعة).	164
19	إجمالي حركة السياحة وعدد السائحين حسب طريقة الوصول من (2018-2020م).	190
20	حركة السياحة الوافدة حسب مجموعة الدول القادمة لمملكة البحرين.	201
21	نماذج تصنيفات الفنادق حسب المحافظات في مملكة البحرين.	207
22	المؤشرات السياحية الرئيسية بمملكة البحرين.	215
23	مؤشرات الأداء الفندقي بمملكة البحرين.	216
24	القطاعات المختلفة لاستخدامات الأراضي ومساحتها (1998-2008).	267
25	تصنيفات مقياس ليكرت الخماسي.	276
26	أوزان العبارات وتوزيعها وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة.	278
27	اختبار الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لنموذج الدراسة.	280
28	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور الإمكانات السياحية.	282
29	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور تنمية السياحة البيئية.	283

فهارس المحتويات

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
30	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية.	284
31	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مشكلات السيّاحة البيئية.	285
32	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور أنماط السيّاحة البيئية.	286
33	اختبار الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لنموذج الدراسة.	286
34	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور الإمكانات السياحية.	287
35	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور تنمية السياحة البيئية.	288
36	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية.	289
37	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مشكلات السيّاحة البيئية.	290
38	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية.	291
39	اختبار الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لنموذج الدراسة.	291
40	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور الإمكانات السياحية.	292
41	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور تنمية السياحة البيئية.	293
42	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية.	295
43	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مشكلات السيّاحة البيئية.	296
44	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية.	297
45	تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور وسائل الترويج للسيّاحة البيئية.	297
46	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك للعينة من السكان.	298
47	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك للعينة من الخبراء.	303
48	التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك للعينة من المكاتب السياحية.	307
49	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " آراء عينات الدراسة حول مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السياحة البيئية.	315
50	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول مساهمة العنصر الاجتماعي في تنمية السيّاحة البيئية المستدامة.	318
51	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة.	321
52	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة.	325
53	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة.	328
54	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة المساهمة للمؤسسات لتحقيق التنمية السياحية المستدامة لعينة من المكاتب السياحية.	332

فهارس المحتويات

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
55	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية حسب رأي عينة السكان.	334
56	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة التقييم لعينة الخبراء والمكاتب السياحية لمقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السياحية.	336
57	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير وجهات النظر لعينات الدراسة حول المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة.	340
58	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ممارسة الأنشطة السياحية لعينة من السكان.	346
59	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير أراء عينة من الخبراء حول التوقعات المستقبلية لمستوى الأنماط السياحية المستقبلية.	348
60	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الرأي حول درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية لعينة من المكاتب السياحية.	350
61	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة استخدام وسائل الترويج للسياحة البيئية لعينة من المكاتب السياحية.	352
62	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير رأي عينات الدراسة حول درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية بمملكة البحرين مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى.	353
63	معامل ارتباط بيرسون بين السياحة البيئية والتنمية المُستدامة	361
64	معامل ارتباط بيرسون بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة والتنمية المستدامة.	362
65	معامل ارتباط بيرسون بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة والتنمية المستدامة	363
66	معامل ارتباط بيرسون بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة والتنمية المستدامة.	364
67	معامل ارتباط بيرسون بين فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية والتنمية المستدامة.	364
68	مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السّياحية المُستدامة.	373
69	تحليل مصفوفة (SWOT) لصناعة السياحة البيئية في مملكة البحرين.	393
70	رؤية مقترحة لسياسات استدامة السّياحة البيئية في مملكة البحرين.	411

ثالثاً: فهرس الخرائط والأشكال

الرقم	عنوان الخريطة والشكل	الصفحة
1	التقسيمات الإدارية في مملكة البحرين.	4
2	الموقع الفلكي والجغرافي لمملكة البحرين والدول المجاورة.	53
3	الجزر الطبيعية والاصطناعية بمملكة البحرين.	57
4	التوزيع المكاني للجزر الاصطناعية في مملكة البحرين.	60
5	مظاهر السطح في مملكة البحرين.	64
6	متوسطات درجات الحرارة في مملكة البحرين لسنة 2020م.	67
7	المتوسطات الشهرية لسرعة الرياح واتجاه الرياح السائد لسنة 2020م.	68
8	المتوسطات الشهرية للرطوبة النسبية 2020م.	70
9	المعدلات الشهرية للأمطار "ملم" لعام 2020م.	71
10	ناتج معادلة أولبفر على مدار السنة في مملكة البحرين.	76
11	الخريطة السيكرومترية لدرجات الحرارة والرطوبة النسبية.	79
12	التوزيع المكاني للمحميات الطبيعية في مملكة البحرين.	86
13	الموقع الجغرافي لمحمية الهيرات الشمالية.	91
14	التوزيع المكاني للعيون الطبيعية في مملكة البحرين.	97
15	مساحة الفشوت (الجزر) في مملكة البحرين.	98
16	مساحة البيئات البحرية في مياه مملكة البحرين.	100
17	توزيع البيئات الطبيعية البحرية في مياه مملكة البحرين.	101
18	التوزيع المكاني لأنواع التربة في مملكة البحرين.	102
19	التوزيع النوعي للكائنات الحية بمملكة البحرين.	106
20	التوزيع المكاني للكائنات البحرية في مملكة البحرين.	109
21	مؤشر حساسية البيئات البحرية في مملكة البحرين.	115
22	تطور النمو السكاني (البحرينيين/ غير البحرينيين) للفترة بين (2000 - 2015).	133
23	التوزع السكاني في محافظات مملكة البحرين لعام 2018م.	135
24	الكثافة السكانية في محافظات مملكة البحرين لعام 2018م.	138
25	الهرم السكاني لجملة السكان (البحرينيين-غير البحرينيين).	139
26	الهرم السكاني للسكان البحرينيين.	139
27	المناطق الصناعية والصناعات في مملكة البحرين.	145
28	مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي2019م	146
29	نواتج تطور المشاريع الاستثمارية من سنة 2013-2018م (مليون دولار) في مملكة البحرين.	146
30	إجمالي القوى العاملة في مملكة البحرين.	148
31	التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في مملكة البحرين.	152
32	التوزيع العددي للأطباء والأسرة في مستشفيات بمملكة البحرين (2011-2015).	153

الرقم	عنوان الخريطة والشكل	الصفحة
33	التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية المتنوعة في مملكة البحرين.	156
34	عدد وكثافة وأطوال الطرق الرئيسية والثانوية بمملكة البحرين.	159
35	الطرق الرئيسية والموانئ بمملكة البحري.	161
36	التوزيع المكاني للمؤسسات الإعلامية والاتصالات في مملكة البحرين.	163
37	الطاقة الكهربائية المُستهلكة حسب القطاع (جيجاوات ساعة).	164
38	نصيب الفرد من الاستهلاك المائي (مليون متر مكعب).	165
39	محطات التحلية والصرف الصحي في مملكة البحرين.	167
40	التوزيع الجغرافي النسبي للمعالم الأثرية السياحية في مملكة البحرين.	170
41	الموقع الجغرافي لقلعة البحر ين.	172
42	الموقع الجغرافي لقلعة عراد.	173
43	الموقع الجغرافي لقلعة الرفاع.	174
44	مسار طريق اللؤلؤ لمغاص ومراقد المحار البحرينية.	175
45	التوزيع المكاني لمصانع الفخار في منطقة عالي.	179
46	الموقع الجغرافي لمسجد الخميس الأثري.	181
47	أعداد الوافدين لمملكة البحرين من المعابر الرئيسية (2018-2020م).	190
48	التوزيع النسبي للرحلات الوافدة حسب الدول.	191
49	التوزيع النسبي لليالي السّياحية حسب مجموعة الدول.	193
50	التوزيع النسبي لليالي السّياحية حسب الغرض.	193
51	التوزيع النسبي لإجمالي الأنفاق حسب مجموعة الدول.	197
52	التوزيع النسبي لبنود الإنفاق للرحلات الوافدة.	197
53	مدة الإقامة حسب الغرض من الزيارة(يوم).	199
54	معدل الإقامة حسب مجموعة الدول الوافدة للمملكة البحرين.	199
55	التوزيع الشهري لحركة السّياحة الوافدة في مملكة البحرين سنة 2018م.	200
56	التصنيف النوعي والعددي لمراكز الإيواء السّياحي في مملكة البحرين.	205
57	التوزيع المكاني والعددي لمراكز الإيواء السّياحي في مملكة البحرين.	206
58	التوزيع الجغرافي النسبي لمكاتب السفريات السّياحية.	213
59	متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع حسب المنشأة والجنس.	214
60	التوزيع النسبي لمحل الإقامة في مملكة البحرين.	217
61	التوزيع المكاني للمطاعم العربية والأجنبية في محافظة العاصمة.	219
62	التوزيع المكاني للمواقع السّياحة في محافظة العاصمة.	220
63	التوزيع المكاني للفنادق والشقق السكنية بمحافظة المنامة.	221
64	التوزيع النسبي للرحلات السّياحية القادمة لمملكة البحرين.	222
65	الأسواق القديمة والحديثة في مملكة البحرين.	224

فهارس المحتويات

الرقم	عنوان الخريطة والشكل	الصفحة
66	التوزيع المكاني للسياحة الرياضية في مملكة البحرين.	226
67	التوزيع المكاني لمواقع التخييم في مملكة البحرين.	233
68	التوزيع المكاني للسواحل السياحية في مملكة البحرين.	238
69	التوزيع النوعي للأنشطة السياحية في الجزر الطبيعية بمملكة البحرين.	239
70	التوزيع المكاني لمناطق تغذية وتربية الطيور في مملكة البحرين.	243
71	مخطط منتزه الغوص بمملكة البحرين.	246
72	التغيرات في خط الساحل لمملكة البحرين.	254
73	مؤشر الوضع الساحلي في مملكة البحرين.	256
74	التوزيع المكاني للمواقع الزراعية في مملكة البحرين.	261
75	التوزيع المكاني للمناطق الصناعية ومحطات الصرف الصحي.	264
76	استخدامات الأراضي في مملكة البحرين عام 1985م.	269
77	استخدامات الأراضي في مملكة البحرين عام 2015م	270
78	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير النوع.	299
79	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الحالة المهنية.	300
80	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية.	300
81	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الفئة العمرية.	301
82	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الجنسية.	301
83	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير المستوى التعليمي.	302
84	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير مستوى الدخل.	302
85	توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لنوع الرحلة المفضلة.	303
86	توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير النوع.	304
87	توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير الجنسية.	305
88	توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير سنوات الخبرة.	305
89	توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا متغير العمر.	306
90	توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير المستوى التعليمي.	306
91	توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير نوع الخبرة.	307
92	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير النوع.	309
93	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير العمر.	309
94	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير الجنسية.	310
95	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير المستوى التعليمي.	310
96	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير سنوات العمل في الشركة.	311
97	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا للنشاط المعتمد للشركة.	311
98	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لسنة تأسيس الشركة.	312

الرقم	عنوان الخريطة والشكل	الصفحة
99	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لطبيعة رأس المال التي بدأت فيه الشركة.	313
100	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لنوع الرحلات المنفذة في الشركة.	313
101	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لعدد الأفراد العاملين في الشركة.	314
102	توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لعدد الأفراد في الرحلات السياحية المنظمة.	314
103	نموذج المؤشرات (DPSIR).	385
104	نموذج المؤشرات (DPSIR) للأنشطة السياحية البيئية في مملكة البحرين.	386
105	الموقع المكاني لقلعة البحرين.	418
106	مقترح تخطيطي لتنمية قلعة البحرين الأثرية.	419
107	مقترح تخطيطي لموقع شجرة الحياة.	420
108	مقترح تخطيطي لتنمية منطقة مصانع الفخار.	421
109	مقترح تخطيطي لتنمية تلال دلمون الأثرية" منطقة عالي".	421
110	مقترح تخطيطي لتنمية محمية جزر مشتان.	423
111	مقترح توضيحي لتنمية ساحل ضاحية السيف"كرباباد".	424
112	مقترح تخطيطي لموارد المحافظة الشمالية السياحية.	426
113	مقترح تخطيطي لتنمية عين السفاحية الطبيعية.	428
114	مقترح تخطيطي لمخيم صحراوي سياحي.	430

رابعاً: فهرس الصور الفوتوغرافية

الرقم	عنوان الصورة الفتوغرافية	الصفحة
1	المحميات الطبيعية المعتمدة في مملكة البحرين.	87
2	أنواع الطيور والحيوانات في جزر حوار.	90
3	العيون الطبيعية في مملكة البحرين.	96
4	بيئات القصب.	105
5	بيئة نبات القرم.	105
6	البيئة الزراعية.	106
7	مناطق صحراوية.	106
8	تلال مدافن دلمون الأثرية (عالي).	171
9	منطقة التخييم الربيعية في الصخير.	232

الفصل الأوّل

الإطار النّظري والدراسات السابقة

- تمهيد.
- أوّلا: أهمية الدّراسة وحدودها.
- ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع.
- ثالثا: مشكلة الدّراسة وفرضياتها.
- رابعًا: أهداف الدّراسة.
- خامسًا: مناهج الدّراسة وأساليبها.
- سادسًا: مُصطلحات الدّراسة ومحتوياتها.
- سابعًا: الدراسات السابقة.
- خلاصة.

الفصل الأوّل

الإطار النّظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تُعدُّ السّياحة البيئيّة من الأشكال الحديثة في السّياحة، التي أخذت أفقًا واسعًا على نطاق كبير؛ إذ بدأت الكثير من دول العالم من قبل جميع الأطراف المشاركة في السّياحة؛ حيث تولِيها كامل الاهتمامها بتوفير المرافق الملائمة، وعمل الدّعاية اللازمة لها. وقد شهد النّشاط السّياحي البيئيّ في الآونة الأخيرة طفرة نوعية تمثلت في تنوّع المرافق السّياحية، وزيادة أعداد الزّوار، نتيجة تعدد مواقع الجذب السّياحي الطّبيعية، والبيئيّة، والاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر إنّ السّياحة البيئية تُعدّ جزءًا من السّياحة المُستدامة؛ لأنّها تتعلّق بالحفاظ على التّنوّع الحيوي باستخدام أنشطة السّياحة من خلال حماية التّنوّع البيئيّ، والثّقافيّ، والطّبيعيّ؛ من خلال إنشاء المحميات الطّبيعيّة وإدارتها، ووضع المنظومات البيئيّة الملائمة للتعامل مع الموارد البيئيّة الطّبيعيّة، والتّرشيد في استخدام هذه الموارد الحيوية المهمّة، والمحافظة عليها لتوريثها للأجيال القادمة، ودمج المجتمع المحليّ في الأنشطة المنبثقة عن السّياحة البيئية وجعلها جزءًا من عملية التخطيط والإدارة؛ إذ يوجد بين السّياحة والبيئة علاقة تكاملية مترابطة حيث لا تتقدّم السّياحة في بيئة مُتدهورة كما أنّ التّدهور البيئي يحدُّ من فرصة تنمية السّياحة واستدامتها.

وتشير نتائج الأبحاث التي أجريت على السّياحة البيئيّة كظاهرة جديدة، إلى أنّها تسعى للبحث، والدّراسة، والتّأمّل في الطّبيعة، والنّباتات، والحيوانات، وتوفير الرّاحة للإنسان، وإنّ الميزة التي يتيحها تطبيقها؛ هي ربط الاستثمار والمشروعات الإنتاجية للمجتمع المحليّ مع حماية البيئة، والتّنوّع الحيوي، والثّقافيّ للمناطق السّياحية، وفق معادلة تنمويّة واحدة؛ وذلك عن طريق إعداد برامج سّياحية تعتمد على توجيه السّياحة نحو المواقع المميّزة بيئيًا مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سّياحية إبداعيّة، ومُسلية، من دون المساس بنوعية البيئة أو التّأثير عليها[1].

ولعلّ من المهم الإشارة إلى أهم عنصر تقوم عليه السّياحة البيئية؛ هو عدم إحداث إخلال في التّوازن البيئيّ النّاتج عن تصرّفات الإنسان، التي تكون مُتمثلة في تصرّفات السائح في حالة السّياحة البيئيّة، وما قد يحدثه من تلوّث فيها، ومن هنا ظهرت علاقة أخرى بين السّياحة والبيئة، وبين مفهوم التنميّة المُستدامة، ولكن ما حدث هو العكس تمامًا؛ حيث أصبحت التّنميّة هي إحدى الوسائل التي أسهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها وإحداث التّلوّث فيها، وتنطوي السّياحة على إبراز المعالم الجمالية للبيئة؛ فكلما كانت البيئة نظيفة وصحية ازدهرت السّياحة،

---

(1) بتصرّف: محمد شيا (2004م): السياحة البيئية في لبنان: بين الحلم والواقع، دار الكتاب الثقافي، بيروت، ص(1،20)

وانتعش الاقتصاد، ولكنه بالرغم من الجوانب الجماليّة للسياحة البيئية إلا أنها قد تشكل مصدرًا من مصادر التّلوّث في البيئة، والتي تكون من صنع الإنسان؛ لذا لابدّ من تحقيق التّوازن بين السّياحة والبيئة من جهة، وبين الاقتصاديّة، والاجتماعية من ناحية أخرى[1].

أولا-أهميّة الدّراسة وحدودها:

إنّ قضية السّياحة البيئيّة، وتحسين وضعيتها وكفاءتها تمثل تحدّيًا كبيرًا لمختلف الدّول في العالم، وقد خصصت الدّراسات والأبحاث؛ والمؤتمرات لبحث هذه القضية، وتطوير نشاطاتها، وبرامجها، وتوفير المتطلبات المادية والبشرية؛ لتتمكّن من أداء وظيفتها، وتطوير العاملين في جهاز السّياحة، وتنميتهم والارتقاء بمستوى أدائهم؛ لذا تأتي **أهميّة هذه الدّراسة إلى التعرّف على:**

- الكشف عن أبرز المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئيّة في مملكة البحرين.
- تقييم الواقع الحالي للسياحة البيئيّة وتفعيل دورها في صيانة المحميات الطبيعيّة لتحقيق التّوازن من بين البيئة، والتنمية، واستثمار الآثار الإيجابيّة للسياحة البيئيّة في مملكة البحرين والحدّ من الآثار السّلبية لها.
- إمكانية إبراز تنمية السّياحة البيئية في مملكة البحرين كمقصد يمتلك تنوّعًا في المنتج السّياحي من خلال وضع تصورات وخطط مستقبلية حول آفاق السّياحة البيئية؛ وذلك للحفاظ على مقوّمات الجذب السّياحي الطبيعية والاجتماعية من خلال استدامتها بيئيًا ومجتمعيًا.

تتحدّد الدّراسة بالحدود الآتية:

- **الحدود الجغرافيّة (المكانية):**

تقتصر هذه الدراسة على مملكة البحرين كمنطقة جغرافية تتنوع فيها المقوّمات الطبيعية، والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية المُستدامة، حيثُ يشتمل موضوع الدراسة على تحديد ودراسة نماذج من المحميات الطبيعية بالمملكة التي تسهم في تنمية السّياحة البيئية ترابطًا مع متطلبات الدراسة وعناصرها.

- **الحدود الزمنية:**

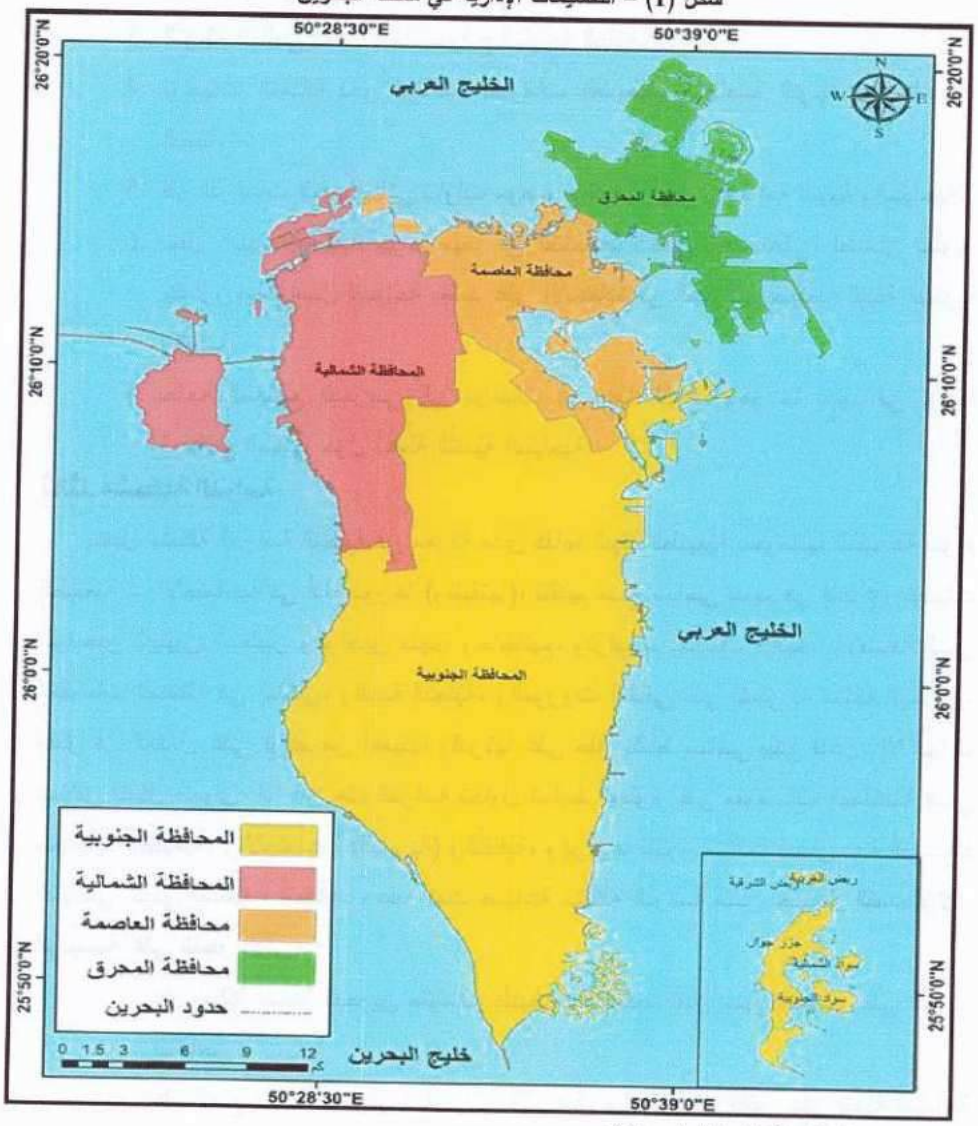
طبّقت الدّراسة الميدانية ابتداءً من العام 2019م حتى العام 2021م.

(1) بتصرف عن: عرايبة، خليف (2007م): السياحة البيئية، دار ناشري للنشر الإلكتروني، ص21 – 22.

- **الحدود الموضوعية:**

تناولت الدّراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية وأنماطها ودورها في تحقيق التّنمية المُستدامة في التركيز على المحميات الطبيعية الست باعتبارها وجهات مهمّة ورئيسة للسّياحة البيئية بمملكة البحرين، إلى جانب تحليل آراء عيّنة من المجتمع المحلي، وعينة من المكاتب السّياحية حول استشراف آفاق السّياحة البيئيّة واستدامتها لتحقيق التّنمية المُستدامة بمملكة البحرين.

شكل (1) – التقسيمات الإدارية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

ثانيًا- أسباب اختيار الموضوع:

يتناول موضوع المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية المستدامة في مملكة البحرين، حيثُ جاءت أسباب اختيار موضوع الدراسة كالآتي:

1. تنوّع المُقوّمات السّياحية الطبيعية والاجتماعية (البشرية) التي تمتلكها مملكة البحرين.
2. أهميّة السّياحة البيئية في التنمية الاقتصادية كأحد المصادر الأساسيّة المستدامة للدخل الوطني للمملكة.
3. التّوجّه العالمي نحو اعتماد نموذج السّياحة البيئيّة.
4. توجّهات المملكة نحو استدامة المقوّمات الطّبيعيّة، وبخاصة التوجه نحو السّياحة البيئيّة.
5. قلّة الدّراسات العربيّة التي تناولت موضوع العلاقة بين الاستدامة البيئية والسّياحية.
6. تمثّل السّياحة البيئية جزءًا مهمًا في التّخطيط الحالي والمستقبلي؛ لضمان تطوير متوازن ومتواصل للسياحة يعتمد على الاستفادة من الميزات الطبيعية للبيئة البحرية والبرية.
7. حاجة المجتمع البحريني إلى دراسات من هذا النوع، وهو ما يسهم في توعية المجتمع المحلي حول أهميّة التّنميّة السّياحية.

ثالثًا- مشكلة الدّراسة:

تتمثل مشكلة الدّراسة البحثية في معرفة مدى كفاءة البيئة الطّبيعيّة بمقوّماتها المُتنوعة سواء الطبيعية أو الاجتماعية في أداء دورها (وظيفتها)، لتقديم منتج سياحي يسهم في إشباع رغبات السائحين البيئيين المحليين والوافدين منهم، وحاجاتهم، وترفيههم بمختلف فئاتهم، بالإضافة إلى المقوّمات المتمثلة في السكّان، والبنية التّحتيّة، والموروث الثّقافي التي تتميّز به مملكة البحرين، ولكن في المقابل على الرّغم من أهميتها وقدرتها على خلق نشاط سياحي بيئي فاعل، إلاّ أنّها لم تُستثمر بشكل تنمويّ، لذا فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضّوء على مقوّمات المملكة في مجالاتها الطّبيعية، والاجتماعية (البشرية) والثّقافيّة، وإبرازها لتكون ملائمة لممارسة النّشاط السّياحي البيئيّ بمختلف أشكاله. وعليه تمت صياغة مشكلة الدّراسة من خلال **التّساؤلات الرئيسية على النحو الآتي:**

- هل تمتلك مملكة البحرين مقوّماتٍ طبيعية ذات خصائص مُميّزة تساعد على الجذب السّياحي؟
- هل تتمتع مملكة البحرين بمقوّماتٍ اجتماعية، وثقافيّة ذات تأثير على تنمية السّياحة البيئيّة؟

- كيف تسهم السّياحة البيئيّة في تحقيق التّنميّة المُستدامة في مملكة البحرين؟
- ما مدى ملاءمة الخدمات والبنية التّحتيّة الدّاعمة لتحقيق التّنميّة السّياحة البيئيّة المُستدامة؟
- ما دور الجهات العاملة والمختصة في القطاع السّياحي في تنمية المقومات الطبيعية والاجتماعية لتحقيق دور التنمية السّياحية المستدامة بالمملكة؟
- إلى أي مدى يمكن تقييم وضع السّياحة البيئية في المواقع السياحية بالمملكة؟
- ما أبرز مشكلات التّنمية السّياحية البيئيّة المُستدامة بمملكة البحرين؟
- ما الوسائل المُتخذة للنهوض بالسّياحة البيئيّة في مملكة البحرين؟

لا شك أن حتمية وجود تساؤلات داخل البحث العلمي يترتب عليه قيام الباحث بوضع إجابات افتراضية؛ يصل من خلالها إلى مجموعة من النّتائج التي قد تثبت صحتها من عدمها، **وتقوم الدّراسة على اختبار الفرضيات الآتية:**

أ- <u>الفرضية الرئيسية:</u>

- تتوافر في مملكة البحرين العديد من المقوّمات الطبيعيّة والاجتماعية، مما يؤهلها لتقديم منتج سياحي له دورٌ محوريٌّ في تنمية السّياحة البيئيّة المُستدامة.
- تحتاج السّياحة البيئية في مملكة البحرين إلى مزيد من الجهود التنموية والتسويقية.

ب- <u>ينبثق من تلك الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية تتمثل في الآتي:</u>

- تتوافر في مملكة البحرين العديد من مقوّمات السّياحة البيئيّة، مما يؤهلها لتقديم منتجًا سياحيًا فريدًا.
- وجود علاقة إيجابية بين السّياحة البيئية والتنمية المُستدامة.
- كلما كان هناك تخطيط جيّد لقطاع السّياحة البيئيّة، تمكّنت مملكة البحرين من تحقيق التنمية المُستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تسهم السّياحة البيئية في دعم عجلة التنمية في الاقتصاد البحريني؛ لذا تحتاج إلى مزيدًا من الجهود التنموية والتسويقية.
- تنوع المقوّمات الطبيعيّة، والموروث الحضاري والثقافي، له مساهمة فعّالة في تنمية السّياحة البيئيّة في مملكة البحرين.

رابعًا- أهداف الدّراسة:

سعت الدّراسة إلى الكشف عن واقع السّياحة البيئيّة ومُقوّماتها الطّبيعيّة والاجتماعية، وأنماطها المختلفة في تحقيق التّنميّة المستدامة في مملكة البحرين، وتتبع آفاق السّياحة البيئية وبرامجها وأنشطتها؛ وذلك من خلال الأهداف الآتية:

- إبراز المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعية التي تسهم في الجذب السّياحي البيئي لمملكة البحرين.
- دراسة واقع السّياحة البيئية عامّة، وعلاقتها بالتّنميّة المُستدامة.
- تحليل موارد السّياحة البيئيّة المُستدامة ووصفها، وبيان أهميتها وأبعادها في مملكة البحرين.
- تحديد مدى ملاءمة الخدمات مع البنية التحتيّة الدّاعمة لنشاط السّياحة البيئيّة.
- تقييم وضع السّياحة البيئية في مملكة البحرين.
- معرفة التّحدّيات التي تواجه التّنميّة السّياحية البيئيّة داخل مملكة البحرين.
- تتبع آليات النّهوض بالسّياحة البيئيّة في المملكة.

خامسًا- منهج الدّراسة وأساليبها:

تتعدد الطرق والأساليب والتقنيات المستخدمة في الدراسة، وفي سبيل اختبار فروض الدّراسة وتحقيق أهدافها، تعددت المناهج والأدوات والتقنيات الحديثة المُستخدمة فيها، وهي كما يأتي:

أ- **مناهج الدّارسة:**

1. **المنهج المتكامل:** وهو المنهج الذي يستند على ارتباط وتكامل ما بين الإطار العلمي النظري للبحث، والواقع العملي التطبيقي لمنطقة الدراسة.
2. **المنهج الوصفي التّحليلي (المحور النظري):** هو طريقة علمية منظمة يعتمدها الباحث لدراسة ظاهرة معينة كما توجد في الواقع، ويتم فيه الاتّجاه إلى جمع البيانات العلميّة المُتعلّقة بدراسة موارد جذب السّياحة البيئية بمملكة البحرين من خلال تحديد الخصائص الجغرافية والمعالم الطّبيعيّة التي يتم إعطاءها وصفًا رقميًا يوضح مقدراها أو حجمها، كما يمكن تعريفه بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم؛ من أجل الوصول إلى أغراض محددة لظاهرة ما، حيثُ يعتمد على جمع الحقائق، والمعطيات المدعمة بالإحصائيات والجداول التي تصوّر الواقع وتعبّر عنه كمًا ونوعًا، مع تحليلها وتفسيرها لتحقيق أهداف الدّراسة.
3. **المنهج التّاريخي:** ويهدف هذا المنهج لجمع المعلومات والحقائق ووصف الوقائع التي حصلت في الماضي وتحليلها وتفسيرها، بغية اكتشاف تعميمات تساعد على فهم الحاضر

والتنبؤ بمقترحات مستقبلية تُسهم في استخلاص أهم النتائج التي تبنى عليها قواعد التنمية بالمملكة.

4. **المنهج الأصولي:** يتجه هذا المنهج للاهتمام بالقواعد الأساسيّة التي تؤثر في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية (الاجتماعية) للسيّاحة البيئية بالمملكة.
5. **المنهج السلوكي:** يوضح مدى تأثير السلوك البشري في البيئة الطبيعية ، وهو ما قد يسهم في تقييم البيئة وتحسينها وتصميمها مستقبليًا سواء في قلب المدن أو القرى أو في الحدائق والشوارع أو المنازل وحتى غرف المسكن ومنافعه وأقسامه الوظيفية لها جغرافيتها السلوكية، تلك هي الجغرافيا التي تشجع الفرد على الاحساس بالقواعد التي تحكم البيئة في حياته اليومية.

ب- <u>أساليب الدراسة:</u>

1. **الأسلوب الكمي:** وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي في بعض مراحل هذه الدراسة، وتتمثل في جمع البيانات الكمية والقياسات الخاصة بالظاهرات المختلفة، وتخزين هذه البيانات تمهيدًا لتفسيرها وتحليلها لاستخلاص النتائج في صورها المختلفة، وتطبيق المعادلات الرياضية والإحصائية المتعددة التي تخص الدراسة للوصول إلى أدق النتائج، والتي تم استخدامها بالحاسب الآلي الذى كان لها فائدة في اختصار الوقت والجهد والدقة، حيثُ استخدمت الباحثة معادلة أوليفرOliver للتعرف على مدى ملاءمة مناخ المنطقة لراحة جسم الإنسان، ومعادلة برودة الرياح **Wind Chill**، ومعادلة المناخ السّياحي، ومعامل الاندماج **Compactness Index** للموقع، وايضا العمل على استخراج علاقات وارتباطات بين البيانات الرقمية لعناصر الاستبانات، وقد تم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي "**Spss**"، وسبب ذلك ما يتيحه من إجراء تحليلات متعددة ومفيدة في مجال الدراسة.
2. المعالجة الإحصائية والتّحليلية من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(STATISTICAL PACKAGES FOR SOCIAL SCIENCE SPSS)**، وذلك لتحليل الاستبانة الموجهة لعيّنات الدّراسة المختارة.
3. **نموذج التقييم المتكامل ومؤشراته** للآثار البيئية لقطاع السّياحة **(DPSIR)**، الذي يتكون من القوى الدافعة **(Driving Forces)** والضغوط **(Pressures)**، وحالة البيئة **(State)**، والآثار **(Impacts)**، الاستجابة **(Responses)**.
4. **الاعتماد على مصفوفة التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS** في تقييم وضع السّياحة البيئية، ويهتم هذا التحليل بالعوامل الداخلية والخارجية في تنفيذ السّياحة المُستدامة حَيثُ يشتمل على: نواحي القوة الداخلية **<u>S</u>**trengths)، نواحي الضعف الداخلية

weaknesses(W)، الفرص المتاحة opportunities(O)، والتهديدات المتوقعة threats(T)، وذلك فيما يتعلق بالبيئة الخارجية.

5. **الأسلوب الكاتوجرافي:** وهو أحد الأساليب الجغرافية المهمة، والمتمثل في تمثيل بعض الجداول والنتائج إلى أشكال وخرائط بواسطة عدة برامج بالحاسب الآلي؛ وذلك للوصول برسم الخرائط والأشكال إلى أعلى دقة ممكنة، واستخدام برنامج **Excel**، وذلك لتحليل البيانات وتحويلها أشكالا بيانيا.
6. **نظم المعلومات الجغرافية (Gis):** تم استخدام برنامج **Arc Gis 10.1** وذلك في رسم الخرائط، وإدخال ومعالجة وتحليل بعض البيانات وإخراجها في صورتها النهائية بواسطة هذه التقنية الحديثة والمتطورة، وذلك بواسطة مجموعة من برامج الحاسب الآلي كأداة مهمة في تحقيق أهدافها كالتالي:
7. **برنامج Arc Map- ArcInfo 10**

a. رسمت خرائط الدراسة باستخدام برنامج **Arc Map** لأنه يقوم بوظيفة التطابق **Overlaying** بين طبقات الرسم المختلفة وضبط إحداثياتها **Projection** تمهيدا لإجراء الوظائف التحليلية الأخرى.

8. **برنامج ArcCatalog-ArcInfo**

a. يتم إنشاء طبقات رسم الخرائط من خلال هذا البرنامج ثم إنشاء قواعد بيانات مرتبطة بالخرائط بعد رسمها بالبرنامج السابق مثل حساب المساحة والأطوال لكافة الظاهرات لمجرد رسمها.

9. **برنامج Arc Toolbox**

a. وهو برنامج يقوم بالعمليات التحليلية المتنوعة مثل التقاطع **Intersection** بين طبقات الرسم وكافة طبقات رسم ظاهرات الدراسة المتعددة الأخرى.

جـ -الدراسة الميدانية وعينتها:

تعتبر الدراسة الميدانية الأداة الأساسية للباحث في ميدان البحث، والتي تسهم في تزويده بالمعلومات الأولية والموثقة حول الظاهرة، ولهذا فإنها تعتبر المحور الأساسي لبناء البحث العلمي، ومن ثم فإنها تساعد الباحث على عملية الربط ما بين الجانب النظري والتطبيقي، والتي يعتمد فيها الباحث على أدوات القياس في ميدان الدراسة، والتي تمكن من سهولة التقرب من عينة البحث وصياغة المشكلة البحثية، إلى جانب الإحاطة أكثر بمشكلة الدراسة من خلال المقابلات الشخصية وطرح الأسئلة على مجتمع البحث والذين يعملون في المنشآت السياحية وهيئة السياحة والبيئة، والتي تساعد في الكشف عن أوجه النقص في إجراء التطبيق العملي.

إن القصد بمجتمع الدّراسة هو العدد المحدد أو الغير محدد من المفردات التي يجرى عليها الدراسة، والتي تتم فيها الملاحظات، أي أن مجتمع البحث حسب تعريف بعض الباحثين هو: مفردات الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، والتي تتميز بمجموعه من الخصائص أو واحدة من الخصائص التي تتميز بها عينة الدراسة، والمتمثلين في:

- الشّركات (المكاتب السّياحية) بالمملكة (70 استبانة).
- جمهور السّائحين للمجتمع المحلي والتي بلغت عددها (700 استبانة)
- المختصين والخبراء بالشأن البيئي والسّياحي (80 استبانة).

- **إجراء المقابلات:** يتم فيها طرح مجموعة من الأسئلة المباشرة والتي يتم الإعداد لها مسبقا بما يخدم الدراسة والإجابة عنها بهدف الحصول على المعلومات والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك مع المختصين، والمهتمين، والعاملين في شئون البيئة ومجال إدارتها في مؤسسات المجتمع المدني لاستطلاع آرائهم، والاستفادة من ملاحظاتهم، وتدوين مقترحاتهم لتطوير السّياحة البيئيّة ومقوّماتها الطبيعية والاجتماعية لتحقيق التّنميّة المستدامة.
- **جوجل إيرث (Google Earth):** وهو التقنية التي تتيح التعرف على المنطقة بطريقة ثلاثية الأبعاد (3D) لتوضيح المعالم الجغرافية للمنطقة محل الدراسة.
- **استخدام أداة (الاستبانة):** تُعد من أهم الأدوات الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة الحالية، قامت الباحثة بإعداد استبانة مكوّنة من ثلاثة محاور رئيسية وهي (الإمكانات السياحية، تنمية السياحة البيئية، وضع السياحة البيئية)، التي تخدم الموضوع، بالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بعينة الدّراسة، والمتكونة من المؤهل العلمي، وجهة العمل، وسنوات الخبرة، والفئة العمرية والنوع.

- تحديد إشكالية الدراسة (المقوّمات الطبيعيّة والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئيّة المُستدامة في مملكة البحرين؛ وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية).
- تحديد عيّنة الدّراسة وأدواتها.
- تقنين أدوات الدّراسة؛ إذ تمّ عرضها على لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص، والمختصين، وحملة الدكتوراه وأعلى، وذلك للتأكّد من مدى ثباتها وصدقها في قياس الأهداف التي وضعت من أجلها؛ إذ طلب منهم تقرير مدى صلاحية كل فقرة، وكذلك تعديل الفقرات التي تحتاج إلى تعديل، وحذف أو إضافة ما يرونه مناسبًا من فقرات، ووضوح اللغة وسلامتها، وإبداء أيّة اقتراحات أو آراء حول الاستبانة للمحاور والفقرات التابعة له، لتكون أداة القياس أكثر موضوعية.

- وبناءً على اقتراحات المحكمين تم إعادة صياغة بعض الفقرات، وإضافة وحذف بعضها الآخر؛ حيث أصبحت الأداة في صورتها النهائية تحتوي على ثلاثة محاور متعددة الفقرات الخاصة بكل محور، وتطبيقها على العيّنة البحثية المحددة.
- تحليل (الاستبانة) وإدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيًا باستخدام البرنامج الإحصائي الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتفريغ إجابات أفراد العيّنة، الوصول إلى النتائج، وتحليل النتائج وتفسيرها.
- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات.

- **أدوات تحليل البيانات التي تم جمعها:** تم الاعتماد على أداتين رئيسيتين في تحليل البيانات سواء في الجانب النظري، أو الجانب العملي في الدراسة وهي كالتالي:
  - **طريقة التحليل الكمي:** من خلال جمع الأرقام والإحصائيات والجداول.
  - **طريقة التحليل الوصفي:** من خلال تحليل البيانات ووصفها، والربط بينهما بطريقة منطقية لاستنتاج دلائل مستحدثة، وكذلك تمّ الاعتماد في عرض المعلومات على الجداول البيانية، والصور الفوتوغرافية.

د- مصادر بيانات الدّراسة:

تتعدد مصادر البيانات الخاصة بدراسة المقومات الطبيعية والاجتماعية، وقد تم الاعتماد في مراجع ومصادر البيانات النظرية على شبكة المعلومات الدولية للحصول على العديد من الدوريات العلمية المتخصصة في مجالات: التنمية، السّياحة، الاستدامة، وما يتعلق بالكثير من موضوعات الدراسة، إلى جانب الأدوات المتعددة والتي تمثلت في الخرائط والمرئيات الفضائية والدراسة الميدانية، حيثُ كانت كالتالي:

- الخرائط الطبوغرافية والرقمية: ذات مقياس الرسم 1:20000 و1:50000.
- صور الأقمار الصناعية: وذلك باستخدام صور القمر الأمريكي (Land Sat 8).
- الصور الفضائية المتاحة: في برنامج (Google Earth Pro 7).

هـ-مراحل الدّراسة:

أن الهدف من مراحل الدّراسة هو الوصول إلى استنباط المعلومات بطرق محكمة ومرتبة بقدر الإمكان، ومن هنا تمت الدّراسة على أربعة مراحل كما يأتي:

- **مرحلة الاطلاع المعرفي:** وفي هذه المرحلة تم الاطلاع على المادة العلمية الخاصة بموضوع الدّراسة من الكتب الأصولية والأبحاث العلمية الخاصة بجغرافية السّياحة بصفة عامة والسّياحة البيئية بصفة خاصة؛ وذلك بغرض تعرف المناهج العلمية المختلفة وأساليب المعالجة العلمية لمواضيع المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية.

- **مرحلة جمع المادة العلمية والبيانات من مصادرها:** القيام بزيارات لبعض الهيئات والجهات الحكومية للحصول على المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وحدودها، ومنها هيئتي السّياحة والمجلس الأعلى للبيئة، والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المواصلات والاتصالات؛ وذلك من أجل تصنيف البيانات تمهيدًا لمعالجتها وتمثيلها بيانيًا وكرتوجرافيًا، لتحليلها بما تتضمنه من علاقات وارتباطات متداخلة مع بعضها البعض، لمعرفة العوامل الداخلة في الدّراسة لتنمية السّياحة البيئية وتحقيق الاستدامة في المملكة.
- **مرحلة المعالجة الإحصائية وإعداد الخرائط:** بعد تجميع البيانات، والتأكد من صحتها، ومقارنتها وتصنيفها في جداول مركبة تشمل المتغيرات الرئيسة بالسّياحة والسّياحة البيئية، تمت معالجة هذه البيانات بأساليب إحصائية جغرافية متعددة للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن منطقة الدّراسة، وتم الاستعانة بالبرامج والتطبيقات الحديثة التي سبق الإشارة إليها.
- **مرحلة كتابة الدّراسة:** مرحلة الكتابة والإعداد النهائي للرسالة، وتنسيقها بتتابع منطقي وفكري، قائم على الربط بين المعلومات والحقائق للموضوعات المختلفة؛ وذلك من أجل الوصول إلى النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

و-صعوبات الدّراسة التي واجهت الباحثة:

- العمل الوظيفي الكلي إلى جانب متابعة شئون الدّراسة ومتطلباتها.
- تعدد مصادر البيانات وتضارب الإحصائيات والأرقام وتداخلها، وقد تم الاعتماد على المصادر المعتمدة من الجهات المختصة من خلال المراسلات الرسمية والمواقع الرسمية في الفضاء الإلكتروني.
- ظروف جائحة كرورنا، وكانت أحد الأسباب التي أرهقت الباحثة في الحصول على البيانات وإجراء المقابلات وتوزيع الاستبانات للحصول على البيانات المطلوبة وإنجاز المذكرة في وقت لا يتناسب والوضع العام بسبب تراجع السّياحة الموسمية بشكل عام.
- إغلاق المكتبات العامة ومصادر الدّراسات في ظل جائحة كرورنا، مما كان له الأثر في صعوبة الحصول على مراجع للدراسة بشكل سهل وميسّر.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات النوعية الخاصة بالواقع السّياحي.

سادسا ـ مصطلحات الدّراسة ومحتوياتها:

- مفهوم السّياحة (Tourism):

السّياحة لغة تعني: التّجوّل والتّنقّلَ منْ بَلَدٍ إلى آخَرَ قَصْدَ الرّاحَةِ والتّنزُّهِ وَحُبِّ الاسْتِطْلاعِ والكشف [1]، و"ساح فلان في الأرض مَرَّ السائح، قال تعالى:(فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)[2]، ورجلٌ سائحٌ في الأرض وسيّاحٌ [3]. وبهذا يتضح أنّ السّياحة في اللّغة هي مطلق الذهاب في الأرض للعبادة أو للتنزه أو الاستطلاع أو غير ذلك.

ومن الجدير ذكره أن وِزارَةُ السّياحة هي الوِزارَةُ الْمُهْتَمَّةُ بتهيئةِ الظُّروفِ الْمُلائِمَةِ لِلسَّائِحِينَ، وَحَثِّهِمْ على زِيارَةِ البِلادِ، وهي مشتقة من [س، ي، ح]. مصدر ساحَ [4]، والسّياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة، وإلى تغيير الهواء والإحساس بجمال الطبيعة وإلى الشّعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة من الجماعات الإنسانيّة؛ وهي الاتصالات التي كانت ثمرة لاتساع نطاق التجارة والصناعة [5].

السّياحة اصطلاحا تعني: إنها ظاهرة من ظواهر العصر الحديث، والتي تنبث من الحاجة المتزايدة إلى الحصول على مختلف أشكال الراحة، وإلى توليد الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في المناطق التي تتسم بالطبيعة الخاصة[6]، وأهميتها في نمو الاتصالات وخاصة ما بين الشعوب والأوساط المختلفة من الجماعات الإنسانية، والتي تمثل في الوقت الحالي المحرك الأساسي من المحركات الخاصة بتحقيق التنمية الاقتصادية[7]، وقد عرفت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة السّياحة بأنها أنشطة الأفراد المسافرين والمقيمين في أماكن خارج موطنهم أو بيئتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة متعاقبة لقضاء أوقات الفراغ أو بعض الأعمال أو لأغراض أخرى[8].

---

(1) إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، (1-467/2).

(2) القران الكريم، سورة التوبة، الآية: 2

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 246.

(4)أبو العزم، عبد الغني (2011م): معجم الغني، موقع معاجم صخر.

(5) حجاب، محمد منير (2002م): الإعلام السّياحي، دار الفجر للنشر، مصر، ص21.

(6) Benmouiza Masoud) :2004 ،(The role of tourism for achieving the sustainable development goals in world tourism organization reports - the case of alegria ،faculty of economic ،laghouat university ،alegria ،p6.

(7) حجاب، محمد منير (2003م): الموسوعة الاعلامية، المجلد الرابع، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص1424.

(8) ماكنتوش، روبرت، جيولديز، جي أر، ريتشي، برنت (2003م): بانوراما الحياة السّياحية، ترجمة محمد شحاتة، المجلس الاعلى للثقافة ط1، ص33.

- **وفي تعريف معجم بيير لاروس "Pierre Larousse"**: السّياحة هي عملية السفر بهدف الترفيه [1]، **أما قاموس "Petit Robert" يعرف السّياحة بأنها:** الأنشطة التي تتعلق بتنقلات السياح وإقامتهم خارج محل سكنهم.
- **أما تعريف السّياحة في معجم المصطلحات السّياحية والفندقية:** هي لفظ من الألفاظ العربية، والتي تعني انتقال الإنسان من مكان إلى آخر ومن زمن إلى أخر، أو الانتقال داخل البلد التي يعيش فيها (سياحة داخلية) لمدة لا تقل عن 24 ساعة، بحيث لا تكون للإقامة الدائمة، والتي تتمثل أغراضها في الثقافة أو الأعمال أو الدين أو الرياضية.
- **تعريف السائح (Tourists):** وفقاً لتعريف "منظمة السّياحة العالمية "WTO " بمؤتمرها في روما عام 1963م تعريف السائح بانه: الشخص الذي يقوم بزيارة أحد البلدان الأجنبية والتي يمكث فيها أكثر من 24 ساعة، وعلى الأقل أقل من 3 شهور، ولا يكون الهدف من الزيارة تأدية نشاط مهني أو وظيفة معينة [2]، وفي تعريف مؤتمر روما العالمي للسياحة عام 1963م للسائح: بأنه الشخص الذي يقوم بزيارة بلد غير بلده، والتي يقوم فيها بصورة مستمرة لأي سبب من الأسباب الدافعة للسفر، فيما عدا القبول بوظيفة بأجر في البلد التي يزورها، أي أنها تغيير في محل الإقامة المعتادة للشخص لفترة مؤقتة[3].
- **مفهوم السّياحة البيئية (Eco-tourism):** إنّ مصطلح السّياحة البيئية قد بدأ يُستخدم للدلالة على أحد فروع السّياحة القائمة على الطبيعة، أو كأحد صور السفر للاستمتاع بالطبيعة، فإن هذا المصطلح تم قبوله وتبنيه، وتوسيع آفاقه ليتضمن المحافظة على البيئة، والأخذ في عين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للسّياحة كافة[4]، هذا وقد تتمثل تعريفات السّياحة البيئية في الآتي:
  - أشار (Ceballos-Lascurain) في العام (1985) إلى تعريف مفهوم " السّياحة البيئية " إذ أشار إلى أنّها السّياحة التي تتطلب السّفر إلى مواقع طبيعية فطرية غير ملوثة، بهدف دراسة الموقع، وتقديره، والتمتع بمشاهدة النّظم البيئية، وما تذخر به

(1) بن خديجة منصف (2015م): السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول: المقاولات ودورها في تطوير القطاع السّياحي في الجزائر، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 8 – 9نوفمبر، ص4.

(2) كافي، مصطفى يوسف (2015م): صناعة السياحة والامن السّياحي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ص53.

(3) الفاعوري، اسامة صبحي (2006م): الارشاد السّياحي ما بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الأردن، ص6.

(4)Tourism geography and ecology, university of Kashmir, nowgam. p5، 2016، Srinagar,

من كائنات حيّة نباتية وحيوانية، والبحث عن أنواع فريدة منها، للتعرف عليها عن قرب ومراقبتها في مناطق تواجدها الأصلية، بالإضافة إلى التمتع بالجو العام وممارسة بعض الرّياضات البرية والبحرية ومراقبة الطيور ونشاطات أخرى، كذلك الاستفادة من التراث الثقافي للمنطقة [1].

- إنّ السّياحة البيئيّة هي السّفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل؛ وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية ويعتبر هذا النوع من السّياحة هام جدًا للدول النامية لكونه يمثل مصدر للدخل إضافة إلى دوره في الحفاظ على بيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المُستدامة [2]، كما أعيد تعريف السّياحة البيئية من قبل منظمة السّياحة العالمية، بأنّها نوع من أنواع السّياحة التي تتصف بالمواصفات الآتية [3]:
  - بأنها تتضمن خصائص ثقافية وتعليمية.
  - أنها منظمة بشكل عام وليس حصرًا لمجاميع صغيرة.
  - أنها تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية.
  - أنّها تدعم حماية المناطق الطبيعية.
  - كلّ أشكال السّياحة القائمة على الطبيعة والتي يكون الدافع الرئيسي فيها للسياح هو الاستمتاع وتقييم الطبيعة بالإضافة إلى الثقافات المحلية المرافقة للمناطق الطبيعيّة [4].
- **التّنمية المُستدامة Sustainable Development:** إنّ التنمية المُستدامة هي ذلك النشاط الذي يؤدي للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن؛ مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة؛ كما أنّ البيئة المُستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدًا وتداخلًا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي [5].

---

(1) المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، (2015م): نشرة البيئة البحرية – السواحل البحرية والسياحة البيئية، العدد (103)، الكويت، ص9.

(2) مرزوق عابد، مرزوق (2006م): استراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة السياحة البيئية، مجلة كلية العلوم الإدارية، الأردن، ص4.

(3) World tourism organization, the I talion Ecotourism market, published by world tourism organization, special report, number 13, Spain, 2002, P.4-S.

(4) Alan a law ،World geography of travel and tourism "a regional approach" ،2008 :p37.

(5) أبو النصر، مدحت محمد (2007م): مخاطر العولمة على البيئة المستدامة، دار الأهلية للنشر، عمان، ص17.

- **مفهوم السّياحة المُستدامة (sustainable tourism):** هي نقطة الالتقاء ما بين احتياجات السائحين والمنطقة التي تستضيفهم، والتي تؤدي إلى توفير الحماية والدعم للفرص لتحقيق التطوير المستقبلي، والتي تتم من خلال إدارة المصادر المختلفة بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في ذات الوقت تعمل على الحفاظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الهام، وأساليب التنوع الحيوي والمستلزمات المختلفة للحياة وأنظمتها المتعددة[1].

- **نظم المعلومات الجغرافية: (Geographic Information Systems):**

- ذهب (Dueker) عام (1979م) في تعريفه لـ " نظم المعلومات الجغرافية " إلى كونها حالة خاصة من نظم المعلومات التي تتضمن بداخلها قواعد بيانات تستند على دراسة التوزيع الجغرافي للظواهر والأنشطة والغايات؛ التي يتم تحديدها جغرافيًا، ومن أمثلة ذلك النقط أو الخطوط أو المضلعات؛ الأمر الذي يجعل المعلومات جاهزة ومُعدة من أجل استدعائها أو تحليلها، أو الاستفسار عن ماهية البيانات والمعلومات عن طريقها [2].

- أشار (NCGLA) عام (1990م) في تعريفه لـ " نظم المعلومات الجغرافية " إلى كونها عبارة عن نظم متعددة المهام، تحوي بداخلها سلسلة من الاستعدادات البيانية والمعلوماتية، والتطبيقات والمهام الآلية، التي من شأنها تحليل وتفسير وإدارة وتخزين ونمذجة وعرض المعلومات ذات الصلة بمواقعها الجغرافية، وذلك من أجل معالجة المشكلات المعقدة ذات الصلة بالتخطيط والتدبير [3].

- **المقوّمات الطبيعيّة "Natural ingredients":** المقوّمات الطبيعية هي الموارد الطّبيعيّة التي تحفل بها دولة ما، وتتمثل هذه المقومات في (الموقع الاستراتيجي والجغرافي للدولة، المناخ، مظاهر السطح، الثروات الطبيعية)، كما أنّ المقومات الطبيعية سواء كانت منفردة أو مجتمعة فأنها تؤثر بشكل

(1) عراقي، محمد إبراهيم(2007م): التنمية السّياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية"، المعهد العالي للسّياحة والفنادق والحاسب الآلي، الاسكندرية، ص4.

(2) حلبي، رائد صالح طلب(2003م): استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس، رسالة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص40.

(3) الوائلي، اوراس محي (بدون تاريخ)، نظم المعلومات الجغرافية، ب. ت، ص 104.

كبير على النشاط البشري في الدولة، وبناءً عليها يختار السكان ما يستلاءم مع نمط حياتهم، وأنشطتهم، كما تُعد المقومات الطبيعية بمثابة السبيل الأمثل الذي يمكّن الدولة من زيادة حسدة قوتها الاقتصادية؛ وذلك على الصعيد المحلي والإقليمي [1].

- **المقوّمات الاجتماعية "Social fundamentals"**: تُعد المقومات الطبيعية الاجتماعية بمثابة الركائز والأسس التي يستند عليها البناء الاجتماعي للمجتمع، وبموجبه يتم القيام بالعمليات الاجتماعية المتباينة؛ الأمر الذي يسهم في نمو وتطوير وارتقاء المجتمع، كما أن تلك المقومات تُعد بمثابة حجر الأساس لتشييد المجتمع، وإشباع احتياجات أفراده، وإقامة علاقات تعاونية مع غيره من المجتمعات الإنسانية الأخرى [2].

أما محتويات الدراسة، فقد قسمت إلى سبعة فصول أساسية كالتالي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** المقومات الطبيعية لجذب السّياحة البيئية المُستدامة.
- **الفصل الثالث:** مكوّنات البناء الاجتماعي وأثرها على السّياحة البيئية المُستدامة.
- **الفصل الرابع:** حركة السّياحة البيئية الوافدة إلى مملكة البحرين.
- **الفصل الخامس:** تحليل دور مقومات الجذب السّياحي الطبيعية والاجتماعية في تنمية السّياحة البيئية (إجراءات ونتائج الدراسة الميدانية).
- **الفصل السادس:** مستقبل آفاق السّياحة البيئية المُستدامة.
- **الفصل السابع:** الخاتمة العامة (النتائج – التوصيات).

سابعًا ـ الدّراسات السّابقة:

يُعَدُّ قطاع السّياحة من أكبر القطاعات نموًا وتطورًا لما له من دور بارز في دفع الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل، وتشهد مملكة البحرين تقدمًا ملحوظًا في تنمية القطاع السّياحي، ونظرًا لما تملكه من مقومات سّياحية، أولها الموقع الفلكي والجغرافي المهم والتنوع الطبيعي في الموائل البحرية والبرية، وقد أدى ذلك الى توسّع السّياحة وأنماطها التي أسهم في جعلها مقصدًا للكثير من السائحين وهذا بدوره له أثر في رفع مساهمة السّياحة في الدخل الوطني، بجانب تحقيقها إلى الأهداف الاجتماعية والتنموية المُستدامة والتربوية والثقافية. وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات ذات الصلة

(1) العذاري، رامز هشام (2017م): المقومات الطبيعية: عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، جامعة بابل، العراق.

(2) الحيوري، طاهر محسن (2017م): مقومات المجتمع، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة بابل، العراق.

بمملكة البحرين والإقليم التابعة له، وكذلك الموضوعات ذات الصلة بالرسالة منها السّياحة والسّياحة البيئية والدراسات حول الآثار والجوانب الاجتماعية للسّياحة البيئية والدراسات التي تطرقت إلى دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية المُستدامة والتوعية البيئية للحد من تدمير الموائل الطبيعية والفطرية.

1- دراسات ذات العلاقة بمملكة البحرين والأقاليم التابعة له.

دراسة (ندى الخليلي 2006م)[1] بعنوان: وضع السّياحة البيئية: اتجاهات وآفاق (دراسة حالة للمحافظة الجنوبية).

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- معرفة متطلبات تطوير قطاع السفر والسّياحة لمملكة البحرين.
- وجود العديد من الأجزاء في المحافظة الجنوبية يتم العمل على تطويرها وتنميتها بوتيرة سريعة مثل، حلبة البحرين ومناظر الرفاع وملعب الغولف، وصحراء العرين ومنتجع درة البحرين.
- استدامة التنمية المستقبلية لقطاع السّياحة في المحافظة الجنوبية، والاستمرار بالحفاظ على الموارد الطبيعية.
- دراسة الخدمات والإجراءات اللازمة لتطوير السّياحة البيئية.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مناطق الجذب السّياحي في منطقة الدراسة (المحافظة الجنوبية).
- تقييم الحالة الراهنة للمناطق ومواردها الطبيعية.
- اقتراح نموذجًا للسياحة البيئية في منطقة الدراسة.
- تقييم التركيبة السكانية والدافع من السّياحة البيئية.
- التعرف على الإجراءات والخدمات المستقبلية اللازمة لتطوير السّياحة البيئية في منطقة الدراسة.

- **مناهج الدراسة:**

- المنهج التحليلي من خلال جمع الأدلة والبيانات والمعلومات الأولية.
- المنهج الوصفي لبيان واقع السّياحة والسّياحة البيئية في المحافظة الجنوبية بالمسح الميداني وجمع المعلومات بالاستبيان الموجه للسّياح بالمحافظة.

(1) الخليلي، ندى (2006م): وضع السياحة البيئية: اتجاهات وآفاق دراسة حالة للمحافظة الجنوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

- **النتائج والتوصيات:**

- تمتع المحافظة الجنوبية بعدد من الموارد الطبيعية، والتاريخية، والثقافية.
- تنسيق قوي بين المبادرات السّياحية لتحقيق تعزيز السّياحة القائمة على الطبيعة في المملكة.
- وجود حاجة للمحافظة على سلامة الموارد والأنظمة الطبيعية البيئية المتنوّعة واستدامتها للأجيال القادمة.
- ضرورة الاهتمام بالمعالم الثقافية التي تُعد أداة حيوية لاستكمال السّياحة القائمة على الطبيعة.
- مراقبة وإدارة المحميات في الجنوب والترويج لها كواجهات للسّياحة البيئية.
- تشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في بناء السّياحة القائمة على الطبيعة تنفيذاً مبادئ وتوجيهات الاستدامة.
- تعزيز دور المجتمع المحلي في تعزيز السّياحة البيئية القائمة على الطبيعة ورفع مستوى الوعي العام.
- إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في السّياحة البيئية لعملية تنمية وإدارة ومراقبة أنشطة السّياحة البيئية وتقاسم المنافع الناتجة عنها.

دراسة (سعاد حاكم عذبي 2005م)[1] بعنوان: "استشراف آفاق السّياحة البيئية بدولة الكويت"

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- التركيز على أنماط السّياحة بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص في دولة الكويت.
- دراسة عوامل الجذب البيئي الطبيعي في دولة الكويت.
- تحديد المشكلات الناجمة عن بعض الأنماط السّياحية الطبيعية ومدى تأثر البيئة الكويتية بها.
- التطرق لدور السّياحة في ترويج وتطوير البرامج التعليمية الموجهة للشباب، وكيفية توظيف السّياحة البيئية لدعم برامج التوعية الخاصة بحماية الطبيعية والثقافة المحلية.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف واقع السّياحة عامّة ومقومات السّياحة البيئية خاصة في دولة الكويت.
- وصف وتحليل أنماط السّياحة والنظم البيئية ذات الجاذبية الخاصة بالزائرين.
- تقويم الآثار البيئية على بعض مواقع السّياحة الدائمة والموسمية في دولة الكويت.
- التقويم المتكامل للآثار البيئية لقطاع السّياحة على البيئات والنظم الإيكولوجية باستخدام

(1) عذبي، سعاد حاكم (2005م): استشراف آفاق السياحة البيئية بدولة الكويت، ماجستير، دراسة غير منشورة، مملكة البحرين، جامعة الخليج العربي.

نموذج المؤشرات البيئية (DPSIR) الذي يتكون من القوة الدافعة (Driving Force) والضغوط (Pressure)، وحالة البيئة (State)، والآثار (Impacts)، والاستجابة (Response).

- اقتراح مصفوفة لسياسات استدامة السّياحة البيئية (الأنشطة السّياحية المعتمدة على المواقع الطبيعية) في دولة الكويت.
- استشراف آفاق السّياحة البيئية في دولة الكويت.
- القيام بتقييم بيئي لبعض الأنشطة السّياحية في دولة الكويت مع التركيز على المحميات الربيعية والمنتزهات السّياحية.

▪ **مناهج الدراسة:**

- تم إتباع المنهج الوصفي لتحديد الخصائص الجغرافية والمعالم الطبيعية ذات العلاقة بالسّياحة البيئية في دولة الكويت.
- تحديد أهم المواقع ذات الجذب السّياحي في دولة الكويت.

▪ **النتائج والتوصيات:**

- وقد توصلت الدراسة إلى امتلاك دولة الكويت الكثير من مقومات السّياحة البيئية نظرًا لتعدد وتنوع بيئاتها البرية أو البحرية.
- تقسيم موقع نشاط السّياحة البيئية في دولة الكويت إلى برية وتشمل المحميات الطبيعية البرية والمخيمات الربيعية، وبحرية وتشمل السواحل والجزر البحرية والمحميات البحرية والشعاب المرجانية.
- أظهرت نتائج تقييم الآثار البيئية لنشاط التخييم بدولة الكويت حصول ضغط التربة وتأثير على مساميتها ونفاذيتها في مواقع المخيمات وحصول انجراف في التربة وتصاعد وانتشار الأتربة.
- توصي الدراسة بضرورة الحفاظ على التوازن الأيكولوجي والتنوع البيولوجي.
- إنشاء المحميات والمسيجات لها وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة منها.
- مراجعة تحديد خطط استخدام الأراضي بما يكفل الحفاظ على المواقع البيئية.
- إدخال مفهوم السّياحة البيئية كأساس للتخطيط المستقبلي للسّياحة.
- إشراك السكان والمجتمعات في التخطيط للبرامج السّياحية.
- تنمية وتطوير مواقع الصناعات التقليدية وتحسين الظروف الاقتصادية والحفاظ على الثقافة المحلية، ورفع الوعي البيئي بأهمية المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي من خلال تكثيف الحملات التوعوية.
- إنشاء مراكز العمالة الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجال السّياحي.

دراسة (نادر محمد العالي2021م)[1] أثر فرص الأداء الاستراتيجي لحوكمة الشركات في قطاع السّياحة في مملكة البحرين.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- اهتمام في الإدارة الاستراتيجية، وذلك بتأطير صنع القرار المؤسسي.
- التحكم في حركة الشركات نحو التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين أداء الشركة.
- توفير مزيدًا من المعلومات حول فوائد ممارسات الحوكمة في شركات قطاع السّياحة البحريني.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف على فوائد ممارسات الحوكمة الجيدة في شركات قطاع السّياحة البحريني.
- فحص ممارسات حوكمة الشركات (CG) في الشركات السّياحية الصغيرة والمتوسطة (TSMEs) في مملكة البحرين.
- توضيح التحديات التي تواجه تنفيذ حوكمة الشركات في صناعة السّياحة في البحرين.
- وضع الآليات المناسبة لضمان استدامة حوكمة الشركات.
- مساعدة الشركات على تنفيذ ذلك من أجل اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل.

- **مناهج الدراسة:**

- استخدام المنهج الوصفي في وضع العبارات النظرية الأولية للدّراسة.
- استخدام أساليب جمع البيانات وطرق أخذ العينات، بالإضافة إلى تحديد حجم العينة وتوظيف أدوات تحليل البيانات لاستخدامها في البحث.

- **النتائج والتوصيات:**

- وجود تحديات معينة واجهت المنظمات التي تسعى إلى تنفيذ حوكمة الشركات في أعمالها.
- عدم وجود نظام مناسب وعمليات تجارية، وارتفاع التكاليف، والقصور في تقديم الدعم من الجهات المسؤولة.
- التدريب على زيادة الوعي بالحوكمة وآليات حوكمة الشركات والجداول الزمنية لتقارير التدقيق إزالة سياسات وإجراءات حوكمة الشركات غير الضرورية.
- أوصى هذا البحث بأن تقوم الحكومة بتعزيز وتطبيق الحوكمة في قطاع السّياحة.
- البحث عن أفضل ممارسات الحوكمة الدولية والمشورة من الاستشاريين الدوليين بالاعتماد على المعايير.

(1) نادر محمد العالي (2021م): أثر فرص الأداء الاستراتيجي لحوكمة الشركات في قطاع السياحة في مملكة البحـــرين، رسالة دكتوراه، إدارة الاعمال، جامعة تيساید، بريطانيا.

- تعزيز وفرض حوكمة الشركات لقطاع السّياحة، حيث يساهم اقتصاد البحرين بشكل كبير في حصة الأرباح الملقاة من قطاع السّياحة.
- فرض قوانين حوكمة الشركات يساعد في تعزيز سمعة البحرين وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في صناعة السّياحة.

دراسة (فوزية يوسف الجيب 1995م)[1] بعنوان: تاريخ السّياحة وتطورها في البحرين).

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- دراسة السّياحة وتاريخ تطورها في البحرين.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مفهوم السّياحة وتاريخها.
- تتبع تاريخ السّياحة قبل الاستعمار البريطاني وبعد فترة الاستقلال وخلال حرب الخليج الثانية.
- وضع إستراتيجية للتركيز على البنية التحتية والفوقية السّياحة.
- تسويق وتطوير الخدمات السّياحية في المناطق الساحلية والبحرية.

- **مناهج الدراسة:**

- المنهج الوصفي لتتبع تاريخ السّياحة وتطورها.

- **النتائج والتوصيات:**

- تعزيز الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات وقطاع المعارض (MICE).
- مراقبة وإدارة المحميات في الجنوب والترويج لها كواجهات للسّياحة البيئية.
- تطوير إستراتيجية سّياحية تركز على تطوير البنية التحتية والفوقية للسّياحة.
- الحاجة إلى قانون تنظيمي للسّياحة في البحرين.
- الحاجة للتحقق في سوق السّياحة من خلال تطوير إستراتيجية تسويق وتطوير الخدمات السّياحية في المناطق الساحلية والبحرية.

2- دراسات ذات العلاقة بموضوع الرسالة.

1- دراسة (حسان أحمد صالح قدومي، 2019م)[2] بعنوان: المقومات الطبيعية ودورها في تفعيل الحركة السّياحية في بلدة بيتير (دراسة تطبيقية في جغرافية السّياحة).

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- رصد وتحليل الأسباب الكامنة وراء الحركة السّياحية الطبيعية في بلدة بيتير.

(1) فوزية يوسف الجيب (1995م): تاريخ السّياحة وتطورها في البحرين، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان.

(1) قدومي، حسان أحمد (2019م): المقومات الطبيعية ودورها في تفعيل الحركة السّياحية في بلدة بتير، دراسة تطبيقية في جغرافية السياحة، مؤتمرات الآداب والعلوم الإنسانية والطبيعية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر.

- **أهداف الدراسة:**

- رصد وتحليل المقومات الطبيعية في مدينة بتير مكانيًا وكميًا.
- العمل على إنتاج خرائط تعرض المقومات الطبيعية في بلدة بتير.
- تطبيق أسلوب تحليل الشبكات لتوضيح أفضل المسارات التي تضم المواقع السّياحية والأثرية في البلدة.
- التعرف إلى أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه قطاع السّياحة الطبيعية في بلدة بتير.
- بيان نمط استخدامات الأرض في بلدة بتير كصورة تعبيرية عن واقعها الطبيعي.

- **مناهج الدراسة:**

- المنهج الكارتوجرافي الذي يظهر من خلال توقيع المقومات الطبيعية على خرائط خاصة وذلك بالاستعانة بتقنية نظم المعلومات الجغرافية **(GIS)**.
- المنهج التحليلي ويهدف إلى تحليل الخرائط التي تم إنتاجها لمنطقة الدراسة وللمقومات الطبيعية فيها.
- المنهج الكمي نظرًا لتناول البحث مجموعة من المؤشرات الكمية المتعلقة بالمقومات الطبيعية للبلدة.

- **النتائج والتوصيات:**

- مساهمة الموقع الجغرافي لبلدة بتير، وما تحويه تلك البلدة بداخلها من مقومات طبيعية.
- توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالبعد البيئي كمحور هام في القطاع السّياحي لما له من مردود اقتصادي فعال للبلدة.
- ضرورة العمل على توعية السّياح بأهمية هذا النمط من السّياحة.
- ضرورة المحافظة على مثل هذه المناطق لضمان فعاليتها مستقبلًا.

2- دراسة ماجستير (شريف محمد عبد السميع غالي 2019م)[1] بعنوان: السّياحة البيئية في حوض النيل ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- قلة استغلال موارد السّياحة البيئية لإقليم حوض النيل في تحقيق إيرادات السّياحية من السّياحة البيئية، لكونها مصدرًا من الدخل القومي والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تمتع إقليم حوض النيل بمقومات جذب سّياحي هائلة من حيث الموارد والمكانة البيئية الفريدة والمتنوعة.

(1) غالي، شريف محمد (2019م): السياحة البيئية في حوض النيل ودورها في تحقيق التنمية المستدامة منذ عـام 2007 دراسة مقارنة بين مصر وكينيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

- **أهداف الدراسة:**

- دراسة وتحليل دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية المُستدامة لبعض دول إقليم حوض النيل وهي مصر وكينا ومدى إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاتجاه إلى تطبيق السّياحة البيئية كأحد المقاصد لجذب السّياح.
- وضع خريطة سّياحية على مستوى إقليم حوض النيل نظرًا لوفرة وتنوع الموارد الطبيعية بها، والتطرق لمعوقات السّياحة البيئية لإقليم حوض النيل في السوق العالمي للسّياحة وسبل معالجتها.

- **مناهج الدراسة:**

- منهجية التحليل الرباعي **SWOT ANALYSIS** في تقييم وضع السّياحة البيئية لكلا البلدين.
- تحليل تطور دور السّياحة البيئية في الأبعاد المختلفة للتنمية المُستدامة خلال فترة الدراسة، وتحليل الاستبيانات لتقييم دورها في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في كلا الدولتين.

- **النتائج والتوصيات:**

- وجود علاقة إيجابية بين السّياحة البيئية والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزايد دور القطاع السّياحي كقطاع منتج للقيمة المضافة في الاقتصاد العالمي، وأصبح يلعب دورًا محوريًا في إحراز التنمية المُستدامة.

3- رسالة دكتوراه (عمرو كمال الدين سليمان 2018م)[1] التنمية السّياحية المستدامة في محافظة جنوب سيناء-باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية-.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- اعتبار منطقة الدراسة واحدة من أهم المناطق التنموية الهامة في مصر، ومن أسرع أشكال التنمية السّياحية تتواجد فيها، التي ترتكز على موجودات فعلية هامة يمكن زيادتها، وتطوير مناطق سّياحية أخرى بطول شواطئ خليجي السويس والعقبة.
- توفر الخرائط والمرئيات الفضائية والمصادر والمراجع، التي تتيح معالجة الموضوع بشكل يسمح باستخدام تطبيق تقنيات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية.
- سهولة القيام بالدراسات الميدانية، وتميز منطقة جنوب سيناء بحياة فطرية وميراث طبيعي بحري وبري، مع تباين البيئة الجغرافية بين ساحلي خليجي العقبة والسويس والداخل الجبلي.

(1) عمرو سليمان كمال الدين (2018م): التنمية السّياحية المستدامة في محافظة جنوب سيناء – باستخدام الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية، ورسالة مقدمة إلى قسم الجغرافيا لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الآداب، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة.

- وجود الكثير من المقومات البشرية " قبائل وعشائر بدو ومستقرين" وبحاجة إلى تنمية حقيقية، بما لا يخل بالمنظومات البيئية على سطح اليابس وأسفل سطح مياه الخليجين
- تعدُ السّياحة أحد الروافد الرئيسية والمحورية التي تغذي الاقتصاد المصري بشكل مباشر وسريع، وأحد مصادر جلب العملات الأجنبية لخزينة الدولة، مما يزيد من القوة الشرائية للجنيه المصري، وبالتالي تخفيف العبء الاقتصادي على أغلب شرائح المجتمع.
- تعتبرُ السّياحة مصدر لعمل دائم، وبعضه موسمي، وتحل جزء من أزمة القوة العاملة المصرية غير العاملة من الجنسين، وبصفة خاصة في محافظات الصعيد الفقيرة.

- **أهداف الدراسة:**

- إبراز مقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية للتنمية السّياحية في محافظة جنوب سيناء.
- التركيز على منشآت الإقامة السّياحية بمحافظة جنوب سيناء ومستقبل تنميتها.
- استعراض الوضع الراهن لمنشآت الإقامة السّياحية بمحافظة جنوب سيناء وطاقتها الأيوائية من حيث التوزيع المكاني.
- دراسة الحركة السّياحية في محافظة جنوب سيناء.
- تسليط الضوء على السّياحة ودورها المحوري في تعزيز أهداف التنمية المُستدامة.

- **مناهج الدراسة:**

- المنهج الجغرافي العام: لدراسة الموقع، البيئة، المناخ، الجوانب الاقتصادية، تحركات الأفراد في المواقع السّياحية، التغيرات التي تحدثها السّياحة بالبيئة، وذلك لتفسير العلاقات المكانية، ودراسة التوزيعات الجغرافية والسّياحية.
- المنهج الموضوعي: أن وحدة البحث في الرسالة موضوع السّياحة، وبالتالي تبدأ المعالجة بمقدمة تاريخية عن النشاط، والشروط الواجب توافرها لقيام هذا النشاط، ووفق ذلك تحدد أقاليم الإمكانية وأقاليم النشاط الفعلي، ثم تنتقل المعالجة إلى أين يتوزع النشاط، لينتهي المدخل إلى تحديد مستقبل النشاط السّياحي.
- المنهج الوظيفي: دراسة وظيفة السّياحة من حيثُ مركباتها الوظيفية التي تطفي على منطقة الدراسة، وتحليل عملية السفر لثلاثة عناصر هي: المتحرك؛ ليتناول جوانب الحركة لمناطق الاستقبال، والثابت؛ ليشمل عملية البقاء بمنطقة الاستقبال، والعناصر المصاحبة؛ وتعني بالمفردات المختلفة، إلى جانب الأساليب الكمية والتمثيل الكارتوجرافية والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

- **النتائج والتوصيات:**

- شكل الموقع الجغرافي لمحافظة جنوب سيناء بين ذراعي البحر الأحمر أهمية كبيرة لسهولة وفود السياح إليها من كل دول العالم.

- دراسة العوامل للمناخ المؤثرة في النشاط السّياحي، بينت أن المنطقة الشاطئية نطاقًا مناخيًا متميزًا عن المناطق الداخلية التي تميل للطرف المناخي.
- افرزت نتائج كل من المنحنى المناخي ومقياس الحرارة والرطوبة لتوم ومؤشر المناخ السّياحي لميشكوفسكي، أن منطقة الدراسة تتميز بجو مريح للسياح أغلب شهور السنة.
- هناك تنوع وتباين كبير في مظاهر السطح يثري النشاط السّياحي، من جبال شاهقة وهضاب متنوعة، وأودية جافة تنحدر منها لتخترق السهل الساحلي نحو البحر لتفتح ثغرات بحرية في الشعاب المرجانية، وممرات داخل المناطق الوعرة المضرسة ساعدت فيما بعد على مد الطرق وإنشاء المارينات.
- هناك زخم وغنى في الميراث الطبيعي لمنطقة الدراسة بحرًا وبرًا من نباتات وحيوانات وطيور، تضافرت وتناغمت معًا لتنصهر في بوتقة واحدة، لتشكل مسرحًا بيئيًا طبيعيًا مفتوحًا تزخر بمقومات الجذب.
- ويتبين من دراسة السكان كذلك أن منطقة الدراسة ذات عدد سكاني قليل، وما يقرب من نصفها غير مأهول، وأن أغلب العمالة السّياحية وافدة من خارجها، لما يتطلب النشاط السّياحي من عمالة تجيد اللغات، وفيما يتعلق بالخدمات الصحية والثقافية والاتصالات والمطاعم وغيرها فلا توجد مشكلة فيها في المناطق التي تشهد حركة سّياحية بخليج العقبة، وعلى العكس يوجد نقص كبير فيها على طول سواحل خليج السويس، وتنعم منطقة الدراسة بقدسية وقيمة تاريخية وثقافية ودينية فريدة.
- تأثرت طرق النقل المختلفة بالمرتفعات التي التفت حولها بشكل شبه دائري، باستثناء طريق واحد يخترق الكتلة الجبلية متتبعًا مسار الأودية الجافة.
- توصي الدراسة بإنشاء محطة للأرصاد الجوية في مدينتي ذهب وطابا لتغطي كامل خليج العقبة، وأخرى في جنوب قطاع الطور/ رأس محمد، إلى جانب تحديد المسارات التي يستخدمها السياح لصعود الجبال بشكل جيد لتنشيط هذه السّياحة.
- إنشاء كليات ومعاهد متخصصة في مجال السّياحة والفنادق بمدن منطقة الدراسة، لتشجيع أبناء المنطقة للالتحاق بها، والعمل مستقبلًا في السوق السّياحية من أجل استثمار ثروة البدو البشرية.
- إقامة مدن سكنية للعمالة السّياحية قريبة من المنتجعات السّياحية، لتوطين السكان بالمنطقة وتعميرها، مع توافر الخدمات وكل سبل الحياة الكريمة لهم.
- توسيع الطرق البرية وازدواج الفردي منها، ورصف الدروب الترابية لخدمة النشاط السّياحي، وزيادة أعداد الاستراحات بما يتناسب مع أطوال الطرق والكثافة المرورية للمركبات السّياحية.

- الإسراع في تطوير مطاري رأس سدر والطور، لاستقبال الرحلات السّياحية الداخلية والدولية، لسهولة انتقال السياح إلى خليج السويس وجنوبها.
- تحديد درجات الملوحة بالمياه الساحلية للخليجين، لإنشاء محطات تحلية المياه، من خلال المرئيات الفضائية والقياسات الحقلية.
- استكمال شبكة مياه الشرب في أرجاء محافظة جنوب سيناء، وإقامة محطات الصرف الصحي بأطراف كل المدن لمعالجة المياه وإعادة استخدامها في التشجير.
- حث المنشآت السّياحية على استخدام المياه الشمسية والمصابيح الموفرة لترشيد الطاقة الكهربائية، وإنشاء مزارع رياح على سواحل خليج السويس لتوليد الكهرباء، على أن ترتبط بالشبكة الكهربائية الموحدة كجزيرة البيرة الإسبانية.
- إنشاء مستشفى صغيرة من الفئة (أ) على الأقل بكل مدينة بمنطقة الدراسة على غرار مستشفى شرم الشيخ الدولي لخدمة السكان والسياح.
- تقديم التسهيلات أمام المستثمرين لإقامة المراكز التجارية الكبيرة، التي باتت سمة في أغلب المدن السّياحية عالميًا، بما تحتويه على محال تجارية، ودور سينما ومطاعم وملاهي، تصب كلها في خدمة النشاط السّياحي.
- إعادة إحياء أماكن التراث التاريخي والحضاري المختلفة وترميمها، بداية بالعصر الفرعوني ومرورًا بالعصر البيزنطي والمسيحي والإسلامي، ومدها بالبنية الأساسية والخدمات لتضع على خريطة السّياحة الثقافية.
- عدم إعطاء تراخيص لبناء مراكز الإيواء السّياحي بالمناطق ذات الكثافات السكانية الكبيرة لعدم ضغطها على البيئة، والاتجاه للتوازن على طول الشريط الساحلي لخليج السويس.
- الانتهاء من المشروعات المزمع تنفيذها للبنية الأساسية والخدمات داخل قطاعات التنمية، وإزالة العراقيل أمام المستثمرين الجادين والراغبين في الاستثمار السّياحي.
- مشاركة بيوت الخبرة الدولية لتخطيط لمراكز الإيواء السّياحي والأنشطة الخدمية والترفيهية الأخرى المتعلقة بالنشاط السّياحي داخل قطاع الطور/ رأس محمد بما يحقق التوازن البيئي والشكل الجمالي على طول الشواطئ الساحلية بالقطاع.
- العمل على تكثيف الدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية، لإبراز المقومات الطبيعية والبشرية لمحافظة جنوب سيناء، وإعادة النظر في أسلوب الترويج السّياحي بما يتناسب مع مجريات العصر وتنوع الأسواق المولدة للسياح إلى منطقة الدراسة، وكذلك فإن التعويض لنقص الإشغال عن طريق المؤتمرات، وخاصة أن منطقة الدراسة يجب تأمينها لأشكالها الطبيعية الصارمة وقلة سكانها.
- زيادة القوة التنافسية لمنطقة الدراسة بالارتقاء بمستوى الخدمة وتقليل تكلفة ثمن البرنامج

السّياحي، لاستقطاب السياح المتجهين للأسواق المجاورة.

- وضع مشكلة أخطار السيول على رأس أولويات خطط الإصلاح داخل منطقة الدراسة، حتى لا تؤثر بالضرر في النشاط السّياحي.
- إقرار مشروع بإنشاء مركز متخصص داخل منطقة الدراسة لرصد التغيرات البيئية بحرًا وبرًا واعتماد معايير جودة مياه البحار، من أجل تنظيم استخدام الموارد السّياحية واستدامتها.
- تحديد مواقع جديدة للغوص والغطس لتخفيف الحمل البيئي على المواقع الحالية التي حدثت بها تدهور للحد من الهدر البيئي للشعاب المرجانية.
- الأخذ بنهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما يكفل خفض أنواع التلوث كافة ومعالجة أسبابه، وتوجيه جزء من الدخل المحقق من صناعة السّياحة لاستخدامه في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

4- رسالة ماجستير (منى سمير محمد أحمد 2017م)[1] المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على نسق العلاقات الاجتماعية في المناطق السّياحية (دراسة أنثروبولوجيا على مدينة أسوان).

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على السّياحة في مدينة أسوان.
- عدم الاعتناء الكامل بالمناطق الأثرية والسّياحية في مصر.
- عدم توعية المواطنين على كيفية معاملة الأجانب.
- عدم توافر الموارد الخدمية والصحية الكافية للمناطق السّياحية.
- نقص عوامل الجذب السّياحي.
- الظروف التي تواجه البلاد منذ أحداث ثورة 25 يناير.
- ضعف الاستثمارات السّياحية في مدينة أسوان.
- عدم الاهتمام بالدراسات السابقة التي تعطي لنا نموذجا كاملًا عن المجتمعات.
- عدم الاستغلال الأمثل للمناطق الأثرية والسّياحية.

- **أهداف الدراسة:**

- الكشف عن المظاهر التي تهدد المدن السّياحية.
- التأثير المتبادل بين الجذب السّياحي والتنمية السّياحية.

(1) منى سمير محمد أحمد (2017م): المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على نسق العلاقات الاجتماعية في المناطق السّياحية، دراسة أنثروبولوجيا على مدينة أسوان) - رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.

- معرفة الخصائص الطبيعية والبشرية لموقع مدينة أسوان.
- التعرف على التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع.
- المعالم التي ساعدت على توسيع قاعدة السّياحة وتنميتها.
- التغيرات والظواهر التي طرأت على معيشة السكان وكيفية التأثير عليها.

▪ **مناهج الدراسة:**

- لقد تناولت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية وهي عبارة عن المنهج الوصفي.
- استخدمت الباحثة الملاحظة في رصد الواقع، كما يحدث بالفعل وذلك من خلال المعايشة مع أفراد البحث وتحليل أنشطتهم وتفاعلاتهم وعلاقاتهم بالبيئة الأثرية والسّياحية.
- استخدمت المقابلة (فردية أو جماعية) وذلك لجمع البيانات من أشخاص لهم خبرة مباشرة بالعمليات الأيكولوجية والتنشيط السّياحي للآثار في منطقة الدراسة.
- السجلات والوثائق ووحدات التحليل مع عينة البحث.

▪ **النتائج والتوصيات:**

- إثراء الدراسات الحفرية الخاصة بالمناطق الأثرية، ودراسة الحالات الاجتماعية المختلفة.
- العلاقة بين السكان ومستوى الدخل السّياحي.
- تفاعل السكان مع البيئة الأثرية المحيطة بهم، والتعرف على الأسر وعددها والظروف التي تواجههم من حيث الإنفاق والمكان والصحة والتعليم والوعي ومدى بعدهم الثقافي في الألفية الثانية.
- الكشف عن المخاطر التي تهدد المدن السّياحية فهي من المصادر الأساسية للدخل القومي في مصر والعالم.
- تعدد مصادر الثروة السّياحية، مدينة أسوان بلد سياحي جاذب من كل بقاع العالم.

5- رسالة ماجستير " (أسماء أحمد عبد المجيد أحمد 2016م)[1] " السّياحة البيئية في المناطق الصحراوية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية-دراسة حالة واحة سيوة-.

▪ **أسباب اختيار الموضوع:**

- إن عمليات التنمية السّياحية التقليدية كان لها آثار خطيرة على البيئة في مختلف أنحاء مصر، وأضرار جسيمة على كل من مواطن الطيور والحيوانات البرية والأحافير، بالإضافة إلى تلوث مياه البحار والبحيرات.
- المناطق الصحراوية في مصر وبشكل خاص الصحراء الغربية تتسم بالقسوة نتيجة لانخفاض مستوى معيشة الأفراد ونقص الخدمات والمرافق الأساسية التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على تنميتها.

(1) أحمد، أسماء أحمد (2016م): السياحة البيئية في المناطق الصحراوية، دراسة حالة واحة سيوة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

- **أهداف الدراسة:**

- بيان دور السّياحة البيئية في تحقيق تنمية مُستدامة للمجتمعات المحلية بالمناطق الصحراوية، من خلال استغلال موارد المنطقة الطبيعية كالنباتات والحيوانات والطبيعة الجيولوجية.
- العمل على استغلال الموارد المجتمعية كالحرف المحلية والفنون والتراث الثقافي للمجتمع المحلي.
- وتوضيح أهمية تطبيق معايير استدامة النزل البيئية في الحد من أي سلبيات قد ينتج عن أنشطة السّياحة البيئية.
- دراسة العلاقة المتبادلة بين السّياحة البيئية والمجتمعات المحلية وتأثير كل منهما على عملية التنمية.

- **مناهج الدراسة:**

- اعتمدت الدراسة على توظيف المنهج الوصفي لدراسة أهداف وتوجهات تنمية السّياحة البيئية في مصر، والمنهج التحليلي لدراسة المحددات والمعايير الواجب مراعاتها عند التخطيط لتنمية السّياحة البيئية بالمناطق الصحراوية، والدراسة التطبيقية من خلال توجيه الاستبيان لعينة من المجتمع المحلي والعاملين بمجال السّياحة البيئية، وعقد الحوارات مع العاملين بالبيئة والتجربة الشخصية (الزيارة الميدانية).

- **النتائج والتوصيات:**

- توصلت الدراسة إلى دور تأثير السّياحة البيئية على المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة، والحفاظ على التراث المحلي، وتحقيق تنمية مجتمعية والحفاظ على البيئة.
- تحسين المرافق والخدمات المحلية.

6- رسالة دكتوراه (عبد الله عياشي 2016م)[1] بعنوان " إستراتيجيات تنمية السّياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة-حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي-أنموذجا-.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- التوجه الحديث للكثير من دول العالم نحو اعتماد نموذج السّياحة البيئية كنموذج مثالي وبديل يهدف الى حماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق الاستدامة.
- الإمكانيات والمؤهلات السّياحية الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر تمكنها من تحقيق التنافسية في قطاع السّياحة مقارنة بدول الجوار.

(1)عياش، عبد الله (2016م): إستراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي-أنموذجا" رسالة دكتوراه منشورة، جامعة قاصدي ومرباح ورقلة، الجزائر.

- اعتبار السّياحة من بين القطاعات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر خصوصًا، ومورد مالي مهم يضمن دخول العملة الأجنبية وتوفير مناصب شغل دائمة.
- يدخل موضوع السّياحة البيئية ضمن اهتمامات الباحث.

▪ **أهداف الدراسة:**

- تحديد الإطار النظري لماهية السّياحة البيئية والتنمية السّياحية المستدامة، وتحديد العلاقة التكاملية بين السّياحة والبيئة.
- تشريح الواقع وتوضيح صورة القطاع السّياحي في الجزائر من خلال عرض أبرز المقومات والإمكانات السّياحية التي تمتلكها الجزائر، والتركيز على نماذج السّياحة البيئية في الجزائر، والاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها الحكومة لتنمية وتطوير هذا النوع من السّياحة.
- تحليل وتقييم محتوى الاستراتيجية في الجزائر المتمثلة في المخطط التوجيهية للتهيئة السّياحية SDAT2025.
- محاولة التعريف بنموذج السّياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي بالجنوب الجزائري كنموذج يهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المُستدامة.

▪ **مناهج الدراسة:**

- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي عرض المعطيات والبيانات المتعلقة بموضوع السّياحة، وتحليل وتقييم النتائج التي تم تحقيقها، والرجوع للعديد من الكتب والمراجع العلمية، والزيارات الميدانية والمقابلات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

▪ **النتائج والتوصيات:**

- إن السّياحة تعدُ ظاهرة عالمية ولها مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مصدرًا للمداخيل بالعملة الأجنبية وتوفير فرص العمل.
- تمثل السّياحة البيئية نموذجا حديثاً للسياحة العالمية، وبديلًا للسياحة التقليدية لما تحققه من دورٍ واضحٍ في الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- العديد من الدول قد اتجهت للسياحة البيئية نظرًا لتميزها وبساطتها عن الأنواع السّياحية الأخرى.
- لا تزال وضعية القطاع السّياحي في الجزائر هشة ولا ترتقي للمستوى المطلوب بالرغم من الإمكانيات والمقومات التي تمتلكها الجزائر.
- وتوصي الدراسة بضرورة الاستمرار والمواصلة في تطبيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحية.
- المتابعة المستمرة والرقابة الفعالة لتنفيذ المشاريع السّياحية المبرمجة ضمن مخطط

.SDAT 2025

- اعتماد مخطط دائم ومرن لتمويل السّياحة، يكمن في تخفيف إجراءات منح القروض البنكية للمشاريع السّياحية.
- ضرورة إنجاز الأقطاب السّياحية للامتياز والقرى السّياحية المقررة في المخطط باعتبارها الدعامة الأساسية.
- ضرورة مراجعة أسعار الخدمات السّياحية المقدمة، وتوفير وسائل النقل والمواصلات المريحة لتسهيل نقل السياح بين المناطق السّياحية.
- الاهتمام الجاد بالإعلام السّياحي من أجل التعريف والترويج الأمثل للإنتاج السّياحي، والاهتمام بالصناعات التقليدية لارتباطها الوثيق بالسّياحة.
- إعادة الاعتبار للمحميات والحظائر الوطنية والمنتجعات التي تركز على الجانب البيئي في جاذبيتها.
- ضرورة نشر ثقافة الوعي البيئي لدى المجتمع الجزائري ومحاولة جعله مجتمعًا سياحيًا، إلى جانب محاولة الاستفادة من تجارب الدول العربية وخصوصًا في مجال السّياحة البيئية.
- محاولة تقييم الأثر البيئي الناجمة عن التلوث البيئي للمواقع السّياحية.
- اعتماد برامج التربية البيئية في مناهج التربية والتعليم خصوصًا في المرحلة الابتدائية لغرس مبادئ الثقافة البيئية لدى الأجيال المستقبلية.

7- رسالة ماجستير (زهير عباس عزيز 2014م)[1] دور السّياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السّياحي الطبيعي في مدينة أربيل".

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- السّياحة البيئية واحدة من أهم الأنماط السّياحية حاليًا، إلا أنها لم تأخذ مكانها ودورها الطبيعي في مدينة أربيل.
- تمتلك مقومات جذب سّياحية طبيعية متعددة ومتنوعة تكون ملائمة لممارسة النشاط السّياحي البيئي بمختلف أشكاله.
- قلة الدراسات التي تتناول السّياحة البيئية في مدينة أربيل.

- **أهداف الدراسة:**

- التعريف بأهمية السّياحة البيئية كونها أحد أهم أنماط السّياحة الحديثة.

(1) عزيز، زهير عباس (2014م): دور السياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السّياحي الطبيعي في مدينة أربيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة السابعة والثلاثون، العدد 98، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، جمهورية العراق.

- تبيان ميزات السّياحة البيئية على مختلف الأصعدة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إبراز مقومات الجذب السّياحي الطبيعي في مدينة أربيل وما تتمتع به هذه المدينة من مقومات سّياحية متعددة ومتنوعة.
- استثمار الآثار الايجابية للسياحة البيئية في مدينة أربيل والحيلولة من الآثار السلبية لها.
- الحفاظ على مقومات الجذب السّياحي الطبيعي من خلال استدامتها بيئيًا.
- تأصيل الوعي بأهمية السّياحة البيئية في مدينة أربيل.

▪ **مناهج الدراسة:**

- اعتمدت الدراسة على توظيف المنهج التاريخي ومنهج المسح الميداني والمنهج الإحصائي باستخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة.

▪ **النتائج والتوصيات:**

- تعد مدينة أربيل من المدن التاريخية المعروفة عالميًا حيث يرجع تاريخها الى أكثر من خمسة آلاف سنة قبل الميلاد؛ لذا تعد من أقدم المراكز الحضرية الحية في العالم.
- تعد السّياحة البيئية واحدة من أفضل الأنماط السّياحية الموجودة في مدينة أربيل.
- تمتاز مدينة أربيل بوجود مقومات جذب سّياحية طبيعية متعددة ومتنوعة مثل المصايف والشلالات والينابيع والعيون والمتنزهات والكهوف.
- أن ممارسة الأنشطة والفعاليات السّياحية تستلزم ثلاثة معايير وهي أن تكون ممارسة الفعاليات السّياحية البيئية في المناطق الطبيعية، يجب أن تحافظ على البيئة الطبيعية وعدم الإضرار بها، توفر السّياحة البيئية فوائد جمة للسكان المحليين.
- تنبثق أهمية السّياحة البيئية من كونها سياحة نظيفة قائمة على زيارة المناطق الطبيعية والمحافظة عليها واستدامتها بيئيًا.
- تتجلى أهمية السّياحة البيئية من خلال عدة نواحي سواء أكانت بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم إنسانية، وقلة الاهتمام بمبادئ السّياحة البيئية في مدينة أربيل على الرغم من أهمية هذه المبادئ في تنمية السّياحة البيئية.
- إهمال تطبيق قواعد السّياحة البيئية في مدينة أربيل لما تمثله هذه القواعد من فهم مرتكزات السّياحة البيئية كونها المنهج الأمثل لاستثمار السّياحة البيئية.
- قلة الاهتمام بالآثار الإيجابية للسياحة البيئية مثل زيادة إيرادات المجتمعات المحلية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة البيئة وتنمية البنى التحتية وتحسين وتطوير المزارات السّياحية.

- غياب الاهتمام بالآثار السلبية للسياحة البيئية، مثل تدمير جودة البيئة الطبيعية وتشويه المناطق السّياحية وتلوث المياه والهواء.
- قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع السّياحة البيئية.
- غياب الوعي السّياحي البيئي كمفهوم ومنهجاً في مدينة أربيل على الرغم من امتلاكها العديد من مقومات السّياحة البيئية، وضعف التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك ضعف الخدمات السّياحية المقدمة في مناطق الجذب السّياحي البيئي في أربيل.
- عدم الاهتمام بالإعلام السّياحي ودوره الكبير في تسليط الضوء على مقومات الجذب السّياحي البيئي في مدينة أربيل.
- ضرورة الاهتمام بالآثار الايجابية للسّياحة البيئية والاستفادة منها، والعمل تقليل الآثار السلبية للسياحة البيئية في مدينة أربيل.
- تقديم أفضل الخدمات السّياحية في مناطق الجذب السّياحي البيئي في أربيل، وضرورة الاستعانة بخبرات منظمة السّياحة العالمية في مجال السّياحة البيئية.
- توصى الدراسة بالتركيز على تاريخية مدينة أربيل باعتبارها من أقدم المراكز الحضرية الحية في العالم، وضرورة الاهتمام بالسّياحة البيئية كونها من أهم وأحدث الأنماط السّياحية في أربيل.
- زيادة الاهتمام بمقومات الجذب السّياحي الطبيعي في مدينة أربيل مثل المصايف والشلالات والينابيع والعيون والمتنزهات والكهوف.
- العمل على تنمية أهمية السّياحة البيئية من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وزيادة الاهتمام بمبادئ السّياحة البيئية لما لها من دور في تنمية السّياحة البيئية في أربيل
- التركيز على قواعد السّياحة البيئية في مدينة أربيل لكونها المنهج الأمثل لاستثمار السّياحة البيئية، وضرورة الاهتمام بالآثار الإيجابية للسياحة البيئية والاستفادة منها.
- العمل على تقليل الآثار السلبية للسياحة البيئية في مدينة أربيل.
- زيادة البحوث والدراسات التي تتناول تنمية السّياحة البيئية، وتنمية الوعي السّياحي البيئي كمفهوم ومنهجًا في مدينة أربيل.
- زيادة التعاون والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تُعنى بالسّياحة البيئية لتقديم أفضل الخدمات السّياحية في مناطق الجذب السّياحي البيئي في أربيل.
- زيادة الاهتمام بالإعلام السّياحي لما له من دور كبير في تنمية السّياحة البيئية في أربيل

- ضرورة الاستعانة بخبرات منظمة السّياحة العالمية في مجال السّياحة البيئية، وتسهيل إجراءات دخول وخروج السياح من وإلى مدينة أربيل.
- ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان السّياحية في تنمية السّياحة البيئية في أربيل.

8- رسالة ماجستير، (أيمن يوسف نجيب عودة، 2011م)[1] "المقومات السّياحية في محافظة بيت لحم".

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الحاجة لمثل هذه الدراسات في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة للنهوض بواقع الخدمات السّياحية الموجودة فيها؛ بهدف دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وكذلك الحاجة الضرورية والملحة إلى تطوير قطاع السّياحة في محافظة بيت لحم بشكل خاص.
- التأثير الكبير للظروف السياسية والاقتصادية في السّياحة في محافظات بيت لحم، ودراسة الوضع المالي الصعب والذي يأثر على السّياحة سلبًا في المحافظة.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف على أهم المقومات السّياحية الموجودة في منطقة الدراسة.
- إبراز أهم السمات والخصائص المتعلقة بالسياح داخل منطقة الدراسة.
- وتسليط الضوء على مدى الرضا الوظيفي والخدمات المقدمة للسياح والعاملين في قطاع السّياحة في منطقة الدراسة.
- إبراز مخطط مستقبلي يمكن الاستناد عليه للنهوض بالقطاع السّياحي وتطويره داخل منطقة الدراسة.

- **مناهج الدراسة:**

- استندت الدراسة على المنهج التاريخي؛ حيث سعت الدراسة إلى وصف وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، والعمل على دراستها وتفسيرها وتحليلها، وذلك على أسس علمية ومنهجية ودقيقة؛ بغرض الوقوف على بعض الحقائق والتعميمات التي من شأنها فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.
- استخدام المنهج الوصفي، وذلك بغرض وصف الظواهر الجغرافية المتباينة في منطقة الدراسة، وذلك مثل وصف الظواهر الطبيعية كالسهول والجبال والهضاب والمناخ والمواقع السّياحية التاريخية والأثرية والحضارية الموجودة في منطقة الدراسة.

---

(1) عودة، أيمن يوسف (2011م): بعنوان المقومات السّياحية في محافظة بيت لحم، رسالة ماجستير غير منشورة في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- **النتائج والتوصيات:**

- إن درجة الرضا عن مستوى الخدمات المقدمة للسياح متوسطة؛ حيث وصل معدل الرضا نحو ما يقرب من (71.6)، ورأى الباحث إن السبب في ذلك هو قلة الخبرة المتوافرة لدى مقدمي الخدمة السّياحية والظروف، شهدتها المنطقة محل الدراسة؛ ولا سيما في السنوات العشر الماضية، والإجراءات الاحتلالية ضد المدينة، والتي تسببت في وقوع الكثير من مظاهر الضرر والإيذاء بالقطاع السّياحي.
- إن فئة الإناث تميل إلى الرضا بدرجة أكبر نوعًا ما، نحو مستوى الخدمات السّياحية في محافظة بيت لحم، من فئة الذكور بوجه عام، ويرى الباحث أن السبب الكامن وراء ذلك في أن الإناث لديهن شعور بالمعاملة الجيدة، أكثر من الذكور، وأيضًا يعود لحسن الضيافة؛ حيث يتم بأسلوب لائق أكثر للإناث من الذكور، وطبيعة السائحين الذكور، وميلهم للاعتراض أكثر من الخدمات المقدمة، بعكس الإناث اللواتي يعجبهن طبيعية الخدمات البسيطة.
- توصي الدراسة بضرورة الاعتماد على العلاقات الإنسانية في النشاط السّياحي، وذلك من خلال توجيه المواطنين والعاملين في القطاع السّياحي، إلى حسن التعامل مع السياح.
- تقديم المساعدة لهم ضمن التقاليد والآداب العامة للثقافة الفلسطينية، واستخدام المظاهر التراثية والفلكلورية كعنصر جذب للسياح.

9- رسالة ماجستير (نادية أحمد الطيب 2002م)[1] "دور السّياحة البيئية في تنمية المجتمع المحلي" دراسة ميدانية في محافظة جنوب سيناء".

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الطلب على السّياحة البيئية في حالة صعود ملحوظ.
- وفرة المقومات السّياحة التراثية في مصر.
- انضمام مواقع جديدة لخريطة مصر السّياحية، منها ساحل البحر الأحمر شبه جزيرة سيناء، الساحل الشمالي، الصحراء الغربية بواحاتها المتبادلة.

- **أهداف الدراسة:**

- التأثير المتبادل بين السّياحة والبيئة.
- تأثير السّياحة على تنمية المجتمع المحلي في ضوء التنمية المُستدامة.
- مشاركة أفراد المجتمع المحلي للسياحة البيئية في التنمية.
- المعوقات التي تواجه السّياحة البيئية في تحقيق أهدافها.

(1) أحمد الطيب، نادية (2002م): دور السياحة البيئية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية في محافظة جنوب سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية.

- **مناهج الدراسة:**

- استخدمت مجموعة من الإجراءات المنهجية وهي عبارة عن المنهج الوصفي، والمسح الاجتماعي، والملاحظة والمقابلة، والتصوير الفوتوغرافي.

- **النتائج والتوصيات:**

- يتضح من نتائج الدراسة أن مفهوم السّياحة البيئية هو سياحة أنشطتها تستخدم العناصر الطبيعية بشكل مُستدام.
- للسياحة البيئية دور فعال في التنمية السّياحية، ويرجع ذلك إلى أن السّياحة تتمشى مع مفهوم التنمية المُستدامة في تنمية المناطق سياحيًا بما يتوافق مع متطلبات السائحين.
- توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير وتسويق الصناعات والمشغولات التقليدية والحرف اليدوية المحلية.
- ضرورة توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي مثل: الصرف الصحي الجيد ورفع الوعي البيئي للعاملين والمرشدين السّياحيين من خلال إعدادهم وتأهيلهم بالبرامج والدورات التدريبية المستمرة.

10- رسالة ماجستير (سالي شريف محمد فاضل 2000م)[1] السّياحة البيئية في محافظة الفيوم.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- معاناة محافظة الفيوم من كثير من المعوقات التي تعوق التنمية السّياحية المُستدامة مثل التلوث بكل أنواعه، وقلة الوعي البيئي والحضاري.
- عدم الاهتمام بالمظهر الجمالي للمحافظة وتدني المستوى العام للنظافة وضعف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
- إلقاء الضوء على المشكلات وتحليلها ومناقشتها وإيجاد أنسب الحلول إليها بقصد الاستدامة مع الحفاظ على التراث الطبيعي والحضاري لتحقيق أقصى فائدة للمجتمع المحلي.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرض لمفاهيم البيئة وتعاريفها، والعلاقة بين السّياحة والبيئة وكذلك التعرف على السّياحة البيئية بمفهومها الشامل.
- إلقاء الضوء على المقومات الطبيعية والحضارية الموجودة في محافظة الفيوم كعنصر جذب سياحي.

(2) فاضل، سالي شريف (2000م): السياحة البيئية في محافظة الفيوم، رسالة ماجستير، رسالة غير منشورة، جامعة القاهرة.

- دراسة الوضع الراهن للسياحة البيئية في محافظة الفيوم.
- التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه السّياحة البيئية في محافظة الفيوم.
- وضع التوصيات الخاصة بضرورة الاستفادة من السّياحة البيئية كعنصر جذب سياحي.

- **مناهج الدراسة:**

- إن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام كلاً من الدراسة المسحية حيثُ شمل البحث مناطق السّياحة البيئية في محافظة الفيوم، وأيضًا الأسلوب الاستقرائي من خلال قائمتي استقصاء اختصت الأولى لشركات السّياحة فئة (أ) والثانية تم توزيعها من خلال لقاء شخصي مع مديري الأجهزة الحكومية المسؤولة عن الحركة السّياحية في محافظة الفيوم.

- **النتائج والتوصيات:**

- احتلت السّياحة مكانًا متميزًا في معظم دول العالم المتقدمة والنامية على السواء في السنوات العشر الأخيرة حتى أصبحت من أكبر الصناعات في العالم.
- تتحدد علاقة الإنسان بالبيئة من خلال ثلاث منظومات رئيسية تتمثل في منظومة المحيط الحيوي ومنظومة المحيط المصنوع، ومنظومة المحيط الاجتماعي.
- هناك مجموعة من العوامل والظروف ساهمت في ظهور السّياحة البيئية كنمط سياحي حديث، مثل زيادة الوعي العالمي بقضايا الحفاظ على البيئة والاتجاه نحو تفعيل مفهوم التنمية السّياحية المُستدامة، وكذلك تعدُ السّياحة البيئية محرك قوي لدفع وتطوير البنية والاقتصاد والثقافة خصوصًا بالمناطق النائية.
- تتمتع محافظة الفيوم بالعديد من المقومات السّياحية وعوامل الجذب الرئيسية التي تؤهلها لجذب الحركة السّياحية، وكذلك المقومات السّياحية البيئية المتمثلة في بيئاتها الساحلية والصحراوية والريفية.
- هناك حالة تناقص في عدد نزلاء الفنادق بالفيوم إضافة إلى أن نسبتهم ما زالت محدودة مقارنة بإجمالي عدد السائحين الوافدين للمحافظة، مما يعني اعتماد المنطقة بصورة رئيسية على زيارة اليوم الواحد، وأيضا ينحصر موسم السّياحة بصفة عامة في الفترة من أكتوبر إلى إبريل، وتركز موسم السّياحة الداخلية في محافظة الفيوم في الفترة من نوفمبر إلى إبريل وقد يرجع ذلك لاعتدال المناخ فضلًا عن الأعياد خلال هذه الفترة مثل عيد الفطر وعيد الأضحى وعيد شم النسيم؛ لذا لا تشكل السّياحة العربية جزءًا كبيرًا من حركة السّياحة للفيوم حيثُ تمثلُ نسبة محدودة تتناقص تدريجيًا.
- تعاني الفيوم بشكل عام من قصور الأنشطة التسويقية والتنشيطية، مما يؤثر سلبًا على مدة واتجاهات الزيارة وحجم الطلب عليها نظرًا لمحدودية المعلومات المتعلقة بأماكن الجذب

السّياحي المختلفة بها التي يمكن زيارتها والخدمات المتنوعة المقدمة للزائرين.

- تفقد مدينة الفيوم العاصمة وكذلك بعض الأماكن السّياحية بها المنظر الجمالي والبيئة النظيفة مما يترك انطباعًا سيئًا لدى الزائرين.
- قصور دور وسائل الإعلام في تغطية الأحداث وتوفير الوعي السّياحي فضلًا عن غياب قاعدة بيانات للاتصال والتعامل مع الجهات المختلفة.
- العادات والتقاليد قد تعوق المجتمع المحلي من التعامل مع السائحين إضافة إلى تهيئة السائحون القادمون لمنطقة السّياحة البيئية لطبيعة المكان وعادات المجتمع.
- لم تأخذ التنمية في بحيرة قارون نصيبها الذي يتناسب مع إمكانياتها نظرًا لأنها تعاني من مشاكل تتمثل بصفة خاصة في تذبذب مناسيب المياه وتغير نوعيتها، وزحف الكثبان الرملية مما يؤثر على اختفاء الغطاء الأخضر، بالإضافة للمشاكل السلوكية المتمثلة في مخالفة المباني داخل المحمية وصيد الطيور النادرة، والصرف الصحي، والتعدي على الآثار، وتدمير التكوينات الجيولوجية، وكذلك المشاكل الخاصة بالإمكانيات والمشاكل القانونية والإدارية.
- تتعرض منطقة وادي الريان للعديد من الأنشطة البشرية ذات التأثيرات السلبية على البيئة الطبيعية كصيد الحيوانات البرية، وقيام البدو الرحل برعي الإبل والأغنام وتقطيع الأشجار والنباتات البرية.
- تواجه الشركات السّياحية خلال تنظيمها رحلات السّياحة البيئية في محافظة الفيوم عددًا من المعوقات من أهمها عدم توافر المعلومات الشاملة والمطلوبة عن الأماكن السّياحية.
- هناك مجموعة من العوامل تمنع تطور سياحة مراقبة الطيور في محافظة الفيوم من أهمها ضعف المعلومات والبيانات المنشورة إعلاميًا عنها في مصر عمومًا وفي الفيوم بصفة خاصة، إضافة إلى قلة شركات السّياحة والمرشدين الذين يهتمون بهذا النمط ويتخصصون فيه، كذلك قصور البنية التحتية التي يحتاجها السائحون.
- تعاني صناعة الفخار من عدة مشاكل تتمثل في ضعف مستوى المنتج النهائي، وعدم وجود نظام للتحكم في جودة المنتج، وضعف جودة المادة الخام التي يصنع منها الفخار، وضعف الدعم التسويقي الموجه لمنتجات الفخار، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه هذه الحرفة.
- توصي الدراسة برفع مستوى الوعي البيئي لدى السائح من خلال الدعاية وجهود منظمي الرحلات والتركيز على ضرورة احترام القواعد الأساسية للمحافظة على مكونات وعناصر البيئة.
- اختيار الأنماط السّياحية الملائمة لطبيعة المنطقة والتي تتفق مع الموارد المتاحة وكذلك مع مفاهيم وسلوكيات المجتمع المضيف خاصة وإن بعض عادات وسلوك السائحين قد لا

تحظى بقبول لدى المجتمعات المضيفة والتي تعتقد أن السّياحة مصدر تلوث اجتماعي، مع التركيز على إيجاد التوافق بين عناصر النشاط السّياحي وآمال ومصالح مواطني المناطق المضيفة.

- ضرورة تكامل الدراسات الخاصة بالمشروعات السّياحية لتحقيق التوازن بين كل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة، حصر الآثار البيئية السلبية الناتجة عن التنمية السّياحية بشكل دوري ومحاولة التغلب عليها أول بأول، مع تجنب الموسمية التي تؤدي إلى ضغوط على الموارد المتاحة من خلال تقديم أنماط سّياحية متنوعة.
- تفعيل دور الأفراد والمنظمات غير الحكومية في التوعية البيئية والسّياحية وإشراكهم بقدر أكبر في اتخاذ القرار، إلى جانب تفعيل دور القوانين البيئية من خلال السلطات المسؤولة والبعد عن السلبية في التطبيق مع ضرورة التنسيق مع الأجهزة ذات الاختصاص.
- إتاحة الفرص للمحليين لملكية وإدارة مشروعات السّياحة البيئية للحفاظ على قيم المجتمع المحلي، وكذلك العمل على تحليل احتياجات الأسواق المحلية والعالمية للمنتج السّياحي البيئي المعروض.
- الالتزام بتنمية المنشآت المتوافقة بيئيًا من المواد المتوفرة بالموقع والالتزام بالطابع البيئي أو المعماري للمكان في كافة المنشآت، ويمكن للحكومة في هذا الشأن إعطاء بعض الامتيازات التمويلية أو الحوافز الضريبية أو غيرها من الامتيازات.
- إعداد الموارد البشرية الأزمة لإدارة مواقع وأنشطة السّياحة البيئية، مع تطوير برامج نوعية للمجتمع المحلي ليساهم في عمليات الحماية والإدارة.
- ضرورة الاهتمام بالمناطق السّياحية والأثرية المختلفة في محافظة الفيوم مع توفير الخدمات العامة اللازمة مثل المياه النقية، ودورات المياه والكهرباء.
- توفير عدد كاف من المقاهي والمطاعم بالمواقع السّياحية المختلفة لتقديم خدمة بمستوى لائق وبسعر مناسب مع رفع مستوى جودة المتواجد منها حاليًا.
- الارتقاء بحالة الطرق في المحافظة خاصة التي تصل إلى المناطق السّياحية والأثرية وتزويدها باللوحات الإرشادية وإدارتها، والاهتمام بمستوى النظافة سواء في مدينة الفيوم أو الأماكن السّياحية ويدخل ضمن هذا الاهتمام كيفية التعامل مع القمامة ونظافة الأماكن العامة والعناية بالمناطق الخضراء والعمل على زيادة مساحتها.
- التنسيق بين ديوان عام محافظة الفيوم والهيئة الإقليمية لتنشيط السّياحة بالفيوم والهيئة العامة للتنمية السّياحية، وتشجيع القطاع الخاص بالفيوم من (فنادق – مطاعم-شركات سّياحية) للاتصال مع شركات السّياحة في القاهرة ووضع قوانين وضوابط بيئية صارمة وثابتة لمعاقبة المضرين بالبيئة والتوازن البيئي،

- توفير المخيمات الثابتة في أماكن المحميات الطبيعية، وأيضا تجديد الفنادق الموجودة وإنشاء فنادق جديدة مختلفة المستويات تلائم الطلب السّياحي.
- إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للمرشدين السّياحيين بالتعاون بين كل من نقابة المرشدين السّياحيين وهيئة تنشيط السّياحة بالفيوم يتم فيه التركيز على أنشطة السّياحة البيئية وعلى الفيوم كمقصد لها.
- الاستفادة من توافر الخبرات في مجال إنتاج الفخار كذلك توافر المواد الخام، ووجود معارض متخصصة في الحرف التقليدية، وتدعيم وتطوير مراكز الحرف والصناعات البيئية.
- تزويد أفراد المجتمع الذين ليس لديهم خبرة سابقة أو إلمام كامل بالمهارات الأساسية للمحادثة باللغة الإنجليزية، وتنمية قدراتهم على ممارسة مختلف الأنشطة السّياحة البيئية في محافظة الفيوم.
- إعداد الموظفين الحكوميين بهيئة تنشيط السّياحة بالفيوم، وإدارة المحميات الطبيعية، والمجلس الأعلى للآثار فرع الفيوم بالمهارات الأساسية للغة الإنجليزية وذلك بهدف تسهيل عمليات الاتصال مع الزوار والسائحين.
- تنمية الوعي البيئي عن طريق تنظيم زيارات للمدارس والجامعات وإلقاء المحاضرات، وعمل الرحلات المختلفة من المؤسسات التعليمية والشركات وتوزيع المطبوعات الدعائية والمطويات والنشرات، ومنع أي أعمال من شأنها إزعاج الحيوانات أو الطيور بالمحمية.
- التعاون بين الجهات الرسمية المسؤولة عن الحركة السّياحية داخل المحافظة مثل هيئة تنشيط السّياحة بالفيوم، والهيئة العامة للتنمية السّياحية، وجهاز شئون البيئة، وإدارة المحميات من جهة وأجهزة الإعلام من جهة أخرى لتكثيف الجهود الدعائية عن المنطقة وإمداد وسائل الإعلام أول بأول بالتطورات التي تحدث في مجال السّياحة البيئية والمشروعات الاستثمارية المختلفة فيه.
- تشجيع إقامة المهرجانات والمسابقات خاصة تلك المرتبطة ببعض الأنشطة التي يمكن ممارستها في المنطقة مثل مسابقات الصيد، والتجديف ورياضة الشراع وكذلك العمل على تشجيع إقامة الدورات والمسابقات الرياضية الإقليمية في المحافظة.
- إصدار كتيبات ونشرات تضم أماكن الزيارة بالمنطقة وطرق الوصول إليها وأهم المعالم السّياحية بالمحافظة سواء الطبيعية أو الأثرية والخدمات المقدمة في المنطقة المتعلقة بإقامة وإعاشة الزائرين، وتوزيعها على مكاتب هيئة تنشيط السّياحة والمتواجدة في الأماكن السّياحية المختلفة.
- وضع ضوابط لتنظيم عملية الصيد في المحميات حيثُ تُعتبر القوانين الحالية التي تنظم عمليات الصيد قاصرة وعقوباتها غير رادعة للمخالفين.

التّعقيب العام على الدّراسات السّابقة:

تناولت الدراسات السابقة عدة موضوعات والتي تتعلق بالموضوعات التي يتناولها الباحث من حيث السّياحة، وهو ما يؤكد على أهمية موضوع الدراسة، واهتمام الباحثين في المجال محل الدراسة، وعلى الرغم من عدم القدرة على الحصول على الدراسات السابقة بالشكل الكافي، والذي يغطي الموضوع من مختلف الجوانب، حيث تناولت الدراسات السابقة بعض من الموضوعات وهي المقومات الطبيعية ودورها في تفعيل الحركة السّياحية في بلدة بتير- التنمية السّياحية المُستدامة في محافظة جنوب سيناء، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على نسق العلاقات الاجتماعية في المناطق السّياحية - السّياحة البيئية في المناطق الصحراوية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية، استراتيجيات تنمية السّياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، دور السّياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السّياحي الطبيعي في مدينة أربيل المقومات السّياحية في محافظة بيت لحم، وقد استفادت الباحثة من الاطلاع على الدّراسات السابقة في الأوجه الآتية:

- إثراء الإطار النظري للدّراسة الحالية.
- الاطلاع على المناهج البحثية التي اتبعتها هذه الدراسات، وأساليب التحليل التي تم التطبيق بها وفى التعقيب على النتائج التي تكشف عنها هذه الدراسة.

أما في ظل مراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة "المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية المُستدامة في مملكة البحرين" اتضح بأن تلك الدراسات تزخر بالكثير من المعلومات التي ساهمت في إيضاح الصورة التحليلية للظاهرة محل الدراسة، لما اتفقت فيه معظم الدراسات السابقة والتي تم الاستعانة بها في الدراسة الحالية لما لها من سمة التعدد والتنوع؛ وذلك من حيث سياقاتها ومنهجيتها، والتي اتفقت معظمها في إيضاح النظرة الكلية للسياحة البيئية، والتي تنوعت في النتائج التي توصلت إليها، من خلال توضيح الآثار المختلفة للسياحة البيئية سواء كانت آثار سلبية، أو مردود إيجابي على المجتمع المحلي، وتوفير الاقتراحات الملائمة لتطوير القطاع السّياحي. ولا شك أن الباحثة قد استفادت من هذه الدراسات والجهود سواء العربية أو الأجنبية، وذلك في التعرف على ماهية السّياحة البيئية، والسمات التي يتصف بها هذا النمط من السّياحة، والسّياحة البيئية المُستدامة، وأهدافها للمجتمع المحلي، والمشكلات التي قد تواجهها، والتعرف على الأساليب المناسبة لحلها، وتحديد العلاقة الارتباطية التي تجمع بين السّياحة البيئية والفوائد الاقتصادية والتنموية التي تحققها الدولة جراء قطاع السّياحة؛ والمقومات الطبيعية والاجتماعية التي ساهمت في تحقيق ذلك، ولاسيما السّياحة البيئية.

- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدّراسة الحالية والدّراسات السّابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد المقومات الطبيعية والاجتماعية، والتي تلعب دورًا محوريًا في تنشيط القطاع السّياحي، وانعكاس ذلك على التنمية المحلية، ولعل أبرز تلك الدراسات؛ دراسة حسان أحمد صالح قدومي (2019م) ودراسة زهير عباس (2018م) والتي توصلت إلى هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين العملية التنموية والقطاع السّياحي داخل الدولة، ويأتي ذلك من مؤشرات ازدهار السّياحة، وكذلك دراسة ايمن يوسف عودة (2011م) والتي سلطت الضوء على أهم المقومات السّياحية الموجودة في منطقة الدراسة، وإبراز أهم السمات والخصائص المتعلقة بالسياح، إلى جانب تسليط الضوء على مدى الرضا الوظيفي والخدمات المقدمة للسياح والعاملين في قطاع السّياحة، وإبراز مخطط مستقبلي يمكن الاستناد عليه للنهوض بالقطاع السّياحي وتطويره منطقة الدراسة، وإلى جانب الدراسات التي ركزت على التنمية المستدامة والإستراتيجيات، كما في دراسة سعاد عذبي (2005م) وقد سلطت الضوء على وصف وتحليل أنماط السّياحة والنظم البيئية ذات الجاذبية، وتقويم الآثار البيئية على بعض مواقع السّياحة الدائمة والموسمية في دولة الكويت، وكذلك في دراسة عبدالله عياشي (2018م)، والتي أشارت إلى التنمية السّياحية البيئية من منظور الاستدامة.

هذا وقد اتفقت مختلف الدراسات السابقة على أن السّياحة البيئية تعدُ بمثابة سوق واعدة صاعدة؛ حيث يمكن النظر إليها على كونها صناعة تخصصية عالمية تقدر عائداتها بمليارات من الدولارات كإنفاق مباشر، وذلك بخلاف المكاسب الأخرى غير المباشرة، والتي تتمثل في فرص العمل التي توفرها يوفرها القطاع السّياحي، على الجانب الآخر نتج عن أغلب الدراسات السابق ذكرها أن "السّياحة البيئية " قد تنفرد بنتائجها الإيجابية للتنمية المُستدامة ، وذلك نظرًا لما تحرزه من حماية للبيئة والموارد الطبيعية، وما ينجم عنها أيضًا من فوائد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ لاسيما للسكان المحليين، إلا أن الباحثة توصلت بناءً على الدراسات السابقة التي تم مسحها؛ قد وجدت أن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث بشكل مباشر في العلاقة الارتباطية بين المقومات الطبيعية والجغرافية (السّياحة البيئية) والتنمية المُستدامة داخل المملكة وذلك استنادًا على نظم المعلومات الجغرافية.

- من حيث المنهج المستخدم في الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التّحليلي مثل دراسة التنمية السّياحية المُستدامة في محافظة جنوب سيناء 2018م، ودراسة المقومات الطبيعية ودورها في تفعيل الحركة السّياحية في بلدة بتير "2019م، ودراسة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على نسق العلاقات الاجتماعية في المناطق السّياحية 2017م، حيث استخدموا المنهج التحليلي الوصفي، دراسة فوزية يوسف الجيب 1995م، وكذلك

دراسة ندى الخليلي2006م حول وضع السّياحة البيئية: اتجاهات وآفاق دراسة حالة للمحافظة الجنوبية 2006م، والتي اتبعت المنهج الوصفي لبيان واقع السّياحة والسّياحة البيئية في المحافظة الجنوبية بالمسح الميداني وجمع المعلومات بالاستبيان الموجه للسياح بالمحافظة، وأيضا دراسة سالي شريف محمد فاضل، والتي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام كلاً من الدراسة المسحية حيثُ شمل البحث مناطق السّياحة البيئية في محافظة الفيوم، دراسة نادر محمد العالي2021م حول أثر فرض الأداء الاستراتيجي لحوكمة الشركات في قطاع السّياحة في مملكة البحرين.

اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي والمنهج التكاملي، في الربط ما بين الجانب النظري من خلال الملاحظة الميدانية والدراسات النظرية السابقة، وما بين الجانب العملي في التطبيق على مجتمع البحث، وتحليل النتائج النهائية في كل منهما والتوصل إلى نتائج مشتركة بالاعتماد على الجانب النظري والجانب التطبيقي.

- **من حيث أداة الدّراسة.**

استخدمت الدراسة الحالية "الاستبانة" كأداة للدراسة، وقد اتفقت مع بعض الدراسات في استخدام الاستبانة كأداة رئيسية مثل دراسة محمد عبد السميع غالي: 2019م، ودراسة ندى الخليلي 2006م، ودراسة زهير عباس عزيز 2014م، كذلك استخدمت الدراسة الحالية نموذج تحليل "swot" كأداة للدراسة، وقد اتفقت مع معظم الدراسات في استخدام نموذج التحليل الرباعي دراسة شريف محمد عبد السميع غالي2019م، ودراسة أسماء أحمد عبد المجيد 2016م، حول السّياحة البيئية في المناطق الصحراوية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية.

- **من حيث مجتمع الدراسة وعيّنتها.**

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات الاخرى من حيث مجتمع الدراسة وعينتها في عينة السكان، بينما قد زادت هذه الدراسة في استطلاع اراء العينات (الخبراء، والمكاتب السياحية)، وهناك دراسات طبقت على المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية مثل دراسة مثل دراسة (زهير عباس عزيز 2014م).

- **أوجه الاستفادة من الدّراسات السّابقة.**

تمدّ الدراسات السابقة الباحثة بالمادة العلميّة المتعلقة بموضوع الدراسة.

- الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات السابقة في بناء الأسئلة البحثية.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في توثيق المشكلة البحثية.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم أداة الدراسة وبنائها (الاستبانة).
- تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في نهاية البحث.
- عرض ومناقشة النتائج وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لعملية التطوير والتنمية السياحية.

- **موقع الدّراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

أمّا الجديد الذي يمكن أن تضيفه الدراسة الحالية، فيمكن تحديده في النقاط الآتية:

- سد الثغرة التي أظهرها التحليل السابق في تناول السّياحة بصورة عامة، في حين أن الدراسة الحالية تناولت المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئيّة المُستدامة في مملكة البحرين.
- انفردت الدراسة الحالية بتطبيقها على المجتمع البحريني من حيث شموليتها في أخذ أراء العينات الأساسية في تنمية القطاع السياحي وهي: عينة السكان، وعينة الخبراء بالشأن البيئي والسياحي، وعينة المكاتب السياحية، وهذا ما لم يتم تناوله في دراسات أخرى في نفس المجال، حيث تم تطبيق معظم الدراسات السابقة في مجتمعات مختلفة ما بين دراسات وبحوث عربية وأجنبية.
- التركيز على تناول المقومات الطبيعية والاجتماعية في البحرين بشكل تفصيلي، والتي ساهمت في ظهور وتنمية قطاع السّياحة البيئية في البحرين.
- تحليل العقبات التي تواجه تنمية السّياحة البيئية في البحرين، مع تقديم الاقتراحات الموضوعة من الهيئات المعنية والاجتهاد من منظور شخصي في توضيح الحلول الملائمة لمواجه تلك التحديات، وتنمية السّياحة البيئية البحرينية، بما يخدم المجتمع المحلي.
- الاعتماد على بيانات إحصائية مفصلة عن المردود الإيجابي، والأثر السلبي للسياحة البيئية في مملكة البحرين على سنوات مختلفة سابقة، من حيث الاستثمارات، وعدد الغرف، والعائد المادي على المجتمع من حيث الدخل القومي.
- إنّ هذه الدراسة جاءت لتتكامل مع بعض الدراسات المحلية كدّراسة ندى الخليلي 2006م، في حين أنها انفردت بدراسة المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية، ودور السياحة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، والتطرق للأنماط والأنشطة السياحية المفضلة لدى السكان وتقييم عينة الخبراء والمكاتب السياحية حول هذه الأنماط السياحية ومستقبلها في مملكة البحرين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وذلك بالتطبيق على مساحة أوسع للمجتمع البحريني.

تعتبر الدراسة الحالية من أوائل الدراسات التقنية والتطبيقية في مجال التعرف على المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة في مملكة البحرين، وهو ما يتيح في هذا المجال إمكانية القيام بالمزيد من الدراسات التطبيقية المتقدمة في هذا الموضوع، والتي نقترح منها الآتي:

- إجراء مزيد من الدراسات حول إمكانية تنمية السّياحة البيئية والتي حددتها الدراسة ذات المستوى الأقل في الملائمة والغير ملائمة.

- بناء النموذج الخرائطي لتحديد الأماكن المناسبة والغير مناسبة في إقامة النزل البيئي على اعتبار إنه أحد الاتجاهات الحديثة في مجال السّياحة البيئية.
- تطوير النموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة، من خلال زيادة الموارد الطبيعية والاجتماعية لتنمية السّياحة البيئية، والتي لها علاقة ذات طبيعة خاصة في عملية الجذب السّياحي، مثل الكهوف والشلالات والأدوية الخانقة والكثبان الرملية بالإضافة إلى إمكانية الدمج ما بين الموارد البشرية على اعتبار أنها جزء مكمل للموارد الطبيعية، لاختيار المواقع الجديدة.
- بناء النموذج الأمثل في تحديد وتقييم المناظر الطبيعية، من حيث الجاذبية البصرية، وفقًا لمجموعة من المعايير.
- الاهتمام بدراسة الاتجاهات الحديثة في السّياحة البيئية، وإمكانية تطبيقها والحصول على الشهادات الخاصة بها.
- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية التفصيلية حول أهمية المواقع السّياحية بالنسبة إلى السياح المستهدفين، والتي من الممكن من خلالها تحديد اتجاهات السياح، وتقدم رؤية المخططين وصناع القرار في عملية تحديد المواقع السّياحية الملائمة والتي لها الأولوية في المجال السّياحي، للعمل على تنميتها.

الفصل الثاني

المقوّمات الطّبيعيّة لجذب السّياحة البيئيّة المُستدامة

- **تمهيد.**
- **أولاً: التطوّر السّياحي التاريخي في مملكة البحرين.**
  - السّياحة البدائيّة.
  - سّياحة الرّحالة والفاتحين والبحّارة.
  - السّياحة الحديثة المعاصرة.
- **ثانيًا: الملامح الجغرافيّة والغلاف الصّخري.**
  - الموقع الجغرافي لمملكة البحرين.
  - الطّبيعة الجزريّة.
  - مظاهر السّطح.
- **ثالثا: خصائص الطّقس والمناخ.**
  - أهم العناصر المناخية المؤثرة على الحركة السّياحية في مملكة البحرين.
  - الراحة الفسيولوجية للمناخ.
- **رابعًا: الحياة الفطريّة في البيئات والمحميات الطّبيعيّة الجاذبة.**
  - المحميات الطّبيعية وأهمّيتها في المحافظة على التّنوّع البيولوجي.
  - الأنظمة البيئيّة (البيئة البحريّة/ البيئة البريّة).
  - التّنوّع النّوعي والبيولوجي للكائنات الحيّة.
- **خامسًا: أهمية التنوع البيولوجي للسّياحة البيئية.**
- **خلاصة.**

الفصل الثّاني
المقومات الطبيعية لجذب السّياحة البيئية

تمهيد:

لكل بلد خصائصه ومميزاته الطبيعية الجاذبة للسّياحة كالموقع، والمناخ، والتضاريس، أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ، وحضارات، وبنية تحتية، إذ تعتمد السّياحة بشكل عام اعتمادًا كليًا على البنية التحتية المرتبطة بها والمتضمنة لمجمل المقومات الحضارية والتاريخية والخدمات المتنوعة كالنقل ووسائل الاتصال بأنواعها والوضع الأمن للمملكة الذي يزيد من طمأنة السّياح واستقرارهم، فكلما تطورت أسهم ذلك في تحقيق تقدم وازدهار المجال السّياحي في المملكة، وذلك من خلال استدامة العوامل الطبيعية والاجتماعية التي تجعل من السّياحة البيئية مرتكزًا اقتصاديًا للمملكة.

إن المقومات الطبيعية بمثابة العمود الفقري للسّياحة البيئية، وتشتمل الأسس الطبيعية لأي دولة ما، على عدة عناصر مهمّة على رأسها الموقع والمساحة الجغرافية والشكل، إلى جانب المناخ والتضاريس والتربة والجغرافيا الحيوية كمصادر المياه والحياة النباتية والطبيعية والمكونات المعدنية للدولة؛ فعلى الرغم من وقوعها في نطاق المناطق الجافة إلا إنها تحوي أراضيها المياه الجوفية العذبة والعيون الطبيعية، إلى جانب السواحل البحرية التي جعلتها مرتكزًا لحضارات متتالية منذ آلاف السنين فقد أطلق عليها العديد من الأسماء الخالدة التي اشتهرت بها.

تناول الفصل الأول مقدمة مناهج وأهداف وتساؤلات الدّراسة، مع التركيز على الدّراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدّراسة، وفي هذا الفصل سيتم تناول التطور السّياحي التاريخي للمملكة، والملامح الجغرافية والغلاف الصخري للمملكة، وكذلك التطرق لخصائص المناخ والراحة الفسيولوجية للسّياح، والتركيز على المحميات الطبيعية باعتبارها أهم المقومات الطبيعية لجذب السّياحة البيئية في المملكة، والتي تضم مظاهر بارزة من التنوع البيولوجي يتصف بعضها بأهميّة إقليمية وعالمية، والوقوف على حالة التنوع البيولوجي واتجاهاته، ودعمًا من مملكة البحرين للجهود الدولية الرامية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع استخدامه المُستدام، فقد صادقت مملكة البحرين في العام 1996م على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وسيتم تناولها على النحو الآتي:

أولاً: التطور السّياحي التاريخي في مملكة البحرين.

إن السّياحة ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان منذُ فجر التاريخ أما سعيًا وراء لقمة العيش و البحث عن الأماكن الصالحة للسكن والقريبة من موارد المياه والبعيدة عن المناطق الوعرة، وأما لتبادل المعرفة مع الجماعات البشرية الأخرى ثم كان هناك التنقل بغرض التجارة

في الأسواق التي كانت تقام لذلك، الأمر الذي يجعلنا نجزم بأن الإنسان سائح بالفطرة رغم الصعاب التي كانت تواجهه لعدم توافر الوسائل المريحة لنقله وإقامته [1].

أطلقت تسمية البحرين على إقليم الساحل الجنوبي والجنوبي الغربي، الذي يشمل بالتحديد المنطقة الممتدة من البصرة في جنوب العراق وحتى عُمان، أنّ البحرين اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعُمان، حيث كانت البحرين وبحكم موقعها الجغرافي المتوسط موطناً للعديد من الحضارات ومركزاً جاذباً للرحالة وسير القوافل التجارية، وقد أدى ذلك إلى جعل البحرين قديماً من أهم المناطق في التنوع الحضاري، وكانت من أبرز الحضارات حضارة دلمون التي تعني أرض الخلود لما اشتهرت به من الينابيع الطبيعية العذبة، وغابات النخيل المتنوعة الثمار والأصناف وصيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ الطبيعي، وقد مرت البحرين بعدد من الحقب التاريخية، التي حدثت فيها العديد من الأنشطة الاقتصادية والسكانية التي اشتهر بها سكان هذه الحقبة [2]، ولمعرفة أهم ما تميزت به المملكة قديماً في المجال السّياحي القديم، فإن فترات التطور التاريخي للسّياحة على مر العصور كانت كالآتي:

1. السّياحة البدائية:

منذ نشأة الإنسان وهو يحاول التطلع إلى الأفضل فكان يتنقل من مكان إلى آخر وكان السفر جزء من حياته ولم تكن هناك قوانين تنظم تصرفاته سوى الطبيعة فلم تكن هناك وسائل النقل ولم يكن عنصر الوقت ذو أهمية بالنسبة إليه، وعندما قامت الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة والثقافة والمنفعة. فكان للفينيقيين السبق في الاهتمام بالتجارة والتنقل من أبرز الرحلات السّياحية في تلك الفترة كانت في بلاد الإغريق عندما كانت تفيد جماعات من اليونان وسكان الأقاليم الأوربية المجاورة الى منطقة جبال الأولمبية لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها العام 776 قبل الميلاد، وكثرة التردد على المسارح من أجل المتعة والترويح عن النفس[3]. سادت في الحقبة التاريخية القديمة وحتى مجيء الإسلام، وفي خلالها أطلقت الأسطورة السومرية على البحرين تسمية "فردوس دلمون" التي تعني أرض الحياة، وسبب هذه التسمية ارتبط بوفرة ينابيع المياه العذبة وانتشار الزراعة. وخصوصاً بساتين النخيل، مما جعل سكان المناطق المجاورة يقع الاختيار عليها.

---

(1) محمد خميس الزوكة (1997م): صناعة السّياحة من المنظور الجغرافي، الطبعة الثانيـــة، دار المعرفـــة الجامعيـــة، الإسكندرية، ص13.

(2) شهاب الدين ياقوت الحموي (1906م): معجم البلدان، المجلد الأول، دار صادر، بيروت (1397 - 1977م)، ص72.

(3) ماهر عبد العزيز توفيق (1997م): صناعة السّياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان الاردن، ص 40.

2. سياحة الرحّالة والفاتحين والبحّارة:

امتدت هذه المرحلة من مجيء الإسلام حتى اكتشاف النفط، حيث زار البحرين العديد من الرحّالة الذين وصفوها واتفقوا جميعهم على أنها غنية بينابيع المياه العذبة ومصائد اللؤلؤ، والتجارة بمختلف أنواع البضائع لأن التجار كانوا يقصدونها من مختلف البلاد والأمصار، وفي مطلع القرن العشرين زارها الرحّالة العربي أمين الريحاني، إلى جانب غيره من الرحالة المكتشفين كالمقدسي، والبغدادي، والإدريسي، وياقوت الحموي، كانت البحرين هدفًا للبرتغاليين وقد زارها عدد من رحلاتهم، ووصفها الكثير من مؤرخيهم وأشادوا بجمالها وغناها بالمياه العذبة، واللؤلؤ، والتجارة إلى جانب أهميتها العسكرية، وسيطرتها على طريق التجارة عبر الخليج، ومن أشهر هؤلاء الرحالة والمؤرخين بيدرو أتكسرا، كاستانيدا، باربوسا، بيريز، جون تيرنيه، كويمان، تاردن، ايكاري، نيوز، رنيال، سبونجر وولسن[1].

3. السياحة الحديثة المعاصرة:

بدأت هذه المرحلة مع عصر اكتشاف النفط في البحرين العام 1932م، وقد كان لذلك أثر كبير في تطوير الحركة السياحية في المملكة وتنشيطها، من خلال قدوم الكثير من المهندسين، والإداريين الأجانب للعمل في مجال التنقيب عن النفط، إلى جانب الدور الكبير لعائدات النفط ومساهمته في تنشيط التجارة وحركة الاستثمار السياحية في المملكة، مما أدى الى تراكم العائدات النفطية وشجع المؤسسات المالية الدولية على الاستقرار بالبحرين مما أسهم في تطوير عدد من المنشآت السياحية بمواصفات دولية، وكذلك فإن حدوث التطور الصناعي وقيام الصناعات التحويلية، وإستقطاب الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب وإقامة الكثير من المعارض والندوات والمؤتمرات، الأمر الذي كثف من حركة الوفود للمملكة منذ بداياتها الحديثة [2]. كانت هذه المرحلة تمثل نقطة تحول لتطوير الأنشطة السياحية بالمملكة، التي كانت للمقومات الطبيعية دور مهم في توافد الرحالة والتجار عليها، وقد زادت من هذه الطفرة بروز المقومات الاقتصادية التي جذبت السائحين للبحرين، وما لبثت أن تراجعت بسبب تراجع أسعار النفط في نهاية فترة السبعينيات من القرن العشرين.

4. مرحلة النشاط السياحي:

بدأت هذه الفترة مع منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، عند صدور أول مرسوم أميري لسنة 1985م، من أجل وضع وصياغة التشريعات اللازمة بالنشاط السياحي وتخطيط

---

(1) فوزية الجيب (1995م): تاريخ السياحة وتطورها في دولة البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص20-24.

(2) بتصرف عن: عبد المجيد مفيز، عثمان غنيم، البحرين المتياحي (1998م): دراسات في جغرافية السياحة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 35.

المشروعات الخاصة بتنمية الحركة السّياحية لتطوير ورفع كفاية المؤسسات والإدارات المعنية بالنشاطات السّياحية، إلى جانب دراسة المشكلات المؤثرة على نشاط الحركة السّياحية في المملكة ووضع الحلول المناسبة إليها، وأهمية تنمية الوعي السّياحي للمواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة والحفاظ على المناطق السّياحية والعناية بها وترميمها وتجميلها [1]. إن السّياحة بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص تعتمد في الأساس على عناصر الجذب والمقومات الطبيعية، أو الدمج بين المقومات الطبيعية والثقافية، مما يساهم في حدوث الارتباط الوثيق بين السّياحة البيئية والسّياحة الثقافية، والتي يكونان مفهوم السّياحة المُستدامة، حيثُ أن السّياحة المُستدامة هي التي يمكنها الاستمرار دون الإضرار بالبيئة، وكذلك تعمل على دمج المجتمع المحلي وإشراكهم في التخطيط والتنفيذ لتنمية السّياحة البيئية، وتحقيق الرفاه للأجيال الحالية دون التأثير على نصيب الأجيال القادمة.

تتأثر صناعة السّياحة شأنها في ذلك شأن كل الأنشطة البشرية بملامح البيئة الطبيعية المحيطة والتي تلعب دورًا مهمًا لا يمكن إغفاله في توزيع وتحديد مواقع أنماط السّياحة، وأحيانًا تسهم في تحديد مدة الإقامة السياحية، فالبيئة هي التي تهيئ ملامح يبحث عنها السّياح ويحتاجون إليها، ولذلك يقطعون مسافات متباينة من أجل الوصول لمواقعها [2]. وفيما يلي سيتم استعراض أهم المقومات الطبيعية في مملكة البحرين.

ثانيًا: الملامح الجغرافية ومظاهر السطح:

1-الموقع الفلكي لمملكة البحرين:

يمثل الموقع الجغرافي أحد المقومات المهمّة المؤثرة في صناعة السّياحة بأي منطقة، إذ يلعب دورًا مهمًا في تحديد خصائص بعض عناصر المناخ وملامح الحياة الحيوية ذات الجذب السّياحي، وتتباين قيمة المواقع الجغرافية لدول العالم تبعًا لمستوى تمتعها بطرق النقل المختلفة التي يرجع معظمها إلى طبيعة الموقع الجغرافي[3]، تقع مملكة البحرين في جنوب غرب آسيا وسط الخليج العربي، بوصفها جزءًا من الشرق الأوسط، وتقع مملكة البحرين بين خطي عرض 22 25, 20 26 شمالًا، وبين خطي طول18 ,50، و50،55 شرقًا أي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وتقع في منتصف المسافة تقريبًا بين مضيق هرمز، ومصب شط العرب، وتبعد عن الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية بحوالي 25 كيلومترًا، ونحو 40 كيلومترًا عن شبه

(1) بتصرف: فوزية الجيب، مرجع سابق، ص65.

(2) محمد خميس الزوكة (2005م): صناعة السّياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص121.

(3) محمد خميس الزوكة (2005م): مرجع سابق، ص123.

جزيرة قطر[1]، ويكتسب موقع مملكة البحرين أهميته من موقع الخليج العربي ذلك الطريق المائي الممتاز، والممر السهل للتجارة بين آسيا وأوروبا، وعن أهمية موقع البحرين في الخليج، فقد شبهها (ديورا ند) مساعد المقيم البريطاني في الخليج: إن البحرين في الخليج كقبرص في البحر المتوسط[2].

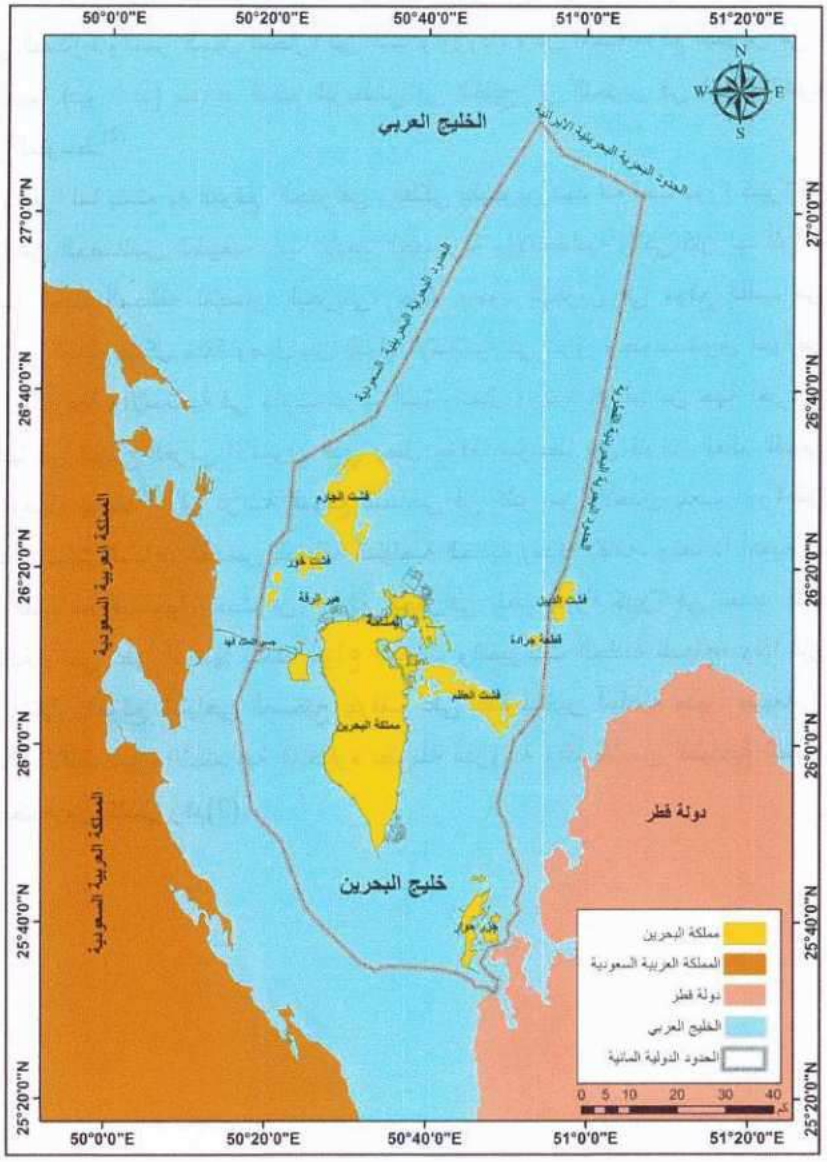
ونظرًا لما يتمتع به الموقع الجغرافي والفلكي بالبحرين نجد أنه لعب دورًا كبيرًا في إبراز الكثير من الخصائص الطبيعية ذات الأبعاد الحضارية والاقتصادية والتي كان لها أثر كبير في جوانب الحياة المختلفة للإنسان البحريني، حيثُ وجود البحرين في موقع القلب من العالم الإسلامي أصبح يشكل حلقة وصل بين الدول الإسلامية في شرق وجنوب شرق آسيا من جهة، والدول العربية والإسلامية في جنوب غرب آسيا وشمال ووسط إفريقيا من جهة أخرى، وكذلك وقوعها في الجناح العربي الآسيوي الذي يحتل موقعًا متوسطًا بين قارات العالم القديم ويشكل حلقة وصل بينهما[3]. إن دراسة الموقع السّياحي في كثير من الأحيان يلعب دورًا مؤثرًا في تحديد جنسيات السّياح القادمين للمنطقة السّياحية الجاذبة ومدة الإقامة، وتعدُ ذا أهمية وتأثيرات على الصناعة السّياحية، حيث أن الموقع الجغرافي يلعب دورًا كبيرًا في تحديد الخصائص المناخية والتي على أساسها يتحدد أنواع النباتات والحيوانات الجاذبة للسياح؛ ولذا فإن العمل على اختيار الموقع السّياحي الصحيح يتوقف على عدّة معايير أساسية منها: طبيعة الأرض، والبيئية الاقتصادية والاجتماعية المختارة بطريقة مدروسة وفقًا للأسس السّياحية للمشروعات، كما يتضح من الشكل رقم(2).

(1) جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين،2016م.

(2) أمين الرياحي (1929م): ملوك العرب رحلة في البلاد العربية، الجزء الثاني، سلسلة نجد وملفاتها، الطبعة الثانية، المطبعة العلمية، بيروت، ص237.

(3) عثمان غنيم (2015م): جغرافية البحرين، مكتبة المنامة العامة، المنامة، البحرين، ص12 13.

شكل (2) – الموقع الفلكي والجغرافي لمملكة البحرين والدول المجاورة



المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2019-2018م.

جدول (1) – المساحة الإجمالية لمملكة البحرين (2012-2018م)

المتغيرات / البيان	السنة						
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساحة اليابسة (كم2)	770	770	774	778	779	780	780
مساحة مياه البحر (كم2)	7499	7499	7495	7491	7490	7489	7489
المساحة الإجمالية (كم2)	8269	8269	8269	8269	8269	8269	8269

المصدر: اعتماداً على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

ويتضح من خلال الشكل (2) والجدول (1) ما يلي:

- يتكون أرخبيل مملكة البحرين من 33 جزيرة من الجزر الطبيعية، العدد الأكبر منها من حيث المساحة جزر طبيعية، أما بقية الجزر فهي اصطناعية أضيفت لمساحة البحرين بفعل عمليات الردم التي طالت بعض سواحل المملكة، إذ تُعدُّ جزيرة البحرين أكبرها مساحةً، ويحدُّها من الجنوب الشرقي شبه جزيرة قطر، ومن الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الشمال السكانية الإسلامية الإيرانية، وتتشارك حدودها البحرية في المياه الإقليمية مع هذه الدول الثلاثة، وهذا الموقع الجغرافي له أهمية في تنمية السّياحة وتطورها في منطقة الخليج العربي.
- المساحة الإجمالية لمملكة البحرين تبلغ 8269 كلم^2[1]، وتنقسم مملكة البحرين إلى مجموعتين رئيسيتين وهما: جزيرة البحرين والجزر المحيطة، ومجموعة جزيرة حوار الواقعة في جنوب المملكة، وقد تغيّرت مساحة المياه الإقليمية لمملكة البحرين ففي سنة 2012 -2013م بلغت 7499 كلم^2، بينما تناقصت المساحة في سنة 2014م الى 7495 كلم^2، وقد تغيّرت في سنة 2018م، إذ وصلت إلى 7489 كلم^2؛ وذلك بفعل عمليات زيادة رقعة اليابسة ومساحتها بفعل ردم المساحات المائية في المملكة.
- تزداد اليابسة بفعل ردم المساحات المائية والشواطئ، ففي سنة 2012م، كانت مساحة اليابسة 770 كلم^2، وبالتدرج بدأت بالارتفاع وقد وصلت مساحة اليابسة 780 كلم^2 في سنة 2018 م، وبما أن مملكة البحرين من الدول الصغيرة في الرقعة الجغرافية فقد اتجهت لردم السواحل لزيادة مساحة اليابسة، وذلك للاستخدامات الصناعية والسكنية وتوفير المساحات الأرضية للمستقبل؛ لذا يجب حساب كلفة التدهور البيئي المترتب على ردم السواحل الشاطئية وفقدان الكثير من أنواع الكائنات البحرية وتراجع إنتاجية المخزون السمكي، حيثُ إن البيئة البحرية نظام بيئي متكامل يجب المحافظة عليه واستدامته للأجيال القادمة، وهنا تكمن أهمية السّياحة البيئية المستدامة.

(1) الجهاز المركزي للمعلومات، البحرين في أرقام، 2015م، ص 15.

كانت البحرين وما زالت بحكم موقعها الجغرافي أهم محطة تجارية في ميناء الخليج العربي، من الناحية الجيوسياسية والاستراتيجية التي تشكل نقطة ارتكاز تتحكم في طريق التجارة وحركة النقل عبر الخليج والتي تعمل على ربط طريق التجارة البحرية مع طريق التجارة البرية، وتزعم الأبحاث الجيولوجية إنها كانت جزءًا من الساحل الشرقي لجزيرة العرب، ثم انفصلت عنها في العصور الجيولوجية المختلفة [1]، وإذا كان الموقع الجغرافي هو أحد عوامل الجذب السّياحي، فإن شكل إقليم الدراسة يعدُ أحد هذه العوامل، بما له من أهمية في معرفة إمكانية الحركة داخل الإقليم، فكلما كان الإقليم أكثر اندماجًا كانت حركة السّياح داخله وحوله أكثر سهولة [2]، ولمعرفة دور شكل الإقليم في خدمة الحركة السّياحية داخله فقد تم حساب معامل الاندماج Compactness Index، أو Compactness factor عامل الاكتناز، وذلك طبقًا للمعادلة التالية:

حيثُ: c= معامل الاندماج.

d1 = أطول مسافة بين نقطتين تقعان على حدود الإقليم (محيط الإقليم).

d2= قطر الدائرة التي لها نفس مساحة الإقليم.

وتتراوح قيمة C بين (الصفر) إذا كان الإقليم خطى الشكل، والقيمة (1) إذا كان الإقليم دائري الشكل، وبعكس هذا المعامل مدى إمكانية تقديم الخدمات للسائحين، حيثُ تتناسب صعوبة تقديم الخدمات السّياحية تناسبًا عكسيًا مع معامل الاندماج، فكلما قلت قيمة (C) استطال الإقليم، ومن ثم أصبحت عملية انتقال السائحين بين أجزائه من حيث الوقت والتكلفة أكثر صعوبة، وحساب معامل الاندماج لمنطقة الدراسة وجد أنه تساوى تقريبًا (0,4)، وهي قيمة تعدُ جيدة وتشير إلى سهولة انتقال السائحين في أرجاء المملكة [3].

معامل الاندماج لمملكة البحرين (C) 765.3/2063.7 = 0.37

---

(1) شهاب راشد أحمد شهاب، (2007م): الدور المستقبلي للموانئ البحرينية في ظل التطورات الراهنة في صناعة النقل البحري، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، كلية النقل البحري والتكنولوجيا، قسم الدراسات العليا البحرية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ص5.

(2) محمد صدقي على الغماز (1997م): التنمية السّياحية في محافظة شمال سيناء- دراسة في جغرافية السّياحة، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 30، القاهرة، ص 206.

(3) قامت الطالبة بحساب النسبة بين مساحة المملكة الى مساحة دائرة محيطها يساوي مساحة المملكة بواسطة المعادلة التالية: C= area of Bahrain/ area of a circle with perimeter equally perimeter if Bahrain

P of Bahrain= 161 km
P=2pi r= 2x 3.14x r
r=P/2pi= 161 km/2x3.14= 25.636km
Area of circle=pi x r x r =3.14x 25.636x25.636
= 2063.77 sqkm
Area of Bahrain= 765.3 sq km
Compactness factor= 765.3/2063.7

يشكل الموقع الجغرافي عنصرًا أساسيًا من عناصر ومقومات الجذب السياحي، كما يؤثر في تطوير السياحة داخل المملكة، ومن ثمّ تبرز أهميته أيضًا في كونه يمثل ويحدد الإطار الجغرافي للمملكة، والخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمراكز السياحية التي تقع ضمن حدوده من جهة والمسافة الفاصلة بين أماكن انطلاق السيّاح ومناطق استقبالهم والوقت اللازم لقطع هذه المسافة من جهة أخرى، وبناءً عليه لابد من الاستغلال الأمثل لذلك الموقع الأمر الذي يحقق التنمية المُستدامة داخل المملكة، وفي هذا السياق يجب ضرورة التركيز على الموقع الاستراتيجي والجغرافي كعامل لترويج السّياحة البيئية داخل المملكة وخارجها، وخصوصًا المملكة العربية السعودية، وذلك بالاستثمار السّياحي وإقامة المنشآت السّياحية على السواحل المقابلة للمملكة العربية السعودية بحيث تراعي الضوابط البيئية واستدامتها؛ وكذلك فإن الدعاية السّياحية تلعب دورًا مهمًا في تشجيع الحركة السّياحية خصوصًا في الفترات التي تعاني من أعداد انخفاض السّياح ، ومن إحراز التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السّياح والمجتمعات المضيفة الحالية، وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، وذلك عن طريق إدارة الموارد الطبيعية للبحرين بشكل يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على الوحدة واستمرارية العمليات الأيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية.

إن السّياحة في الآونة الأخيرة باتت تشهد طفرة في نوعية جديدة؛ ألا وهي السّياحة البيئية، والتي تستند على عوامل جذب طبيعية وبيئية كان من أهمها الموقع الجغرافي والإستراتيجي؛ ويعد الأخير من المقومات الطبيعية التي تمتلكها مملكة البحرين؛ إذ يؤثر على تنشيط السّياحة البيئية المُستدامة، ويلعب دورًا مهمًا في تحديد الخصائص المناخية والتنوع البيولوجي الذي تتميز به المملكة، كما أن له أثر واضح في عملية الجذب السّياحي، فلا شك أن الموقع الجغرافي يساهم في الترويج للسّياحة ويسهل اتصال مملكة البحرين بالعالم الإقليمي والعالمي، ولتطوير السّياحة البيئية على أسس سليمة ومدروسة، فإن على الجهات المسؤولة عن تأسيس المشروعات السّياحية إتباع الوسائل العلمية موظفة جميع المقومات الطبيعية الترويحية والاجتماعية البشرية اللازمة لقيام أي تنمية سياحية مُستدامة مستقبلية في المملكة.

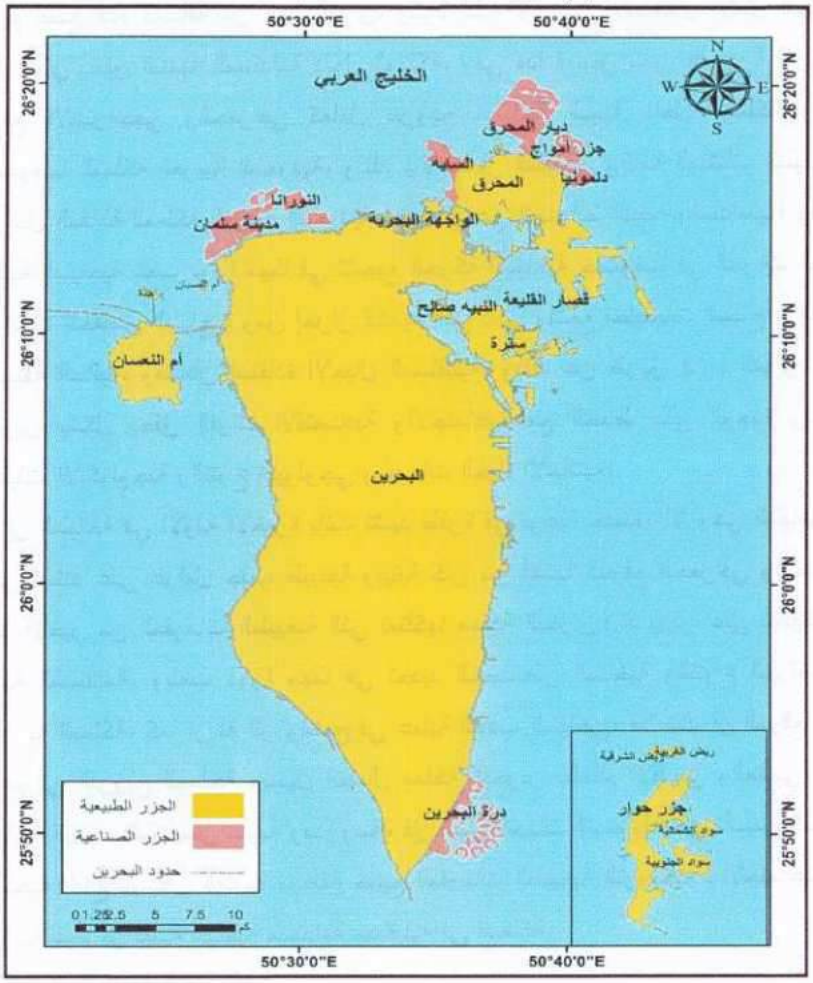
2-الطبيعة الجزريّة:

تعدُ الجزر الطبيعية في أي بلد ذات خصوصية متفردة لما تشكله من أهمية كبيرة باعتبارها ركنًا أساسيًا في السّياحة، وانطلاقًا من ذلك فقد عمدت الكثير من الدول على تطوير الجزر والاستفادة منها لجذب السّياح سواء داخليًا أو خارجيًا [1]، وتعتبرُ المملكة من الدول التي تملك

(1) محمد العلي، المحرق: جزيرة بحرينية تصافح تاريخ أرا دوس وتكتب بالبراع سيرة البحر والأشرعة، المجلة، المنامة، مقال منشور بتاريخ 1/29/ 2018م على الرابط https://arb.majalla.com/2018/01/article

ثروة طبيعية بامتلاكها العديد من الجزر الطبيعية والجزر الاصطناعية التي تم إنشاء بعضها بغرض الاستخدامات السّياحية [1]، وفيما يلي يتم استعراض هذه الجزر الطبيعية والاصطناعية لبيان دورها وأهميتها في الواقع السّياحي للمملكة، كما يتضح من الشكل رقم (3).

شكل (3) الجزر الطبيعية والاصطناعية بمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2019-2018م.

(1) التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030، المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة 2018م، نيويورك، يوليو 2018م.

جدول (2) – الجزر الطبيعية بمملكة البحرين

المتغيرات / الجزر	المساحة كم^2	%
البحرين	616.42	79.03
المحرق	66.73	8.55
سترة	21.95	2.81
النبيه صالح	1.30	0.17
جزر حوار	52.10	6.68
أم النعسان	20.63	2.64
جدة	0.59	0.08
أم الصبان	0.18	0.02
قصار القليعة	0.13	0.02

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-019 م.

ويتضح من الجدول (2) والشكل (3) ما يلي:

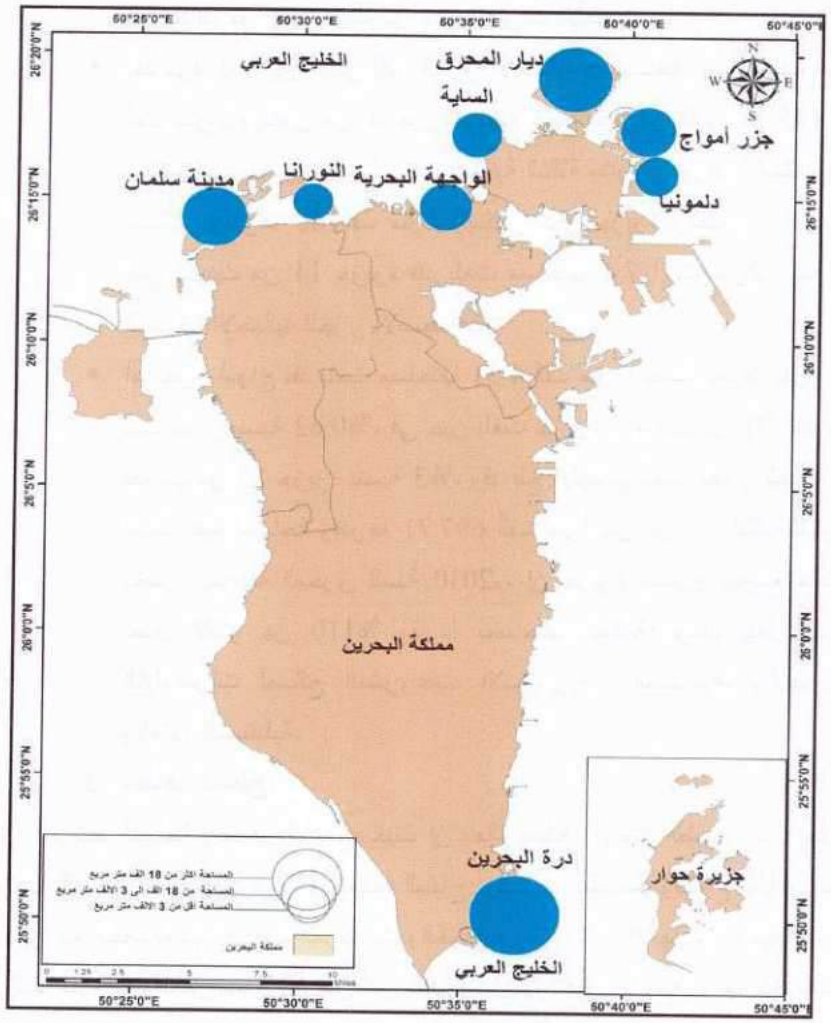
- توجد في البحرين ست جزُر رئيسيّة، من مجموعة الجزُر التسع، أهمّها: جزيرة البحرين، التي تُمثّل غالبيّة أراضي المملكة، إذ توجد عدد من الجزر الطبيعية المتواجدة في مدخل مياه الخليج العربي متفاوتة من حيث المساحة، وتُعدُّ جزيرة المحرق ثاني أكبر الجزر الطبيعية، والتي بلغت مساحتها 66.73 كم2، والتي تمثل 8.55% من مساحة المملكة الكلية.
- تبلغ مساحة جزر حوار52.10 كم2، وتُعدُّ هذه الجزيرة من أهم المحميات الطبيعية لما يوجد فيها من الأنواع الفريدة والكثيرة من الطيور والحيوانات النادرة المهددة بالانقراض، إلى جانب شواطئها المغطاة بالحصى، حيث تمثل6.68 % من مساحة المملكة، وتُعدُّ هذه الجزيرة من الجزر التي بدأ العمل فيها على تهيئتها كمنتج سياحي طبيعي مستقبلي متكامل، وتأتي في المرتبة السادسة جزيرة أم النعسان 20.63 كم^2، والتي تمثل2.64% من مساحة المملكة، وهي من الجزر البحرينية الغير مأهولة بالسكان وتقع في الشمال الغربي للمملكة بالقرب من حدود المملكة العربية السعودية.
- أمّا جزيرة سترة بلغت مساحتها 21.95 كم^2، والتي تمثل 2.81% من مساحة المملكة وتعتبر هذه الجزيرة من أكثر الجزر السكنية كثافة في السكان وتقع على الساحل الشرقي للمملكة، جنوب العاصمة المنامة، وتعد هذه الجزيرة من أهم المناطق الطبيعية في المملكة، حيث كانت تغطيها أشجار النخيل التي تروى من العيون الطبيعية في السابق،

والعديد من هذه الجزر الطبيعية قد تغيرت مساحتها بفعل عمليات الردم البحري لشواطئ المملكة من سنة 2012إلى 2018م.

- تقع جزيرة المحرق شمال شرقي البحرين، وتبلغ مساحتها حوالي 65,32 كم2، فهي محدبة في الشمال، ومقعرة في الجنوب، إذ يتوغل خليج عراد في الغرب وخليج الزمة في الشرق، ومدينة الحد الممتدة جنوبًا. وطبوغرافية جزيرة المحرق عبارة عن أرض منبسطة سهلية منخفضة، يتراوح متوسط ارتفاعها بين 1,5- 2,5 متر، وتنعدم فيها المسيلات والأودية، وهي منخفضة لدرجة أنه تتأثر مساحات من سواحلها بمياه البحر في المد العالي، وقد تغيرت المعالم الطبوغرافية لجزيرة المحرق في السنوات الأخيرة بفعل عمليات الدفن المستمرة، وزادت مساحتها من 18,09 كم^2 عام 1975م، إلى 65,32 كم^2 في عام 2015م [1].
- أمّا الجزر الثلاثة وهي: جدة التي تبلغ مساحتها 0.95 كم2، وتمثل مساحة قليلة جدًا بالنسبة إلى مساحة المملكة 0.08% وتليها جزيرة أم الصبان التي تبلغ مساحتها 0.18 كم^2، وكذلك بالنسبة إلى جزيرة قصار القليعة التي بلغت مساحتها 0.13 كم^2.

(1) أسامة يوسف أحمد (2009م): الموسوعة البحرينية، الطبعة الأولى، دار الحكمة، المنامة، ص 26.

شكل (4) التوزيع المكاني للجزر الاصطناعية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

يتضح من الشكل (4) ما يأتي:

- الجزر الاصطناعية المحددة في خريطة المخطط الهيكلي الاستراتيجي 2023م، فقد بلغت نحو40 جزيرة، ويرجع ظهورها إلى أواخر فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك بهدف الحصول على مساحات أرضية على سواحل الخليج العربي، لزيادة الطلب عليها بهدف إقامة مشروعات سياحية وعمرانية جديدة، وقد ساعدت عمليات ردم سواحل الخليج المستمرة على ظهور

عدد من هذه الجزر الاصطناعية، خاصة بعد تدفق عائدات النفط منذ بداية السبعينات من القرن العشرين حتى السنوات الأخيرة.

- يُعدُّ مرفأ البحرين المالي أكبر الجزر الاصطناعية مساحة، حيث بلغت مساحته 380 ألف متر2 ويتكون من 4 جزر، ويعده خليج البحرين الذي بلغ 145 ألف متر^2، ويتكون من جزيرتين، ويأتي في المرتبة الثالثة مشروع نورانا الاستثماري الإسكاني بمساحة وقدرها 140ألف متر2 ويتكون على جزيرة واحدة، أما المدينة الشمالية التي تكونت من 14 جزيرة فقد بلغت مساحتها 7.4 آلاف متر2 بنسبة 1.1% من المساحة الإجمالية للجزر الاصطناعية.
- أما جزر أمواج فقد بلغت مساحتها 4.31 ألف متر^2، حيث احتوت جزر أمواج على ست جزر بنسبة 0.62%، في حين بلغت جزيرة درة البحرين 21 ألف متر^2، حيث تكونت من 15 جزيرة بنسبة 3%، وقد بلغ الإجمالي لعدد الجزر الحالية 42 جزيرة اصطناعية بمساحة وقدرها 697.71 ألف متر^2 من المساحة الكلية للبابسة، و فيما يخص محافظة المحرق للسنة 2030م، إن جزيرة المحرق تتوسع مساحتها بنسبة تصل لأكثر من 110% مقارنة بمساحتها الحالية؛ وذلك بفعل دفان عشرات الكيلومترات لصالح المشروعات الاستثمارية، والصناعية، والتجارية الخاصة والعامة المستقبلية.

3- مظاهر السطح:

ترتبط السّياحة بمظاهر السطح، حيثُ إن معالم سطح الأرض الطبيعية هي إحدى معطيات البيئة الطبيعية التي تلعب دورًا في جذب السّياح وتطوير السّياحة، وتتنوع مظاهر السطح بشكل كبير تبعًا لخصائصها إذ تضم المرتفعات والخوانق، والأودية، والأنهار، والبحيرات، والسواحل، وكلما تنوعت مظاهر سطح الأرض كان ذلك أفضل لازدهار السّياحة، والمناطق التي تمتاز بجمال طبيعتها كانت ولاتزال ذات جذب سياحي عالٍ، ويرتبط بمظاهر السطح عادة ظواهر متنوعة الخصائص تمثل عرضًا سياحيًا مثل: النبات الطبيعي، والطيور والحيوانات البرية، ومصادر المياه وأنواعها، وطبيعة أشعة الشمس[1].

تتميز البحرين بمظاهر طبيعية، فهي تتكون من مجموعة من الجزر تتوزع بينها ينابيع المياه العذبة في قاع البحر تقدر بمئتي ينبوع، وفي الساحل بخمسة وعشرين ينبوعًا، ساعدت على جعل لؤلؤ البحرين في الماضي ذا صفاء وجودة، ويصفها (ديورا ند) قائلًا: الجزر فضة،

(1) عايدة نسيم بشارة (1981م): جغرافية السّياحة والترفيه كاتجاه معاصر في الدراسة الجغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 13، السنة الثالثة عشر، القاهرة، ص14.

والبحر لؤلؤ، وتستطيع أن ترى قطع المرجان في الأعماق، وتملك البحرين ينابيع الماء النقية التي تظهر خلال الماء الأجاج عند مدخل الميناء وفي أماكن متفرقة [1]. وهذه بعض المظاهر الطبيعية التي تمثل إمكانات الجذب السياحي في المملكة، ويتضح ذلك من الشكل (5) ما يأتي:

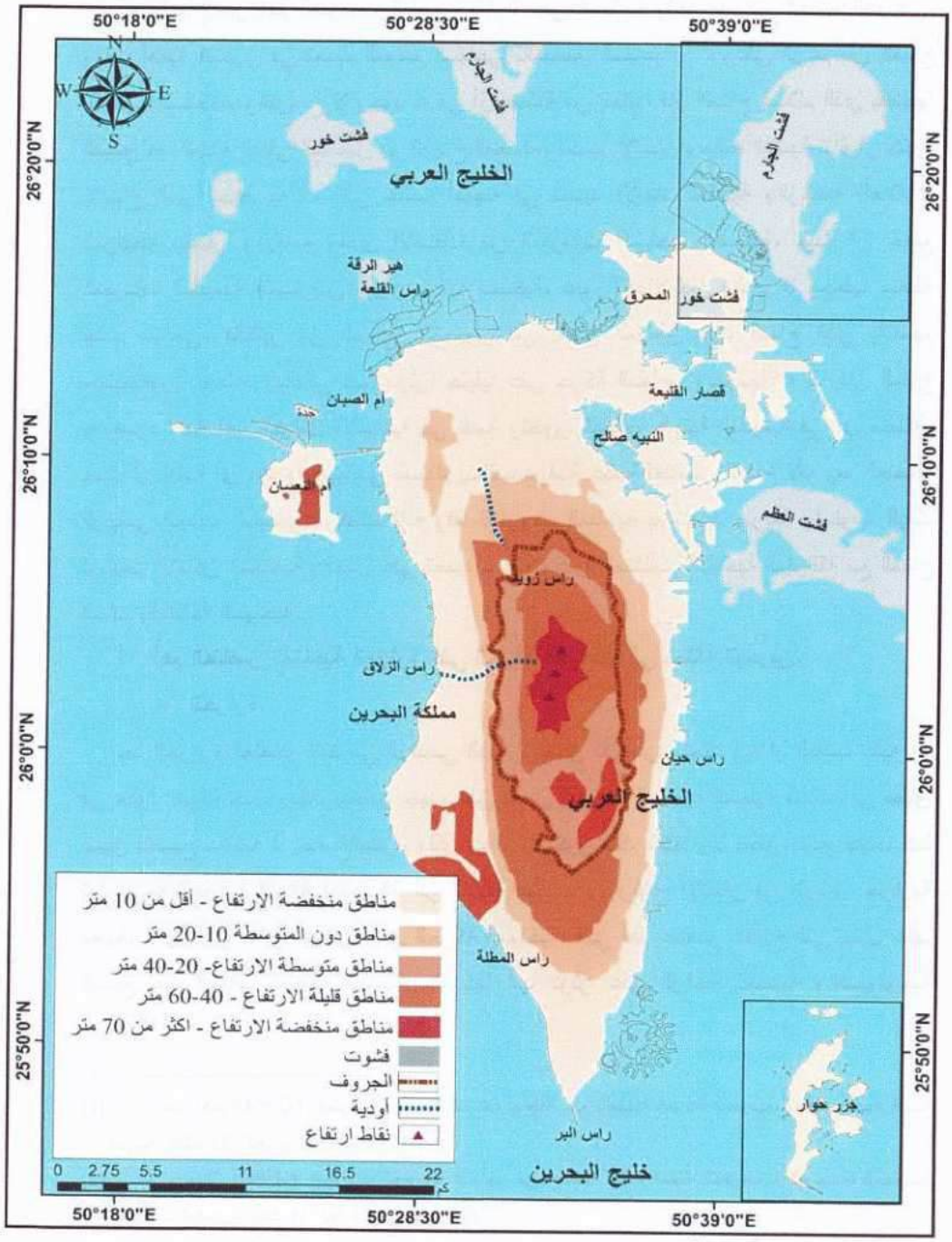
- مظاهر السطح في مملكة البحرين، تتكون من أشكال وأجزاء لها تأثيراتها في كتلة المملكة، والذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام تضاريسية رئيسية، وهي: الحوض الداخلي، الحافة الصخرية، المنحدر الخلفي والسهول الساحلية.
- تعد أغلبية أراضي البحرين سهلية، وتقسم البحرين إلى ثلاث مناطق جغرافية: المنخفض الداخلي (الحوض الداخلي)، المنحدرات والأراضي المنخفضة. الحوض الداخلي يحتل قلب الجزيرة الأم ويتخذ الشكل البيضاوي، ويحيط به جدار صخري، يتكون الحوض من كتلتين أرضيتين: كتلة جبل الدخان ومنخفض الغينة والشبك، أما المنحدرات فهي تحيط بالحوض الداخلي، تعد قمة جبل الدخان أعلى قمة في البحرين حيث تصل إلى 134 مترًا، بينما أقل نقطة انخفاضًا لمستوى سطح البحر.
- يتميَّز سَطح مملكة البحرين بالسهول الساحلية المنخفضة، التي يتراوح ارتفاعها ما بين 10–20 مترًا، التي تتكون من الصخور الرسوبية، أما بالنسبة إلى الأراضي المرتفعة، التي يزداد ارتفاعها تدريجيًا نَحو الداخل، التي تتكون من الصخور الجيرية التي تبلغ ارتفاعها 70 مترًا عن سطح البحر، وترتفع مشكلة بما تشبه الجبال، حتى تصل إلى قمم مرتفعة نِسبيًا مثل: جبل الدُّخان، الذي يُعَدّ بمثابَة تَلّ لكنه استمَدّ هذه التَّسمية، من التكوينات الضَّبابيّة، التي تجعل الصخور، تَبدو كأن عليها هالة من الدّخان الرّمادي المُتصاعِد من الصحراء. أخذت البحرين شكل القبة الطويلة منذ تكوينها، وقامت عوامل التعرية على إزالة تكوينها الصخرية، وتركتها قاعًا وحوضًا بيضاويًا؛ إذ يُعدُّ من أهم وأبرز مظاهر السطح، وهو يحتل القسم الأوسط من الجزيرة، ويتخذ شكلاً بطول (22-21 كلم2)، وعرض (6–7 كلم2)، يمتدّ من الشمال إلى الجنوب في وسط جزيرة البحرين.
- وأما الحافة الصخرية والمنحدر الصخري فهي عبارة عن منحدرات صخرية تتراوح ما بين 60-30م فوق مستوى سطح البحر، وتنتمي صخورها إلى تكوينات الدمام، وهي عبارة عن جدار صخري بيضاوي الشكل، ويقع المنحدر الخلفي بين الحافة الصخرية والأراضي الساحلية المنخفضة، وهو يمثل حضيض السفوح لثنية البحرين المحدبة القديمة.

(1) Office Records (I.O.R) LP and S18, vop. 95. 101- Indian.

- تتميز شواطئ البحرين بتعرجات انسيابية بسيطة غير حادة في الغالب؛ ونظرًا للهدوء الذي تتمتع به بيئة الموقع البحري؛ فقد تشكلت في بيئة شواطئ البحرين عدّة ظواهر هي: الرؤوس البحرية، الأخوار. ويمتاز الساحل الممتد من المنامة في الشرق، وحتى منطقة البديع في الغرب بارتفاع مناسيب السطح، وعدم وجود المستنقعات، أما الأراضي الساحلية الغربية والجنوبية فتقعان في مستوى سطح البحر؛ مما أدى إلى كثرة السبخات في هذه المناطق، وفي المناطق الساحلية الجنوبية تكثر الكثبان الرملية، أما الأراضي الساحلية الشرقية فهي ضيّقة بصفة عامّة، وتنتشر في بعض أجزائها السبخات، خصوصًا تلك الواقعة جنوب رأس القرين وتمتاز الأراضي الساحلية بالسطح المتموج والذي يميل أحيانًا إلى الاستواء النسبي

تُعد مظاهر السطح الطبيعية من أهم عناصر الجذب الطبيعية للسّياحة بشكل عام، والسّياحة البيئية بشكل خاص؛ إذ يظهر ارتباط وثيق بين المظاهر الطبيعية لسطح الأرض والسّياحة والترفيه، وذلك لما تتمتع به بعض مظاهر السطح من الأشكال المختلفة والألوان الجمالية، التي يتمُّ توظيفها في أنواع مختلفة من الرياضات ووسائل الترفيه السّياحية.

شكل (5) مظاهر السطح في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

ثالثًا: خصائص الطقس والمناخ:

يُعد المناخ من أهم المقومات الطبيعية تأثيرًا على السّياحة وأحد مصادر الجذب السّياحي، وذات أهمية قصوى في تحديد الموسم السّياحي بالمناطق السّياحية [1]، وعلى الرغم بأن المناخ المثالي للاستجمام والترويح لا وجود له في أي منطقة من العالم، فإن المناخ الملائم الذي يفضلها السائح هو المناخ الدافئ المشمس ذو الرياح المعتدلة، فجسم الإنسان وحالته النفسية تتأثران كثيرًا بالمناخ الذي يحيط به[2]، إلى جانب أهميته في تحديد الأبعاد المكانية والزمانية للعلاقات المرتبطة بالسفر والإقامة ومدى الاستفادة من المقومات السّياحية الطبيعية، حيث أن جميع المقومات الطبيعية (تضاريس، موارد مائية سطحية، عيون)، بالإمكان تطويرها وجعلها منطقة جذب سياحي، فالكثير من السّياح يتجهون إلى بعض المناطق ذات المناخ الذي يلائمهم ويستمتعون بفصله، وبالتالي فهو مؤثرًا حقيقيًا على حركة السّياح وحجمها[3]؛ لذا فإن المناخ بعناصره كافة أحد العوامل الأساسية في إقامة وتطور السّياحة البيئية الطبيعية في أي منطقة، حيث أن إقامة أيّ مشروع سياحي مُستدام يتطلب دراسة علمية لعناصر المناخ لأنه يعد العنصر الرئيسي للجذب السّياحي، وكذلك فإنه وفقًا للظروف المناخية يم تحديد طريقة وأسلوب آليات توظيف الأماكن السّياحية والعمل على تحديد نوعية وكمية المنشآت السّياحية المتوافقة مع المناخ السائد بالمنطقة السّياحية.

أ- أهم العناصر المناخية المؤثرة على الحركة السّياحية في مملكة البحرين.

- الحرارة.

تعدُ الحرارة العنصر المناخي الرئيسي الذي لا يمكن للإنسان التحكم فيه أو التغلب عليه إلا في حدود ضيقة جدًا، ويكاد يقتصر جهده على بعض السمات المناخية المحلية السائدة في نطاق ضيق لتصبح ملائمة لراحة الإنسان، ولكن غالبًا ما يكون ذلك مكلفًا ولا يحقق نتائج جيدة. كما تعدُ درجة الحرارة الفعّالة إحدى القرائن للدلالة على مدى ارتياح الإنسان في ظروف حرارية معينة، لأنها تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الحركة السّياحية، فهي أهم عناصر المناخ التي يسأل عنها السائح عند الذهاب لمنطقة سياحية ما، كما أنها تؤثر على الراحة الجسدية والفسيولوجية للإنسان[4].

---

(1) شحاته سيد أحمد (2004م): المقومات الطبيعية للسياحة بمنطقة ينبع بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجزء الأول، ص 179.

(2) ناريمان درويش (1999م): المقومات الجغرافية السّياحية في محافظة الميناء، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد 34 الجزء الثاني، ص 146.

(3) عثمان محمد غنيم (2015م): جغرافية مملكة البحرين، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص34.

(4) على حسن موسى (1997م): المناخ والسّياحة، دار الأنوار للطباعة، دمشق، ص 140.

نظرًا لتمركز مملكة البحرين في المنطقة شبه الاستوائية ضمن الشريط الصحراوي هضبة شبه الجزيرة العربية؛ فإن مناخها يمتاز بجفاف مقرون بارتفاع حاد في متوسط درجات الحرارة والرطوبة خلال فصل الصيف في مقابل اعتدال درجات الحرارة وهطول الأمطار المتقطعة خلال فصل الشتاء، حيث يمتد فصل الشتاء من شهر ديسمبر إلى شهر فبراير[1]، ويتأثر الطقس في البلاد خلال هذا الفصل بالمنخفضات الجوية القادمة من البحر الأبيض المتوسط التي تسبب انخفاضًا في المتوسط الشهري لدرجة الحرارة حوالي 12.25 درجة مئوية، أما في فصل الصيف فيمتدّ من شهر يونيو إلى شهر أغسطس ويمتاز بارتفاع شديد في درجات الحرارة التي تبلغ حوالي 43.45 درجة مئوية[2].

جدول (3) – متوسط معدل درجة الحرارة الشهرية في مملكة البحرين لسنة 2020م

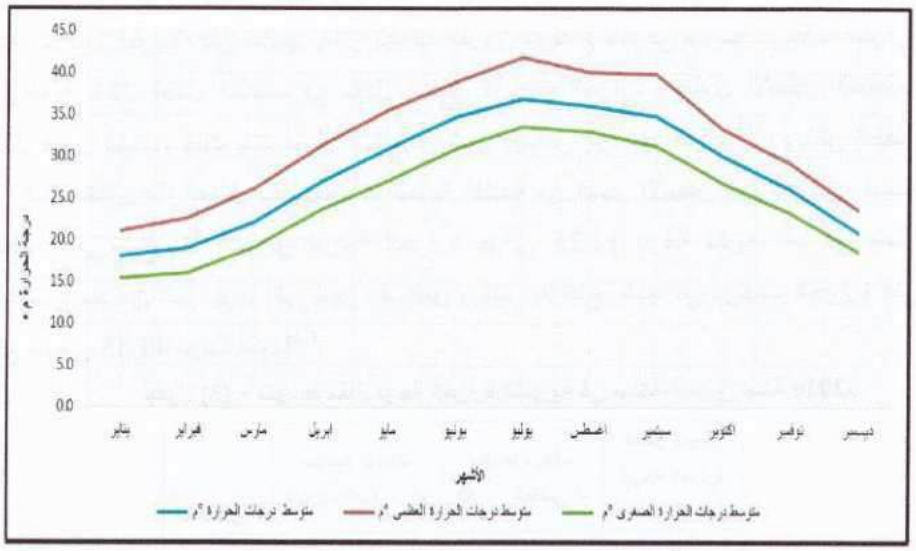
الشهر	متوسط درجات الحرارة الصغرى °م	متوسط درجات الحرارة العظمى °م	المعدل اليومي لدرجة الحرارة °م
يناير	15.4	21.0	18.1
فبراير	16.0	22.6	19.1
مارس	19.2	26.2	22.1
ابريل	23.7	31.3	27.0
مايو	27.1	35.6	31.0
يونيو	31.0	39.0	34.7
يوليو	33.6	41.8	36.9
اغسطس	33.0	40.2	36.1
سبتمبر	31.3	39.8	34.8
اكتوبر	26.8	33.3	30.1
نوفمبر	23.3	29.3	26.2
ديسمبر	18.7	23.7	21.0

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020، بيانات غير منشورة

(1) التقرير الوطني الرابع لمملكة البحرين للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين،2015م.

(2) الهيئة العامة للأرصاد الجوية، قسم المناخ، مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2018م.

شكل (6) متوسطات درجات الحرارة في مملكة البحرين لسنة 2020م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- الهيئة العامة للأرصاد الجوية، قسم المناخ، مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020م، بيانات غير منشورة.

ويتضح من الشكل (6) والجدول (3) ما يأتي:

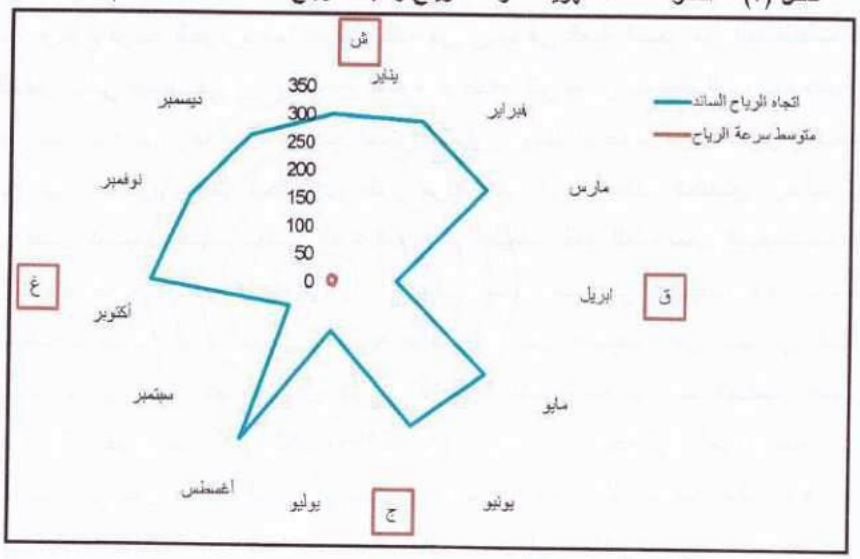
- سجل المتوسط السنوي أعلى درجة لمتوسط درجة الحرارة العظمى حوالي 41.8°م، وبالنسبة لمتوسط الحرارة الدنيا فقد بلغ المتوسط السنوي لجميع الشهور 33.6 °م، في حين بلغ المعدل الشهري للحرارة 23.3°م.
- سجلت المتوسطات لأعلى متوسط درجات الحرارة العظمى لمملكة البحرين خاصة في شهري يوليو التي بلغت فيه الحرارة العظمى 41.8 °م، وشهر أغسطس 40.2 °م ، وشهر سبتمبر 39.8 °م، وكذلك بالنسبة إلى الدرجة الصغرى يمثلان الأكثر في ارتفاع الحرارة؛ وهذا يؤثر على الحركة السّياحية بالمملكة، وتُعدُّ أشهر الصيف من الأشهر التي تحد من نسبة قدوم السّياح للمملكة، ويمكن استغلال حرارة الجو في الترويج للأنشطة السّياحية المائية، كأنشطة الغوص في الهيرات والجزر الطبيعية التي تشتهر بها مملكة البحرين، إلى جانب العديد من الفعاليات السّياحية البيئية التي يمكن إقامتها في هذا المناخ وفق وضع استراتيجية متكاملة لإدارة هذه الموارد والمقومات الطبيعية الداعمة للسّياحة البيئية بالمملكة، حيثُ تعد الحرارة من أهم عناصر المناخ والتي تحدد طبيعة المناخ السائد لاي منطقة جغرافية بالعالم، إذ ترتبط بها جميع العناصر الأخرى من ورياح، وأمطار، ورطوبة.

- تنخفض درجات الحرارة لمملكة البحرين في أشهر الشتاء والخريف، إذ يوجد ثلاثة أشهر تنخفض فيها درجات الحرارة الصغرى هي: يناير 14.4، وفبراير 16، وديسمبر 18.7درجة.
- إن أفضل الشهور لممارسة النشاط السّياحي هي الفترة من الأشهر الآتية: نوفمبر، ديسمبر، فبراير، مارس، ولغاية أبريل، حيث فترة الربيع في المملكة، إذ تتراوح أعلى متوسط لدرجات الحرارة الشهرية في نوفمبر 24.9، وأدنى متوسط 18.4، ويكون الجو في المملكة مريحًا لجميع السّياح خاصة القاصدين للسّياحة البيئية.

– الرياح:

تتعرض مملكة البحرين لرياح محلية أهمها رياح الكوس الآتية من الجنوب والجنوب الشرقي، وهي مدارية بحرية آتية من المحيط الهندي، وهي تسبب ارتفاعًا في درجة الحرارة في فصل الصيف مع عواصف ترابية ودفيئة، أما الرياح الغربية فتأتي من الجنوب الغربي مصدرها صحراء شرق شبه الجزيرة العربية، وطبيعة مصدرها تكون محلية محمّلة بالأتربة، والرمال مع ارتفاع في درجات الحرارة [1].

شكل (7) – المتوسطات الشهرية لسرعة الرياح واتجاه الرياح السائد لسنة 2020م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- الهيئة العامة للأرصاد الجوية، قسم المناخ –مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020م، بيانات غير منشورة.

(1) عثمان غنيم (2015م): جغرافية البحرين، مكتبة المنامة العامة، البحرين، ص 73.

ويتضح من الشكل (7) ما يأتي:

- بلغ متوسط سرعة الرياح السنوي بمملكة البحرين 8.16كم/ساعة، والمتوسط السنوي لاتجاه الرياح 280كم/ساعة. بلغ أعلى معدل شهري لاتجاه الرياح في عدد من الشهور؛ هي: (ديسمبر، أغسطس، يوليو، يونيو، مايو، ابريل، مارس) إلى 330كم/ساعة. أما بالنسبة إلى الأشهر (يناير، فبراير، نوفمبر)، فقد تم تسجيل اتجاه الرياح 300كم/ساعة، وقد كانت أقل الشهور هي: سبتمبر، وأكتوبر التي بلغت فيها اتجاه الرياح 90كم/ساعة.

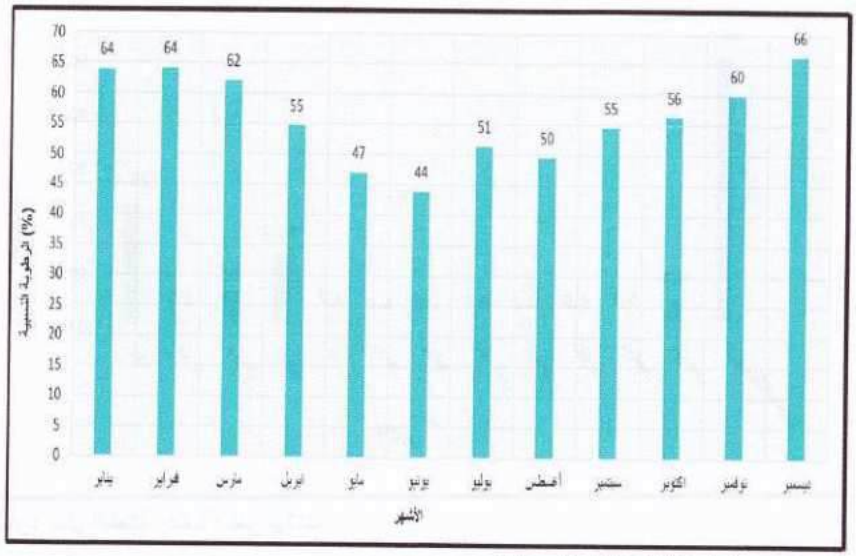
وتعدُ الرياح واتجاهاتها من أهم العناصر المناخية المؤثرة بشكل مباشر على الأنشطة السّياحية، خاصة ممارسة الرياضات المائية وأنشطة التخييم البري، وذلك من خلال التأثير في اتجاه الرياح وسرعتها، وبالنسبة إلى الأنشطة السّياحية فإنها تتأثر من عمليات نقل الرمال، والأتربة، وجميع ما يحتويه الهواء من ملوثات بكل أنواعها من مصادرها الى المناطق السّياحية؛ لذا يجب مراعاة اتجاه الرياح السائدة عند التخطيط المستقبلي لاختيار المواقع السّياحية؛ وذلك للعلاقة الوثيقة بين السائح، والرياح المؤثرة على مختلف الأنشطة السّياحية خصوصًا الواقعة في البيئة الطبيعية.

- **الرطوبة النسبية:**

ترتفع الرطوبة النسبية بالمملكة بشكل عام في فصل الصيف، ويرتبط ذلك بعاملين رئيسيين هما: ارتفاع درجة الحرارة وما يترتب عليه من زيادة في كمية التبخر من المسطحات المائية، والعامل الثاني فيتمثل في رياح الكوس الحارة الرطبة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة كمية التبخر خصوصًا أثناء مرورها فوق المسطح المائي المجاور، وتعد الرطوبة من العناصر المناخية التي تميّز أجواء البحرين، فهي بشكل عام تكون مرتفعة في الشتاء بسبب انخفاض درجات الحرارة عن فصل الصيف، كذلك بسبب ارتفاع الهواء إلى طبقات الجو العليا بفعل المنخفضات الجوية، وترتفع الرطوبة النسبية فوق اليابس أعلى في الشتاء منها في الصيف، وأما بالنسبة إلى المسطحات المائية؛ حيث تكون الرطوبة فوقها في فصل الصيف أعلى منها في الشتاء [1]. وبحسب وجهة النظر فإننا نتوصل إلى أن الرطوبة النسبية تعدُ من أهم العناصر المؤثرة في الحركة السّياحية، نظرًا لأنها تلعب دورًا مؤثرًا في إحساس بالراحة في الأجواء الحارة إذا كانت منخفضة، في حين يحدث العكس في حال ارتفاعها إذا اقترن ذلك بدرجة عالية، وهذا ما يؤثر على السّياحة بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص في مملكة البحرين خصوصًا في فصل الصيف.

(1) عثمان محمد غنيم(2015م): مرجع سابق، ص72-73.

شكل (8) – المتوسطات الشهرية للرطوبة النسبية 2020م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- الهيئة العامة للأرصاد الجوية، قسم المناخ، مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020م، بيانات غير منشورة.

يتضح من الشكل (8) ما يأتي:

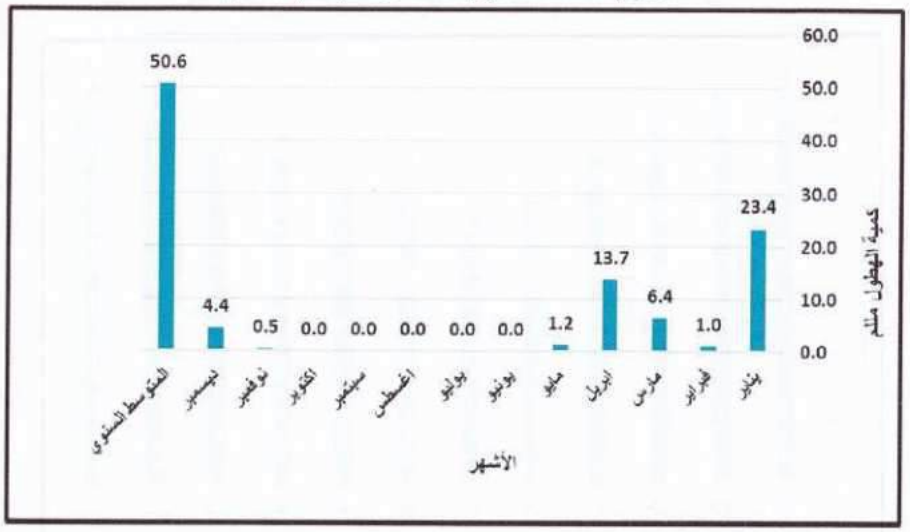
- بلغ المتوسط العام للرطوبة النسبية في المملكة 74%، حيث ترتفع الرطوبة النسبية عن المتوسط العام خاصة خلال الفترات من شهر ديسمبر والذي بلغ المتوسط الشهري 66%، وقد انخفض عنه في يناير إلى 64%، أمّا شهر فبراير فقد كان متساويًا مع يناير، والذي كانت نسبته 64%، بينما يعدُ شهر يونيو أقل الأشهر من حيث تشبع الهواء للرطوبة النسبية، حيث بلغت فيه إلى 44%.
- يسجل شهر يونيو أقل الشهور في متوسطات الرطوبة، والتي بلغت 44%، ويأتي شهر مايو في المرتبة الثانية حيثُ بلغ 47%، وأما شهر أغسطس فقد وصل فيه متوسط الرطوبة إلى 50%، وذلك نتيجة تشبع الهواء بالرطوبة بحكم طبيعة مملكة البحرين الجزرية التي تحيط بها المياه من كل جانب.

– الأمطار المتساقطة:

تقع البحرين في نطاق الإقليم المداري الجاف؛ لذا فهي تتصف بقلة الأمطار وغير منتظمة، فهي تتراوح بين عدة مليمترات في السنة، لتصل إلى 234 ملم/ في العام، ويبلغ المتوسط السنوي لسقوط الأمطار في مملكة البحرين 73.8ملم [1].

(1) الهيئة العامة للأرصاد الجوية، قسم المناخ، مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2018م.

شكل (9) المعدلات الشهرية للأمطار "ملم" لعام 2020م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

الهيئة العامة للأرصاد الجوية -قسم المناخ -مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2018م، بيانات غير منشورة.

يتضح من الشكل (9) ما يأتي:

- تبلغ كمية الأمطار المتساقطة على المملكة في يناير 23.4 ملم، إبريل 13.7ملم، مارس 6.4 ملم، ديسمبر 4.4 ملم، إلى جانب التساقطات في مايو 1.2 ملم، وفبراير 1.0 ملم، نوفمبر 0.5 ملم، حيث بلغ المتوسط السنوي للأمطار في مجموعها لسنة 2020م، 50.6 مليمترات.
- لم تسَجل الأشهر التالية أية كمية أمطار وهي كالتالي: أكتوبر، سبتمبر، أغسطس، يوليو، يونيو، حيثُ كانت نسبة سقوط الأمطار فيها 0.0 ملم، حيث أنعدم سقوط الأمطار فيها.

يتبين مما سبق أن المطر يُعد من العوامل الجاذبة للسّياحة، هذا ويؤدي تساقط الأمطار وانخفاض الحرارة في بداية فصل الشتاء، إلى ازدهار الحياة النباتية، حيث تكسو مناطق البحرين الصحراوية أنواعًا عديدة من النباتات الحولية؛ مما يشجع السكان على الخروج للمناطق البرية وممارسة نشاط التخييم البري، وبالنسبة لأشهر الصيف يتوافد السكان على المناطق الساحلية والبحرية، وتتطلب صناعة السّياحة البيئية معلومات مناخية؛ إذ يعد الطقس والمناخ أحد أهم عناصر البيئة واللذان يشكلان موردًا مهمًا للسّياحة. ولأهمية السّياحة في اقتصاد الدول يلزم استغلال كل الإمكانيات ومنها: (المناخ) لتطوير قطاع السّياحة البيئية بمملكة البحرين، حيث تعمل كثير من الدول على إبراز أهمية مناخها الذي قد يكون متعة لعدد كبير من السائحين، وتحدد المناطق ذات الخصائص المناخية الملائمة لجذب السّياحي خاصة في المحميات الطبيعية

التي تشتهر بها مملكة البحرين، وبالنظر إلى طبيعة المناخ السائد في مملكة البحرين بشكل عام هو الطقس الحار والرطوبة النسبية في معظم أوقات السنة، وتعد هذه الظروف المناخية من العوائق الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها؛ لذا فإنه يتوجب العمل على تطوير وتشجيع السياحة البيئية في البحرين من خلال عمل الدعاية السياحية الكافية لتشجيع السائحين إلى التمتع في الأشهر التي تتميز بطقس معتدل خاصة أشهر الشتاء وبداية الربيع.

ب-الراحة الفسيولوجية للمناخ.

نظرًا لتباين الأقاليم المناخية فيما بينها فإن المناخ المثالي يعتبر المحدد الأساسي لموعد واتجاه الحركة السياحية، فقد أصبح من المهم تحديد المناطق السياحية مناخيًا، حيث غالبًا ما تتوافر الظروف المناخية الملائمة لأي نشاط سياحي في مواسم معيّنة من العام يتحقق خلالها الراحة المثلى للسائح، خاصة أنه يقضي فترة قصيرة لا يستطيع خلالها التكيف والتأقلم مع مناخ منطقة القصد [1]؛ لذا فإن السائح يحدد مناطق زيارته ووقت الزيارة حسبما تتوفر الظروف المناخية الملائمة لاحتياجاته، وتحركاته داخل الإقليم أو البلد الذى يختاره [2]. إن عناصر المناخ بجميع عناصرها من درجات الحرارة والرطوبة النسبية، والأمطار، والرياح، بصورة مباشرة تؤثر في جسم الإنسان ونشاطه وحيويته وطاقته الإنتاجية، ولمعرفة مدى تأثير هذه العناصر، فقد قام الباحثون بوضع عدد من المعادلات التي يمكن تطبيقها على الأقاليم المناخية المختلفة لدراسة العلاقة بين المناخ وراحة الإنسان، وقد ارتبط تحليل المعادلات بالعمل على دراسة عناصر مناخية معينة، ومن أفضل هذه المعادلات التي يمكن تطبيقها على مناخ مملكة البحرين:

(أ)- **معادلة توم:** صاغ "**توم Thom**" معادلة أطلق عليها " مقياس الحرارة والرطوبة" عام 1957، وتشير إلى الحدود النسبية لراحة الفرد الفسيولوجية على النحو الآتي:

م ح ر = ح- (1-0.01× ر ن) (ح -14.5) حيث إن:

م ح ر= مقياس الحرارة والرطوبة.

ح = متوسط درجة حرارة الهواء.

ر ن= متوسط الرطوبة النسبية (%).

---

(1)عبد الناصر رشاش على (2005م): المناخ وأثره على النشاط البشري في محافظتي دمياط وسوهاج، دراسة في المناخ التطبيقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ص134.

(2) عبد القادر عبد العزيز على (2000م): العلاقة بين المناخ والحركة السياحية في مصر (دراسة تطبيقية)، المؤتمر الخامس، الأرصاد الجوية والتنمية المستدامة، الهيئة العامة للأرصاد الجوية، ص 338.

جدول (4) – مقياس مؤشر "توم Thom" للحرارة والرطوبة في مملكة البحرين

الشهر	الرطوبة النسبية	درجة الحرارة	مقياس الحرارة والرطوبة
يناير	49	18.0	16.2
فبراير	47	18.6	16.4
مارس	39	22.7	17.7
إبريل	30	27.0	18.2
مايو	24	32.2	18.7
يونيو	24	34.7	19.4
يوليو	28	36.1	20.5
أغسطس	32	36.0	21.4
سبتمبر	35	34.3	21.4
أكتوبر	38	30.8	20.7
نوفمبر	46	25.1	19.4
ديسمبر	52	20.3	17.5

المصدر: بالاعتماد على بيانات:

- وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020، بيانات غير منشورة.

ويتضح من الجدول (4) و(5) ما يأتي:

- مقياس "توم Thom" للحرارة والرطوبة، وجد أن المقياس يكون أقل من 21، في معظم شهور السنة؛ لذ فإن الجو مريحًا لمعظم الأفراد والسّياح.
- سجل مقياس توم للحرارة والرطوبة أقل مؤشر في شهري يناير 16.2، ثم شهر فبراير16.4، وبعده شهر ديسمبر الذي بلغ فيه المقياس 17.5، ثم شهر مارس 17.7.
- في شهر يوليو20.5، وأكتوبر20.7، يتضح بإن مؤشر المقياس قد زاد عن 20، والذي يُعتبر بإن الجو يكون مريحًا للجميع والسّياح.
- أما في شهر أغسطس 21.4، وشهر سبتمبر 21.4، فقد تساوى مؤشر المقياس ليزيد عن 21 ويصبح بذلك بإن بعض الأفراد تشعر بعدم الراحة نسبية، وهو ما يتفق مع مقياس اوليفر.

لقد وجد توم أن ناتج مؤشر الحرارة والرطوبة Temperature – humidity indexعندما يكون أقل من 21 يكون الجو مريحًا تمامًا للجميع، وعندما يتراوح الناتج بين 21 إلى أقل من 24 بعض الأفراد تشعر بعدم الراحة نسبيًا، وعندما يتراوح الناتج بين 24 إلى 27 يشعر نصف الأفراد بعدم الراحة، وعندما تتراوح قيم المؤشر بين 29:29 يكون الجو مرهقًا حدًا لكل الأفراد، وإذا ارتفع الناتج لأكثر من 29 يصل إجهاد المناخي لأقصاه [1].

(1) Griffiths, J.,1978, 'Applied climatology: An introduction'., and. end, Oxford Univ. Press: Oxford.P.76.

(ب)- معادلة أوليفر: توضح العلاقة بين درجة حرارة الهواء والرطوبة النسبية ومدى تأثيرها على راحة الإنسان [1]، وتحدد درجات الحرارة مدى فاعلية رطوبة الجو، حيث العلاقة عكسية فيما بينهما فكلما ارتفعت درجة الحرارة انخفضت الرطوبة النسبية، وتوضح معادلة أوليفر العلاقة بينهما ومدى تأثيرها على راحة الإنسان كما يلي:

جدول (5) - تصنيف مؤشر أوليفر (THI) للإحساس بالراحة وعدمها للإنسان.

الإحساس بالراحة	THI (°F) (ناتج المعادلة)
يشعر معظم السكان بعدم الراحة (الانزعاج من البرودة)	< 60
يشعر معظم السكان بالراحة	60 – 65
50٪ من مجموع السكان يشعرون بعدم الراحة	80- 75
يشعر معظم السكان بعدم الراحة (الانزعاج من الحرارة)	> 80

المصدر: E.J. Oliver,1981, p.189

وقد تم تطبيق معادلة أوليفر [2]، والتي تعالج الدور الذي تلعبه الظروف المناخية في إحساس الإنسان بالراحة أو شعوره بالضيق حيثُ يستند على درجة الحرارة والرطوبة بوصفهما العنصرين الرئيسين المؤثرين في الراحة المناخية للإنسان ويتمثل هذا المقياس في المعادلة الآتية:

م ح ر = ح ف – (0.55-0.55× ر ن) (ح ف-58) حيثُ إن:

م ح ر= معامل الحرارة والرطوبة.

ح ف= متوسط درجة الحرارة (فهرنهيت).

ر ن= متوسط الرطوبة النسبية (%).

وتوصل أوليفر1981م، إلى أنه عندما يكون ناتج المعادلة أقل من 65 يكون الجو مريحًا لأغلب الأفراد، وعندما يتراوح ناتج المعادلة من 65 إلى أقل من 75 فأن بعض الأفراد تشعر بعدم الراحة، وعندما يتراوح ناتج المعادلة من 75 إلى أقل من 80 يكون الجو غير المريح لأكثر من 50% من الأفراد، وعندما يكون ناتج المعادلة 80 فأكثر يشعر كل الأفراد بعدم الراحة، والتي تمثل مزيجًا من درجة حرارة الهواء والرطوبة النسبية المرتبطة بمستوى الإجهاد الحراري، تستخدم هذه الصيغة درجة حرارة الهواء (°F) والرطوبة النسبية. يتم قسمة RH على 100 للتعبير عن النسبة المئوية في الكسور العشرية، حيثُ أن معامل الحرارة والرطوبة = درجة حرارة الترمومتر الجاف – (0.55-0.55 × الرطوبة النسبية) (درجة حرارة الترمومتر الجاف – 85).

ناتج معادلة أوليفر: THI=T- [0.55-(0.55*RH/100)] *(T-58)

(1) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي الديب (2001م): جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، ص 55.

(3) Oliver. John E.1981 Climatology: Selected applications. V.H. Winston Sons & Edward A mold: London.Pp.195-202.

جدول (6) – المتوسطات الفصلية لنتائج "مؤشر أوليفر" بالساعة في مملكة البحرين

الساعة (UTC)	الصيف	الربيع	الشتاء	الخريف
0	89.2	77.2	65.9	81.8
1	88.9	76.9	65.5	81.5
2	88.7	76.6	65.2	81.2
3	89.2	76.9	65.0	81.2
4	90.8	78.6	65.2	82.7
5	92.1	80.5	67.0	84.5
6	93.1	82.0	68.7	85.8
7	94.0	83.2	70.3	86.9
8	94.7	84.0	71.5	87.7
9	95.0	84.6	72.3	88.1
10	95.1	84.8	72.9	88.3
11	95.0	84.6	73.0	88.2
12	94.6	84.0	72.7	87.8
13	94.1	83.1	71.8	87.0
14	93.3	82.0	70.4	85.9
15	92.4	80.7	69.4	85.1
16	91.5	79.9	68.9	84.6
17	91.0	79.4	68.4	84.2
18	90.8	79.2	68.2	83.9
19	90.4	78.9	67.7	83.4
20	90.2	78.6	67.4	83.0
21	90.0	78.3	67.0	82.6
22	89.8	78.0	66.6	82.2
23	89.5	77.8	66.2	82.0

المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

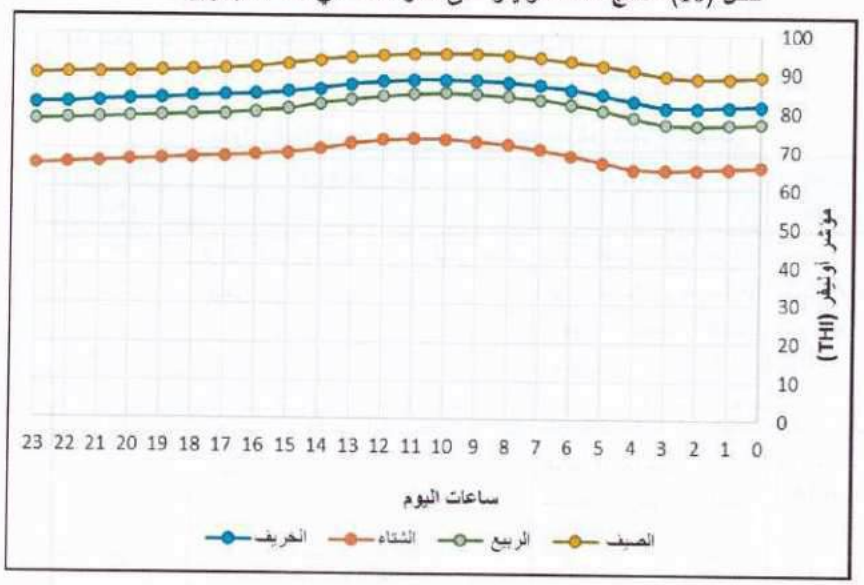
- وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، -قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020م، بيانات غير منشورة.

ويتضح من الجدول (6) والشكل (10) ما يأتي:

- أظهرت جميع قيم (THI) تقريبًا مماثلة خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر يشعر معظم السكان بالراحة في الأشهر ديسمبر ويناير وفبراير، حيث تتأرجح قيمة THI بين 65-72، وتظهر هذه الأشهر أقل نسبيًا تقريبًا رطوبة. عندما تبدأ درجة الحرارة والرطوبة النسبية في الزيادة في بداية شهر الصيف.
- يشعر 50٪ من إجمالي السكان بعدم الراحة من مارس إلى مايو، بينما يشعر معظم السكان بعدم الراحة (الانزعاج الحراري) خلال فصلي الصيف والخريف من يونيو إلى نوفمبر، وكما يتضح من الرسم البياني تزداد نسبة الانزعاج بصفة عامة في فصلي الصيف والخريف خلال النهار ويقل الانزعاج الحراري نسبيًا أثناء الصباح والليل.

- بينما يكون الجو مريحًا طوال الوقت خلال فصل الشتاء، ونوعًا ما خلال فصل الربيع، مما يعني شعور جميع الأفراد بالراحة في فصلي الشتاء والربيع، والتي يمكن أن يتكيف السائح فيها مع الظروف الجوية والتمتع بالجو خلالها، ومن ثم يجب التركيز على الترويج السّياحي خلال هذه الفترة.

شكل (10) -ناتج معادلة أوليفر على مدار السنة في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020، بيانات غير منشورة.

(ج)-مؤشر المناخ السّياحي (TCI): تم تقييم كل من الظروف المناخية الحالية والمستقبلية المتوقعة من خلال تطبيق Macknowski's (1985) TCI تم تصميم TCI بواسطة Macknowski (1985) طريقة للتقييم الكمي ملائمة مناخ موقع معين الأنشطة السّياحة العامة. يقيم مدى ملائمة الموقع للمناخ للسّياحة بتجميع سبع متغيرات مناخية ذات صلة بالسّياحة (درجة حرارة الهواء القصوى، متوسط درجة الحرارة اليومية، الحد الأدنى من الرطوبة النسبية، متوسط الرطوبة النسبية، كمية هطول الأمطار، ساعات سطوع الشمس ومتوسط سرعة الرياح) في خمسة مؤشرات فرعية، وتجدر الإشارة إلى أنه في تصميم Macknowski الأصلي، فإن متوسط البيانات المناخية الشهرية مطلوب لإدخال المؤشر.

$$TCI = 2*(4CID + CIA + 2R + 2S + W)$$

حيث إن:

TCI = مؤشر المناخ السياحي.

CID = متوسط درجة الحرارة العظمي مع الرطوبة النسبية الدنيا بالنهار شهريًا.

CIA = متوسط درجة الحرارة مع متوسط الرطوبة النسبية اليومي شهريًا.

R = متوسط كمية المطر بالمليمتر شهريًا.

S = متوسط عدد ساعات ودقائق السطوع الشمسي شهريًا.

W = متوسط سرعة الرياح كم/ ساعة حسب درجة حرارتها شهريًا.

جدول رقم (7) رتب المعاملات القياسية لمؤشر المناخ السياحي

الوزن النسبي (%)	TCI التأثير على	المتغير المناخي	المؤشر الفرعي
40	الراحة الحرارية عند حدوث أقصى نشاط سياحي	الحد الأقصى لدرجة حرارة الهواء اليومية (درجة مئوية) الرطوبة النسبية اليومية الصغرى ٪	مؤشر الراحة أثناء النهار (CID)
10	راحة حرارية علة مدى 24 ساعة بما في ذلك الليل.	متوسط درجة حرارة الهواء اليومية (درجة مئوية) متوسط الرطوبة النسبية اليومية%	مؤشر الراحة اليومية (CIA)
20	عامل سلبي على التجربة الكلية	إجمالي كمية الأمطار(mm) المتساقطة.	الأمطار(R)
20	عامل إيجابي في التجربة الكلية	إجمالي ساعات سطوع الشمس(hours)	السطوع الشمسي (S)
10	يعتمد بدرجة كبيرة على درجة حرارة الهواء (تم تصنيف تأثير التبريد التبخر في المناخات الحارة بشكل إيجابي، بينما "الرياح الباردة"	متوسط سرعة الرياح (km/h or m/s)	الرياح (W)

المصدر: مقتبس من Macknowski (1985م)

ويتضح من الجدول (7) ما يأتي:

- مؤشر الراحة أثناء النهار (CID) هو مزيج من درجة الحرارة اليومية القصوى والحد الأدنى للرطوبة النسبية اليومية لتقييم المناخ خلال النهار عند الحد الأقصى لأنشطة السّياح.
- مؤشر الراحة اليومية (CIA) هو مزيج من متوسط درجة الحرارة اليومية ومتوسط الرطوبة النسبية اليومية لتقييم الراحة الحرارية على مدار 24 ساعة. يُعطى أعلى وزن لمؤشر الراحة أثناء النهار40% (CID) ليعكس حقيقة أن السائحين هم أكثر نشاطًا

خلال اليوم. يتم إعطاء متغيري ضوء الشمس وهطول الأمطار ثاني أعلى وزن (20٪ لكل منهما)، يليه مؤشر الراحة اليومية (CIA) 10٪ وسرعة الرياح 10%.

- أما بالنسبة لتصميم TCI الأصلي، فقد تم منح كل من المؤشرات الفرعية أعلى درجة تصنيف 5.0 للحصول على الحد الأقصى لدرجة 100 TCI والحد الأدنى للدرجة هو 30(عندما تم تصنيف كل من CID وCIA بدرجة -3)، حيث تم توضيح مخطط تصنيف المتغيرات المناخية في TCI.

جدول رقم (9) الكمية العددية لظروف مناخ الراحة السياحية والمستوى المتعلق بها

وصف حالة الترتيب	الرتبة	مقدار مؤشر مناخ الراحة السياحي
مثالي	9	100-90
ممتاز	8	90-80
جيد جدا	7	80-70
حسن	6	70-60
مقبول	5	60-50
خط الحدود	4	50-40
غير مرغوب فيه	3	40-30
مرغوب فيه جدا	2	30-20
غير مرغوب فيه للغاية	1	20-10
مستحيل	0	10-0

- المصدر:

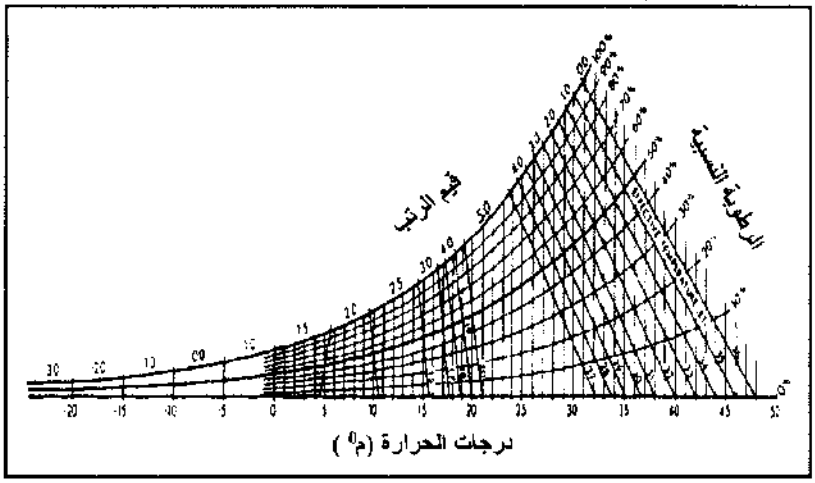
Z. Mieczkowski,1985.The tourism climate index: A method for evaluating world climates for tourism, The Canadian Geographer. 29:220-233.

جدول (8) -مخطط تصنيف TCI

Rating	تأثير درجة الحرارة الشهرية (°C)	متوسط كمية الأمطار المتساقطة شهريا (mm)	متوسط سطوع الشمس الشهري (hrs./day)	سرعة الرياح (km/h)			تبريد الرياح (watts/ms/hr.)
				طبيعي	رياح تجارية	المناخ الحار	
5.0	20 - 26	0.0 - 14.9	≥10	< 2.88	12.24-19.97		
4.5	19 27	15.0 - 29.9	9	2.88 - 5.75			
4.0	18 28	30.0 - 44.9	8	5.76 - 9.03	9.04 - 12.23 19.80 - 24.29		<500
3.5	17 29	45.0 - 59.9	7	9.04 - 12.23			
3.0	16 30	60.0 - 74.9	6	12.24 - 19.79	5.76 - 9.03 24.30 - 28.79		500 - 625
2.5	10 - 15 31	75.0 - 89.9	5	19.8 - 24.29	2.88 - 5.75		
2.0	5 - 9 32	105.0 - 104.9	4	24.30 - 28.79	< 2.88 28.80 - 38.52	< 2.88	635 - 750
1.5	0 - 4 33	105.0 - 119.9	3	28.8 - 38.52		2.88 - 5.75	750 - 875
1.0	-5 - -1 34	120.0 - 134.9	2			5.76 - 9.03	875 - 1000
0.5	35	135.0 - 149.9	1			9.04 - 12.23	1000 - 1125
0.25							1125 - 1250
0.0	>36 -10 - -6	>150.0	<1	>38.52	>38.52	>12.24	>1250
-1.0	-15 - -11						
-2.0	-20 - -16						
-3.0	< 20						

المصدر: Macknowski (1985)

شكل (11) الخريطة السيكرومترية لدرجات الحرارة والرطوبة النسبية



المصدر: Mazarakis A, Mayer H. 1996. Another kind of environmental stress: thermal stress. Newsletters no.18, 7-10.WHO collaborating center for air quality management and air pollution control.

باستخدام البيانات المناخية المتاحة والنموذج أعلاه، تم استخراج معطيات درجة الحرارة العظمى (CIA) ومتوسط الرطوبة النسبية (CID)، وذلك حسب النسب التالية:

جدول (10) – درجات (الحرارة العظمى ومتوسطها/ الرطوبة النسبية الدنيا ورتبها ومتوسطها) في مملكة البحرين حسب نتائج المؤشر السّياحي.

الشهر	درجة الحرارة العظمى (CID)	الرطوبة النسبية الدنيا	رتبة المؤشر	متوسط درجة الحرارة (CIA)	متوسط الرطوبة النسبية	رتبة المؤشر
يناير	20.7	52	4.2	17.5	69	3.8
فبراير	22.0	49	4.8	18.4	67	4.2
مارس	25.5	41	4.0	21.3	61	5.0
أبريل	30.6	34	4.2	26.0	54	4.4
مايو	36.1	27	1.8	31.1	48	2.5
يونيو	38.6	28	1.8	34.0	46	1.5
يوليو	39.7	31	2.0	35.1	51	0.5
أغسطس	39.6	37	2.0	35.1	58	0.2
سبتمبر	37.7	38	2.5	33.2	59	1.4
أكتوبر	34.0	41	4.0	29.9	62	2.5
نوفمبر	28.0	47	4.2	24.6	64	3.8
ديسمبر	22.9	52	4.5	19.7	69	4.4

المصدر: حساب الباحثة اعتماداً على بيانات:

- وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020، بيانات غير منشورة.

كما تم استخراج قيم كل من W،R, S من البيانات والرجوع للقيم المعيارية لرتب التفضيل الواردة في الجدول (11) مخطط تصنيف TCI، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (11) –فئات ورتب (متوسط الأمطار بالمليمتر، السطوع الشمسي بالساعة، سرعة الرياح كم/ الساعة) في مملكة البحرين حسب نتائج المؤشر السّياحي.

الشهر	متوسط الأمطار (mm)	R	متوسط سرعة الرياح اليومية (Knots)	W	متوسط عدد ساعات سطوع الشمسي اليومية	S
يناير	18.1	4.5	9.5	4	7.5	3.5
فبراير	13.0	5	10.0	4	7.8	3.5
مارس	14.7	5	9.5	4	7.9	3.5
أبريل	5.8	5	8.7	3	8.5	4
مايو	0.5	5	8.8	3	10.2	5
يونيو	0.0	5	9.9	4	11.5	5
يوليو	0.0	5	8.9	3	10.9	5
أغسطس	0.0	5	7.5	3	10.8	5
سبتمبر	0.0	5	7.3	3	10.5	5
أكتوبر	0.9	5	7.1	3	9.9	4.5
نوفمبر	16.8	4.5	8.7	3	8.3	4
ديسمبر	15.2	4.5	9.1	4	7.6	3.5

المصدر: حساب الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020م، بيانات غير منشورة.

وتم استخدام البيانات لحساب قيمة مؤشر المناخ السّياحي (TCI) من خلال المعادلة التالية:

$$TCI = 8 \cdot CID + 2 \cdot CIA + 4 \cdot R + 4 \cdot S + 2 \cdot W$$

جدول (12) – قيمة مؤشر المناخ السّياحي حسب أشهر السنة في مملكة البحرين

الشهر	TCI	الرتبة	وصف حالة الترتيب
يناير	81.2	8	ممتاز
فبراير	88.8	8	ممتاز
مارس	84	8	ممتاز
أبريل	84.4	8	ممتاز
مايو	65.4	6	جيد
يونيو	65.4	6	جيد
يوليو	63	6	جيد
أغسطس	62.4	6	جيد
سبتمبر	68.8	6	جيد
أكتوبر	81	8	ممتاز
نوفمبر	81.2	8	ممتاز
ديسمبر	84.8	8	ممتاز

المصدر: حساب الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، –قسم المناخ، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2020م، بيانات غير منشورة.

ويتضح من الجدول (10) و(11) و(12) ما يأتي:

- مقدار مؤشر مناخ الراحة السّياحي (الرُتب) يبدأ من الرقم (0 إلى 9)، حُيث يشير الصفر إلى حالة استحالة الشعور بالراحة السّياحية (0-10)، والرقم (9) مثالي ويكون مقداره من (90-100)، وقد جاءت نتائج المعادلة لمؤشر مناخ الراحة السّياحي للمملكة من (80-90) والذي تشير رتبة إلى الرقم (8) ويوصف بالممتاز، من (60-70) والذي تشير رتبة إلى الرقم (6) ويوصف بالجيّد، وذلك حسب المؤشرات في الجدول (9).
- بلغت قيمة مؤشر المناخ السّياحي، وذلك حسب قراءات الأشهر التالية (يناير 81.2 – فبراير88.8 – مارس 84 – إبريل 84.4 – أكتوبر 81 – نوفمبر81.2 – ديسمبر 84.8). وقد بلغت الرتبة (8) ووصفت حالة الترتيب بالحالة الممتاز.
- بلغت قيمة مؤشر المناخ السّياحي في الأشهر التالية (مايو65.4 – يونيو 63 – أغسطس 62.4 – سبتمبر 62.4) وقد بلغت الرتبة (6) ووصفت حالة الترتيب بالحالة الجيد؛ إذا فأن مؤشر مناخ الراحة السّياحي للمملكة بين الممتاز والجيد حسب نتائج المعادلة.

وعن الظروف المناخية المناسبة للترويح أو الأقرب إلى ذلك يرى كلاوسو(1966) Claw saw الذي يعد من أبرز الباحثين الذين اهتموا بتحديد المناطق المناسبة لأنشطة الترويح على ضوء عناصر المناخ، لاسيما عناصر الحرارة، الرطوبة النسبية، سرعة الرياح، سطوع الشمس، المطر والجو المستقر أن درجة الحرارة المناسبة لمزاولة أنشطة الترويح تتراوح بين (18-25 م)، أما الرطوبة النسبية فيفضل أن تكون بين (40-60%) لتكون مناسبة لجسم الإنسان [1]، وبشكل عام يعتبر المناخ أكثر المقومات الطبيعية تأثيرًا على السّياحة، فهو عنصر من عناصر الجذب السّياح ى في أي منطقة، كما أن له أهميته القصوى في تحديد طول الموسم السّياحي في المناطق السّياحية، الأمر الذي يساعد على زيادة الفائدة بالنسبة للتجهيزات السّياحية، ويتيح عائدًا ماديًا عاليًا في مقابل رأس المال المستثمر[2]، ومن جهة أخرى يعتبرُ المناخ عاملًا مؤثرًا في مقومات السّياحة الأخرى حيثُ تمثل سّياحة الشواطئ ما يقرب من 65% من جملة السّياحة العالمية، وتزداد أهميتها الأخرى كلما كان العامل المناخي بعناصره المختلفة معتدلًا ومناسبًا للسّياحة والاستجمام.

ويتضح مما سبق أنه يمكن للإنسان أن يعيش براحة إذا تراوحت درجة الحرارة بين 18 – 31 ^{0}م، حُيث أن إحساس الإنسان بالحرارة والبرودة والراحة والإرهاق ليس فقط من درجة

(1) محمد توفيق إبراهيم (2004م): المناخ وأثره على راحة الإنسان في السواحل المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، ص 275.

(2) شحاته سيد طلبه (2004م): المقومات الطبيعية لمنطقة ينبع بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، مصر، العدد 43، الجزء الأول، ص 197.

الحرارة فقط، وإنما هناك عناصر أخرى تحكم ذلك منها الرياح والرطوبة النسبية. أن أي إختلاف في أي من العناصر المناخية يتبعه تأثيرات على راحة الإنسان ونشاطه وصحته، مما يتوجب مراعاته ووضع كافة الاحتياطات من أجل توفير مستوى راحة مثلى والتخطيط لأنشطة سياحية تتلاءم والمناخ وظروفه.

رابعا: الحياة الفطرية والبيئات والمحميات الطبيعية الجاذبة:

تعدُ الحياة النباتية والحيوانية أحد عناصر الجذب السّياحي التي يمكن الاستفادة منها في تنمية السّياحة البيئية والطبيعية بالمناطق الواقعة في الإقليم، كما أنه يوجد العديد من أنواع النباتات والحيوانات والطيور النادرة التي تتواجد في نطاق المنطقة الطبيعية؛ وبالتالي تنوع الحياة وتصبح أكثر جذبًا لشرائح مختلفة ومتعددة من السّياح [1]؛ لذا فإن توافر النباتات الطبيعية والحيوانات البرية بأشكالها مقومات جذب تشجع السّياح على زيارة المناطق المتواجدة فيها، مما تساهم تلك المناطق بقيام أنماط سيّاحية بيئية متعددة مثل سيّاحة المواقع الصحراوية والتعرف على بيئاتها وحيواناتها، وكذلك سيّاحة التأمل في الطبيعة ومراقبة الحيوانات والطيور والنباتات، وعليه فقد أولت مملكة البحرين اهتمامًا خاصًا بالموارد الطبيعية بالبيئة بعناصرها كافة لما تمثله من ثروة حقيقة لها، ومن الثروات الطبيعية التي تزدهر بها المملكة، والتي تتكون من ثلاثة أنواع أساسية على النحو الآتي:

1- المحميات الطبيعية وأهميتها في المحافظة على التنوع البيولوجي.

تعددت التعاريف بشأن المحميات الطبيعية، كلٌ منها يحاول أن يعرفها من منظورها الخاص ولكنها في النهاية قد تلتقي في بعض العناصر المتشابهة، ومن خلال النظر إلى التعاريف نجد أنّ هناك اتجاهين: الأوّل: ضيّق من نطاق المحمية الطبيعية، والآخر وسّع نطاقها، فذهب الاتجاه الضيق بتعريفها على: أنها نظام إنشاء مناطق وحواجز طبيعية لتلك الأحياء يحظر فيها الأنشطة الضارة بها كافّة[2]، وكذلك تم تعريفها بأنها التربة الأرضية أو المائية المشتركة والمتميزة بينهما بوجود حيوانات ونباتات ذات أهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية، أو الثقافية، أو السياحية [3]، إن صيانة البيئة هي الشغل الشاغل للإنسان في العصر الحديث، بعد أن تعرضت لانتهاكات كثيرة من جراء أفعاله التي تمثلت وما تزال تتمثل في التلوث وتجفيف الأراضي الرطبة وتدمير الشعب المرجانية وإقامة الطرق والسدود وبناء المدن والمناطق السكنية، فلم يمنح التنوع البيولوجي الاهتمام الذي يستحق، وزاد تهميشه مع تزايد النشاط البشري فارتفعت معدلات

(1) Robinson.H.1976. A Geography of Tourism, London: Macdonald Evans, P.45

(2) احمد عبد الكريم سلامة(2003م): قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث – تنمية الموارد الطبيعية)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، ص142.

(3) خالد مصطفى فهمي(2011م): الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ص476.

الانقراض لدرجة وصفت بأنها الأعلى من نوعها منذ الستين مليون سنة الماضية، بسبب النشاطات البشرية غير المحسوبة بيئيًا. ومع أن قضية التنوع البيولوجي تُعدّ من أهم القضايا البيئة ذات التأثير المباشر على الإنسان، ألا أنها لا زالت غير واضحة المعالم عند الكثيرين وفوائد هذا التنوع كثيرة جدًا [1].

لقد عرف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN) المناطق المحمية بأنها "مساحات من الأرض أو المياه مكرسة لحماية وصون التنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية والثقافية المرتبطة بها، من خلال مساعدة قانونية أو غيرها من الوسائل الفعالة" وتم اعتماد هذا التعريف واستعانت به بعض الدول في قوانينها الوطنية لكي تتفق مع النظام الدولي المعترف به لتحديد المحميات الطبيعية، وعرفت كذلك بأنها عبارة عن "مساحة جغرافية محددة يتم تخصيصها وإدارتها من خلال الوسائل والتدابير القانونية الفعالة من أجل حفظ الطبيعة والأنظمة البيئية والقيم الثقافية بها على المدى البعيد " [2]، وقد تم تعريفها أيضا على أنها" مناطق طبيعية من الأرض أو البحر أو المسطحات المائية ذات حدود معينة تتمتع بالحماية القانونية للمحافظة على تنوعها الإحيائي الحيواني والنباتي من الاستغلال الجائر أو التغيرات الطبيعية المملكة [3]. تُعدّ المحميات الطبيعية بأنواعها المختلفة ضرورة من ضرورات الحياة على كوكب الأرض، نظرًا لأهميتها في صون الطبيعة والحياة الفطرية ومعالم وآثار الحضارات القديمة، وعلى ضوء ذلك فقد أولت مملكة البحرين الذي اهتمت بهذا الإرث الثقافي الذي يمثل حضارة المملكة، وخاصة فإن المحافظة على التنوع الحيوي هو في حد ذاته حفظ للثقافة والحضارة والتنمية المُستدامة، وجعلها موردا للدخل الوطني؛ حيثُ أن الغرض من إنشاء المحميات الطبيعية هو جني فوائدها المتعددة بكونها حافظة البيئة ودعامة حياة الإنسان ورفاهيته.

ويتجلى الاهتمام العالمي بالمحميات الطبيعية نظرًا لأهميتها من الناحية البيئية من خلال المحافظة على النظم البيئية لما لها من تأثير على بقاء الإنسان في مأمن وتطور حياته وحياة الأجيال القادمة [4]، وكذلك فإن المحميات الطبيعية تؤمن فرص العمل للساكنين في المنطقة لذلك تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية، فضلًا عن الزيارات المستمرة للسياح والآخرين إلى

(1) محمد إسماعيل عمر(2010م): مقدمة في علم البيئة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص3.

(2) موقع منظمة (IUCN) على الموقع الالكتروني WWW.IUCN.Org.

(3) عبد الرحمن محمد الغامدي، المحميات الطبيعية، جامعة الباحة/ كلية الآداب والعلوم في السعودية، الموقع الإلكتروني hppt//www Academia.edu.

(4) محمد جرعتلي، فوائد وأهمية المحميات الطبيعية، ص2، المتاح على الموقع الإلكتروني http://green-studies.com.

المنطقة تؤدي إلى نقل المجتمعات المنعزلة إلى المجتمعات المنفتحة مع تغير سلوك الأفراد تجاه بيئتهم [1].

تعدُ المحميات الطبيعية نموذجًا للنظم البيئية الطبيعية ويوجد فيها من أنواع نباتية وحيوانية وتراكيب جيولوجية ترمي إلى حفظ عينات لهذه النظم البيئية في حالتها التي فطرها الله عليها، وحفظ ما فيها من أنواع الأحياء وهو الوسيلة لصون الطبيعة وما فيها من مكونات [2]، لقد تم تصنيف نوعيات المحميات الطبيعية المتعارف عليها دوليًا طبقًا لتصنيف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والثروات الطبيعية (IUCN) العام 1982 إلى تسعة أنواع [3]، حيثُ إنّ محميات المحيط الحيوي نوع من المحميات الطبيعية التقليدية من خلال التواصل مع السكان المحليين وإشراكهم في الإدارة وفي الاستفادة من مزاياها، وقد بدأ العمل في إقامة هذه المحميات العام 1971م، كأحد عناصر البرنامج الدولي للإنسان والمحيط الحيوي التابع لمنظمة اليونسكو. وتُعدُ هذه المجتمعات مواقع لإجراء الاختبارات والدراسات والأبحاث وكذلك إيجاد الوسائل المناسبة للتنمية المُستدامة من خلال الإدارة المتكاملة لمواردها الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي مما يساعد في التخفيف من الأعباء الاقتصادية ودفع عجلة التنمية لمختلف دول العالم، وتنقسم محميات المحيط الحيوي إلى ثلاث مناطق متكاملة ومرتبطة ببعضها كالتالي [4]:

لقد بدأت مملكة البحرين بإنشاء عدد من المحميات الطبيعية إيمانًا منها بأهمية صون التنوع الحيوي وحمايته من التدهور الناتج عن الاستخدامات البشرية، فكانت محمية العرين أول محمية طبيعية، تلتها محمية رأس سند، وخليج توبلي، ومحمية جزر حوار والمياه المجاورة لها، ومحمية مشتان والمياه المجاورة لها، ومحمية دوحة عراد، وأخيرًا محمية الهيرات الشمالية وهير بو نجوى (مراقد اللؤلؤ)، وفيما يلي عرضًا لأهم المواقع والمحميات الطبيعية بالمملكة.

---

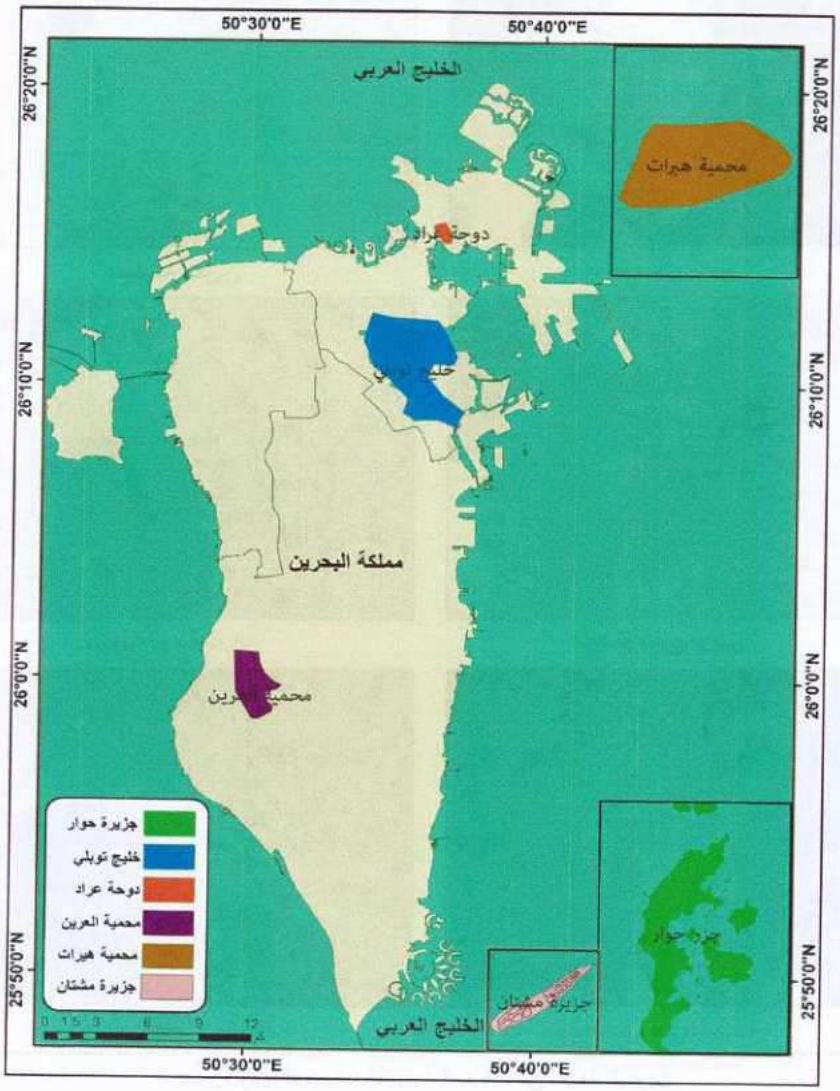
(1) FAO، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، التنوع الدولي للغابات كنز الأرض الحي، تقرير شهر آيار 2011م، روما، المتاح على الموقع الخاص WWW.FAO.ORG .

(2) لمزيد من التفاصيل عن أنواع المحميات أنظر: محمد إبراهيم محمد" المحميات الطبيعية في مصر (القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها)"، القاهرة، وزارة الدولة لشئون البيئة، 2012م، ص3.

(3) محمد إبراهيم محمد" المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر" رؤية حديثة"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع عشر(يوليو 2000م) القاهرة، وزارة الدولة لشئون البيئة، ص83.

(4) الإستراتيجية العالمية للصون "صون الموارد الحية من أجل تنمية استمرارية" الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (I.U.C.N)، بالتعاون مع: برنامج الأمم المتحدة (UNEP)، الصندوق العالمي للحياة الفطرية (WWF)، منظمة الأغذية والزراعة (FAQ)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): ترجمة بواسطة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة (MEPA)، المملكة العربية السعودية.

شكل (12) التوزيع المكاني للمحميات الطبيعية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير الرسمي، استراتيجية المناطق المحمية في مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، 2015م.
- مستكشف البحرين الجغرافي البلدي (http://www.ma-investment.gov.bh).



صورة (1) المحميات الطبيعية المعتمدة في مملكة البحرين

المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م، بتصرف.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الإحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

جدول (13) –المحميات الطبيعية ومميزاتها في مملكة البحرين

م	اسم المحمية	وصف المحمية	المساحة التقريبية	الحماية القانونية	
				السنة	التشريعات القانونية [1]
1	محمية العرين	منطقة صحراوية مقسمة لجزئين، يضم الجزء الأول منطقة مسورة مخصصة للحفاظ أنواع الحيوانات والنباتات الممثلة لبيئة البحرين الصحراوية، مثل غزال الريم والضب ونبات المرخ، أما الجزء الثاني يضم مركز للإكثار والحفاظ على أنواع الأحياء الممثلة لبيئة البحرين وشبه الجزيرة العربية كالطيور النادرة، والغزلان، والمها، والضفدع وسلاحف المياه العذبة، والنباتات البرية، ويضم الجزء الثاني منتزه مفتوح يسمح فيه بالزيارات الجماعية والفردية بصحبة مرشدين مؤهلين [2].	4.5	1976	البدء في تنفيذ أنشطة الحماية في محمية ومنتزه العرين
				2000	مرسوم رقم (28) لسنة 2000 بضم محمية العرين إلى الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية.
2	محمية خليج توبلي	خليج شبه محصور يمتاز بهدوء التيارات البحرية وانخفاض قيم ملوحة المياه. ويضم الخليج تنوع ملحوظ في الموائل الساحلية والبحرية، مثل المسطحات الطينية والشواطئ الصخرية ومهاد الحشائش والطحالب البحرية، كما يضم أكبر مستنقع لنبات القرم في البحرين، وبالإضافة لكونه بيئة حضانة A. marina الأسود لصغار الأسماك والروبيان والعديد من الأحياء البحرية، ويستقطب الخليج أعداد كبيرة من الطيور الساحلية المقيمة والمهاجرة التي تقصده بهدف التغذية والاستراحة كما تتكاثر بعض الطيور أيضا في محيطها. - تأتي أهمية خليج توبلي من الناحية البيئية أو من ناحية السياحة البيئية من جانبين رئيسين هما، التنوع في النباتات الطبيعية من جانب والتنوع في الحياة الفطرية النباتية والحيوانية والطيور من جانب آخر، حيث أن أهم ما يميز خليج توبلي عن باقي البيئات البحرية في البحرين هو انفراده بوجود نبات القرم (Avicenna marina) أو ما يعرف بالقرم الأسود، وتتوزع شجيرات القرم في خليج توبلي على امتداد سواحله وبالتحديد في رأس سند [3].	13.5	1988	استملاك منطقة القرم برأس سند من قبل لجنة حماية البيئة.
				1995	قرار مجلس الوزراء رقم (1341) بشأن اعتماد توصيات اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية بالمحافظة على خليج توبلي.
				1995	قرار رئيس الهيئة البلدية المركزية رقم (1) لسنة 1995م، بشأن منع الدفان والتعمير في خليج توبلي تضمن إشارة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر تاريخ 16 أبريل باعتبار خليج توبلي كمنطقة محمية.
				1997	مرسوم رقم (3) لسنة 1997م، بالانضمام إلى اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مأوى للطيور المائية (اتفاقية رامسار).
				2006	قانون رقم (53) لسنة 2006م، باعتبار خليج توبلي منطقة محمية طبيعية.

(1) مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني، الموقع الرسمي للهيئة https://www.legalaffairs.gov.bh.

(2) إسماعيل المدني (2002م): السياحة البيئية، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، إدارة المكتبات العامة 2002، كتب حول الحياة الفطرية، سلسلة 10، ص 56– 66.

(3) إسماعيل المدني (2002م): مرجع سابق، ص 83.

3	محمية هير بولثامة	تقع محمية هير بولثامة على بعد 70كم شمال المحرق، ويبلغ معدل عمق الهير 12 متراً وهو فشت قليل العمق بالنسبة للمناطق المجاورة، ويعد الأعمق نسبياً قياساً لمجمل مياه البحرين الإقليمية والتي يصل عمقها إلى 69 متراً، وتعتبر درجات الحرارة في موقع هير بولثامة ألطف من باقي سواحل البحرين بمعدل 3 الى 5 درجات مئوية، وتعدّ محمية هير بولثامة من المناطق التي تحوي على الشعاب المرجانية ومراقد محار اللؤلؤ، الذي سوف يسهم في احياء التراث الوطني المرتبط بصناعة وتجارة استخراج اللؤلؤ البحريني. "تعتبر الشعاب المرجانية [نظاماً بيئيا غنيا ومعقدا] وهو أكثر الأنظمة البيئية تنوّعا بالحياة البحرية، إن التنوع الإحيائي وإنتاجيته وغنى الشعاب المرجانية يجعلها بيئة فريدة ومميزة"[1].	7.8	2007	قرار رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية رقم (8) لسنة 2007م، بشأن اعتبار منطقة هير بولثامة محمية بحرية طبيعية.
4	محمية دوحة عراد البحرية	منطقة مد جزرية شبه محصورة تسودها المسطحات الطينية كما تم استزراع شجيرات القرم في مواقع مختارة. توفر المحمية ملاذ آمن لصغار الأسماك ويرقات الأحياء البحرية الأخرى كما تعتبر موطن مهم لاستراحة وتغذية الطيور الساحلية المقيمة والمهاجرة.	0.5	2003	قرار رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية رقم (4) لسنة 2003م بشأن اعتبار منطقة دوحة عراد محمية بحرية طبيعية.
5	محمية جزيرة مشتان	جزيرة رملية صغيرة في المياه الجنوبية الشرقية للبحرين، وتحيط بها الشعاب المرجانية، توجد بالمنطقة الساحلية حول الجزيرة أنواعا من القشريات وأسرة الأعشاب البحرية الواسعة مثل شبح السلطعون، مناطق التغذية للعديد من الأنواع بما فيها بقر البحر، والسلحفاة الخضراء، وكذلك تعمل كحاضن أولي للصغار من أبقار البحر وملوى للروبيان، وأنواع الأسماك الزعنفية ومحار اللؤلؤ، وتعدّ هذه البيئة المحيطة بالجزيرة غنية بالتنوع البيولوجي، وتم تصنيفها على إنها منطقة ذات حساسية شديدة التلوث الناجم عن النقل البحري [2].	2.5	2002	قرار رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية رقم (1) لسنة 2002م، بشأن اعتبار جزيرة مشتان منطقة محمية.
6	محمية جزر حوار	-توجد في أقصى الجنوب الشرقي للمملكة، وتتصف هذه الجزر بانخفاض السطح فيها، والجوانب الشرقية لجزيرة شديدة الانحدار، إذا يأخذ سطح الجزيرة في الانخفاض والانحدار التدريجي نحو الغرب إلى مستوى سطح البحر، ويتكون أرخبيل جزر حوار من ست جزر رئيسية وأكثر من 30 جزيرة صغيرة أهمها: حوار، وسواد الشمالية والجنوبية، وعجيرة، وربض الشرقية والغربية، والمجزورة، والركور، والحجيات، وتغطي هذه الجزر ، وتغطي هذه الجزر ما مجموعه نحو 51,50 كيلومتر مربع، وتكمن أهمية جزر حوار في كونها من الأماكن القليلة المتبقية التي لم يشملها	51.4	1996	قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 1996 بشأن اعتبار جزر حوار 51.4 والبحر الإقليمي المحيط بها منطقة محمية وفق أ لأحكام المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1995 بشأن حماية الحياة الفطرية.
				1996	قرار وزير الإسكان والبلديات

(1) هاشم أحمد السيد، حابس سماوي (2003م): ندوة السّياحة البيئية البحرية في البحرين، جامعة البحرين، ص 52.

(2) A Protected Areas Strategy for the Kingdom of Bahrain- 2015- Dr. Mohamed Diana- Global Environment Facility (GEF) - Supreme Council for Environment, Kingdom of Bahrain.

			العمران بشكل ملموس[1].		والبيئة رقم (6) لسنة 1996 بشأن توصيات اللجنة الوطنية لحماية الحياة الفطرية الخاصة بجزر حوار والبحر الإقليمي المحيط بها.
				1997	مرسوم رقم (3) لسنة 1997 بالانضمام إلى اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مأوي للطيور المائية (رامسار) لعام 1971 ترتب على هذا القرار تسجيل المحمية ضمن قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.
				2005	قرار رئيس الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية رقم (13) لسنة 2005 بشأن تنظيم الصيد في جزر حوار.



صورة (2) أنواع الطيور والحيوانات في جزر حوار

المصدر: غزال الريم: المجلس الأعلى للبيئة 2019م.

- طائر عقاب السمك – طائر غراب البحر السوقطري (موقع biobahrain –منصة الإنستغرام).

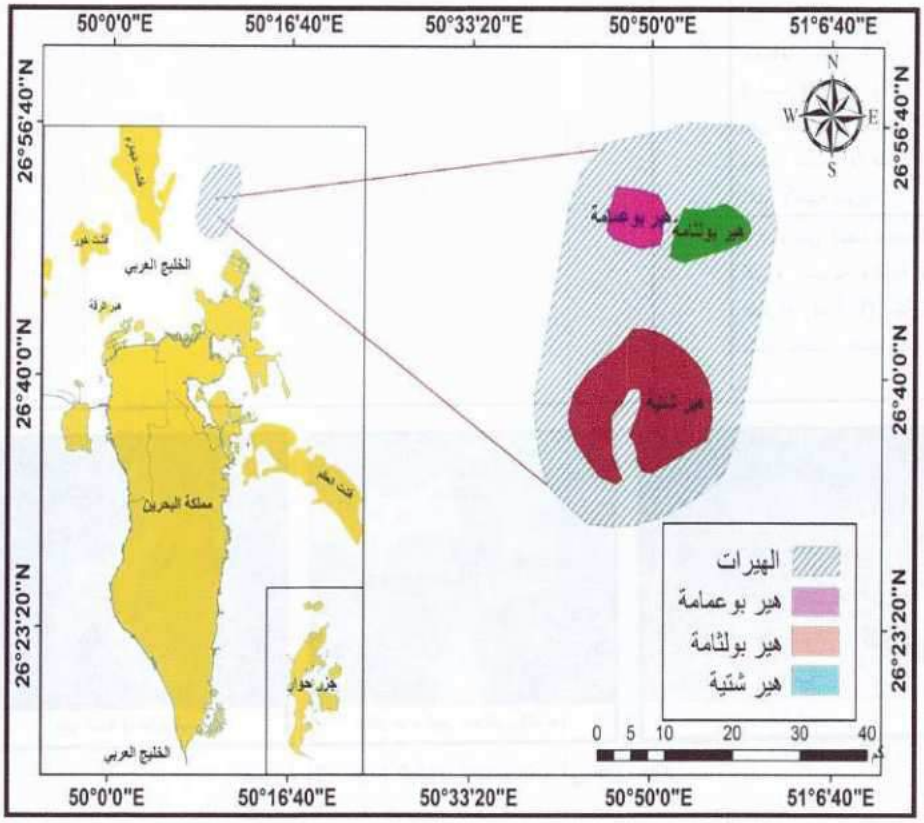
– أهمية محمية مراقد المحار" الهيرات الشمالية".

يوجد في مملكة البحرين العديد من الشعاب المرجانية على طول جهاتها الشمالية والشـــمالية الشرقية، والمجموعة الأكبر من بقع الشعاب المرجانية الصغيرة تشكل سلسة تصل إلى الميـــاه الأكثر عمقًا في شمال البحرين ويقدر أنها توفر مساحة أكبر من الطبقات التحتيـــة substrata

(1) أسماعيل المدني، د. هاشم السيد (2001م): بيئة البحرين البحرية، سلسلة كتب حول الحياة الفطرية"7" الهيئة الوطنيـــة لحماية الحياة الفطرية، أدارة المكتبات العامة، ص 90-92.

أكثر من جميع الجزر المرجانية الموجودة في المنطقة البحرية الداخلية، وقد تم التعرف في البحرين على 31 نوعًا من المرجان(genera)، تنتمي إلى 19 جنسًا، ويسود المرجان من النوع الغصني، إذ إنه يغطي أكثر من 80% من مناطق كبيرة على عمق 2-5 أمتار حول (فشت أدهم) ومناطق الشعاب المرجانية الشمالية الأقل منها مساحة، ويشيد المرجان من النوع البني الأساسي للشعاب المرجانية في المناطق الأكثر ملوحة والتي يكون فيها التنوع ضعيفًا [1].

شكل (13) الموقع الجغرافي لمحمية الهيرات الشمالية



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير الوطني الرسمي، استراتيجية المناطق المحمية في مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، 2015م.
- مستكشف البحرين الجغرافي البلدي (http://www.ma-investent.gov.bh)
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م.
- هيئة التشريع والرأي القانوني (https://www.legalaffairs.gov.bh).

(1) ترجمة: محمد عبد القادر الفقي (2006م): تقرير عن حالة البيئة البحرية 2003م، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، ص 133.

تُعَدُّ المحميات ثروة طبيعية ذات بعد ثقافي وحضاري تسهم في الحفاظ على جمال الموقع الطبيعي وتكسبه صفة سياحية مُستدامة في حال تم الحفاظ على الموارد الطبيعية فيه، وتعتبر المحميات من أهم الوسائل الوقائية لحماية الوسط الطبيعي لمملكة البحرين من التلوث بأنواعه، والتدهور البيئي والنمو السكاني المتزايد الذي يسبب الضغط على الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى فقدان التراث الطبيعي والثروة المحلية للمجتمع، وتمثل المحميات الطبيعية في مملكة البحرين مواقع مهمة ذات قاعدة مستقبلية لجذب السّياحة البيئية المحلية والدولية، نظرًا إلى حمايتها للبيئة الطبيعية الفطرية في جميع المواقع التي ينشدها السّياح ، ولاسيما المواقع الطبيعية التي لم تتغير ملامحها جراء أنشطة الإنسان التي طالت العديد من المناطق الطبيعية، وبالإضافة إلى تميز محميات المملكة بأنماط مختلفة في الأنظمة البيئية تجعل منها مواقع جاذبة للسّياحة، حيثُ أنه يمكن استثمارها إذا ما تم الحفاظ على المقومات الطبيعية، وتوظيف الاستغلال الأمثل للمقومات الطبيعية التي تمتاز بها محميات مملكة البحرين، كذلك فإنها تشكل وسيلة وقائية من التغيرات الحضارية التي يدخلها الإنسان على البيئة التي يعيش فيها، لذلك فهي تمثل شواهد حية من التراث الطبيعي والثقافي الذي يتوجب على الإنسان حمايته والحفاظ من التدهور وتوريثه للأجيال القادمة.

وهكذا فقد حرص الاقتصاد على جعل النشاط السّياحي بصفة عامة والسّياحة البيئية بصفة خاصة أهم الدعائم الأساسية التي تحقق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تنمية المنطقة السّياحية وتطويرها والعمل على تعديل السلوك البشري بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية وأحداث التنمية والتوعية من خلال تثقيف الأفراد تجاه السّياحة البيئية؛ لذا تعتبر المحميات الطبيعية والثقافية من الطرق التي تتبعها كل الدول بلا استثناء، لتنمية المجتمعات المحلية وتحقيق سّياحة بيئية مُستدامة، حيث كانت مملكة البحرين إحدى هذه الدول التي تأخذ في الاعتبار الأسس الأخلاقية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تعزيز إنتاجيتها ونشر الثقافة البيئية بشكل مُستدام خاصة في المناطق المحمية؛ مما يساهم ذلك من الحد من زيادة الاستنزاف وهدر الموارد الطبيعية بشكل مفرط، إلى جانب العمل على توفير مصدر هام للدخل الوطني ودعمه، وإيجاد فرص العمل لفئات المجتمع البحريني والمحافظة على الموارد الثقافية والتراثية وخصائصها للأجيال المستقبلية.

إن للمحميات الطبيعية بعدًا اجتماعيًا في مشاركة المجتمع في إدارة المحميات الطبيعية وحمايتها وكسب الرزق من عملهم فيها ستكون نقطة تحول لتغيير سلوكهم تجاه البيئة من

السلوك السلبي الموروث على السلوك الإيجابي تجاه بيئته الطبيعية [1]، كما أن المحميات الطبيعية وبخاصة النباتية هي بمثابة المصفى للجو من الملوثات والغازات الضارة بالتالي تأمين بيئة نظيفة للإنسان وهي قيمة من قيم حقوق الإنسان [2]. وتؤدي المحميات الطبيعية دورًا مؤثرًا في الحفاظ على البيئة من التدهور الذي يحدث للتنوع البيولوجي ومن هنا تنطلق أهمية المحمية الطبيعية لكونها أسست لحماية هذا التنوع البيولوجي وموارده، فكان دورها رائدًا فهي وجدت للحفاظ على مكونات النظم الطبيعية للبيئة، وتعد المحميات الطبيعية مناطق حيوية مهمة تؤدي دورًا كبيرًا في الحفاظ على التنوع الحيوي بكل ما تحتويه من كائنات حية، وكذلك لها دور كبير في المحافظة على التنوع البيولوجي وبما تحتويه من كائنات حية وحمايتها من خطر الانقراض، وأيضا تسهم في بقاء الكائنات المحمية، كنماذج حية مماثلة لأنواع الكائنات الموجودة في الطبيعة والمحافظة عليها بشكل سليم، وكذلك مراقبة المحتوى الحيوي بشكل طبيعي وفي بيئتها الأصلية، مما يعطينا معلومات حقيقية عن سلوك تلك الحيوانات ويحافظ بدوره على التنوع الوراثي الجيني لجميع الكائنات الحية[3].

وهناك أربع اتجاهات رئيسية لصون التنوع البيولوجي وهي:

1- حماية الموائل الطبيعية والخاصة بالكائنات.
2- حماية بعض أنواع الكائنات من الاستغلال المفرط.
3- إنشاء بنوك للأنواع والجينات المهددة.
4- الحد من التلوث في المحيط الحيوي.

وعملت الاتفاقيات الدولية والإقليمية على تنفيذ هذه الاتجاهات الأربعة لصون التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة، ومن أهمها: معاهدة التنوع البيولوجي التي وقعت أثناء قمة الأرض في العام 1992م[4]. وعليه فإنّ كثيرًا من الدول ومن ضمنها مملكة البحرين عمدت إلى وضع استراتيجية وطنية لحماية المحميات الطبيعية، وذلك بهدف صون التنوع البيولوجي وتنمية الثروات الطبيعية للمملكة تنمية مُستدامة وإبقائها صالحة للاستخدام وتحقق الاحتياجات للمجتمع المحلي وتحفظ حقوق الأجيال المستقبلية من الإرث الطبيعي؛ لذا فإنّ المحميات الطبيعية تعبير من أهم مقومات السّياحة البيئية وركائزها، والتي لها تأثير في عوامل الطلب السّياحي المهمة

(1) زين الدين عبد المقصود (1977م): البيئة والأنسان، مطبعة المعارف، الإسكندرية، ص 78.

(2) داود، محمد (2017م): التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، ص62.

(3) عبد الرحمن محمد علي الغامدي (2011م): المحميات الطبيعية، بحث مقدم إلى جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية، ص 15.

(4) كاظم المقدادي (2007م): المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، ص465.

لدورها الفاعل في زيادة الدخل الوطني مما ينعكس في مجال تحقيق رفاهية المجتمع، فضلًا عن كونها من عوامل الترفيه والاسترخاء لشريحة كبيرة ومهمة من المجتمع، ولاسيما الشباب في قضاء أوقات الفراغ واكتساب الخبرات الجيدة.

2- الأنظمة البيئية (البيئة البحرية/ البيئة البرية).

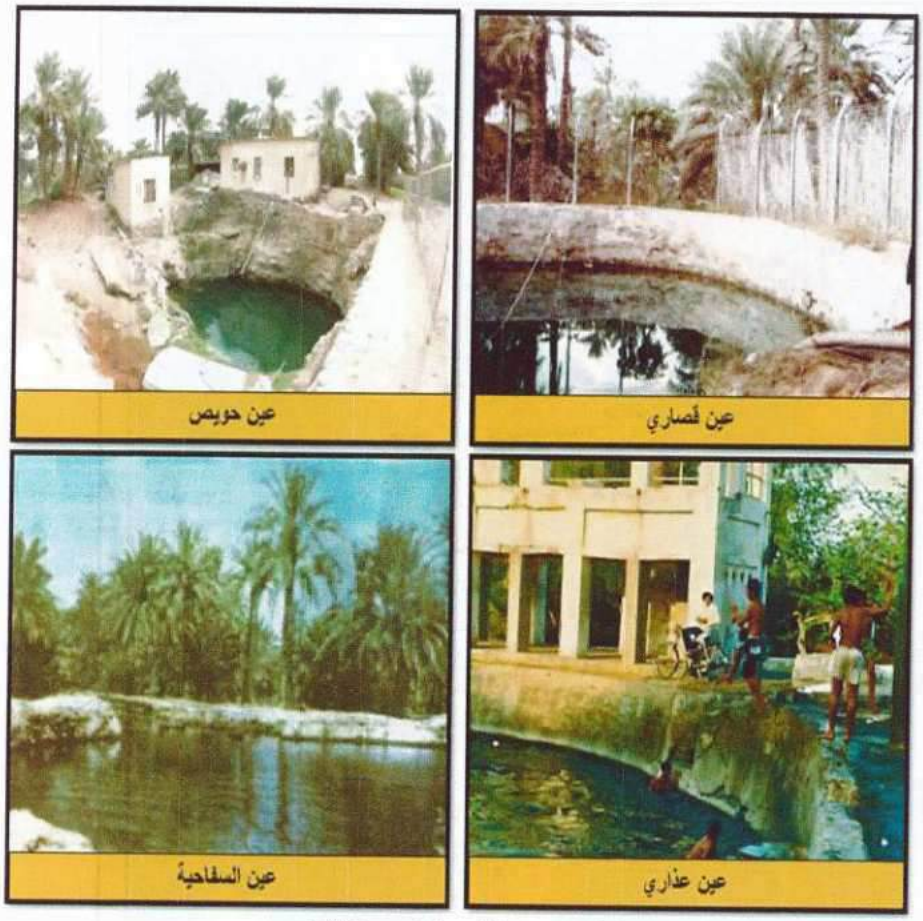
تُعد مملكة البحرين من الدول الجزرية ذات الأنظمة البيئية الفريدة بتنوعها الحيوي، فعلى الرغم من وقوعها في نطاق المناطق الجافة، إلا أن الله قد حباها بمياه جوفية عذبة وعيون طبيعية وثروة بحرية، وأما بالنسبة للحياة الفطرية لمملكة البحرين فإنها تتنوع تبعًا للبيئات والموائل الطبيعية والأنواع والجينات الوراثية تبعًا لأهميتها ودورها في التنمية السّياحية الطبيعية لمملكة البحرين.

كان أهل البحرين منذُ عقود مضت يعتمدون في الترويح عن أنفسهم بالنزهات والرحلات القصيرة ، فأخذوا يقومون " بالكشتات" وهي كلمة شعبية دخيلة على اللهجة ومفردها "كشتة" ومرادفها في اللغة العربية الرحلة القصيرة أو النزهة" ، والنزهة هي الارتجال وهي أيضا القصة التي يرويها المسافر عما حدث في سفره، وكانت أماكن الكشتة في البحرين للماضي القريب كانت مناطق النخيل والعيون الطبيعية العذبة والشواطئ والجزر الجميلة والبر الفسيح، فكانت عين عذاري، عين قصاري، عين الرحي، عين أم شعوم، عين ريه، البدعة، اليابور، بوزيدان، نخل بن هندي، التينه، نخل سيادي، السابة، روضة الصخير، العمر، الحسي، الحنينة وغيرها، يقصدها جميع السكان للتنزه. في عام 1223م، حدثت مشكلة بأن الطلب على التنزه صار قويًا مما حدا بالمجلس البلدي إلى إصدار إعلانًا رقم 18 لسنة 1344هـ الموافق 1923م، وينص على: نظرًا لحاجة الناس إلى الذهاب إلى العيون للاستجمام وحذرًا من اختلاط الرجال بالنساء، فإنه يقتصر على النساء في ذهابهن للعيون على أبو زيدان ومسجد الرفيع يومي الإثنين والجمعة من كل اسبوع فقط لا غير، وتمنع النساء من الذهاب إلى عين عذاري بتاتًا، وفي هذين اليومين فإن للرجال ممنوعون عن أبو زيدان ومسجد الرفيع وبقية أيام الأسبوع خاصة بالرجال[1]. ويتضح من الشكل (14) والصور (3) ما يلي:

- تقع معظم العيون الطبيعية في الجزء الشمالي للمملكة، وبالنسبة للعيون البحرية فقد كانت على امتداد السواحل الشرقية والشمالية الشرقية لجزيرة المحرق وستره بكثرة، بينما كانت بدرجة أقل على السواحل الشمالية للجزيرة الأم.

(1) بتصرف عن: إسماعيل احمد المدني (2003م): وقائع وأبحاث، ندوة السّياحة البيئية في مملكة البحرين، سلسلة كتب حول الحياة الفطرية، مملكة البحرين، المنامة، ص 110.

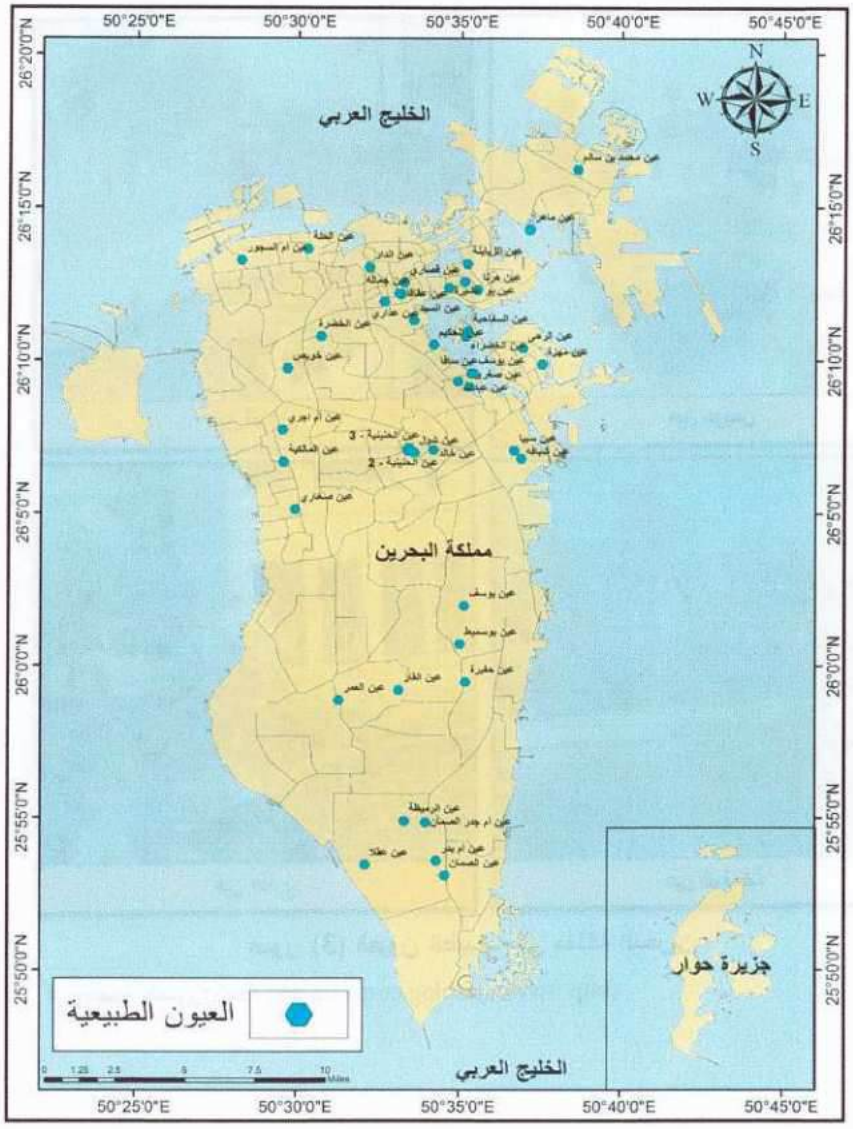
- كانت البحرين قديمًا جزيرة زاخرة بوفرة المياه من الينابيع سواء الواقعة على اليابسة، وقد كانت عين عذاري وعين قصارى، حيث يعتبرون من أشهر وأكبر العيون البحرينية الواقعة في الشمال والتي كان الناس يقصدونها للاستجمام والراحة، كعين الخضرة وعين حويص، وعين السفاحية وعين الرحي في الوسط وعين الحنينة وعين بوسميط في جنوب البحرين، وعين جفيره، أما بالنسبة للعيون الواقعة في غرب البحرين فكانت أشهرها عين أم أجري وعين المالكية، وعين صحاري، وقد كانت لوتيرة التحضر ودخول عصر النفط في البحرين أثر كبير في جفاف واندثار تلك العيون.
- بالنسبة للعيون الطبيعية الواقعة في المناطق البرية فقد إنتشرت بشكل كبير، كعين الحنينة وعين الخضرة وعين حويص وعين أم السجور وعين يوسف وبوسميط، فقد وجدت في عدة مناطق منها جزيرة سترة ومنطقة عالي والمالكية وجزيرة النبيه صالح ومنطقة توبلي وفي الأجزاء الشمالية والشمالية الوسطى وكثرت في الأجزاء الشمالية الشرقية من الجزيرة الأم(البحرين).
- نظرًا لتواجد العيون الكثيرة في مملكة البحرين فقد كانت الزراعة قديمًا مزدهرة حيث البساتين والنخيل المتنوعة الأصناف، حيثُ أنه بتدهور هذه العيون تراجعت معها المساحات الزراعية يتبقّ إلا أجزاء بسيطة في المملكة متركزة في الأجزاء الشمالية كمزارع كرانة وفي الوسط مزارع بوري، وتوجد قليلًا من المساحات الزراعية في منطقة كرزكان والمالكية؛ ولذا فقد اتجهت المملكة بافتتاح مناطق زراعية للإنتاج مثل سوق المزارعين وهورة عالي تلبية السوق المحلية من الخضار والورقيات.



صور (3) العيون الطبيعية في مملكة البحرين

- مصدر الصور: شبكة الانترنت (http://www.jasblog.com)

شكل (14) التوزيع المكاني للعيون الطبيعية في مملكة البحرين



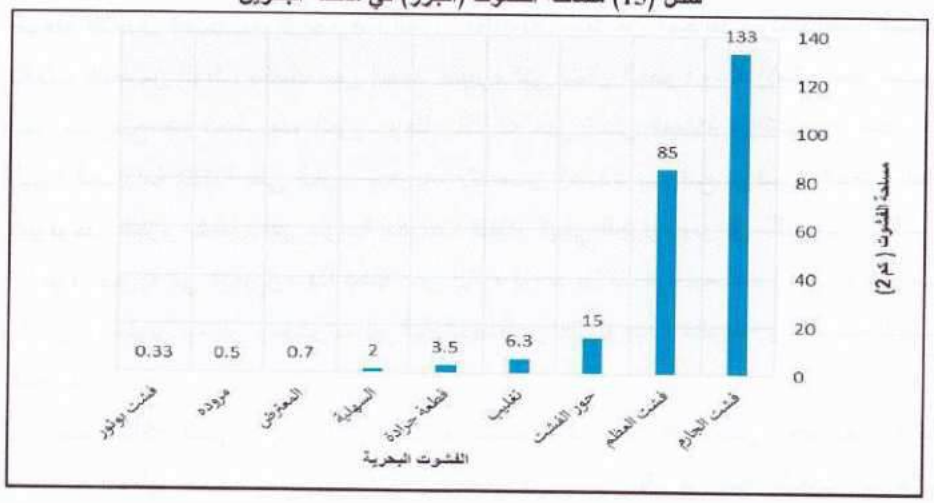
المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

وتعقيبًا على ما سبق فإن مملكة البحرين قد عرفت قديمًا انتشار الكثير من العيون الطبيعية البحرية والبرية وقد ارتبط وجودها بالازدهار الزراعي والحضاري واستقرار السكان فيها، وما إن نضبت هذه العيون وإندثر جزءًا كبيرًا منها فقد تراجعت معها الزراعة التي أعطت المواقع السّياحية التي كان يقصدها السكان جمالًا وخففت من حرارة الطقس السائد، وتعتبر الزراعة

مطلبًا أساسيًا لضمان استدامة البيئة والحفاظ عليها من التدهور الذي سيتبعه تدهورًا في البنية الأساسية للمجتمع جراء انحسار تلك الثروة الوطنية التي تعتبر إحدى أهم زوايا الثروات الطبيعية والتراثية للمملكة؛ إذاً فإنه يجب العمل على إيجاد برامج تطويرية للمساهمة في تحسين طرق الإنتاج الزراعي وتكاثف رسمي وشعبي لتذليل المعوقات التي تواجه هذا القطاع الهام، وذلك من أجل الحفاظ على المساحات الزراعية المتبقية والتي سيكون لها دورًا هامًا في تنشيط السّياحة البيئية وأنماطها وخاصة السّياحة الخضراء القائمة على المساحات الخضراء والشائعة في كثير من البلدان المروجة للسّياحة البيئية في مناطقهم. وإلى جانب العيون الطبيعية التي إشتهرت بها مملكة البحرين، فإن هناك أنواعًا أخرى من الجزر وهي عبارة عن شعاب مرجانية طافية على سطح الماء تسمى محليًا بـــ "الفشوت"[1] وهي نوع من أنواع الجزر الصغيرة الحجم والتي كان يستخدمها البحارة في الاستراحات ما بين فترات التوقف عن الصيد أو الغوص، حيث تُعد جزءًا لا يتجزأ من البيئة البحرية، فقد تكونت هذه الفشوت عبر الآلاف السنين وهي تعتبر بيئة خصبة للعديد من الكائنات البحرية، وكذلك تنمو على حشائشها الأسماك خاصة الصغيرة منها، وهي بيئة تتغذى على نباتاتها وحيواناتها المختلفة باقي الأسماك، ومن أهم الفشوت البحرية في مملكة البحرين، وفيما يلي يبين الشكل (15) مساحة الفشوت" الجزر" بالمملكة.

شكل (15) مساحة الفشوت (الجزر) في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

يتضح من الشكل (15) ما يأتي:

(1) الفشوت: أنواع من الجزر عبارة عن الشعاب المرجانية تسمى محليًا " الفشوت" مثل فشت الجارم وفشت العظم وهي مشهورة بين فئات الصيادين، ومفردها " جذر فشت" مكان وجود المحار، وهو الصدف الذي قد يحوي بداخله اللؤلؤة، وهو المنطقة الصخرية القريبة من سطح البحر، وقد يكون الفشت من شعاب مرجانية أو من طحالب متكلسة أو بقايا صخور مسربة، والشعاب مأوى للكثير من الأحياء البحرية وخاصة الربيان والاسماك.

- يعدُ فشت الجارم والذي يقع في شمال المملكة من أكبر الفشوت (الجزر) البحرية بالمملكة والذي يبلغ مساحته الإجمالية 133كم^2، ويليه فشت العظم بمساحة وقدرها 85كم^2، والذي يقع في جنوب المملكة مع الحدود لدولة قطر، ويعتبران من أهم المقاصد التي يرتادها صيادو السمك من المحترفين والهواة نظرًا لوفرة المخزون الكبير من الثروة السمكية فيها، ولكونهما يمثلان إسهامًا كبيرًا في دعم الاقتصاد الوطني منذ حقبة ما قبل النفط وحتى الوقت الحالي.
- تعتبر باقي الفشوت (الجزر) البحرية والتي تقع أغلبها في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للمملكة، من الجزر الهامة أيضا ومنها فشت خور الفشت الذي تبلغ مساحته 15كم^2، ويليه تغليب بمساحة وقدرها 6.3 كم^2، ثم قطعة جرادة 3.5كم^2، وأما فشت السهيلة فتبلغ مساحته 2كم2، ثم فشت المعترض 0.7 كم^2، وفشت مروده 0.5كم^2، ويُعدّ فشت بوثور أصغر الجزر البحرية بمساحة وقدرها0.33 كم^2.

نظرًا لما تتمتع فيه الفشوت (الجزر) البحرية خاصة الكبيرة منها (فشت الجارم، وفشت العظم، وفشت خور) من ثروات طبيعية وبيئية حساسة ونادرة ومميزات سياحية جاذبة فإنه يمكن تنميتها وتوظيفها في السّياحة البيئية النظيفة غير المدمرة والإبقاء على ما تملكه من ثروات طبيعية للأجيال المستقبلية، تواجه هذه الجزر الطبيعية العديد من المخاطر، وذلك لما تسببه ناقلات النفط من تلوث، وكذلك سفن الصيد الكبيرة التي تشكل الخطر؛ وذلك لاستخدامها شباك الجر مما ينتج عنه تحطم هذه الجزر. وهنا رأت أنه حتى تتمكن المملكة من تنشيط السّياحة البيئية المُستدامة القائمة على الجزر البحرية، لابد من إعداد برامج بدراسة الخصائص البيولوجية للجزر يشتمل على دراسة مكونات النظام البيئي للجزر، ويرافق ذلك إعداد أطلس للأحياء البحرية في البحرين، هذا فضلًا عن إنشاء قواعد بيانات ومعلومات وطنية خاصة بالجزر، وتطوير معايير ومؤشرات لمراقبة الخصائص البيولوجية والطبيعية والكيميائية للبيئة البحرية.

تضم مملكة البحرين العديد من البيئات الطبيعية الساحلية التي تمتاز بخصائص فريدة ومتنوعة تجعلها منطقة جذب للكائنات البحرية والطيور، وتتمثل في بيئة الشعاب المرجانية (Coral reef) وبيئة الحشائش البحرية (Sear grass) وبيئة الطحالب (algal) وبيئة أشجار القرم (mangrove) وبيئة النباتات الملحية (Salt marsh) وبيئة السبخات (Sabkha) والبيئات الصخرية (rocky) والبيئات الرملية (Sandy habitat) والبيئات الطينية (Muddy)[1].

()1 عادل خليفة الزياني، عبد الرحمن عبيد مصيقر (2008م): البيئة في مملكة البحرين الواقع والتحديات، وحدة الدراسات العلمية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، المنامة، مملكة البحرين، ص 46.

ويتضح ذلك من خلال الشكل (16) والشكل (17) الذي يوضح مساحة وتوزيع البيئات الطبيعية في مياه مملكة البحرين.

شكل (16) مساحة البيئات البحرية في مياه مملكة البحرين



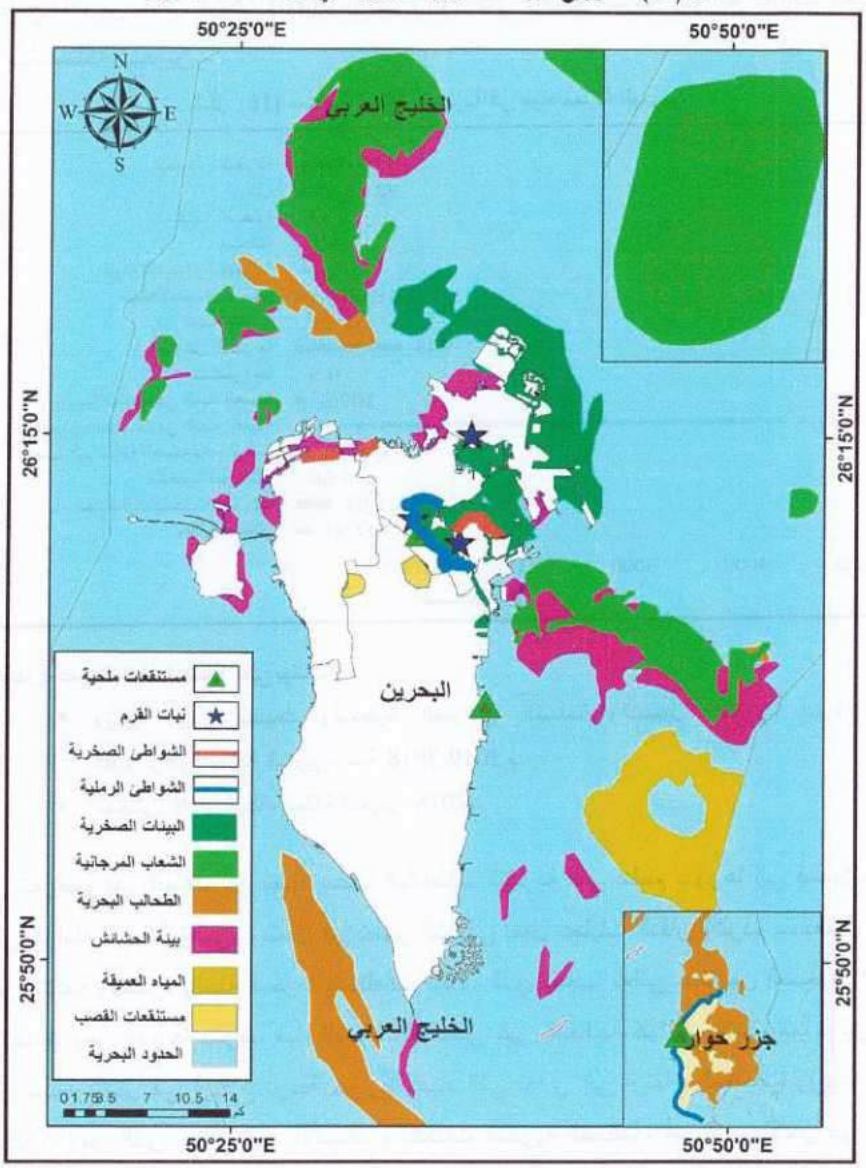
المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
- المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين،2018م.

تتعرض هذه البيئات إلى تهديد بسبب النشاطات البشرية التي تنقسم بدورها إلى قسمين، قسم تأتي عوامله من الأراضي، وتتمثل في تطور الشاطئ بفعل عمليات الدفان والردم باستعمال مواد غير ملائمة ومضرة بالبيئة البحرية كمخلفات البناء، الذي تجعلها تعاني عددًا من الضغوط البيئية المتعددة، ومن أبرزها صرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة كليًا أو جزئيًا، مما يؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في ارتفاع درجة حرارة المياه التي تؤدي إلى ارتفاع المغذيات وزيادة نسبة العكارة الأمر الذى يهدد وجود الأسماك والكائنات البحرية المختلفة، أما القسم الآخر فهو يأتي من مياه البحر وحفر القنوات، والأنشطة المتعلقة بالصيد، والتنقيب عن النفط [1].

1() إسماعيل المدني وهاشم السيد (2001م): بيئة البحرين البحرية، سلسلة كتب الحياة الفطرية، ص68.

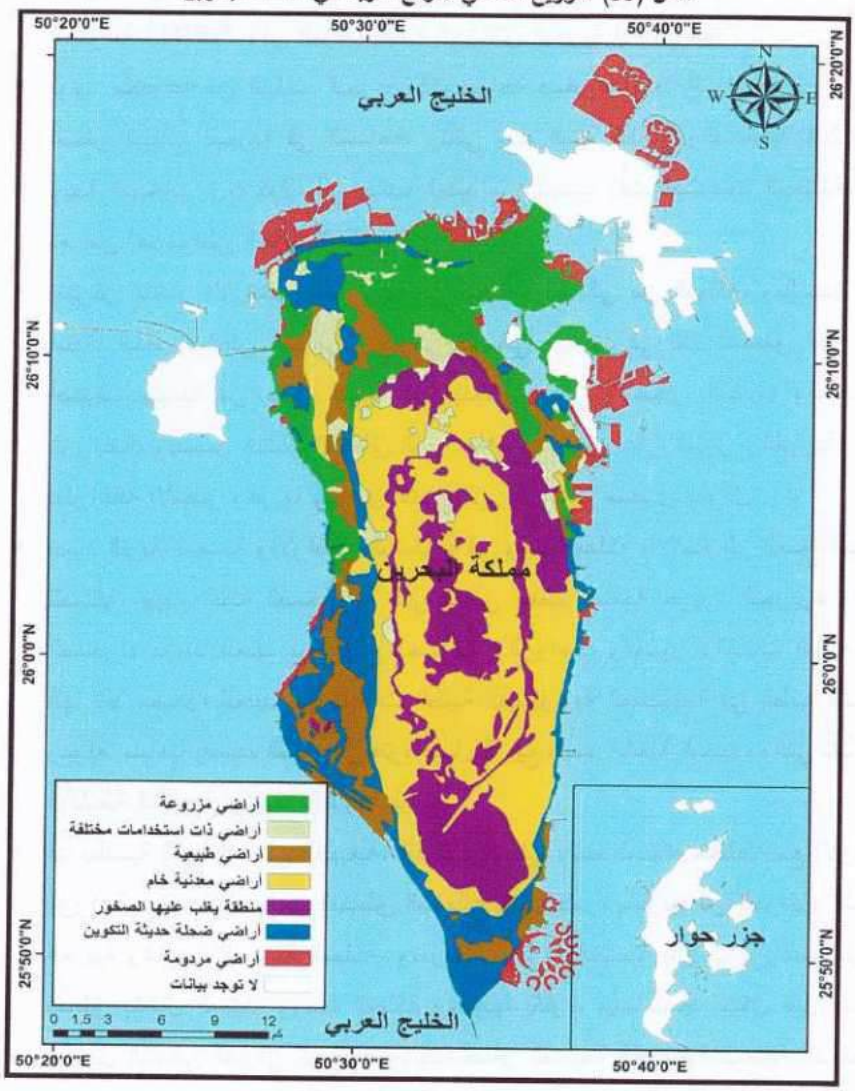
شكل (17) – توزيع البيئات الطبيعية البحرية في مياه مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
- المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين،2018م.
- BCSR (2006). Marine Environmental Geographical Information System (MARGIS II): Final Report. Bahrain Center for Studies and Research.

شكل (18) التوزيع المكاني لأنواع التربة في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.
- Jones, D. K. C., Brunsden, D., Doornkamp, J. C. (John Charles)., Bahrain Surface Materials Resources Survey. (1980). Geology, geomorphology and pedology of Bahrain. Norwich [England: Geo Abstracts.

يتضح من الأشكال (16) و (17) و (18) ما يأتي:

- تعدد أنواع البيئات البحرية، ومنها الحشائش البحرية والرمال والسبخات والحشائش المحلية وأشجار القرم وغيرها. وتُعد الموائل المتنوعة في المياه العميقة من أكبر البيئات

البحرية في المساحة والتي بلغت 4332.3 كم^2، وتأتي بعدها في المساحة الموائل المتنوعة 943 كم^2، وفي المرتبة الثالثة الحشائش البحرية 525.9 كم ^{2}.

- توجد مجموعة من البيئات البحرية ذات مساحة صغيرة، وتُعد أشجار القرم 0.5 كم^2 أصغر البيئات البحرية في المساحة، وتأتي بعده البيئة الطينية والصخرية 2.4 كم2، وبيئة السبخات 6.1 كم2، إلى جانب العديد من البيئات ذات المساحات المختلفة والتي تُعد من أهم مواطن الجذب السيَاحي في المملكة.
- يتمركز انتشار الأراضي المزروعة في النصف الشمالي من المملكة، وبالتحديد على امتداد الخط الساحلي الشمالي والشرقي الشمالي، وتسود في تلك المناطق التي تضم أصناف متباينة من نخيل التمر التي يتخللها بعض الأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية، ويقتصر انتشار المناطق الزراعية في البحرين على المزارع المروية؛ وذلك نظرًا لقلة الأمطار وهو ما يحد من التنوع الزراعي على مستوى الموائل.
- تسود التربة المعدنية والأراضي الصخرية في وسط المملكة بالاتجاه إلى العمق الجنوبي للمملكة، حيث البيئة الصحراوية التي تغطي معظم مساحة جزيرة البحرين، وتعتبر الصحراء موطنًا للعديد من أنواع الحشرات والزواحف والطيور والثديات البرية، كما أنها تُعدُّ مصدرًا للعديد من النباتات الطبية الصحراوية المستخدمة في الطب الشعبي، وموقعًا سياحيًا يقصده السياح في فترة فصل الربيع بقصد أنشطة التخييم، والتي تُعدُّ أكثر الأنشطة السياحية ارتباطا بالطبيعة البرية.
- أما بالنسبة إلى الأراضي الطبيعية، فقد تركزت في وسط المملكة مختلطة مع الأراضي الزراعة، وقريبة أيضا من المناطق الساحلية بشكل كبيرة بالقرب من السواحل الشمالية الغربية والغربية الجنوبية للمملكة، وتمركزت التربة الخصبة بالقرب من السواحل في مناطق بشمال المملكة ووسط المملكة وجنوبها بكثرة، بينما توجد بشكل قليل بمحاذاة الساحل الشمالي الشرقي للمملكة، وبسبب صغر المساحة الجغرافية للمملكة فقد اتجهت إلى عمليات الدفن لبعض السواحل لتوفير المساحة الجغرافية وبخاصة السواحل الشمالية والشمالية الشرقية فقد طالها الكثير من الدفن، مما نتج عن ذلك إحداث أضرار على المقدرات البحرية.
- تُعد مستنقعات القصب من البيئات النادرة في مملكة البحرين، ويقتصر تواجدها على بعض المناطق المنخفضة مثل بحيرة اللوزي ووادي البحير ورأس أبو جرجور، تُعد هذه المستنقعات من الأراضي الرطبة وتستقطب أنواعًا نادرة من الطيور وأعدادًا كبيرة من أسماك المياه المالحة، وأما بالنسبة للمسطحات الطينة فقد تواجد على الساحل الشرقي

للمملكة، حيث امتازت بإنتاجيتها العالية والتنوع في حيواناتها القاعية وتعد هذه البيئات مأوى للعديد من الطيور المهاجرة.

- كذلك فإن الشواطئ الصخرية تعد من أهم البيئات والموائل المد جزرية غير الشائعة في الجزء الشمالي من المملكة، حيث يتواجد على هيئة رقع صغيرة والتي تمتاز بتنوعها في الحيوانات والطحالب البحرية الحمراء والبنية، حيث توفر بيئة آمنة للعديد من الطيور المهددة بالانقراض والنادرة مثل صقر الغراب وعقاب السمك كما كانت تزخر بها خليج توبلي سابقًا، وقد كان للزحف العمراني دورًا كبيرًا في اختفائها من الخليج، وأما جزر حوار فإن الجزر الصخرية لا تزال على حالتها الطبيعية.
- توجد في الجزء الجنوبي من المملكة نوع من البيئات الشائعة في أرخبيل البحرين يسمى بالشواطئ الرملية Sandy Beaches، حيث تأوي إليه بعض الأنواع النادرة من السرطان الشبح، وقد تأثرت هذه البيئات من أنشطة الردم التي أدت إلى تقلص مساحة هذه الموائل[1]، وعادة ما تنتج السواحل الرملية بعمليات دفن وردم السواحل، حيث يستخدم الرمل بمواصفات معينة كأسلوب حماية السواحل، مثل ساحل البديع والسنابس وجنوب سترة [2].
- تنتشر عدد من مهاد محار اللؤلؤ المعروفة محليًا بالهيرات في مواقع متفرقة من المياه الإقليمية وعلى وجه الخصوص بالمياه الشمالية، ومن أبرز الهيرات المعروفة " هير بولثامه، وهير بو عمامة، وهير شتية" ويسود القاع الصخري والقاع الصخري المغطى بطبقة رقيقة من الرمال في مواقع الهيرات، حيث تتراكم أصداف بعض أنواع محار اللؤلؤ بأعداد كبيرة، ولمهاد محار اللؤلؤ أهمية تاريخية وثقافية واقتصادية نظرًا لارتباطهم بصناعة الغوص التي اشتهرت بها البحرين.
- وكذلك توجد بيئة الحشائش البحرية التي تغطي مساحات واسعة في شمال وشرق وغرب البحرين، إذ تُعد هذه البيئة ملاذًا آمنًا، وتتصف مهاد الحشائش البحرية بأهمية بيئية واقتصادية لنمو وتكاثر محار اللؤلؤ والأنواع العديدة من الأصداف والرخويات والقشريات، ومما يعزز من أهميتها البيئية أن مهاد الحشائش البحرية توفر بيئة تغذية مهمة لبعض الأنواع المهددة بالانقراض مثل بقر البحر والسلحفاة الخضراء [3].

---

(1) التقرير الوطني الخامس لمملكة البحرين للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، 2015م، ص18.

(2) إسماعيل محمد المدني، هاشم أحمد السيد (2001 م): بيئة البحرين البحرية-سلسلة كتب حول الحياة الفطرية "7"، ص34.

(3) مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2012م، ص 23.

- ومن البيئات النادرة في مملكة البحرين هي بيئة نبات القرم Mangrove Swamp ويقتصر تواجد مستنقع القرم على خليج توبلي حيث يشكل النمو الكثيف لأشجار القرم الأسود بيئية من حيث امتدادها الجغرافي وتنوعها البيولوجي[1]، وكذلك فإن المستنقعات الملحية تمثل إحدى البيئات المد جزرية النادرة في مملكة البحرين، حيث تتواجد في خليج توبلي وجزر حوار ورأس حيان المستنقعات الملحية التي تتمحور أهميتها في إنتاجيتها العالية نتيجة النمو الكثيف للنباتات الملحية وتعدد أنواع النباتات التي تعيش فيها، وتوجد هذه البيئات بكثرة في الجزء الشمالي من مملكة البحرين[2]. لقد شكل التلوث بمياه المجاري ضغطًا واضحًا على أشجار القرم، هذا بالإضافة إلى عمليات ودفن الأراضي وجرف الرمال البحرية من المناطق البحرية الضحلة، ثم غسل جزء منها مع احتوائها على نسب عالية من الطمي والسلت والذي بدوره على هذه البيئات، مما أدي إلى انحسارها وتقلصها نتيجة الافتقار إلى الرقابة وإجراءات الحماية الضرورية[3]. وكما يتبين من الصور التالية (4)، (5)، (6)،(7) أهم أنواع البيئات الطبيعية في مملكة البحرين.



صورة (4) بيئات القصب

المصدر: الدراسة الميدانية يونيو2020م



صور (5) بيئة نبات القرم

المصدر: الدراسة الميدانية يونيو2020م

(1) التقرير الوطني الأول، اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة 2012م.

(2) محمية خليج توبلي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، https://www.sce.gov.bh

(3) إسماعيل المدني وهاشم السيد (2001م): مرجع سابق، ص69.



صورة (6) البيئة الزراعية
المصدر: الدراسة الميدانية مارس 2020م

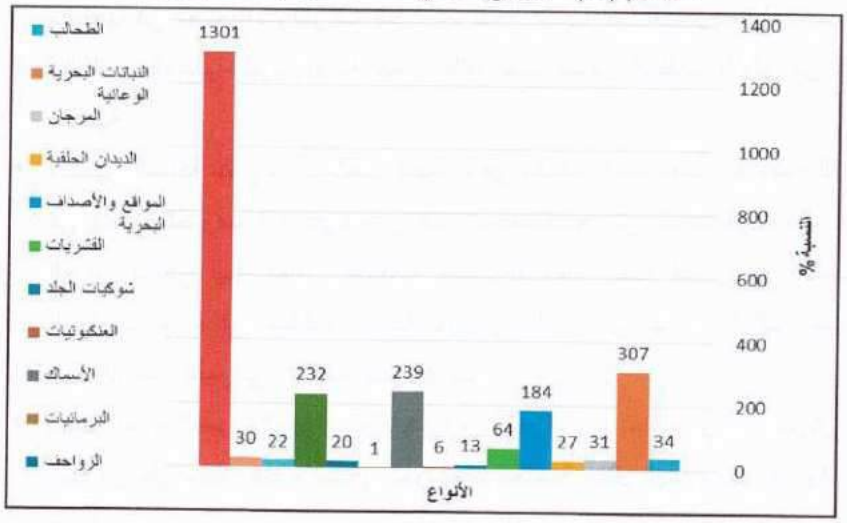


صورة (7) مناطق صحراوية
المصدر: المجلس الأعلى للبيئة 2015م

3- التّنوّع النّوعي والبيولوجي للكائنات الحيّة.

تُزخر مملكة البحرين بالعديد من الكائنات الحية المنتمية إلى المجموعات التصنيفات الرئيسية، وقد تعرضت هذه الأنواع للعديد من الضغوطات على البيئات التي تنتمي إليها مما أدى إلى تراجع كبير في هذه الأنواع ونطاق انتشارها، وكما يتضح من الشكل الآتي أهم الأنواع وتصنيفاتها.

شكل رقم (19) -التوزيع النوعي للكائنات الحية بمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير الوطني الخامس للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة، 2015.

يتضح من الشكل (19) ما يأتي:

- تتوافر في مملكة البحرين تنوع كبير جدًا على مستوى الأنواع، حيث بلغت ما يقارب 1301 نوعًا من الكائنات المنتمية للمجموعات التصنيفية.
- يبلغ مجموع عدد أنواع الطيور البرية التي رصدت في البحرين حوالي 232 نوعًا بعضها طيور مقيمة وبعضها طيور عابرة مهاجرة.
- توجد أنواع متعددة من الأسماك البحرية في مختلف البيئات المد جزرية والمغمورة، حيث تعد الأسماك أكثر الأنواع وفرة في مياه مملكة البحرين حيث بلغت قرابة 239 نوعًا.
- عدد أنواع الزواحف التي تم رصدها في المملكة 20نوعًا، وهي تتنوع ما بين الثعابين والسلاحف والسحالي وغيرها، والتي تعيش في المناطق الصحراوية والزراعية، وكذلك في المناطق المأهولة بالسكان في حين تنتشر أنواع الثعابين، والسلاحف البحرية في المياه الإقليمية.
- أن هناك تصنيفًا للحشرات التي بلغ عدد أنواعها 30 نوعًا، بينما كان عدد الزواحف عشرين نوعًا، ومن أهمها الضب المتواجد الصحراوي في الجزء الجنوبي للمملكة، أمّا بالنسبة إلى الثدييات فإن عددها بلغ 22 نوعًا، وقد تراجعت بسبب اندثار البيئات الطبيعية التي تعيش فيها.
- لقد تقدر عدد الأنواع للنباتات الوعائية في مملكة البحرين حوالي 307 نوعًا، توجد معظمها في الصحراء وأطراف المزارع، تسود الشجيرات القصيرة والأعشاب البرية، والنباتات الوعائية البرية أهمية حيوية فائقة حُيث تأسس الحلقات الأولى من السلسلة الغذائية.
- وتشتهر المملكة بنوع من سلاحف المياه، وهي سلحفاة المياه العذبة القزوينية المتواجدة في قنوات الصرف الزراعي، وفي البيئات الصناعية التي شيدت في محمية ومتنزه العرين تحاكي بيئة العيون الطبيعية المندثرة؛ ومن ناحية أخرى فإن الضب من الزواحف البرية في المملكة، ويواجه بعض المخاطر التي تهدد البيئة التي يعيش فيها مثل: الزحف العمراني وأنشطة التخييم والتنزه.
- معظم أنواع الطيور البرية مسجلة كأنواع مهاجرة، وهو ما يعزى إلى تمركز مملكة البحرين على مسار هجرة الطيور الموسمية، وخاصة خلال الهجرة الخريفية والربيعية، كما في جزر حوار وخليج توبلي ورأس المطلة كمنطقة مهمة للطيور، وقد تم تسجيل كل من جزر حوار وخليج توبلي على "قائمة رامسار للأراضي الرطبة " نظرًا لأهميتها العالمية للطيور الساحلية والبحرية، علاوة على ذلك هناك مستعمرات تكاثر الطيور على

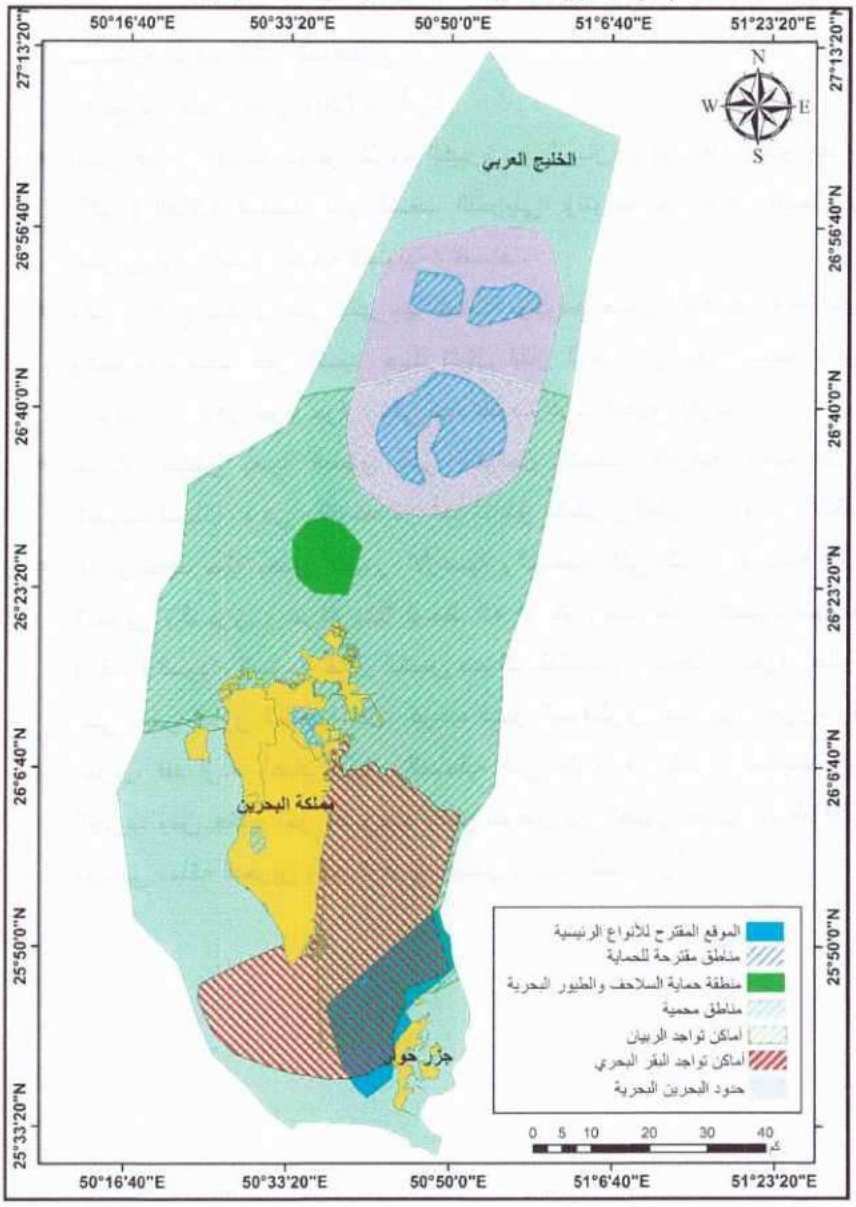
بعض الجزر النائية مثل: جزر حوار ذات الأهمية الإقليمية والدولية البارزة لتواجد مستعمرة غراب البحر السوقطري.

يتضح من الشكل التالي (20) ما يأتي:

- تتميز المياه الإقليمية بتوافر الثروة الكبيرة من الربيان، وهو الغذاء الذي يعد من أهم الأنواع الغذائية المفضلة لدى الشعب البحريني، وتتواجد خاصة في الشمال والشمال الشرقي، وفي المياه الشرقية الجنوبية وأقصاها.
- ومن الأنواع النادرة والتي تتميز بها المملكة بوجودها ضمن أعداد كبيرة هو بقر البحر" والمعروف محليًا ببقر الصيد" حيث تشكل أبقار البحر ثاني أكبر مستعمرة في العالم وتتواجد بكثرة في جزر حوار، وفي مياه جنوب غرب الخليج العربي.
- تتمركز مناطق تغذية الطيور على السواحل الشمالية الشرقية، والسواحل الغربية الجنوبية للمملكة، وهي بذلك تعد من أهم مناطق التعشيش للطيور أثناء فترة التكاثر.
- لقد تراجعت حالة بعض الطيور الأرضية والساحلية على الجزر الرئيسية مثل (جزر البحرين والمحرق وسترة) مثلًا لوحظ أنه لم يتم رصد طائر الحمرة سوداء الذيل، والقنبرة السوداء المتوجة خلال الخمس سنوات الماضية، وبالمقابل استقرار حالة الطيور على بعض الجزر الطبيعية مثل: غراب البحر السوقطري على جزر حوار، ومن جهة أخرى، فقد ازداد أعداد الطيور الساحلية التي تتكاثر في الجزر المشيدة مثل: جزر الجارم، ومن جانب آخر فقد رصد تكاثر لنوعين من الطيور خلال عام 2014م، لأول مرة في مملكة البحرين وهو الزقزاق الهندي والسيد المصري[1].

(1) التقرير الوطني الخامس للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2015م): مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة، ص34.

شكل (20) التوزيع المكاني للكائنات البحرية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، سنة 2019-2018م.
- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

- **التنوع البيولوجي.**

على الرغم من صغر مساحة مملكة البحرين، إلا أنها تضم تنوعًا جينيًا كبيرًا، والذي يشمل على سلالات الخيول الاصيلة وسلالات الإبل العربية الأصيلة والحيوانات الزراعية (كالأبقار والماعز والدجاج) وأصناف النخيل المتعددة بالإضافة إلى أصناف المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة.

- **سلالات الخيول والإبل العربية:**

إن أبرز ما يميز المملكة وجود أصول من الخيول العربية الأصيلة، حيث تنفرد المملكة بموقع خاص لزيارة الإسطبلات الملكية للتعرف على الأصول وأعرقها للخيول العربية الأصيلة التي تعد جزءًا من الهوية التاريخية والتراثية، التي أولتها الدولة اهتماما خاصًا باعتبارها موروثًا شعبيًا، حيث كانت مملكة البحرين تعتبر أحد مواطن الخيول العربية الأصيلة، وقد ارتبط اسم البحرين قديمًا لما وجد من رسومات دلمونيه تشير إلى أهمية الخيل العربي في البحرين.

وبالنسبة لأصناف وأنواع الخيول العربية الأصيلة فإن مملكة البحرين تحتوي على سلالات الخيل بمختلف أنواعها، حيث أن عدد مرابط الخيل في البحرين 21 سلالة يرجع أصولها إلى خمسة جياد أصيلة، وكذلك بالنسبة لسلالات الإبل العربية[1]، ومن هذه الأنواع: الجلابي والطويسان، والشويمان، وكحيلان، عافص، والعبيان، ولم تختلط معها أي دماء أخرى، وذلك يعود إلى اهتمام الدولة بالحفاظ على السلالات في البحرين. فقد تُستخدم بعض الأنواع من الحيوانات في تنشيط السّياحة البيئية، وخاصّةً تلك المهدّدة بالانقراض والنادرة، فإنّها تجذب السّياح من مختلف أرجاء العالم من الهواة للبحث عن الحيوانات النادرة، ومن هنا تنشط السّياحة البيئية الأمر الذي يعمل على تحقيق التنمية المُستدامة بالمملكة.

- **أصناف نخيل التمر:**

عرفت البحرين بأنها بلد المليون نخلة، وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من 100 صنف من نخيل الرطب في البحرين تختلف في حجمها ولونها وجودتها وانتشارها وموعد نضجها، فمنها المبكر مثل المواجي والطيار والمبشر والبحيرة، ومنها المتوسط ومنها المتأخر، وأشهرها: الخلاص والخنيزي والمرزبان وغرة عصفور ورطب الشيشي، والعديد من الأصناف، التي تتأثر لأخرى في البحرين، وهذه الأنواع التي عرفها المجتمع البحريني الذي كان يعتمد على

(1) شئون الزراعة (2008م): النشرة السنوية للإحصائيات الزراعية، شئون الزراعة، وزارة شئون البلديات والزراعة، مملكة البحرين.

الزراعة كأحد موارده الاقتصادية الرئيسية قبل حقبة النفط، وقد شكلت أهمية تاريخية وثقافية مهمة في حياة الشعب البحريني [1].

خامسًا: أهمية التنوع البيولوجي للسّياحة البيئية:

يعرف التنوع البيولوجي بأنه تباين الكائنات العضوية الحية من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة (بكتيرية – فطرية – فيروسية) من كافة المصادر الأرضية والبحرية والمائية والمركبات الإيكولوجية وغيرها. ويتضمن ذلك التكوينات الوراثية داخل الأنواع فيما بينها، كذلك موائلها ونظمها البيئية. ويقضي مبدأ الحماية لهذا التنوع أن يتم المحافظة عليه في مواقعها الطبيعية، أما مفهوم الصون فإنه يرتقي بهذه الإجراءات إلى تنميته ورعايته وتحقيق استخدامه للأجيال القادمة، وتوجد عدة تقديرات للمملكة الحيوانية على الكرة الأرضية منها أنها تضم 3–100 نوعًا من الكائنات الحية، وتشير المعلومات إلى إن العالم معرض لأن يفقد سنويًا نتيجة التلوث والاستخدام الجائر حوالي 10000 نوعًا من الحياة النباتية والحيوانية [2].

يتطلع الإنسان إلى حياة أفضل له وأجياله من خلال خطط التنمية ومشروعاتها المختلفة في مجالات الزراعة والصناعة والتعمير والنقل والسّياحة، ولكنها تتم غالبًا من منظور العائد المباشر على الإنسان بغض النظر عن الآثار البيئية اللاحقة، ولذا فإنها تتسبب بطريق مباشر أو غير مباشر في الإضرار بالعلاقات البيئية والتنوع البيولوجي حيثُ يتوارى خلفها العديد من الضحايا من الأحياء البرية، إن حسم المواجهة بين الإنسان والبيئة لا يتم بعودة الإنسان على الحياة البدائية ولا باستبدال الغلاف الحيوي بغلاف تكنولوجي، ولكن بالتعقل النبيئي(Noogenics) وما يسمى برعاية كوكب الأرض(Geohygien) ، أي باستخدام تكنولوجية شمولية واعية خالية من العوادم أي تدخل الفضلات في دورة إعادة الاستخدام لزيادة الإنتاج باستخدام أسلوب البيانية (Bionics) التي تراعى جميع جوانب الإنتاج بما فيها مشكلة البيئة والموارد والأنواع التي من بينها الإنسان، تطبيقًا لمنى المحافظة على البيئة بمفهوم "حماية البيئة من الإنسان لأجل الإنسان"، وانطلاقًا من ذلك المفهوم الذي يركز على قدرة على تصحيح المسار، وعلاج المشكلات، ومن بينها الحفاظ على التنوع البيولوجي، كمؤثر لاستقرار البيئة

(1) الشيخ محمد بن عبد الوهاب آل خليفة، المهندس علي عطوه مسلم (2015م): زراعة النخيل في البحرين، مملكة البحرين، وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، شئون الزراعة والثروة البحرية، الطبعة الثالثة، ص 71.

(2) نحو إستراتيجية وطنية وخطة للعمل للسياحة البيئية في مصر (2005م): وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، القاهرة، مصر، ص 7.

وتوازنها[1]، ولقد عرف العالم البيئي ادوم (odium) التلوث البيئي بأنه أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي يؤدي الى تأثير ضار على الهواء أو الماء او الأرض، ويضر بصحة الانسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك يؤدي الى الاضرار بالعملية الإنتاجية بوصفها نتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة، وهو أي تغير في خواص البيئة يؤدي بطريق مباشر او غير مباشر الى الإضرار في الكائنات الحية كما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية[2].

وإيماناً من مملكة البحرين بأهمية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها، فقد أصدرت عدة قوانين وتشريعات وطنية تساهم في تحقيق أهداف اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها في دول مجلس التعاون، وهي تعدّ من أهم القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الحياة الفطرية[3]، وتعدّ البحرين الأولى على مستوى منطقة الخليج العربي في تبني إدارة مناطقها الساحلية وفق نهج النظم الإيكولوجية لتعزيز حفظ التنوع واستخدامه المُستدام بصورة عادلة متمثلة في محمية الهيرات (هير بو لثامه وهير شتيه وهير بو عمامة ونجوة بولثامه)، التي تم تسجيلها في قائمة مواقع التراث العالمي عام 2013م، وذلك بهدف الحفاظ على الشعاب المرجانية ومراقد اللؤلؤ من جانب، والحفاظ على الموروث الثقافي لصناعة وتجارة استخراج اللؤلؤ عبر تنشيط السّياحة البيئية وتوفير فرص عمل جديدة، لذا تُعتبر التشريعات القانونية من أهم الأدوات التي تم الاستعانة بها لضمان إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في سياسات وبرامج وأنشطة القطاعات الأخرى. وتنبثق هذه التشريعات من دستور مملكة البحرين الذي تنص المادة (11) منها على أن "الثروات الطبيعية جميعها وموارداها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني"، وبالاستناد على أ ي أحكام الدستور، فقد أصدرت قوانين ومراسيم تأطر الإطار التشريعي العام للحفاظ على البيئة والحياة الفطرية والموارد البحرية، والتي من أبزرها[4]:

- المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1995م، بشأن حماية الحياة الفطرية" المعدل ب "المرسوم "بقانون رقم (12) لسنة 2000م.

---

(1) المؤتمر القومي السابع للدراسات والبحوث البيئية، نحو بية أفضل: الحاضر والمستقبل (20-22 أبريل 2003م، مجلة العلوم البيئية، المجلد السادس- العدد (3)، مشروعات التنمية وتهديد التنوع البيولوجي، عبد الله محمد إبراهيم، كلية العلوم، جامعة عين شمس، ص172-173-174.

(2) نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الامم المتحدة، الطبعة الأولى، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،2006م)، ص 513

(3) لمزيد من التفاصيل النظر إلى: تقرير، ص (48-49-50).

(4) التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، 2009م، ص 82-89.

- المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1996م، بشأن البيئة" المعدل بالمرسوم بقانون رقم (8) "لسنة 1997م.
- المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2002م، بشأن صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية "

وفي سبيل تحقيق الأهداف، تفرض القوانين والمراسيم ضوابط لضمان عدم اضرار القطاعات الاخرى بالتنوع البيولوجي، كما تضع آليات تلزم بموجبها الجهات المختصة بالترخيص للأنشطة البشرية بإدراج اعتبارات التنوع البيولوجي. وفي ضوء هذه المراسيم والقوانين فقد قامت الجات ذات الاختصاص بالحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك المؤسسات الحكومية المتمثلة في القطاعات الأخرى بإصدار العديد من التشريعات القانونية التي ساعدت على إدماج التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج والأنشطة القطاعية بالمملكة.

تقدم عناصر التنوع البيولوجي والنظم البيئية خدمات للمملكة، حيثُ كانت أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في بناء الحضارة العريقة، والتي من أبرزها: توفير الغذاء والماء، والمواد الخام، والطاقة المتجددة، والترفيه، وتثبيت الرواسب القاعية، ومنع انجراف التربة بفعل الأمواج وعوامل التعرية، وخفض تركيز المغذيات في عمود الماء، بالإضافة إلى تثبيت المواد العضوية [1] ولعل أوضح أشكال الأهمية الاقتصادية التي تقدمها عناصر التنوع الحيوي هي تلك المرتبطة بالثروات السمكية حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم في عام 2012م إنزال قرابة 12,986 طن متري من الثروات السمكية في مملكة البحرين، حيثُ قدرت قيمتها السوقية بحوالي 13,161,000 دينار بحريني[2]، أما بشأن للأهمية الترويحية لعناصر التنوع الحيوي والنظم الإيكولوجية فقد تبين من المسح الذي أجري على منطقة الهيرات إلى أن أكثر من 600 فردًا يستفيد من الخدمات الترويحية التي تقدمها " نجوة وهير بولثامة، وهير شتيه، وهير بو عمامة" والتي من أبرزها الغوص الترفيهي وصيد اللؤلؤ والصيد الترفيهي، بالإضافة إلى ممارسة مختلف الرياضات المائية [3].

تتعرض عناصر التنوع البيولوجي في مملكة البحرين إلى ضغوطات ناشئة عن الزحف العمراني واستنزاف المياه الجوفية والتلوث البيئي والأنواع الغريبة الغازية والتخييم والتنزه وتغير المناخ بالإضافة إلى ارتفاع ملوحة مياه البحر، كذلك بالإضافة إلى العامل الاقتصادي الذي يُعد المحرك الأساسي للضغوطات المؤثرة على عناصر التنوع البيولوجي في مملكة

(1) التقرير الوطني الخامس للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2015م)، مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة.

(2) إدارة الثروة السمكية (2013م): التقرير السنوي للإحصائيات السمكية رقم (96)، الموارد السمكية في مملكة البحرين لعام 2013م، شئون الزراعة والثروة البحرية، وزارة شئون البلديات والزراعة، مملكة البحرين.

(3) المعلا، ريم حسين، إيمان والعليمي، طارق (2014م): مسح وتقييم الخواص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الهيرات– تطبيق نهج الإيكولوجي في مملكة البحرين، وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين.

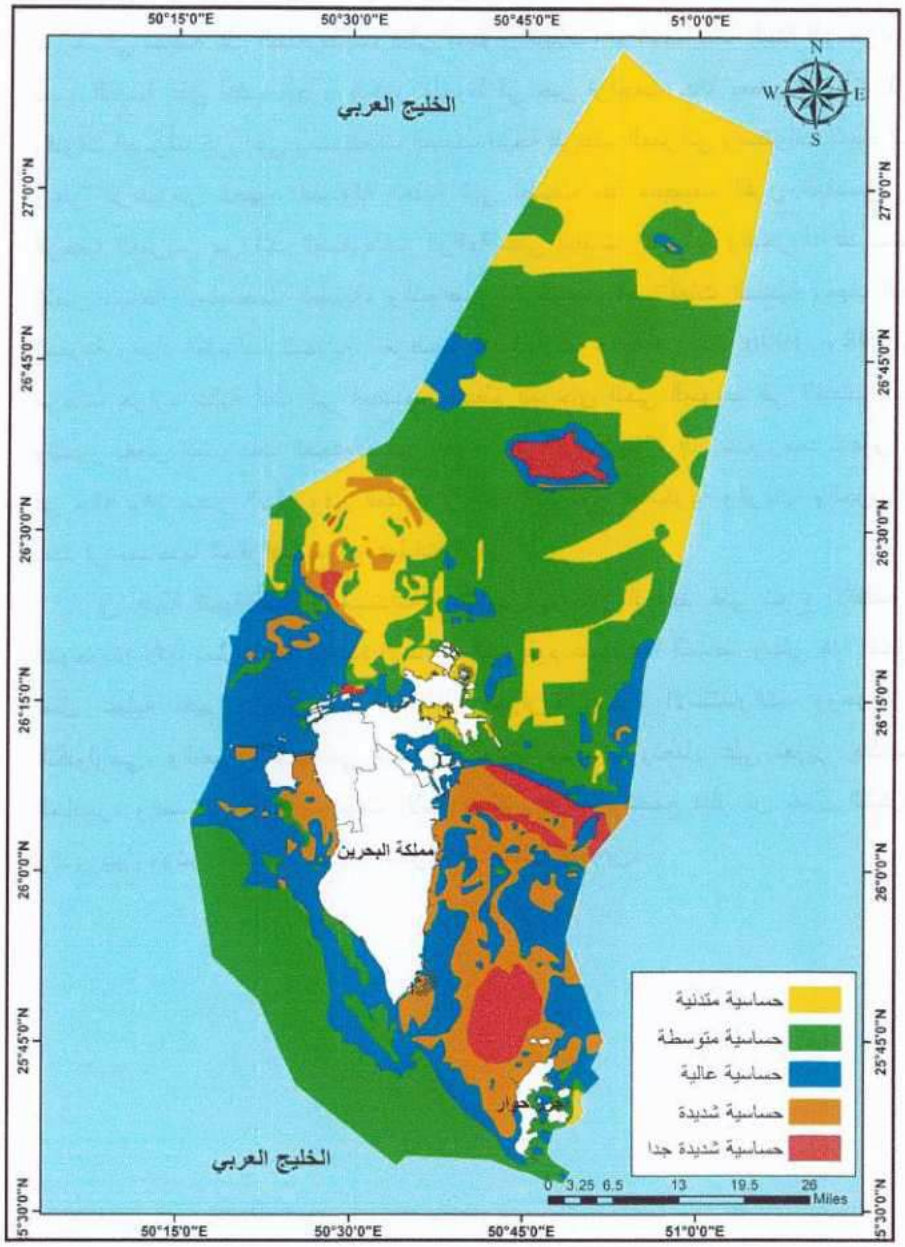
البحرين، إلا أن لتزايد عدد السكان المترافق مع توافد العمالة الوافدة وتنامي النمط الاستهلاكي دورهم في مفاقمة تلك الضغوطات، فعلى مستوى البيئات، لم تشهد حالة البيئة الصحراوية التي تسود اليابسة على أغلب الجزر تدهور ملحوظ في حين تراجعت حالة بعض المناطق الزراعية وقنوات الصرف الزراعي ومستنقعات القصب نتيجة للزحف العمراني واستنزاف المياه الجوفية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة العذبة التي نضبت منذ منتصف القرن الماضي، ويعتبر الزحف العمراني من أشد الضغوطات الواقعة على البيئات الساحلية والبحرية، فقد تسبب في تقلص مساحة المسطحات الطينية، والشواطئ الصخرية والمستنقعات الملحية ومهاد الحشائش البحرية ومهاد الطحالب البحرية. تعرضت الشعاب المرجانية في عام 1996م و1998م، إلى موجات حرارة عالية أدت إلى ابيضاض معظم المرجان الحي المتواجد في الشعاب الضحلة. وتشير بعض المسوحات المحدودة التي أجريت في عام 2009م إلى عدم رصد تدهور ملحوظ في حالة مهاد محار اللؤلؤ وفي المقابل شهدت الشواطئ الصخرية والرملية والجزر المشيدة تمدد في مساحتها الجغرافية بسبب عمليات الردم [1].

إن إقامة تنمية سياحية مستدامة، أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة؛ لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط. وعلى هذا النحو، فهي تمثل عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر، والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح [2]. ويتضح ذلك من خلال الشكل (21) والذي يبين مؤشر حساسية البيئات البحرية في مملكة البحرين.

(1) التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2012م): مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.

(2) أحمد الجلاد(2002م): السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، طبعة 1، مصر، ص 51.

شكل (21) – مؤشر حساسية البيئات البحرية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- المجلس الأعلى للبيئة (2012م)، مملكة البحرين.
- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.
- BCSR (2006). Marine Environmental Geographical Information System (MARGIS II): Final Report. Bahrain Center for Studies and Research,

يتضح من الشكل (21) ما يأتي:

- مؤشر حساسية البيئة البحرية البيئات البحرية، حيث قسمت إلى خمسة اقسام وهي بالترتيب (1-حساسية متدنية)، (2-حساسية متوسطة)، (3-حساسية عالية)، (4-حساسية شديدة)، (5-حساسية شديدة جدا)، وهنا يقصد مدى تأثر تلك الأنظمة البيئية بالمؤثرات البشرية والتهديدات الحاصلة للبيئات البحرية الهشة.
- تأتي المنطقة ذات (حساسية متدنية) الأقل أهمية فيما تشكله من حساسية البيئة والواقعة في الشمال حتى حدود المملكة المائية. وأما المنطقة (حساسية متوسطة) ذات اللون الأخضر وتغطي أجزاء كبيرة من الجزء الشمالي وجزء من البيئة البحرية أقصى الجنوب بمسافة بعيدة عن الجزيرة الأم.
- وقد جاءت المنطقة ذات (حساسية عالية) والتي تحيط بالمملكة خاصة في الجانب الغربي والشرقي في البيئة البحرية، حيث نلاحظ وجودها بمحاذاة السواحل المحيطة بالمملكة من كل الجوانب، أما المنطقة (حساسية شديدة) التي كانت على مقربة من المنطقة ذات الحساسية العالية، وأما المنطقة ذات الحساسية الشديدة والأكثر تأثرا في الأنظمة البيئة البحرية فهي تتواجد بمساحة أقل، وقد تمركزت في فشت الهيرات الشمالية، والساحل الشمالي الشرقي باتجاه جزر حوار والذي يمثله فشت العظم، وكذلك فشت الجارم في الجزء الشمالي من المياه الإقليمية للمملكة.

تعدُ المواقع الطبيعية البرية والبحرية من أهم مواقع الجذب السياحي، حيثُ أنه عندما يحسن الإنسان استخدام البيئة بطريقة سليمة ووعى كامل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى جعلها عاملا حيويا وفعالا في تنمية المجتمع المحلي، إن الاهتمام بالمقدرات البيئية ذات الطبيعة الحساسة والهشة يعني حماية البيئة وتكييفها، والتخطيط المسبق لأغراض وأهداف صناعة السياحة المُستدامة التي تأخذ بالأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، لذلك فأن البيئة الطبيعية هي مصدر تنفس وتحرر الإنسان من ضغوطات الحياة اليومية المختلفة، كما أن البيئة في الأساس تُعتبر مصدرًا لعيش ورزق الإنسان، ومجاله الحيوي الذى يحيا فيه؛ لذا فهي تُعد ذات أهمية كبرى للسائح لما توفره من مواد ومعطيات أولية للصناعة السياحية المُستدامة.

تتميز السياحة بالتنوع والانتشار، وهي شديدة الالتصاق بحياة الدول وبنيتها، إلى درجة أن صناعة السياحة وما يرافقها من تطورات يمكن أن تأثر سلبا أو إيجابًا في المجتمع والاقتصاد والبيئة؛ لذا فإن الإنماء السياحي يتطلب أسلوبا متكاملا يأخذ في الاعتبار الأوجه المتعددة للسياحة من حيثُ تأثيرها على السياحة نفسها أو تأثرها بها. إن الشواطئ والمحميات البحرية يمكن أن تتحمل درجة معينة من النشاط السياحي، لكن آثار التدهور تبدأ بالظهور إذا تم تجاوز قدرتها على الاستيعاب. لذلك فالاهتمام والعناية بالبيئة يكون في المقام الأول أي لابد من أن يكون أول

أهداف صناعة السّياحة لأن هناك أضرار ومخاطر يمكن أن تأتي من صناعة السياحة على البيئة البرية والبيئة البحرية بشكل عام وعلى البيئة الساحلية بشكل خاص [1].

خلاصة:

استعرض هذا الفصل التركيز على تتبع التطور السّياحي في مملكة البحرين، وأهم المقومات الطبيعية المؤثرة في الجذب السّياحي، وذلك من خلال ما يلي:

- مرت المملكة في تطورها السّياحي أربع مراحل: السّياحة البدائية، سّياحة الرّحّالة والفاتحين والبحّارة، السّياحة الحديثة المعاصرة، مرحلة النشاط السّياحي.
- تقع منطقة الدّراسة " مملكة البحرين بموقع جغرافي لَعب دورًا كبيرًا في إبراز الكثير من الخصائص الطبيعية ذات الأبعاد الحضارية والاقتصادية، إلى جانب شكل إقليم البحرين فهو يعتبر جيدًا لممارسة النشاط السّياحي، وذلك وفقًا لنتائج معادلة معامل الاندماج.
- تُعدُّ الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تزخر بها المملكة من المقومات الأساسيّة [تنوع أشكال سطح الأرض –المناخ الذي يعتبرُ جيدًا خاصة في أشهر الشتاء والربيع، وذلك وفقا لناتج معادلة أوليفر والمنحى السّياحي–التنوع الحيوي].
- أفضل الشهور لممارسة النشاط السّياحي هي الفترة من الأشهر الآتية: نوفمبر، ديسمبر، فبراير، مارس، ولغاية أبريل، حيث فترة الربيع في المملكة، إذ تتراوح أعلى متوسط درجات الحرارة الشهرية في نوفمبر 24.9، وأدنى متوسط 18.4، ويكون الجو في المملكة مريحًا لجميع السّياح خاصة القاصدين للسّياحة البيئية.
- تشتهر البحرين بمحميات طبيعية معتمدة تؤهلها لتنمية السّياحة البيئية بشكل مُستدام، وتنقسم المحميات إلى نوعين: محميات برية؛ وهي محمية العرين، وخمس محميات بحرية وهي: محمية خليج توبلي ورأس سند، ودوحة عراد، ومحمية جزر حوار، ومحمية جزر مشتان، ومحمية هير بولثامه، إذ إن هذه النظم البيئية تُعدّ من أساسيات السّياحة البيئية بالمملكة.
- يعد الحفاظ على التنوع البيولوجي من أهم اتجاهات المملكة لما له من تأثير كبير على استقرار البيئة وتوازنها، وذلك من خلال الحفاظ على الحياة الفطرية ومواطنها بإصدار القوانين والتشريعات الوطنية لحمايتها وفق نهج النظم الأيكولوجية لتعزيز حفظ التنوع واستخدامه المستدام بصورة عادلة.
- وقد تبين من التركيز على المقومات الطبيعية بالتفصيل، إنها ذات أهمية كبيرة لتنمية السّياحة البيئية، ويكتمل دورها بتناول المقومات الاجتماعية والبشرية والتطرق إلى دورها في التنمية السّياحية واستكمالا لما سبق، فإن الفصل الثالث سوف يتناول

(1) محسن المنسي، جاسم الخياط، محمد عبد المعطي (2007م): تلوث الثروة البحرية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ص 112.

المقومات الاجتماعية (البشرية)، وبيان دور خصائص السكان وتمركزهم وأهميتهم في السياحة، وهنا يبرز التساؤل حول أبرز المقومات كالخدمات بجميع تصنيفاتها والمقومات الثقافية والتراثية للمملكة ومدى مساهمتها في تنمية السياحة البيئية، وهذا ما سيتم التركيز عليه الفصل الثالث بشكل تفصيلي.

الفصل الثالث

مكوّنات البناء الاجتماعي وأثرها على السّياحة البيئية المُستدامة

- ▶ تمهيد.
- ▶ أولاً- دور البناء الاجتماعي وعلاقته بالسّياحة.
  - مفهوم البناء الاجتماعي وسماته.
  - أنساق البناء الاجتماعي.
- ▶ ثانيًا- التبادل والتغير الاجتماعي في التنمية السّياحية.
  - أهمية العوامل الاقتصادية في التغيرات الاجتماعية.
  - السّياحة وجودة الحياة.
- ▶ ثالثاً- خصائص السّكان.
  - تطوّر أعداد السّكان.
  - التوزيع الجغرافي للسّكان.
  - الحالة التعليمية للسّكان.
- ▶ رابعًا - الإمكانيات والبنية التحتية للمجتمع.
  - النشاط الاقتصادي والقوى العاملة.
  - الخدمات الصّحية والأمنية.
- ▶ خامسًا- الخدمات والمرافق.
  - شبكات المواصلات والاتصالات.
  - خدمات الكهرباء والماء والصّرف الصّحي.
- ▶ سادسًا- التراث الحضاري والثقافي.
  - المواقع الأثرية المعتمدة.
  - الحرف والصّناعات التقليدية.
  - العمارة التقليدية والبناء المحلي الأثري.
  - العادات الاجتماعية والتقاليد.
  - الفنون الشّعبية والفلكلوريّة.
- ▶ خلاصة.

الفصل الثّالث

مكوّنات البناء والأنساق الاجتماعية وأثرها على السّياحة البيئية المُستدامة

تمهيد:

في الفصل الثاني تمّ استعراض الملامح الجغرافية والخصائص المناخية للمملكة، إلى جانب الطبيعة الجغرافية والحياة الفطرية وتنوّعها للكائنات الحيّة، أما في هذا الفصل فسيتم تسليط الضوء على البناء الاجتماعي المكوّن من عدّة أنساق تشمل النسق الاجتماعي؛ الذي يتكون من القيم والعادات الاجتماعية والتقاليد والأعراف المجتمعية، والنسق الثقافي ومنه الفنون الشعبية والفلكلورية، والنسق الاقتصادي الذي يتمثّل في الإمكانات والبنية التحتية للمجتمع البحريني منها النشاط الاقتصادي، والجانب التعليمي والأمني والصحي، كذلك فإن للسّياحة وأنشطتها والخدمات العامّة دورًا مهمًا في إحداث التغيّرات الاجتماعية من حيث تأثيرها في ثقافة أفراد المجتمع، إلى جانب تناول مقوّمات بناء المجتمع البحريني والإمكانات والخدمات والتسهيلات السّياحية إلى جانب التركيز في دور التّراث الحضاري والبشري في تنمية السّياحة البيئية بالمملكة، وتمثّل العوامل الاجتماعية أشكالًا متعددة، منها: الحياة الاجتماعية، والثقافية، والإرث الحضاري، وطبائع الشعوب وعاداتها، مثل الفلكلور والصناعات الحرفية ذات الطابع المحلي، والعادات والتقاليد، وهي التي تعكس مدى ترابط أبناء المجتمع و أنماط الحياة وأساليبها التي تغلب على الأفراد فيه .

إن السّياحة تعدُ ظاهرة اجتماعية وتبعًا لذلك فهي تستحوذ وبصفة خاصة على اهتمام علماء الاجتماع في عدّة مواضيع منها [1]:

- تبادل القيم وتطوير العلاقات الاجتماعية واحتكاك الثقافات وتبادل الشعوب وتطوير ثقافة المحبّة، والتسامح، واحترام الآخر.
- تجديد قوّة العمل عن طريق الاستفادة من الراحة والترفيه.
- التدفقات والهجرة المؤقتة للأفراد والعائلات نتيجة الحركات السّياحية التي تحدث ما بين المناطق والدول، واستهلاك الوقت والمكان وسد أوقات الفراغ.

أوّلاً- البناء الاجتماعي وعلاقته بالسّياحة البيئية:

تتصل السّياحة كونها نشاطًا إنسانيًا واجتماعيًا بعلم الاجتماع؛ فهو يرتبط مباشرة بالإنسان من الناحية الاجتماعية ومهتم بالبيئة المحيطة به لتفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بالمستقبل،

(1) مودة علي أحمد محمد (2018م): دور السياحة في التغير الاجتماعي والتنموي في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، معهد تنمية الأسرة والمجتمع، رسالة ماجستير، ص69.

كما أن الاحتكاك والتفاعل المباشر بين السائح والمستضيف يؤدي إلى التبادل الاجتماعي بينهما من حيث التعارف والعادات والتقاليد الاجتماعية، اكتساب المعارف واللغات الأجنبية وغيرها فضلًا عن توفير مناصب شغل جديدة تقلل من البطالة، وترقية البني التحتية خاصة النقل والصناعة والتجارة استحداث بعض المصالح والمؤسسات التي تخدم الأفراد وتعمل على تحسين المستوى المعيشي وكلها عوامل مساعدة في تعميق الدراسة السّياحية الاجتماعية[1]؛ لذا فإن النشاط السّياحي نشاط متنوع مرتبط بعدة قطاعات اجتماعية وتنموية وثقافية واقتصادية، وغيرها ولا يمكن أن ينمو بمفرده وأن الخدمات السّياحية المقدمة مرتبطة إلى حد كبير بالسلع والخدمات المنتجة في تلك القطاعات التي يمتاز بها، وبهذا نجد أن السّياحة تتفاعل مع المحيط الاجتماعي، والتنموي، والثقافي وتؤثر وتتأثر به.

- **مفهوم البناء الاجتماعي: Social Structure**

هو مجموعة أفراد يتفاعلون في أدوار، وهذه الأدوار أساليب الفعل داخل البناء، وتفسير ذلك أن العلاقات التي تقوم بين الأشخاص تخضع لتنظيم معين، فكل شخص يرتبط بالآخر بطرائق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم ومراكزهم النسبية في المراكز هو الوضع أو المكانة التي يحتلها الشخص في النسق الاجتماعي، وفي المجتمع كل إزاء الآخر؛ وذلك مثل وضع الابن إزاء الأب، ومرتبة الرئيس أمام المرؤوس، ومركز العامل إزاء الموظفين، وعلاقة الطبيب بالمريض، ووضع المدرس بالنسبة إلى تلميذه، ويتضمن المركز الاجتماعي مجموعة من الوظائف التي يؤديها وتفرض عليه مسؤوليات محددة تجاه بعض المراكز الأخرى الأعلى وتمنحه سلطة واضحة على مراكز أخرى في أسفل السلم الاجتماعي[2]، وتعني عبارة البناء الاجتماعي، والنسق الاجتماعي السلوك المتكرر غير العشوائي، والبناء هو مبدأ الظواهر الاجتماعية، وهو المبدأ المفسر لها في نفس الوقت والبناء لا يحتم فقط ما يقوم به الأفراد من نشاطهم بل إنه يعمل في غياب الأفراد؛ ذلك أن الأفراد في المجتمع ملك البناء الاجتماعي أكثر من كونهم مالكين له، ويرتبط النسق البنائي بوجه عام بين الأفكار والواقع، كما أن هناك آفاقًا بين بناءات الفكر وبناءات الواقع عدد معظم البنائين[3].

(1) ماهر عبد العزيز توفيق(1997م): مرجع سبق ذكره، ص 90.

(2) محمد سعيد فرج(2003م): البناء الاجتماعي والشخصية، بدون دار نشر، ص 316،317.

(3) محمد أحمد بيومي(2006م): الأبعاد الاجتماعية والثقافية دراسة في علم الاجتماع الثقافي دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 47،84.

- **سمات البناء الاجتماعي:**

يتكون البناء الاجتماعي من أنماط العلاقات الاجتماعية [1]، وعند دراسة البناء الاجتماعي في مجتمع معيّن نقوم بملاحظة العلاقات الاجتماعية في صورتها الواقعية المحسوسة والمحددة بمكان وزمان معينين، وهي علاقات اجتماعية بين فردين على الأقل، فقد يجتمع عدد كبير من الأفراد دون أن تكون هناك علاقات اجتماعية، إذ لا توجد هذه العلاقات إلا عندما يوجد بعض التوافق بين مصالح الأفراد أو قد يوجد تعارض ففي تلك المصالح، أو عندما توجد محاولات للحد من الصراع الذي ينشأ من تعارض المصالح، وعلى ذلك فإن البناء الاجتماعي لا يمكن ملاحظته في صورة علاقات اجتماعية محسوسة ومتكررة بين أفراد أو جماعات مجتمع معين، وذلك من أجل الوصول إلى أنماط تلك العلاقات التي يتكون منها البناء الاجتماعي، والبناء الاجتماعي كل نسيج متشابك الأجزاء صنفت تلك الأنماط إلى ثلاثة أقسام؛ هي: التجمعات أو الجماعات التي يتكون منها المجتمع، والنظم الاجتماعية التي عن طريقها يستمر البناء الاجتماعي ويبقى عبر الزمن، والمراكز الاجتماعية التي يحتلها الأفراد، والجماعات، والأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات.

- **أنساق البناء الاجتماعي المنفصلة:**

النسق الاجتماعي عبارة عن مجموعة من الأشخاص والأنشطة، وتتميّز العلاقات المتبادلة بينهم بقدر من الثبات والاستمرار، ويعد هذا المصطلح أشمل أسماء الكيانات التي يهتم علم الاجتماع بدراستها، فهو يهتم بالمجتمعات، والتنظيمات، والجماعات، والنظم، فالأمّة عبارة عن نسق اجتماعي، كما أن مباراة كرة القدم هي أيضا نسق اجتماعي، والزوجات اللاتي يعشن في أسرة أيضا نسق اجتماعي، ويمكن من خلال النسق تحليل الجوانب الهيكلية البنائية والجوانب الدينامية الوظيفية، فالمجتمع يمثل في حقيقته نسقًا كليًا يشتمل بدوره على مجموعة من الأنساق الفرعية لكل منها وظيفته المعينة داخل النسق الكلي[2].

يتكوّن البناء الاجتماعي لأيّ مجتمع من مجموعة من الأنساق المنفصلة المتمايزة، التي تقوم بينها رغم تمايزها وانفصالها علاقة متبادلة وتساند وظيفي، وتقوم مكونات البناء الاجتماعي بدورين معًا، فهي تحصن ركائز البناء خوفًا من التصدع والانهيار من كل مهدد خارجي أو مقوّض داخلي، وبالوقت نفسه تنمي ذواتها بما يتناسب مع مكوناتها بشكل صحي لكي تساير تطوّرات الحياة الاجتماعية، ومن الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي ومن المفاهيم المرتبطة به هي الأنساق ومنها النسق الاجتماعي ويتكون من النسق الأسري، والنسق الاقتصادي، والنسق

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2007م): المجتمع والثقافة والشخصية- دراسة في علم الاجتماع النفسي، بدون دار نشر، ص21-23.

(2) محمد الجوهري (1984م): المدخل إلي علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 118.

الأيكولوجي، والثقافي ويضم التعليم، واللغة، ومن أنواع الأنساق التي تتوافق مع موضوع الدراسة ما يلي:

- **النسق الأسري: - Family System**

يعرف بأنه: "البيئة الأولى التي يُولد فيها الفرد ويمتصّ قيمها وعاداتها بل والخصائص الأولى لشخصيته والتي تنعكس على تطورها اللاحق، وتستمد قوتها من وظائفها الجنسية، والبيولوجية، والعاطفية، والتعليمية، والاقتصادية، ومن ترابط هذه الوظائف فالأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري"[1].

- **النسق الاقتصادي: The Economic System**

يختص النسق الاقتصادي، بعمليات الإنتاج، والتسويق، والتبادل، والتوزيع، والاستهلاك، وتقسيم العمل وذلك للانتفاع من مصادر الثروة الطبيعية في المنطقة، والعمل على تنظيم جميع العلاقات في مجال إنتاج الثروة ونظم تبادلها وتوزيعها واستهلاكها، ويمكن تقسيم مفهوم النسق الاقتصادي، والذي يعد مفهومًا رئيسيًا في البناء الاجتماعي إلى قوى الإنتاج وعلاقاته الخاصة بملكية وسائل الإنتاج وتوزيعها، والثانية تشمل العلاقات داخل عملية الإنتاج نفسها، والأخيرة تتضمن العلاقات الخاصة بالتوزيع والانتفاع بالمنتج، ويضم النسق الاقتصادي عددًا من النظم الاجتماعية تشترك كلها في معالجة فئات معينة من الظواهر التي تدور حول النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل: نظام تقسيم العمل، ونظام الملكية، والإنتاج، والاستهلاك وغيره[2].

- **النسق السّياسي: - Political System**

يشير النّسق السّياسي إلى شكل من أشكال السلوك أو الأفعال، وإلى نوعية العمليات التي يعترف بها المجتمع والتي تعزز تماسكه وتوازنه؛ حيثُ إن أي نظام اجتماعي لا بدّ من أن تكون له دلالة سياسية، وتعرف بالتنظيم السياسي؛ الذي يهتم بحفظ التعاون الداخلي والاستقلال الخارجي ويتضمن عدة أنظمة خاصة ببناء القوة ونظام الأحزاب والحكومات والمؤسسات والقوانين وأنماط القادة وخصائصهم ونظام الحكم المتبع، وتتطلب دراسة النسق السياسي التعرف على الدور الذي يقوم به كل نسق من الأنساق الاجتماعية الأخرى في توطيد النظام في المجتمع وإقراره، وفي اتخاذ القرارات وتشكيل العلاقات بين الناس سواء في الداخل أو الخارج[3]، وتوجد ثمة علاقات متبادلة بين النسق السياسي والأنساق الأخرى داخل بناء المجتمع، والتغيرات السياسية تؤثر على التغيرات الاجتماعية في مجال الأسرة والقيم والاتجاهات، وأنماط السلوك؛ حيثُ إن القانون يعدُ مظهرًا للسياسة، والقانون نفسه مظهر للضبط الاجتماعي؛ لذا فإن القواعد

---

(1) عبد الهادي الجواهري (1990م): أصل علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ص 226.

(2) beryllias Researching economic Anthropology" London, 1997.p.16.

(3)Arthur. Frank and others: "The Encyclopedia of Sociology" DPG reference publishing. INC Guilford, 1981, P, 96,.

الإلزامية للقانون تؤثر في ميدان عريض من العلاقات الاجتماعية وبخاصة العلاقات الرقابية والسياسية، والقانون تأثيره أيضا على الاقتصاد منذ أن اهتم الاقتصاد بمنفعة الناس ومواردهم الإنتاجية ويقرر القانون من له حق الانتفاع بتلك الموارد [1].

- **النسق الإيكولوجي:**

يعدُ مفهوم النسق الإيكولوجي العام من المفاهيم البيولوجية التي استعارتها الإيكولوجيا البشرية عند تطوير إطارها التصوري المبكر، والقصد منه أن كل المجتمعات الطبيعية للكائنات الحية التي تعيش وتتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط ارتباطًا وثيقًا ببيئتها ومن ثم يبدو من الملائم تصور طرفي العلاقة بين الكائنات الحية وبيئاتها المختلفة كما لو كانا يشكلان كلاً واحدًا مركبًا، وهو ما يشير إليه مفهوم النسق الإيكولوجي[2] ، ويمكن تحديد العلاقة بين النسق السياسي كأحد أنساق البناء الاجتماعي، والتنمية السّياحية، وبالتركيز على قاعدة البناء والوظيفة والتي تنص على أن النسق الإيكولوجي له وظيفتان أساسيتان الأولى داخلية، وتتمثل في الحفاظ على العلاقات المتوازنة بين الأجزاء المكونة للنسق، والثانية خارجية تتمثل في التفاعل مع البيئة وأداء الوظائف المطلوبة، ويعني ذلك أن النسق يحتوى على عناصر بعضها يعمل من أجل الحفاظ على القائم، بينما هناك عناصر أخرى تتحرك نحو التغيير[3].

يُعدّ مفهوم النسق الإيكولوجي مفهومًا جديدًا لتحليل علاقة الإنسان بالبيئة، فهو من المفاهيم البيولوجية التي استعارتها الإيكولوجية البشرية عند تطوير إطارها التصوري المبكر ومؤداه أن كل المجتمعات الطبيعية للكائنات الحية التي تعيش وتتفاعل مع بعضها البعض ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببيئتها، ويمكن تصور طرفي العلاقة (الكائنات الحية وبيئاتها المختلفة) كما لو كانا شكلًا واحدًا ومركبًا وهو ما يشير إليه مفهوم النسق الإيكولوجي، فإن الكائنات الحية لا تعيش في عزلة فيزيقية أو بيولوجية بل إن هناك تداخلًا واضحًا بين الكائنات الحية بعضها البعض، وبين المقومات الفيزيقية والكيميائية للبيئة وأن هذه العلاقات المتداخلة ينتج عنها نسق وظيفي وهو عبارة عن سلسلة من العمليات المتداخلة والمترابطة تسيطر عليها وتوجهها علاقة سببية محددة، كما أنه من خلال التفاعل المتبادل للأجزاء مع بعضها البعض يستطيع النسق أن يحتفظ بوجوده وبقائه [4].

---

(1) فوزي رضوان العربي، فاروق أحمد مصطفي، (2000م): دراسات في البناء الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 97.

(2) حاتم عبد المنعم أحمد (2004م): الاتجاهات النظرية والمنهجية في سيسيولوجيا البيئة، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ص 20.

(3) حاتم أحمد عبد اللطيف (2001م): تقييم الأثر البيني لمشروعات التنمية من المنظور الاجتماعي، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، ص95،96.

(4) طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات (1999م): النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص72.

إن للسّياحة دورًا مهمًّا في العمل على تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطها بقطاعات عديدة مثل النقل والصناعات الغذائية والبناء والتشييد وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، حيثُ إن الصناعة التصديرية تتمتع بالمزايا التصديرية التي تتمتع فيها الصناعات الأخرى التي لها تأثير في الناتج المحلي والوطني، وكذلك فإن للسّياحة دورًا في تحسين نوعية الحياة وجودتها بالنسبة إلى المجتمع المضيف من خلال حماية المناطق السّياحية والطبيعية والبيئية، إلى جانب احترام الموروث الثقافي للمجتمع والمساهمة في فهم العلاقات بجميع أنماطها.

- **النسق الثقافي: Cultural System**

تنعكس درجة ثقافة الفرد، وتعليمه على مستوى تحضره، وتفكيره، وتقبله لكل ما هو جديد على مجتمعه، وبناءً عليه فإنه من الأهمية بمكان نشر التعليم بمختلف مستوياته، وذلك لربط التعليم النظري بالواقع الميداني، وزيادة وعي المواطن على كافة المستويات [1]. وكذلك فإن السّياحة تعمل على تنمية المجتمع اجتماعيًا وثقافيًا وذلك من خلال امتصاص البطالة المقدمة في الأنشطة الاقتصادية، ورفع المستوى الاجتماعي لأسر نتيجة زيادة دخولهم، وارتفاع مستوى معيشتهم، كما تسهم السّياحة في إكساب المجتمع المضيف ثقافات جديدة من خلال الاحتكاك بالسّياحة الوافدين وتنمية الثقافات، والحرف التقليدية المحلية. تتصل السّياحة كونها نشاطًا إنسانيًا بعلم الاجتماع ؛ حيثُ تتطلب تنشيطها وتسويقها وتنميتها والتعرف على النظم الاجتماعية القائمة وعلاقتها بالأنظمة الاقتصادية والسّياسية والقانونية والأخلاقية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمعات والأسباب التي ساعدت على تكوينها وسلوك الأفراد والجماعات، إلى جانب علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به بقصد الوصول إلى القواعد والقوانين التي يعتمد عليها في تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بالمستقبل، وهو ما يمكن الاستعانة به عند رسم السياسات ووضع الخطط السّياحية حتى تبنى على حقائق وأسس علمية [2].

ثانيًا- التبادل والتغير الاجتماعي.

ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي في نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين عندما نشر رائد التبادل الاجتماعي اج. كيلي وجي. ثبوت كتابهما الموسوم" علم النفس الاجتماعي للجماعات" سنة 1959م. وعندما نشر العالم جورج هومانز كتابه الموسوم " السلوك الاجتماعي وأشكاله الأولية" سنة 1959م، وفي هذين الكتابين وضعا نظرية التبادل الاجتماعي المبادئ الأساسية للتبادل، وتنظر نظرية التبادل الاجتماعي إلى طبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد

(1) يسرى دعبس(2000م): صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، القاهرة، ص 213.

(2) منال شوقي عبد المعطي أحمد (2014م): دراسة في مدخل علم السياحة، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر، ص86.

والجماعات والمؤسسات والمجتمعات، وتؤمن نظرية التبادل الاجتماعي بأن الحياة الاجتماعية هي عملية تفاعلية تبادلية بمعنى ان أطراف التفاعل أو طرفي التفاعل تأخذ وتعطي لبعضهما بعضًا، والأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين يسبب ديمومة العلاقة التفاعلية وتعميقها، وإذا أسند الفرد علاقته التفاعلية على مبدأ الأخذ دون العطاء فإن العلاقة لابد أن تفتر وتبرد وتنقطع وتتلاشي عن الأنظار[1]، لذا فإن نظرية التبادل الاجتماعي تعدُ من النظريات الاجتماعية التي يمكن استعمالها في العمل على تحليل جميع الظواهر والعمليات الاجتماعية، بمعنى إنها نظرية ليست محدودة بل نظرية عامة وواسعة يمكن أن تفسر جميع زوايا ومظاهر وعمليات النظام الاجتماعي والحياة الاجتماعية، وهذا يدلُ على أنها قادرة على تفسير السّياحة ومظاهرها والعمليات الاجتماعية والتنموية المرتبطة بها وقدرتها على تحليل كافة مظاهر الحياة الثقافية والعمليات الاجتماعية ومجمل العلاقات المتبادل بين السّياحة.

تستند نظرية التبادل الاجتماعي إلى مبادئ أساسية قدمها علماؤها بدءًا بثبوت وكيلي ومرورًا بجورج هومنز وانتهاء ببيتر بلاو وهي : إن الحياة الاجتماعية التي نعيشها هي عملية أخذ وعطاء إي تبادل بين شخصيتين أو فئتين أو جماعتين أو مجتمعين، والعطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد الآخر أو الجماعة هي الواجبات الملقاة على عاتقه، بينما الأخذ يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر هو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات، وتعمق العلاقات تستمر وتزدهر إذا كان هناك موازنه بين الأخذ والعطاء أي بين الحقوق والواجبات، بينما تتوتر العلاقات أو تنقطع أو تتحول إلى علاقات هامشية في أحسن الأحوال إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين وهذا ما ينطبق على السّياحة وما تقدمه للسّياح من خدمات عامة [2].

ويمكن تسجيل واجبات الفرد وحقوقه على قائمة ويمكن تحويل الواجبات والحقوق إلى بيانات كمية بطريقة لا يوجد فيها الموازنة أو عدم الموازنة بين الحقوق والواجبات، واذا تكررت الامتيازات التي يتسلمها الفرد فإنها تصبح أقل أهمية بالنسبة له، إن الموازنة بين الحقوق والواجبات لا تتحدد بالمجاملات القيمية والمعنوية والروحية والاعتباري لذا لا يمكن اعتبار نظرية التبادل الاجتماعي نظرية مادية بحتة بل يمكن اعتبارها نظرية قيمية واخلاقية وروحية ومعنوية إن نظرية التبادل الاجتماعي ليست هي قوانين شمولية كونية تعتمد علي المصلحة المتبادلة بين الأفراد وإنما هي تعاليم مبدئية وإنسانية تستطيع أن تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد والجماعات في المجتمع ، وتعتقد نظرية التبادل الاجتماعي ان اختلاف التوازن بين التكاليف والأرباح بين الأشخاص والجماعات لا يسبب قطع العلاقة بل تقوية العلاقة وديمومتها لأن الطرف الذي يعطي أكثر مما يأخذ من الآخر يجعل الأخير يشعر أنه تحت

(1) احسان محمد الحسن (2005م): النظريات الاجتماعية المتقدم، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ص 148.

(2) احسان محمد الحسن (2005م): مرجع سابق، ص151.

مسؤولية تقديم التنازلات أو المكافآت أو الواجبات تجاه الطرف الآخر وعندما يقوم الثاني بتقديم التنازلات للأول فهذا يسبب تقوية العلاقات بين الطرفين، ومن هذا نجد عملية التبادل الاجتماعي تؤدي إلى التفاعل الاجتماعي مما يؤدي إلى التضامن والتكامل الاجتماعي في المجتمع[1].

إن السّياحة تؤمن بنظرية التبادل الاجتماعي في توزيع الأدوار والواجبات بين المؤسسات الاجتماعية والثقافية وتحقيق التضامن واحترام الأفراد، حيثُ تعمل السّياحة على رفع المستوى الاجتماعي والحضاري وإحياء العادات والتقاليد عن طريق التبادل الاجتماعي وتتضمن السّياحة بطبيعتها التبادل الثقافي مع مجتمعات وثقافات أخرى، إلى جانب ذلك فإن السياحة تؤدي إلى الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد والتراث الثقافي والحضاري، وتعتبر السّياحة من أهم أسباب التطورات الاجتماعية للدول، وخاصة الدول التي تتوافر فيها المقومات السّياحية الطبيعية والاجتماعية (البشرية)، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار والاهتمام بالثقافات المختلفة من خلال تعاملهم ومشاهدتهم واتصالهم المباشر مع السّياح وهو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي؛ لذا تلعب السّياحة دورًا رئيسيًا في نشر وتبادل الثقافة الاجتماعية وتأثيرها، لأنها تؤدي إلى اكتساب السائح الأفراد للثقافات المختلفة، وتزداد هذه الثقافة مع انتقاله من دولة إلى أخرى من خلال المعرفة وانتشار الثقافة؛ لذا تُعد من أهم مظاهر الثقافة؛ لأن المجتمعات التقليدية غالبًا ما تمر بمرحلة انتقالية إلى مجتمع أكثر انفتاحًا، وتحتاج هذه المجتمعات إلى التواصل مع الثقافات الأخرى، وهناك عملية تبادل ثقافي بين السّياحة والمجتمع، والتي سوف تؤثر على الثقافة، واكتساب أساليب ومفاهيم جديدة في الحياة اليومية؛ في الحراك الاجتماعي الناجم عن الأنشطة السّياحية.

- **أهميّة العوامل الاقتصادية في التغيّرات الاجتماعية:**

يُنظر الكثير إلى العامل الاقتصادي بأنه الموجه لحياة المجتمع والمسؤول الأول عن كثير من المشاكل والظواهر بما فيها التغير، وكانت النظرية الماركسية وما زالت أهم وأشهر النظريات التي فسرت ظواهر المجتمع لعوامل اقتصادية؛ ولذلك لابدَ من التحري في هذه النظرية لمعرفة العلاقة التي تربط التغير الاجتماعي بالاقتصادي، وايضا عن الطريق التي يتوصل ماركس لتفسير التغير الاجتماعي تغيرًا اقتصاديًا [2]، وتحدد تلك العلاقات التي تتولد بين الأفراد طبقًا للقوى المادية للطبقات المختلفة، وهذه العلاقات إذا تم جمعها تكون الهيكل الاقتصادي للتغير، وحسب وجهة نظر ماركس للمجتمع على أنه يتكون من نوعين من البناء يعلو أحدهما على الآخر، ويشتمل البناء التحتي على العوامل الاقتصادية والمادية والبناء الفوقي يتضمن الأفكار

(1) معن خليل عمر (1991م): نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، الطبعة الثانية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص 358.
(2) سناء الخولي(1988م): التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 30.

والمبادئ، وأي تغير في البناء التحتي يتبعه تغيرًا في البناء الفوقي نظرًا لما يتمتع به الاثنان من ترابط وتفاعل. وعليه فإن البناء الاجتماعي للمجتمع يحدد جميع عناصر البناء الفوقي كالتنظيم[1]. يوجد ارتباط عضوي ما بين النشاط السّياحي والمحيط الاقتصادي، فإنه يُعد السّياحة مجالاً اقتصاديًا مهمًا؛ ويتجلى ذلك من خلال العناصر الآتية [2]:

- إنتاج السلع والخدمات ذات الطابع السّياحي المستعملة من قبل هذا القطاع مثل الأدوات الرياضية تجهيزات الترفيه والتسلية، المباني السّياحية بشتى أنواعها معدات النقل السّياحي، وسائل التخييم الأثاث الموجه لتجهيز الفنادق والمركبات والقرى السّياحية، أما الخدمات فتشمل توفير وتنظيم النقل، الإطعام، التنشيط، التسلية، الجولات السّياحية.
- السّياحة تحفز على إنتاج السلع غير السّياحية إلى أنها مستعملة او مستهلكة من طرف السّياحة مثل: إنجاز الهياكل القاعدية، بناء المرافق العامة، تطوير الصناعات التقليدية، إنتاج المواد الغذائية ومختلف المنتجات الصناعية المستعملة من طرف القطاع السّياحي.
- بروز بعض المهام المرتبطة بالسّياحة مثل وكالة السّياحة والأسفار، المرشدين السّياحيين الفرق الفلكلورية، الحرفيين، المنشطين.
- تأثير السّياحة على ميزان المدفوعات من حيث التدفقات المالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات.
- مساهمة السّياحة كظاهرة اقتصادية واجتماعية دوليًا في تنمية الكثير من الدول والمناطق الجهوية وفي إعادة توزيع الدخول.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ومما سبق نجد أن العامل الاقتصادي له تأثير كبير على المجتمع، وأن كل ما يحدث في المجتمع من ظواهر ونظم إنما ترجع للعوامل الاقتصادية؛ وذلك أن القوة الاقتصادية تُعتبر أساس الأحداث والتطورات الاجتماعية والثقافية، فتطور المجتمع وما يقوم عليه من تطور اقتصادي يرجع لطبيعة المجتمع ودعائمه الاقتصادية التي يقوم عليها، إذا أن السياحة لها دور إيجابي في المجتمع لما تتأثر به السّياحة من حركة الوافدين من السّياح وانتعاش حركة السوق المحلية، حُيث أن التطور يساهم في زيادة جذب السّياح والمستثمرين الأجانب. وظاهرة النشاط الاقتصادي السّياحي، والاستثمار فيه قد نالت الاهتمام من قبل علماء البحث الاجتماعي على مستوى العالم، وجذبت اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، حيث ركز الباحثون في علم الاجتماع على دراسة

(1) الفاروق ذكي يونس (1870م): الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، ص236.

(2) حمد عبد السلام ابو قحف (1999م): تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط 02، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص 17.

الظاهرة في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على التكوينات الاجتماعية، والوضع البيئي والاقتصادي ومدى اعتباره عاملا جاذبًا للسائحين وإشباع رغباتهم وتطلعاتهم.

- **السّياحة وجودة الحياة:**

إنّ مفهوم جودة الحياة يرتبط بصورة وثيقة بمفهومين آخرين أساسيين وهما: الرفاه Welfare، والتنعم Well-being ويرتبط مفهوم جودة الحياة بمفاهيم أخرى مثل: التنمية Development (توسيع خيارات متعددة تضم حريات الإنسان، وحقوق الإنسان، والمعرفة، وتُعد هذه الخيارات ضرورة لرفاه الإنسان)، والتقدم Progress (الترقي في حال الإنسان في الحياة نتيجة للتطور المعرفي والعلمي) والتحسن Betterment، وإشباع الحاجات Satisfaction of needs (الشعور بالرضا والارتياح، والأمن عند إشباع الحاجات والدوافع) فضلًا عن الفقر Poverty أي فقر الدخل، أو اللامساواة الاقتصادية وفقر التنمية الإنسانية الذي يحدُ من قدرات الإنسان والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردها الإنسانية والمادية على حد سواء[1].

إنّ الشّعور بجودة الحياة يمثل أمرًا نسبيًا، لأنه يرتبط ببعض العوامل الذاتية Subjective مثل المفهوم الإيجابي للذات، والرضا عن الحياة، وعن العمل، والحالة الاجتماعية، والسعادة التي يشعر بها الفرد، كما يرتبط ببعض العوامل الموضوعية Objective مثل الإمكانيات المادية المتاحة، والدخل، والحالة، ونظافة البيئة، والحالة المسحية، والحالة السكنية والوظيفية، ومستوى التعليم، وغير ذلك من العوامل تؤثر في الفرد، وهذه العوامل الذاتية والموضوعية تجعل أمر تقدير درجة جودة الحياة لدى الفرد أمرًا ضروريا لأن الفرد الذي يتفاعل مع أفراد مجتمعه، يحاول دائمًا أن يحقق مستوى معيشي أفضل والحصول على خدمات أجود، أو يحافظ على حياة أو مستوى معيشي لا يقل عن مستوى الحياة التي كان يعيشها في الماضي ولكن على الرغم من ذلك التداخل بين مفهوم جودة الحياة والمفاهيم ذات الصلة، تزخر الأدبيات النفسية بعدد من التعريفات[2].

تعتبر الحياة الجيدة المرتبطة بالسعادة لها انعكاس على دور الإنسان ومسيرة حياته، حيثُ إن معدلات الشعور بالسعادة لدى فئة الراشدين مثلًا في القارة الأوروبية وجدت هي الأعلى على مستوى العالم، وذلك بسبب التعامل ذي الصبغة الموضوعية مع الحياة وجودتها التي يعيشونها

---

(1) الأنصاري، بدر محمد (2006م): إستراتيجيات تحسين جودة الحياة من أجل الوقاية من الاضطرابات النفسية، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان (17-19 ديسمبر) ص 1-19.

(2) منسي عبد الحليم محفوظ، وكاظم، على مهدي (2006م): مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، بحث منشور كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

وبخاصة في المنزل والعمل، إلى جانب أنه لا يمكن إهمال دور الحاجات وتكاليف الحياة والخلفية الاقتصادية [1].

إن الشعور بجودة الحياة يمثل أمرًا نسبيًا، لأنه يرتبط ببعض العوامل الذاتية مثل المفهوم الذاتي للذات، والرضا عن الحياة والعمل والحالة الاجتماعية والسعادة التي يشعر بها الفرد، كما يرتبط ببعض العوامل الموضوعية مثل: الإمكانات المادية المتاحة، والدخل ونظافة البيئة، والحالة الصحية والحالة السكانية والوظيفية، ومستوى التعليم، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الفرد، وهذه العوامل الذاتية والموضوعية تجعل أمر تقدير درجة جودة الحياة لدى الفرد أمرًا ضروريًا لأن الفرد الذي يتفاعل مع أفراد مجتمعة يحاول دائمًا أن يحقق مستوى معيشيًا أفضل والحصول على خدمات أجود أو يحافظ على مستوى معيشي لا يقل عن مستوى الحياة التي كان يعيشها في الماضي.

- **السّياحة والتنميّة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة:**

من الواضح أنّ صناعة السّياحة قد ساهمت في التنمية الاجتماعية، فمن خلال تحسين مستوى السّياحة والخدمات الفندقية والمواصلات، وصياغة برامج تدريبية في هذا المجال من خلال التخطيط العلمي الشامل المعقول، وقد ساهم ذلك بزيادة اهتمام الناس بصناعة السّياحة بشكل كبير، مما أدي إلى شعور الناس بتحسن كبير في جودة حياتهم، ومستوى الرفاهية، والراحة، والخدمات السّياحية التي يقدمونها توفر لهم أسعارًا معقولة، كما أن الازدهار المستمر للسّياحة يساهم في القضاء على العديد من المشاكل، مثل الركود الاقتصادي والبطالة، والعمل على إعادة توزيع السكان بشكل ملائم من خلال إقامة المشاريع السّياحية المُستدامة في المجتمع. أن السّياحة الداخلية تستلزم الاهتمام بالجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي، من خلال انتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء وهي عناصر مهمة في تحسين جودة حياة الناس، حيثُ من أهم أركان تحقيق جودة الحياة الاهتمام التي هي أغلى ما يملكه البشر والتنمية الاجتماعية التي تزيد مستوى الراحة، وبالتالي تزيد الإنتاج ليتحقق مزيدًا من الرفاهية وهو ما تحققه السّياحة بأبعادها الجمالية والعمرانية والاجتماعية، فهي تتيح فرصة الراحة والاستجمام مما تؤدي إلى استعادة اللياقة الذهنية والعصبية لما يفيد زيادة الإنتاج، وهي تعمل على تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيًا بعملية الإنتاج والتنمية، كما أن السّياحة تقود إلى التآلف بين المجتمع والمشروع السّياحي من خلال اختيار الأنماط السّياحية التي تتلاءم وطبيعة ظروف البلد والتي لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع، وتوسع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السّياحية

(1) Harijan, H., (2006). Toward a Quality-of-life Theory: Net Domestic Product of Happiness. Social Indicators Research, 75(1), pp31-43.

بحيث تستوعب أكبر قدر من العاملين[1]. وتتمثل المقومات الاجتماعية "البشرية" في عدة عناصر قام الإنسان بصنعها والعمل على تنميتها وتطويرها، ويرى السّياح فيها عناصر ومقومات جذب السّياحي لا تقل أهمية عن المقومات الطبيعية، حيثُ أنه في بعض الأحيان تكون بعض المواقع السّياحة متقدمة بفعل المقومات البشرية في المرتبة الأولى، وتُعتبر المواقع السّياحة ذات المقومات الطبيعية والبشرية بيئات سيّاحة فائقة الجذب في حال تكاملهما الاثنان معا. وفيما يلي سيتم استعراض أبرز المقومات الاجتماعية " البشرية" المتنوعة والمتعددة التي تمتاز بها مملكة البحرين، والتي تساهم في إحداث التنمية السّياحة بشكل أكبر.

ثالثا ـ خصائص السّكان:

يعدُ السكان من أهم العناصر الأساسية المؤثرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية في أي مكان، باعتبارهم الأداة الفاعلة في البناء الاقتصادي لأي دولة، وكذلك قوة عمل تعتمد عليها الأنشطة السّياحية، ونتيجة لذلك فإن دراسة السكان من حيث حجمهم ونموهم، وتوزيعهم وكثافتهم، وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي له أهمية بالغة في التخطيط للتنمية وتطوير أي نشاط اقتصادي[2]، وكذلك غالبًا ما يشعر السائح بالطمأنينة عند وصوله إلى أي مجتمع تشتهر بكرم الضيافة والمعاملة الطيبة، وهذا يؤثر على عدد الليالي وتكرار الزيادة، مما ينعكس إيجابيًا على تنمية السّياحة [3].

- **حجم السّكان ونموهم:**

للسّياحة أثر مهم على البناء الديموغرافي للمجتمعات السّياحية؛ حيثُ تؤثر على طبيعة وتركيب السكان خاصةً في المدن السّياحية الرئيسية، إذ تجذب إليها العديد من السكان الوافدين لاستقرار والعمل بالنشاط السّياحي والأنشطة المتعلقة به، مما يؤدى إلى نمو الحجم السكاني لهذه المدن[4].كانت مملكة البحرين من أسبق دول الخليج العربية في مجال التعداد السكاني، إذ أجرى بها أول تعداد للسكان في العقد الرابع من القرن العشرين (1941) ومنذ ذلك التاريخ أجريت سبعة تعدادات سكانية، حيث يتوزعون على أربع محافظات، وهي "المنامة، المحرق، الشمالية، الجنوبية"، وهذه التعدادات السكانية تعد من أهم المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية

(1) منى زين سعد أبو سعد (2017م): المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للسّياحة الداخلية " دراسة من شرائح اجتماعية متباينة" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص34-35.

(2) عبد السلام ميلاد المركز(2004م): مقومات النشاط السياحي بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الخمس، جامعة المرقب، ص 44.

(3) محمد صدقي علي الغماز(1997م): التنمية السياحية في محافظة شمال سيناء دراسة جغرافية المجلة الجغرافية العربية، العدد 30 الجزء الثاني، القاهرة، ص222.

(4) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب (2001م): مرجع سابق، ص 178.

التي تمكن المملكة من رسم السياسات والخطط والبرامج بشكل مستدام، وتعتبر مملكة البحرين بمساحتها الصغيرة والعدد السكاني المتزايد ذات حساسية خاصة تجاه النمو السكاني الذي نجم عنه ضغط على المرافق والخدمات العامة، حيث شهدت معدلات النمو السكاني بالمملكة تطورًا واضحًا على مدى تاريخها الطويل، ويرجع ذلك إلى الموقع الجغرافي للمملكة الذي جعلها عرضة للتذبذب في معدل النمو السكاني الذي يرتبط مباشرة بالظروف التي تحدث بالمنطقة الإقليمية، ويمكن تقسيم تطور السكان ونموهم بالمملكة إلى عدة فترات للتعداد، وذلك على النحو التالي:

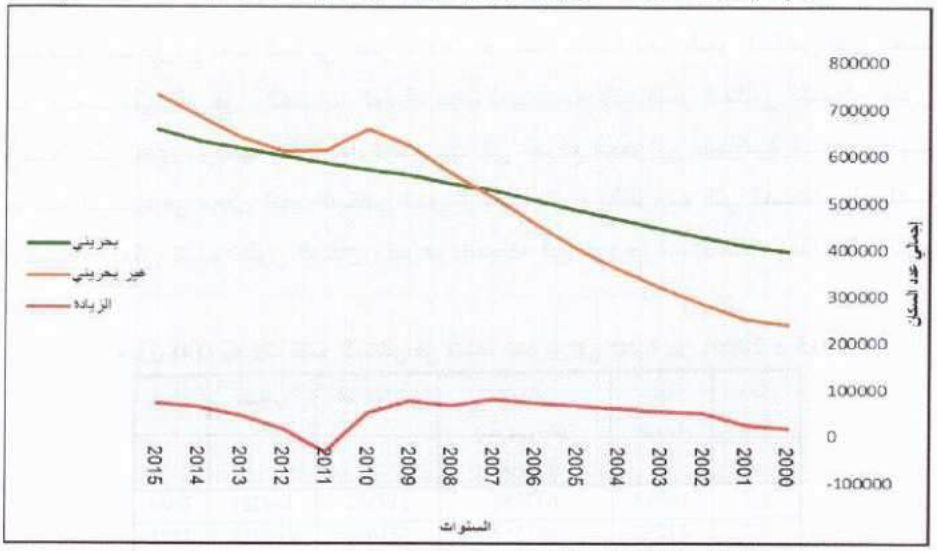
جدول (14) معدلات النمو السكاني في مملكة البحرين في الفترة بين (2000 – 2015م)

السنة	بحريني	غير بحريني	الإجمالي (بحريني-غير بحريني)	نسبة الزيادة	معدل النمو السنوي
2000	398221	239361	637582	16593	2,7
2001	409619	251698	661317	23735	3,7
2002	427246	283307	710554	49237	7,4
2003	445632	318888	764519	53966	7,6
2004	464808	358936	823744	59225	7,7
2005	484810	404013	888824	65080	7,9
2006	505673	454752	960425	71602	8,1
2007	527433	511864	1039297	78872	8,2
2008	541587	561909	1103496	64199	6,2
2009	558011	620404	1178415	74919	6,8
2010	570687	657856	1228543	50128	4,3
2011	584688	610332	1195020	-33523	-2,7
2012	599629	609335	1208964	13944	1,2
2013	614830	638361	1253191	44227	3,7
2014	630744	683818	1314562	61371	4,9
2015	654847	729275,0	1384122	69560	5,3

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.

شكل (22) تطور النمو السكاني (البحرينيين/ غير البحرينيين) للفترة بين (2000 – 2015م)



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

ويتضح من الجدول (14) والشكل (22) ما يأتي:

- هناك استقرار نسبي حتى عام 2002م، فقد وصل (283307)؛ لذا حصلت الطفرة في معدل النمو السنوي الذي وصلت (7.4) وذلك نتيجة للإصلاحات السياسية التي تُوجت بميثاق العمل الوطني، والتي جعلت من مملكة البحرين محط أنظار الوافدين.
- في الفترة بين (2001 إلى سنة 200م) كان النمو السنوي متفاوتًا، حيث كان في سنة2001 (3.7) وفي سنة 2002م، حصلت طفرة كبيرة في معدل النمو السنوي حيث وصل (7.7)، وقد وصل في سنة 2005 (7.9)، بينما في سنة 2007م وصل إلى(8.2) وترجع هذه الزيادة إلى زيادة أعداد الوافدين للمملكة، وذلك بسبب تحسن مستوى المعيشة والاهتمام الكبير بالبنية التحتية؛ مما شجع على استقدام أعداد كبيرة من الأجانب للعمل في المجالات الاقتصادية ، وفي سنة 2008م انخفض معدل النمو السنوي إلى (6.2) بعد أن كان المعدل في سنة 2007م (8.2)، وقد أخذ المعدل السنوي يتذبذب في الصعود والهبوط؛ وذلك نتيجة بين نسبة البحرينيين، حيث ارتفع إلى (6.8) سنة 2009م، إلى أن وصل إلى (2.7-) في سنة 2011م، وقد بدأ المعدل بالصعود في سنة 2014-2015م إلى (5.3).
- وقد ارتفعت نسبة البحرينيين في 2016م عن السنة التي تسبقها بنحو 31.287 نسمة، حيث بلغ في 2015م نحو633.430 نسمة من إجمالي التعداد السكاني والذي بلغ 1,377,000نسمة، حيث بينت الإحصائيات أن العدد توزع فبلغت نسبة البحرينيين

46% و4,7% عرب، حيث كان 45,5%من جنوب آسيا، 1,6% من إفريقيا، 1% أوروبا و 21,% مغتربين [1].

- إن التعداد السكاني في البحرين 2017م قد بلغ 1,450,0 نسمة، فيما يتوقع أن يصل التعداد السكاني نحو 1,696,6 في 2022م، فيما بلغ تعداد السكان لعام 2016م، 1,423,726 نسمة منهم664,707 بحريني و759,019 غير بحريني، وبينت التقديرات أن الكثافة السكانية ترتفع في العاصمة والتي بلغ تعداد السكان فيها 547,983 في حين وصل التعداد السكاني بالمحرق 245,994 نسمة، وتوزعت بـ 629,749 على المحافظتين الشمالية والجنوبية [2].

مما سبق وبحسب التوقعات المستقبلية، إذ تجاوز عدد الأجانب في المملكة بنحو 53,3%، مقارنة بـ 46,7% من عدد السكان البحرينيين، حيث كان للهجرة الوافدة خاصة العمالة التي تتجه للعمل في الأنشطة الاقتصادية التي يبتعد السكان المحليون القيام بها كالعمل في الإنشاءات العمرانية ومجالات التنقيب النفطية، حيثُ تم تزايد الطلب عليها نتيجة النمو السكاني في المملكة، والذي يتمركز في محافظتي المنامة والمحرق بنسبة أعلى من المحافظات الأخرى.

- **التوزيع الجغرافي للسكان:**

يخضع التوزيع الجغرافي في أية منطقة إلى جملة من المقومات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية؛ فكلما كانت المنطقة غنية بالمقومات بمختلف أنواعها أصبحت المنطقة ذات كثافة سكانية عالية؛ وبالتالي يتم التمركز السكاني، يتمركز أغلب سكان المملكة في الأجزاء الشمالية لما تتوفر فيها من عوامل طبيعية، وكانت قديمًا تزدهر بوفرة ينابيع المياه الجوفية المعدنية، وصلاحية التربة للزراعة، وقد قامت على سواحل المناطق الشمالية مهنتي صيد الأسماك واللؤلؤ الطبيعي، وفيما يلي يوضح الجدول رقم (9) والشكل رقم (19) أعلى نسبة لمحافظات مملكة البحرين تمركزًا للسكان.

جدول (15) التوزع السكاني في محافظات مملكة البحرين لسنة 2018م

المحافظة	المساحة(كم2)	عدد السكان	الكثافة السكانية(نسمة/كم^2)
محافظة العاصمة	38	561,880	14,786.31
محافظة المحرق	56	268,626	4,796.892
المحافظة الشمالية	141	363,159	2,575.595
المحافظة الجنوبية	523	309,426	591.636

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين.

(1) تقرير البحرين في أرقام، (2016م): هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين، ص 7.

(2) منصة البحرين للبيانات المفتوحة، مملكة البحرين، 2020م (https://www.data.gov.bh).

شكل (23) التوزع السكاني في محافظات مملكة البحرين لسنة 2018م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
- (عدد السكان لسنة 2018م في جميع المحافظات) منصة البحرين للبيانات المفتوحة.

ويتضح من الجدول (15) والشكل (23) ما يأتي:

- تبلغ الكثافة السكانية العامة للسكان نحو 1.626.6نسمة/كم^2، وهي من الكثافات السكانية المرتفعة، وذلك بسبب صغر المساحة الجغرافية لمملكة البحرين في سنة 2018م، والتي لا تتجاوز 8269 كلم^2، حيث يتوزع عليها عدد سكاني يقارب 1,450,0 نسمة في الأجزاء المناسبة للحياة فيها.
- هناك اختلاف في توزيع السكان بين محافظات المملكة، حيث يرجع ذلك إلى الوضع العام للمحافظة من حيث البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة فيها، إلى جانب المساحة الكلية للمحافظة، والتي يتبين أن المحافظة الجنوبية تعدُ أكبر المحافظات مساحة إذ تبلغ مساحتها 523 كلم^2، وبعدها الشمالية 141 كلم^2، تليها محافظة المحرق 56كلم^2، وفى المرتبة الرابعة محافظة المنامة التي تعدّ أصغر المحافظات بمساحة تبلغ 38 كلم^2.
- بالرغم من أن صغر مساحة محافظة العاصمة، إلا أن أغلب السكان يتمركزون بها، حيث بلغت الكثافة السكانية فيها 14,786.31 نسمة/كم^2، وقد تم اختيارها عاصمة للمملكة، مما ترتب على ذلك تمركز معظم المؤسسات الحكومية والشركات والبنوك الكبرى، وكافة الخدمات المتعددة بجميع أنواعها، فكان من الطبيعي أن يتجه السكان للتمركز في هذه المناطق الحيوية داخلها وفي أنحائها.

- كان التركيز السكاني في مملكة البحرين في بعض المحافظات، خاصة المحافظة الشمالية ومحافظة المنامة، بحكم مميزات الموقع الجغرافي، فضلًا عن العامل التاريخي خاصة في السواحل الشمالية للمملكة، والواقعة مباشرة على مياه الخليج العربي، مما ساهمت في عمليات التجارة وتسير القوافل التي أدت لاعتمادها طريقًا تجاريًا رئيسيًا، وكذلك كان لخصوبة التربة وتوافر المياه العذبة من العيون دور في المساهمة في ظهور وتطور التجمع السكاني في هذه المناطق.
- يبلغ عدد سكان المحافظة الجنوبية حسب التوزيع السكاني في سنة 2018م (309،426) نسمة، في حين بلغت الكثافة السكانية 591.636 نسمة/كم^2.
- إن التمركز السكاني خاصة في محافظتي الشمالية والعاصمة ساهم بدرجة كبيرة في الترويج لظاهرة السّياحة التي ترتبط مع الكثافة السكانية في المكان الجغرافي الذي يمارس الإنسان عليه نشاطاته، حيث توجد علاقة واقعية لطبيعة الارتباط بين المنشآت السّياحية والأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسّياحة، مما يساهم في التخطيط والإدارة والاستثمار السّياحي المستقبلي للمملكة؛ وذلك من خلال تتبع المعطيات الطبيعية والبشرية الاجتماعية والثقافية للسّياحة، إلى جانب استدامة الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل بشكل يتوافق مع الكثافة والتركز السكاني في أي منطقة من مملكة البحرين.

يُعد السّكان أساس كل نشاط سواء أكان اقتصاديًا أم ثقافيًا أو السّياحية، حيثُ إن المقومات الطبيعية تمثل أساسًا للبناء الجغرافي، كذلك فإن المقومات الاجتماعية البشرية تعد العمود الفقري للمجال الجغرافي ليكتمل التبادل والتفاعل بين المكونات، ويعكس مناطق جغرافية متكاملة لها معالم واضحة[1]، ويعتبر عنصر العمل من أهم عناصر إنتاج على الإطلاق، ويمكن القول إن قوة العمل في المجتمع تمثل ركيزة أساسية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتمارس القوة البشرية العاملة في صناعة السّياحة دورًا مؤثرًا في نموها، شأنها شأن أي صناعة أخرى[2].

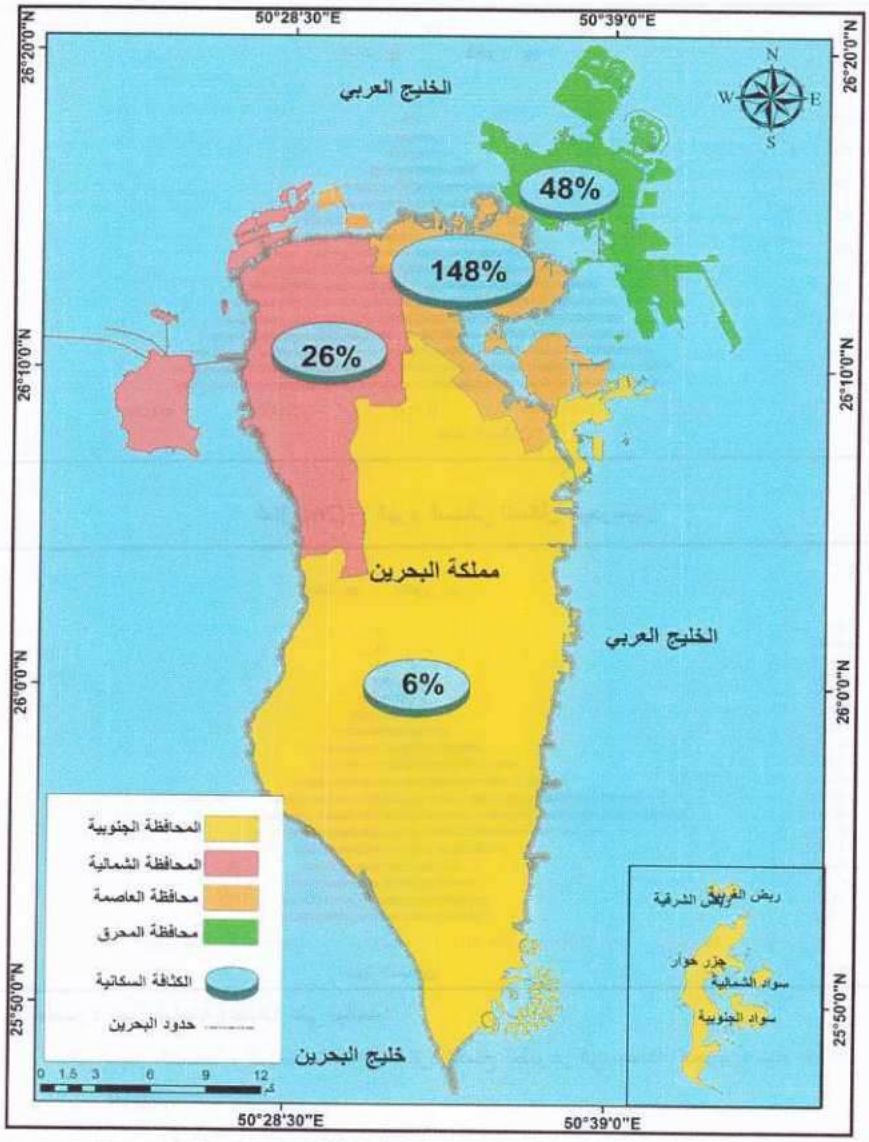
إن صناعة السّياحة تشهد تشكيل ملامحها وانتعاشها من خلال العمل على تمهين وتهيئة الرأسمال البشري، حيثُ يعتبر العامل البشري الطريق للتمهيد نحو صناعة السّياحية حقيقية لها مواردها وسياساتها وخططها المُستدامة؛ والتي تتضمن إرساء قواعد بنية تحتية بشرية مؤهلة للنهوض بشكل مُستدام في تفعيل آليات منهجية للقطاع السّياحي، وذلك من خلال توفير برامج وطنية متخصصة لتقييم الوضع الحالي لدور العنصر البشري العامل في القطاع السّياحي

(1) Mike Robinson, David Picard, Tourism, Culture and Sustainable Development, unesco, 2006.

(2) أحمد فوزي ملوخية (2007م): اقتصاديات السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 177.

ومعرفة الاحتياجات المستقبلية من مؤسسات تعليمية وتدريبية في التخصص السّياحي ونظامه المهني والوظيفي، كذلك يتضح مما سبق أن للسكان دورًا أساسيًا في تمكين السّياحة البيئية في المملكة والارتقاء بها؛ وذلك لما تمثله خصائص سكان المنطقة السّياحية المستضيفة؛ حيث تلعب دورًا أساسيًا في نشأة وتطور التسهيلات والأنشطة السّياحية، ويعتبر السكان من أهم المقومات الاجتماعية المساعدة على تطوير واستدامة السّياحة البيئية، فالإنسان عنصر مكمل لجهود حماية الطبيعة في المواقع الحيوية التي مازالت بعيدة عن التدهور البيئي، حيث إن وجوده كسائح لا يشكل عبئًا عليها لأنه يدرك مدى أهمية الحفاظ على توازن الأنظمة البيئية في المنطقة، وكذلك أهمية مساهمته المادية والمعنوية في الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي الذي يعد من أهم الثروات الطبيعية.

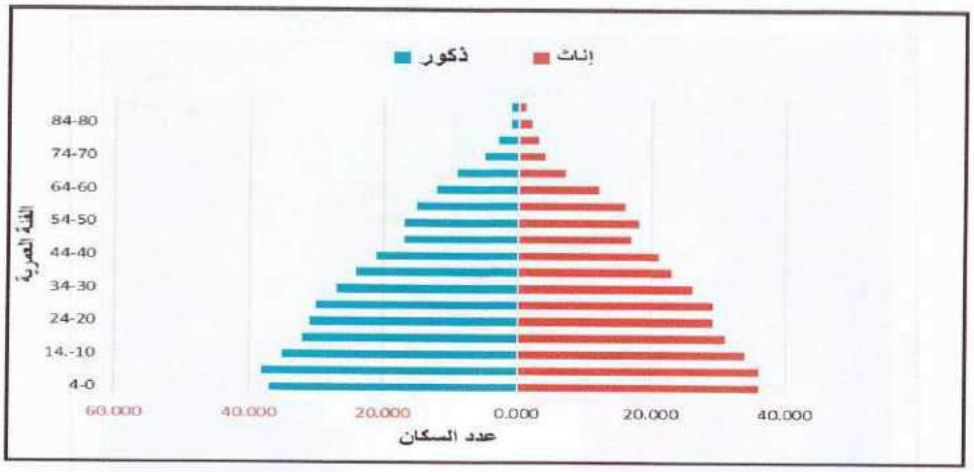
شكل (24) الكثافة السكانية في محافظات مملكة البحرين لعام 2018م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.
- (عدد السكان لسنة 2018م في جميع المحافظات) منصة البحرين للبيانات المفتوحة.

شكل (25) – الهرم السكاني لجملة السكان (البحرينيين-غير البحرينيين)



شكل (26) – الهرم السكاني للسكان البحرينيين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

يتضح من الشكل (24) و(25) و(26) ما يأتي:

- يتكون المجتمع البحريني كسائر مجتمعات دول الخليج العربي من شريحتي المواطنين والوافدين، وتختلف الشريحتين فيما بينهما في العديد من الخصائص الديمغرافية خاصة التركيب العمري والنوعي، ومستويات الخصوبة، وغيرها من المؤشرات الحيوية بالمملكة. ويُعد السن من أهم الخواص التي يتميز بها السكان البحرينيين من غير البحرينيين، نظرًا للظروف والعوامل التي تؤثر في اختيار المهاجرين، فمن الطبيعي أن يهاجر السكان من موطنهم الأصلي بحثًا عن عمل أفضل، مما يجعل غالبيتهم من فئة

الشباب. وإنه من المتوقع أن تكون نسبة غير البحرينيين في سن الإنتاج أعلى من السكان البحرينيين، بينما ترتفع نسبة الأطفال بين البحرينيين.

- هناك تفاوت بين السكان حسب فئات العمر والنوع والجنسية، حيث إن الفئة العمرية (0-4) في السكان البحرينيين لكلا النوعين (ذكور- إناث) بلغت 73% بينما في السكان غير البحرينيين من كلا النوعين 32% وهذا أمر طبيعي أن تكون النسبة الأكبر من السكان البحرينيين باعتبارهم المواطنين بالمملكة.
- وكذلك بالنسبة إلى الفئات العمرية من (5-9) فقد كانت للبحرينيين 74%، بينما كانت لغير البحرينيين 28%، وكذلك بالنسبة إلى الفئة العمرية (10-14) كانت نسبة البحرينيين أكبر 34% وغير البحرينيين 22%، وأما الفئة العمرية (15-19) فهي للسكان البحرينيين 31% بينما تنخفض للسكان غير البحرينيين 16% لأنهم يرجعون إلى بلدانهم للعمل أو الدراسة أو لتكوين أسرة في بلدانهم الأصلية.
- تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية (20-24) هي 60% للسكان البحرينيين أما غير البحرينيين فقد ارتفعت عن الفئة العمرية التي سبقتها وبلغت 34% وهذا يرجع إلى أن هذه الفئة العمرية هي الفئة العاملة وأغلب العمالة الوافدة من هذه الفئة العمرية، وأما الفئة العمرية من (25-29) تكون النسبة في السكان البحرينيين 58% أما النسبة في السكان غير البحرينيين، فهي مرتفعة جدًا بواقع 109% من نسبة الفئة العمرية للسكان في المملكة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفئة العمرية التي تليها(30-34) فهي في السكان البحرينيين لم تتغير بشكل ملحوظ، ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى السكان غير البحرينيين، فقد بلغت 145% وهي تعتبر النسبة الأكبر لوجود السكان غير البحرينيين في المملكة من هذه الفئة العمرية وهذا قد لوحظ ازدياد العمالة الوافدة بشكل كبير مما دعا الجهات المعنية لوضع الضوابط العمالية للحد من هذا العدد الذي يتبعه تأثيرات على الخدمات الصحية والتعليمية في البلاد.
- وبالنسبة إلى الفئة العمرية (35-39) فقد كانت النسبة للسكان البحرينيين 47% كان فيها عدد الذكور أكثر من الإناث، وأما بالنسبة إلى السكان غير البحرينيين فقد كانت النسبة 132% غالبيتهم من الذكور 103% مقابل 29% من الإناث، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأعمال المطلوبة وخاصة في قطاع التشييد والبناء التي ازدهر في المملكة في السنوات الأخيرة.
- يلاحظ أن نسبة السكان البحرينيين في الفئة العمرية (40-44) بلغ 42% أما غير البحرينيين فقد أخذ بالتراجع بعد أن كان 132% وقد انخفض إلى 92% إلى أن وصل للسكان غير البحرينيين إلى أقصى نسبة من العمالة الوافدة بنسبة 42% مقابل 35%

للسكان البحرينيين للفئة العمرية (50–54) وتكون هذه الفئة نهاية مرحلة الشباب والقدرة على العمل بإنتاجية كبيرة. أما الفئة العمرية (55–59) فكانت النسبة للسكان البحرينيين 31% أما غير البحرينيين فقد وصلت إلى أقصاها بنسبة بلغت 25% وأخذت تـدريجيًا بالانخفاض في الفئات العمرية المتقدمة لتصل إلى 1% عند الفئات العمرية (70– 85) ويرجع ذلك إلى عودة هؤلاء العمالة والمقيمين في المملكة إلى بلدانهم الأصـلية، أمـا السكان البحرينيين فإن انخفاض النسبة فيهم ترجع إلى ارتفاع معدل الوفيات نتيجة التقدم بالسن ونتيجة الأمراض المزمنة التي تعاني منها هذه الفئة العمرية.

- بالنسبة للتركيب النوعي نجد أن الذكور يقترب من عدد الإناث بين أفراد البحرينيين، في حين يرتفع عدد الذكور بين أفراد المجتمع الوافد حيث الهجرة تجتذب الذكور عادة أكثر من الإناث.

يتضح مما سبق أن العنصر البشري يلعب دورًا حيويًا في دعم قطاعات التنمية كافة، وتماشيًا مع (الرؤية الاقتصادية 2030)، فإنه لا بد من العمل على الاستثمار في الموارد البشرية ومتابعة خصائصهم العمرية وفئاتهم وحالاتهم المعيشية والأسرية لأنهم يعتبرون عامًلا يشكل قوة ودخلا متناميًا ورافدا قويًا لصناعة السّياحة، حيث يتوجب على الجهات المعنية العمل على خلق الطاقات الإبداعية وتنمية المهارات اللازمة والمبادرات، وكذلك التوجه نحو تجهيز البنية التحتية من الطاقات البشرية المؤهلة التي تجعل من صناعة السّياحة مصدرًا رئيسًا من مصادر التنميـة المُستدامة والارتقاء بمنظومة العمل السّياحي والاحتياجات المستقبلية لهذه الصناعة في مملكـة البحرين؛ لذا فإن عمليات المحافظة على البيئة الطبيعية وتوظيفها في مجال السّياحة البيئية فـي مملكة البحرين تتطلب إمكانيات بشرية مستقرة متمثّلة في العنصر البشري الذي يمتلـك رؤيـة وطنية ومستقبلية، وذلك عن طريق إحداث نشاطات تساهم في توليد الموارد الاقتصادية التي تعدُ من الوسائل للتقدم الاقتصادي وتراعي التوازن البيئي وذلك بهدف اسـتدامة السّـياحة البيئيـة بالمملكة، ذلك أن السّياحة البيئية تتيح ربط الاستثمار والمشاريع الانتاجية للمجتمع المحلي مـع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السّياحية، وفق معادلات تنموية منتجة، وذلك عن طريق اختيار برامج السّياحية تعتمد على توجيه السّياحة نحو المواقع المميزة بيئيًا مع التأكيـد على ممارسة سلوكيات السّياحية من دون المساس بالمقدرات البيئيـة والبصـمة الإيكولوجيـة للمناطق الطبيعية بالمملكة.

- **الحالة التعليمية للسكان:**

بدأ التّعليم النظامي الرّسمي في مملكة البحرين في عام 1919م؛ وذلك بافتتاح مدرسة الهداية الخليفية للبنين في المحرق، وفي سنة 1928م أسست أول مدرسة للبنات في المحرق، والتعليم في المملكة إلزامي، إذ ينخرط الأطفال في سن الدراسة حسب اختيار ذويهم أما في المدارس

الحكومية أو المدارس الخاصة، حيث تتكفل المملكة بتوفير التعليم المجاني لجميع الطلاب البحرينيين وغير البحرينيين، وقد سعت المملكة إلى توفير جميع المستلزمات الطلابية بما فيها الكتب الدراسية والمواصلات المجانية والبيئة التعليمية الجاذبة المتمثلة في المدارس بجميع المحافظات الإدارية، وتمثل بيانات حالة الالتحاق بالتعليم إحدى أهم المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بغيرها من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية.

جدول (16) – مستويات التحصيل العلمي لجملة سكان مملكة البحرين

حسب آخر تعداد 2010م

النوع	مستويات التحصيل العلمي											الجملة
	أمي/ يقرأ فقط	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	فوق الثانوي/دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	لا يعرف	
ذكر	24,767	135,809	105,588	112,384	143,576	55,383	36,346	8,161	4,521	1,356	50	641,721
أنثى	28,945	77,598	28,134	59,038	88,662	81,219	25,426	3,776	1,914	886	147	345,247

المصدر: اعتماداً على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين.

يتضح من الجدول (16) ما يأتي:

- مستويات التحصيل العلمي لجملة سكان مملكة البحرين حسب آخر تعداد سكاني (2010)، فقد اشتملت على عدة مستويات بداية بالمستوى الأول (أمي/ يقرأ فقط) فقد فاق عدد الإناث الذكور 28,945؛ لذا كانت عدد الذكور أعلى في مستوى (يقرأ ويكتب) 135,809 بينما الإناث كان عددهم قد بلغ 77,598، وكذلك بالنسبة إلى الشهادة الابتدائية فقد كان عدد الذكور أعلى من الإناث، والذي بلغ 103,388، في حين كان عدد الإناث 28,134.أما بالنسبة إلى المستوى الإعدادي فقد كانت أيضا عدد الذكور 112,384 أكثر من الإناث 59,038، أما بالنسبة إلى الثانوي فقد كان العدد للذكور أكثر من الإناث.
- وبالنسبة إلى المراحل فوق الثانوية والبكالوريوس والدبلوم العالي، وكذلك في شهادتي الماجستير والدكتوراه فقد كان عدد فئة الذكور كذلك أكبر من الإناث.
- بلغت جملة عدد الذكور 641,721، بينما كان عدد الإناث 345,247، ويدل ذلك على أن الذكور كان لهم نصيب أكبر في التعليم أكثر من الإناث اللاتي تحكمها الظروف الأسرية والمجتمعية التي تعيق التحاقه بسلك التعليم خاصة في المستويات التعليمية العليا.

إنّ توفير العمالة المطلوبة للقطاع السّياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المستثمر في الأنشطة السّياحية المختلفة، فلا يكفي إقامة المشروعات السّياحية الضخمة، وتخصيص رؤوس الأموال الكبيرة لها، لكن يجب أن يتوفر من يقوم بشؤونها تشغيّلا وإدارة بالعمل في القطاع السّياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية لمواجهة احتياجات هذا القطاع وتنميته باستمرار، وتشغيل أفراد ينقصهم التعليم والتأهيل والتدريب الكافي يؤدي إلى فشل المشروعات،

فالسّياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى معينًا من المهارة سواء الخدمة السّياحية أو الخدمات المعاونة[1]، لذا يُعتبر توافر اليد العاملة المدربة تدريبًا جيدًا والممتلكة للمهارات من الأهمية البالغة بمكان إن قُيض للسّياحة أن تزدهر، وبإمكان هذا القطاع أن يقدم المحفزات من أجل الاستثمار في التعليم الجيد والتدريب المهني والمساعدة على تنقل اليد العاملة من خلال الاتفاقات العابرة للحدود بشأن المؤهلات والمعايير والشهادات، وينبغي تحديدًا أن يستفيد الشباب والنساء والمواطنون كبار السن والشعوب الأصيلة وذوو الاحتياجات الخاصة من خلال الوسائل التعليمية، حيثُ إن للسّياحة القدرة على الارتقاء بالشمولية وتقييم ثقافة التسامح والسلام واللاعنف وبكافة أوجه التبادل العالمي والمواطنة[2]. كانت مملكة البحرين وما زالت من الدول التي تُعنى بالتعليم من حيث توفيره للجميع، والحرص على الجودة والإلزامية في مراحله الأساسية ومجانيته حتى نهاية المرحلة الثانوية، كما نص على ذلك دستور المملكة، إن الخدمات التعليمية لها أهمية في تطوير القطاع السّياحي في المملكة، حيث إن القطاع التعليمي المتمثل في وزارة التربية والتعليم بالمملكة يركز على الاستثمار والتنمية المُستدامة للعنصر البشري؛ لذا فإن التوجه نحو ربط المناهج التعليمية وخاصة الفنية منها باحتياجات سوق العمل كما في التعليم المهني المطور للمرحلة الثانوية، حيث يتم العمل على نشر أخلاقيات السّياحة ورفع الوعي بأهميتها ودورها في تحقيق التنمية المُستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك الجامعات الحكومية والخاصة بمختلف التخصصات العلمية والعملية، ومنها الجامعة الرسمية للمملكة وهي جامعة البحرين التي يوجد من ضمن تخصصاتها المجال السّياحي، وكذلك توجد كلية خاصة للسّياحة والفندقة في الشمال الغربي (كلية فاتيل العالمية للضيافة والفندقة).

رابعًا ـ الإمكانيات والبنية التحتية للمجتمع.

- **النشاط الاقتصادي والقوى العاملة:**

تعدُ دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر المهمّة في دراسة التركيب السكاني، فمن خلالها يمكن تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وعناصر ارتباطه بظروف البيئة الجغرافية، كما تسهل بشكل مباشر في معرفة حجم القوى العاملة وأهميتها وخصائصها المتعددة[3]. لقد اعتمد المجتمع البحريني بصورة أساسية على موارد البحر وصيد اللؤلؤ والزراعة والتجارة وقد ساهمت البيئية الطبيعية التي عاش فيها بالكثير من المواد الأساسية، من تحديد نوع الحرف والمهن التي يعمل

(1) أحمد فوزي ملوخية (2007م): مرجع سابق، ص 183.

(2) منظمة السياحة العالمية UNWTO(2015م)، السياحة وأهداف التنمية المستدامة، منظمة السياحة العالمية للطبع والنشر، مدريد، إسبانيا، الهدف 4.

(3) فاطمة محمد سليمان(2006م): مدين عدامس: دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 136-137.

فيها الإنسان البحريني، وقد تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع احتياجاته لمختلف الصناعات التي عمل فيها، وبالرغم من مساحة مملكة البحرين الصغيرة فقد كانت لكل قرية ومدينة مهنة اشتهرت بها.

وبالنسبة إلى القطاع الزراعي فإن المملكة تنتج نسبة 4% من الفاكهة من احتياجات سكانها، ونسبة 20% من احتياجاتها من الخضروات [1]. ومن الجدير ذكره أن للزراعة دورًا مهمًا في توفير الأمن وأهمية تاريخية وثقافية بارزة، وهي توفر حاليًا فرص عمل لحوالي 2918 عاملًا بحرينيًا (32%) و6202 عامل غير بحريني (68%) [2].

أما بشأن القطاع الصناعي فقد اشتهرت مملكة البحرين في مجالات كثيرة من الصناعات المحلية القديمة اليدوية التي كانت منتشرة في الماضي، ومن أهم تلك الصناعات صناعة السفن التي عرفتها البحرين، كذلك الأشرعة التي كانت أيضا تصدر إلى الخارج بكميات كبيرة، منها السعودية والبصرة وغيرها من المناطق المجاورة، إلى جانب "الدلال" وهي حرفة يدوية ازدهرت كثيرًا، ومن الصناعات المحلية والتي ما زالت موجودة صناعة "الفخار" في منطقة عالي واستخراج الجير، ومن الصناعات اليدوية القديمة صناعة السلال بمختلف أشكالها وهي تصنع من منتجات النخيل، وقد اعتمد اقتصاد البحرين على صيد اللؤلؤ الطبيعي خاصة أواخر العشرينيات من القرن الماضي.

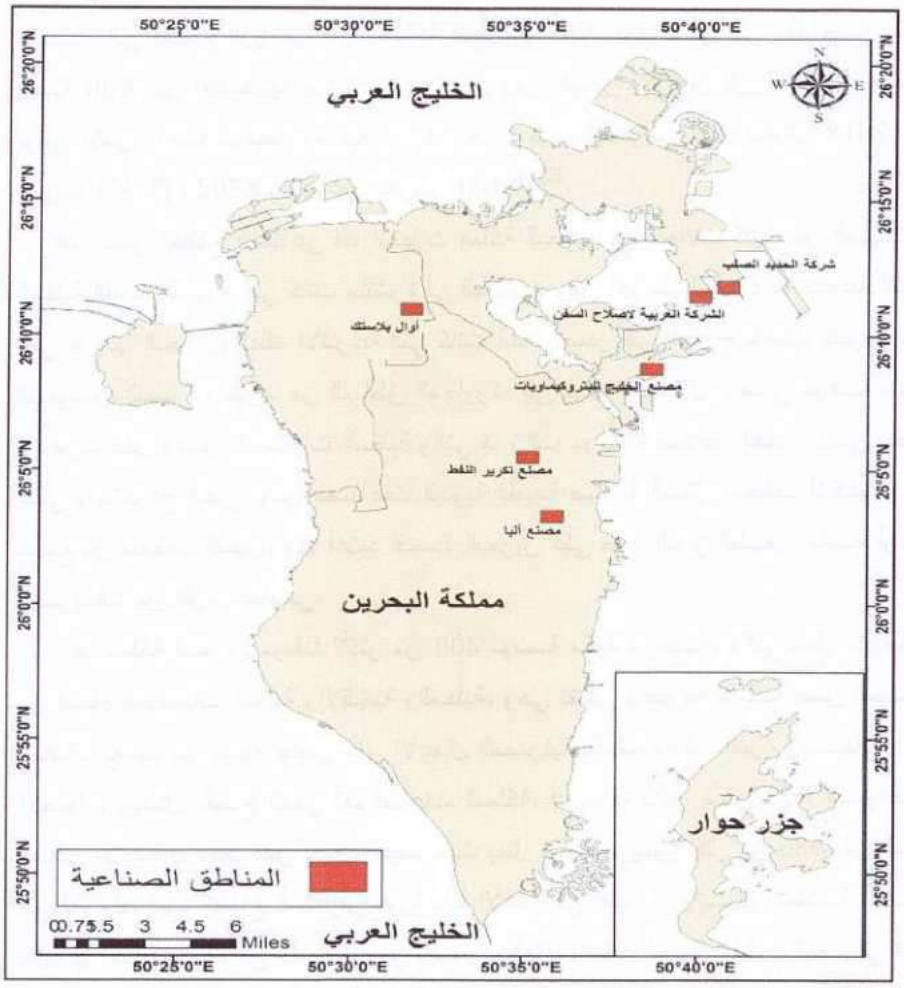
تُعد مملكة البحرين موطنًا لأكثر من 400 مؤسسة مالية مرخصة، والتي تمثل مزيجًا ثريًا من أسماء المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، وهي تغطي مجموعة كاملة من الخدمات المالية، مع التركيز بوجه خاص على الأعمال المصرفية بالجملة، والتأمين، وصناديق إدارة الأصول، ويشكل القطاع المالي أهم قطاعات المملكة، إذ يساهم بأكثر من 27% في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد أكبر جهة توظيف حيث يمثل فيه البحرينيين أكثر من 80% من القوى العاملة، ولقد لعب القطاع المصرفي دورًا بالغ الأهمية في إظهار وإبراز مملكة البحرين كالمركز المالي الرائد في المنطقة، وفي ديسمبر 2006م، بلغت أصول القطاع المصرفي أكثر من 180 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من 12 ضعف للناتج المحلي الإجمالي السنوي، ويعود نمو هذا القطاع في مملكة البحرين لعدة عوامل من أهمها اقتصاد السوق المفتوح المتبع في المملكة، والسياسات المالية المستقرة والحكيمة على الصعيد الاقتصادي الكلي، وإطار عمل تنظيمي يتمتع بمصداقية كبيرة ويتماشى مع المعايير الدولية، ووجود عمالة محلية قوية ومؤهلة

(1) المفكرة الزراعية، (2019م): مملكة البحرين، وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، شئون الزراعة – الزراعة في البحرين بلغة الأرقام من عدة مصادر.

(2) وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، شئون الزراعة (2018): مملكة البحرين.

تأهيلًا جيدًا، كل هذه العوامل تضافرت من أجل تقوية موقف مملكة البحرين كمركـز إقليمـي فضلًا عن اجتذابها للعديد من المؤسسات المصرفية الأجنبية[1].

شكل (27) المناطق الصناعية والصناعات في مملكة البحرين

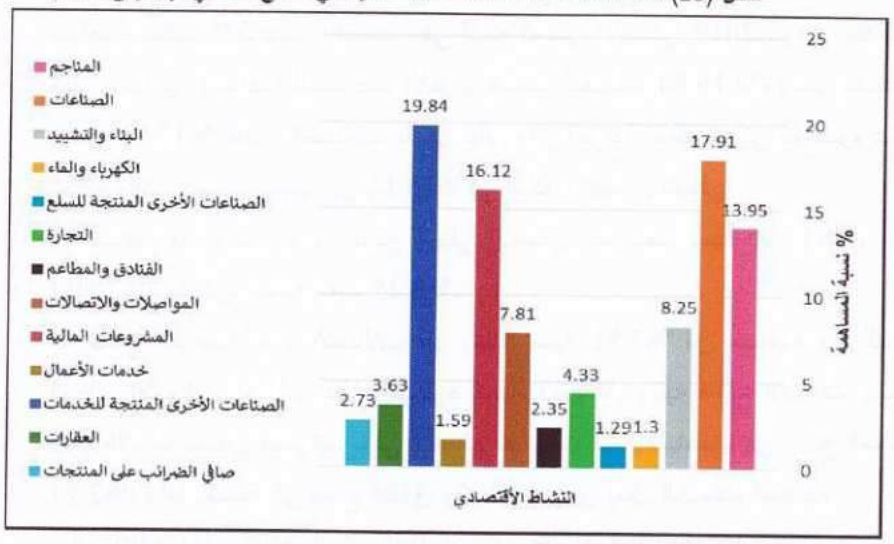


المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh).

(1) موقع الحكومة الالكترونية، (2020م): منصة البحرين للبيانات المفتوحة، مملكة البحرين (https://www.data.gov.bh).

شكل (28) مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي2019م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- مجلس التنمية الاقتصادية وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين،2019م.

شكل (29) نواتج تطور المشاريع الاستثمارية من سنة 2013-2018م (مليون دولار) في مملكة البحرين



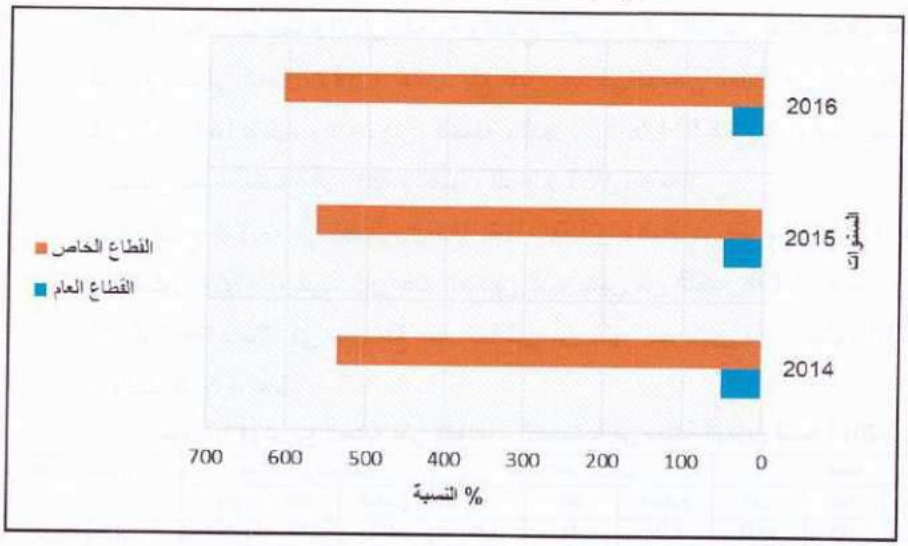
المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية (2018م)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص55.

يتضح من الشكلين (27) و (28) و(29) ما يأتي:

- مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2019م، وقد بلغت أعلى نسبة في المساهمة للصناعات الأخرى المنتجة للخدمات 19.84 %، وتأتي بعدها النسبة 17.91% لقطاع الصناعات بشكل عام، وفي المرتبة الثالثة تأتي المشروعات المالية والتي وصلت نسبتها إلى 16.12% في الناتج الإجمالي المحلي.
- أما مساهمة قطاع المناجم في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة 13.95%، ويأتي قطاع البناء والتشييد بنسبة بلغت 8.25%.
- أما قطاع المواصلات والاتصالات فقد بلغت نسبته 7.81% من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ثم يأتي قطاع التجارة بنسبة 4.33%، ويليه قطاع العقارات بنسبة 3.63%، أما صافي الضرائب على البضائع فقد بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي 2.73%، وأما بالنسبة إلى قطاع الفنادق والمطاعم والذي يمثل الخدمات السّياحية.
- ويأتي قطاع خدمات الأعمال من القطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الناتج المحلي، والتي بلغت نسبتها 1.59، ويأتي بعدها الصناعات الأخرى المنتجة للسلع بنسبة 1.29 من مجمل المساهمة في الناتج المحلي، وأما الكهرباء والماء فقد كانت أقل القطاعات مساهمة في الناتج والتي كانت نسبتها 1.3%.
- وأما بالنسبة إلى تطوّر نواتج المشاريع الاستثمارية من سنة 2013 إلى 2018م، فقد بلغت مشاريع الفحم والغاز الطبيعي المرتبة الأولى من حيث إيراداتها (3,272) مليون دولار، وتلتها مشاريع المتعلقة بالمواد الكيماوية والتي بلغت (1,127) مليون دولار، في حين بلغت مشاريع العقارات (1,037) مليون دولار.
- بلغت مشاريع الفنادق والسّياحة في المرتبة الرابعة (913) مليون دولار، واما المشاريع التي تلتها فهي الخدمات المالية (670) مليون دولار، وجاءت مشاريع وسائل النقل (161) دولار.

شكل (30) – إجمالي القوى العاملة في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- تقرير البحرين في أرقام 2016م.

يتضح من الشكل (30) والجدول (17) ما يأتي:

- بلغ إجمالي العاطلين عن العمل في سنة 2014م من فئة الذكور 1.046 في الألف، وفي فئة الإناث 6.368 في الألف، ويتضح أن نسبة الإناث أكثر عددًا من الذكور؛ وذلك لطبيعة بعض الوظائف التي تعرض للذكور عن الإناث مثل الوظائف العملية التي تحتاج لطاقة حركية تناسب قدرة الذكور في العمل، وقد بلغ معدل البطالة 3.8%.
- تراجع عدد العاملين في سنة 2015 من الذكور إلى 1.042 في الألف، وكذلك عدد العاطلات من الإناث من 6.368 إلى 5.904 في الألف، مما أدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في معدل البطالة العام إلى 3.5 %؛ ويرجع ذلك نتيجة العمل المستمر على فتح معارض لعرض الوظائف القائمة عليها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- في سنة 2016م بلغت البطالة معدّلا مرتفعًا عن السنوات السابقة؛ حيث بلغت 4.3%، وأصبح المعدل يتذبذب حيث انخفض معدل البطالة في سنة 2017م إلى 3.7% بينما في سنة 2018م إلى 3.9%، وفي نفس الوقت تسعى حكومة مملكة البحرين إلى تقليل معدلات البطالة بإقامة المشاريع ومعارض التوظيف التي تسهم في توفير وظائف للشباب البحرينيين، إلى جانب دور ومشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.
- أما بالنسبة إلى توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية، فقد كانت أقل عدد للعمالة الموزعة على الأنشطة السّياحية هي الأعمال المنزلية للأسر الخاصة، فقد بلغ إجمالي العمال 984 عامل من فئة الذكور والإناث لجملة السكان (البحرينيين والغير بحرينيين)،

ويأتي بعده في المرتبة الثانية إمداد الكهرباء والماء، والذي بلغ إجمالي العمالة فيها 1,222عامّلا، أما قطاع الإدارة العامة والدفاع الذي جاء في المرتبة الثالثة للأقل عددًا، فقد بلغ إجمالي العمال 1,382 عامل. بلغ أكبر عدد في إجمالي العمال في الإنشاءات فقد كان 164,742عامل، وتليه تجارة الجملة والتجزئة 134,655عامّلا، وأما بالنسبة لإجمالي العمالة لقطاع الزراعة والصيد، فقد بلغ 1,963عامّلا.

- يتمثل قطاع السّياحة في إجمالي العمالة لقطاع الفنادق والمطاعم فقد بلغ 37,922 عامّلا من الذكور والإناث، حيثُ كان عدد العاملين البحرينيين من الذكور2,498 عامّلا، وأما الإناث 967 عامّلا، في حين بلغ عدد العاملين من الغير بحرينيين من الذكور29,838 والإناث 4,618 عامّلا.

جدول (17) توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين لسنة 2017م

القطاع الاقتصادي	عدد العاملين البحرينيين			العاملين الغير بحرينيين			الجملة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الزراعة والصيد	169	83	252	1,669	42	1,711	1,838	125	1,963
صيد الأسماك	150	7	157	4,245	6	4,251	4,395	13	4,408
التعدين واستغلال المحاجر	427	104	531	5,744	159	5,903	6,171	263	6,434
الصناعات التحويلية	11,074	2,831	13,905	54,481	1,567	56,048	65,555	4,398	69,953
الكهرباء والغاز والماء	644	65	709	508	5	513	1,152	70	1,222
الإنشاءات	7,864	3,756	11,620	150,299	2,823	153,122	158,163	6,579	164,742
تجارة الجملة والتجزئة	14,008	6,059	20,067	105,299	2,823	108,122	119,307	6,579	125,886
الفنادق والمطاعم	2,498	967	3,465	29,838	4,618	34,457	32,336	5,586	37,922
النقل والتخزين والاتصالات	5,644	1,975	7,619	15,707	1,909	17,616	21,351	3,586	25,235
الوساطة المالية	5,683	3,181	8,864	5,237	903	6.167	10,920	4.111	15,031
الأنشطة العقارية والتجارية	5,606	3.254	8,860	33,221	3,400	36,621	38,827	6,654	45,481
التعليم	775	2,823	3,604	4,857	2,214	7,071	5,632	5,056	10,678
الإدارة العامة والدفاع	260	52	312	912	158	1,070	1,172	210	1,382
أنشطة الخدمات المجتمعية	747	1,002	1,749	9,853	3,065	12,918	10,600	4,064	14,667
الصحة والعمل الاجتماعي	591	1,045	1,636	8,095	2,686	10,781	8,686	3,731	12,417
الأعمال المنزلية	64	170	234	456	294	750	520	464	984
المنظمات غير الإقليمية	260	116	376	957	190	1,147	1,217	306	1,523
أنشطة اضافية مؤقتة	8	20	28	1,186	588	1,774	1,194	608	1,802
سجلات غير مصنفة	4,810	3,414	8,224	32,865	3,837	36,702	37,675	7,251	44,926
الجملة	61,282	30,933	92,215	465,739	37,471	503,210	527,021	68,404	595,425

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- موقع الحكومة الإلكترونية، (2020م)، فصل القوى العاملة للضمان الاجتماعي (2017م)، منصة البحرين للبيانات المفتوحة، مملكة البحرين (https://www.data.gov.bh).

يُعد عنصر العمالة من أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق، ويمكن القول بأن قوة العمل في المجتمع تُمثل ركيزة أساسية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتمارس القوة البشرية العاملة في صناعة السّياحة دورًا مؤثرًا في نموها، شأنها شأن أي صناعة أخرى، إن توفير العمالة المطلوبة للقطاع السّياحي تُمثل نقطة ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر المستثمر

في الأنشطة السّياحية المختلفة، فلا يكفي إقامة للمشروعات السّياحية الضخمة، وتخصيص رؤوس الأموال الكبيرة لها بالعمل في القطاع السّياحي يتطلب قُدرات فنية وإدارية لمواجهة احتياجات هذا القطاع وتنميتها باستمرار، وتشغيل أفراد ينقصهم التعليم والتأهيل والتدريب الكافي يؤدي إلى فشل المشروعات، فالسّياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى معين من المهارة سواء الخدمة السّياحية أو الخدمات المعاونة[1]؛ وأن النشاط السّياحي يُعد مجالاً اقتصاديًا مهمًا فيما يتعلق بتوفير فرص العمل على مختلف المستويات التعليمية والوظيفية، وذلك لأنه قطاع يعتمد بالدرجة الأولى على توفير الخدمات السّياحية لطالبيها[2]. أمّا فيما يتعلق بفرص العمل التي يوفرها قطاع السّياحة من خلال عدد العاملين في قطاع الفنادق والمطاعم والتي بلغ الإجمالي 37,922 عامّلا، وهذا يُعد العدد متوسطًا مقارنة ببعض القطاعات تجارة الجملة والتجزئة التي بلغ عدد الإجمالي للعمال 134,655عامّلا، والإنشاءات 164,742عامّلا. ولمعرفة نسبة قوة العمل في مملكة البحرين، وتوضيح مدى توافر الأيدي العاملة، حيثُ كانت معادلة نسبة قوة العمل على النحو التالي حسب ناتج المعادلة الآتية:

- **نسبة قوة العمل= قوة العمل x100÷ إجمالي السكان.**
- **37,922 x100 ÷595.425 =6,3688 إذا نسبة قوة العمل: 6,3688**

يتبين من ناتج المعادلة أن هناك تدنيًا في نسبة العاملين في قطاع السّياحة المتمثل في الفنادق والمطاعم، وهذا وتشمل هذه النسبة العمالة الغير بحرينية من الذكور والإناث العاملين في هذا القطاع، والذي بلغ عددهم 34,457 عامّلا، حيثُ تفوق نسبة العاملين البحريني3,465 عامّلا، مما يدل ذلك على انخفاض النسبة لقوة العمل للعمالة السّياحية من العاملين البحرينيين، وتُعد البطالة بين الشباب من الأمور الهامة التي تنظر إليها مملكة البحرين بعين الاعتبار عند وضع الخطط المستقبلية والعمل على توفير المناخ الاستثماري الجاذب لتنمية مختلف القطاعات من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية واستقطاب الاستثمارات المولدة للوظائف الملائمة لسوق العمل، حيثُ يعدُ قطاع السّياحة من أهم القطاعات التي تساهم في خلق فرص عمل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لما يتميز به هذا القطاع من النمو المتزايد والمتداخل في جميع الأنشطة الاقتصادية.

(1) أحمد فوزي ملوخية (2007م): مرجع سابق، ص177- 179.

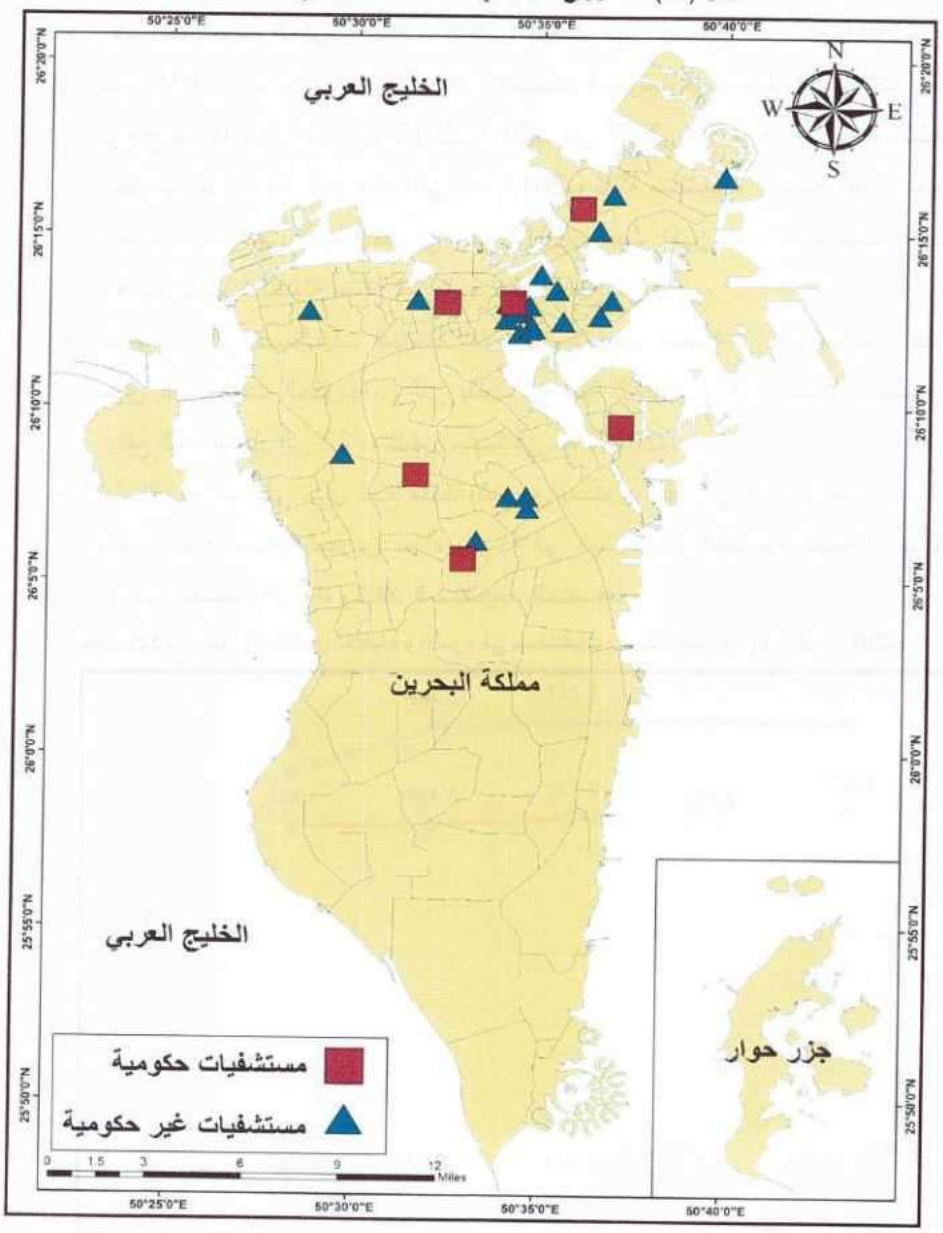
(2) محمد خميس الزوكة (1995م): مرجع سابق، ص243.

2-الخدمات الصحية:

لقد تناول الهدف الثالث للتنمية المُستدامة "**ضمان التمتع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار**" وبحسب ما ورد في تقرير منظمة السّياحة العالمية لتحقيق التنمية المُستدامة بشأن مساهمة السّياحة في النمو الاقتصادي والتنمية وأثره غير المباشر على الصحة والرفاهية.

تُعد الخدمات الصحية بشكل عام من العناصر المهمّة التي يحتاج إليها السائح في الموقع السّياحي الذي يقصده، حيثُ إنه كلما تقدمت الخدمات الصحية من حيث التخطيط والإدارة الفاعلة وتوظيف التكنولوجيا والمعدات الطبية الحديثة، كان هذا عاملا مساعدًا على حدوث التنمية السّياحية بصفة خاصة، والتنمية بصفة عامة؛ لذا نجد أن الدوافع الصحية الجسدية وتقليل التوتر الذهني والنفسي المصاحب للحياة العصرية السريعة المليئة بالضغوط النفسية والمادية أعطت دافعًا للسفر والتنقل من منطقة إلى أخرى بغرض الراحة والاستجمام، أو زيارة المصحات أو المستشفيات أو اتباع إرشادات الأطباء بتغيير البيئة؛ لذا فإن معظم الدول، ومنها مملكة البحرين تولي اهتماما كبيرًا بتقديم خدمات طبية وصحية وفق المعايير الصحية الدولية.

شكل (31) – التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)
- التقرير الرسمي لمملكة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016م.

ويتضح من الشكل (31) ما يأتي:

- عدد المستشفيات الحكومية ستة مستشفيات بحسب آخر إحصائية من سنة 2011م، إلى سنة 2016م، هذا إلى جانب المراكز الصحية الحكومية في جميع المحافظات والتي يراوح عددها خلال السنوات 2012-2016م، من 27 إلى 30 مركزًا، أما المستشفيات الحكومية للولادة فقد كان عددها في سنة 2012م، ثلاثة مستشفيات رئيسية وقد تم دمجها وأصبحت مستشفى واحدًا فقط في سنة 2017م، حيث تكون هذه المستشفيات مجهزة بأحدث الأجهزة الحديثة بطاقة استيعابية تغطي جميع المرضى.
- أما بالنسبة إلى المستشفيات الخاصة التابعة للاستثمارات المحلية أو الخارجية فإن عددها يفوق المستشفيات الحكومية، والتي بلغت في سنة 2012م (15) مستشفى خاصًا وقد ارتفع العدد ليصل إلى 22 مستشفى خاصًا في سنة 2017م.
- تدل المؤشرات على مدى تمتع مملكة البحرين بمستوى متقدم في المجال الصحي والذي يغطي جميع مناطق البحرين سواء بالنسبة إلى المستشفيات الحكومية العامة أو مراكز الرعاية الصحية الأولية، وكذلك المستشفيات الخاصة.

شكل (32) - التوزيع العددي للأطباء والأسرة في مستشفيات بمملكة البحرين (2011- 2015م)



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير الرسمي لمملكة البحرين (البحرين في أرقام 2016م).

ويتضح من الشكل (32) ما يأتي:

- بلغ عدد الأطباء في المستشفيات الحكومية الخاصة في سنة 2011م (2.91) طبيبًا مقابل (2.486) سريرًا، وفي سنة 2012-2013م، زاد عدد الأطباء إلى (3.317) طبيبًا مقابل (2.542) سريرًا للمرضى والتي يتم تصنيفها بحسب نوع الجنس وعمر المريض والحالة الصحية التي يعاني منها ونوع المرض.

وبحسب ما سبق، فإن الرعاية الصحية تعتبرُ من أهم المتطلبات والمقومات الاجتماعية "البشرية" للجذب السّياحي الرئيسية، والواجب توافرها سواء للمواطنين والمقيمين أو السائحين، حيث إنه كلما كانت متقدمة في أي مكان فإنه يدل على ارتقاء التنمية بشكل عام والتنمية السّياحية بشكل خاص؛ لذا فقد عملت المملكة على الاهتمام بجودة عالية في تقديم خدمات صحية متنوعة ذات مستوى متقدم متوافق مع المعايير الصحية الدولية.

- **الخدمات الأمنيّة:**

إن الأمن بمفهومه الشامل له دور كبير في الحياة البشرية؛ إذا يجب أن يغطي هذا المفهوم كل التغيرات الحسية والنفسية التي تؤكد استقرار الطمأنينة في نفوس أفراد ومؤسسات وتنظيمات المجتمع، وكل ما يبعد أسباب الخوف والقلق عن مسار أنشطتهم المادية، لذلك اتجه الفكر إلى تصنيف ثلاث مجالات للأمن الشامل ترتبط بنوعية التي يتولى منها تأمين مسارها حيث برزت مصطلحات الأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي [1].

إن القطاع السّياحي في أية منطقة بالعالم يتأثر بكل القطاعات الأخرى تأثرًا إيجابيًا وسلبيًا[2]، حيثُ أن الأمن والسّياحة عنصران لا يفترقان، فبمقدار انتشار الأمن تنمو السّياحة عددًا وعائدًا، ومقدار اضطراب الأمن وفقدانه تذبل السّياحة وتتناقص مشروعات التنمية السّياحية، وأصبح الأمن من بين أهم أربعة عناصر السّياحية عصرية (4S) Sun, Sand, Sea and Security ، ويضيف البعض (S) Sport، فالسّياحة خاصة الأجانب يهتمون اهتماما بالغًا بالبلاد والمناطق السّياحية التي تتمتع بأكبر درجة من الأمن يتحركوا فيها بحرية تامّة من دون خوف على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم، كما تنصح الدول المتقدمة مواطنيها المسافرين للسّياحة الخارجية بعدم التوجه إلى البلاد أو المناطق السّياحية التي تفتقد الأمن والأمان[3].

---

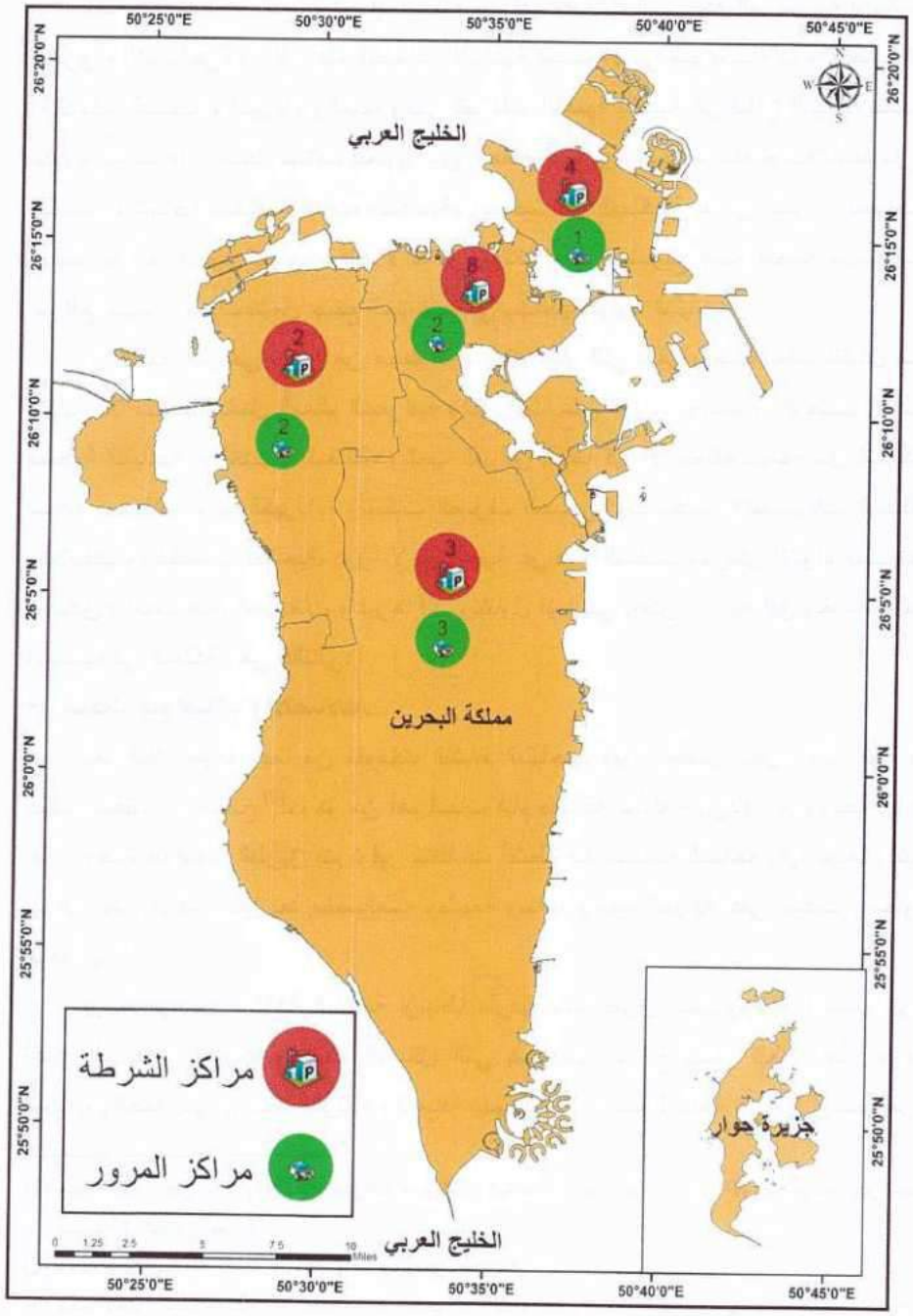
(1) محمد بن صالح الزيدي (2011م): الأمن السياحي الصحي، كلية التدريب، المملكة العربية السعودية، ص5.

(2) Developments and challenges in the hospitality and Tourism sector, issues paper for discussion at the dialogue forum for the hotels, catering, Tourism sector, 23 – 24 November 2010.

(3) إبراهيم علي غانم (2003م): المعطيات السياحية لمرسى مطروح/ تحليل جغرافي، المجلة الجغرافية العربية، العدد 41، السنة الخامسة والثلاثون، الجزء الأول، القاهرة، ص 521.

إن التغيرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها دور في نمو البيئة السّياحية الجاذبة أو المنفرة للمملكة؛ لذا فإن الأمن والاستقرار يُساهم كثيرًا في جذب الاستثمارات السّياحية المحلية والأجنبية وفي إقبال واستقطاب الوفود السّياحية وتوفير الطمأنينة على أنفسهم وممتلكاتهم وتقديم الحماية لهم من المخاطر منذ وصولهم للمملكة وحتى مغادرتهم، وقد أدى الاستقرار الأمني والسياسي الذي تميزت به مملكة البحرين إلى زيادة في عدد السكان وإلى ارتفاع تدريجي في معدل النمو السكاني نتيجة الهجرة الوافدة ووفود السّياحة؛ وذلك من خلال الإجراءات المختلفة التي تهدف إلى توفير الحماية لقطاع السّياحة بكافة عناصره وفعالياته المختلفة، ونتيجة الاهتمام الزائد من الجهات المسؤولة بتوفير الخدمات الأمنية في جميع محافظات ومناطق مملكة البحرين، ولأهمية الخدمات الأمنية لأي بلد السّياحي؛ لذا فإن المملكة تتمتع بشبكة أمنية قوية في جميع فروعها سواء من حيثُ مراكز حفظ الأمن أو نقاط وجود سيارات الإطفاء والمرور، كما يتضح في الشكل (33) التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية المتنوعة في مملكة البحرين.

شكل (33) – التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية المتنوعة في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير الرسمي لمملكة البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء.
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

خامساً- الخدمات والمرافق:

تُعد خدمات البنية التحتية في أية منطقة من أهم مقومات السّياحة المرتبطة بالجانب البشري والاجتماعي، وتوافر هذه الخدمات الأساسية المتمثلة في المواصلات والاتصالات والخدمات الصحية والكهرباء والماء، والتي تعدُ ذات الأهمية بالنسبة إلى قطاع السّياحة بشكل عام، حيث ستعمل بالتأكيد مستقبلًا بتطوير دور مملكة البحرين لتصبح منطقة جاذبة للاستثمارات السّياحية والسّياحة بمختلف أهدافهم السّياحية، وحرصًا من المملكة على إبراز الجوانب الحضارية أمام الوفود السّياحية، فإنه لا بد من زيادة وتطوير مشاريع البنية التحتية خاصة في المواقع السّياحية بحيث تشمل جميع الخدمات التي يحتاجها الوفود السّياحية.

إن المنتج السّياحي يتكون من مجموعة من العناصر التي يكمل بعضها بعضًا لتشكل في النهاية كلاً متجانسًا يشمل المعالم الجغرافية والمغريات على الزيادة، وطرق الوصول إلى المنطقة السّياحية، والخدمات المقدمة، وتلعب المرافق العامة في أي منطقة سيّاحة مثل شبكات المياه، ومحطات توليد الكهرباء، وشبكات الصرف الصحي، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات الصحية، دورًا لا يقل أهمية عن دور المنشآت ومراكز الإيواء السّياحي كالفنادق والمصائف والمنتجعات وغيرها [1]. ونتناول فيما يلي بعض من المرافق وخدمات البنية الأساسية في المملكة وهي كالتالي:

- **شبكات المواصلات والاتصالات.**

يعدُ النقل مقومًا مهمًا من مقومات النشاط السّياحي، فهذا العنصر يُمثل رباطًا قويًا بين المكان المقصود والسائح [2]، وهو من أهم أسباب قيام صناعة السّياحة وازدهارها ونتيجة لها في نفس الوقت، فبواسطة الطريق يتم توفير متطلبات أنشطة قيام صناعة السّياحة وازدهارها ونتيجة لها في نفس الوقت، كما يعدُ بخصائصه وطبيعة وسائله وحجم الحركة على شبكات ومحاوره نتيجة لها [3].

يرتبط ازدهار صناعة السّياحة ارتباطا طرديًا بتقدم طرق النقل ووسائله، حيث تتزايد أعداد السائحين بتقدمها، وتختلف الوسائل التي يستخدمها السائح للسفر تبعًا لعاملي موطن السائح، والجهة التي يقصدها بالزيادة والمسافة بينهما[4]، إذا كانت السّياحة هي في أساسها حركة

(1) محمد صدقي علي الغماز(1994م): جغرافية شرم الشيخ السياحية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 159، القاهرة، ص 38.

(2) محمد صبحي، حمدي الديب (1995م): مرجع سابق، ص 84.

(3) محمد خميس الزوكة (1996م): البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الانسان، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص17.

(4) محمد خميس الزوكة (2005م): صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 185-181.

انتقال السائحين بين بيئتي العرض والطلب، فإن هذه الحركة لكي تتم بين هاتين النقطتين لا بد لها من وسيلة تقوم بدور الناقل والمتمم لهذه الحركة، ولذلك يعتبر النقل جزءًا رئيسيًا من البنية التحتية، ذات الأهمية لنشاط الحركة السّياحية في بيئة العرض السّياحي[1].

تعتبر وسائل المواصلات والاتصالات من أهم خدمات البنية التحتية في مملكة البحرين لما تمثله من تطور اقتصادي تتبعه تطورات السّياحية ومجتمعية، وبالنسبة إلى هذه الخدمات فقد تطورت بالمملكة بشكل متسارع خاصة في فترتي اكتشاف النفط وبعد الاستقلال في سنة 1971م؛ وذلك لما تمثله شبكة الطرق من أهمية لحركة السّياحة وتسهيل تنقلاتهم داخل المملكة؛ لذا نجد بأن مملكة البحرين تسعى دائمًا لتطوير شبكة النقل للمساهمة في جذب المشاريع السّياحية، وتسير حركته ووصوله للمقاصد السّياحية بكل سهولة، وبالإضافة إلى المعابر الرئيسية الثلاثة التي عن طريقها يتوافد السّياحة للمملكة.

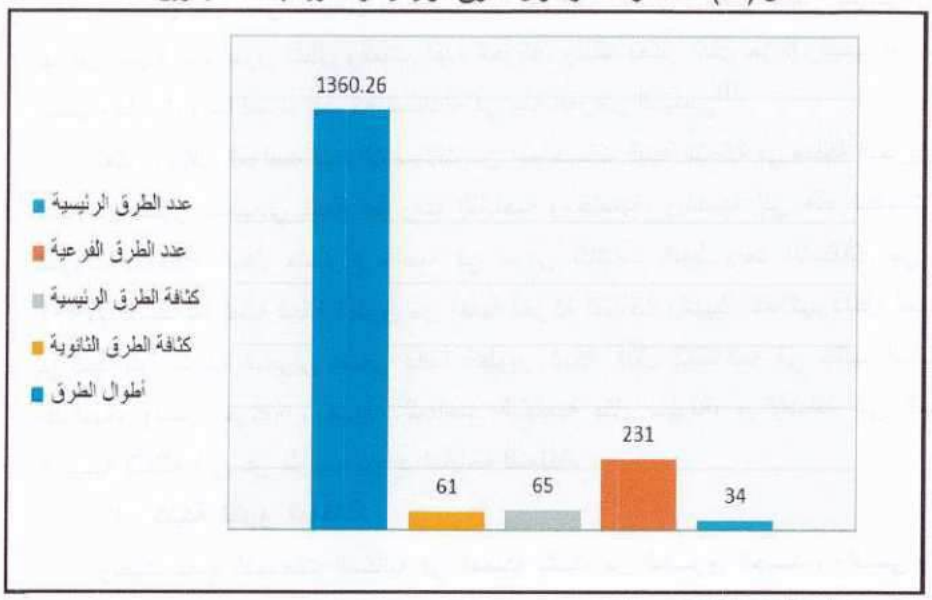
أ- شبكة الطرق الداخلية:

ربطت جميع التجمعات السكانية في المملكة بشبكة من الطرق الجيدة، والتي زادت أطوالها من 1964 كم عام 1988م إلى 2052 كم عام 1992م، وتشكل الطرق الرئيسية منها 312كم، بدأت البحرين منذ عشرات السنين بربط جزرها الرئيسية المأهولة مع بعضها بواسطة جسور، فقد جرى ربط جزيرة المنامة مع جزيرة المحرق بجسر طوله 2,5 كم، وفي عام 1996م جرى ربط الجزيرتين معًا بواسطة جسر ثانٍ، كذلك ربطت جزيرة المنامة مع جزيرتي النبيه صالح وسترة بواسطة جسر افتتح عام 1976م، وقد أسهمت شبكة الطرق الداخلية في تسهيل عملية النقل والاتصال بين مناطق البحرين المختلفة بشكل سريع، مما يمكن السّياحة من التنقل بسهولة بين المناطق والمعالم السّياحية، وأما بالنسبة إلى السائحين القادمين للمملكة فيكون دخولهم بواسطة ثلاثة معابر هي : المعبر الجوي، المعبر البحري، المعبر البري[2].

(1) نايف بن عمر(2005م): السياحة في سلطنة عمان: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 85.

(2) عبد المجيد مفيز، عثمان غنيم (2011م): البحرين السياحي، دراسة في جغرافية السياحة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 53.

شكل (34) – عدد وكثافة وأطوال الطرق الرئيسية والثانوية بمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

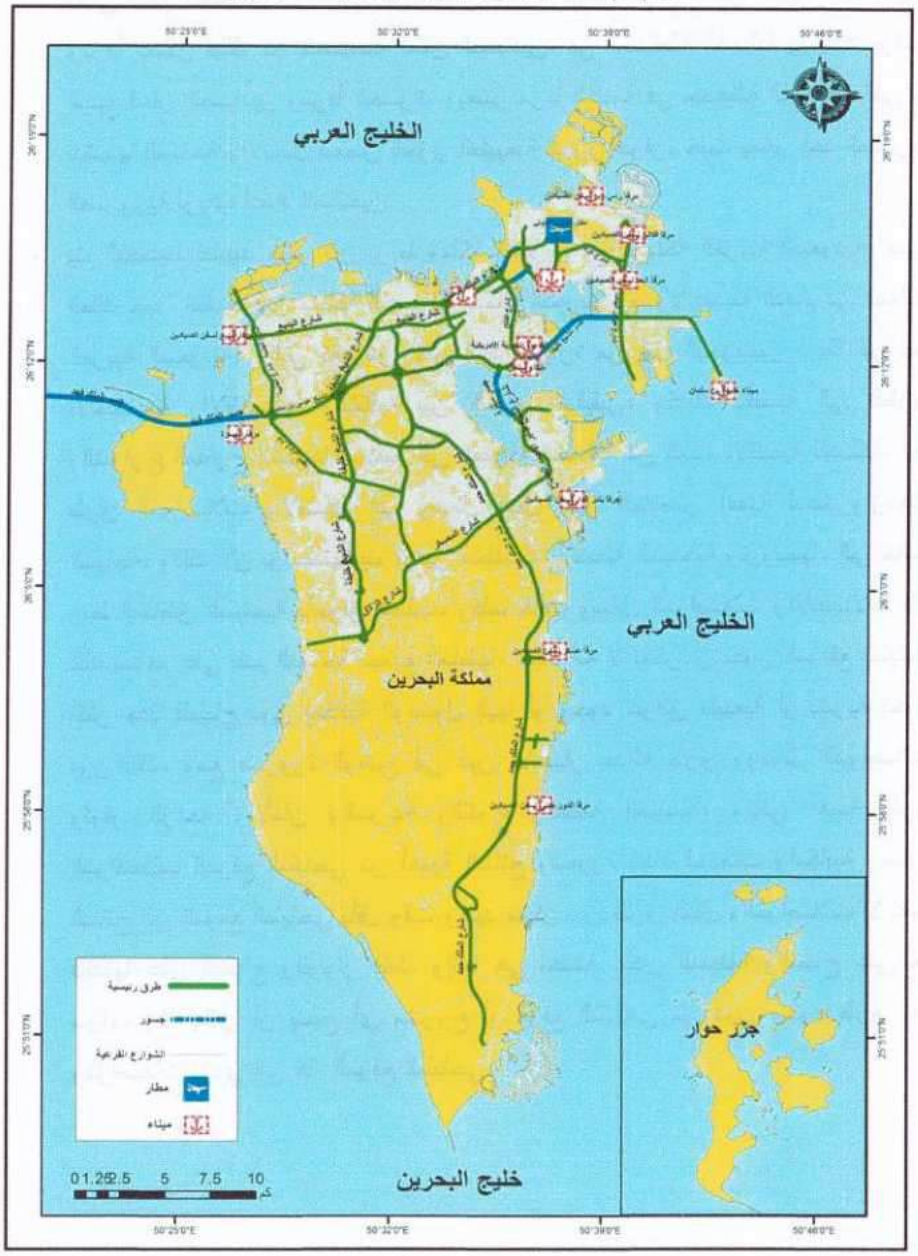
ويتضح من الشكلين (34) و (35) ما يأتي:

- يصل عدد الطرق الرئيسية بالمملكة إلى 34 طريقًا بكثافة وقدرها 65%، بينما وصل عدد الطرق الثانوية 231 طريقًا بكثافة وقدرها 61%، ومن أكبر الشوارع الرئيسية في البحرين شارع الملك حمد حيث يتصل بالعاصمة المنامة بواسطة شارع الشيخ خليفة الذي يصل للمحافظة الجنوبية لمنطقة الزلاق، وأما شارع الشيخ حمد يبدأ من مدينة حمد في المحافظة الجنوبية ليصل إلى أقصى المحافظة الجنوبية، وقد بلغ طول تلك الطرق مجتمعة 1360,230 كم، وتعتبر كثافة الطرق وكثرة استخدامها مؤشرًا يدل على مستوى التنمية والتطور في المملكة لما تمثله من أهمية للأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط السّياحي.
- يمتاز الميناء الرئيسي (ميناء خليفة) بموقعه الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، حيث يمكنه من استقبال السفن الكبيرة، مما يؤهله لاستقبال السّياحة بشكل أكبر وسهولة الوصول إلى الموانئ في منطقة الخليج العربي، إلى جانب الميناءين وهما ميناء سترة وميناء سلمان الذي يعدُ أول ميناء في مملكة البحرين.
- تم تدشين العديد من الموانئ منها مرفأ لتسهيل عمليات الصيد البحري، ومرفأ الحد ومرفأ قلالي ومرفأ المحرق للصيادين وسفنهم في محافظة المحرق بشمال المملكة، مرفأ

قلالي لسفن الصيادين، وأما في المحافظة الجنوبية فيوجد مرفأ عسكر لسفن الصيادين، ومرفأ عسكر كذلك تم تخصيصه لسفن الصيادين، في المحافظة الشمالية يوجد مرفأ البديع لسفن الصيادين ومرفأ الجسرة، ويعتبر مرفأ المنامة في محافظة العاصمة التي تم تدشينها للسّياحة والانتقال لبعض الجزر الطبيعية كجزر حوار، حيث يعتبر أحد المشاريع الضرورية لزيادة أعداد السائحين.

- يتم التخطيط لتشييد جسر ثانٍ يربط مملكة البحرين مع المملكة العربية السعودية "جسر الملك حمد" انطلاقًا من منطقة البديع في شمال البحرين وصولًا لمدينة الدمام في المملكة العربية السعودية، والتي تُعد من أكثر المدن زيارة من قبل البحرينيين دعمًا للروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين البلدين الشقيقين، وكذلك بالنسبة إلى الطرق والشوارع المقترح إنشاؤها مستقبلا في المنطقة الشمالية من المياه الإقليمية للمملكة. تعد طرق المواصلات بالإضافة إلى وسائل النقل أكثر العناصر أهمية لدعم وازدهار السّياحة؛ وذلك لأن بواسطتها يتم توفير متطلبات الأنشطة السّياحية وترويجها، إلى جانب ربط المناطق السّياحية بأسواق الطلب، وكلما كانت وسائل المواصلات والاتصالات فإن ذلك يساهم على تقدم السّياحة بجميع أنماطها، حيثُ أنه لا يمكن أن تكون المواقع السّياحة أكثر جذبًا للسّياح دون إمكانية الوصول إليها أو وجود عوائق طبيعية أو بشرية تحول دون ذلك، ومع ضرورة الوضع في عين الاعتبار حداثة طرق ووسائل المواصلات وتوفر الراحة والأمان والسرعة والتنوع والتكلفة المناسبة، وتأتي أهمية طرق المواصلات للموقع السّياحي من أهمية السائح وشعوره تجاه الخدمات وامكانية وصول السائح إلى الموقع السّياحي بأقل وقت وجهد ممكن. إن طرق النقل والمواصلات لا تعود فائدتها على السواح والزوار فقط، وإنما هي لخدمة سكان المنطقة والسياح على حد سواء، ولا يمكن أن ينجح أي مشروع أو موقع السّياحي من دون وجود طرق نقل ومواصلات تؤدي إلى هذا الموقع السّياحي.

شكل (35) – الطرق الرئيسية والموانئ بمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ب-وسائل شبكات الاتصال السّياحية:

تُعد شبكات الاتصال ركيزة أساسية من ركائز التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيثُ إن أهميتها لا تقتصر على مستوى الدولة فقط، بل تتعداه على مستوى أي منطقة أو إقليم داخلها، ولاشك أن تعدد والتطور الحاصل في وسائل الاتصال كان له انعكاس بشكل واضح على الدمج بين الأبعاد المكانية والزمانية، حيثُ كان له الأثر الواضح في التنمية وفي زيادة الارتباط بين الدول المختلفة، بالإضافة إلى زيادة العلاقات القائمة بينهما، لدرجة أصبح معها العالم وكأنه قرية صغيرة من خلال هذه الشبكات، ومن أشكال الاتصال ما يحدث الأفراد والمجتمع والمجموعات الإجتماعية والبشرية من ضرورات ومتطلبات المجتمعات بشكل عام؛ لذا فإن السّياحة بحاجة إلى وسائل وشبكات تكنولوجية قوية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وذلك بهدف نقل وتبادل الأفكار والمنتجات السّياحية، ومن أجل زيادة الوعي السّياحي وزيادة عدد السّياحة ومراكز الإيواء الفندقية والمنشآت السّياحية.

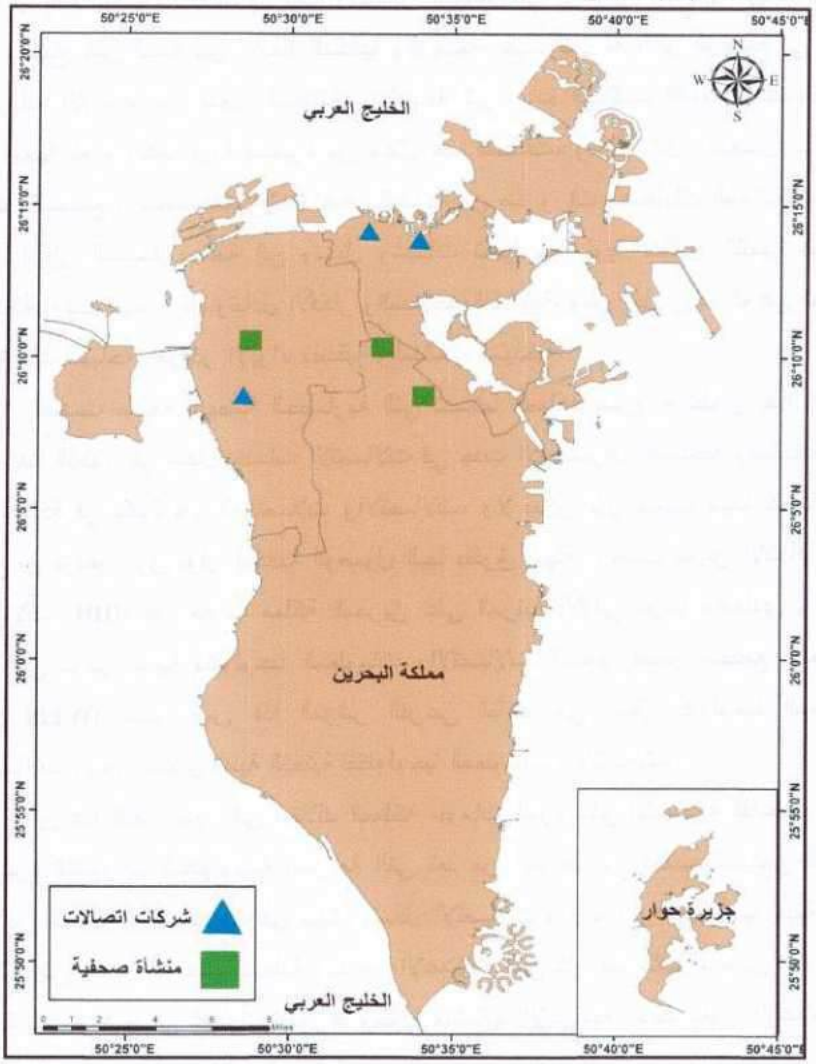
اقتضت طبيعة النهضة الحضارية التي شهدتها المملكة ضرورة تطوير هذا القطاع، وأسهم هذا التطور في مجال خدمات الاتصالات في جذب الاستثمارات السّياحية والسّياحة بمدى تقدم المملكة في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، ولا يمكن لأي منطقة مهما كانت جاذبة للسّياح أن تزدهر دون توفر إمكانية الوصول إليها بطرق سهلة، وحسب تقرير الإتحاد الدولي للاتصالات (IDI)، فقد حازت مملكة البحرين على المرتبة الأولى عربيًا والحادي والثلاثين عالميًا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السنوي لقياس مجتمع المعلومات (WTIS 2017) حيث يقيس هذا المؤشر الفرعي التأهب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويبيّن مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن هذا التقدم يشير إلى امتلاك المملكة مقومات قادرة على الاستجابة الفاعلة والتكيف مع وتيرة التطورات التكنولوجية السريعة التي تعدُ من أهم عوامل الجذب السّياحي للمملكة، كذلك فإن المملكة تمتلك قدرات في مجال وسائل الاتصالات والإعلام وعلى رأسها هيئة وزارة الإعلام، إلى جانب الصحف المحلية ومكاتب الإعلانات التي كان لشركات الاتصال وقوتها في المملكة دور واضح في تقدمها وتطورها وجودة منتجاتها الإعلامية، حيثُ يعتبر الإعلام سواء المرئي أو المسموع أو المقروء من أهم الوسائل الرئيسية التعريف بعناصر القوة التي تمتلكها البحرين خاصة في مجال استضافة السّياحة والوافدين بطريقة حضارية.

إن السائحين بحاجة ماسة إلى وسائل الاتصال، التي تُعد ضرورية للتواصل مع أهلهم في أماكن إقامتهم أو مراكز أعمالهم، ويأخذ هذا الاتصال أشكال متعددة، مثلاً عن طريق الهواتف المحمولة التي تتطلب شبكات دولية جيدة وواسعة التغطية، أو باستخدام الفاكس أو شبكة الإنترنت التي تُعتبر الأكثر أهمية، مما دعا العديد من المنشآت السياحية والإقامة كالمقاهي

والفنادق وغيرها من توفير هذه الخدمة لمرتاديها لنزلائها، خصوصًا إذا كان موقع المنشأة بعيدة عن المناطق الغير مأهولة بالسكان. وكما يتبين من الشكل (36) أهم مواقع التوزيع المكاني للمؤسسات الإعلامية والاتصالات في مملكة البحرين.

شكل (36) التوزيع المكاني للمؤسسات الإعلامية والاتصالات في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- موقع منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

- **خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي:**

- **خدمات الكهرباء والماء:**

تُعد من أهم مقوّمات البنية التحتية في الجذب السّياحي، باعتبارها المحرك الأساسي لجميع القطاعات التنموية بمختلف أنواعها؛ لذا فقد حرصت المملكة على توفير خدمتي الكهرباء والماء بأعلى درجة من الجودة من أجل تنمية مُستدامة، للتوصل لنموذج متميز في مجال توفير خدمات الكهرباء والماء بتوظيف محاور رئيسية وهى سرعة الاستجابة مع مستوى ثابت من الخدمة والسعة الكافية والإدارة المالية الفعّالة وقوة ومستوى عالٍ من الأداء، إلى جانب ذلك فإنها تمثّل العامل الرئيسي في التنمية الحضارية تعتبر الداعم الرئيسي للاقتصاد لمواكبة ما تشهده المملكة من نمو عمراني وتطور سريع في مشاريع البنية التحتية وإنشاء مناطق صناعية وسكنية حديثة.

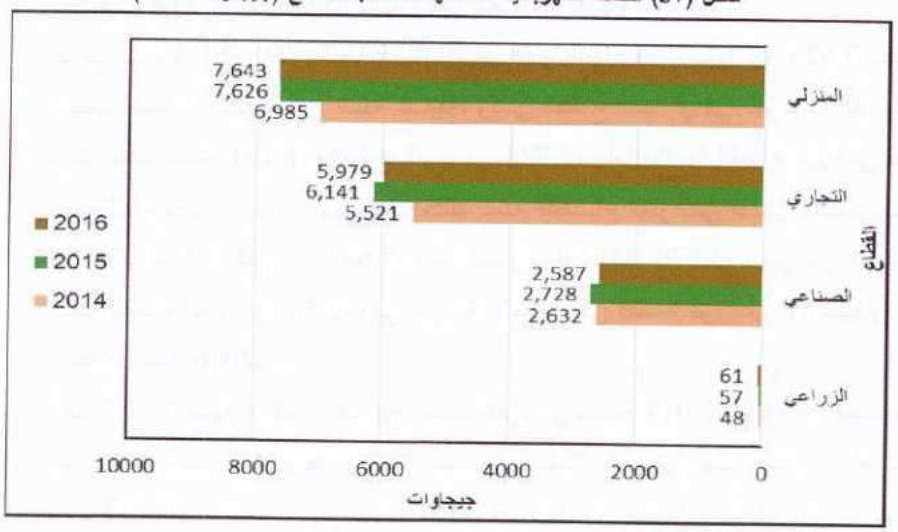
جدول (18) الطاقة الكهربائية المُستهلكة حسب القطاع (جيجاوات ساعة)

القطاع	2014	2015	2016
الزراعي	48	57	61
الصناعي	2,632	2,728	2,587
التجاري	5,521	6,141	5,979
المنزلي	6,985	7,626	7,643

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

شكل (37) الطاقة الكهربائية المُستهلكة حسب القطاع (جيجاوات ساعة)



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- موقع منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

شكل (38) نصيب الفرد من الاستهلاك المائي (مليون متر مكعب)



المصدر: عمل الباحثة اعتماداً على بيانات:

- موقع منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الجدول (18) والشكلين (37) و(38) ما يأتي:

- في سنة 2014م كانت نسبة الاستهلاك في الطاقة الكهربائية مرتفعة بنسبة بلغت 6,985 في القطاع المنزلي، ويليه القطاع التجاري بنسبة بلغت 5,521، ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة في هذه السنة وذلك بنسبة بلغت 2,632، أما القطاع الزراعي فيعدُ أقل القطاعات استهلاكا للطاقة الكهربائية والتي بلغت 48 جيجاوات ساعة.
- أما في سنة 2015م، فكان القطاع المنزلي هو أكثر القطاعات الاستهلاكية 7,626 حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك عن السنة السابقة، ويأتي القطاع التجاري في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبته 6,141، والقطاع الصناعي 2,728، وأما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد بلغت 57 جيجاوات ساعة. وقد بلغت كذلك نسبة القطاع المنزلي أكثر القطاعات المُستهلكة للطاقة الكهربائية 7,643، وأما التجاري فقد بلغت 5,979، ويأتي في المرتبة الثالثة للقطاع الصناعي2,587، وفي المرتبة الأخيرة يأتي القطاع الزراعي 61 جيجاوات ساعة في سنة 2016م.
- بالنسبة إلى الاستهلاك المائي فقد بلغ نصيب الفرد في سنة 2014م 158,618 مليون جالون، وفي سنة 2015م فقد ارتفعت نسبة الاستهلاك المائي للفرد حيثُ بلغت 137,215 مليون جالون، وفي سنة 2016م، فقد انخفضت نسبة استهلاك الفرد من 173,215مليون جالون إلى 165,063 مليون جالون.

- **مشاريع الصرف الصحي:**

يمكن للسّياحة أن تضطلع بدور حيوي لضمان الوصول " **لتوافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها إدارة مُستدامة**" ومن شأن كفاءة استخدام المياه في القطاع السّياحي إذا ما اقترنت بتدابير السلامة، وإدارة مياه الصرف الصحي، ومكافحة التلوث، وكفاءة التكنولوجيا جميعها من العوامل الأساسية للحفاظ على مواردها، وذلك حسب ما ورد بالهدف السادس من أهداف منظمة السّياحة العالمية للتنمية المُستدامة، والتي اعتمدتها الحكومات ومنها مملكة البحرين.

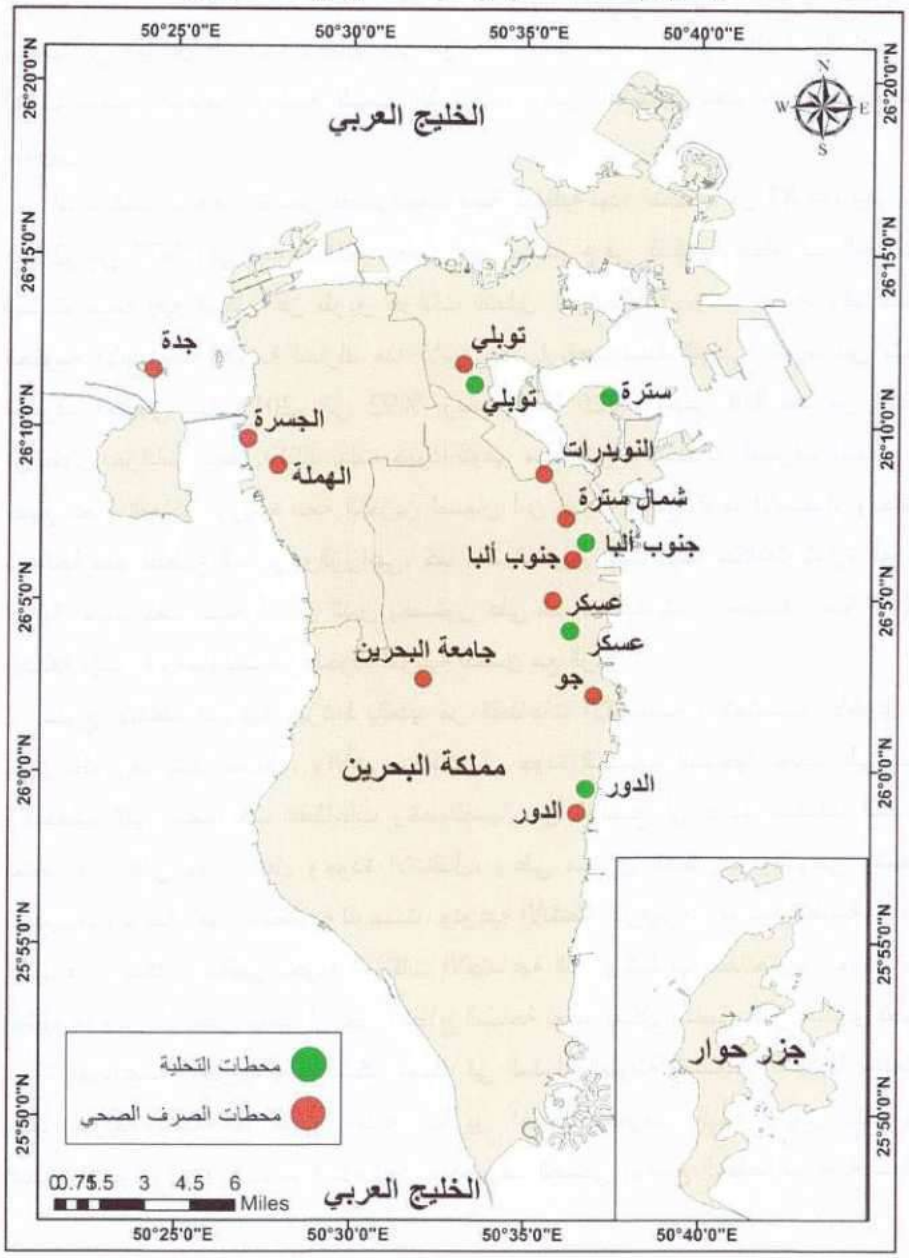
أما شبكات الصرف الصحي فقد تراجعت نسبة التغطية لهذه الشبكات من 87 %، وفي سنة 2006م إلى 77% وفي سنة 2009م، نظرًا للنمو المتسارع في السكان والتطورات العمرانية، فيما يتم خدمة بقية السكان عن طريق خزانات التحليل المرتبطة بكل وحدة سكنية. وقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لتدارك هذا الأمر حيث ارتفعت نسبة السكان الموصولين بشبكة الصرف الصحي سنة 2015م إلى 92% بزيادة قدرها 26%، وتبقى 8% فقط من السكان مرتبطون بخزانات التحليل؛ لذلك بذلت جهودًا لتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في جميع أنحاء المملكة، وزيادة سعة التخزين لضمان أمن المياه، ورفع كفاءة الاستخدام وبخاصة المعالجة منها للقطاع المنزلي والزراعي. كما تنفذ البحرين أيضا نهجًا متكاملا لإدارة الموارد المائية، حيث بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه شرب محسنة وآمنة 100% وبتكلفة ميسورة ومستويات من الجودة النوعية تتحسن مع الزمن (1).

تتنوع الأنشطة السّياحية وترتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ولا يمكن تطويرها بشكل مستقل، والأهم من ذلك أن جودة الخدمات السّياحية تعتمد على السلع والخدمات التي تنتجها هذه القطاعات وخصائصها. من الواضح أن جودة الخدّمات السّياحية تعتمد عادة على جودة النقل وجودة الاستقبال، وعلى مستوى المطارات والموانئ والمعابر الحدودية، ونوعية المواد المطلوبة للوجبات، ونوعية الأنشطة الترفيهية، ونوعية التقليدية. وترتبط الصناعات السكان المحليين بجودة العلاقات الاجتماعية التي يرتبط بها السائحون، وجودة البيئة الطبيعية، ومن ثم يمكن تحديد أن جودة قطاع السّياحة تعتمد بشكل أساسي على مستوى تطوير جودة الصناعات الأخرى، وأي مشكلة تحدث في السلسلة الطويلة للمنتجات السّياحية ستنعكس حتمًا بطريقة سلبية. لقد أولت مملكة البحرين اهتمامًا ملحوظًا بالبيئة، وتمثل ذلك بسن التشريعات والقوانين، حيثُ تم إنشاء شبكات الصرف الصحي ووضع الخطط المرحلية لمعالجة

(1) التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة2030م، منظمة الأمم المتحدة مملكة البحرين، ص89.

وتحسين الخدمات في جميع مرافق الصرف الصحي، وحماية البيئة من التلوث، وتحقيق الاستفادة القصوى من معالجة مياه الصرف الصحي، وفيما يأتي يبين الشكل (39) أهم محطات التحلية والصرف الصحي في المملكة.

شكل – (39) محطات التحلية والصرف الصحي في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- موقع منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

سادسًا: التراث الحضاري والثقافي.

يعدُ من المقوّمات السّياحية لما له من مغريات تجذب أنظار السائحين لزيارة المنطقة السّياحية الموجود بها الموروث الثقافي والمقومات الثقافية التي تمثّل رصيدًا مهمًا لأي مجتمع خلال رحلته التاريخية، وذلك للتعرف على طريقة حياة الشعوب التي قد تجمع بين القديم الرائع والحديث المقدم، فالفن الشعبي والعادات والتقاليد واللغة والموسيقى، هذا النوع من الأنماط الثقافية تُعتبر غير ملموسة وإنما يكتسبها السائح من خلال الاتصال المباشر، وهناك أنماط ثقافية ملموسة يكتسبها السائح من خلال زيارته للأماكن السياحية من مصنوعات يدوية، وأزياء وطنية، وجميع هذه الأنماط الثقافية سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة تُعتبر معلومات جديدة يكتسبها السائح، وفي نفس الوقت تُعتبر من الوسائل الدعائية بالنسبة التي يتم زيارتها مما يساعد على الجذب السّياحي والتعريف بها للخارج[1].

تترك السّياحة أثرها على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة مثل: الطابع المجتمعي، وبعض الظواهر الاجتماعية، والعادات والتقاليد الموجهة لسلوك الأفراد والتداخل بين المواطنين السائحين خاصة من لهم علاقة مباشرة بالسائحين مثل عمال الشركات والفنادق كما تؤثر السّياحة في المجتمع في إفشاء جو من السلام والأمن العالمي، مما يخفض حدة التوتر وتعمل على روح المودة والتفاهم العالمي بين المجتمعات والشعوب المختلفة وكل مجتمع قيم وتقاليد اجتماعية يمكن أن تساعد السّياحة على انهيار العادات والتقاليد عندما تختلط عدة ثقافات فيما بينها مع المجتمع المحلي، مما يولد انعكاسات ضارة على المجتمع، لذلك تحقق السّياحة مقابلة ومعاملة السّياحة من مختلف الجنسيات والأعراق من طرف السكان المحليين للمجتمع المضيف[2]. وفيما يلي أهم أشكال الموروث الثقافي الذي يؤثر في النشاط السّياحي، خاصة السّياحة الترفيهية والثقافية وكذلك السّياحة التسويقية، وهما التراث والمعالم الأثرية والتراث الشعبي تنوعه واختلافه، إضافة إلى الصناعات والمنتجات الحرفية التقليدية.

ويتضح من الشكل (39) ما يأتي:

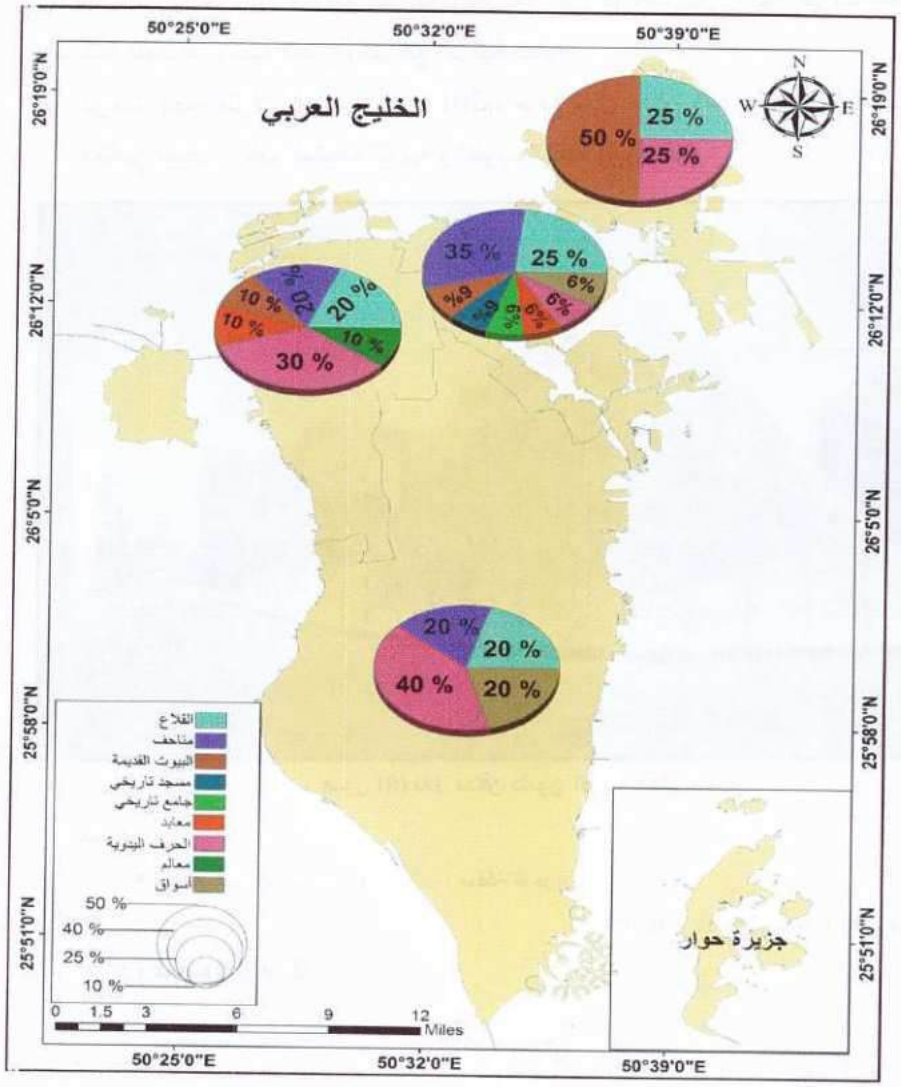
- تشتهر محافظة المحرق كونها من أقدم المناطق السكنية والساحلية بمملكة البحرين بوجود العديد من المواقع الأثرية والمناطق القديمة ومنها قلعتي عراد وبو ماهر، وبيت سيادي أشهر تجار اللؤلؤ البحريني، ويوجد كذلك فيها بيت الشيخ عيسى بن علي، إلى جانب اشتهارها بصناعة السفن بجميع أنواعها. أما محافظة العاصمة حيثُ تضم أشهر سوق قديم بالمملكة وهو سوق المنامة الشعبي، إلى جانب متحف البحرين الوطني ومتحف النقود وبيت القرآن، وكذلك يوجد صناعة السفن.

(1) خلود الخطيب (2000م): صناعة السياحة والسفر، الجزء الثاني، هلا للنشر، القاهرة، ص 36.

(2) مودة علي أحمد (2018م): دور السياحة في التغيير الاجتماعي والتنموي في السودان، مرجع سابق، ص 70.

- تتميز المحافظة الشمالية باحتوائها على الكثير من المناطق الأثرية والحرف اليدوية القديمة، ومن أشهر المناطق الأثرية قلعة البحرين ومسجد الخميس ومعبد باربار ومستوطنة سار والتلال الأثرية، وبالنسبة للصناعات القديمة فقد اشتهرت بصناعة النسيج في قرية بنى جمرة وصناعة السلال في قرية كرباباد وصناعة الفخار في منطقة عالي، وكذلك يوجد فيها سوق مدينة عيسى الشعبي، ومركز الحرفيين بالجسرة ومتحف راشد العريفي وبيت الجسرة الذي يعدُ من البيوت التاريخية القديمة بالمملكة، وتعتبر المحافظة الجنوبية أكبر المحافظات مساحة وأقلها عددًا في السكان بسبب طبيعتها الصحراوية وتوجد فيها قلعة الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح، وملعب الجولف، وإسطبلات الخيول الملكية.

شكل (40) – التوزيع الجغرافي النسبي للمعالم الأثرية السّياحية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

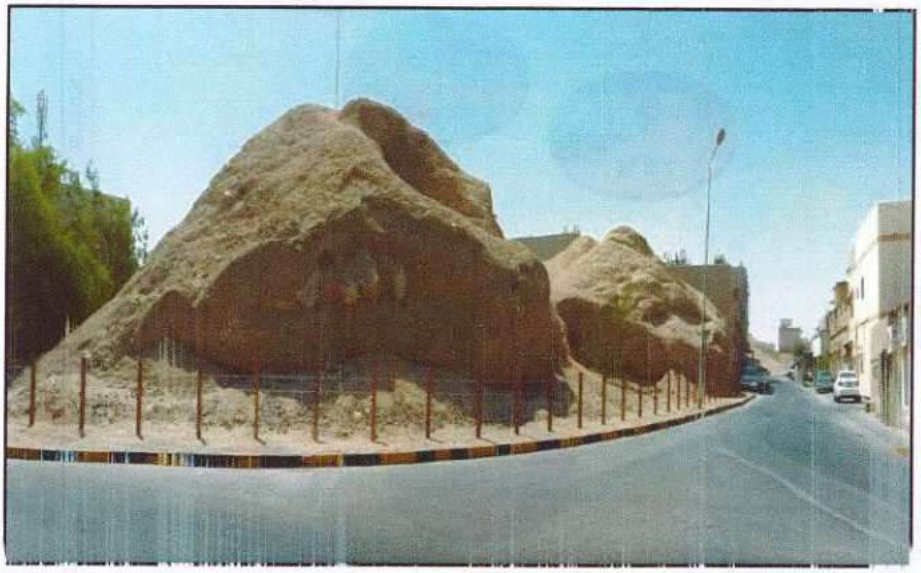
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

1-مدافن دلمون الأثرية:

تمثّل المواقع الأثرية لمملكة البحرين مهدها وحضارتها وهويتها التي تكونت عبر آلاف السنين، فإن الموقع الأثري يعدُ هوية الوطن وعراقته وتاريخه المعاصر عبر السنين وإنجازاته، كما يُمكن للآثار أن تُعطينا فكرةً عنِ الحِقب التّاريخيّةِ القديمةِ وشكلِها وطبيعتِها، وعن طبيعة حياة الأجيال التي عاشت فيها، وللآثار أهمّيّة كبيرة في ربط الماضي بالحاضر

والمستقبل، حيث أن معرفة الإنسان لماضيه وحاضره تمكّنه من صياغة مستقبله ومستقبل الأجيال من بعده، ومن المواقع التراثية البحرينية التي أدرجت على قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو ومنها القلاع والمواقع التراثية التالية:

- أدرجت لجنة التراث العالمي عام 2019م، موقع تلال مدافن دلمون على قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)



صور (8) تلال مدافن دلمون الأثرية (عالوا).

المصدر:

- موقع هيئة البحرين للثقافة والآثار، مملكة البحرين،

www.culture.gov.bh/ar/authorities.

القلاع والحصون العريقة

قلعة البحرين.

قلعة البحرين، أو قلعة البرتغال هي قلعة تقع في [illegible] تقع على شاطئ البحر في الجهة الشمالية من مدينة البحرين وهو [illegible] قرية كرباباد من الشرق و[illegible] الجنوب والغرب [illegible] الموقع الذي [illegible]

كانت مأهولة دون انقطاع خلال الفترة الواقعة بين 2300 قبل الميلاد إلى القرن الثامن عشر، وأنها كانت من دون شك العاصمة القديمة للبحرين[1].

- **قلعة عراد.**

سُميت قلعة عراد بهذا الاسم نسبة إلى التسمية اليونانية القديمة لجزيرة المحرق حيث سميت باسم أرادوس، بنيت القلعة على نمط نموذج الحصون الإسلامية، والتي لا تزال مآثرها التاريخية تحافظ على طابعها التاريخي والمعماري الإسلامي، بنيت القلعة على شكل مربع وفي كل زاوية برج اسطواني محاط بخندق صغير مملوء بالماء من الآبار التي تم حفرها خصيصًا لهذا الغرض، وفي كل ركن من أركان الجدار العلوي للقلعة فتحات على شكل الأنف للرماة، توجد بوابتان للقلعة وأماكن جلوس خلفهما في موقع اختير بعناية ليسمح للتيارات الهوائية القادمة من ناحية البحر للمرور من خلالها، واستخدمت المواد التقليدية في ترميم وصيانة القلعة في ثمانينيات القرن الماضي بعد إجراء تحليل للمواد الأصلية مثل حجارة البحر والجير والرمل وجذوع النخيل، حفاظًا على القيمة التاريخية للقلعة التي تعتبر واحدة من أهم المواقع الأثرية في مملكة البحرين[2].

شكل (41) – الموقع الجغرافي لقلعة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الاحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

(1) ويكيبيديا- الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki .

(2) بتصرف: موقع وكالة أنباء البحرين- www/https://bna.bh .

شكل (42) -الموقع الجغرافي لقلعة عراد



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

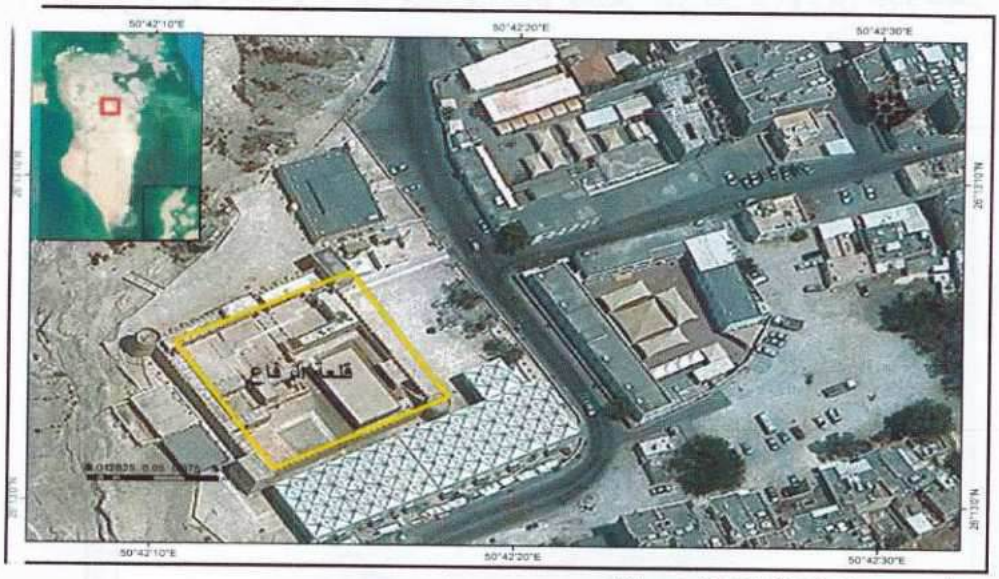
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م، بتصرف.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الاحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

- **قلعة الرفاع:**

تُعد قلعة الشّيخ سلمان بن أحمد الفاتح الشّهيرة باسم قلعة الرّفاع بحسب موقع وجودها شاهدًا تاريخيًّا على أهم المراحل الانتقاليّة في تاريخ البحرين، حيثُ تتميز بموقعها الاستراتيجي المهم، إذ بنيت فوق جرف بسيط في المنطقة الصحراوية المنخفضة الواقعة بين مستوطنة الرفاع القديمة ومدينة الرفاع الغربي الحديثة [1].

(1) هيئة البحرين للثقافة والآثار، مملكة البحرين 2020م.

شكل (43) – الموقع الجغرافي لقلعة الرفاع



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م، بتصرف.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الإحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

- **قلعة بو ماهر ومسار اللؤلؤ:**

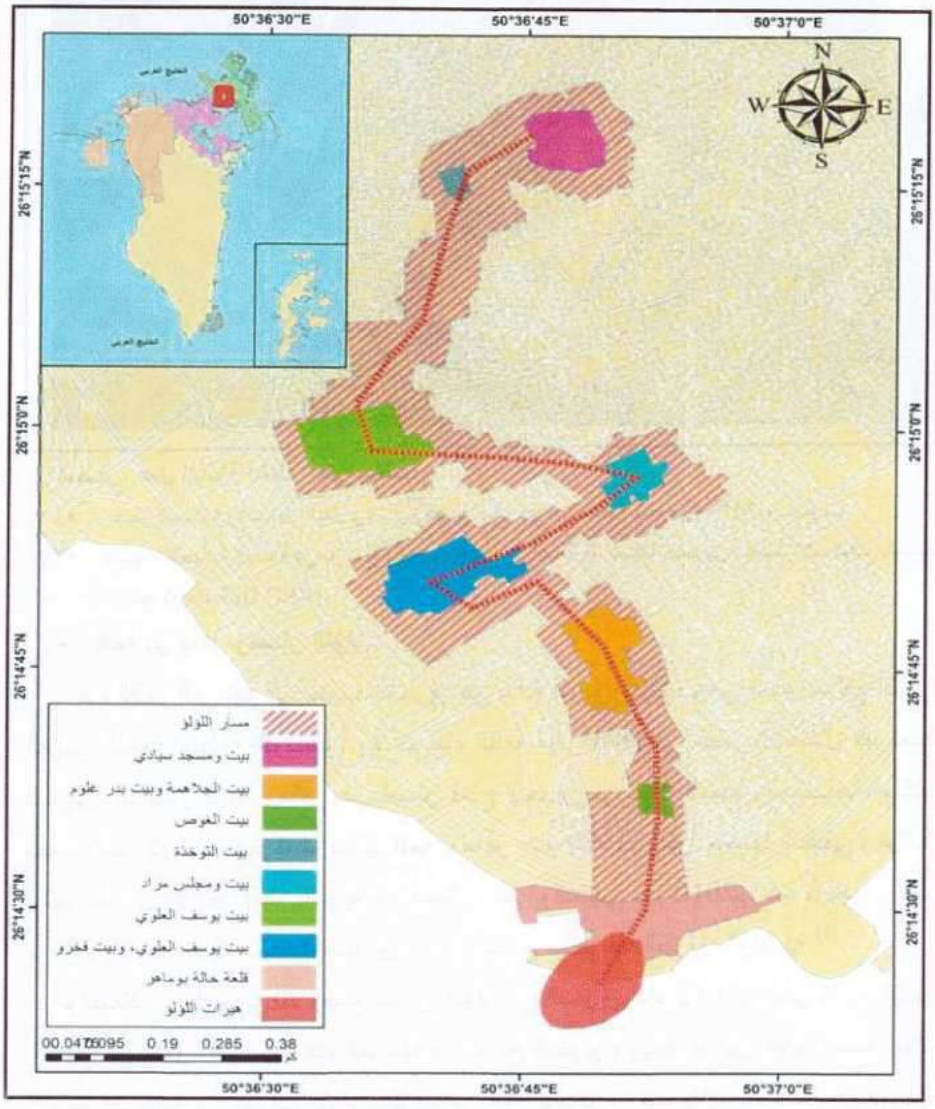
هذه القلعة التي تقع في جنوب المحرق هي بداية طريق اللؤلؤ، وهي إحدى مواقع التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو. وقد تم بناء القلعة عام 1840 في عصر الاحتلال البرتغالي للبحرين. قد تكون قلعة بوماهر هي أصغر قلاع البحرين من حيث الحجم والمساحة، ولكنها تحمل أهمية تاريخية كبيرة، تم تجديد قلعة بوماهر عام 1970، ولكن حجمها الحقيقي وهيكلها لم يظهر بالكامل إلا بعد القيام بالمزيد من أعمال الحفر والتنقيب عام 2010م، كما يوجد في الموقع مركز زوّار به خريطة مفصلة لطريق اللؤلؤ ونماذج معالم هذا الطريق الرئيسية [1].

وانطلاقًا من أهميتها فقد وضع طريق اللؤلؤ في المحرق عام 2012م، على قائمة التراث العالمي لليونسكو، لما تمثله هذه المرحلة من تاريخ البحرين، ويمتد طريق اللؤلؤ لمسافة ثلاثة كيلومترات بداية من هيرات اللؤلؤ بالقرب من قلعة بوماهر، وصولاً إلى بيت سيادي في قلب محافظة المحرّق، والذي يعتبر المتحف الرئيسي للؤلؤ، فكانت مواقع مغاص اللؤلؤ شواهد على الدور الحضاري والاقتصادي للبحرين التي اشتهرت بجزائر اللؤلؤ، وأصبحت مقصدًا لكل من

(1) الموقع الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية
(https://www.weetas.com/article/ar/walk-bahraini-history-ancient-forts-bahrain-arv).

يريد حرفة، اضافة إلى أن اللؤلؤ الطبيعي البحريني اكتسب شهرته العالمية إلى اليوم، وحافظت البحرين من خلال تشريعاتها على حماية هذا اللؤلؤ الطبيعي الذي كان في يوم من الأيام مصدرًا للرزق وكان مشرعًا للأسواق العالمية التي كانت تنشد الحصول عليه [1].

شكل (44) – مسار طريق اللؤلؤ لمغاص ومراقد المحار البحرينية



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- الموقع الإلكتروني لهيئة السّياحة والثّقافة، مملكة البحرين،2020م، (http://culture.gov.bh)

(1) الموقع الإلكتروني لهيئة هيئة البحرين للثقافة والآثار، مملكة البحرين،2020م http://culture.gov.bh().

إن العمل على تنمية المناطق الأثرية والتاريخية بالمملكة، سوف تترك لدى السائح الذي يقصدها انطباعًا بمدى الاهتمام بالمنشآت السّياحية والتي تشكل عنصرًا هامًا في مجال جذب وتنمية السّياحة البيئية بالمملكة، وذلك من خلال التركيز على البنية الفوقية للأبنية وتصاميمها وألوانها وشكلها الخارجي المتوافق مع العناصر البيئية والمناخية السائدة، وبناء على ذلك فإن تطوير وتحسين البيئة المحيطة بالمواقع الأثرية والتاريخية تعتبر من الأولويات، وذلك من خلال ادماج بعض الأنشطة الترويحية التي لا تؤثر على البيئة الطبيعية للموقع السّياحي.

3- الحرف والصناعات التقليدية.

وتعرف المنتجات المحلية اليدوية بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات التي تعتمد أساسًا على خامات متوفرة محليًا، وتتدرج في حجمها وتطورها من المشاريع الموصوفة بأنها يدوية تقليدية إلى تلك العمليات التي أدخل عليها نوع من التطور الآلي، وفيها تحويل الخامات أو تجهيزها بصورة تجعلها قابلة للتداول كسلع محلية، أو تصديرها إلى المناطق المجاورة لعدم توافر البدائل منها[1]؛ لذا تعتبر الحرف والصناعات التقليدية نتاجًا حضاريًا لعمليات التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية، لما تحمله من دلالات حضارية، وقد باتت وسيلة للتعبير عن ثقافة المجتمع وأصالته، اضافة إلى دورها كرافدٍ السّياحي يجتذب الأنظار إلى ما تحمله مملكة البحرين من إرثٍ إنساني منتج؛ لذا فقد أصبح من الضروري المحافظة على هذه الحرف والصناعات التقليدية كصناعةٍ وثروةٍ مُستدامة، تعمل المملكة في إطار سعيها الدائم لإبراز الواجهة الحضارية، على استثمار الطاقات البشرية، وتطويع كافة الجهود لضمان ديمومة هذا القطاع الحيوي والهام.

ومن هنا تكمن أهميتها كعنصر السّياحي جاذب في تنشيط السّياحة بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص في المملكة، حيثُ تُمثل المنتجات المحلية اليدوية تراثًا شعبيًا من المهارة وتعطي انطباعا حضاريًا عن البيئات المختلفة؛ لذا لابد من رعاية هذا التراث وحمايته وتشجيعه خاصة أنه يُعد موردًا لتنمية السّياحة بالمملكة، فمن الممكن الاستفادة بالمنتجات التراثية للعمل على إحداث التنمية السّياحية، وذلك بإقامة معارض تراثية في مواسم معينة والدعاية للسّياحة لها من الداخل والخارج بوسائل الإعلام المختلفة.

- **حرفة صيد اللؤلؤ:**

لقد عرفت جزيرة البحرين بأسماء أخرى في فترات التاريخ المختلفة، ففي العصر السومري اشتهرت باسم دلمون ومعناها أرض الحياة، وفي العصر الإغريقي والعصر الروماني منذ القرن الخامس ق.م أطلق عليها اسم تايلوس، ويعتقد أن بليني أحد مؤرخي

(1)محمد المبروك المهدوي(1995م): جغرافية ليبيا البشرية، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ص 178.

الرومان هو الذي سماها بهذا الاسم نظرًا لشهرتها في اللؤلؤ [1] وقد أُطلق على هذه المملكة البحرين نظرًا لامتدادها الجغرافي الذي كان على بحرين هما: الخليج العربي وخليج عمان (الريحاني) على الجانب الآخر هناك رأي يعزي أصل التسمية إلى وقوع جزيرة البحرين بين بحر من الماء المالح الذي يجثم فوق بحر آخر من الماء العذب، وأن التسمية أطلقت بسبب كثرة ينابيع المياه في المنطقة التي يشبه بعضها في غزارة مياهه بحرًا من الماء العذب الذي يجاور بحرًا آخر من الماء المالح.

وقد كان لدفء مياه الخليج العربي وصفاتها وضحالتها وخاصة قرب سواحل البحرين ما جعل المنطقة غنية بثروتها السمكية، وأصبحت كذلك بيئة صالحة لنشوء وتطور مصائد اللؤلؤ واستخراجه والبدء في تصنيعه والإتجار فيه على المستويين المحلي والدولي، وأصبح دخل الفرد البحريني آنذاك من أفضل الدخول في العالم، حتى إن الأغنياء من التجار البحرينيين كانوا يتحكمون في تجارة الشرق الأوسط بحكم ما يملكون من أموال [2].

هذا وقد تم وضع قوانين تنظم مهنة صيد واستخراج اللؤلؤ، ومن هذه القرارات التي تم اعتمادها قرار رقم (43) لسنة 2017م، وذلك بشأن تنظيم صيد واستخراج اللؤلؤ، وكانت المادة الثانية منه تتعلق برخصة تنظيم رحلات الغوص صيد واستخراج اللؤلؤ ونصت على أنه (لا يجوز تنظيم صيد واستخراج اللؤلؤ عن طريق رحلات الغوص إلا بعد الحصول على الرخصة، وفيما عدا الملتحقين بالرحلات المنظَّمة من قِبَل المراكز لا يجوز لأيٍّ شخص الغوص لصيد واستخراج اللؤلؤ إلا بعد الحصول على الترخيص وفْقًا للأحكام والشروط الواردة في هذا القرار)، وكما ورد كذلك في مادة رقم (3) والذي يشترط للحصول على رخصة صيد واستخراج اللؤلؤ وهي الحصول على نشاط تنظيم رحلات السّياحية داخلية بحرية، رحلات الغوص، وتشمل الغوص لاستخراج اللؤلؤ والمَحَّار، والمسجّل في نظام السجل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة والسّياحة، وأنْ يكون لدى المركز سفينة مُرَخَّصة من إدارة خفر السواحل معدة لصيد واستخراج اللؤلؤ عن طريق رحلات الغوص[3]، إن العمل على استعادة حرفة صيد اللؤلؤ، والتي تعتبر من الحرف القديمة المرتبطة بالتراث البحريني سوف يكون لها أثر في السّياحة البحرينية بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص، وذلك لما تمثله من زيادة المدخولات المالية وتقوية الاقتصاد البحريني خاصة إذا تم ربطها بمؤشرات التنمية الاقتصادية بالتوافق مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية.

---

(1) فيصل الزياني(1976م): مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغير بنائه، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ص19.

(2) محمد متولي(1988م): حوض الخليج العربي، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص298.

(3) موقع هيئة التشريع والرأي القانوني(2020م)، مملكة البحرين (https://www.legalaffairs.gov.bh).

- **صناعة السفن.**

تعدُ من الصناعات التي تشتهر بها البحرين منذ أقدم العصور، ويرجع ذلك إلى مهارة أهل دلمون في الملاحة ومعرفتهم بعلم الفلك، ولقد امتدت تجارتهم إلى وادي السند وشرق إفريقيا وبلاد ما بين النهرين، ولعل وقوع البحرين في موقع استراتيجي في منتصف الخليج ساعد على اتخاذها مركزًا تجاريًا، مما أتقن أبناؤها بناء السفن منذ أيام (ابن يامن) تتابعًا إلى العصر الحالي حيث يشكّل أبناء البحرين والعوائل ذات الأصول البحرينية القاعدة الأساسية العريضة لحرفة بناء السفن في الخليج العربي.

- **صناعات منتجات النخيل.**

لم تكن أشجار النخيل في البحرين مجرد شجرة يستفيد من ثمارها فحسب، فقد ارتبط المجتمع البحريني بشكل خاص والمجتمعات الصحراوية بالنخيل؛ إذ اعتمدوا على مكوناتها في العديد من الصناعات على الاستفادة من كل ما تنتجه النخيل، وقد دخلت في كثير من الصناعات اليدوية، والتي كانت تمثل حاجات أساسية خاصة في فترة ما قبل اكتشاف النفط في المملكة، حيث لم يكن هناك من أدوات بديلة، مما جعلهم يتجهون إلى استغلالها في الصناعات الحرفية لسد الاحتياجات في المجتمع.

- **صناعة النسيج:**

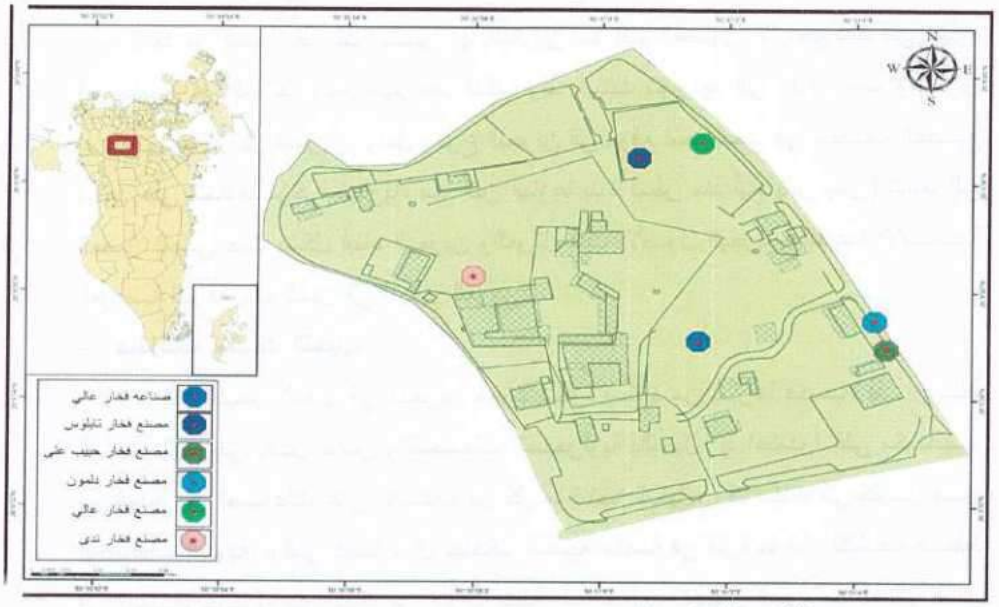
لقد ارتبطت بقرية بني جمرة، حيث يوجد بها ثلاثة عشر مركزًا تنتج قماشًا أسود اللون تستخدمها النسوة كخمار، ويتمّ وضع قطع القماش ممدودة على نقالات خاصة في ضوء الشمس مغطاة بمادة نشوية وتترك حتى تجف[1]، وأهم منتجات هذه الحرفة هي الأردية والشالات والأزر والغترة والجلابيات بالإضافة إلى أشرعة القوارب وأقمشة الخيام.

- **صناعة الفخار:**

تُعدُ من أقدم الصناعات اليدوية في البحرين، ويرجع تاريخها إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وهي عبر عشرات القرون يتوارثها الأبناء عن الآباء، وهي صناعة يحصل منها الكثير من العائلات على رزقهم قديمًا، ونظرًا للاعتقاد الديني السائد والذي كان معاصرًا لتلك الصناعة في ذلك الوقت، والذي كان يستلزم دفن حاجات الميت معه، فقد وجد الإنسان في ذلك الوقت أن أفضل طريقة للحفاظ على هذه الحاجات هي حفظها في أوان فخارية، وقد عمد القائمون على هذه الصناعة في منطقة عالي، بإجراء تعديلات وجعلها مهنة قائمة ومنتجة إلى يومنا الحاضر.

(1) انجلا كلارك، ترجمة: محمد الخزاعي (1985): جزر البحرين دليل مصور لتراثها، جمعية تاريخ وآثار البحرين، ص 170.

شكل (45) – التوزيع المكاني لمصانع الفخار في منطقة عالي



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh) .

- **العمارة التقليدية والبناء المحلي الأثري.**

يُعد التراث العمراني امتدادًا طبيعيًا وتاريخيًا لأبرز أوجه الآثار التاريخية، ولذلك فإن المواطن شريك رئيس في رعايته والمحافظة عليه[1]، وفي هذا الشأن فقد عمدت هيئة الثقافة والآثار باعتماد مجموعة من الممتلكات التراثية ذات القيمة الوطنية التي تعد ضمن التراث العمراني للمملكة، والذي يُشكل حلقة وصل بين الماضي والحاضر، وهو ما يخلق رابطة قوية بين الوطن والمواطن، ويُسهم في تعريف جميع المواطنين بتاريخهم وحِفْظه من خلال تناقله بين الأجيال، وهناك الكثير من الشواهد التاريخية التي تزخر بها مملكة البحرين، ومنها بيت الجسرة وبيت سيادي وبيت الشيخ عيسى بن علي، وغيرها من البيوت القديمة خاصة في محافظة المحرق العريقة.

- **البيوت التاريخية والتقليدية.**

إنّ أقدم البيوت الموجودة في البحرين يرجع تاريخها إلى بداية القرن التاسع عشر، ولكن من المعتقد أن يكون نمط بنائها قد تطور خلال فترة ثلاثة أو أربعة قرون سابقة، ويشترك هذا النمط في خصائصه العامة مع أسلوب الهندسة المعمارية في باقي منطقة الخليج العربي، ولكن

(1) Rojas E,2007, The Conservation and Development of Urban Heritage: a task for all social actors, city & time 3 (1): 4 online url: http:// www. Ct. ceci-br.org

مع ذلك فإن هذا الأسلوب يكاد يكون فريدًا في وجوده في البحرين، إن من أهم الاعتبارات في تشيد المنازل إلى جانب توفير المواد الخام هي دائمًا مسألة المناخ؛ لذلك فإن الهياكل لا بد من أن تكون على قدر من المتانة والقوة وليست مأوى صالحًا للحياة فحسب بل تكون باردة كل ما أمكن خلال معظم أشهر السنة[1].إن البيوت التراثية القديمة تُعد ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها وتوظيفيها لتنمية السياحة في المملكة، حيث تعدُ حجر أساس للسياحة الأثرية، والتي لها ارتباط تكاملي مع السياحة البيئية، وانطلاقًا من أهمية البيوت التراثية العديدة في مملكة البحرين فإنه يمكن اعتمادها مستقبلا نزلاً بيئية كما الحال بالنسبة للفنادق وتصنيفها، وذلك وفقًا لمعايير يتم اعتمادها من قبل الجهات المعنية بالمملكة للنزل التراثية البيئية، خاصة تلك البيوت التي يمتلكها أفراد من السكان، ويتم فتح المجال أمامهم للمبادرة حفاظًا على المقدرات الوطنية البحرينية.

- **العمارة الإسلامية.**
- **مسجد الخميس:** يُعدّ مسجد الخميس الواقع على طريق الشيخ سلمان من أقدم المساجد التي مازالت باقية في البحرين؛ حيث إن تاريخ بنائه غير متفق عليه ولكن هناك شواهد كافية تدل على أن أول مرحلة لبنائه قد تعود إلى القرن السابع الميلادي عندما اعتنق أهالي البحرين الإسلام وقد بقيت مئذنتاه البارزتان من معالم البحرين ، أما باقي البناء فقد غدا أطلالا مع أن أجزاء منه قد تم ترميمها عام 1976م، وهناك ثلاثة مساجد أخرى بنيت بعد ذلك بفترة طويلة استخدم فيها الطوب الطيني، وتمثل هذه طرازًا ظل سائدًا في المناطق الحضرية في كل من المنامة والمحرق خلال القرن التاسع عشر[2].

(1) أنجلا كلارك، ترجمة د. محمد الخزاعي، مرجع سابق، ص124.

(2) أنجلا كلارك، مرجع سابق، ص139.

شكل (46) – الموقع الجغرافي لمسجد الخميس الأثري



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م، بتصرف.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الإحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

خامسًا: عناصر التراث الشعبي والبشري.

يُعدّ التراث الشعبي مهمًا جدًا عند الأمم لأنه يمثل ماضيها الذي لا تستطيع الاستغناء عنه كما أنه يساعدها على بناء حاضرها بنقله ما قدمته الأسلاف، لذلك يبقى التراث جزءًا من الثقافة " التراث الشعبي يدرس من خلال أنه جزء من التراث الإنساني المتناقل من جيل إلى آخر، إنه التقاليد والعادات إنه الميراث الثقافي الذي له تأثيراته على الجوانب الثقافية[1]، أن التراث الشعبي هو بصمة الهوية ووشم الانتماء الذي يميز شعبًا ويحدد أعمق مشاعره وأحاسيسه وتصوراته الإنسانية، حيثُ إن التراث كامن في اللاشعور الجمعي وبمثابة الخريطة الوراثية للهوية الإنسانية، ومن منظور اجتماعي وحضاري، فإن السّياحة هي جسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب وحصيلة طبيعية لتطور المجتمعات وارتفاع مستوى معيشة المردود على الصعيد البيئي فإن السّياحة تعدُ عاملًا مهمًا لإشباع رغبات السّياحة من خلال زيارة المواقع الطبيعية والتعرف على تضاريسها ومواردها البيئية والحياة الفطرية فيها، إضافة

(1) فاروق أحمد مصطفى(2008م)، الأنثروبولوجيا ودراسة التراث الشعبي، دراسة ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 16-17.

إلى التعرف للبيئة الاجتماعية والثقافية، وفضلا عن ذلك فقد تسهم الإيرادات السّياحية في سد تكلفة الحفاظ على السمات الطبيعية والموارد التاريخية والأثرية لهذه المواقع وخاصة المناطق التي لا تملك الإمكانات المادية الكافية لتنفيذ برامج صون الطبيعة وحماية التراث الأثري والتاريخي بها[1].

يمثل التراث الثقافي أحد المحركات الرئيسية للسّياحة، بيد أن حشود السّياحة الضخمة يمكن أن تشكل خطرًا جسيمًا على المحافظة على هذه المواقع، وفي سياق تطوير مواقع التراث الثقافي، لابد من إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية، حتى يتسنى تقييم وإدارة آثار السّياحة على تلك المجتمعات، ويمكن أن تساهم تنمية السّياحة في إذكاء الوعي بالتراث الطبيعي والثقافي وفي تخصيص المزيد من الموارد لحماية هذا التراث والمحافظة عليه، بل ويمكن أن تساهم في استمرار التقاليد وانعاشها وتعزيزها، غير أن المجتمعات المحلية قد تتأثر سلبًا بهذا القطاع، ومع تقدم العمل في المشاريع يجب النظر في اتخاذ تدابير اقتصادية للتعويض عن الآثار الحتمية وتداركها [2].

هنالك علاقة طردية بين المستوى الثقافي للفرد والطلب على السّياحة ومساهمته في التنمية بالرغم من أن هناك من يرى أن التنمية تلتقي مع الثقافة في إطار ضيق كونها نشاط غير منتج، فمنذ أكثر من عشرين عام كانت هذه العلاقة مبهمة وغير مؤكدة ولكن يجب التأكد على أن الاطلاع والمعرفة الشخصية المكتسبة من خلال الوسائل التعليمية المختلفة تكون بمثابة عامل محفز للفرد المثقف للقيام بالرحلات السّياحية بهدف الاطلاع عن كثب بالواقع الفعلي على المعالم السّياحية لمختلف بلدان العالم كما تدفع الثقافة إلى الانفتاح الاجتماعي والرغبة في الاحتكاك بالشعوب الأخرى كما أن زيارة العلماء من الاختصاصات المتعددة على حساب السّياحة أو على حساب دولتهم لإجراء البحوث والدراسات أيضا تعد سّياحة ثقافية وهكذا فإن الثقافة الشخصية تشكل دافع عن السّياحية وتشكل الثقافة الظاهرية عاملاً مستقطبًا للسّياحة وكلاهما يساهم في التنمية [3].

(1) بتصرف: وهيبة بوربعين، دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مقاربة أنثروبولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، جنيف 2013، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ص25.

(3) وزاني محمد، السياحة المستدامة، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة حالة القطاع السياحي لولاية سعيدة، حمام ربي، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 46-50.

- **العادات الاجتماعية والتقاليد.**

العادات هي أعراف يتوارثها الأجيال لتصبح جزءًا من عقيدتهم تستمر ما دامت تتعلّق بالمعتقدات على أنها موروث ثقافي، فهي تعبير عن معتقد معين، أمّا التقاليد فهي مجموعة من قواعد السلوك التي تنتج عن اتفاق مجموعة من الأشخاص وتستمد قوتها من المجتمع، وتدلّ على الأفعال الماضية القديمة الممتدة عبر الزمن، والحكم المتراكمة التي مرّ بها المجتمع ويتناقلها الخلف عن السلف جيلاً بعد جيل، وهي عادات اجتماعية استمرت فترات طويلة حتى أصبحت تقليدًا، ويتم اقتباسها من الماضي إلى الحاضر ثمّ إلى المستقبل، فهي بمثابة نظام داخلي لمجتمع معين[1].

مملكة البحرين من الدول التي تتميز بغناها بالتراث العريق والثقافة والتقاليد والفنون، حيث تجمع بين مختلف شرائح المجتمع وتتميز باحتوائها وترحيبها لمختلف الديانات السماوية والثقافات المتعددة التي يتمتع فيه الناس بحرية العيش في أجواء ضيافة وتسامح مكتسبين بذلك العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية بمستويات مختلفة، وذلك نتيجة للاحتكاك بين السكان المحليين والسّياحة وبالتالي سيكون له تأثيرات إيجابية وسلبية على التكوين الاجتماعي، ومملكة البحرين من الدول التي تتميز بمناخها الثقافي الحر والمنفتح، حيثُ أصبحت قادرة على إيجاد القيمة والمنافسة عالميًا بتركيزها على المهارات المُستدامة، وذلك للحصول على العوائد الاقتصادية عن طريق ربط الثقافة بالاقتصاد البحريني لتحقيق هدف المملكة بشأن التنويع الاقتصادي المُستدام والنمو المرتكز على الإنتاجية، وعليه فإن المقومات الطبيعية والاجتماعية والتاريخية والحضارية للمملكة يجب المحافظة عليها وتدعيمها وتنميتها للنهوض بهذا المنتج السّياحي الواعد وتطويره وجعله قادرًا على المنافسة في سوق السّياحة العالمية، وعلى الرغم من أن المملكة تضم أفراد من مختلف الديانات والعقائد، إلا أن الدين الإسلامي هو الدين السائد لغالبية البحرينيين، حيث يمكن ملاحظة تأثيرات الثقافة الإسلامية والعربية من خلال كرم الضيافة، والروابط العائلية القوية، بالإضافة إلى الأحياء القريبة، كما أثرت الثقافة الإسلامية على طريقة لباس السكان المحليين[2].

وبالتالي يمكن النظر إلى البيئة الاجتماعية على أنها الطريقة التي نظمت بها المجتمعات الإنسانية حياتها؛ وسخرت البيئة الطبيعية لخدمتها واستعمال الأراضي للرعي والزراعة والسكن واستخراج ثرواتها الطبيعية والصناعية والتجارة والإنتاج والاستهلاك، وعلى هذا فإن البيئة الاجتماعية هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه

(1) اسعد فايزة (2013م): " العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، السكانية الجزائرية، ص 107.

(2) موقع هيئة البحرين للسّياحة والمعارض: http://www.btea.bh/ar/event-listing

علاقاته مع أقرانه البشر، وفي ضوء هذا التعريف، فإننا ننظر إلى البيئة من الزاويتين الفيزيقية أو الطبيعية والاجتماعية وليست الدراسات البيئية مجرد دراسة وصفية للظروف البيئية والجغرافية السائدة في المجتمع، وإنما هي محاولة لدراسة التفاعل القائم بين الإنسان والبيئة الطبيعية من زاوية معينة هي أثر البيئة في تشكيل هذه النظم والأنساق[1] .

- **الفنون الشعبية والفلكلورية.**

إن التكامل والتواصل الحضاري للإنسان يفرضان عليه أن يضع أمامه آفاقًا يبني عليها مستقبله، فإن التراث الشعبي بأبعاده يحدد هوية المجتمع، والحفاظ على هذا التراث وتنميته الرقي فيه يعنى الرقي بالإنسان وبيئته الطبيعية والثقافية[2]. تُعد الفنون الشعبية فنونًا ملازمة لفنون الحضارات وموازية لها ومرتبطة بها، حيثُ استمرت هذه الفنون محتفظة بتقاليدها، مكونة بذلك لها شخصيتها النابعة من البيئة المحيطة لها والمتأثرة بكل عوامها وأحداثها؛ لذا فإنها تعتبر مصدرًا من مصادر إثراء الأعمال الفنية بكل تصنيفاتها، سواء الأعمال اليدوية أو الفلكلورية الشعبية بحيث يتم ترجمتها لمنتجات فنية مهما اختلفت المواد المستخدمة فيه محدثة بذلك علاقة ترابطية متلاحمة تلاحم وثيقة الصلة بين المنتجات الفنية والعناصر المستمدة من البيئة.

- **الألعاب الشعبية.**

تُعبر الألعاب الشعبية ألعابًا ابتكارية استهوت أبناء مملكة البحرين في حقبة زمنية معينة امتازت ببساطتها وقلة مواردها، ومع ذلك اتجه أبناء تلك المرحلة إلى إيجاد سبل ترفيه متواضعة في الشكل ذات مضمون ابتكاري جيد؛ وكانت تعتمد بشكل كبير على الشرف والأمانة وحسن النية والترويح عن النفس وقضاء وقت الفراغ، حيث تعتبر الألعاب الشعبية عنصرًا من عناصر التراث الشعبي وجزءًا مهمًا من الذاكرة والوجدان الجمعي لأي مجتمع فهي نتاج للتكوين الثقافي والحضاري وانعكاسًا للبيئة الطبيعية والمناخ الاجتماعي السائد، ويسهم اللعب إسهامًا فعالاً في بناء الشخصية الاجتماعية، وتربيتها من النواحي الوطنية والنفسية والجسدية، وتؤدي الألعاب الشعبية دورًا هامًا في تأطير الموروث الشعبي المرتبط بالحركة والإيقاع والأناشيد والأغاني الشعبية، كما تساعد على انتقال العادات والتقاليد والمعارف بصورة طبيعية وتلقائية من جيل إلى آخر، مكونة بذلك ثقافة شعبية غنية بالمعاني والعبر والمدلولات الإنسانية والاجتماعية التي تؤكد أهمية الانتماء إلى الجماعة والارتباط الجذري بالأرض والوطن[3] .

---

(1) منى زين سعد (2017م): المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للسّياحة البيئية" دراسة ماجستير في العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص10.

(2) علي سالم السائح (2004م): النظام القانوني للآثار في ليبيا: دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة قاريونس، بنغازي، ص8.

(3) تقرير مهرجان الألعاب الشعبية، المؤسسة العامة للشباب والرياضة، مملكة البحرين، المراكز الشبابية، 2014م.

تتضمن الألعاب الشعبية بمملكة البحرين الألعاب الحركية الرياضية، والألعاب التفكيرية الحركية لكلا الجنسين، حيثُ تقوم هذه الألعاب على مبدأ المشاركة ضمن المجموعة والفريق الواحد ويتم ممارستها في الشوارع والأحياء السكنية، والتي تخضع لاتفاق المجموعة على مبادئ وأساسيات اللعبة، لقد لعبت دورًا رئيسيًا في تكوين شخصية الأطفال وتوجيههم نحو التعلم والتواصل بفاعلية مع أقرانهم.

يتضح مما سبق أن هناك حدوث عمليات تغير اجتماعية، وخاصة من خلال الثقافة وانتشارها في المجتمع البحريني، والتي ترتبط بالواقع المحلي للسكان، وأيضا من خلال حركة السّياحة التي تعدُ من أهم مظاهر الثقافة، حيثُ أن أغلب المجتمعات وخاصة التقليدية منها غالبًا ما تتعرض لعمليات في التحول المجتمعي القابل للانفتاح على العادات والثقافات الداخلة، وتحدث عملية تبادل ثقافي بين السائحين والمجتمع، مما يكون لها تأثيرًا على أساليب الحياة اليومية واكتساب المصطلحات والمفاهيم المستجدة، كما أن العادات والتقاليد وحتى القيم قابلة لحدوث بعض التغيّرات فيها من خلال الحراك الاجتماعي الناتج عن الأنشطة الاجتماعية بمختلف أنماطها.

خلاصة:

- وجود تفاعل بين المقومات الاجتماعية (البشرية) وانساق البناء الاجتماعي التي تتضمن النسق الأسري، والنسق الاقتصادي، والنسق السياسي، والنسق الإيكولوجي، وكذلك النسق الديني، حيثُ إن جميع تلك الأنساق هي مكوّنات البناء الاجتماعي الفاعلة في المجتمع، التي لها تأثير مباشر على التنمية السّياحية.
- تُعد العناصر الاجتماعية (البشرية) والمتمثلة بخصائص السكان من تطور تعدادهم وتوزيعهم الجغرافي والحالة التعليمية، إلى جانب الإمكانات والبنية التحتية للمجتمع، والخدمات والمرافق مقومات السّياحة بشكل عام، وهذا ما تحتاجه السّياحة البيئية؛ لتساهم في تحقيق مكاسب للإنسان وصون واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
- يشكل التراث الحضاري والثقافي من مواقع أثرية معتمدة، وحرف تقليدية، والعمارة التقليدية، والعادات الاجتماعية والتقاليد، والفنون الشعبية والفلكلورية للمملكة دعامة أساسية لتنمية السّياحة البيئية بالمملكة، وخاصة إذا تلاقت الطبيعة مع مقومات التراث في منطقة معينة، فإن ذلك سوف يحقق التنمية السّياحية المُستدامة.
- تهدف السّياحة البيئية ومفهوم التنمية المُستدامة في مملكة البحرين إلى ضمان التوازن بين جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الأنشطة البيئية بصورة مُستدامة تحفظ حقوق الأجيال البحرينية المقبلة، حيث أن التنمية المستدامة تعد قاعدة أساسية لأي عملية تطويرية تشترك فيها جميع المقومات لتحقيقها والعمل على استدامتها وفقًا

لمتطلبات الأفراد والمجتمع، حيث إن أفراد المجتمع يشكلون أحد الأطراف المهمة في تحقيق السّياحة المسؤولة والمتوازنة، ومن خلال الفصل القادم يتضح أهم خصائص السّياحة وموسمها والأنماط السّياحية بشكل عام، والأنماط السّياحية البيئية بشكل خاص، وكذلك أبرز التحديات التي تواجهها تنمية السّياحة البيئية في مملكة البحرين.

الفصل الرابع

حركة السّياحة البينية الوافدة إلى مملكة البحرين.

- تمهيد.
- أوّلًا: الحركة السّياحية واتجاهاتها.
- ثانيًا: خصائص الحركة السّياحية.
- ثالثًا: مكونات العرض والطلب السّياحي.
- رابعًا: السّياحة والأنماط السّياحية في المملكة.
- خامسًا: السّياحة البينية وتاريخها.
- سادسًا: نظرة مستقبلية على تنمية أنماط السّياحة البينية في مملكة البحرين.
- سابعًا: المشاكل التي تواجه قطاع السّياحة البينية وطرق معالجتها.
- ثامنًا: استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي.
- خلاصة.

الفصل الرّابع

حركة السّياحة والسّياحة البيئية الوافدة إلى مملكة البحرين

تمهيد:

لقد تناول الفصل الثالث مكونات البناء الاجتماعي وأثرها على السّياحة البيئية المُستدامة، وأما الفصل الحالي فسوف يتم فيه دراسة حركة السّياحة والسّياحة البيئية الوافدة للمملكة واتجاهاتها، وكذلك تتضمن دراسة خصائص الحركة السّياحية معرفة كل من موسمية الحركة السّياحية وتطور الليالي السّياحية ومتوسط مدة الإقامة والإنفاق السّياحي، وسيتم التركيز على الأنماط السّياحية بشكل عام وتنمية أنماط السّياحة البيئية بشكل خاص، إلى جانب دراسة أهم المعوقات التي تواجه السّياحة البيئية وتحد من تنميتها بشكل خاص في مملكة البحرين.

أولاً: الحركة السّياحية واتجاهاتها.

تطور مفهوم الحركة السّياحية من المفهوم التقليدي الذي يسعى لإشباع رغبة إنسانية في الاستمرار في التمتع بالتغيير إلى صناعة تخضع للعديد من المؤشرات والمعايير والمتغيرات سواء كانت محليًا وعالميًا[1]، بهدف توسيع أسواقها وتوفير طلب سياحي مستمر، وذلك من خلال عرض الخدمات السّياحية في شكلٍ متطورٍ وجذابٍ، مستندين في ذلك إلى أن كل عرض يخلق الطلب عليه، وبالتالي تسعى كل مراكز الإيواء السّياحي بعرض الخدمات بالطريقة التي يراها مناسبة لها لتحقيق أكبر قدر من الربح[2]؛ لذا تعدُ خصائص الحركة السّياحية من الأمور الهامة التي تساعد القائمين على التنمية السّياحية في مجالات التعرف على جوانب القصور في الخدمات السّياحية، ومن هذه العناصر المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالرحلة السّياحية التي يقوم بها السائحون من أماكن إقامتهم إلى الأماكن السّياحية، وتتمثل في المؤشرات السّياحية التالية:

- **تدفقات السّياحة الوافدة حسب طريقة الوصول.**

إن شبكات النقل بأنواعها تمثل الشريان الرئيسي التي يعتمد عليه النشاط السّياحي، حيثُ يعتبرُ النقل عصب التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السّياحية بصفة خاصة، كذلك فهو يعدُ أحد عناصر الجذب السّياحي الذي يشجع على ازدهار الاستثمار السّياحي، وتتناسب صناعة السّياحية وتقدمها مع توفر وتنوع وسائل النقل المختلفة، ومن الملاحظ بأن المناطق السّياحية التي لا تتوافر بها خدمات وتسهيلات النقل المختلفة تكون ذات قيمة سياحية محدودة[3]؛ لذا فإن

(1) عمرو كمال الدين سليمان (2018م): التنمية السّياحية المستدامة في محافظة جنوب سيناء" باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية" رسالة دكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 166.

(2) وحيد محمد عامر (2004م): دور قطاع السّياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر – المشكلات والحلول، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 15، القاهرة، ص.1.

(3) Robinson H. 1976. A Geography of Tourism, London: Macdonald & Evans, P.47.

أغلب البلدان ومنها مملكة البحرين تسعى دائمًا إلى العمل على تطوير شبكات النقل بمختلف أنواعها؛ وذلك للمساهمة في جذب المشاريع السّياحية وتسير حركة السائح ووصوله إلى المقصد السّياحي، ويوجد ارتباط وثيق بين توزيع وتصنيف طرق دخول السّياح، والتي تتمثل في ثلاثة أنواع رئيسية، والتي يدخل بها السّياح بواسطتها للمملكة وهي:

1- **المعبر الجوي:** تم تأسيس مطار البحرين الدولي في العام 1927م، كأول مطار في الخليج العربي، حيث كان هو المركز الرئيسي لعمليات الطيران في المنطقة، وبخبرة تزيد عن ستين عاماً في كل مجالات الطيران والتميز بالموقع الاستراتيجي في قلب الخليج العربي، فقد استطاع مطار البحرين الدولي من أن يكون البوابة المثالية في ربط دول الشرق بالغرب، وقد تم العمل على تحويل مبنى المطار الحالي إلى مرفق بمواصفات عالمية، وذلك ليتماشى مع الرؤية الاقتصادية البعيدة لمملكة البحرين 2030م، ومع سمعتها الرائدة كمركز للطيران وفي العديد من المجالات مثل الثقافة والخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط، والعمل ببرنامج لتحديث المطار من خلال البنية التحتية للمطار، والتعامل مع زيادة الطاقة الاستيعابية والخدمات التي تقدمها في محاولة لتحسين تجربة السفر للمسافرين وزيادة قدرة المطار ليستوعب 14 مليون مسافرًا سنويًا [1].

2-**المعبر البري:** تم افتتاح جسر الملك فهد في عام 1986م، الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية، وأسهم هذا الجسر كمعبر بري في إحداث تطور هائل وسريع لحركة السّياحة والمسافرين من البحرين وإليها، وقد عمل على تقليل تكاليف السفر للبحرين من دول الخليج ودول العالم الأخرى [2]، من المهام التي تتطلع إليها الجهات المعنية بقطاع النقل البري، هو العمل على تحسين وتنظيم كل جوانب النقل البري في مملكة البحرين.

3- **المعبر البحري:** كانت البحرين تعتمد في مواصلاتها البحرية على ميناء المنامة الصغير، والذي لم يعد من حيث طاقته الاستيعابية قادرًا على احتواء حركة الصادرات والواردات، وبالتالي فقد تم إنشاء ميناء آخر وهو ميناء سلمان مركزًا للاستقبال البحري الرئيسي للمسافرين والزوار القادمين للبحرين والمغادرين عن طريق البحر [3]، وفيما يلي يبين أعداد الوافدين للمملكة عبر معابرها الثلاثة البرية والجوية والبحرية وفقًا لآخر إصدارات التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة والسّياحة لعام 2017م.

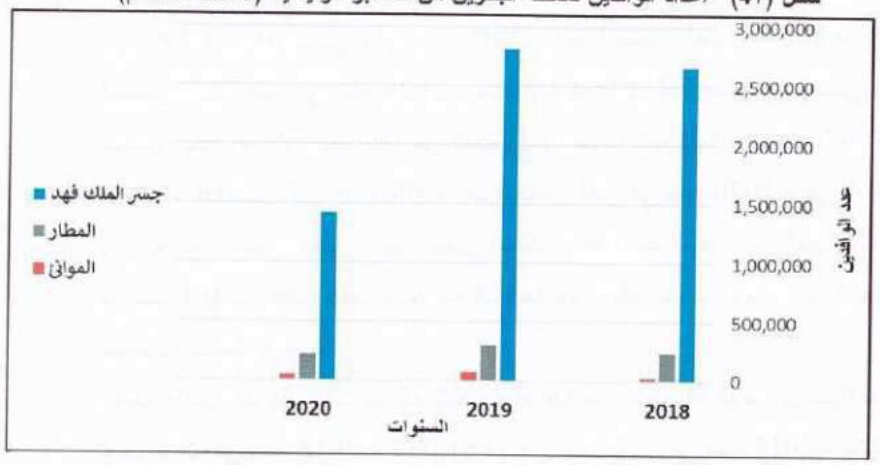
---

(1) الموقع الإلكتروني لوزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، http://www.transportation.gov.bh

(2) عبد المجيد مفيز، عثمان غنيم(2017م): البحرين السّياحي، دراسة في جغرافية السّياحة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 55.

(3)عبد المجيد مفيز، عثمان غنيم(2017م): مرجع سابق، ص 53.

شكل (47) -أعداد الوافدين لمملكة البحرين من المعابر الرئيسية (2018-2020م)



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- موقع منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)
- شئون الجنسية والجوازات، مملكة البحرين.
- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض: المؤشرات السّياحية (2018-2019-2-20).

جدول (19) -إجمالي حركة السّياحة وعدد السائحين حسب طريقة الوصول من (2018-2020م)

السنة	برًا	جوًا	بحرًا	الإجمالي
2018	10,813,089	1,150,547	81,059	12,044,695
2019	2,810,822	299,196	81,371	11,061,180
2020	1,421,008	221,014	48,806	1,690,827

المصدر: عمل اعتمادًا على بيانات:

- موقع منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

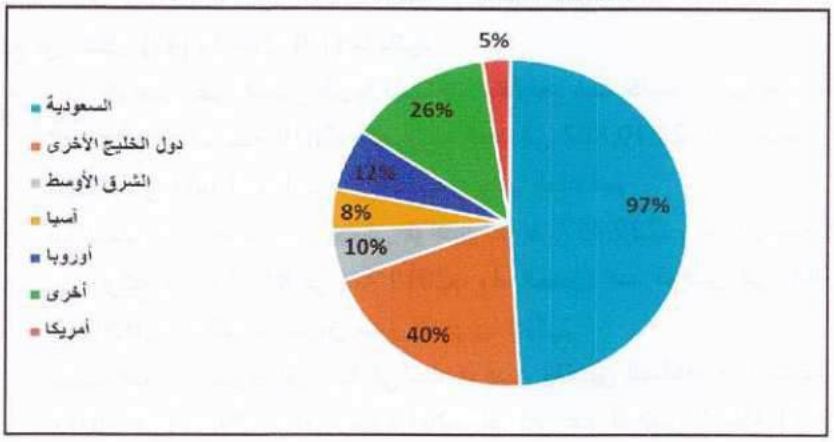
يتضح من الشكل (47) والجدول (19) ما يأتي:

- أعداد الوافدين عبر المعابر البرية فقد كانت متفاوتة، حيث كانت في سنة 2018م 2,655,208، أما سنة 2019م، فقد ارتفع العدد إلى 2,810,822، وقد انخفض في سنة 2020م إلى 1,421,008 من الوافدين عبر جسر الملك فهد.
- أما المعابر الجوية، فقد كان إجمالي الوافدين عبرها 239,457، وذلك في سنة 2018م، بينما ارتفع إلى 81,371 في سنة 2019م، وقد انخفض عدد الوافدين إلى 48,806 في سنة 2020م، وذلك عن طريق مطار البحرين الدولي.
- جاءت المعابر البحرية أقل نسبة في عدد الوافدين القادمين للمملكة، حيث بلغت في سنة 2018م إلى29,441، أما في سنة 2019م، فقد كان عدد الوافدين للمملكة 81,371، أما سنة 2020م، فقد لوحظ انخفاضا في أعداد الوافدين للسنوات الثلاثة، وذلك بسبب طبيعة طريقة المواصلات التي لا تلاقي إقبال من المسافرين بشكل عام، وذلك عبر الموانئ البحرية.

- إجمالي حركة السّياحة حسب طريقة الوصول، فقد كانت بالنسبة للسّياح القادمين برًا في سنة 10,813,089 سائح، وفي سنة 2019م، فقط انخفض العدد إلى 2,810,822، وقد انخفض بشكل أكبر في سنة 2020م، حيثُ بلغ 1,421,008 سائحًا، أما في بالنسبة للقادمين جوًا فقد كان العدد أقل من القادمين برًا بنسبة كبيرة والذي بلغ 1,150,547، وفي سنة 2019م، كان 299,196، وقد انخفض أكثر في سنة 2020م، إلى 221,014، ويرجع ذلك لسببين هامين وهما أسعار التذاكر وإجراءات السفر عبر المطارات، وأما في سنة 2020م، فقد انخفضت حركة السّياحة جوًا وذلك بسبب الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كرورنا.
- جاءت بشكل عام فقد كانت حركة السّياحة الوافدة حسب طريقة الوصول بحرًا منخفضة، حيثُ كانت في سنة 2018م، 81,059 سائحًا، بينما كانت في سنة 2019م، متقاربة لحد ما، والتي وصلت إلى 81,371 سائحًا، أما في سنة 2020م، فقد انخفض كثيرًا ووصل إلى 48,806 سائحًا.
- بلغ الإجمالي للسائحين في 2018م، للسائحين برًا وجوًا وبحرًا هو: 12,044,695سائحًا، أما إجمالي السّياح في سنة 2019م، هو: 11,061,180 سائحًا، وفي سنة 2020م، فقد انخفض الإجمالي بشكل لافت فقد وصل 1,690,827 سائحًا.

تفيد حركات السّياح حسب الجنسيات في بيان مدى النمو أو التراجع الحاصل في الحركة السّياحية في المناطق التي يأتي منها السّياح، والتي تساهم بدورها في تحريك منشآت الإقامة والأنشطة السّياحة بمختلف أنواعها في المملكة، ومنها كما يتضح في الشكل التالي (48):

شكل (48) -التوزيع النسبي للرحلات الوافدة حسب الدول



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2018م).

يتضح من الشكل (48) ما يأتي:

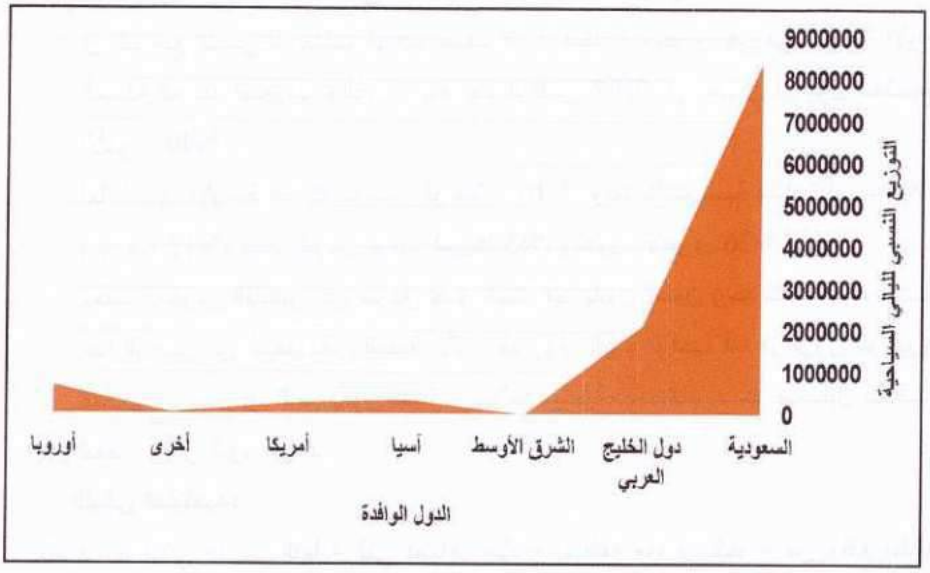
- أن التوزيع النسبي للرحلات الوافدة حسب الدول لمملكة البحرين هي في المرتبة الأول المملكة العربية السعودية والذي قد بلغ عدد الوافدين 97%، في حين أن دول الخليج الأخرى 40%.
- أما الشرق الأوسط فقد كانت نسبة الرحلات 10%، وأما كانت نسبة قارة آسيا8%، وأوروبا 12%، بينما بلغ من جانب أمريكا 5%، والدول الأخرى 26%.
- معظم الزائرين القادمين عن طريق جسر الملك فهد يأتون ضمن رحلات سياحية، فيما عدا الوافدين من السعودية، والنسبة الأكبر هم زوار اليوم الواحد، أما الزائرون الوافدون القادمين عن طريق الجو يأتون ضمن رحلات سياحية، باستثناء عدد ضئيل للغاية لبعض زوار اليوم الواحد.
- **الليالي السّياحية:**

يقصد بها ليالي المبيت الفعلية التي قضاها السّياح بمنطقة ما، وتستخرج من واقع بطاقة الوصول التي يستوفيها السّياح، وتعدُ الليالي السّياحية المؤشر الحقيقي للحركة السّياحية في منطقة الدراسة إذا يتوقف مدى الإنفاق اليومي على طول الإقامة أو قصرها، ويلاحظ أن هذه الحركة في تذبذب مستمر وإن كان الاتجاه العام لها نحو التقدم[1]، وتجدر الإشارة إلى أن الليالي السّياحية لها أهمية بالغة في النشاط السّياحي، فهي المؤشر الإجمالي لقياس نسبة الإشغال في الفنادق، كما أنها مرشد هام للتعبير عن الإيرادات السّياحية المتوقعة من الجنسيات المختلفة، وبمعنى آخر تعتبر الليالي السّياحية من المؤشرات الهامة التي تدل على مستوى الخدمات والتسهيلات السّياحية المقدمة للسائحين حيثُ يرتبط هذا المستوى مع حركة الليالي السّياحية بعلاقة طردية، فضلاً عن العوامل الأخرى المؤثرة في متوسط مدة إقامة السّياح[2].

(1) غادة حمودة، وهالة فؤاد (1998م): عوامل اختيار مصر كمقصد سياحي وتأثير السوق الأوربية عليها، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الجمعية المصرية لخبراء السّياحة العلميين، منشأة المعارف، الإسكندرية. ص 143.

(2) محمد صدقي على الغماز (1989م): مرجع سابق، ص 31.

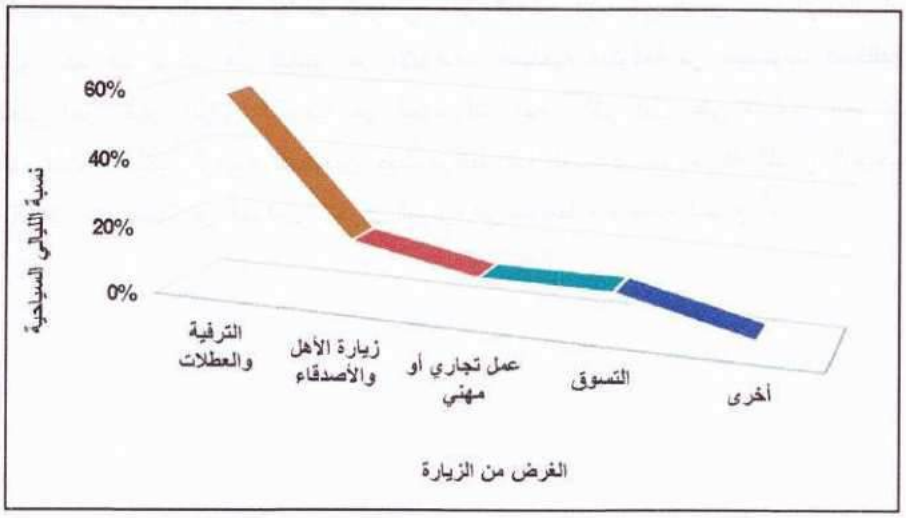
شكل (49) -التوزيع النسبي لليالي السّياحية حسب مجموعة الدول



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2017م).
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة

شكل (50) -التوزيع النسبي لليالي السّياحية حسب الغرض



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2017م).
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة.

يتضح من الشكلين (49) و (50) ما يأتي:

- بلغ عدد الليالي السّياحية (12.3) مليون ليلة سّياحية، حيث قضى الوافدين من المملكة العربية السعودية (8.3) مليون ليلة، أي بنسبة 68% من إجمالي الليالي السّياحية، ويليها في المرتبة الثانية من دول مجلس التعاون بنسبة 17%، ومن ثم الأوربيين بنسبة 6%، والآسيويين بنسبة 4%، والأمريكيون ودول الشرق الأوسط بنسبة 2% لكل منهما.
- تفيد حركة السائحين في الليالي السّياحية حسب الجنسية لتوضيح مدى النمو أو الثبات أو التراجع في الأسواق التي يأتي منها السّياح إلى مملكة البحرين، والتي تعدُ بمنزلة الوقود المحرك لمنشآت الإقامة السّياحية، وذلك من خلال تناول الحركة السّياحية القادمة من الدول التي تقصد المملكة.
- مدة قضاء الوافدون لمملكة البحرين أكبر عدد من الليالي السّياحية لغرض الترفيه والعطلات بلغ (7.1) مليون ليلة بنسبة 58% من إجمالي الليالي السّياحية، ويليها عدد الرحلات لغرض زيارة الأهل والأصدقاء البالغ (2.2) مليون ليلة بما يعادل 18%، ومن ثم لغرض الأعمال والمؤتمرات والتسوق بنسبة 11% من إجمالي عدد الليالي السّياحية.

ثانيًا: خصائص الحركة السّياحية.

تأسيسًا على التعاريف التي توضح بأن السّياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسّياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السّياحة التالية [1]: أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرًا رئيسيًا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة، ونطاق المنافسة التي يتحرك فيها القطاع السّياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية، وكذلك فإن مقومات العرض السّياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو المكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

وهناك عدة خصائص كذلك للسّياحة منه[2]، أن السوق المستهدف لقطاع السّياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة

(1) سعيد محمد المصري (2001م): إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والاستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 35.

(2) أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف (1999م): تنظيم وإدارة المنشآت السّياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، ص.14.

إلى مواطني الدول الأخرى، وكل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السّياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السّياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبًا ومتوسعًا بصفة دائمة، وكذلك عدم إمكانية احتكار المقومات السّياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السّياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

تُعتبر معرفة خصائص الحركة السّياحية، على درجة كبيرة من الأهمية وذلك بحكم تأثيرها في كل من عملية التخطيط والتسويق السّياحي واستغلال الموارد الطبيعية والاجتماعية، حيث تقوم العديد من الدول بعمل دراسات دورية في هذا المجال؛ وذلك لوضع البرامج والخطط اللازمة من قبل المسؤولين والمخططين، مما يؤدي إلى زيادة نشاط الحركة السّياحية، من حيث اختلاف الفترة الزمنية للسّياحة وفقاً لعدّة عوامل، مثل قوانين الدولة التي يزورها السائح، أو رغبة السائح في البقاء، وذلك يعود على مدى تأثير الدولة المستقبلة للسّياح، وجذبهم للبقاء أطول فترة ممكنة، أو عامل المال، والذي يؤدي إلى التأثير في طول، أو قِصر فترة السّياحة، ويعتبر السائح عنصرًا مهمًا لزيادة مستوى الدخل العام للمنطقة التي يزورها، فهو مستهلكًا لما هو موجود في الدولة المستضيفة له، كون السّياحة في كثير من الأحيان بغرض الراحة، والاستجمام، والترفيه عن النفس، وما يرافق العملية السّياحية من تنشيط للفعاليات والقطاعات المختلفة، وخاصة تلك التي لها علاقة وثيقة ومباشرة بالنشاط السّياحي.

ويمثل المنتج السّياحي مجموعة جوانب مختلفة (خصائص أماكن الزيارة، ووسائط النقل، وأنواع الإقامة، والأنشطة المحددة في الوجهة المقصودة) حول مركز اهتمام محدد، مثل الجولات في الأماكن الطبيعية، والحياة في المزارع، وزيارة المواقع التاريخية والثقافية، وزيارة مدينة معينة، وممارسة ألعاب رياضية محددة، والشواطئ، ولا يتعلق هذا المفهوم للمنتج السّياحي والمستخدم في الإحصاءات الاقتصادية، بل بالأحرى بالمفهوم الذي يستخدمه المتمهنين في السّياحة لتسويق مجموعات شاملة أو وجهات مقصودة محددة، وهناك أنواع محددة من المنتجات السّياحية مثل سّياحة التمتع بالمأكولات، والسّياحة الإيكولوجية، وسياحة المدن، وسياحة الشمس والرمال، والسّياحة الزراعية، والسّياحة الشتوية، ويزداد الطلب على هذا التصنيف ويستخدمه اصحاب المصالح السّياحية كأداة تسويق [1].

(1) التوصيات الدولية المتعلقة بإحصائيات السّياحة (2008م): توصيات الطرق، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، منظمة السّياحة العالمية، نيويورك 2011م، ص 27.

- **الإنفاق السّياحي:**

لا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السّياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السّياحية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السّياحة، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لان كل استثمار جديد يعني إنفاقاً جديدًا أو الذي ينشأ عنه دخولاً جديدًا [1]، ويشير الإنفاق إلى المبلغ المدفوع لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات، وكذلك الأشياء الثمينة، للاستخدام الخاص أو الإهداء، لأغراض الرحلات السّياحية واثنائها، وهذه تشمل مصروفات الزوار أنفسهم، وكذلك النفقات التي تدفع للغير أو يستردها الغير، وهي لا تشمل الحصول على مفردات معينة مثل التحويلات الاجتماعية العينية التي يستفيد بها الزوار، والقيمة التقديرية لخدمات أماكن الإقامة من البيوت المملوكة لقضاء الإجازات وخدمات الوساطة المالية التي تقاس بصورة غير مباشرة، ويندرج هذا في المفهوم الأشمل للاستهلاك السّياحي في حساب السّياحة الفرعي[2].

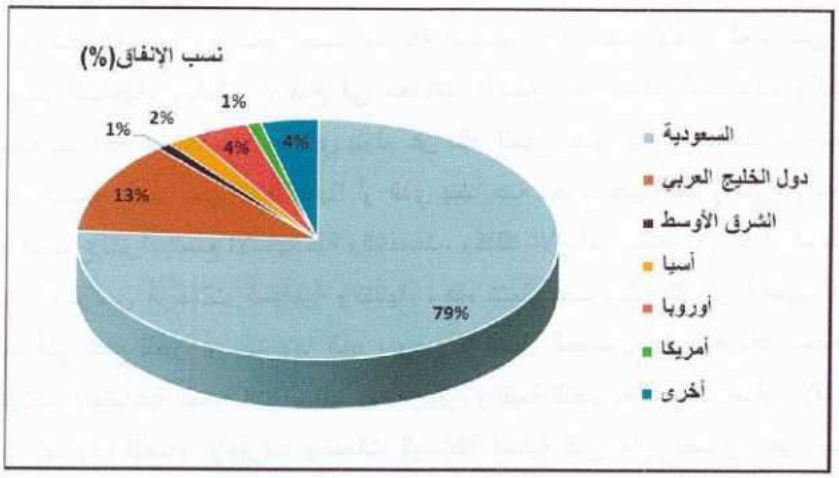
يعرف بأنه التقييم الاقتصادي لمجموعة من الخدمات المقدمة للسائح، بمعنى أن كل إنفاق من جانب السائح ما هو إلا إنفاق مقابل خدمة سياحية يحصل عليها وهذه الخدمات متنوعة تشمل توفير الإقامة في الفنادق متباينة المستوى والوجبات الغذائية والتنقلات ووسائل الاتصال والترفيه المختلفة، والمال الذي ينفقه السائح يستخدم عدة مرات يمتد إلى قطاعات اقتصادية مختلفة، وكل مرة ينتقل فيها ينفق دخلاً جديدًا، وكلما زادت مرات الانتقال زاد الأثر على الأنشطة الأخرى[3].

(1) مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية، ص 4 – الموقع الالكتروني www. Patdq.com

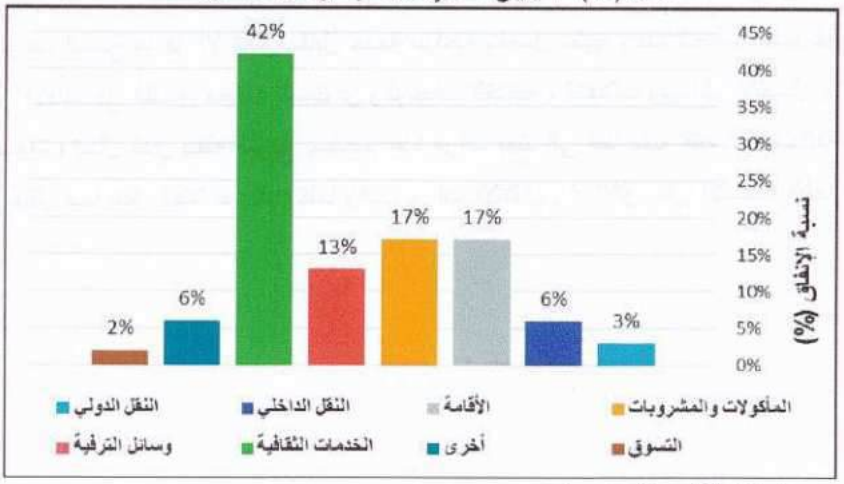
(2) لمزيدًا من التفاصيل أنظر: التوصيات الدولية المتعلقة بإحصائيات السّياحة (2008م)، مرجع سابق، ص 31 – 38.

(3) جيهان أبو بكر محمد (1997م): السّياحة الدولية ومشكلاتها في الإسكندرية، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ص 134.

شكل (51) -التوزيع النسبي لإجمالي الأنفاق حسب مجموعة الدول



شكل (52) -التوزيع النسبي لبنود الإنفاق للرحلات الوافدة



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2017م).

يتضح من الشكلين (51) و (52) ما يأتي:

- أن الوافدين من المملكة العربية السعودية هم الأعلى صرفًا من بين الدول بنسبة 79% من إجمالي الإنفاق، ويليهم الوافدون من دول مجلس التعاون بنسبة 13%، ومن ثم الأوروبيون بنسبة 4% من إجمالي الإنفاق.
- إجمالي إنفاق الرحلات الوافدة يبلغ (1.6) مليار دينار، منها (1.087) مليار دينار أنفقت على الرحلات السّياحية، و(560) مليون على رحلات اليوم الواحد، وشكل الإنفاق على التسوق (690) مليون دينار بنسبة (42%) من إجمالي إنفاق الرحلات الوافدة، ويليه

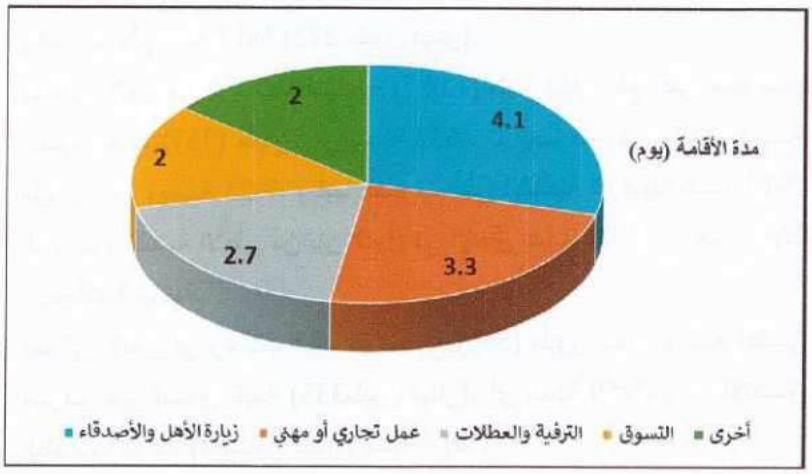
الإنفاق على الإقامة (280 مليون دينار) بنسبة (17%)، أما الإنفاق على الطعام والشراب فبلغ نسبة 17% (272 مليون دينار).

- إجمالي الإنفاق في الرحلات السّياحية (1.087) مليار دينار، بلغ أعلى حجم صرف على التسوق بقيمة (357) مليون، أي بنسبة 33%، ثم الصرف على الإقامة بقيمة (278) مليون دينار وبنسبة 25%، ويليها الصرف على الأنشطة الترفيهية بنسبة 13%، وشكل السعوديون النسبة الأعلى من بين الدول في الإنفاق بنسبة 71% من إجمالي الإنفاق على الرحلات السّياحية.
- إجمالي الإنفاق في رحلات اليوم الواحد بلغ (560) مليون دينار، وبلغ أعلى حجم صرف على التسوق بقيمة (333مليون دينار)، أي بنسبة 59%، ويليه الإنفاق على الطعام والشراب (84مليون دينار) بنسبة 15%.
- **مدة الإقامة للرحلات السّياحية:**

يمكن أن يوصف حجم السّياحة في عدد الرحلات والليالي، وتمثل مدة الرحلة مدخلاً هامًا في تقييم مستوى الطلب على الخدمات السّياحية، مثل خدمات أماكن الإقامة للمبيت، وتحديد مدتها ضروري لتقدير النفقات المرتبطة بالرحلة أو الزيارة، والمدة الكلية للرحلة كما يفهمها ويبلغ عنها الزائر قد تكون مختلفة عن مجموع مدة البقاء في أماكن الزيارة، بسبب الوقت المقضي في الانتقال إلى ومن بين الأماكن، ويُعبر عن الرحلة التي تتضمن مبيتًا بعدد الليالي، وينبغي عدم إجراء أي تعديل لمراعاة الرحلات التي تبدأ مبكرة في اليوم الأول، وتنتهي متأخرة في اليوم الأخير للرحلة، والرحلات التي لا تتطلب مبيتًا يتعين اعتبارها رحلات ليوم واحد بصرف النظر عن عدد الساعات المنقضية في الرحلة [1]، وتتأثر مدة الإقامة بعدة عوامل منها الدخل، ووقت الفراغ، والتعليم، والعمر، وعامل المسافة، ونوعية المنتج السّياحي في مناطق العرض السّياحي، ومستوى الخدمات التي تقدم للسائحين، حيثُ تشير الإحصائيات السّياحية لمعدلات الإقامة بالمملكة حسب الغرض من الزيارة، والتي تتميز بتنوعها من زيارة الأهل والأصدقاء، والأعمال التجارية والمهنية، والترفيه والعطلات، وكذلك بغرض التسوق وأعمال أخرى، وإلى جانب معدل الإقامة حسب مجموعة الدول الوافدة التي تزور مملكة البحرين، والتي توضح في الشكلين التاليين:-

(1)التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السّياحة (2008م)، مرجع سابق، ص27.

شكل (53) –مدة الإقامة حسب الغرض من الزيارة(يوم)



شكل (54) –معدل الإقامة حسب مجموعة الدول الوافدة للمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2019م).

يتضح من الشكلين (53) و (54) ما يأتي:

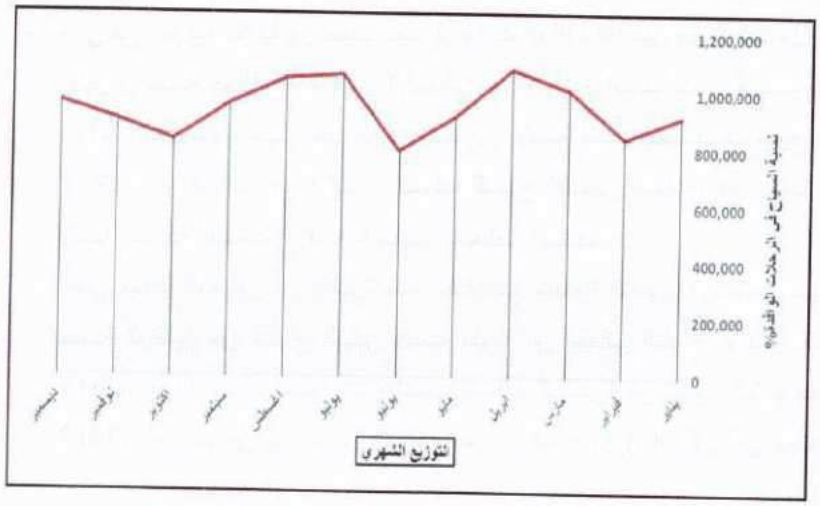
- سجلت الرحلات السّياحية التي قضى فيها السائح أطول مدة في زيارة الأهل والأصدقاء معدل 4.1 ليلة، ويليها رحلات الأعمال والمؤتمرات بمعدل 3.3 ليلة، وقضاء ما معدله 2.7 ليلة للترفيه والعطلات بمعدلات متساوية (ليلتين) للتسوق، أما الأغراض الأخرى (التعليم أو التدريب أو العلاج).

- يقارب معدل إقامة السائح من الدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط ما يقارب 8 ليالي، بينما يقارب معدل إقامة الأوروبيين والأمريكيين 6 ليالي، في حين أن معدل إقامة الوافدين من دول الخليج 2.4 ليلة، وتأتي السعودية بالمركز الأخير بمعدل الإقامة مسجلة 2.6 ليلة، وهذا ما هو متوقع نظراً لأن نسبة الرحلات السّياحية للمملكة العربية السعودية تشكل فقط 32% من إجمالي الرحلات الوافدة والرحلات اليوم الواحد تشكل 68%.

- **موسمية حركة السّياحة الوافدة وحجمها:**

إن النشاط السّياحي في غالبيته نشاط موسمي، فهناك عوامل ومؤثرات تؤدي إلى موسمية أهمها تركز على العطل المدرسية والعطل في المنشآت الصناعية وغيرها في موسم معين، كما أن العوامل المناخية والجغرافية في كل الدول المصدرة والمستقبلة للسواح تدعو إلى هذه الظاهرة، ومن الواضح أن سياحة الإجازات والتي تمثل قدرًا كبيرًا في النشاط السّياحي، وجميع هذه العوامل متداخلة مع بعضها البعض، وذات دور هام في زيادة الطلب السّياحي، مما تؤدي إلى تأثيرات على الحركة السّياحية، وحسب الإحصائيات السّياحية لمؤشرات السّياحة الوافدة والصادرة من هيئة البحرين للسّياحة والمعارض للأعوام المتتالية (2017-2108-2019-2020)، والتي تشير إلى الأشهر الثلاثة المتتالية (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) حيثُ وصل عدد الزوار الوافدين للمملكة بغرض السّياحة إلى ذروته فيها.

شكل (55) -التوزيع الشهري لحركة السّياحة الوافدة في مملكة البحرين سنة 2018م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2019م).
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة.

جدول (20) -حركة السّياحة الوافدة حسب مجموعة الدول القادمة لمملكة البحرين

مجموعات دول الإقامة	رحلات اليوم الواحد	الرحلات السّياحية	الإجمالي	الحصة السوقية (%)
السعودية	6,704,535	3,215,082	9,919,617	87%
دول الخليج العربي	193,364	877,862	1,071,226	9%
الشرق الأوسط	3,700	33,081	36,782	0.3%
آسيا	8,192	66,817	75,008	1%
أوروبا	76,643	127,205	203,848	2%
أمريكا	9,194	39,669	48,864	0.4%
أخرى	2,642	12,119	14,761	0.1%
الإجمالي	6,998,270	4,371,835	11,370,105	

المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2019م).

يتضح من الشكل (55) والجدول (20) ما يأتي:

- بلغ أعلى عدد للرحلات الوافدة إلى مملكة البحرين خلال شهر أبريل بنسبة حوالي (9.6%)، يليه شهري يوليو وأغسطس بنسبة (9.4%)، و(9.3%) على التوالي، ثم مارس بنسبة (8.9%)، ثم ديسمبر بنسبة (8.5%) من إجمالي الرحلات خلال العام.
- تُعد أشهر فبراير ويونيو وأكتوبر الأقل نسبيًا من حيث عدد الرحلات مقارنة بإجمالي الرحلات.
- يمثل الزائرين الوافدين من المملكة العربية السعودية الغالبية العظمى بنسبة (87%) من إجمالي حركة السّياحة الوافدة إلى مملكة البحرين.
- يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الرحلات الوافدة القادمين من الدول الخليجية الأخرى بنسبة حوالي (9%) من الإجمالي، ثم أوروبا وآسيا بنسبة حوالي (2%)، و(1%) لكل منها، حيثُ تفيد حركة السّياح والإقامة حسب الجنسية لتوضيح مدى النمو أو الثبات أو التراجع في الأسواق المولدة للسّياح القادمين للمملكة، حيثُ يعتبرُ السّياح وقودًا محركة للمنشآت الإقامة السّياحية بمختلف أصنافها.
- تعتبر مملكة البحرين من أفضل عشر بلدان في منظمة التعاون الإسلامي من حيثُ حصة الوافدين من السّياح البينين كنسبة مئوية من إجمالي السّياح الوافدين في سنة 2015م، وذلك حسب المعطيات والنسب المئوية الصادرة من تقرير السّياحة الدولية 2017م، وكانت من بين الدول المملكة العربية السعودية (83%) وتأتي بعدها مملكة

البحرين (78%) وطاجيكستان (74%) ومن الدول العربيـــة الأردن (70%) وتـــونس (53%) وقطر (51%) [1].

تعاني السّياحة شأنها شأن العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية من ظاهرة الموسمية، أي زيادة الحركة في فترات معينة وانخفاضها في فترات أخرى، مما يؤثر في اتجاهات الطلب في فترتي الذروة والركود؛ لكون الطلب السّياحي طلبًا موسميًا يختلف من موسم لآخر خلال العام [2]، وهناك أربع متغيرات تتفاعل معًا لتعطي القيم الفعلية للظاهرة(ص) وهي:

- التغيرات الاتجاهية (جـ)، ويمثل الاتجاه العام التي تتجه السلسلة الزمنية نحوها؛ بمعنى أنها تغير طبيعي يطرأ على الظاهرة المدروسة، لتوضيح ما يصيبها من ازدهار وانتعاش أو ركود وانكماش في فترات زمنية متتابعة.
- التغيرات الموسمية(م)، وهي تغيرات منتظمة تتكرر في فترات منتظمة.
- التغيرات الدورية(د)، وهي ليست منظمة تمامًا، مما ينتج عنها أن تتغير الظاهرة كل عدة سنوات لتأخذ شكلًا دوريًا في تغييرها.
- التغيرات العرضية(ع)، وهي مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل عشوائي في الظاهرة المدروسة، وتنشأ نتيجة لعوامل عارضة لم تكن في الحسبان، ولا يمكن التنبؤ بوقوعهـــا ويصعب حسابها [3].

ثالثا: مكونات العرض والطلب السّياحي.

تعد السّياحة واحدة من أكثر القطاعات الاقتصادية الهامة، ولاسيما من حيث مساهمتها في جذب العملات الأجنبية وتوفير فرص العمل للشباب، ويمثل مجال العرض والطلب السّياحي النقطة الأساسية لنجاح النشاط السّياحي لأي منطقة، حيث تعدّ السّياحة نشاطًا اقتصاديا قائمًا على عنصري العرض والطلب وجودة المنتج الذي يتم عرضه، وفيما يلي عرضًا أهم العناصر الأساسية لمكونات العرض والطلب السّياحي لمملكة البحرين.

ومن الوجهة الاقتصادية يعرف العرض على أنه كمية السلع والخدمات التي بالإمكان تقديمها في السوق في وقت معين وسعر محدد، ويعرف العرض السّياحي بأنه مجموعة من المعالم الطبيعية عناصر الجذب المختلفة في منطقة معينة بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات

(1) تقرير السّياحة الدولية (2017م): منظمة التعاون الإسلامي، السّياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعـــاون الإسلامي: الآفاق والتحديات (2017م)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسيرك)، ص 26.

(2) عمرو كمال الدين سليمان (2018م): التنمية السّياحية المستدامة في محافظة جنوب سيناء، مرجع سابق، ص 188.

(3) محمد صدقي علي الغماز (1994م): مرجع سابق، ص 30-34.

المتنوعة النقل، إجراءات السفر، والتي من شأنها خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة [1]، وقد تم تصنيف العرض السّياحي إلى عدة تصنيفات منها:

أ- تصنيف روبار لانكوار (ROBERT LANQUARD) الذي صنفه إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي مجموعة التراث، مجموعة التجهيزات، مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج.

ب-تصنيف (DJEERIER) حيث صنف المنتج السّياحي إلى خمسة عناصر وهي: وسائل النقل للسائح، ووسائل نقل مستعملة في عين المكان، ووسائل الإيواء المختلفة، ومدة الإقامة، والتخطيط الجغرافي للسفر والإقامة.

ت- تصنيف المنظمة العالمية للسّياحة (OMT) وقد صنفته المنظمة إلى عدة عناصر وهي: التراث البشري، التراث الطبيعي، والجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية والإدارية للبلد، ومشاركة الشعب في الحكم وتهيئة وقت العمل وتخطيطه لأوقات العمل والعطل، ووسائل الخدمات من نقل وإيواء ومطاعم وغيرها.

أما الطلب السّياحي كما عرفه (Cooper & al1993) أنه مجموع السلع والخدمات التي يكون الأفراد السّياح على استعداد لشرائها عند أسعار معينة، خلال فترة إقامتهم، أما Mathieson & Wall1995 عرفوه على أنه العدد الإجمالي للأشخاص الذين يسافرون، أو يرغبون بالسفر لاستخدام المرافق السّياحية والخدمات في أماكن بعيدة عن أماكن أعداد السّياح الواصلين إلى مواقع القصد السّياحي والمباشرين بشكل فعلي في إشباع رغباتهم عن طريق المشاركة بالأنشطة والفعاليات السّياحية واستهلاك الخدمات المقدمة إليهم في تلك المواقع [2].

- **مراكز الإيواء الفندقية والمطاعم:**

تعدُ وسائل الإقامة أو الإيواء السّياحي مهما اختلفت أنواعها من فنادق ونزل واستراحات وقرى ومنتجعات سياحية وبيوت شباب من أهم دعائم قيام النشاط السّياحي وتلبية حاجة السائحين من مختلف الجنسيات والمستويات [3]، فمهما كانت جاذبية المنطقة السّياحية، فإن الإقبال عليها يصبح محدودًا إذا لم تتوافر فيها التسهيلات الأساسية التي يتطلبها السائح، وتضم هذه التسهيلات الإقامة أو الإيواء السّياحي، وهي تختلف باختلاف موضع الجذب السّياحي، كما

(1) تلي محمد إسلام (2014م): دور السّياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، ص9.

(2) الرضا علوان، أكرم عبد الرحمن عبد الكريم (2008م): محافظة النجف وإمكانية تنشيط السّياحة الدينية فيها، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون.

(3) يسري دعبس (2003م): صناعة السّياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، ص 199.

أنها تمثل أحد عوامل الجذب السّياحي، وعليها يقع عبء اختيار الموقع السّياحي، ومدة الإقامة، وخط السفر، والأنشطة التي تمارس، فضلاً عن الإنفاق السّياحي، وتشكل الضيافة ميدانًا مهمًا للعمل والدخل، كما يتأثر حجم السّياح في أية منطقة بتخطيط وصيانة وتوزيع تسهيلات الإقامة أو الإيواء السّياحي[1].

يُعد القطاع الفندقي في المملكة أحد أهم العناصر الرئيسية في الترويج السّياحي، خاصة بعد الطفرات العمرانية المتطورة التي شهدها قطاعا التشييد والبناء في مملكة البحرين، حيثُ يعتبرُ القطاع الفندقي من أكثر القطاعات التي لها تأثيرات مباشرة في المجال السّياحي، حيثُ تعتبر الفنادق من أهم مقومات البنية التحتية والمرافق الأساسية لما تقدمه من خدمات الإقامة والضيافة إلى تسهيل في عملية الإمداد بالمواد اللازمة للسّياح، والتي توجه نشاطها إلى الحركة السّياحية على وجه الخصوص مثل المحلات التجارية والمطاعم والصيدليات ومحلات الهدايا التذكارية وغيرها.

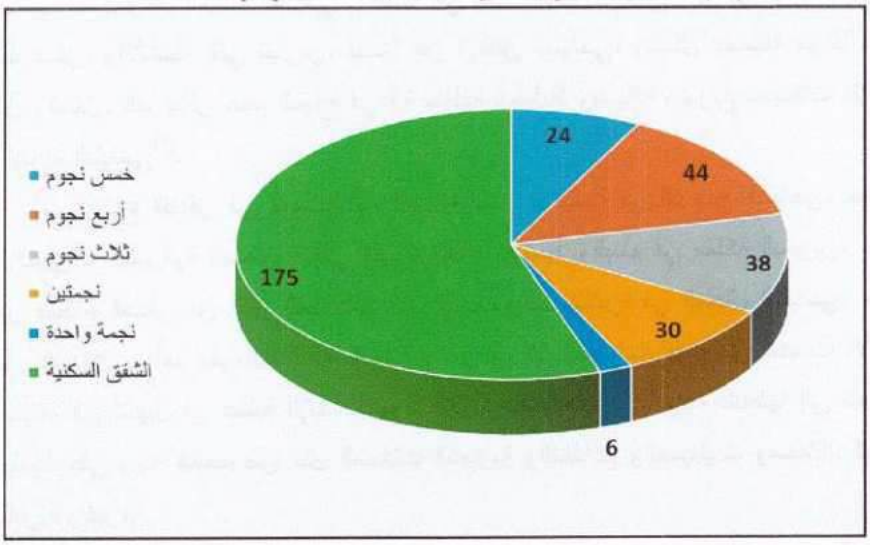
انطلاقًا من حرص هيئة البحرين للسّياحة والمعارض على النهوض بالخدمات والمرافق السّياحية في مملكة البحرين وتقديم خدمة مميزة لزوار المملكة تتفق مع الرؤية الاقتصادية 2030، صدر القرار رقم 4 لسنة 2015م، وذلك بشأن تصنيف الفنادق والشقق الفندقية وخدمات تقديم المأكولات والمشروبات بالفنادق، بما يتماشى مع المواصفات الفندقية العالمية، للرقي بمستوى السّياحة الوطنية والحفاظ على سمعتها كوجهة سياحية راقية تضاهي الدول السّياحية على مستوى العالم[2]، ويعتمد هذا النظام على معايير عالمية أكثر دقة لضمان الجودة العالمية في المنشآت الفندقية، ويتميز النظام بالتواصل المباشر مع قطاع السّياحة، عبر برنامج متطور يجعل لكل فندق ملفه الخاص لتقييم الفندق عبر حزمة مؤشرات لقياس أداء الفندق ومستوى خدماته بشكل أكثر دقة، وكذلك احتياجات النزلاء المختلفة والخدمات الفندقية المقدمة ومستوى المنتج الشامل[3].

(1) محمد صبحي عبد الحكيم، وحمدي أحمد الديب (2001م): مرجع سابق، ص 77.

(2) هيئة البحرين للسياحة والمعارض (http://www.btea.bh/ar/conditions-tour-classification)

(3) وزارة الصناعة والتجارة والسّياحة، مملكة البحرين، التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة والسّياحة لعام 2016م، ص75.

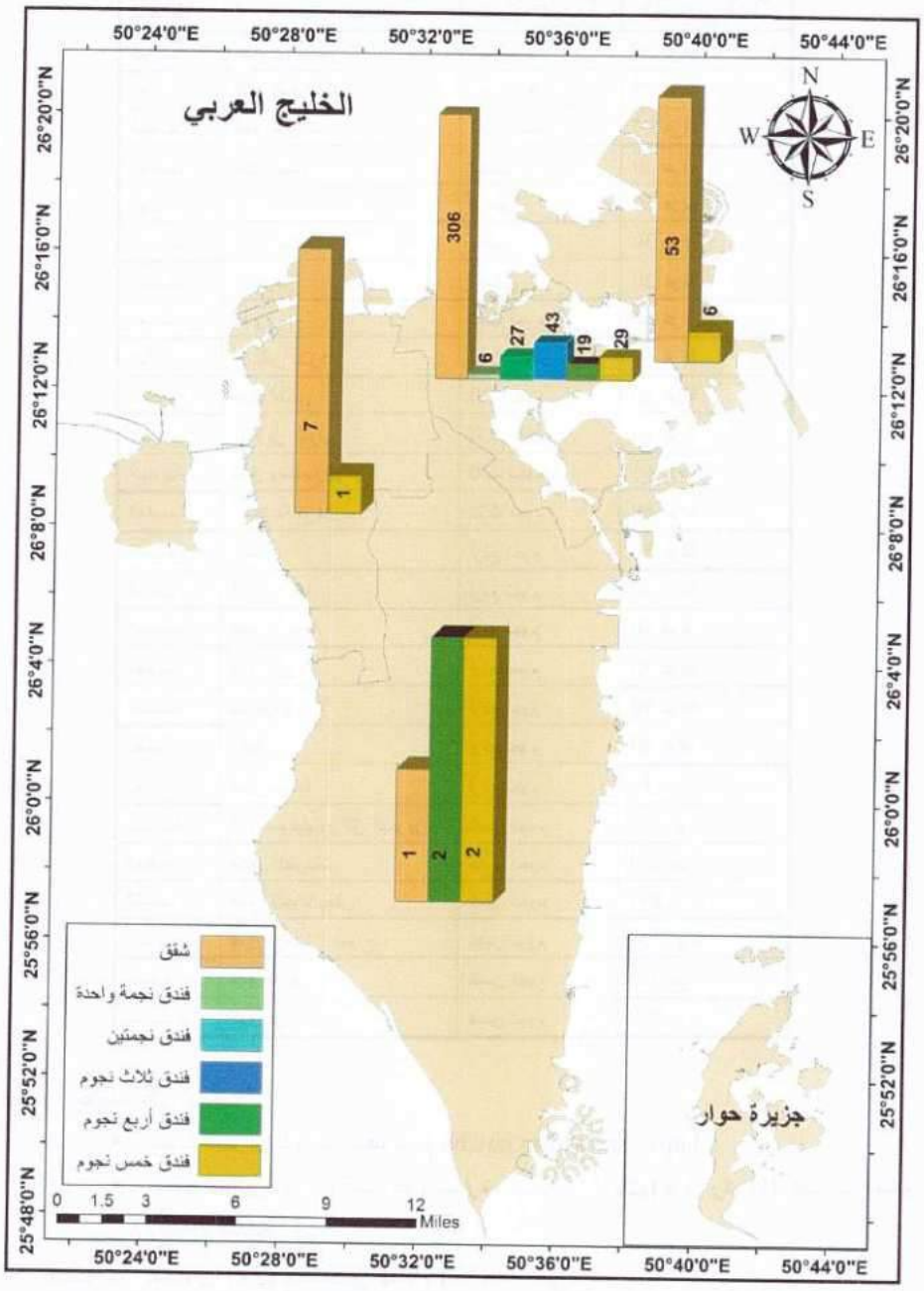
شكل (56) التصنيف النوعي والعددي لمراكز الإيواء السّياحي في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

شكل (57) التوزيع المكاني والعددي لمراكز الإيواء السّياحي في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh).

جدول (21) نماذج تصنيفات الفنادق حسب المحافظات في مملكة البحرين

المحافظة	المنشأة الفندقية	الدرجة السّياحية	الحد الأدنى للغرف
العاصمة	فندق أمباسادور	نجمة واحدة	20 غرفة
العاصمة	فندق البحرين	نجمة واحدة	20 غرفة
العاصمة	فندق ميريلاند	نجمة واحدة	20 غرفة
العاصمة	فندق الهمبرا	نجمتين	30 غرفة
العاصمة	أوال	نجمتين	30 غرفة
العاصمة	باب البحرين	نجمتين	30 غرفة
العاصمة	كازانوفا	نجمتين	30 غرفة
العاصمة	عذاري	ثلاث نجوم	60 غرفة
العاصمة	الاندلس بلازا	ثلاث نجوم	60 غرفة
العاصمة	فندق أطلس	ثلاث نجوم	60 غرفة
العاصمة	البحرين الدولي	ثلاث نجوم	60 غرفة
الجنوبية	فندق ومنتجع البندر	ثلاث نجوم	60 غرفة
العاصمة	مجموعة كرفان	ثلاث نجوم	60 غرفة
العاصمة	رامادا	أربع نجوم	80 غرفة
العاصمة	قصر رمادا	أربع نجوم	80 غرفة
العاصمة	قصر ريفيرا	أربع نجوم	80 غرفة
العاصمة	فندق إس	أربع نجوم	80 غرفة
العاصمة	سويس بل	أربع نجوم	80 غرفة
العاصمة	رامادا	أربع نجوم	80 غرفة
العاصمة	قصر رمادا	أربع نجوم	80 غرفة
الجنوبية	فندق سوفيتيل زلاق البحرين	خمس نجوم	200 غرفة
العاصمة	فندق الدبلومات	خمس نجوم	200 غرفة
الشمالية	فندق لاجونا بيتش	خمس نجوم	200 غرفة
المحرق	فندق رامادا – أمواج	خمس نجوم	200 غرفة
المحرق	فندق دراجون	خمس نجوم	200 غرفة
العاصمة	فندق فور سيزنز	خمس نجوم	200 غرفة

المصدر: اعتماداً على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)
- مملكة البحرين، وزارة الصناعة والتجارة والسّياحة (2015م) قرار رقم (4)، تصنيف الفنادق والشقق الفندقية.

ويتضح من الجدول (21) والشكلين (56) (57) ما يأتي:

- تنقسم الفنادق السّياحية حسب تصنيفاتها في مملكة البحرين إلى خمس حسب الدرجات السّياحية، وهي كالتالي:

- فنادق ذو النجمة الواحدة، حيث يوجد في المملكة جميعها في محافظة العاصمة، تكون أسعارها مخفضة جدًا وهي محددة الأسعار، وتكون الخدمات أشبه بالخدمات الشعبية، ومن الأمثلة لهذه المنشآت التي تعدُ قليلة وفي قرابة ست منشآت في مملكة البحرين؛ فندق السفير، فندق البحرين، فندق صحاري، فندق ميرلاند، ويكون الحد الأدنى للغرفة الفندقية فيها حوالي 20 غرفة فقط.
- وأما فنادق ذو النجمتين تكون أقل في الخدمة والأسعار، وبعضها تكون الخدمات مشتركة بين الزبائن، ومن نماذجها، فندق الفارس، فندق أوال، فندق باب البحرين، وفندق كازانوفا، وتكون عدد الغرفة 30 غرفة، بينما فنادق الثلاث نجوم فتكون عدد الغرف فيها 60 غرفة، وكذلك يوجد أغلبها في العاصمة وبعضها في بعض المحافظات كفندق ومنتجع البندر الذي يقع في المحافظة الجنوبية، أما فنادق الأربع نجوم، كذلك فإن أغلبها توجد في العاصمة كقصر ريفيرا، وفندق إس، وفندق سويس بل، وفندق رمادا، وتكون عدد الغرف 80 غرفة فندقية.
- تمركز الفنادق والشقق السكنية في المناطق المأهولة بالسكان بشمال المملكة، وخاصة في العاصمة المنامة، حيث الخدمات الحكومية والمطاعم العالمية منها المطاعم الصينية والأمريكية والتايلاندية والهندية وكذلك المحلية والخليجية، وتوجد فنادق الخمس نجوم، والتي تبلغ معدل الإشغال الفندقي فيها 53%، والتي أغلبها تكون تابعة لسلسلة الفنادق العالمية، ومن بعض هذه النماذج فندق كروان بلازا، فندق سوفتيل زلاق البحرين، الدبلومات ريزيدنس، فندق وسبا ذا دومين، فندق دراجون، فندق فور سيزنز، فندق ويستن، فندق ويندهام جراند، فندق الدبلومات، فندق وسبا ذا دومين، فندق دراجون، ويكون متوسط السعر اليومي فيها 71.11 دينارًا، حيثُ يبلغ متوسط الإقامة بمعدل ليلتين سياحيتين ونصف تقريبًا بواقع 232.979 لعدد الغرف المباعة.
- أما فنادق الأربع نجوم فقد بلغ معدل الإشغال الفندقي فيها 46%، حيثُ يبلغ متوسط السعر اليومي للغرفة 33.11 دينارًا بمعدل عائد للغرفة 15.10 دينارًا، ومن أمثلته فندق الشيرتون وفندق ومنتجع لاجونا بيتش، فندق وأجنحة رمادا- أمواج أما فنادق الثلاث نجوم يكون فيها مستوى الخدمة متواضع واسعارها تناسب ذوي الدخل المتوسط، وتكون محدودة الخدمات، ومن أمثلة لهذه المنشآت، فندق عذاري، فندق الجزيرة، فندق أطلس، فندق كاليفورنيا، فندق منتجع سبأ وإليت، ويبلغ متوسط الإقامة بمعدل ليلتين سياحيتين بواقع 313.297 لعدد الغرف المباعة.
- تعتبر الهياكل السّياحية أو المنشآت والمؤسسات كالفنادق والشقق السكنية التي لها علاقة مباشرة مع خدمة السّياح الوافدين ضمن المؤهلات السّياحية للمملكة، كما تُعد في آن

واحد قاعدة هامة للتنمية السّياحية، حيث تلعب دورها الأساسي في استقطاب السّياح ودفعهم للإقامة لمدة طويلة والعودة إليها مرة أخرى.

يعدُ الاهتمام بصناعة الفنادق من أهم أولويات نجاح التسويق السّياحي، حيثُ تعدُ أهم مكونات المنتج السّياحي الذي يقدم للسائح؛ لذا تسعى المدن السّياحية لزيادة أعداد الفنادق لتواكب أعداد السّياحية والمتوقعة لتوفير الإيواء الفندقي الملائم لهم، مع التنوع في الدرجة السّياحية مراعاة لمستويات السّياح [1]. ولدراسة حجم طاقة الإيواء السّياحية، ويتم ذلك وفقًا للمعادلة التالية [2]، وحسب المعطيات المتوفرة لسنة 2018م، لتحقيق حساب المعادلات التالية:

أولًا: حجم الطاقة الاستيعابية النظرية الفعلية = $\frac{\text{مجموع الأسرة}}{\text{متوسط مدة الإقامة}} \times 365$

$\frac{365 \times 5,479,45}{3,3}$ = 606,060 (إذا فإن حجم الطاقة الاستيعابية – 606,060)

ثانيًا: ولتوضيح الوظيفة السّياحية Taux de Function Touristique لمملكة البحرين، نقوم بتطبيق مؤشر "ديفيرت Defert" عام 1967 والذي ينص على:

مؤشر الوظيفة السّياحية = $\frac{\text{جملة الأسرة} \times 100}{\text{جملة السكان}}$ $T(F)=\frac{100 \times N}{P}$

وتشير نتائج هذا المؤشر عندما يكون الناتج (صفر) إلى انعدام الإيواء السّياحي في المدينة أو الإقليم، وإذا كان الناتج (100) دل على تساوي عدد السّياح مع جملة السكان المحليين بالمدينة أو الإقليم، وإذا كان الناتج (Ø) أي ما لا نهاية دل على انعدام السكان بالمنطقة، ثم طبقه "Boyer" عام 1972م، وذلك على العديد من المدن الصغيرة والكبيرة وأقاليم كثيرة، واقتراح أنماط تصنيفية ليدقق ناتج المؤشر إلى ما يأتي [3]:

- 500 فأكثر = منتجع سياحي طاغي.
- 500:100 = منتجع سياحي ضخم واسع.
- 100:40 = منتجع سياحي مهم ومسيطر.
- 40: 10 = منتجع سياحي مهم وغير مسيطر.
- 10:4 = محلة عمرانية ذات نشاط سياحي ضعيف.

---

(1) أحمد كمال أحمد عبد الحميد (2013م): جغرافية السّياحة فيما بين الأقصر وأسوان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 132.

(2) محمد صدقي علي الغماز (1994م): مرجع سابق، ص25.

(3) Pearce, D.,1987, Tourism today: Aerographical analyses., John Wiley & Sound, Inc: New York.P115.

- أقل من 4 = منتجع تكاد لا توجد به وظيفة سياحية.

وبتطبيق هذا المؤشر على مملكة البحرين وحسب المعطيات الموجودة، حيثُ تم حساب جملة الأسرة لسنة 2018م، وذلك بحساب عدد الليالي السّياحية مقسومًا على أيام السنة، وقد كانت كالتالي:

مؤشر الوظيفة السّياحية = $\frac{100 \times 5,479,45}{1,503,091}$ = 36,145,5 [1]

وبتطبيق هذا المؤشر على مملكة البحرين ومواقع التنمية فيها، جاءت نتائجه حسب اقتراح "بوير Boyer" جاءت نتيجة المؤشر(36,145,5) حيثُ من خلال التصنيف السابق فإن المملكة تتدرج تحت فئة " 40: 10 = منتجع سياحي مهم وغير مسيطر " حيثُ كان المؤشر يقترب من 40 ، وبذلك يكون حسب الإمكانيات التي تتوفر في المملكة فإنها منتجع سياحي مهم ويحتاج إلى استغلال أكثر للمقومات والموارد والإمكانيات السّياحية تتيح فرص الاستثمار السّياحي وإقامة الفعاليات السّياحية لممارسة كافة أنواع السّياحة، لذلك فإن التخطيط للاستثمار واستغلال المقومات بشكل أكبر سيكون من الأمور الضرورية. ومع الإجراءات الاحترازية التي طالت القطاع السّياحي والقيود المفروضة على حركة النقل العالمية والإقليمية جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، سجل قطاع الفنادق والمطاعم التراجع الأكبر خلال العام بنسبة 36. %. وعلى الصعيد المحلي، ومع استمرار إغلاق جسر الملك فهد، وهو الشريان الحيوي الذي يربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، تراجعت أعداد الزوار برًا بنسبة 24.2 %، كما انخفضت كذلك أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي والموانئ البحرية بنسبة 25.1 % و39.1 % على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام م2019م، للإحصائيات الصادرة وفقًا عن هيئة البحرين للسّياحة والمعارض للربع الأول من عام 2020م، فقد انخفض متوسط معدل الإشغال لفنادق المملكة إلى 43 % في فنادق الخمس نجوم، و36 % في فنادق الأربع نجوم مقارنة بنسب إشغال بلغت 53 % و46 % على التوالي للفترة ذاتها من العام م2019م. كما تشير الإحصائيات إلى انخفاض كم من عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 47 %، وعدد الليالي السّياحية بنسبة 49.5 %، وإجمالي إيرادات السّياحة الوافدة بنسبة 55.4% [2].

وقد تبنت الكثير من المؤسسات السّياحية (فنادق، مطاعم، منتجعات) مبادئها في التعامل مع السّياحة الخضراء واستخدام الطاقة النظيفة في الفنادق، وإتباع سياسة تدوير النفايات في المنشآت السّياحية وغيرها، بهدف اجتذاب فئات من السّياح ينصب اهتمامهم في التضامن مع

(1) منصة البحرين للبيانات المفتوحة (2021م): بند الإحصاءات السريعة، https: www.data.gov.bh.

(2) التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين، الربع الأول (2020م): يوليو 2020، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين، المنامة، ص6.

النداءات البيئية النظيفة، فلم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبح هناك مؤسسات مدنية نشطة في مجال الدفاع عن البيئة وتصدر شهادات للمؤسسات السّياحية التي تطبق معايير الحفاظ على البيئة، وذلك لتشجيع السّياح البيئيين على استخدامها دون غيرها، ولتشجيع أصحاب هذه المؤسسات على الاستمرار في نهجهم[1].

- **التسويق والاستثمار السّياحي:**

لقد عرف كرينتدوف Kridppendrof 1981 : على أنه التنفيذ العملي والمنسق لسياسة الأعمال من قبل المشاريع السّياحية، سواء كانت خاصة أم عامة على المستوى المحلي والإقليمي والوطني أو العالمي بغرض تحقيق الإشباع لمجموعات من المستهلكين المحددين ومما يتحقق عائدا ملائمًا، بينما أشار موريسن"Morrisson 1958" إلى أنه فلسفة إدارية تجسد الطلب السّياحي من خلال البحث والتنبؤ واختيار السوق المناسب مع أهداف المؤسسة وبالتالي تحقيق أكبر عائد [2].وكثير ما يحتاج السائح إلى بعض الخدمات التي قد يحتاجها داخل مكان إقامته وضيافته، ولابد من توفيرها قريبة منه لتلبي احتياجاته الإضافية، وتسمى هذه الخدمات، ويطلق عليها هذه الخدمات بالتسهيلات المساندة، والتي تضم مجموعة كبيرة من شتى الأنشطة الترفيهية والتسويقية التي يحتاجها السائح.

للنشاط الترويجي أهمية ضمن عناصر التسويق السّياحي، حيث يعمل على جذب السّياح وإقناعهم بالمنتج السّياحي الذى يتم الترويج إليه، وهناك وسائل متعددة للترويج للمنتجات السّياحية سواء داخل المملكة أم خارجها، حيث أنه مع تطور المجتمعات وزيادة حركة السفر أصبحت هناك حاجة ملحة إلى جهات تنظيمية لحجز تذاكر الطيران والفنادق والرحلات السّياحية؛ لذا فقد نشأت الكثير من مكاتب السّياحة والسفر للقيام الأعمال المتعلقة بالسفر، وتلعب مكاتب السفريات دورًا رئيسيًا في تحريك النشاط السّياحي وتوفير الوقت والجهد على السّياح خلال عمليات التنقل والإقامة، مما يلزمها ذلك للعمل باستمرار للوقوف على رغبات واحتياجات السّياح والتعمق في دراسة السوق بشكل مستمر لضمان التعرف على المستجدات السّياحية. وتشير تقارير مجلس التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين إلى أن قيمة الاستثمارات السّياحية حوالي 32 مليار دينار بحريني خلال السنوات الخمس الماضية للقطاعين العام والخاص، وبلغت نسبته من الناتج المحلي 6.5 %، وأنشئت خلال السنوات الماضية الكثير من المشاريع العقارية السّياحية في عدد من الجزر والمناطق البحرينية في جميع المحافظات، وتتنوع ما بين السكن الفاخر والمنتجعات والأسواق التجارية، وهذا ما جعل البحرين ملاذًا آمنًا للاستثمار السّياحي

(1) زياد عبد الرواضية (2013م): المفاهيم والأسس والمقومات، عمان، مكتبة زمزم، ص 27.

(2) بودي عبد القادر (2006م): أهمية التسويق السّياحي في تنمية القطاع السّياحي بالجزائر، أطروحة دكتوره غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ص46.

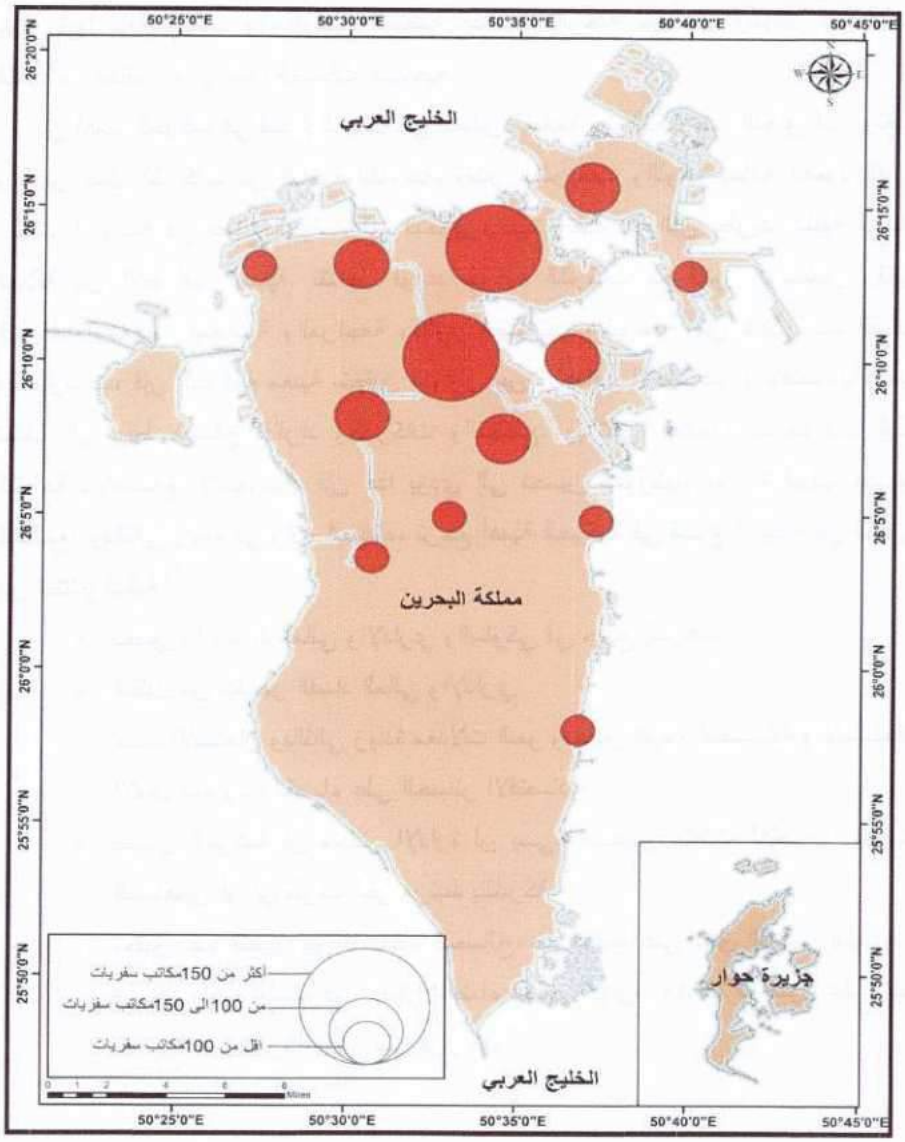
الفندقي. ومن الخدمات السّياحية التي يحتاجها السائح مكاتب السفر والسّياحة، وهي المكاتب التي يتوفر فيها كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بمتطلبات الرحلة السّياحية، وتتوافر في المملكة العديد من مكاتب السفريات والخدمات السّياحية.

إن أهمية الحوكمة في قطاع السّياحة في مجالين: متابعة ومراقبة لرصد التجاوزات. وتعديل وتطوير عمل الشركات من الناحية القانونية، تعتبر التشريعات واللوائح بمثابة العمود الفقري وآليات الحوكمة في قطاع السّياحة في البحرين، حيث تنظم القوانين بطريقة دقيقة ومحددة العلاقة بين الأطراف المعنية. تتداخل قواعد حوكمة الشركات مع قانون الاستثمار وقانون الشركات ومعايير المحاسبة والمراجعة وقانون الضرائب وغيرها. ومن خلال هذه القوانين والممارسات، فإن الحوكمة معنية بتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، حيث تهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع. وبالتالي، عندما تهتم شركات قطاع السّياحة بالأوضاع الاجتماعية، فإن هذا يؤدي إلى تحسين صورتها، وزيادة قبولها من قبل المجتمع، وبالتالي زيادة في ولاء العملاء، ترجع أهمية الحوكمة في قطاع السّياحة في البحرين إلى النتائج التالية [1]:

- تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في جميع الشركات.
- التقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري
- جذب الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو وتحقيق القيمة المضافة والاستغلال الأمثل للموارد والقضاء على الخسائر الاقتصادية.
- تضمن الحوكمة أن مجلس الإدارة لن يسيء استخدام سلطاته للإضرار بمصالح المساهمين أو أي طرف آخر مرتبط بالشركة.
- تحقيق عدم التمييز بين أصحاب المصالح، مع الحفاظ على الحق القانوني للمساهمين في نقل ملكية الأسهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الحصول على سلطة إعلامية عن الشركة تؤثر على قراراتهم.

(1)Nader Mohamed Alaali (2021) The Impact of Imposing Corporate Governance Strategic Performance in the Tourism Sector in the Kingdom of Bahrain, fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Business Administration (DBA), to Teesside University in partial.

شكل (58) -التوزيع الجغرافي النسبي لمكاتب السفريات السّياحية



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

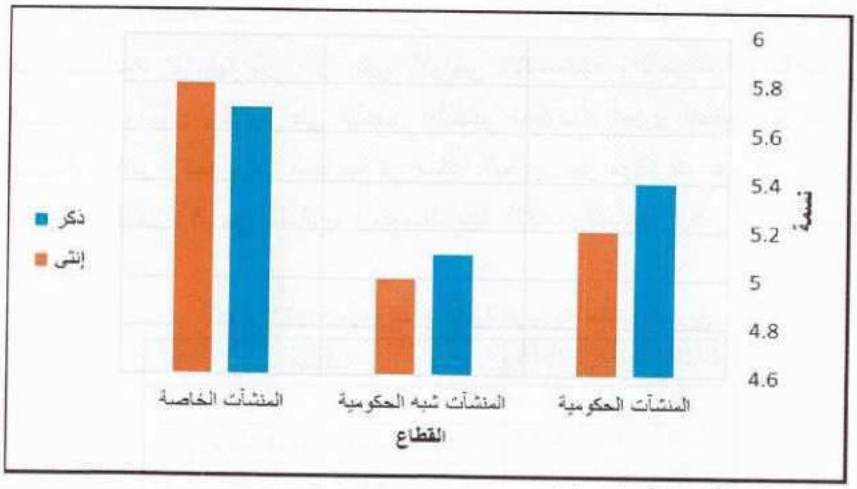
- **العطلات المدفوعة الأجر وأوقات الفراغ:**

لقد عرف "دينسون" وقت الفراغ بأنه الوقت الذي يكون الشخص فيه حرًا من جميع الالتزامات الأساسية التي يقوم بها بشكل يومي سوءا من الدراسة أو المسؤوليات الأسرية أو نحو مجتمعه المحلي أو العملي، وهذا التعريف يجعل الإنسان حرًا في وقت فراغه من أي

التزامات يقوم بها، وهو ما يعني سيادة اللامبالاة [1]، وتعتبر العطل الرسمية والمدفوعة الأجر إلى جانب أوقات الفراغ من أهم الأمور التي يهتم بها السائح عند التخطيط للقيام بالرحلات السّياحية، وتعتبر العطل الرسمية والأسبوعية من المناسبات التي تُقام فيها مجموعة خاصة من الفعاليات السّياحية سواء في المملكة أو خارجها، بالإضافة إلى العطل ذات الطابع الديني، حيث يمكن استغلال تلك العطل الرسمية في الترفيه والسّياحة والسفر والاستمتاع وتمتاز بفعالياتها السّياحية والاجتماعية وغيرها من الأنشطة الثقافية التي عادةً ما تناسب كل أفراد العائلة عامةً والصغار خاصةً.

ومن الاحتفالات الوطنية والمناسبات الدينية التي أقرت مملكة البحرين فيها عطل رسمية، هي عطلة رأس السنة الميلادية، وذكرى تأسيس قوة دفاع البحرين في الخامس من فبراير، وكذلك عطلة العيد الوطني المجيد، وعيد الجلوس في السادس والسابع من ديسمبر، أما المناسبات الدينية فنجد رأس السنة الهجرية، والتاسع والعاشر من محرم، عطلة المولد النبوي الشريف الذي يصادف الثاني عشر من ربيع الأول والسابع وعشرين من رجب الذي يصادف ذكرى الإسراء والمعراج، وأما عطلة عيد الفطر المبارك تصادف الواحد من شهر شوال الهجري وكذلك التاسع من ذي الحجة الذي يصادف يوم عرفة وأخيرًا عيد الأضحى المبارك الذي يصادف العاشر من ذي الحجة [2].

شكل (59) -متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع حسب المنشأة والجنس



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- التقرير الرسمي لمملكة البحرين – الجهاز المركزي للإحصاء.

(1) Dennison, Nash, Tourism as an in thrpologicalm Subject in Current Anthropology of Chicago, oct 1996, p46.

(2) بتصرف عن: تقرير البحرين في أرقام، الجهاز المركزي للإحصاء، مملكة البحرين،2016م.

يتضح من الشكل (59) ما يأتي:

- متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع حسب المنشأة والجنس بالنسبة للذكور، فقد كان في المنشآت الحكومية 5,4، بينما في المنشآت شبه الحكومية كانت النسبة 5,1، وأما المنشآت الخاصة فقد بلغ 5,7، وبذلك تصل متوسط أيام العمل في الأسبوع بالنسبة للذكور 5,6 أيام، وبذلك تكون أيام الإجازات الأسبوعية يومين أو يوم ونصف إجازة عمل.
- متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع حسب المنشأة والجنس بالنسبة للإناث، فقد كان في المنشآت الحكومية 5,2 أيام، بينما في المنشآت شبه الحكومية كانت النسبة 5 أيام، وأما المنشآت الخاصة فقد بلغ 5.8 أيام، وبذلك تصل متوسط أيام العمل في الأسبوع بالنسبة للإناث 5,5 أيام، وبذلك تكون أيام الإجازات الأسبوعية يومين أو يوم ونصف إجازة عمل.
- **المؤشرات السّياحية الرئيسة:**

هناك عدد من المؤشرات التي تبين القوة الاقتصادية التي يمثلها قطاع السّياحة في الوقت الحاضر، حيثُ أصبحت صناعة قائمة بذاتها، فقد اعتمدت عليها اقتصاديات كثيرة من دول العالم حيث تمثل مصدرًا رئيسيًا لدخلها؛ لذا تعتمد قوة أي بلد في صناعة السّياحة من قوة وقدرة السّياحة على التأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة إقليميًا و عالميًا، مما يُلزم على الدول الاهتمام بصناعة السّياحة حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو والاستفادة من هذه الصناعة، لما لها من آثار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الإيجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المُستدامة. تتنوع المؤشرات السّياحية في مملكة البحرين بين مؤشرات عدد الزوار الوافدين، ومتوسط الإنفاق اليومي للسائح، ومتوسط مدة الإقامة للسائح، وغيرها من المؤشرات الرئيسية.

جدول (22) -المؤشرات السّياحية الرئيسية بمملكة البحرين

المؤشر	2018	2019	2020
عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية.	2.9	3.2	1.7
إجمالي إيرادات السّياحة الوافدة (مليون دينار).	298.3	478	213
متوسط الأنفاق اليومي للزائر (دينار بحريني).	68.2	79.7	58
متوسط مدة الإقامة للسائح (ليلة/سائح).	3.2	3.3	3.4
عدد المسافرين القادمين(مليون).	3.9	3.5	1.9

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الجدول (22) ما يأتي:

- عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية كان متفاوتًا ففي سنة 2018م بلغ 2.9 مليون، بينما ارتفع في سنة 2019م إلى 3.2 مليون، وأما في سنة 2020م، فقد انخفض إلى 1.7 مليون، في حين كان عدد المسافرين القادمين 3.9 مليون في سنة 2018م، والذي كان أعلى نسبة، بينما أقل نسبة كان في سنة 2020م، والتي بلغت 1.9 مليون.
- بالنسبة لإجمالي إيرادات السّياحة الوافدة فقد كانت سنة 2019م هي الأعلى والتي بلغت 478 مليون دينار، بينما انخفضت بشكل واضح في سنة 2020م إلى 213 مليون دينار، وكذلك بالنسبة لمتوسط الإنفاق اليومي للزوار فقد بلغت سنة 2019م أعلى متوسط الإنفاق اليومي للزوار بمبلغ وقدره 79.7 دينار، بينما كان في سنة 2018م يبلغ 68.2 دينار، أما أقل عائد فقد كان في سنة 2020م، والتي بلغ 58 دينارًا بحرينيًا، وأما متوسط الإقامة للسائح فقد بلغت أعلاها في سنة 2020 بواقع 3.4 ليلة/سائح، وأما في أقل متوسط فقد كان في سنة 2019م، والتي بلغت 3.2 ليلة/سائح.
- **مؤشرات الأداء والإشغال الفندقي:**

تعطي المؤشرات انطباعات ودلالات على حالة التشغيل الفندقي وتقاس هذه النسبة خلال فترة زمنية محددة سواء على مدار العام او الموسم السّياحي، لتعبر عن مدى النشاط الفندقي فكلما ارتفع عدد السّياح زاد الطلب السّياحي على الفنادق وبالتالي زيادة الليالي السّياحية وارتفاع معدلات الإشغال، وذلك للوصول إلى حجم الحركة السّياحية الفعلية لأشكال الإيواء السّياحي المختلفة ومدى الإقبال عليها [1].

جدول (23) مؤشرات الأداء الفندقي بمملكة البحرين

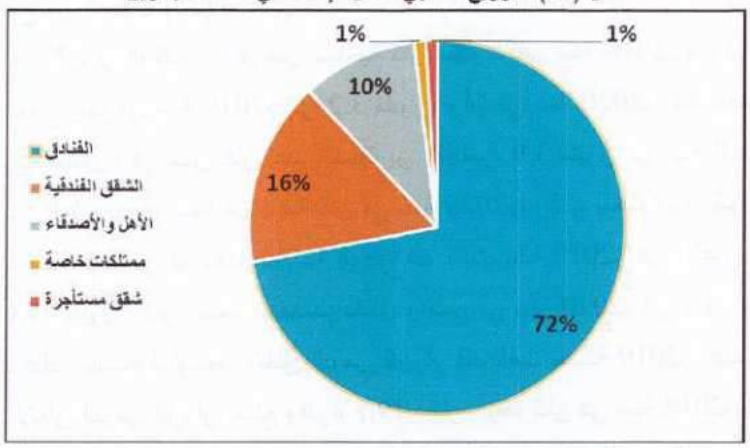
المؤشر	فنادق أربع نجوم			فنادق خمس نجوم		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020
الغرف المباعة	293.950	427.950	242,811	238.621	236.302	178,574
معدل الاشغال الفندقي	%42	%46	36%	%52	%54	43%
إجمالي الايرادات	17.100.421	17.665 994	13,275,366	32.852.795	33.276.177	23,491,002
متوسط السعر اليومي	32.1	27.6	29.8	68.1	67.6	62.0
العائد لكل غرف متاحة	13.5	%14-	10.7	35.4	36.7	26.5

المصدر: اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh).
- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2019م).

(1) محمد صدقي الغماز (1994م): مرجع سابق، ص260.

شكل (60) التوزيع النسبي لمحل الإقامة في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)
- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (2019م).

ويتضح من الجدول (23) والشكل (60) ما يأتي:

- تعد الفنادق أكثر المرافق استخدامًا للرحلات السّياحية بنسبة (72%)، وتليها الشقق الفندقية بنسبة 16%، ثم الإقامة عند الأهل والأصدقاء بنسبة 10%، وتتساوى نسبة الممتلكات الخاصة مع الشقق المستأجرة 1% لكلا منهما.
- وبالنسبة لمؤشرات الأداء الفندقي فقد بلغت الغرف المباعة فنادق أربع نجوم أعلى قيمة مباعة 427.950 في سنة 2019م، أما معدل الإشغال الفندقي أيضا كان أعلى معدل 46% في سنة 2019م، وكذلك إجمالي الإيرادات التي بلغت 17.665.994 في سنة 2019م، بينما كانت أقل قيمة في إجمالي الإيرادات 13,275,366 في سنة 2020م.
- وقد كان متوسط السعر اليومي 32.1 دينارًا في سنة 2018م وهو الأعلى سعرًا، بينما انخفض إلى 27.6 في سنة 2019م، وعاود الارتفاع ثانية إلى 29.8 في سنة 2020م، وأما بالنسبة للعائد لكل غرفة متاحة فقد كان أعلى عائد تم تحقيقه 13.3 في سنة 2018م، وذلك نتيجة متوسط السعر اليومي الذي كان مرتفعًا في هذه السنة، أما في سنة 2019م فقد سجل العائد بالسالب -14%.
- أما مؤشرات الأداء الفندقي فقد بلغت الغرف المباعة لفنادق خمس نجوم أعلى قيمة مباعة 238.621 في سنة 2018م، أما معدل الإشغال الفندقي أيضا كان أعلى معدل54% في سنة 2019م، وكذلك إجمالي الإيرادات التي بلغت 33.276.177 في سنة 2019م، بينما كانت أقل قيمة في إجمالي الإيرادات 23,491,002 في سنة 2020م، وتقاس نسبة الإشغال الفندقي على مدار العام فكلما ارتفع عدد السّياح يزيد

الطلب السّياحي على المنشآت الفندقية بجميع أنواعها، وبالتالي تزيد الليالي السّياحية وترتفع معدلات الإشغال للغرف والأسرة الفندقية.

- وقد كان متوسط السعر اليومي 68.1 دينارًا في سنة 2018م، وهو الأعلى سعرًا. بينما انخفض إلى 62.0 في سنة 2020م، وأما بالنسبة للعائد لكل غرفة متاحة فقد كان أعلى عائد تم تحقيقه 36.7 في سنة 2019م، وذلك نتيجة متوسط السعر اليومي الذي كان مرتفعًا في هذه السنة، أما في سنة 2018م، فقد سجل العائد 35.4%.
- الوافدين من المملكة العربية السعودية يقيمون في الفنادق بنسبة 72%، في حين أن إقامتهم في الشقق الفندقية نسبتها 19%، أما إقامة الوافدين من دول مجلس التعاون، والغالبية يقيمون في الفنادق بنسبة 71%، بينما وافدو دول الشرق الأوسط فيقيمون في الفنادق بنسبة 52%، أما الأوربيين يقيمون في الفنادق بنسبة 74%، في حين أن 47% من الآسيويين يقيمون في الفنادق، بالإضافة إلى 72% من الأمريكيين [1].
- **التوزيع المكاني للحركة السّياحية في المملكة:**

تُفيد التوزيع المكاني للحركة السّكانية في معرفة أي المناطق التي لها القدرة على جذب السّياح إليها كمنطقة اقتصادية، وتكمل بداخلها الدورة الاقتصادية الكاملة، من إنتاج متمثل في المغريات السّياحية، ثم التبادل ويتمثل في نقل السّياح، وأخيرًا الاستهلاك المتمثل في استهلاك السّياح السلع والخدمات لإشباع رغباتهم؛ وهو هدف النشاط الاقتصادي بأكمله [2]. وتُعتبر مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين الواقعة في محافظة العاصمة شمال شرق مملكة البحرين، من أهم المواقع التي يتوافد عليها السّياح، وهي كبرى مدنها من حيثُ عدد السكان، ويتمركز فيها المركز الاقتصادي والتجاري للمملكة، إلى جانب مقرات الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية والمنشآت الفندقية وأشهر المطاعم العربية والأجنبية.

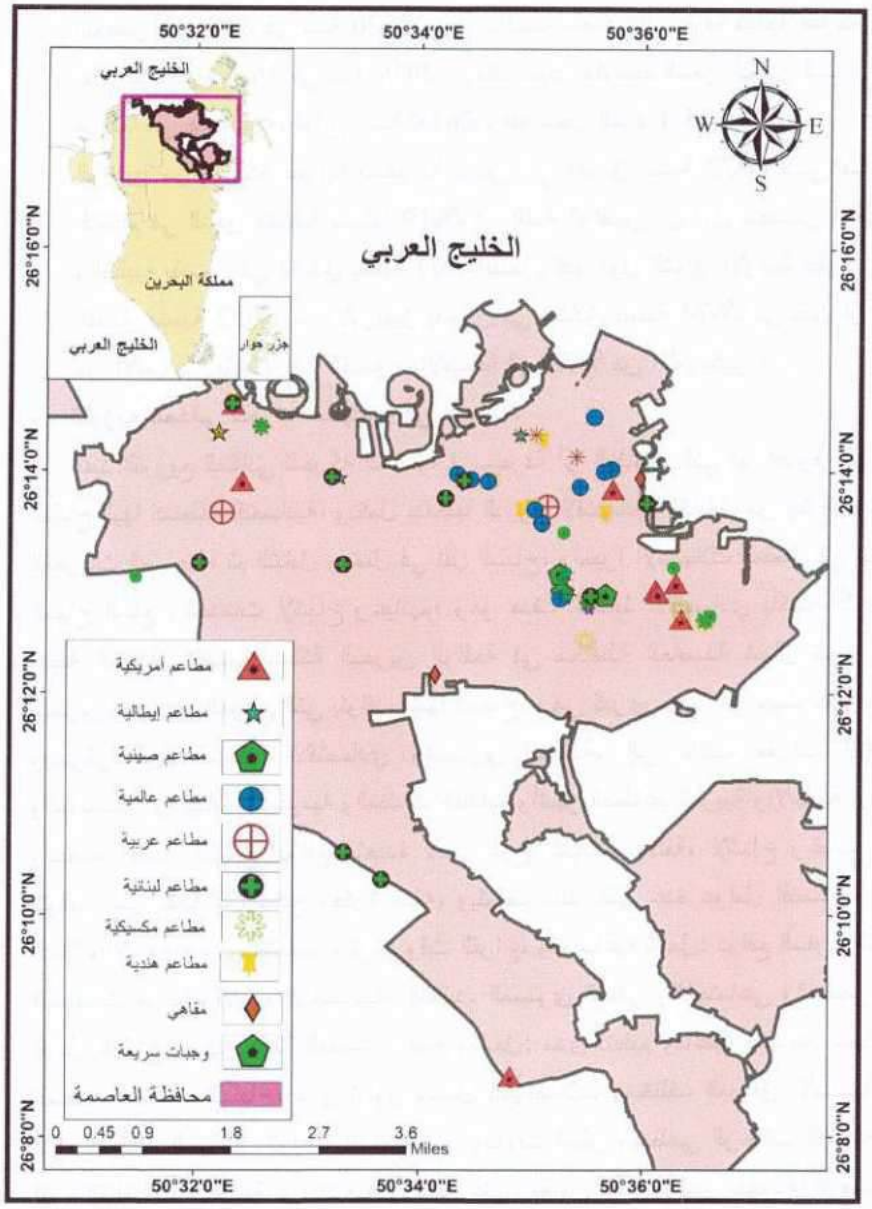
ويخضع انتقال السّياح لدوافع متعددة لأجل بلوغ غايات مختلفة، لإشباع رغبات متباينة تتوقف على ثقافة كل سائح وفكرة هدفه، ويتوقف ذلك على عدة عوامل اقتصادية تشمل: الدخل، الأسعار، مدى التحضر، تزايد وقت الفراغ، واجتماعية تشمل: دوافع السفر والترويح، المعتقدات الدينية، الأراء الاجتماعية، التقاليد، المستوى الثقافي والاجتماعي والتعليمي، مدى تفاعل السّياح وسكان دولة المقصد. وفنية وتشمل: مدى تنظيم وفاعلية صناعة السّياحة في المنطقة المستقبلة للسّياح، مدى تطور وسائل المواصلات ومختلف المرافق الأساسية، مدى قدرة شركات السّياحة بأنواعها المختلفة من وكالات السفر ومنظمي الرحلات الشاملة، مدى قدرة القطاعات المختلفة من إنتاجية وخدمية على التعاون معًا، وتنسيق جهودها للوصول إلى

(1) مملكة البحرين، منصة البحرين للبيانات المفتوحة، بيانات هيئة البحرين للسياحة والمعارض (2019م).

(2) محمد رياض، كوثر عبد الرسول (2013م): الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي، الطبعة الخامسة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص 23-24.

إنجاز سياحي متجانس الجوانب يسير وفقًا لسياسة سياحية عامة واستراتيجيات عملية للتنمية[1].

شكل (61) التوزيع المكاني للمطاعم العربية والاجنبية في محافظة العاصمة

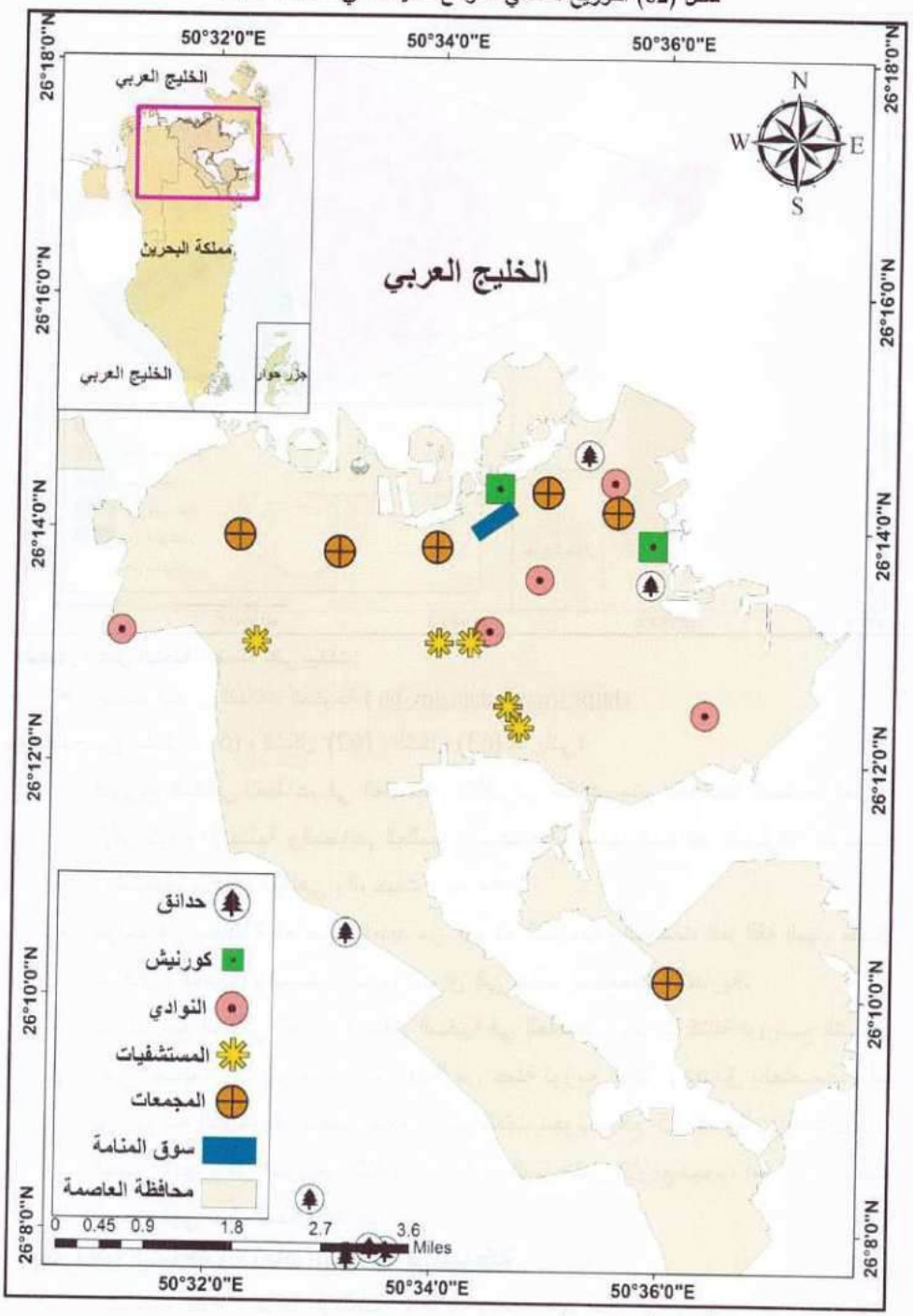


المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

(1) صلاح الدين عبد الوهاب (1991م): التنمية السّياحية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص 38.

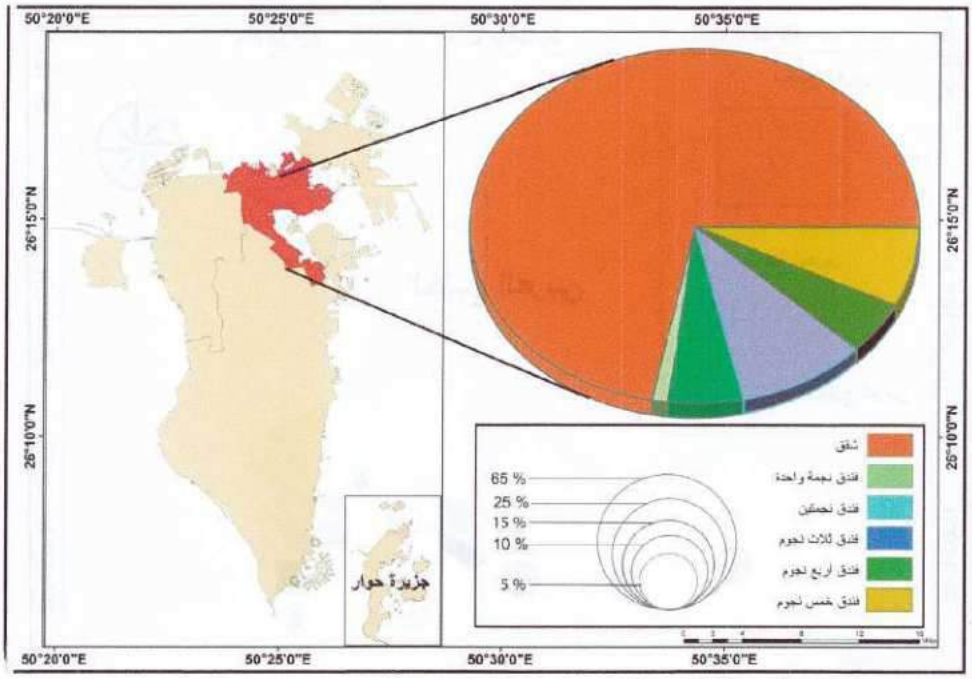
شكل (62) التوزيع المكاني للمواقع السّياحة في محافظة العاصمة



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

شكل (63) التوزيع المكاني للفنادق والشقق السكنية بمحافظة المنامة



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الشكل (61) والشكل (62) والشكل (63) ما يأتي:

- التوزيع المكاني للمطاعم في العاصمة تتشكل من مطاعم متنوعة، منها المطاعم الغربية الأمريكية والإيطالية والمطاعم العالمية والمكسيكية، ومنها المطاعم الشرقية الهندية والصينية، وكذلك المقاهي والوجبات السريعة.
- تتواجد في محافظة العاصمة العديد من المواقع السّياحية والخدمات المرافقة إليها، مثل النوادي والحدائق والمستشفيات والأسواق إلى جانب المجمعات التجارية.
- أما التوزيع المكاني للفنادق والشقق السكنية في العاصمة، وكانت كثافة توزيع الشقق أعلى تصنيف وقد بلغ ما يقارب 65% من جملة توزيع الشقق والفنادق بالعاصمة، وأما في المرتبة الثانية، فقد بلغت الفنادق ذات الثلاث نجوم بواقع 25%، وتأتي الفنادق ذات الخمس النجوم في المرتبة الثالثة في عددها، وتليها فنادق الأربع نجوم، أما فنادق النجمة الواحدة فهي تمثل نسبة قليلة جدًا.

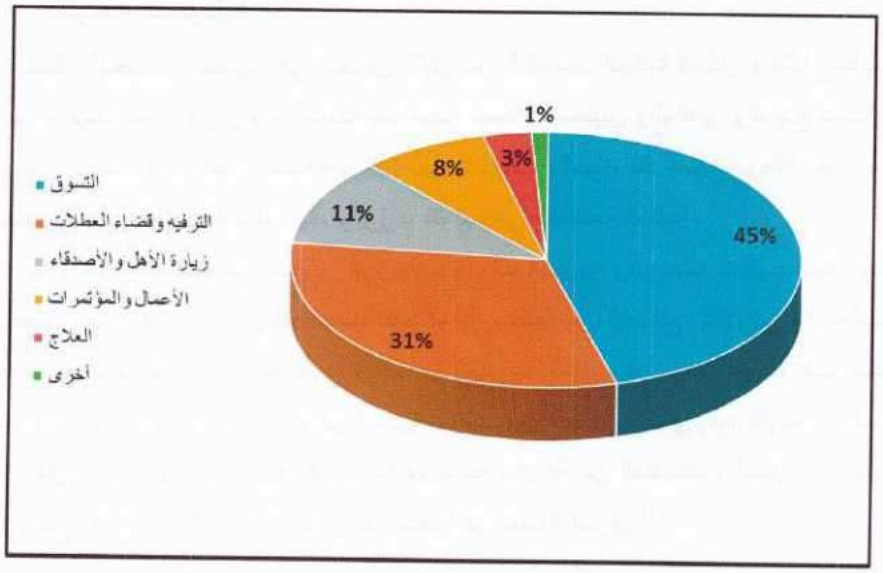
رابعًا: تطور السّياحة والأنماط السّياحية في المملكة.

إن السّياحة ظاهرة قديمة ارتبطت بوجود الإنسان منذ فجر التاريخ إما سعيًا وراء لقمة العيش والبحث عن الأماكن الصالحة للسكن والقريبة من موارد المياه والبعيدة عن المناطق

الوعرة، وإما لتبادل المعرفة مع الجماعات البشرية الأخرى ثم كان هناك التنقل بغرض التجارة في الأسواق التي كانت تقام لذلك؛ الأمر الذي يجعلنا نجزم بأن الإنسان سائح بالفطرة رغم الصّعاب التي كانت تواجهه لعدم توافر الوسائل المريحة لنقله وإقامته [1].

تأخذ السّياحة في مملكة البحرين أنماطًا وأشكالاً متعددة، وتشمل: سياحة الرياضة والمغامرات، وسياحة الثقافة والتراث، وسياحة الأعمال والمؤتمرات والمعارض، وسياحة الصحة والاستشفاء (السّياحة العلاجية)، والسّياحة البيئية، وسياحة التسوق، والسّياحة الزراعية، وهناك أيضًا السّياحة الاجتماعية وزيارة الأصدقاء والأقارب، وكذلك السّياحة الدراسية، بالإضافة الى أنواع السّياحة وأنماطها التي تتعدد في الصيف وفي المناطق الساحلية، مفهومًا متجددًا لأنماط السّياحة التي ترتبط بالقيمة والابتكار؛ ولذا يتم العمل على إعداد أنشطة لها دور يحفز على التنوع في المنتج السّياحي في المملكة.

شكل (64) –التوزيع النسبي للرحلات السّياحية القادمة لمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)
- هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (http://www.btea.bh/ar/event-listing)

(1) محمد خميس الزوكة (1997م): صناعة السّياحة من المنظور السّياحي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص13.

ويتضح من الشكل (64) ما يأتي:

- أن التوزيع النسبي للرحلات القادمة إلى مملكة البحرين يعتبرُ أداة كاشفة للأهداف السّياحية التي على أساسها يتم القدوم من قبل الزائرين للمملكة.
- بلغت أعلى نسبة للغرض من زيارة المملكة بهدف التسوق 45% من جملة التوزيع النسبي للرحلات السّياحية، وقد بلغت نسبة 31% بقصد الترفيه وقضاء وقت العطلات، أما زيارة الأهل والأصدقاء بلغت 11% وهي ما يطلق عليها بالسّياحة الاجتماعية في التصنيفات للأنماط السّياحية الحديثة.
- وقد جاءت نسبة الأعمال والمؤتمرات 8%، بينما نسبة العلاج فقد جاءت نسبة ضئيلة جدًا 3% فقط من إجمالي التوزيع النسبي للرحلات السّياحية لمملكة البحرين، إلى جانب الرحلات الأخرى التي كانت نسبتها قليلة جدًا بواقع 1% فقط من التوزيع النسبي للرحلات القادمة لمملكة البحرين.

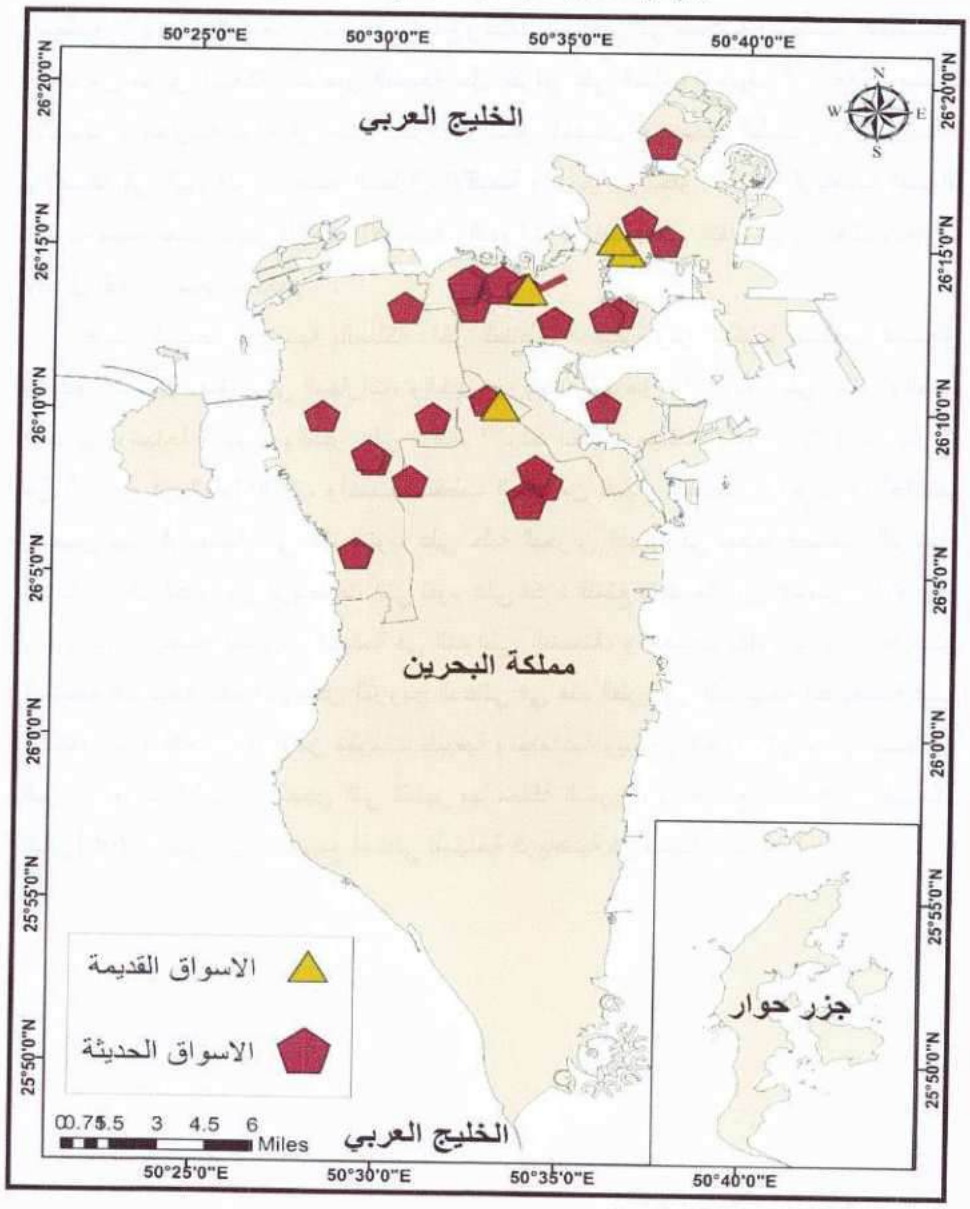
- **السّياحة التسويقية.**

تمتلك المجمعات التجارية في البحرين الكثير من المقومات الجاذبة للسكان والسّياح على حد سواء، فإنها تنتشر في أرجاء المملكة بما يسمح للسكان المحليين والوافدين والسّياح بشراء الكثير من البضائع، وباعتبار المملكة مركزًا سياحيًا نابضًا بالحياة، فقد أصبح موطنًا للعديد من المنتجات المحلية والإقليمية والعالمية، وأبرزها تتواجد في العاصمة المنامة.

أما الأسواق الشعبية في البحرين أبرزها سوق باب البحرين ومن خلفه سوق المنامة القديم الذي يصل عمره إلى أكثر من 80 عامًا، تقدّم أنواعًا مختلفة من البضائع، كالأواني والأقمشة الملونة، التحف والألعاب، أدوات الزينة والحقائب الجلدية المصنعة يدويًا، وغيرها من المشغولات، كما يوجد السوق الأقدم في المحرّق وهو سوق القيصرية الذي يعود تاريخه إلى بدايات القرن العشرين، يقدّم سوق القيصريّة مجموعة متنوّعة من المنتجات والسّلع، بدءًا من اللّؤلؤ وحتّى التوابل والشّاي، كما تتوفر مقاهٍ شعبية في منطقة السوق [1].

(1) الموقع الإلكتروني، الهيئة السّياحة والثقافة، مملكة البحرين (http://culture.gov.bh.)

شكل (65) الأسواق القديمة والحديثة في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

- **السّياحة الرياضية:**

تعدُ السّياحة الرياضية من الأنماط السّياحية القديمة التي بدأ الإنسان بممارستها بالاشتراك أو الاستمتاع بالمشاهدة في الماضي، ولقد أصبحت الرياضة ظاهرة عالمية اجتماعيـــة تجمـــع الناس من كل أنحاء العالم وتنشيط التبادلات الحضارية في إطار العولمة، فهي تدفع الناس للسفر

وتجعلهم يغيرون ويشكلون الصورة السّياحية للدولة المضيفة، وهي مفيدة لكل مستويات المجتمع[1]، وتعني السّياحة الرياضية بإشباع رغبات السائحين في ممارسة رياضتهم المفضلة، سواء عن طريق استغلال عناصر الطبيعة مثل التزلج على المياه والتجديف أو رحلات صيد الأسماك أو ممارسة أنواع الرياضة البحرية أو تسلق الجبال أو صيد الطيور والحيوانات بالإضافة إلى الدورات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، وتتحقق السّياحة الرياضية أهدافاً إنسانية مهمة حيثُ تؤدي الألعاب الأولمبية والدورات الرياضية إلى التقاء شباب العالم وتعارف وتبادل ثقافات الشعوب بينهم [2].

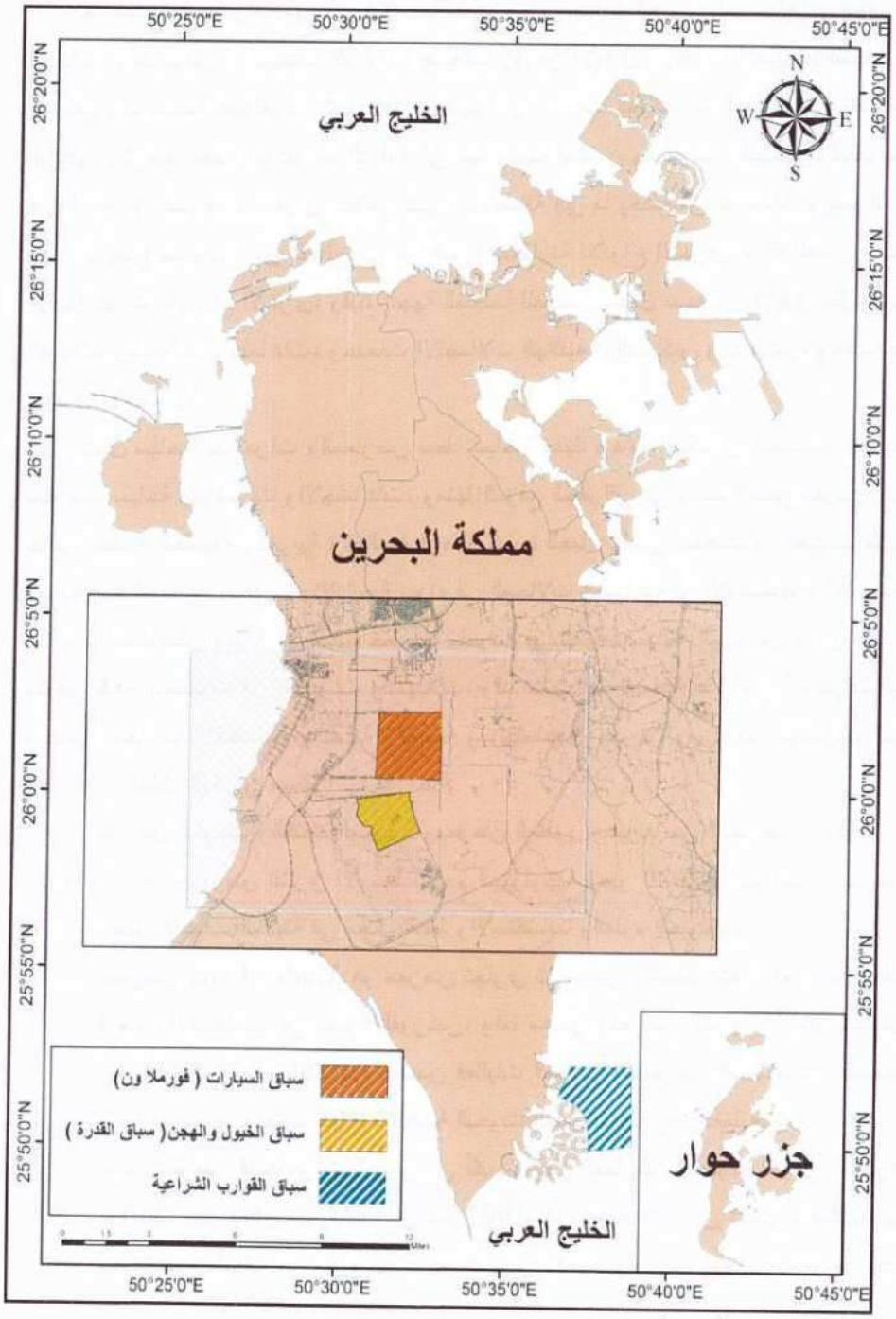
قامت السّياحة الرياضية بالمملكة داخل المناطق الطبيعية ومن أشكالها سياحة السباق والبطولات مثل سباق رالي السيارات، والخيل، ورياضة الغوص والانزلاق على الماء، والصيد البحري، وسياحة التجوال والسّير على الأقدام [3]، لقد انطلقت سباقات (الفورمولا1) للسيارات من البحرين في العام2004م، وأخذت تستقطب العديد من السّياح الخليجين والعرب والأجانب المحبين لهذه الرياضية التي تقام سنويًا على حلبة البحرين الدولية في منطقة الصخير البرية، وكذلك هناك الكثير من الرياضات التي تقوم على فكرة التمتع بالطبيعة دون المساس والإضرار ومقدراتها كرياضة المشي، والسباحة في الشواطئ الضحلة، والتجديف بالقوارب وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالبيئة، ويمكن الترويج الدعائي في هذه الفترة إلى السّياحة الطبيعية في المملكة وما تملكه من تنوع من مقومات طبيعية واجتماعية وبيئية وثقافية، وإلى جانب سباقات الخيول العربية الأصيلة والهجن التي تشتهر بها مملكة البحرين، ويتضح ذلك في الشكل التالي(66)، والذي يبين التوزيع المكاني للسّياحة الرياضية في مملكة البحرين.

(1) نيفين حلواني محمد (2004م): العلاقات الدولية السّياحية وتأثيرها على تنمية الحركة السّياحية الوافدة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم سياحة، كلية السّياحة والفنادق جامعة حلوان، القاهرة ص 99.

(2) إبراهيم محمود عدل الدين (1997م): المشكلات البيئية وآثارها على التنمية السّياحية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ص 69.

(3) خليف مصطفي غرايبة (2012م): السّياحة البيئية: "مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص" الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني، ص103.

شكل (66) – التوزيع المكاني للسّياحة الرياضية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة: https://www.data.gov.bh

- **سياحة المؤتمرات والمعارض:**

تعدُ سياحة المؤتمرات من أنواع الساحة المهمة في عصرنا الحاضر لما تمثله من تجمع القيادات، والمسئولين، وأصحاب القرار، وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال، والصحافة، وقد تطورت سياحة المؤتمرات تطورًا كبيرًا نتيجة لزيادة عدد المؤتمرات الدولية على اختلاف أنواعها، وترجع أهمية المؤتمرات الدولية إلى أنها وسيلة للتعاون والتقارب والتضامن، لذلك يعدُ هذا النوع من السّياحة ذا مغزى إعلامي كبير، بالإضافة إلى ما يحققه من عائدات وإيرادات نظرًا لارتفاع مستوى إنفاق السائح في هذا النوع بالمقارنة للأنواع الأخرى، وذلك لطول مدة الإقامة بها عن الأنواع الأخرى، وقيام الجهة المنظمة للمؤتمر بتحمل نسبة من الإنفاق مثل حجز القاعات، وصالات الاجتماعات، وخدمات الاتصالات الهاتفية، والفاكس والتلكس، وحفلات استقبال الأعضاء[1].

تمثل سياحة المؤتمرات والمعارض نمطًا سياحيًا حديثًا وهامًا، حيث أن المملكة تتمتع بمقومات سّياحة المؤتمرات والاجتماعات، ومنها الموقع الجغرافي في وسط الخليج العربي، إلى جانب المكانة الخليجية والعربية والعالمية فرصة كبيرة للعمل على استضافة العديد من المؤتمرات المتنوعة الأهداف والإنتاجية سواء في المجالات الصناعية أو الاقتصادية والعلمية، هذا وقد استطاعت المملكة أن تخطو خطوات ملموسة في تنمية سّياحة المؤتمرات، وإعداد وتوفير كافة المتطلبات من تجهيزات وتسهيلات، وقد استضافت المملكة عددًا من المؤتمرات في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية وغيرها، ومن أهم المؤتمرات التي اتخذت من مملكة البحرين مستقرًا لها كل سنة:

- معرض الخريف والكتاب السنوي، ومعرض العطور وغيرها من المعارض الدولية.
- مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للعلوم الجيولوجية (جيو 2020م)، يتم فيه عرض أفضل التقنيات الحديثة في مجال النفط والاستكشاف والعلوم الجيولوجية.
- معرض Trader Expo هو معرض تجاري تخصصي يستقطب تجار الفوركس وذلك للتعلم والاستكشاف في تجارة الفوركس، وأما مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط الثامن عشر لتآكل المعادن 2020م، تتضمن فعاليات المؤتمر والمعرض المصاحب برنامجًا متميزًا سيتم من خلالها طرح ومناقشة البحوث العلمية والتجارب العملية.
- ويعد معرض المجوهرات العربي من أكبر وأرقى المعارض للمجوهرات في الشرق الأوسط، وهو يعتبر منذ إنشائه في عام 1992م الوسيط المثالي بين التجار والمشترين وهواة جمع التحف من جميع أنحاء هذا القطاع الاقتصادي المهم، ويجذب المعرض أكثر

(1) فؤاد البكري (2001م): الإعلام السّياحي، دار نهضة الشرق، القاهرة، ص54-55.

من 600 شركة عارضة من 30 دولة تعرض مختلف القطع الفاخرة والجواهر الثمينة والأحجار الكريمة من كل حجم وشكل [1].

إن سياحة المؤتمرات والمعارض بجميع أهدافها تمثل سوقًا وركيزة هامة من ركائز الترويج السّياحي خاصة في ظل التغيرات والأزمات التي تطرأ بشكل مفاجئ كما حدث لقطاع السّياحة في ظل جائحة كرورنا التي أثرت بشكل كبير في المدخولات السّياحية، حيث تُعول معظم البلدان على صناعة المؤتمرات والمعارض والتي بدورها تعمل على توفير مداخيل بديلة للكثير من الفنادق السكنية؛ وذلك فإن نمو هذه الصناعة يشكل دافعًا كبيرًا للقطاع السّياحي وإشغال الفنادق والمقاصد السّياحة والتجارية في مملكة البحرين، وكذلك فأن تنظيم المؤتمرات أيضًا سوف يكون خير دعاية للسّياحة ومقوماتها في المملكة، تسعى جميع المقاصد السّياحية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المؤتمرات الدولية؛ وذلك لأن انعقاد أي مؤتمر في بلد ما يعكس القدرات التنظيمية للمقصد السّياحي، ويؤكد مناخ الأمن والاستقرار، وليس أفضل من تسويق سياحي يجمع بين أهداف المؤتمرات وجمال الطبيعة التي ينشدها طالبو الترويج، كما أن تشجيع سياحة المؤتمرات المحلية يقلل من مشكلة موسمية الحركة السّياحية في منطقة الدراسة بصفة خاصة [2].

ومما لا شك فيه أن سَياحة المؤتمرات في تلعبُ دورًا هامًا على المستوى المحلي والعالمي، وذلك لما تحققه من أرباحًا ومدخولات مالية خاصة من العملات الأجنبية يفوق ما يتم الحصول عليه من الأنواع السّياحية الأخرى، حيثُ أن تنظيم أي مؤتمر في المملكة سوف يكون خير دعاية للسّياحة البيئية ومقوماتها الطبيعية والبشرية.

- **السّياحة الثقافية والمجتمعية:**

يعرف هذا النوع من السّياحة أنه" السّياحة التي تتم بغرض التعرف على ثقافة البلد أو الدراسة" أي أن هذا النوع من السّياحة ذات طبيعة ذهنية، ويستهدف السائح من الزيارة أن يعرف بنفسه أشياء جديدة من الشعوب التي يزورها ويتعرف على تاريخها وعاداتها؛ ولذا يتمثل الهدف الرئيسي من هذه السّياحة في زيارة المواقع التاريخية والأثرية وزيارة المتاحف وحضور المهرجانات والمعارض للاطلاع على آثار وحضارة الشعوب وثقافتها، وعلى هذا تعتمد السّياحة التاريخية والثقافية على التاريخ الحضاري للأمم والشعوب في جذب الحركة السّياحية [3]، فإذا

---

(1) موقع هيئة البحرين للسياحة والمعارض (http://www.btea.bh/ar/event-listing).

(2) سمر غريب عثمان (2031م): سياحة المؤتمرات في مدينة شرم الشيخ: دراسة في جغرافية السّياحة جامعة قناة السويس –كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 293.

(3) Eagles PEJ: McCool SF: Tourism Protected Areas and Local Communities, University of Waterloo, Canada 2002.

كانت السّياحة التاريخية متمثلة في المباني القديمة والحصون التي يرغب السائح في التعرف عليها، فإن السّياحة الثقافية تجذب شرائح من السائحين تكون عادة أكثر تعليمًا وثقافة ووعيًا بالتراث الإنساني وحرصًا على البيئة، ويتيح فرصة للسائحين في التعرف على الفنون المتعددة للدولة المضيفة، والتمتع بالفنون المختلفة من رقص وموسيقى وغناء وتذوق الأطعمة المختلفة، أي أنها نمط يستهدف بالأساس التعرف على ثقافات وحضارات أقاليم أو دول متباينة الخصائص[1].

إن تنفيذ هذا النوع من السّياحة سيدفع المجتمعات البحرينية للحفاظ على المكتسبات التراثية والعادات والطابع الحضاري لثقافتهم، حيث يمكن استغلال البيوت القديمة التي قام أهلها بعمل الترميم والحفاظ عليها (نزل بيئي تراثي) في إقامة السائحين والتعرف على الحرف اليدوية، وطبيعة المجتمعات البحرينية، وأنظمة حياتهم وأزيائهم ولهجاتهم، إلى جانب الأكلات الشعبية المتنوعة التي تمتاز بها المملكة، وكذلك الفن البحريني الفلكلوري، وتمثل هذه الخدمات وتوافرها ومدى جودتها عاملًا أساسيًا في تلبية الاحتياجات السّياحية ومتطلباتها، والتي يمكن استغلالها في خدمات الإيواء والنزل البيئي خاصة في البيوت التراثية القديمة التي ما زالت قائمة.

خامسًا: تاريخ السّياحة البيئية ومراحلها.

كان المعروف عن طبيعة العلاقة بين البيئة والسّياحة في خمسينات القرن العشرين، بأن هناك تعايش سلمي بين البيئة والسّياحة، ولكن مع ظهور السّياحة الجماعية في فترة الستينات وقع ضغط متزايد على المناطق الطبيعية لصالح النمو والتطور السّياحي وصاحب ذلك زيادة في الوعي والخوف البيئي في أوائل السبعينات، وأصبح المختصين يرون أن العلاقة بينهما ما هي إلا صراع، وقد تبنى الكثير هذه الرؤية وفي الوقت نفسه ظهر اقتراح جديد بأنه من الممكن أن تكون هذه العلاقة مفيدة لكلا الطرفين السّياحة والبيئة [2].

- **المرحلة الأولى:** مرحلة حماية السائح من التلوث من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة نفسها نتيجة لبعض السلبيات التي يمارسها السائح والشركات السّياحية مما أدى الى فقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها، حيث كانت السّياحة تنتج خدمات ذات جودة لكن على حساب البيئة والموارد الطبيعية [3].

(1) محمد عبيدات (2005م): التسويق السّياحي، مدخل سلوكي، دار وائل للنشر، الأردن، ص 173.

(2) بيج، ستيفن، أدارة السّياحة، أدارة من شأنها أن تحدث فرق، ترجمة خالد العامري، منشورات دار الفاروق ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، ط1، 2008، ص585.

(3) الطائي، حميد عبد النبي (2009م): أصول صناعة السّياحة، منشورات مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص132.

- **المرحلة الثانية:** مرحلة وقف الهدر البيئي من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي [1].
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة من خلال إصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح ما سبق وأن قام الانسان بإفساده وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو معالجة الاختلالات البيئية لتصبح أفضل وأحسن وممارسة أنشطة سياحية مسؤولة بيئيًا [2]، وهناك اختلاف بين العلماء حول تاريخية السّياحة البيئية، فيرى البعض أن أول ذكر للسّياحة البيئية عام 1965م، من قبل Herzer في مقال لمجلة Links Magazine ، والذي كان يعني عدة أمور منها: الحد الأدنى من الأثر البيئي، والحد الأقصى من احترام الثقافات المضيفة، وأقصى قدر من المنافع الاقتصادية للمجتمع المضيف، وأقصى قدر من الرضا لدى السّياح المشاركين.

في حين أن عددًا كبيرًا من الباحثين يشيرون الى أن Hector Ceballos lascurainهو أول من ذكر السّياحة البيئية في عام 1981م، حيث بدأ باستخدام مصطلح tourism ecologic في الإسبانية للتعبير عن السّياحة البيئية ثم اختُصر هذا المصطلح الى ecotourism في عام 1983، ومن ثم أشار hector Ceballos في عام 1987م للسّياحة البيئية من خلال تقديمه لبحث بعنوان مستقبل السّياحة البيئية.

أن السّياحة البيئية في مملكة البحرين كانت لها جذور تاريخية وليست وليدة الساعة، وإن كانت بإشكال بأشكال وأنواع متعددة، وتذكرنا الشواهد التاريخية بأن الأختام الدلمونية وهي نسبة" لحضارة دلمون" وهي تلك الحضارة التي عاشت زهاء العشرين قرنًا منذُ بداية الألف الرابع، بانها قد ألقت الضوء على كثير من جوانب الحياة العامة مثل المعتقدات والطقوس الدينية والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحسب ما ذكر في " ملحمة جلجامش" لكل مظاهر الحياة الطبيعية تجعل هذه الأرض مشفى طبيعي لجميع الأمراض، وبما يعنى ذلك أن ملحمة جلجامش كانت تُعد بمثابة عداد الإعلانات التسويقية للسّياحة البيئية لمظاهر الحياة الطبيعية في مملكة البحرين، كما أنه في فترة لاحقة من تاريخ البحرين نرى الرجال يخرجون إلى رحلات القنص في مملكة البحرين وخارجها، وقد دون تراث البحرين الشعبي الكبير عن هذه الرحلات، وما تمثله للرجال من فسحة للخروج من روتين الحياة ورتابتها.

(1) بظاظو، أبراهيم (2010م): السّياحة البيئية وأسس استدامتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص149.
(2) أحلام، خان، حورية، زاوي (2010م): السّياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، بحث مقدم إلى مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، بسكرة، ص 229.

سادساً: نظرة مستقبلية على تنمية أنماط السّياحة البيئية في مملكة البحرين.

من الصعب أن تظهر إلى التنمية "موضوع الساعة"على أنها موضوع جغرافي بحت، أو مقصور على علم الجغرافيا وحده دون غيره من العلوم؛ ومع ذلك فنظرًا لأن سطح الأرض ما عليه من ظاهرات مختلفة مكانيًا هو ميدان علم الجغرافيا ومجال دراسته؛ وبسبب أن التغيير هو الشيء الثابت الوحيد على سطح الأرض، سواء كان تغيرًا مكانيًا يطرأ على الحيز الجغرافي الذي يحتوي الظاهرة الجغرافية، أو تغيرًا ماديًا يلم بعناصر هذه الظاهرة، فإن لعلم الجغرافيا دوره المهم في عملية التنمية [1].

تعدُ السّياحة صناعة مركبة تتألف من عدة عناصر، تتراوح من حيثُ الأصل بين الطبيعة والبشرية والحضارية، ويضم إطارها العديد من الجزئيات المتشابكة والمتداخلة في صلب تركيبها الهيكلي، لذلك تتعدد أنماطها ومحاورها وتتباين آثارها، وتعكس كل هذه الأمور شمولية ظاهرة السّياحة، وكثرة مفرداتها وتعدد محاور صناعتها كنتيجة طبيعية لطبيعة تفاعلاتها، والتأثير المتبادل بينها وبين الظواهر الطبيعية والملامح البشرية والثقافية، ويعتمد النمط السّياحي في تحديد إطاره وأبعاده على التماثل والتشابه في خصائص الظواهر وطبيعة العلاقات، والارتباطات بين العوامل والسمات وخاصة أن سمة التماثل تتوزع مكانيًا بصورة غير متجانسة، مما يعني أن التشابه في الخصائص؛ أي النمط لا يعني بالضرورة الوجود في نطاق إقليمي متصل[2]، ويمكن القول بأن مملكة البحرين، ومن خلال ما تم تناوله في الفصول السابقة من مقومات طبيعية واجتماعية تؤهلها بالتمتع بطابع سياحي مميز قد تجعلها من أهم المناطق السّياحية مستقبلا، حيثُ أنه من أهم متطلبات التنمية السّياحية لأي منطقة ضرورة مراعاة التفاعل بين المنتجات السّياحية والأسواق التي تعمل على تصدير السّياح؛ لذا فأن تعدد الأنماط السّياحية يعتبر أمرًا ضروريًا والتي يمكن تنميتها للعمل على جذب السّياح مستقبلا.

إن السّياحة البيئية Eco-Tourism لها أنماط متعددة الأوجه تتضمن سياحة المزارع والسّياحة الصحراوية، والسّياحة العلاجية، وسياحة الغوص، ومراقبة الحيوانات، ومشاهدة الطيور خاصة في المناطق المحمية[3]، وهناك عدة أنماط للسّياحة البيئية منها ما هو في شكل نشاطات تمارس في المحميات الطبيعية أو في المناطق التي تم تحديدها لحماية التنوع الطبيعي وتقليل حالة التدهور البيئي، حيث أن البيئة وما تحويه من تنوع بيولوجي أوثقافي أو اجتماعي تتعدد فيه أنشطة الاستخدام والترويج السّياحي أو البرامج السّياحية، تمتلك مملكة البحرين

(1) أحمد محمد عبدالعال (2011م): جغرافية التنمية، مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ص 12.
(2) محمد خميس الزوكة (1999م): صناعة السّياحة من المنظور الجغرافي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص111.
(3) David B Weaver, The Encyclopedias of Ecotourism, CABL Publishing, USA, P12

المقومات الطبيعية والاجتماعية المناسبة للسّياحة البيئية، أهمها الموقع الجغرافي المميز والتنوع الطبيعي فيها والموروثات الثقافية، تتلاقى فيها البيئة الصحراوية والساحلية، حيثُ أن المملكة توجد بها مناطق مؤهلة للسّياحة البيئية، وبخاصة إذا تم العمل على تأهيلها وتطويرها مع الحفاظ على مواردها الطبيعية ومع المعايير الدولية في هذا الشأن، تعتبر مسلكًا للطيور المهاجرة، ويلاحظ وجود وإستقرار كذلك الطيور البحرية مثل النورس، وقد شرّعت المملكة قوانين وضوابط لحماية وصون البيئة وحمايتها من التدمير بفعل الأنشطة البشرية، وفى هذا الجزء سوف يتم التطرق لتلك الأنماط من خلال عرض الأنشطة السّياحية القائمة على الطبيعة، وذلك على النحو التالي:

- **سياحة التخييم الصحراوية.**

إن الصحراء ذات الطبيعة الجافة تشكل منطقة جذب قوي لعدد كبير من السّياح، خاصة أولئك الذين يعشقون حياة الصحراء وثقافتها القديمة والحديثة، إلا أن ذلك يستوجب بطبيعة الحال توفير سبل الإقامة والمواصلات والأمن في المناطق الصحراوية والإرشاد السّياحي من قبل مختصين في سياحة الصحراء[1]، ويُعد نشاط التخييم ورحلات الخروج للصحراء أحد أهم أنواع الأنشطة التي تتميز بها مملكة البحرين، حيث كان الناس في القديم يعمدون للخروج في رحلات جماعية مستغلين فترة سقوط الأمطار وتحسن الطقس وظهور بعض النباتات الحولية الموسمية، وأما في وقتنا الحاضر وبسبب التطورات في وسائل المواصلات فقد امتدت رحلات السّياح إلى مناطق صحراوية أكثر أتساعًا، وأخذت هذه السّياحة أهمية ويتم الاستعداد إليها من قبل محبي ارتياد الصحراء والمناطق البرية، خاصة في منطقة الصخير الواقعة جنوب المملكة.

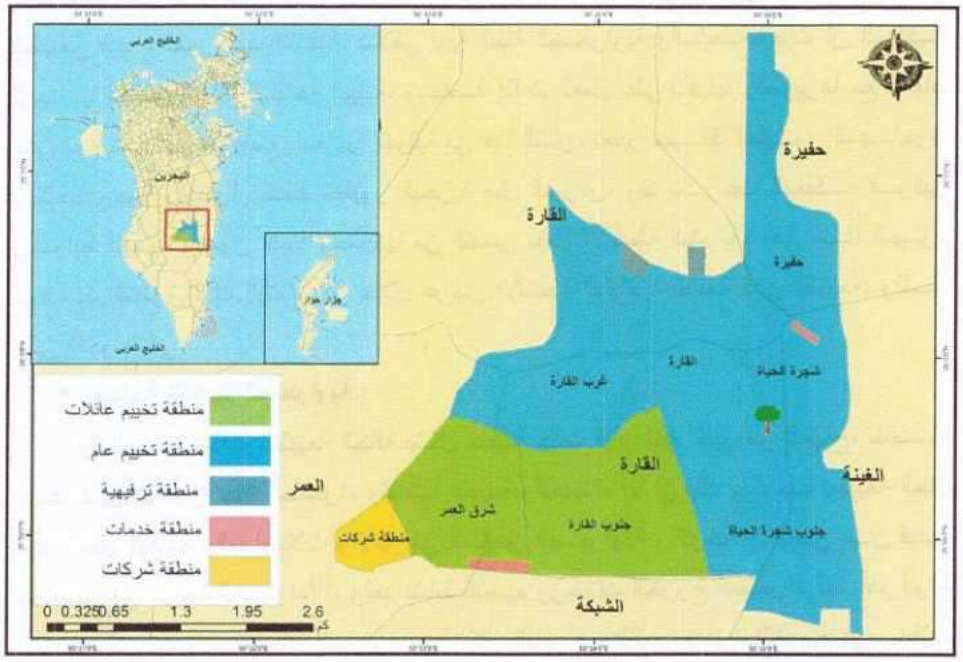

نماذج من الخيام العائلية


الاستراحات الخارجية (جلسة النار)

صور رقم (9) منطقة التخييم الربيعية في الصخير، المصدر: الدراسة الميدانية ديسمبر 2019م.

(1) ياحمي، جمعة العناق (1999م): السّياحة الصحراوية: واقع وآفاق، ندوة علمية عقدت بمدينة غدامس 9-1997/5/11م، اللجنة الشعبية العامة للسياحة، سرت، ص3.

شكل (67) التوزيع المكاني لمواقع التخييم في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)
- **سياحة المزارع والمحميات الزراعية:**

يمارس هذا النوع من السّياحة هربًا من تلوث وازدحام المدن، وكذلك من ضغوطات العمل والحياة الروتينية، ويتلخص هذا النشاط في زيارة المناطق والمحميات الزراعية للاستمتاع بالأنشطة المتنوعة التي تقام في محيطها، ويمكن للسّياح المشاركة في الأنشطة الزراعية المختلفة من خلال الاستمتاع بالمساحات الخضراء وشراء المنتجات الطازجة، وإطعام الحيوانات وقطف الثمار مباشرة، والتأمل والاسترخاء في هدوء الطبيعة، وتوظيف جميع الإمكانيات والوسائل المتاحة، ويمكن تسميته هذا النوع من السّياحة " السّياحة الريفية" وتعني تحرك السائح الى الريف لوجود عوامل جذب سياحي تنبع من البساطة في حياة الريف وأسلوب الحياة التي يعيشها السكان من هدوء وأعمال زراعية وما يتخللها من ممارسات غريبة على السائح الذي تعود أن يرتاد المناطق الأثرية أو الدينية [1]، وفى هذا المجال فقد تم افتتاح مشروعي " سوق المزارعين البحرينيين ومشروع هورة عالي" حيث يعتبران من المشاريع الرائد بالمملكة، وذلك ودعم المزارعين لضمان استمرارية مهنة الزراعة بالمملكة إلى جانب تحفيز المزارعين واستحداث

(1) مرجع سابق، خليف مصطفى غرايبة (2012م): السّياحة البيئية، دار المسرة، عمان، الأردن، ص.116.

منصة خاصة للمنتج البحريني، وسيتم كذلك إنشاء أول مجمع زراعي متكامل بالمملكة لتعزيز التنمية الزراعية تحقيقا للأمن الغذائي النسبي وأهميته لمواجهة الظروف الاقتصادية حفاظاً على رخاء المواطنين[1].

وحسب أهداف التنمية المُستدامة، وكما ورد في تقرير منظمة السّياحة العالمية للهدف الثاني وهو" القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المُستدامة إن من شأن السّياحة أن تحفّز الإنتاجية الزراعية من خلال تعزيز إنتاج واستخدام وبيع المنتجات المحلية في المقاصد السّياحية وإدماجها في سلسلة القيمة السّياحية، إلى ذلك يمكن للسّياحة الزراعية وهي من القطاعات السّياحية المتنامية أن تكمّل الأنشطة الزراعية التقليدية، ومن شأن الارتفاع في المداخيل في المجتمعات المحلية أن يقضي إلى قطاع زراعي أكثر قدرة على الصمود، فيما يرتقي في الوقت عينة بقيمة التجربة السّياحية. ولا زالت تمتلك لمملكة البحرين بعض المساحات الزراعية التي يمكن الاستفادة منها وتوظيفها للسّياحة البيئية المُستدامة الإنتاج، مع المحافظة عليها ومحاولة إحياء الأراضي الزراعية ذات التدهور البسيط، وقد تم التركيز في مشروعي سوق المزارعين بهورة عالي على عنصر الإنتاج الزراعي، وهو من العناصر المهمة في سياحة المزارع والمحميات الطبيعية باعتباره المصدر الرئيسي لقيامها، وقد صاحب هذه المشاريع أنشطة سياحية مرتبطة بالبيئة البحرينية، كصناعة السلال وتلوين الفخاريات وبيعها، كذلك وجد الرسامين موقعًا طبيعيًا لممارسة هواياتهم.

- **سياحة الشواطئ والجزر الطبيعية:**

تعدُ السّياحة البحرية والشواطئ أحد عوامل الجذب السّياحي الرئيسة في العالم، حيث تشير إحصاءات المنظمة العالمية للسّياحة (UNWTO) إلى أن رواد سياحة الشواطئ يشكلون ما نسبته 32 %من مجموع الحركة السّياحية العالمية، في حين أن الطلب على السّياحة الثقافية، والأثرية، والحضارية لا يتجاوز 9 .%، لهذا فإنه نتيجة للطلب المتزايد على هذه السّياحة، ازدهرت مناطق سياحية شاطئية عديدة في العالم، نذكر منها: جزر البحر الكاريبي، شاطئ البحر المتوسط، مثل: الشواطئ الإسبانية، والفرنسية، والإيطالية، واليونانية، والقبرصية، والتركية، وكذلك شواطئ شرم الشيخ، والغردقة، والعقبة، وفلوريدا، وجزر هاواي[2]؛ لذا تلعب المناطق الساحلية دورًا مهمًا في اجتذاب السّياحة الداخلية والخارجية على السواء، والساحل له جماله الطبيعي حيثُ يعدُ حدًا فاصلًا بين الألوان المختلفة، ويمثل تباينًا في الإضاءة والحركة، وهذا التنوع يعكس تأثيرًا متعددًا له تأثيره الإيجابي على الإنسان، إذ يبعد عنه الملل ويشعره

(1) مقابلة: سلمان عبد النبي الخزاعي، الوكيل المساعد لشوون الزراعة في وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، الثلاثاء /7ابريل2020م.

(2)UNWTO, www.unwto.org/sdt/events/cn/events. Php, meses. 2009.

بالراحة ويزيد من فترة إقامته[1]، ولكن تزداد الأهمية إذا ما توفرت بها الشواطئ الرملية الناعمة، والشاطئ الرملي أكثر ملائمة لممارسة الأنشطة السّياحية من الشاطئ الصخري، وكذلك عدم تلوث المياه، وخلوها من التيارات القوية ومن الحيوانات البحرية الخطرة[2].

تشتهر مملكة البحرين بالشواطئ الصالحة للاستجمام والسّياحة، خاصة في الجزء الشمالي الغربي من المملكة، والتي تزخر مياها بأنواع مختلفة من الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض مثل بقر البحر والسلحفاة الخضراء، وذلك لكونها أرخبيل يحيط به المياه من جميع الجوانب، كما ترتبط بسياحة الشواطئ الساحلية العديد من الأنشطة، كهواية الغوص في أعماق البحر، وسباق الزوارق، وتزخر مملكة البحرين بالعديد من الشواطئ السّياحية الطبيعية التي تتميز بها مملكة البحرين يرتادها السّياح خاصة في فصل الصيف، وكما يتضح في الشكل (68) التوزيع المكاني للسواحل السّياحية في المملكة، ومن أشهر السواحل والمنتجعات هي :

- **ساحل بلاج الجزائر:** الواقع على الساحل الغربي للبحرين جنوبي قرية الزلاق، ويمتاز الشاطئ بأنه رملي قليل الانحدار لا تنحسر عنها المياه في أثناء الجزر، ومفتوح لعامة الناس، والشاطئ محمي بحواجز خشبية متعامدة على طول الساحل، وذلك لتقليل انجراف الرمال نتيجة التيار الساحلي، وبالنسبة لعمق المياه فهي متدرجة من ضحلة إلى عميقة، ويغطي القاع رمل ناعم، أما بالنسبة للحرارة فهي ثابتة نوعًا ما؛ وذلك نظرًا لعدم انحسار المياه أثناء الجزر، وتتراوح ملوحة البحر على الشاطئ من 52 و 56 جزءًا في الألف تبعًا لعمليات تبخر المياه من البحر بفعل حرارة الشمس، أما التيارات البحرية فإنها أهم ما يوصف به التيار هو أنه ساحلي يجري موازيًا للشاطئ، وذلك نتيجة للأمواج المعتدلة التي تصل الشاطئ بزاوية مائلة.
- **شاطئ جزر الدار:** هي ثلاث جزر تكونت لحفر قناة ملاحية لسفن الصيد الداخلية والخارجة من بندر الدار بجزيرة سترة الواقعة شرقي مملكة البحرين، والشاطئ مكون من رمل ناعم يسهل المشي عليه، وقد تم فتحه للعامة برسوم رمزية، كما يتميز الشاطئ بتدرجه في العمق، حيث يمتد الساحل لمسافة قصيرة، وبعمق قليل يتحول بعده إلى قاع عميق، وبالخصوص درجات الحرارة فلا تختلف كثيرًا عن بقية المناطق، فيما عدا بعض الارتفاع نتيجة لمياه التبريد التي تصرف إلى البحر من قبل المصانع الموجودة في المنطقة.

(1) شحاته سيد محمد طلبه (2004م): مرجع سابق، ص 194.

(2) محمد صبحي عبد الحكيم، وحمدي أحمد الديب (1995م): جغرافية السّياحة، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 87.

- **شاطئ الحوض الجاف:** يقع الشاطئ في الجزء الغربي من شارع الحوض الجاف بمدينة الحد، جنوبي جزيرة المحرق، وهو شاطئ رملي اصطناعي عام ومفتوح للجميع، ويتميز هذا الشاطئ بتدرج عمقه، بحيث يمكن الاستحمام لمسافة متوسطة، ولا تنحسر المياه عند الشاطئ في أثناء الجزر، حرارة المياه أقل من بقية الشواطئ نظرًا لزيادة عمق المياه وقلة التيارات البحرية [1]، ونتيجة لتميز مملكة البحرين كونها أرخبيل مكون من عدة جزر فقد زادت فيها الأنشطة التقليدية كصيد الأسماك، واستخراج اللؤلؤ الطبيعي الذي اشتهرت البحرين بجودته ساهم في ازدهار التجارة الخارجية، وكل ذلك يرجع إلى طبيعة وخصائص مياه الخليج عند مملكة البحرين التي ساعدت على ممارسة هذه الأنشطة منذ القدم.
- **منتجع البندر:** يقع إلى الجنوب من جزيرة سترة في منطقة أم البيض، ويمكن الوصول للمنتجع بالبر عن طريق سترة، وتتوفر بالمنتجع شاليهات خاصة، يسمح للأعضاء والسّياح بدخولها، ولكل شاليه شاطئ رملي خاص، وقد تم إنشاء المنتجع في عام 1978م، ويتدرج عمق المياه من ضحل إلى عميق خلال مسافة قصيرة، وحرارة البحر في هذا الشاطئ الذي يوازي معدل شواطئ البحرين، وبالنسبة للملوحة، فتدل القراءات على أنها متقاربة مع بقية مناطق البحرين، وهي 44 جزءًا في الألف، أما التيارات البحرية والأمواج فهي قوية في هذا الجزء من البحرين؛ وذلك نتيجة لموقع الشاطئ الذي يقع جنوبي جزيرة سترة، وربما يكون التيار ترسبات نتيجة لحركة المد والجزر الذي يتجه شمالًا أثناء الجزر، وجنوبًا في أثناء المد[2]، ويعدُ منتجع البندر من أفضل المواقع التي تتوافر به خدمات سياحية متكاملة من شاليهات، ومطاعم عامة، ونادي صحي ورياضي، ومرسى لليخوت والقوارب. وتتمتع سواحل البحرين بالعديد من الأنشطة السّياحية، إذا ما استثمرت بالشكل الملائم، وستؤدي دورًا هامًا في التنمية السّياحية البيئية، وتعزيز مكانتها، في إثراء المشهد السّياحي، وتنويع معالم الجذب السّياحي في المملكة.
- **سواحل جزر حوار:** ذكر تشارلز بلجريف في مذكراته عن جمال الجزيرة البحرينية حوار" مازلت في حوار" ذهبت حتى نهاية الجزيرة ركوبًا على ظهر جمل، أخذت معي أربعة رجال من قسم الجمال، وكنا خارجين حوالى خمس ساعات، هذه بعض الأماكن اللطيفة في الجزيرة ولابد لأنها ستبدو جذابة جدًا بعد نزول المطر، هذه السنة كل

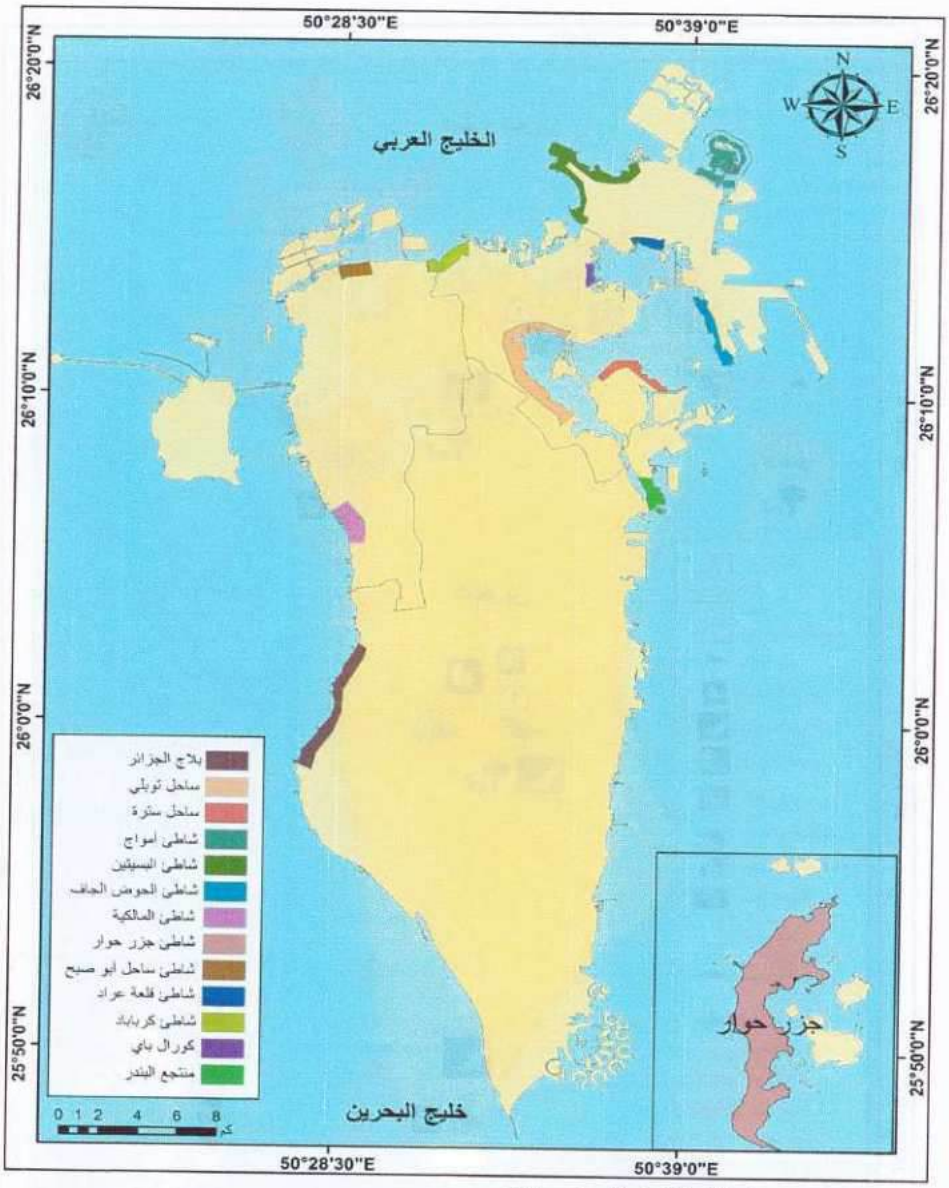
(1) حابس سماوي، هاشم السيد (2003م): السّياحة البيئية البحرية في البحرين سلسة كتب حول الحياة الفطرية رقم (11)، مملكة البحرين، ص49-48.

(2) حابس سماوي، هاشم السيد (2003م): مرجع سابق، ص51.

النباتات والأجمة جافة، ولكن ترى هناك كميات من النباتات، كما ينبغي لهـا أن تبقـى خضراء لبعض السنين، رأيت الكثير من الأعشاش الكبيرة، وطيور البحر، ونوع مـن صقور البحر، وهناك منحدرات بيضاء عالية جدًا، وكهوف رملية صـغيرة، للجزيـرة شكل مختلف تمامًا عما هي عليها من جهتها الأخرى، الأمواج الكبيـرة تـتحطم فـوق الجزر الصخرية جهة الشرق[1].

(1) تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين 1926-1957م، مركز البحرين لحقوق الإنسان 2009م.

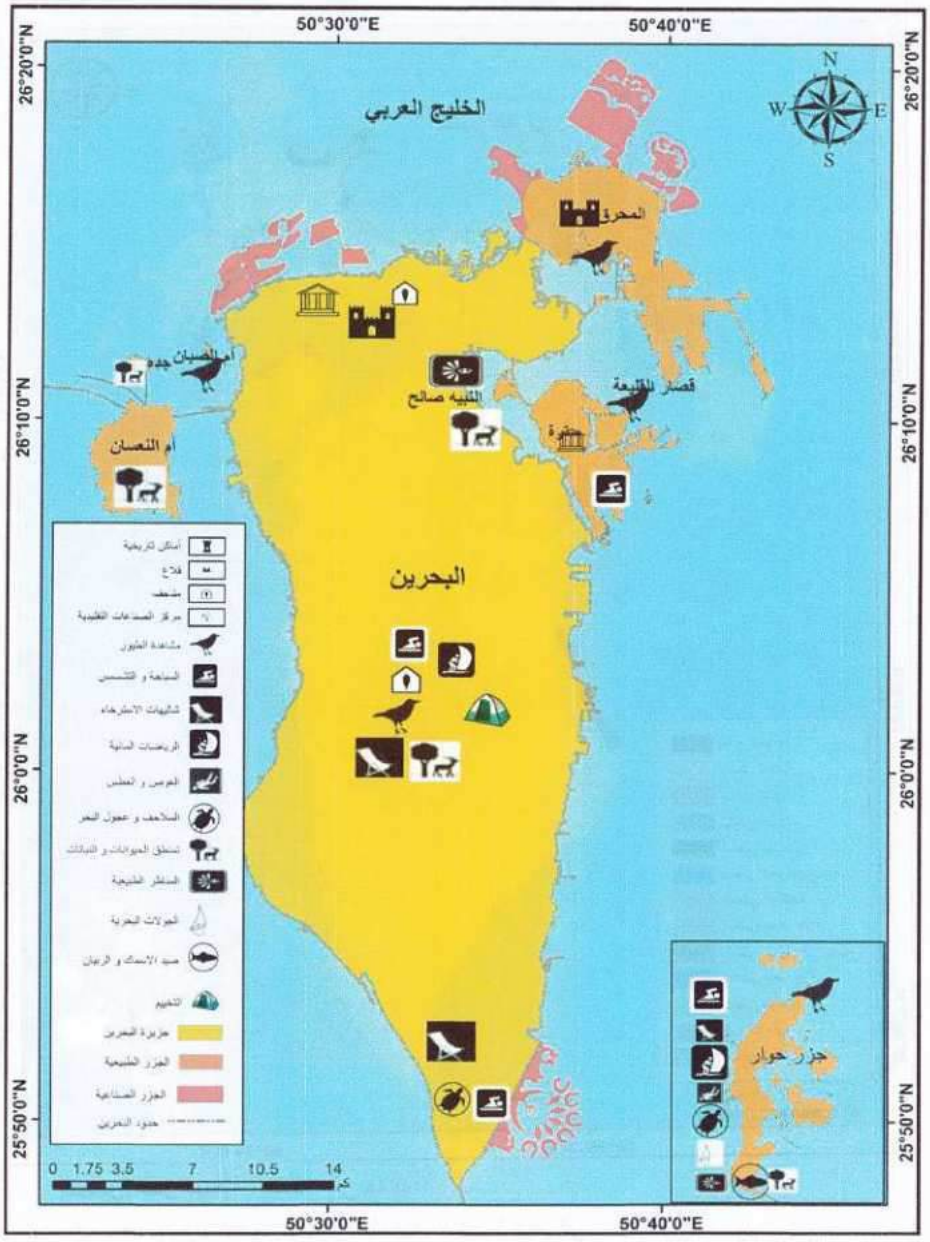
شكل (68) -التوزيع المكاني للسواحل السّياحية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني (https://www.mun.gov.bh/portal)
- مستكشف البحرين الجغرافي البلدي (http://www.ma-investment.gov.bh)
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الأحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

شكل (69) -التوزيع النوعي للأنشطة السّياحية في الجزر الطبيعية بمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني (https://www.mun.gov.bh/portal)
- مستكشف البحرين الجغرافي البلدي (http://www.ma-investment.gov.bh)

- حابس سماوي وهاشم السيد (2014م)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد1، السّياحة البحرية في مملكة البحرين: الآفاق والاتجاهات.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الإحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

ويتضح من الشكل (69) ما يأتي:

- التوزيع النوعي للأنشطة السّياحية في المملكة، حُيث تتركز أنشطة زيارة المواقع الأثرية أغلبها في الجزيرة الأم" البحرين" ومنها أنشطة زيارة القلاع والتلال والمدافن الأثرية في المحافظة الشمالية كقلعة البحرين وتلال دلمون "عالي" الأثرية المدرجين على قائمة التراث العالمي، وكذلك مدافن سار والشاخوره، إلى جانب القلاع الموجودة في جزيرة المحرق، وفي المحافظة الجنوبية قلعة الرفاع. وكذلك توجد مواقع عدة للأنشطة التراثية للصناعات التقليدية كالنسيج في بني جمرة، وصناعة الفخار في عالي، وصناعة السفن في جزيرة المحرق، إلى جانب المتاحف الزاخرة بالتراث البحريني، متحف البحرين الوطني، بيت القران، ومتحف البحرين للنفط.
- يتركز نشاط مشاهدة الطيور في الجزر التي يوجد فيها الطيور المقيمة والمهاجرة، وأهم تلك المناطق التي تصلح كواجهات مستقبلية لرصد الطيور ومشاهدتها خليج تـوبلي، وجزر حوار، ومحمية العرين وجزيرة أم الصبان، وقصار القليعة. أما السلاحف البحرية تتركز في أقصى الجنوب للمملكة، ومحمية جزر حوار. أما بالنسبة لمناطق الحيوانات والنباتات، فهي تتمركز في الجزيرة الأم" البحرين" في وسط المملكة والجنوب، وجزر حوار، وجزيرة أم النعسان، وجده، وأم الصبان.
- بالنسبة للأنشطة السياحية والرياضية، كالسباحة والتشمس والجولات البحرية، فإنها تتمركز في جزيرة سترة، وبكثرة في جزر حوار، وعلى السواحل البحرية التي يتردد عليها السّياح. وأما لأنشطة التخييم فهي تتواجد في منطقة واحدة في المملكة وهي جنوب البحرين في منطقة صخير الصحراوية. وتتركز أنشطة الغوص في المياه التي تحيط بالمملكة وخاصة في المواقع الآمنة التي تم تحديدها.

- **سياحة مُراقبة الطيور ورصدها:**

وهذا النوع من السّياحة يقوم على متابعة حياة الطيور ومواسم الهجرة لمعرفة حياتها وأطباعها، وهي منتشرة بشكل كبير على مستوى العالم، ويقدر عدد مراقبي الطيور من 4,3 مليون شخص يسافرون حول العالم أملاً في رؤية أنواع مختلفة من الطيور ومراقبتها [1]، حيثُ بدأ الاهتمام بالطيور ومراقبة تحركاتها وهجرتها في أوائل القرن العشرين، وتحظى جزر

(1) أحمد الجلاد (1998م): دراسات في جغرافية السّياحة، عالم الكتب، القاهرة، ص 137.

البحرين بأهمية عالية لأنها تضم مستعمرة صغيرة يتكاثر فيها الصقر الأسخم، كما تضم أكبر نسبة في العالم من طيور الغاق السوقطري، ويلاحظ وجود طائر الحام الكبير(الفلامنجو) بها على مدار العام كله، كما تتكاثر العقبان النسارية وتضع بيضها خاصة في جزر حوار[1].

لقد كان لاتفاقية "رامسار" التي أصدرتها اليونسكو عام 1971م لحماية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية أهمية بالاهتمام والمحافظة وصون سكنى الطيور ومواقعها، وهي إحدى أنشطة السّياحة البيئية التي يتزايد أعداد هواتها بشكل مضطرد كل عام، وتنمو في العالم جمعيات محبي الطيور والتي بلغ عددها عدة مئات من الجمعيات العالمية والوطنية والتي تعتبر مراكز هامة لترويج هذا النوع من السّياحة والتي تضم نخبة مثقفة وعالمة بأنواع وأجناس وبيئات ورحلات الطيور وارتباطها ببعضها وعاداتها وتكاثرها ومدى ندرتها وقيمتها الاقتصادية والبيولوجية، ونظرًا للاهتمام الدولي للطيور المقيمة والمهاجرة فقد أبرُمت معاهدات دولية لحمايتها والمحافظة عليها من الانقراض وضمان سلامة البيئات التي تأويها ومناطق هجرتها وتنظيم عمليات الإتجار بها وصيده [2].

تعتبر مراقبة الطيور المقيمة والعابرة مرفقًا سياحيًا جديدًا مهمًا، وخاصة في المنطقة العربية التي تعتبر مقرًا سلالات لأنواع عديدة من الطيور خاصة بها، نظرًا لخصوصيتها الجغرافية والمناخية المتنوعة، كما أنها ممر تقليدي لحركة الطيور المهاجرة بين الشمال (ذو المناخ البارد شتاء) والجنوب (ذو المناخ الحار صيفًا) [3]، وتعتبر مراقبة الطيور أحد أهم الأنشطة الجاذبة لعدد كبير من السائحين، خاصة في البيئة الطبيعية التي تعيش فيها هذه الطيور، وبما أن المملكة تشتهر بوفرة أنواع كثيرة من الطيور حيث بلغت 323 نوعًا؛ لذا فإن ذلك يؤهلها لتنشيط هذا النوع من الأنشطة السّياحية التي تعود بالمنفعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، حيث يُعد هذا النشاط البيئي من أكثر الوسائل فاعلية لحماية البيئة الطبيعية للطيور، وله دورًا في تحقيق الاستدامة التنموية والمحافظة على الإرث الطبيعي للمملكة، مما يمكن السائحين من القيام بفعاليات كثيرة، مثل تصوير الطيور ومراقبتهم ورسم المناظر الطبيعية، ومن أنواع الطيور التي توجد في المملكة حيث يمكن مشاهدتها بكثرة وتنوع كبير في المحميات الطبيعية مثل محمية العرين وجزر حوار وخليج توبلي ومحمية دوحة عراد.

---

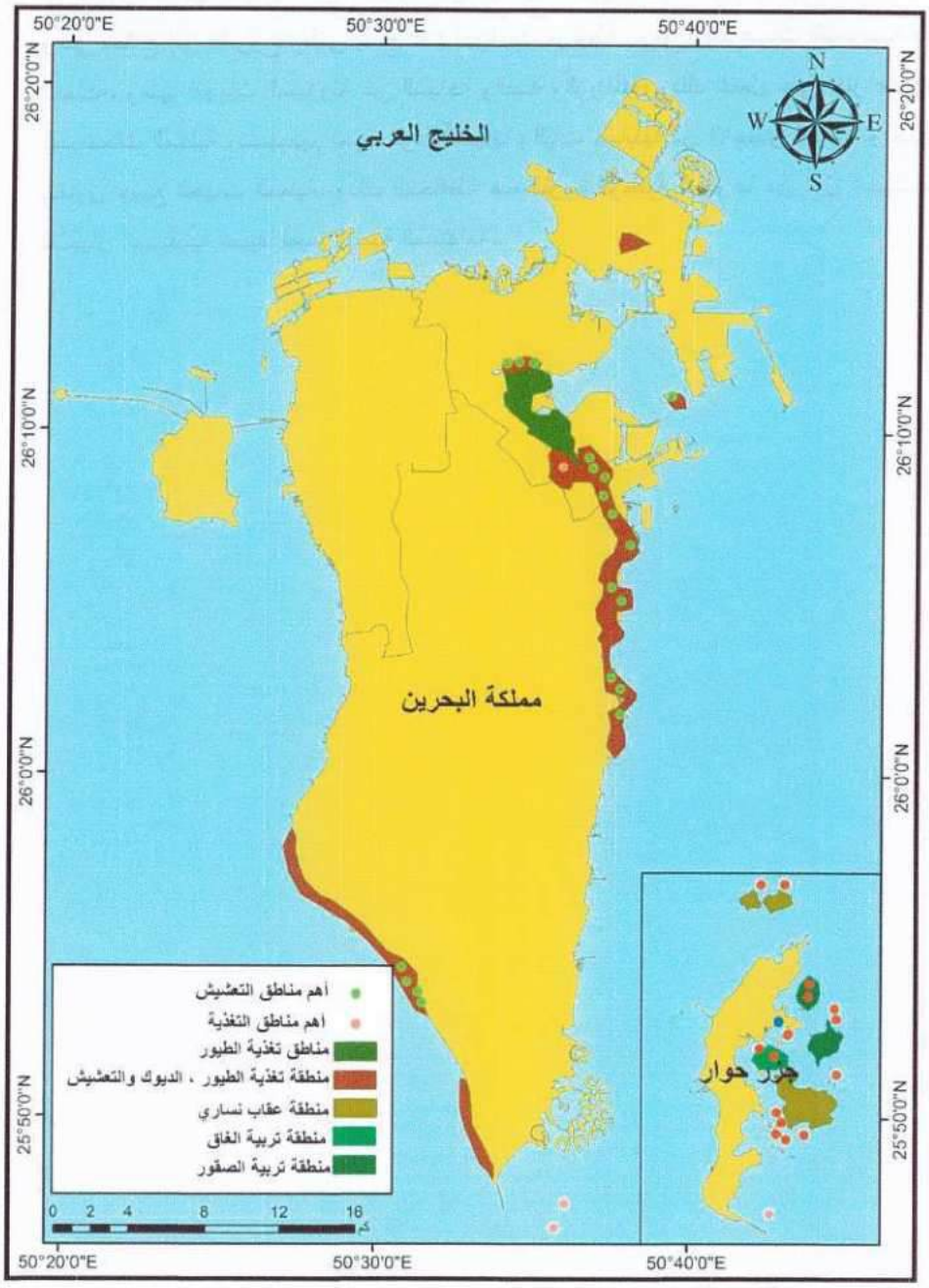
(1) ترجمة: محمد عبد القادر الفقي، تقرير عن حاجة البيئة البحرية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، أكتوبر 2006، ص163.

(2) نحو استراتيجية وطنيته وخطة العمل للسياحة البيئية في مصر، وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، الأداة المركزية لحماية الطبيعة، 2015، ص16.

(3) فؤاد بن غضبان (2015م): السّياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 73.

إن حماية الموائل الطبيعية التي تحتوي على مواطن الطيور واحتضانها مسؤولية مجتمعية، والتي تحتاج إلى مشروع وطني يدمج عدة إجراءات مرتبطة بجميع القطاعات التنموية في المملكة، ومنها الجهات المسؤولة عن السّياحة والبيئة والزراعة؛ وذلك للعمل على تغير مفاهيم المجتمعات المحلية وتشجيعهم نحو معرفة أهميتها وآليات حمايتها من الأخطار التي تواجهها بتعاون جميع الجهات المعنية، وذلك للمحافظة هذه الثروة الوطنية المتنوعة من أجل استدامتها للأجيال المستقبلية تحقيقًا لمبدأ التنمية المُستدامة.

شكل (70) -التوزيع المكاني لمناطق تغذية وتربية الطيور في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، سنة 2019-2018م.
- وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

ويتضح من الشكل (70) ما يأتي:

- التوزيع المكاني لمناطق تغذية وتربية الطيور يتمركز الساحل الشمالي الشرقي من المملكة، حيثُ توجد أكبر منطقة لتغذية الطيور التي تتمركز في محمية خليج توبلي، وتوجد أيضا أهم مناطق التعشيش والتغذية للطيور.
- بينما يلاحظ تمركز منطقة تغذية الطيور الخاصة بالدوك والتعشيش على جزء من الساحل الشمالي وتقريبًا جزء كبير من الساحل الشرقي للمملكة، كذلك توجد في الجزء من الساحل الغربي باتجاه أقصى الجنوب.
- تنفرد جزر حوار بمنطقة تغذية العقاب النساري ومنطقة تغذية الغاق وتربية الصقور؛ لذا فإن أهم محميتين في المملكة يتمركز فيها الطيور هما محمية خليج توبلي ومحمية جزر حوار.

- **سياحة الغوص والصيد:**

تعتبر الشواطئ والجزر (الفشوت البحرية) في مملكة البحرين من مواقع الجذب الطبيعي للسّياحة، حيث تعدُ هذه البيئات ولاسيما بيئة الشعاب المرجانية الغنية والتي تجتذب العديد من الأسماك، وخصوصًا الأسماك المتنوعة، وتعتبر هذه المناطق غنية بالثروة السمكية والبحرية المؤثرة في الدخل الوطني، إلى جانب أهميتها في تنشيط السّياحة البيئية من جهة أخرى؛ وذلك بالنسبة لمرتادي ومحبي ممارسة الغوص في الأعماق ومراقبة وتصوير الحياة تحت الماء.

إن مملكة البحرين تتميز بمظاهر متنوعة من عناصر التنوع الحيوي، إذ يتمتع بعضها بمواصفات ذات أهمية إقليميًا وعالميًا، ما دفع البحرين للتوجه نحو حماية منطقة الهيرات الشمالية؛ من أجل الحفاظ على الثروات البحرية في ظل ما تواجهه هذه المناطق من تحديات زادت حدتها مع تسارع عجلة النهضة التنموية التي تشهدها المملكة، كذلك أن بيئة مهاد اللؤلؤ أو ما يطلق عليها محليا «بالهيرات»، تُعد من أهم البيئات الحيوية في المملكة؛ إذ يوجد فيها ما لا يقل عن ثلاثة أنواع من المحار المعروفة بإنتاج اللؤلؤ الذي إرتبط بتاريخ البحرين وجذب أنظار الكثير من التجار في الماضي قبل اكتشاف النفط وإنتاج اللؤلؤ الصناعي في اليابان[1]، لقد مارس سكان البحرين هذه الحرفة منذ القدم، فهناك من الدلائل ما تشير إلى أن البحرين كانت معروفة باللؤلؤ منذ عام 2000 ق.م، وقد أشار (Pine) في القرن الأول الميلادي، وفي العصور الوسطى كتب العرب عن استخراج اللؤلؤ في الخليج العربي بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة، كما أشار إلى ذلك المكتشف البرتغالي (Barbosa) عام 1485م، إلى غنى البحرين

(1) مقابلة: مشروع حماية الهيرات الشمالية. الدكتور خليفة بن دينه، رئيس المجلس الأعلى للبيئة، الأحد 13 أغسطس 2017م.

باللؤلؤ، وإنتاج أرباحًا وفيرة، ولعل هذا الأمر هو الذي أغرى البرتغاليين لبسط نفوذهم على البحرين عام 1522م[1].

إن اللؤلؤ مصدر الثروة الأكبر في البحرين وأشهر ما اشتهرت به الجزيرة، لقد تم تقدير ما يخرج منها سنويًا بثلاثين مليون روبية أي مليونين ليرة إنكليزية، وقد أجمع الأخصائيون أن مغاص البحرين هو أكبر مغاص في العالم مثلما أجمع الصاغة أن لؤلؤ البحرين يفوق صفاء وحسنًا سائر اللآلئ [2] ، لقد تم تدشين المرحلة الأولى من أكبر منتزه غوص في العالم، والذي سيمتد على مساحة 100 ألف متر مربع في وسطه طائرة على عمق يزيد عن الـ 20 مترًا، تتطلع الأنظار من محبي وعشاق الرياضات المائية والرحلات الترفيهية داخل البلاد وخارجها إلى أن تتحول المملكة إلى مقصد للسّياحة البحرية بأنواعها، ونقطة جذب رئيسية الموائل البيئية الثمينة التي تتوفر في نحو 21 % من مياهها وفوق أرض المملكة، ويقدم المشروع الجديد الذي تم افتتاح مرحلته الأولى في أغسطس 2019م، نموذجًا للشراكة بين أجهزة الدولة المعنية والقطاع الخاص، كما أنه يعكس حجم الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية الضرورية التي تستهدف حماية البيئة البحرية، وإنعاش النظام البيئي ككل من ناحية أخرى، لا سيما في المنطقة المخصصة للمنتزه، وتشتهر بكونها قريبة من أحد أهم أماكن الغوص في البحرين والمعروفة باسم "هير شتيه" [3] .

ويضم المشروع إضافة إلى الطائرة المغمورة التي يتوقع أن تنمو حولها الشعاب المرجانية وتأوي إليها العديد من الكائنات البحرية، بيت الرئيس" النوخذه " التقليدي للحفاظ على التراث الأصيل للشعب البحريني، ويمتد وحدة على مساحة 900 متر مربع، والعديد من المجسمات والمنحوتات البحرية، هذا فضلاً عن باخرتين ومركزًا لدعم أبحاث البيئة البحرية مستقبلا، وبما يرمي إلى تطوير البيئة المُستدامة والحفاظ على ازدهار الحياة الفطرية البحرية بالمنطقة، ويأتي المشروع الذي يوصف باعتباره أحد أهم مبادرات تعزيز دور المملكة في سياحة الغوص عالميًا ضمن جهود عديدة بذلت ولا تزال تبذل لتطوير القطاع السّياحي بالبلاد، وجعله قاطرة من قاطرات النمو، وتحفيز رواد أعمال القطاع الخاص للاستثمار القيمة المضافة التي يمكن أن تعود عليها إذا ما وُظفت مقومات الجذب السّياحي بالمملكة، والتي لا تقتصر فحسب على المقومات الأثرية التاريخية والحضارية الحديثة، وإنما تشمل أيضا الطبيعية والتراثية والعلاجية وغيرها.

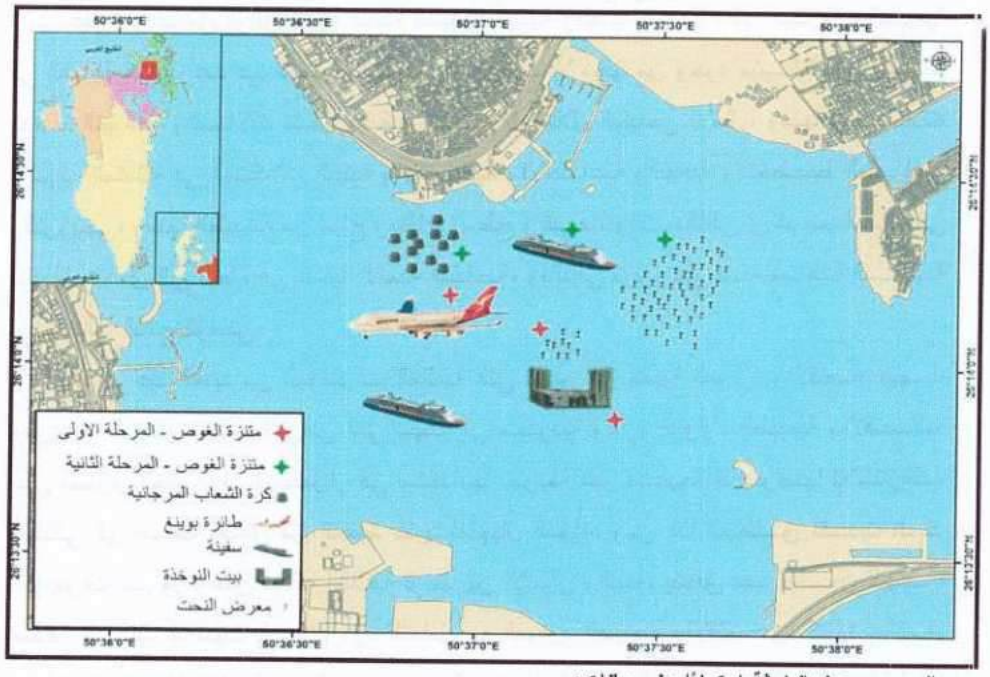
---

(1) Belgravia .J.H.D. Welcome to Bahrain, London,1968, p34

(2) أمين الرياحي (1929م): ملوك العرب، رحلة في البلاد العربية، الجزء الثاني، سلسلة نجد، الطبعة الثانية، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، ص 194.

(3) الموقع الإلكتروني لوكالة أنباء البحرين،2019م، https://www.bna.bh.

شكل (71) -مخطط منتزه الغوص بمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني (https://www.mun.gov.bh/portal)
- مستكشف البحرين الجغرافي البلدي (http://www.ma-investment.gov.bh)
- موقع هيئة البحرين للسّياحة والمعارض (http://www.btea.bh/ar/event-listing)

تعتبر عمليات الصيد من أقدم الأنشطة التي قام بها الإنسان وأعتبرها من المهن التي يتوفر بها الغذاء من المحيط الحيوي الذي يعيش فيه، وأما في الوقت الراهن فقد تحولت هذه المهنة إلى نشاط ترفيهي سياحي يمارسه الهواة بجميع مستوياتهم مما أدى هذا النشاط الترفيهي إلى إلحاق أضرارًا في البيئة.

من المواقع التي تصلح للسّياحة بشكل عام، والسّياحة البيئية بشكل خاص، هي مصائد الأسماك باستخدام وسائل الصيد الشعبية والتقليدية، وبالتحديد الحضور" الشباك الصغيرة" التي توضع في السواحل الضحلة التي تتميز بالمد والجزر، وهذه الصناعة التقليدية والمهنة ذات التراث العريق، تستخدم أدوات ومواد خام متوافرة محليًا، وهي تقع ضمن المخلفات الزراعية، وبخاصة مخلفات النخيل، حيث يصنع منها الأعواد التي تستخدم في بناء الحظائر أو القراقير، وهذا الأسلوب التراثي للصيد يعدّ نموذجا فريدًا لا يوجد في الكثير من دول العالم [1].

(1) إسماعيل المدني، السّياحة البيئية (2002م): الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، إدارة المكتبات العامة، كتب حول الحياة الفطرية، سلسلة 10، ص 86.

سابعاً: مشكلات التنمية لقطاع السّياحة البيئية وطرق معالجتها:

على الرغم من توافر مزايا عديدة للسّياحة البيئية والعديد من مقوماتها البشرية والطبيعية في المملكة كما وردت في الفصول السابقة، إلا أن ذلك لا يخلو من وجود مشكلات متشابكة متعددة الجوانب والمجالات تُشكل عقبة في سبيل الاستغلال السّياحي الأمثل، ومنها المشكلات البشرية المتمثلة في المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتخطيط السّياحي والترويجي، ومنها الطبيعية من مناخ ومظاهر سطح وغيرها، والتي بالتالي إن لم يتم العمل على تفاديها ستؤدى إلى البطء في عملية التنمية السّياحية، وبالتالي تؤثر على نسبة مساهمة السّياحة في إجمالي الناتج الوطني.

لقد تم عقد العديد من المؤتمرات العالمية التي تدعو إلى حماية الموارد والاقتصاد فيها، ومن هذه المؤتمرات قمة الأرض التي نبهت إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وإن الاستمرار في استخدامها بطريقة غير صحيحة قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى ضعف التمكن من الحفاظ عليها للأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق منها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادي بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية لضمان حياة أفضل للمجتمعات.

هناك توليفة من العلاقات المتشابكة والمترابطة بين النشاط السّياحي والمشكلات التي يواجهها، ولتحقيق تنمية سياحية مُستدامه لابد من إدارة الموارد بطريقة تغطي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنمية لا تضر بالبيئة وتحافظ على إطارها الإيكولوجي [1].

وقد قامت مملكة البحرين بتكثيف أهداف التنمية المُستدامة(2030م)، وفق القضايا ذات الأهمية والأولوية الوطنية، وعليه أمكن تحديد ست قضايا محورية للتنمية المُستدامة وهي كالتالي [2]:

1. السياسات الوطنية للمدن والإسكان والتنمية الحضرية.
2. التحديات البيئية بحكم طبيعة المملكة كدولة جزرية صغيرة في بيئة صحراوية جافة.
3. القضايا السكانية والاجتماعية، والنمو الكبير في أعداد الوافدين والضغوط على الخدمات الصحية والاجتماعية.
4. قضايا التعليم والبحث العلمي وقيم العمل المنتج والمواطنة.

---

(1) إيمان محمد عبد الفتاح (2002م): التنمية السّياحية المتواصلة من منظور علاقتها بالبيئة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد العاشر، العدد 1، القاهرة، ص145.

(2) التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030، مملكة البحرين، ص40-41.

5. متطلبات النمو والتنويع الاقتصادي والاستدامة والتطوير المؤسسي.
6. إشكاليات السلم والأمن، بما في ذلك الشراكة والتكامل الإقليمي.

وهنا قد نجد بأنه في القطاع السّياحي أن النقص في المقومات التي يعتمد عليها سواء طبيعية أم بشرية وما تتبعها من اجتماعية وتاريخية، والتي قد تؤثر على الطلب السّياحي، حيثُ أن أغلبية الدول وخاصة النامية التي تعاني ضعفًا في قدرتها على توفير الخدمات السّياحية والتجهيزات الأساسية وخدمات البنية الأساسية تُمثل أهم المشكلات المؤثرة على القطاع السّياحي بشكل عام. ومن هنا يمكن القول بأن إسهام السّياحة في الناتج الوطني يُعتد في الدّرجة الأولى على مدى وجود إمكانات ومقومات سياحية متنوعة إلى جانب التسويق السّياحي الفاعل، وذلك للعمل على تنشيطها بنوعيها الداخلي والخارجي. وبالرغم من أن مملكة البحرين تتمتع بإمكانات سيّاحية متنوعة مع وجود مصادر دخل تُمكن من إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتنمية السّياحة المُستدامة وتنشيطها إلا أن نمو الحركة السّياحية سواء الداخلية والدولية كثيرة ومتنوعة الجوانب، يشعر فيها من له علاقة وثيقة بالقطاع السّياحي بمكوناته المختلفة من شركات سيّاحية ومراكز إيواء سيّاحي، ووسائل النقل والاتصالات، ومراكز السلع السّياحية بأنواعها. وفيما يلي أهم المشكلات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في المملكة هي:

- **المشكلات الاقتصادية:**

تعتبر السّياحة من أهم الصناعات الحديثة التي تسهم في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي نتيجة لتدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية ورؤوس الأموال في المشروعات السّياحية[1]، حيثُ تعد السّياحة من القطاعات الإنتاجية المهمة في اقتصاديات معظم الدول، كونها تشكلُ مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل بالعملات الحرة، محققًا انسيابًا واسعًا في الدخول المترتبة على النشاط السّياحي بالدولة، في تمويل احتياجاتها من النقد الأجنبي سداد المدفوعات الخارجية[2]، **وفيما يأتي أهم المشكلات الاقتصادية التي بحاجة إلى تنمية:**

- **النقل والمواصلات:**

ساهمت الزيادة السكانية والمشاريع الإسكانية المتتالية في نمو وتوسع شبكة الطرق، غير أن الزيادة المطردة في أعداد المركبات بنحو (26) ألف مركبة سنويًا، ومحدودية سياسات النقل الجماعي سبب تزايدًا في المخالفات والاختناقات المرورية، وبات قطاع النقل والمواصلات غير

(1) عادل أبو بكر الكاسح (2012م): جغرافية السّياحة في إقليم المنطقة الشرقية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 215-216.

(2) سلوى محمد فهمي (2001م): التنمية السّياحية: مفهومها، محدداتها وأهميتها (مع الإشارة للحالة المصرية)، مذكرة خارجية رقم 1405، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص29-31.

مواكب للتنمية في البحرين(المؤشر 11.2.1)؛ لذا تُبذل الجهود لتطوير شبكة الطرق، وتم تطبيق عدة مشاريع تطويرية مثل التحكم بالإشارات الضوئية، والكاميرات المرورية، وحملات التوعية وغيرها، ورغم هذه التحديات فإن الاحصاءات تشير إلى انخفاض معدل المخالفات المرورية بما يزيد على % 20 منذ بداية تطبيق قانون المرور "أعد النظر 2015م " وإقرار الخطة الوطنية للسلامة المرورية وتحسين السلامة على الطرق، وكذلك تراجع عدد الوفيات الناتجة عن إصابات المرور(1).

ذلك أن مشكلة النقل لها طابع هيكلي وثيق الارتباط بالمناخ ونمط النمو والتوسع الحضري ونمط الحياة الاستهلاكي الذي يشجع على اقتناء السيارات الخاصة، لذلك بات من الضروري القيام بجهد استباقي لتبني حزمة من السياسات الناجعة في مجال النقل تهدف إلى تحجيم الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات، وتحسين تخطيط استخدام الأراضي، وتنظيم شبكة المواصلات وإعادة تخطيط وتنفيذ النقل الجماعي الذكي بما يساهم في دفع عجلة التنمية فيها، هذا ومن المتوقع أن تساهم الاستراتيجية الوطنية لجودة الهواء حال الانتهاء من إعدادها في دعم هذا التوجه.

- **تسويق المنتج السّياحي.**

يعرف المنتج بأنه " النشاطات التي تكون غير مادية أو غير ملموسة والتي يكون تقديمها بشكل منفصل أو مستقل وتوفير إشباع الرغبات والحاجات، وليست بالضرورة أن ترتبط مع بيع منتوج أو خدمة أخرى، وعند تقديم الخدمة قد لا يتطلب نقل الملكية" (2)، لقد أصبح التسويق السّياحي البيئي من ضرورات التسويق السّياحي، لأن المستهلك السّياحي أصبح لا يشعر بالارتياح والراحة والرضا في رحلته السّياحية، إلا إذا توافرت له مقومات البيئة الصحية والنظيفة، نتيجة لذلك فهناك ارتباط قوي وكبير بين صناعة السّياحة والبيئة والتي تظهر من خلال الآتي (3):

- البيئة هي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على حجم الحركة السّياحية الوافدة.
- الاهتمام البيئي يشكل محورًا مهمًا في استراتيجية التسويق السّياحي.
- العلاقة بين السّياحة والبيئة علاقة تبادلية تكاملية فهما وجهان لعملة واحدة.

ويتبين مما سبق أن التسويق يعدّ عاملًا مهمًا في تحقيق التنمية السّياحية المُستدامة للمملكة، وذلك عن طريق التعريف بالمنتجات السّياحة البحرينية والترويج عنها في مختلف الأسواق

(1) التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030، مملكة البحرين، ص87.

(2) مزوان أبو رحمة وآخرون (2001م): تسويق الخدمات السّياحية، دار البركة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص13.

(3) صبري عبد المنعم (2007م): التسويق السّياحي والفندقي، أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 310.

السّياحية سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، حيثُ أن امتلاك استراتيجية سياحية لن يكون فعالاً دون وجود خطة تسويقية وآليات للتسويق السّياحي، وذلك من خلال دراسة الأسواق السّياحية ورغبات السائحين وسلوكهم واحتياجاتهم لتكوين قاعدة تبنى عليها الخطط الاستراتيجية والسياسة المستخدمة في عملية التسويق للمنتج السّياحي.

- **تصريف النفايات الصلبة الناتج عن الصناعات.**

ينتج عن ناقلات النفط القادمة للبحرين من مختلف أنحاء العالم تسربات نفطية تُعد مصدرًا من مصادر الضغط على البيئة البحرية، وهناك كميات كبيرة من المشتقات النفطية التي يتم نقلها وتصديرها عبر مرفأ شركة نفط البحرين، وأدت العديد من العديد من حوادث الناقلات النفطية إلى إحداث أضرار كثيرة بالبيئة البحرية، حيث يتم رمي كميات من النفط إلى البيئة البحرية عن طريق عمليات التصريف الروتينية لمياه التوازن الملوثة بالنفط من الناقلات [1].

أن مياه البحر تعاني من ضغوط متواصلة من بقايا هذه المواد التي تؤدي إلى تلوث البيئات ومواردها الطبيعية التي تُعد من أهم مقومات السّياحة البيئية بالمملكة. كذلك فإن الملوثات الصناعية الصلبة تلوث المناطق البيئية الساحلية وتؤثر على جمالها الفطري الطبيعي، فهي تنتج عن الهدم والبناء، ومعظم هذه المخلفات لدفن السواحل الضحلة، ومن جهة أخرى تنقل بعض المخلفات من خلال الأمواج والتيارات المائية، مما يؤدي إلى ترسبها في قاع البحر من الملوثات التي تؤثر على البيئة البحرية، مثل الكادميوم والزئبق والرصاص والكلور الناتج عن محطات الكهرباء والماء، وعن الأنشطة الصناعية المطلة على البحر، والتي تشمل محطات معالجة مياه الصرف الصحي والمصانع في منطقة الحد، وسترة، وخليج توبلي، ورأس زويد[2].

توجد العديد من السبل لمعالجة وحل تصريف النفايات الطلبة الناتجة عن الصناعة، وذلك بتقليل المخلفات من المصدر ذاته والاستفادة من مختلف النفايات البلاستيكية والورق والزجاج وغيرها في إعادة الاستخدام والتدوير ، كتوظيف تكنولوجيا الاسترجاع الحراري للتخلص الآمن من تلك المخلفات الخطرة على صحة الانسان والبيئة، حُيث أن تخفيض كميات المخلفات يؤدي لتقليل الآثار البيئية وكذلك عم طريق ايجاد فرص عمل جديدة وتسهيل مهام جمع المخلفات، الى جانب الأثر الصحي والاقتصادي.

- **<u>المشكلات الاجتماعية:</u>**

تعدُ تنشيط السّياحة في الدول النامية من أهم الضرورات الاجتماعية حيثُ تساهم السّياحة في التنمية الاجتماعية والحضارية للسكان، كنتيجة للتفاعل الثقافي والحضاري بينهم وبين

(1) الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والحياة الفطرية، مملكة البحرين.

(2) أسماعيل محمد المدني، هاشم السيد (2001م): بيئة البحرين البحرية، سلسلة كتب حول الحياة الفطرية مملكة البحرين، ص 124.

السائحين، وتعمل أيضًا على الحفاظ على البيئة من التلوث والموارد الحضارية من التدهور[1].

هناك آثار اجتماعية للتنمية السّياحية على مستوى المجتمع، بتوفير فرص عمل كثيرة بأجور جيدة، مقارنة مع بعض القطاعات الأخرى، فكل فرصة مباشرة في العمل الفندقي والسّياحي توفر أمامها ثلاث فرص غير مباشرة، وهو مؤشر إيجابي للتنمية ذو بعد اجتماعي للحد من قضية البطالة[2]، إلى جانب زيادة فرص التدريب والتعليم أمام العديد من الفئات المختلفة، وإتاحة الفرصة أمام المجتمع لإدراك الاهتمامات والثقافات الأجنبية الأخرى المختلفة عن ثقافة البلد، ولقد شهدت مملكة البحرين تحولات ملحوظة في القرن الماضي، كانت في معظمها ذات تأثير دائم في الأنماط البيئية المحلية الهشة، ونمط الحياة، ورفاهية السكان، وأبرز تلك التحولات ما يلي[3]:

- **النمو السكاني والتمدّن (التحضر):**

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان هي إحدى المشكلات الضخمة التي تؤرق شعوب الدول النامية وهذه المشكلة هي السبب في أي مشاكل أخرى قد تحدث للإنسان والتزايد الآخذ في التصاعد للسكان يلتهم أي تطورات تحدث من حولنا في البيئة في مختلف المجالات سواء صناعي، غذائي، تجاري، تعليمي، اجتماعي. هذا فضلاً عن ضعف معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة [4]. لقد ارتفع عدد السكان المقيمين في المملكة من 672,124 نسمة عام 2002م إلى 1,048,000 عام 2007م، وتعيش الغالبية من السكان (حوالي 90%) على السواحل أو بالقرب منها [5]. وتعدُ البحرين من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة (1400نسمة/كم^2). وقد ساهمت الطفرة النفطية في بدايات القرن الماضي في تسريع معدل التمدّن، مما ترتب عليه انعكاسات على قطاع النقل والنفايات ونوعية الحياة ونمط الاستهلاك. وقد حافظ عدد السكان في المملكة على معدل نمو متسارع، وهو ما خلق دافع محرك لعدد من التهديدات المباشرة المضرة بالتنوع الحيوي، والتي من أبرزها تنامي النمط الاستهلاكي لدى السكان وما يترتب عليه من استنزاف غير رشيد للموارد الحية.

(1) سهير محمد السيد حسن (1997م): نظرية السّياحة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص106.

(2) ماجدة عبيد (1999م): البعد البيئي للتنمية في مصر، مؤتمر حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة، الإسكندرية، ص10.

(3) حالة البيئة في مملكة البحرين (2009م)، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطريـــة، إدارة التقـــويم والتخطيط البيئي، مملكة البحرين، ص 11.

(4) شادي نسيم جبير (2006م): المشكلات السكانية، الطبعة الأولي، عمان، مكتبة المجتمع العربي، ص 115.

(5) حالة البيئة في مملكة البحرين (2009م): مرجع سابق، ص 11.

- **تداخل المناطق الصناعية بالمناطق السكنية:**

لقد نتج عن ذلك العديد من المشاكل الصحية، كاحتمال تعرض السكان للملوثات الكيميائية والفيزيائية في عدة مناطق في المملكة، ومن أبرزها منطقة المعامير والنويدارات ومنطقة جنوب ألبا (جو وعسكر)، وقد زحفت المناطق السكنية بصورة متسارعة، وأصبحت المدن على مشارف الحدود للمناطق الصناعية. وتختلف طبيعة الانبعاثات من تلك الصناعات بحسب أنشطتها. إذا يعاني سكان منطقة جنوب ألبا ومنطقة المعامير من انبعاثات شركة تكرير النفط ومصهر الألمنيوم، ويعاني سكان الرفاع من انبعاثات محطة الرفاع لتوليد الكهرباء التي تُعد من أقدم محطات الطاقة بالمملكة، كما أن مدينة الحد تُعد إحدى البؤر الساخنة في شأن التلوث الحاصل من المناطق الصناعية. بسبب وجود بعض الصناعات القديمة فيها. وزحف المشاريع الاستثمارية والإسكانية بالقرب منها.

- **انتشار البناء في المناطق الساحلية:**

شهدت مملكة البحرين نموًا اقتصاديًا ساهم في جلب الكثير من الاستثمارات والمشاريع العقارية الضخمة التي تمركزت على سواحلها وتطلب ذلك عمليات "دفان"[1] وردم مساحات واسعة من البحر؛ بهدف إفساح المجال لبناء المشاريع العقارية الضخمة، على غرار مرفأ البحرين المالي، درة البحرين، منتجع جزر امواج، ديار المحرق، المدينة الشمالية الجديدة، خليج البحرين، ولم تغير هذه المشاريع المشهد الساحلي للبحرين فحسب، بل أثرت أيضا في طبيعة التيارات المائية والبيئة البحرية، والنشاطات المتعلقة بصيد الأسماك واللؤلؤ، كما أن الأثر قد أمتدّ ليشمل الجانب الاجتماعي للصيادين وقاطني تلك السواحل.

وتتسبب عمليات الحفر والردم في تدمير قد لا يمكن إصلاحه للبيئة البحرية، وذلك بالقضاء على الشعاب المرجانية التي يبلغ عمر بعضها مئات السنين، وزيادة تعكر المياه وبالتالي التأثير على عملية التمثيل الضوئي في النباتات البحرية، والتأثير على خياشيم الأسماك وانسدادها مثلًا بسبب الرمل والطمي الذى ينتشر أثناء إنجاز هذه العمليات، والتقليل من إنتاجية مياه البحر، كما تؤدي عمليات الردم إلى ردم وقتل الحيوانات القاعية، بينما تؤدي عمليات الحفر إلى إزالة الحيوانات القاعية مثل بعض أنواع الأسماك وبيضها وغيرها من الأحياء التي تعتبر مصدر رئيسي لغذاء الكثير من الأسماك. وتعمل على انتشار المواد السامة التي قد تكون موجودة في

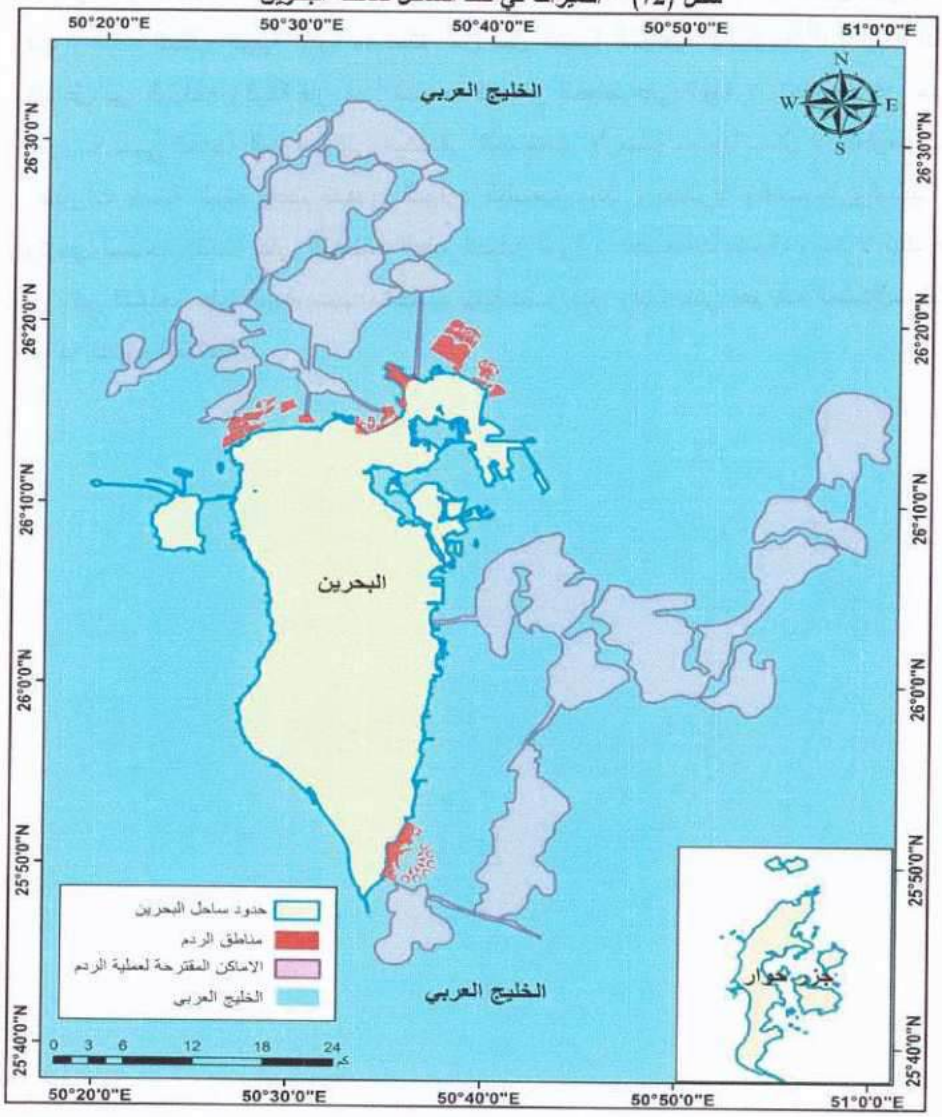
---

(1) يقصد بعلميات الدفن هو: جلب كميات كبيرة من مواد الردم، ثم يتم وضعها بطرق علمية صحيحة ومعدات تم تخصيصها لهذا الغرض، وذلك بهدف العمل على رفع مستوى سطح الأرض فوق مستوى سطح البحر، ثم العمل على إكساء جوانب تلك المواقع التي يتم ردمها لتصبح صالحة لإقامة المشاريع التنموية والعمرانية والسياحية، مثل جزيرة درة البحرين على السواحل الشرقية للمملكة، وجزر أمواج التي تعتبر من أهم جزر المملكة الاصطناعية التي قامت على عمليات الدفان والواقعة في أقصى شمال المملكة.

الرواسب القاعية في عمود المياه وتؤثر هذه العمليات على الأعشاب البحرية وأشجار القرم التي تعتبر مناطق حضانة للقشريات كصغار الربيان والقباقيب وغذاء لبعض الكائنات البحرية، وكذلك على مناطق وضع البيض بالنسبة للأسماك التي تضع بيضها على القاع. وتعمل على تدمير القاع الذي تعيش عليه الأحياء البحرية، كما تتسبب في تلف معدات الصيد كالحضور والقراقير وغيرها من شباك الصيد، وكما أن بناء الجسور بأشكال معينة يؤدي إلى تغير حركة التيارات المائية الطبيعية [1].

(1) زهرة صادق العلوي(2004م)، التلوث وحماية البيئة، سلسلة الدراسات والبحوث العلمية (26)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، مملكة البحرين، ص 85.

شكل (72) – التغيرات في خط الساحل لمملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- المجلس الأعلى للبيئة (2012م)، مملكة البحرين.
- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

- **المشكلات البيئية:**

يُشير تاريخ السّياحة البيئية إلى أن البيئة هي التي أدت إلى ميلاد وتطور السّياحة، والمناخ والمشاهد الطبيعية والملامح الأثرية لها أثرها على حركة تدفق السّياح، وما تزال أنماط السلوك السّياحي حتى الآن تتأثر إلى حد كبير بالظروف البيئية من خلال التحكم في اختيار أماكن

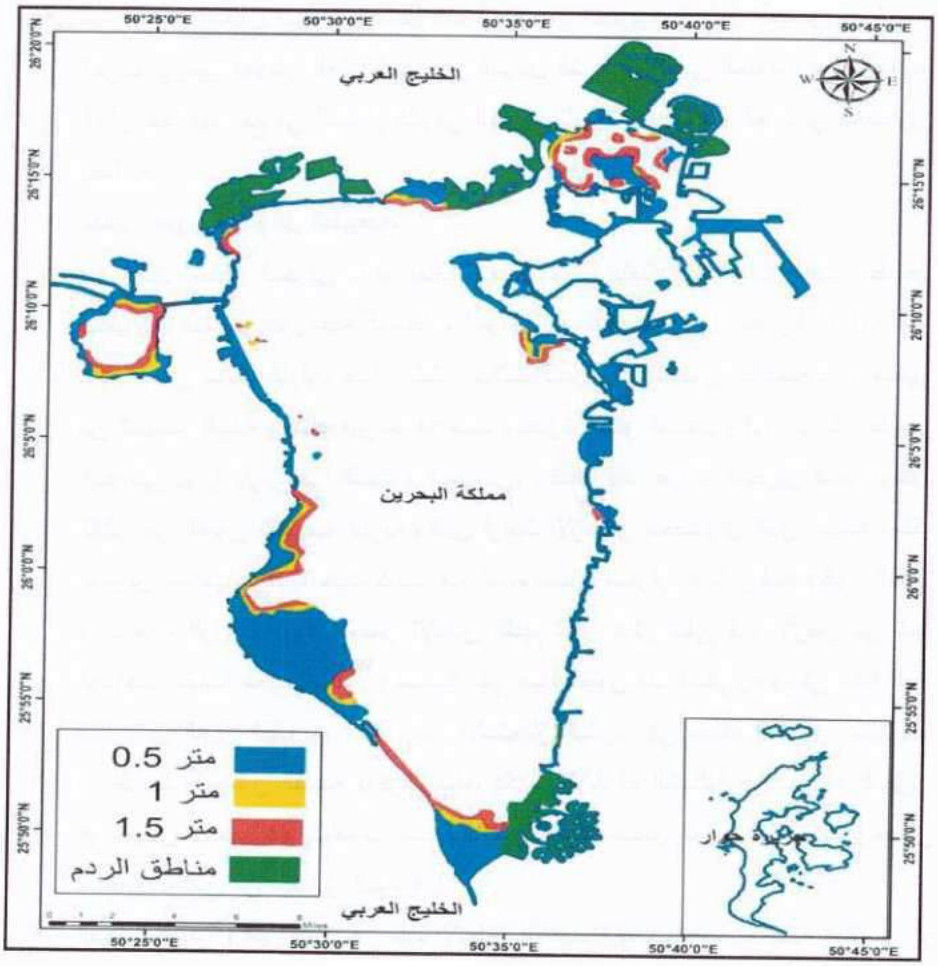
الاستجمام ومدة الإقامة، كما أن البيئة قد تقدم تقييدًا لأنماط التنمية السّياحية، والأماكن التي تنعدم فيها رغبات الجذب البيئية نادرًا ما تختار من أجل التنمية السّياحية المُستدامة[1]، ونتيجة لذلك التفاعل بين السّياحة والبيئة فإن مبدأ السّياحة كضمان للحفاظ على البيئة لا يتحقق إلا في خطة مدروسة تتبنى الحاجة المتزايدة إلى استخدام المساحات الأرضية سياحيًا بشكل لا يتعارض مع اعتبارات حماية البيئة وعدم تدهور الموارد الطبيعية ماديًا وحضاريًا واقتصاديًا وإنسانيًا[2]، وتؤدي السّياحة القائمة على التخطيط السليم لحماية الموارد الطبيعية للسّياحة، ومما لا شك فيه أن تأثير السّياحة على البيئة يسبب مشكلات بيئية تضر بها، وفيما يأتي أهم هذه المشكلات التي تواجه التنمية السّياحية:

(1) محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي الديب (2001م): مرجع سابق، ص 163.

(2) فؤاد البكري (2001م): الإعلام السّياحي، دار نهضة الشرق، القاهرة، مصر، ص62-63.

- ارتفاع منسوب مياه البحر.

شكل (73) -مؤشر الوضع الساحلي في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- المجلس الأعلى للبيئة (2012م)، مملكة البحرين.
- وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
- التقرير الوطني الخامس للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2015م)، مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة، ص 41.

يتضح من الشكل (73) ما يأتي:

- المناطق الساحلية المرشحة للغمر بمياه البحر في حال ارتفاع منسوب البحر، حيثُ تشير إلى أربع درجات وهي: المؤشر المنخفض ويقع في شمال المملكة وأقصى الجنوب في

جزر حوار والجزء المقابل لجزر حوار، وذلك باعتبارها من المناطق المرتفعة عن سطح البحر.

- اما المؤشر المعتدل فهو في الساحل الشرقي أقصى الجنوب والساحل الجنوبي باتجاه الغرب. ويشير المؤشر العالي لجزء من الساحل الشرقي وأقصى الجنوب، بينما المؤشر العالي جدًا فهو يقع في الساحل الشرقي الجنوبي للمملكة، والساحل الغربي الجنوبي للمملكة.
- **اندثار العيون والموائل الطبيعية.**

تملك مملكة البحرين تراثًا ثقافيًا شعبيًا طبيعيًا يتمثل في تراث المياه الطبيعية والعيون والمناطق الزراعية المنتجة والسواحل الممتدة على طول جزيرة المملكة التي كانت تسمى ساحل اللؤلؤ، حيثُ مثلت رحلات الناس قديمًا للعيون الطبيعية نوعًا متميزًا من السّياحة البيئية وكذلك فإن حرفة صيد وتجارة اللؤلؤ المتجذرة في التراث الطبيعي البحريني دورًا بارزًا في المجتمع البحريني، وكذلك فقد عرفت البحرين قديمًا بوجود الكثير من العيون الطبيعية البرية والذي ارتبط الازدهار الحضاري الذي عاشته مملكة البحرين بمياهها العذبة، حيث كانت هذه المياه سببًا لاستقرار السكان فيها وكثرة النخيل والمنتجات الزراعية، وقد استمر الإنسان القديم الذي عاش على هذه الأرض في تلبية احتياجاته المائية معتمدًا بصورة أساسية على مياه العيون منذ استقراره وحتى بداية العقد الثالث من القرن العشرين. لقد تركز الاستيطان البشري في مملكة البحرين، حيثُ أنه ارتبط منذ العصور القديمة بوفرة المياه، فكانت الأجزاء الشمالية من جزيرة البحرين هي موطن الحضارة والتجمعات السكانية نظرًا لوفرة مصادر المياه فيها، حيث يوجد في البحرين نوعين من مصادر المياه هما:

- المياه السطحية والتي تتمثل في مياه الأمطار أو مياه المسيلات المالية الدائمة أو الموسمية الجريان وهو يندر وجوده في البحرين إلا في فصل الشتاء، وما يلبث أن يختفي بفعل التبخر أو الترب إلى باطن الأرض.
- المياه الجوفية ويشتمل هذا النوع من المياه والآبار والينابيع البرية والبحرية، حيث كانت المياه الجوفية ومازالت أهم موارد المياه الطبيعية في المملكة [1].

لقد فقدت مملكة البحرين جميع عيونها الطبيعية البرية والبحرية التي كانت تعتمد على المياه الجوفية، أن مع نضوب المياه الجوفية وانخفاض مستوياتها المائية، حيثُ فقدت عيون البحرين الطبيعية العديد من الأنظمة الأيكولوجية المحيطة بها، إضافة إلى المعالم التاريخية،

(1) عثمان غنيم (2015م): مرجع سابق، ص 25.

وفقدت الفرص الاستثمارية السّياحية من هذه العيون، أن المياه الجوفية هي المياه الطبيعية الوحيدة التي تمتلكها مملكة البحرين، ولكنها ناضبة وتمر بتدهور في كميتها ونوعيتها، وقد أدى ذلك أدى إلى لجوء المملكة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى عمليات التحلية؛ لتلبية متطلبات مياه الشرب، مما يترتب عليه تحمل المملكة تكاليف مالية واقتصادية وبيئية أعلى بكثير من المياه الجوفية، ولجأت كذلك مملكة البحرين إلى مياه الصرف الصحي المعالجة، أن نسبة المياه العذبة في المياه الجوفية في مملكة البحرين لا تتعدى أكثر من 10 % من الحجم الكلي للمياه الجوفية، وأنها تتركز في شريط ساحلي ضيق موجود في المناطق الشمالية الغربية من مملكة البحرين [1]. وتتفاوت حالة واتجاهات التنوع البيولوجي في مملكة البحرين على المستويات الثلاث الرئيسة، وهي البيئات والأنواع والجينات الوراثية، فعلى مستوى البيئات لم تشهد حالة البيئة الصحراوية التي تسود اليابسة على أغلب الجزر تدهور ملحوظ، وتراجعت حالة بعض المناطق الزراعية وقنوات الصرف الزراعي ومستنقعات القصب نتيجة للزحف العمراني واستنزاف المياه الجوفية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية الجوفية، إلا أنها لم يطرأ تحسن على بيئة عيون المياه العذبة التي نضبت منذ منتصف القرن الماضي.

- **ظروف المناخ.**

تعدُ ظروف المناخ من أكثر المعوقات الطبيعية التي تواجه المجال السّياحي بشكل عام، وقد أشار تقرير البلاغ الوطني الأول والثالث إلى أن المناخ وتغيراته من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الأمن المائي والغذائي بما يحمله من آثار متوقعة على التنوع الحيوي الحيواني والنباتي والمخزون السمكي، إلى جانب البيئات الطبيعية التي تمتاز بها مملكة البحرين مثل الشعاب المرجانية وأشجار القرم والأعشاب البحرية والكثبان الساحلية والنظم الزراعية وغيرها من الأنظمة البيئية التي تعتبر من أهم مقومات السّياحة البيئية.

وبما أن مستوى اليابسة مقارنة بسطح البحر منخفض في معظم المناطق الساحلية، فإنه يرجع أن تلك المناطق ستكون عرضة للإغراق نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر المترافق مع ظاهرة تغير المناخ. وتشير الدّراسات إلى احتمالية غمر ما يقارب من 100 كم^2 من المناطق الساحلية في حال ارتفع منسوب سطح البحر إلى مترًا واحدًا مقارنة بالمستويات الحالية [2]. حيثُ أنه لم تسجل في الفترة 2011-2014م حوادث واسعة لابيضاض المرجان كذلك التي سجلت خلال العام 1998م، رغم تسجيل بعض حالات نفوق الأسماك بسبب ارتفاع حرارة مياه البحر

(1) مقابلة: وليد زباري، أستاذ الموارد المائية، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين، 2 يناير 2017م.

(2) Al-Jeneid, S., Bahnassy, M., Nasr, S. and El-Reay, M. (2008). Vulnerability Assessment and Adaptation to the Impacts of sea level rise on the Kingdom of Bahrain. Mitig Adapt Strat Glob Change. **Vol. (13)**:87–104.

مع احتمالية غمر ما يقارب من 83كم^2(11%) من مساحة اليابسة الكلية في حال ارتفاع منسوب سطح البحر بمقدار 0,3 متر بحلول 2050م [1].

- **تراجع إنتاجية مواطن البيئات الفطرية:**

تكمن مشكلة زيادة الملوثات عندما تصبح محاولات التحكم فيها غير كافية، وبالتالي تصبح ظاهرة التلوث البحري من أخطر مظاهر تدهور البيئة البحرية بعد تزايدها. وتختلف نسبة التلوث باختلاف المصدر المتسبب، كما تختلف درجاتها تبعًا لمساحة المسطحات البحرية والخلجان التي يرتفع فيها معدل تركيز الملوثات؛ نظرًا لقصر مسار التيارات البحرية، لضعف تأثير المحيطات والبحار في درجة تركيز الملوثات[2]؛ لذا تعتبر محطات الصرف الصحي المنتشرة أغلبها على طول سواحل مملكة البحرين من أهم مصادر التلوث البرية، حيثُ تقوم بتصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئيًا إلى البيئة البحرية، ويعتبرُ تصريف مياه المجاري المعالجة مصدرًا رئيسيًا للتلوث الساحلي، حيثُ أن المياه المعالجة جزئيًا والمصرفة إلى البحر من محطات المعالجة تتضمن أحيانًا تجاوزات في نسب بعض الخواص، مثل الاحتياج الكيميائي والبيوكيميائية للأكسجين، والأمونيا، وبعض المعادن الثقيلة، تحتوي المياه المصرفة على أحياء دقيقة يمكن أن تكون بكتيريا (البر وتوزوا) الممرضة، وربما الفيروسات ويرتبط 90% من المنازل بشبكة المجاري الرئيسية مباشرة. وبالنسبة للمخلفات الصناعية الصلبة والسائلة الناتجة عن التلوث الحاصل في المواقع السّياحية وخاصة السواحل البحرية مما تتسبّب الطرق غير السليمة للتخلص من النفايات في التأثير على التنوّع البيولوجي في بيئاتها الطبيعية، وإحداث خلل في التوازن البيئي، حيثُ تتعرض عناصر التنوع البيولوجي في مملكة البحرين إلى ضغوطات ناشئة عن الزحف العمراني واستنزاف المياه الجوفية والتلوث البيئي والأنواع الغريبة الغازية والتخييم والتنزه وتغير المناخ بالإضافة إلى ارتفاع ملوحة مياه البحر. بالإضافة إلى العامل الاقتصادي الذي يُعد المحرك الأساسي للضغوطات المؤثرة على عناصر التنوع البيولوجي في مملكة البحرين، إلا أن لتزايد عدد السكان المترافق مع توافد العمالة الوافدة وتنامي النمط الاستهلاكي دور هام في مفاقمة تلك الضغوطات [3].

لقد أدى التوسع العمراني والحضري في مملكة البحرين إلى العمل على توفير مساحات لإقامة المباني والوحدات السكنية وإنشاء المصانع، مما تسبب في تجريف الكثير من المساحات

---

(1) التقرير الوطني الخامس (2015م): الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، ص9.

(2) عمرو كمال الدين سليمان (2018م): التنمية السّياحية المستدامة في محافظة جنوب سيناء باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافيا، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، ص241.

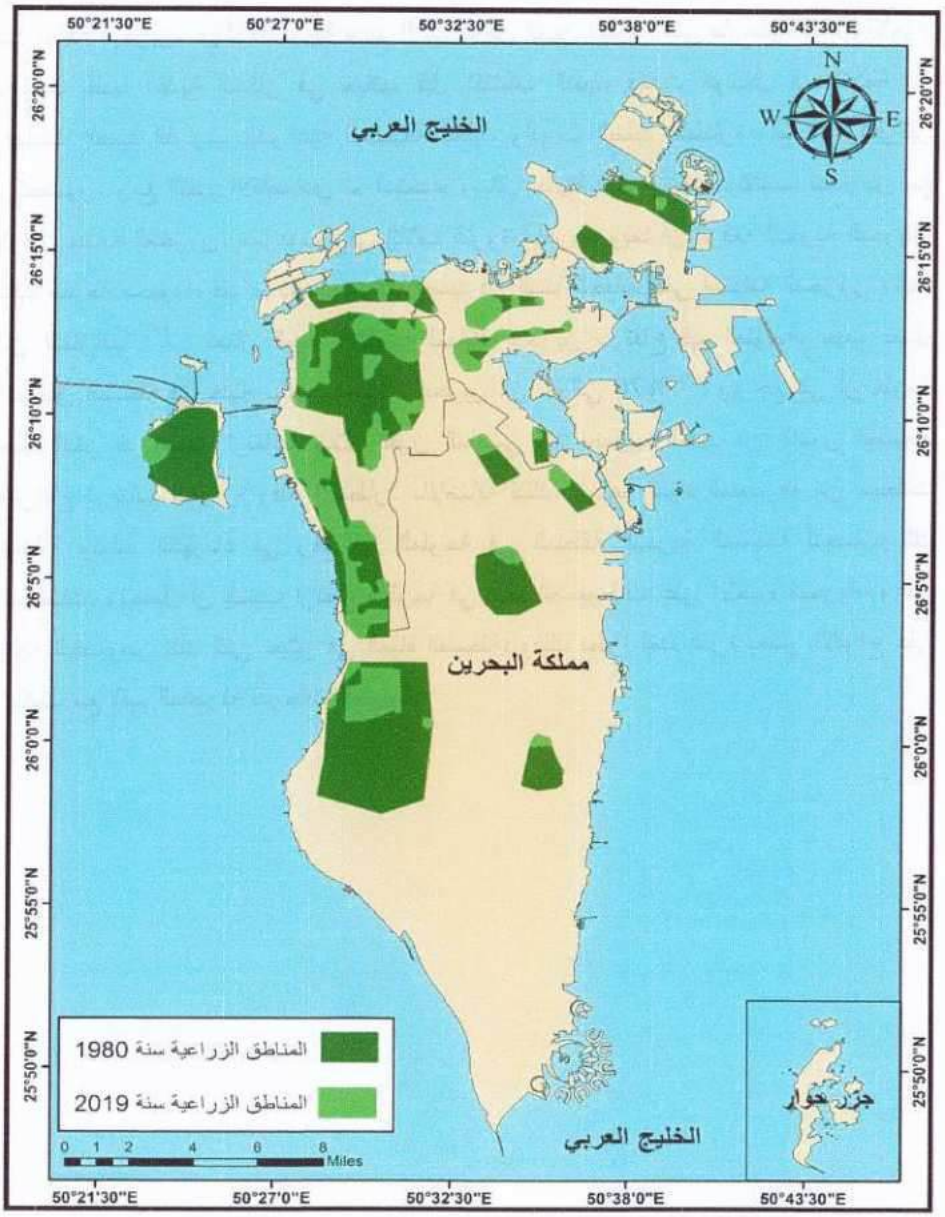
(3) حالة البيئة في مملكة البحرين (2009م): مصدر سابق، ص 23.

الخضراء وردم السواحل البحرية، وتُعد الثروة السمكية من الموارد الطبيعية الهامة والأساسية في مملكة البحرين، حيث تعد مهنة صيد الأسماك من المهن القديمة التي مارسها الآباء والأجداد واعتمد عليها أغلبية السكان في حياتهم قبل اكتشاف النفط، فكانت الوسائل المستخدمة في عمليات الصيد القوارب الشراعية المصنعة محليًا، وأدوات الصيد بالسنارة والشباك والقراقير والحضور، ومع التقدم الاقتصادي تم استخدام وسائل حديثة ذات إنتاجية وتقنيات تتعارض مع قوانين حماية المخزون، مما يؤدى إلى إتلاف الثروة البحرية، وبما أن الرقعة البحرية البحرينية ذات مساحة محدودة، فقد تم تحديد فترات الصيد في السنة للحفاظ على استدامة المخزون والحد من استنزافها [1]. تمتاز المياه الإقليمية لمملكة البحرين بارتفاع قيم الملوحة، حيث تصل المناطق الضحلة في خليج سلوى بجنوب البحرين إلى حوالي 70% [2]، ويرجع إلى أن ملوحة مياه البحر قد شهدت ارتفاعًا خلال القرن الماضي بعد نضوب العديد من العيون الطبيعية وارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار. بالإضافة لذلك، تساهم المياه المنصرفة من محطات التحلية وتوليد الكهرباء في رفع قيَم الملوحة في المنطقة البحرية المتاخمة لمصاب تلك المحطات. ويحتمل أن يتسبب ارتفاع الملوحة في تفاقم الضغوطات على الأحياء البحرية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعيش في المياه الضحلة؛ وذلك نظرًا لعدم قدرة بعض الأنواع على التكيف مع القيَم المتطرفة لدَرجات الملوحة.

(1) فاطمة ناصر (2010م): التطور الاقتصادي في مملكة البحرين وأثره على البيئة البحرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، لبنان، ص111.

(2) Longhand, R. and Zainal, A. (2009). Marine Atlas of Bahrain. Miracle Publishing, Bahrain. 384p.

شكل (74) –التوزيع المكاني للمواقع الزراعية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الشكلين (74) و(75) ما يلي:

- تواجه البيئة بشكل عام في مملكة البحرين العديد من المشاكل التي لها تأثير مباشر على تنمية السّياحة البيئية واستدامتها، ومن أبرز هذه المشاكل وجود المصـــانع ومحطـــات

الصرف الصحي على السواحل والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، والتي عادة تكون هي المسبب الأول لتدهور البيئة المحيطة به.

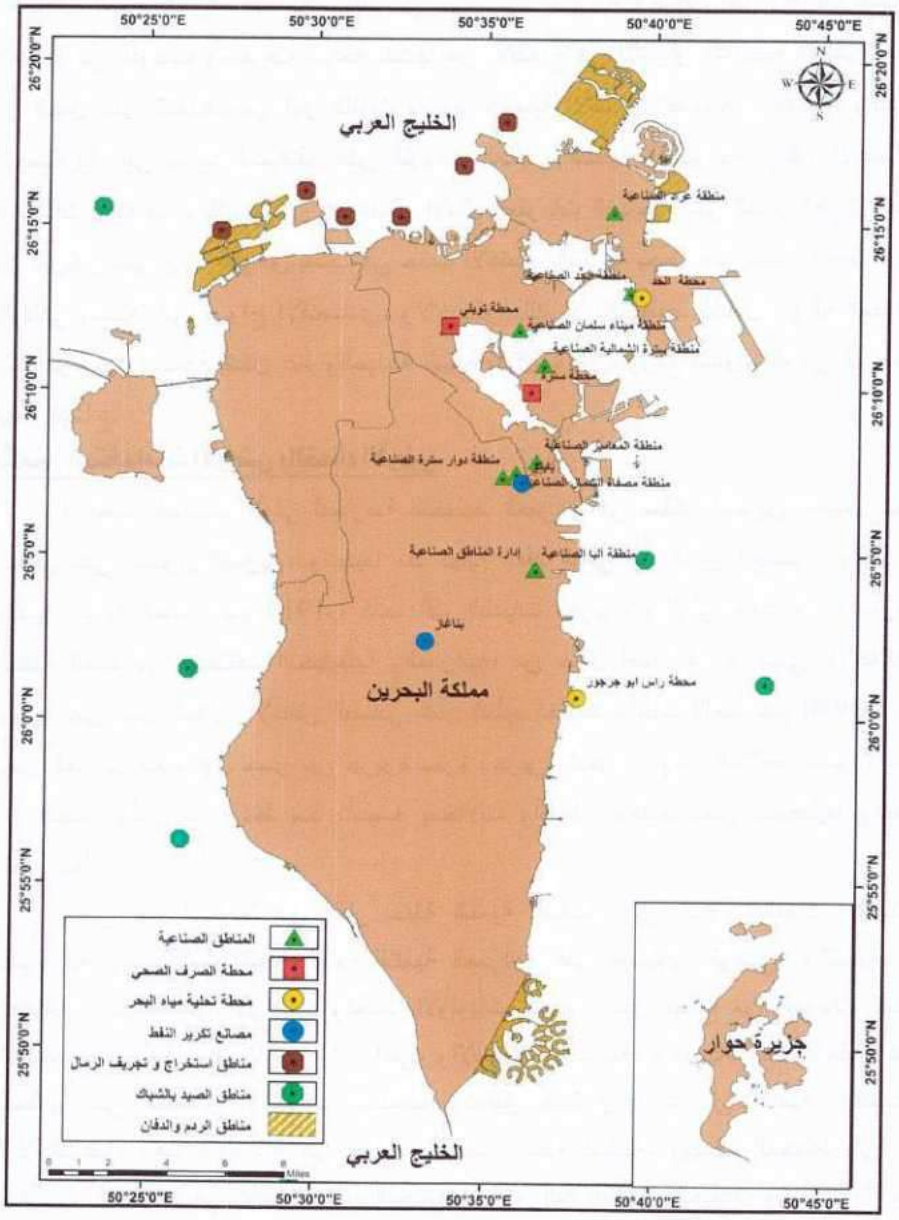
- توجد محطات الصرف الصحي في توبلي وسترة، وكلا المحطتين تصبان المياه في خليج توبلي الذي يعتبر محمية طبيعية بموجب قانون (6) 2006م، ويمتاز بأهمية كبيرة من القيمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وموقعًا لحضانة الثروة السمكية وملجأ للكثير من أنواع الطيور المقيمة والمهاجرة، إلى جانب احتوائه على محميات نبات القرم؛ وبالتالي فإن محطات معالجة مياه المجاري التي تصب في الخليج تعتبر من أكثر المهددات والملوثات البيئية التي تهدد بقاء التنوع البيولوجي.
- كثرة المناطق الصناعية والتي تقع بعضها على السواحل، وتؤدي طرق التخلص من نفاياتها الصناعية وكذلك سكب مياه التبريد إلى إحداث ضرر في البيئة، ومن هذه الأضرار موت الأسماك ونفوقها، وكذلك زيادة نسب ثاني أكسيد الكربون التي يؤدي هوائها للتأثير على الصحة العامة للإنسان وتتسبب بأمراض تنفسية وسرطانية، كما في منطقة المعامير الصناعية ومنطقة الحد ومنطقة ميناء سلمان الصناعية، وكذلك تتأثر النباتات والطيور بأنواعها.
- لمناطق استخراج الرمال البحرية وتجريفها أثرًا في القضاء على البيئة البحرية ومواطنها الطبيعية، إلى جانب عمليات الصيد غير قانونية وطرق الصيد بالشباك، وردم المساحات البحرية التي تعمل على تخريب البيئة البحرية والقضاء على التنوع الطبيعي الذي يعتبرُ من أهم المقومات التي تمتلكها البحرين لتنمية السياحة البيئية واستدامتها.
- انخفضت كميات الصرف الصحي المصرفة للبيئة البحرية كما تحسنت جودتها، وذلك بعد التوسع في إنشاء محطات المعالجة، وإعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية، ولم تشهد مملكة البحرين تلوث نفطي حاد خلال الفترة 2011-2014م، رغم تسجيل بعض البقع النفطية، ولازالت آثار التصريف الصناعي وإلقاء النفايات البلدية بصورة غير قانونية تُشكل تحديًا لعناصر التنوع الحيوي[1].

تمثل حماية البيئة احدى القيم المهمة التي تسعى مملكة البحرين إلى صيانتها والحفاظ عليها بشتى الوسائل، وفي ظل التطور الصناعي والخدمي والتغيرات الناجمة عن مجمل الأنشطة البشرية. شرعت مملكة البحرين العديد من القوانين الرامية إلى الحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من التجاوزات القانونية، ومن أهم القوانين مرسوم رقم (20) لسنة 2002م، بشأن

(1) التقرير الوطني الخامس (2015م): مرجع سابق، ص 39.

تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، وكان قد سبقه مرسوم رقم (2) لسنة 1995م بشأن حماية الحياة الفطرية. ويُعتبر الزحف العمراني من أشد الضغوطات الواقعة على البيئات الساحلية والبحرية فقد تسبب في تقلص مساحة المسطحات الطينية، والشواطئ الصخرية والمستنقعات الملحية ومهاد الحشائش والطحالب البحرية. تعرضت الشعاب المرجانية في سنة 1969م و1998م، إلى موجات حرارة عالية أدت إلى ابيضاض معظم المرجان الحي المتواجد في الشعاب الضحلة وما زالت آثار تلك الظاهرة حتى الآن. وتشير بعض المسموحات المحدودة التي أجريت في عام 2009م، إلى عدم رصد تدهور ملحوظ في حالة مواقع محار اللؤلؤ وفي المقابل شهدت الشواطئ الصخرية والرملية والجزر المشيدة تمدد في مساحتها الجغرافية بسبب عمليات الردم.

شكل (75) –التوزيع المكاني للمناطق الصناعية ومحطات الصرف الصحي



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ومما سبق نجد أن مملكة البحرين بحاجة ماسة للقضاء على هذه المشكلات وتذليل التحديات المعيقة لحركة السّياحة؛ وذلك من أجل تنشيط السّياحة بمعدلات أكبر وفقًا لما تتمتع به المملكة من مقومات ومميزات سّياحة تمكنها من الاندماج في الأسواق السّياحية العالمية. حُيث أن العمل على التخفيف من آثار التلوث وتجديد وحماية الأصول الطبيعية، والثقافية، والمواقع الحضارية، إلى جانب المحافظة على الثروات المائية والنباتية والحيوانية، والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، وذلك يضمن الاستغلال الأمثل للمقومات السّياحية على المدى الطويل، حيثُ أن التركيز على إزالة العوائق يصب في جانب الاهتمام بالسّياحة يجعل منها مصدرًا هامًا للدخل الوطني وسبيًلا إلى الرواج الاقتصادي، ولا يتحقق ذلك إلا بالتخطيط الشامل وإزالة المعوقات التي تواجهها السّياحة بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بهذا القطاع.

ثامنًا: استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي.

ارتبطت البدايات الأولى لممارسة التخطيط العمراني في مملكة البحرين، بمجال العمل البلدي على مستوى البحرين، وتحديدًا منذ نهاية العقد الثاني من القرن الماضي، والذي بدأ بتأسيس بلدية المنامة عام 1919م، كأحد أقدم البلديات العربية، والأولى خليجيًا، وقد مارست البلدية العديد من الوظائف التخطيطية والعمرانية، من خلال إصدارها لما سمي بالإعلانات، ومنها على سبيل المثال: الإعلان الصادر بشأن تنظيم تخطيط ساحات اللعب عام 1930م، وفي نفس العام تم إنشاء أول جسر بين جزيرة سترة وجزيرة البحرين، ومن الملاحظ بصورة عامة أن النظام البلدي قد ارتبط منذ تأسيسه بمجالات وأنشطة متعددة تتعلق بالتخطيط والتنمية العمرانية[1].

ويأتي هذا المخطط في إطار خطة التنمية الشاملة على مستوى المملكة، وكنتيجة ضرورية لرسم الاستراتيجية العامة للتنمية العمرانية على المستوى الوطني، والتنسيق بين احتياجات التنمية من الأراضي وتحديد الأولويات الخاصة بكل قطاع من قطاعات التنمية الرئيسية مثل القطاع الصناعي، والزراعي، والإسكان، والسّياحة، والترفيه، وذلك لتحقيق هدف الحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية وتحقيق استقرار واستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالإضافة إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية، ويهدف المخطط إلى بيان إمكانيات المساهمة في بناء وتحديث المجتمعات العمرانية القائمة والجديدة، وتوفير الأراضي اللازمة للأنشطة المختلفة التي تطلبها خطط التنمية، وذلك في المواقع والأماكن التي تضمن توازن جغرافي للسكان، وأماكن العمل، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى

(1) موقع الحكومة الإلكترونية (2010م): www.e.gov.bh.

الاستخدامات الخاصة، بما فيها الآثار والتراث الحضاري، والمناطق الترفيهية والسّياحية ومواقع الإسكان والتعمير المختلفة[1].

- **مراحل تطور استخدامات الأرض في المملكة:**

توجد مجموعة من العوامل تتحكم بعمليات مسح وتخطيط استخدامات الأرض مثل طبوغرافية الأرض، وكثافة السكان وتوزيعهم الجغرافي، والتربة، وطرق المواصلات وخطوط النقل، وكثافة استخدام الأرض [2] حُيث تُعتبر الأرض أساس كل عمليات التنمية المستدامة، ومدخلاً رئيسيًا لأي عملية إنتاجية زراعية أو صناعية. إن جميع ما يوجد في عصرنا الحاضر من مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية هو نتاج نهائي للاستخدام والاستغلال العشوائي وغير المدروس لموارد الأرض الطبيعية؛ لذا فقد اتجهت معظم الدول إلى الاهتمام بعمليات مسح وتخطيط استخدامات الأرض كأسلوب عملي للتغلب على هذه المشاكل ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

تشهد الخريطة العامة لاستخدامات الأرض في مملكة البحرين كثيرًا من التغيرات التي طرأت عليها منذ نشأتها وحتى الآن؛ إذ تطورت المملكة بشكل كبير خاصة في الفترة التي أعقبت اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بدايات القرن التاسع عشر. ومهما كانت طبيعة النمو العمراني، فإن نمط الاستخدام ومساحته يخضعان في المقام الأول للتغير المستمر تلبيه لاحتياجات السكان. وبعد رصد التغيرات المكانية التي حدثت بالمملكة خلال تاريخها الماضي وحتى الوقت الراهن أمرًا ضروريًا في استخدام الأرض في أي مدينة نتاج للتطور التاريخي الذي مرت به في فترة طويلة، ويقصد به كل ما يتعلق بنشاط الإنسان، أو هو التوزيع الوظيفي للمدينة؛ لذلك استخدام الأرض يعتبر انعكاس لأهميته الوظائف التي تمارسها المدينة [3].

ترجع أهمية دراسة استخدامات الأرض إلى رصد جميع الاستخدامات داخل المملكة؛ بغرض تعرف أنماطها المختلفة؛ إذ تعكس دراسة استخدامات الأرض الوظيفة الأساسية للمدينة والأنشطة القائمة عليها، بالإضافة إلى تحديد مناطق تركز الخدمات وتوزيعها الجغرافي؛ وذلك بدراسة التعاقب الموضعي للاستخدام [4]، والذي يحدث نتيجة التنافس بين قوى الطرد وقوى الجذب المركزية من جهة، وبين قوى المفاضلة المكانية من جهة أخرى، وهي الناتجة عن تجمع المباني والأشخاص والأنشطة في مجموعات مساحية واضحة في المدينة [5].

---

(1) وزارة الإسكان (1993م): إدارة التخطيط الطبيعي، مسيرة الإنجاز والعطاء، ص319.

(2) الشامي، صلاح الدين (1999): استخدام الأرض دراسة جغرافية منشأة المعارف، الإسكندرية مصر صفحة 20.

(3) أحمد علي إسماعيل (1993م): دراسات في جغرافية العمران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة ص 63.

(4) أحمد حسن إبراهيم (1985م): الخصائص العمرانية لمدينة الأحمدي، الجمعية الجغرافية الكويتية العدد 29، القاهرة، ص ١٩٩.

(5) أحمد السيد الزاملي (1997م): استخدام الأرض في مدينة الهفوف في المملكة العربية، المجلة العربية، العدد 29، الجزء الأول، القاهرة، ص ١٢٤.

جدول (24) -القطاعات المختلفة لاستخدامات الأراضي ومساحتها (1998-2008م)

الرقم	تصنيف فئة استخدامات الأراضي	المساحة (%)
1	المناطق السكنية	%12.05
2	مناطق المشاريع ذات الطبيعة الخاصة	%32.27
3	مناطق الخدمات والمرافق العامة	%7.55
4	مناطق الحزام الأخضر	%0.38
5	مناطق مشاريع وزارة الإسكان	%4.56
6	المناطق المحمية	%12.75
7	المناطق الأثرية	%0.33
8	المناطق الترفيهية والحدائق	%2.09
9	المناطق الغير مخططة	%1.79
10	مناطق المطار	%2.79
11	المناطق الأخرى	%13.87
12	المناطق الاستثمارية	%2.79
13	المناطق التجارية	%0.37
14	المناطق الزراعية	%2.94
15	المناطق الصناعية	%4.12
	إجمالي استعمالات الأراضي	**%100**

المصدر: اعتماداً على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2021م.
- هيئة التخطيط والتطوير العمراني https: upda.gov.bh/category/land-use-statistics

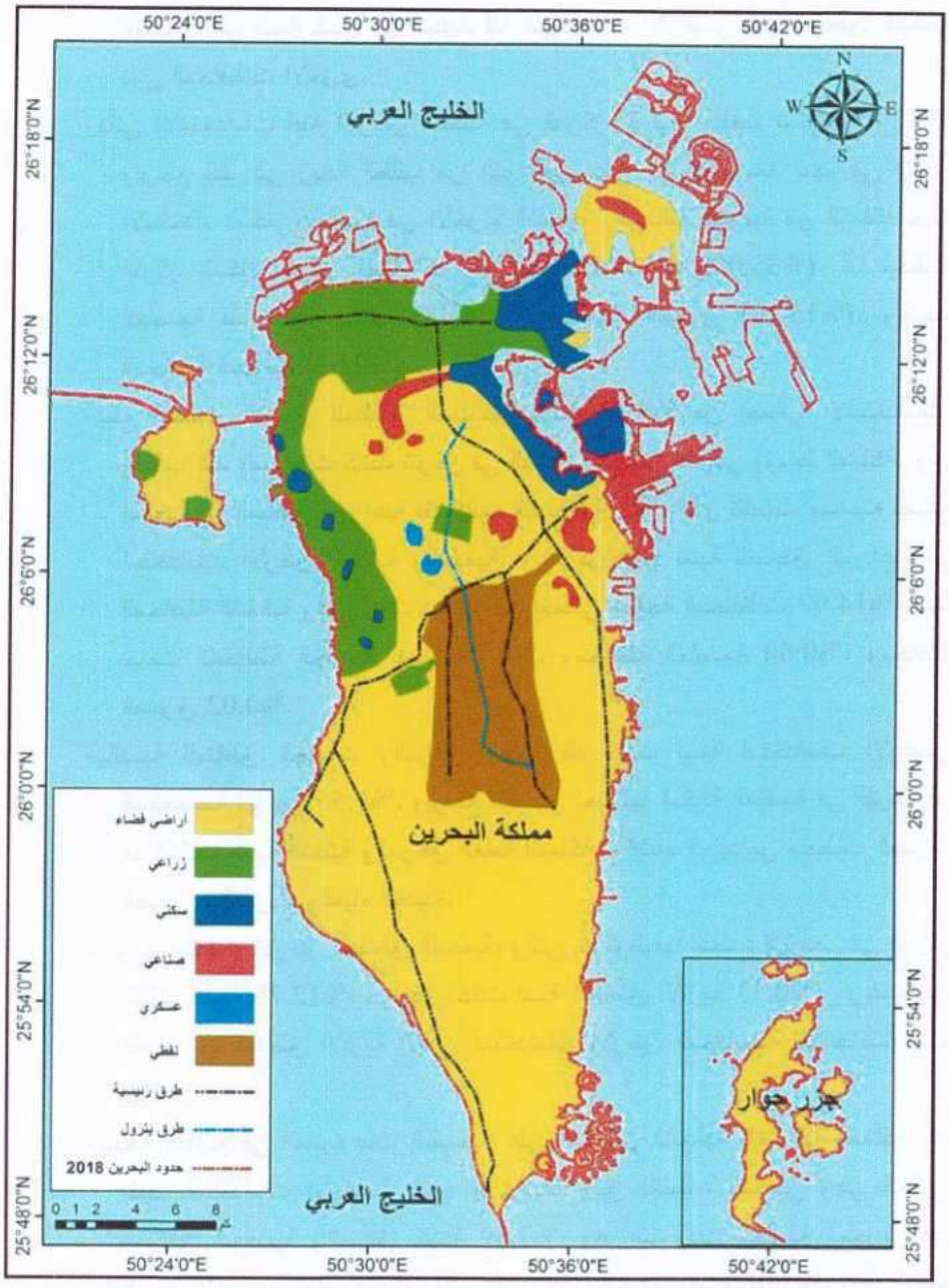
ويتضح من الجدول (24) ما يأتي:

- صنفت فئة استخدامات الأراضي في المملكة إلى خمسة عشر صنفاً يتوزعون بين مناطق سكنية ومناطق خدمات ومرافق عامة والمناطق المحمية والأثرية، ومناطق المشاريع ذات الطبيعة الخاصة ومناطق الحزام الأخضر، وكذلك المناطق الاستثمارية والتجارية والزراعية والصناعية، ومناطق المطار والمناطق الغير مخططة.
- تستحوذ استخدامات الأرض للمناطق المشاريع ذات الطبيعية الخاصة على المركز الأول والفئات الأكثر استخداما، وبلغت مساحتها 32.27% من جملة المساحة الكلية للمملكة، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على المشاريع الخاصة. في حين جاءت في المركز الثاني المناطق الأخرى بنسبة 13.87%.
- تمثل المناطق التي تم تحديدها لاستخدامات الأراضي المحمية في المركز الثالث بنسبة 12.75%، وتمثل المناطق التي تم وضعها تحت الحماية لحفظها من التدمير والتدهور

سواء كانت مناطق طبيعية أم مناطق أثرية، حيثُ استحوذت المحافظة الجنوبية في المملكة على نسبة كبيرة من تحديد فئة استخدامات الأراضي لفئة المناطق المحمية دون المحافظات الأخرى.

- تأتي الاستخدامات لفئة الأرض السكنية في المركز الرابع، وبلغت نسبتها 12.05%، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب من المواطنين على الإسكان؛ مما أسهم في انتشار الاستخدام السكني، خاصة في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من المملكة حيثُ التركز السكاني تركز بنسبة أكبر في المحافظة الشمالية (35.05%)، أما محافظة العاصمة فقد بلغت نسبتها (26.48%)، محافظة المحرق (15.10%)، وجاءت المحافظة الجنوبية (3.92%).
- يبلغ استخدام الأرض للمناطق الصناعية بنسبة 4.12% من إجمالي الاستخدامات، وأغلب تلك المساحات كانت تتركز في الشمال والشمال الشرقي ووسط المملكة. وأما استخدامات المناطق الزراعية فقد كانت النسبة 2.94%، الذي تقلصت مساحته لصالح استخدامات الأرض السكنية والخدمية، ويتمركز أكثر نسبة للمناطق الزراعية في المحافظة الشمالية والتي بلغت نسبتها من إجمالي مساحة المحافظات 14.97%، بينما جاءت المحافظة الجنوبية بنسبة 0.75%، ومحافظة العاصمة 0.60%، ومحافظة المحرق 0.02%.
- بالنسبة للمناطق الخدمات والمرافق العامة فقد كانت نسبة استخدامات الأراضي المخصصة لها هي 7.55%، ويرجع ذلك إلى احتلالها المكانة المتقدمة في التوسع في مد شبكات البنية التحتية والمرافق العامة للمملكة، وإنشاء العديد من محطات الصرف الصحي والكهرباء والمياه الجديدة.
- يأتي استخدام الأرض للمناطق المحمية، والتي يتم توظيفها للقطاع السّياحي في المركز الثالث بنسبة 12.75%، في حين كانت نسبة المناطق الأثرية 0.33%، ورغم وجود العديد من المناطق الأثرية إلا أن استخدامات الأرض المخصصة لها جاءت بنسبة قليلة.
- نتيجة التوسع في المشروعات السّياحية على السواحل الشمالية والشرقية للمملكة، فقد بلغت استخدامات الأراضي التي لها ارتباط وثيق بالقطاع السّياحي وهي كالتالي: المناطق الترفيهية والحدائق بنسبة 2.09%، وقد استحوذت محافظة المحرق على النسبة الأكبر من توافر فئة الأراضي الترفيهية والحدائق بنسبة 3.01%، وتأتي بعدها المحافظة الجنوبية 2.34%، ومحافظة العاصمة 1.62%، ومحافظة الشمالية أقل نسبة في توافر المناطق المخصصة للترفيه حيثُ بلغت نسبتها 0.62%، وأما المناطق الأثرية فقد بلغت 0.33% من إجمالي فئة استخدامات الأراضي في المملكة.

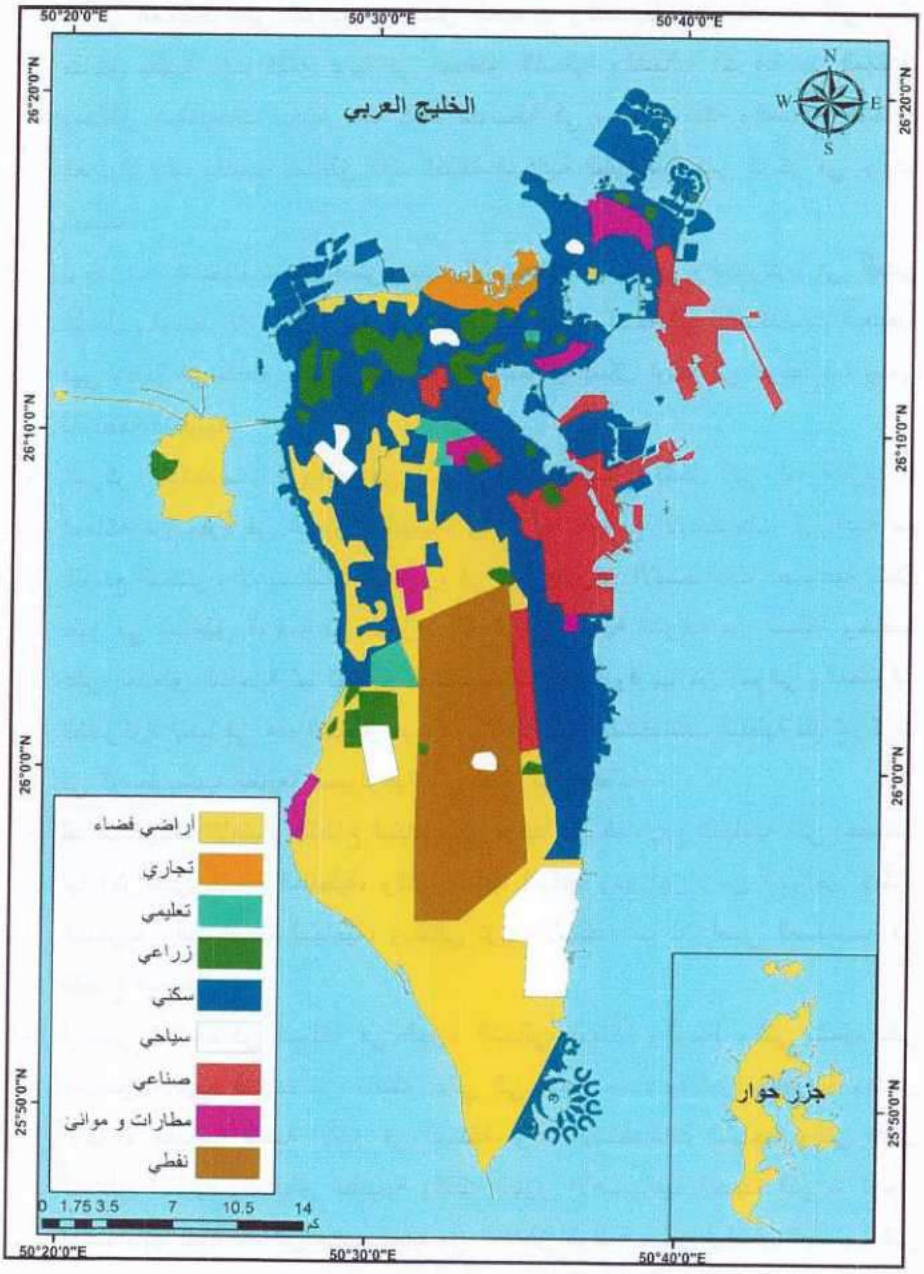
شكل (76) استخدامات الأراضي في مملكة البحرين عام 1985م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- وزارة الإسكان، دراسة استعمالات الأراضي على المستوى الوطني لدولة البحرين، مملكة البحرين 2001م، ص 21.
- وزارة الأشغال، إحصائيات استخدام الأرض، بيانات غير منشورة، مملكة البحرين 1995م.

شكل (77) استخدامات الأراضي في مملكة البحرين عام 2015م



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الأحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).
- المخطط الاستراتيجي لمملكة البحرين 2030م.

ويتضح من الشكل (76) و(77) ما يأتي:

- يشتمل المخطط على التوسع في نطاق الخدمات والتصنيفات المستخدمة، التي تمثل مناطق سكنية ذات كثافة عالية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من المملكة، ومناطق استخدامات سكنية ذات كثافة متوسطة في وسط المملكة والمناطق الشمالية الغربية، وأما بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية القليلة جدًا فهي تتركز في جنوب المملكة.
- توجد عدة استخدامات الأراضي، منها الاستخدامات التجارية والمتمركزة في أقصى الشمال والوسط الأراضي الواقعة في خليج توبلي، أما بالنسبة إلى الاستخدامات التعليمية فهي واقعة في مناطق متفرقة من المملكة وتتمركز بشكل أوسع في الوسط بما يسمى بالمنطقة التعليمية.
- تتمركز الاستخدامات الزراعية في الأجزاء الشمالية للمملكة بشكل أكبر، لما امتازت به المملكة من وفرة في العيون الطبيعية، وقد بدأت تتراجع الاستخدامات الزراعية مع التوسع السكني والاستخدامات الأخرى، في حين تتمركز الاستخدامات الصناعية بشكل كبير في المناطق الواقعة في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من المملكة وخاصة على المناطق الساحلية لما تحتاجه الصناعات من المياه وقربها من الموانئ والمطارات المتمركزة أيضا في هذه المناطق، وكذلك بالنسبة إلى الاستخدامات النفطية فقد تمركزت في الوسط بسبب الطبيعة الجيولوجية التي تمتاز بها المنطقة.
- لقد أدت زيادة الاهتمام بالقطاع السّياحي إلى تزايد عدد المشاريع السّياحية التي يخصص لها الأراضي خاصة الساحلية، والتي يتطلب إنشائها ردم أجزاء من السواحل لإنشاء المشاريع والمنتجعات السّياحية، وبالتالي تزيد الاستخدامات للأراضي المستخدمة في القطاع السّياحي.
- أراضي الفضاء في المملكة في الجزء الشمالي للمملكة والوسط والتي تشمل على المناطق الأثرية الممتدة من منطقة عالي إلى مدينة حمد، والأجزاء الغربية وتشكل الأجزاء الجنوبية النسبة الأكبر في المملكة، وأما الاستخدامات السّياحية والتي تشمل المناطق الأثرية والمناطق الطبيعية وكذلك الجزر الاصطناعية الجديدة التي تم توجيه استخداماتها للسّياحة، إلى جانب العديد من المناطق الواقعة ضمن أراضي الفضاء والتي سيتم إدراجها ضمن التخطيطات المستقبلية السّياحية خاصة المناطق الأثرية التي تم اعتمادها مؤخرًا مواقع تراث عالمي (مقابر عالي الأثرية)، إلى جانب الجزر الطبيعية والتي تمثل جزر حوار أهمها كنقطة تحول سياحي واعد لمستقبل السّياحة البيئية في المملكة.

- ويتضح ذلك بشكل أكبر في العاصمة المنامة؛ الذي يعدُ موقعها ذا خصائص جغرافية مميزة، إذ ساعدت سواحلها الكبيرة التي تشرف بها على الخليج العربي من ناحية الشمال والشرق على ظهور نمط استخدام الأرض السّياحي الذي لم يكن موجودًا من قبل اكتشاف البترول بالمملكة، خاصة القرى والمنتجعات السّياحية التي لم تظهر إلا مع توافد واردات البترول والغاز على المملكة، تبلغ مساحة استخدام الأرض السّياحية في العاصمة المنامة 5,8 كم^2، وهو ما يوازي نسبة 7,43 % من إجمالي مساحة استخدام الأرض بالعاصمة، وتوجد تلك المناطق على السواحل الشرقية، خاصة التي تشرف على خور القليعة الذي يفصل بين جزيرتي المحرق في الشرق محافظة المنامة في الغرب، كما توجد الأراضي ذات الاستخدام السّياحي في المناطق الجنوبية من العاصمة على السواحل التي تشرف على خليج توبلي، خاصة بعد استقطاع مساحات منه وردمها لصالح هذا النمط السّياحي الجديد، وكذلك يظهر هذا النمط في الواجهة الشمالية التي تشرف على الخليج العربي من ناحية الشمال، خاصة في المنطقة الدبلوماسية والواجهة البحرية، وتوسع هذا النمط نتيجة الاتجاه إلى ردم مساحات من مياه الخليج الضحلة واستقطاع مناطق الشعاب المرجانية القريبة من السواحل، وهو ما يعرفُ بمناطق الدفان البحرية؛ وذلك بغرض التوسع في إنشاء المشاريع السكنية والسّياحية بالقرب من السواحل البحرينية[1].

خلاصة:

تناول الفصل الرابع الحركة السّياحة البيئية طبيعتها وأنماطها ومنظومتها الأساسية، وجاءت ما احتوى عليه الفصل على النحو الآتي:

- تتعدد وتتنوع أنماط السّياحة البيئية الموجودة بمملكة البحرين، وبالنظر لموضوع السّياحة الطبيعية بشقيها البحرية والبرية والتي تتفرع منها الكثير من الأنشطة السّياحية التي تمكن السائح الداخلي أو الخارجي من ممارستها، والحفاظ على ديمومة البيئة الفطرية يجب الاهتمام بالمناطق المحلية الطبيعية، ومواردها الطبيعية وتطوير البيئة فيها، وحماية التنوع الأحيائي والمحافظة عليه.
- هناك مواقع كثيرة بمملكة البحرين إلى جانب المحميات الست المعلن عنها رسميًا والمعتمدة مؤهلة لتكون مواقع للسّياحة البيئية، وبخاصة إذا تم تطويرها وتأهيلها لتكون متوافقة مع المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، حيث

(1) فاطمة جناحي (2019م): استخدامات الأراضي في مدينة المنامة بمملكة البحرين، دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، القاهرة، ص155-156.

يعدُ التنوع البيولوجي البنية التحتية التي على أساسها ننطلق في فهم البيئة والمحافظة على مكوناتها.

- تتخذ السّياحة البيئية من الشراكة الفاعلة التي تضم المؤسسات الرسمية والمعنية بحماية وصون الموارد الطبيعية والتراث الثقافي والتخطيط السّياحي والشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي محورًا أساسيًا لها، حيث تتضافر وتعمل ضمن هيكل محدد ينسجم وفقًا للأنظمة والتشريعات التي تصدرها الجهات ذات الاختصاص؛ لذا لابد من القيام بعملية توزيع المهام لجميع الجهات التي تعمل في قطاع السّياحة بشكل عام والسّياحة البيئية بشكل خاص، تحقيقًا للتنمية المُستدامة بكافة المجالات المرتبطة بالسّياحة البيئية بالمملكة، والاشتراك بتقديم رؤية وتصورات للتنمية السّياحة البيئية والوعي بأهمية وقضايا التنمية السّياحية البيئي.
- هناك معوقات كثيرة للسّياحة البيئية بمملكة البحرين ومن أهمها طبيعة الظروف المناخية، وتلوث البيئات الطبيعية واستنزافها بشكل مستمر، وتقلص المناطق والمساحات الخضراء، واستكمالًا لما سبق وعند تناول الفصل القادم، والذي يتناول الإجابة عن دور مقومات الجذب السّياحي الطبيعية والاجتماعية في تنمية السّياحة البيئية في مملكة البحرين، وذلك من خلال التحليل الإحصائي محاور الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية المطبقة ضمن مجتمع العينة في مملكة البحرين، وكذلك مدى فاعلية المقومات بشكل عام في تحقيق التنمية السّياحية المُستدامة، وبيان التوافق والاختلاف في نتائج الدراسة مع الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية.

الفصل الخامس

تحليل فاعلية مقومات الجذب السياحي الطبيعية والاجتماعية في تنمية السياحة البيئية بمملكة البحرين

(منهجية وإجراءات الدراسة)

- تمهيد.
- أولاً: منهجية الدراسة وأدواتها.
- ثانياً: محددات عينة الدراسة ومبررات اختيارها.
- ثالثا: الدراسة الميدانية وأساليبها.
- رابعًا: محاور الدراسة الميدانية.
- خامسًا: البرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة.
- سادسًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة.
- سابعًا: مناقشة وتحليل الأسئلة المفتوحة.
- ثامنًا: التحقق من صحة فروض ونتائج الدراسة.
- خلاصة.

الفصل الخامس

تحليل فاعلية مقومات الجذب السياحي الطبيعية والاجتماعية في تنمية السياحة البيئية بمملكة البحرين

(منهجية وإجراءات الدراسة)

تمهيد:

يتناول هذا الفصل نوع الدراسة ومنهجها وإجراءاتها، ويوضح مجتمع الدراسة وخصائصه وتحديد عينة الدراسة، وكيفية بناء أداة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة والإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، ويبين إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة.

أولاً: منهجية الدراسة وأدواتها.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول احداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها، بحيث يمكن التفاعل معها ووصفها وتحليلها، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان، والخبراء المختصين بالشأن السياحي والبيئي، والمكاتب السياحية في المملكة.

تم التركيز بحرص بعد مرحلة الانتهاء من جمع البيانات في كل مفردة من مفردات العينة بمراجعة هذه البيانات الواردة في كل استمارة، وذلك للتأكد من اكتمال البيانات، وصحة المعلومات، والتحقق من نسبة المردود لهذه الاستمارات ونسبة الفاقد في البيانات، وبعد الانتهاء من مراجعتها بالشكل النهائي تم الدخول في مرحلة جديدة وهي تحويل البيانات الأولية إلى أرقام ليتم التعامل معها إحصائيًا، ولتحقيق ذلك استخدم دليل الترميز وتحويل البيانات الخام الواردة في استمارة الاستبيان إلى بيانات مختصرة لتناسب عملية تفريغ البيانات والتحليل الإحصائي، فقد تم تحويل البيانات الأولية الواردة في الاستمارة إلى رموز رقمية في دليل الترميز؛ ذلك وفقًا لقواعد ومستويات وحدات القياس التي طورت لقياس خصائص المتغيرات الداخلة في الدراسة، وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي وفقًا للجدول التالي(19):

جدول (25) تصنيفات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف1	ضعيف	متوسط	جيّد	جيّد جدًا	ممتاز
التصنيف2	لا أتفق بشدة	لا أتفق	أتفق لحد ما	أتفق	أتفق بشدة
التصنيف3	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق نوعًا ما	موافق	موافق بشدة
التصنيف4	أبدًا	نادرًا	أحيانًا	غالبًا	دائمًا
الدرجة	1	2	3	4	5

وبعد الانتهاء من مرحلة ترميز البيانات والتي تم فيها تحويل هذه البيانات من شكلها الكيفي إلى شكلها الكمي، ثم نقلت هذه البيانات الكمية إلى بطاقات التفريغ المخصصة لذلك وفقًا للقواعد السابقة وأعطيت أرقام متسلسلة لاستمارات المقابلة، بحيث تعكس كل واحدة من الاستمارات مفردة من مفردات مجتمع البحث.

ثانيًا: محددات عينة الدراسة ومبررات اختيارها:

تكونت إجمالي عينة الدراسة من عدد (850) عينة طبقية عشوائية مفردة؛ وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة في مملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان، والخبراء المختصين بالشأن السياحي والبيئي، والمكاتب السياحية في المملكة، وقد تم دراسة وضع وأسس اختيار العينات لدراسة المقومات الطبيعية والاجتماعية لتنمية السياحة البيئية في مملكة البحرين، وقد تم الاستقرار على اختيار عينات الدراسة، وذلك لما يمثله من أهمية باعتبارها محاور أساسية في عملية التنمية السياحية بالمملكة، حيث كانت لعينات كالتالي: –

- (700) عينة مفردة لجمهور المجتمع المحلي لدراسة مقومات السياحة البيئية.
- (80) عينة تمثل مستويات الخبراء بالشأن السياحي والبيئي بالمملكة.
- (70) عينة من المكاتب السياحية بالمملكة، الذي تم الاطلاع على قوائم المكاتب في المملكة.

وحددت الدراسة ببعض الخصائص الواجب توافرها في عينات الدراسة، وذلك حسب كل عينة في الدراسة، وهي كالتالي: –

- **عينة السكان:**
- يتراوح عمر العينة (أقل من 18 إلى أعلى من 66 سنة).
- أن تتكون عينة الدراسة من الذكور والإناث.
- أن تكون العينة من ضمن الجنسيات (بحريني، خليجي، عربي، أجنبي) والمستوي التعليمي (أقل من الثانوي، ثانوي، جامعي، دراسات عليا) ومتوسط الدخل بالدينار البحريني.

- **عينة الخبراء:**

- يتراوح عمر العينة (من 20 إلى أعلى من 51 سنة)، ويمتلكون سنوات خبرة من (سنوات 5- إلى أعلى من 31).
- أن تتكون عينة الدراسة من الذكور والإناث بنسب متقاربة قد الاستطاعة، وبمستويات تعليمية من (ثانوي إلى دكتوراه وأعلى).
- ينتمي افراد هذه العينة سواء على صعيد الوظيفة الحكومية أو الخاصة أو الأهلية الى المجالات التالية: مجال السياحة، مجال البيئة، مجال السياحة البيئية).

- **عينة المكاتب السياحية:**

- يتراوح عمر العينة (من 20 إلى أعلى من 51 سنة.
- أن تتكون عينة الدراسة من الذكور والإناث.
- أن تكون العينة من ضمن الجنسيات (بحريني، خليجي، عربي أجنبي) والمستوي التعليمي (أقل من الثانوي، ثانوي، جامعي، دراسات عليا).
- تحدد طبيعة رأس المال التي بدأت فيها الشركة (مدخرات، استثمارات سابقة، دعم حكومي، خاص)، وكذلك يتحدد النشاط المعتمد للشركة (حجز فنادق ومنتجعات، حجز تذاكر للسفر، تنظيم رحلات سياحية، أخرى).

وسوف تتناول الباحثة موضوع الدراسة مع الالتزام **بالحدود التالية:**

- **الحدود البشرية:** افراد عينة من سكان المجتمع المحلي/ افراد عينة من الخبراء والمختصين بالشأن البيئي والسياحي/ افراد عينة من المكاتب السياحية بالمملكة.
- **الحدود المكانية:** مملكة البحرين.
- **الحدود الزمنية:** بدأت الباحثة بالاطلاع على الدراسات الأدبية والنظريات في مجال السياحة والعلوم البيئية والجغرافية ذات الصلة بموضوع الدراسة من الفترة (2019-2021م)، وقد أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من شهر يونيو 2021م إلى الفترة من منتصف شهر أغسطس 2021م، باستخدام استبيانات موزعة على أفراد العينة المختارة للدراسة.
- **الحدود الموضوعية:** دراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.

ثالثا: الدراسة الميدانية وأساليبها:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعيت إلى تحقيقها، استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، والاهتمام بوصفها وصفًا دقيقًا والتعبير عنها تعبيرًا كيفيًا وكميًا، وإلى جانب جمع المعلومات من أجل استقصاء مظاهرها

وعلاقاتها المختلفة، وقد شملت التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يتم عليها بناء الفروض الخاصة بالبحث بحيث تزيد رصد المعرفة الموضوعية، وقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية، وكذلك تم الاعتماد هنا على أسلوب قوائم الاستبيان لجمع البيانات الأولية اللازمة لإجراء وإتمام الدراسة بالإضافة إلى مراجعة البيانات الثانوية وكذلك إجراء المقابلات الشخصية كما يتضح على النحو التالي:

أ- قوائم الاستبيان:

تعتبر استمارة الاستبيان أداة ملائمة بشكل كبير في تقصي الآراء ووجهات النظر حول مسألة أو قضية ما، وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للحصول على البيانات الأولية من مجتمع الدراسة، وتم تصميم استمارة الاستبيان في ضوء أهداف البحث

ب-الدراسة التحليلية:

وتم تفريغ البيانات من استمارة الاستبيان وتصفيتها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها، وذلك لاستخلاص النتائج والمؤشرات منها حول موضوع البحث باستخدام وسائل إحصائية مناسبة تتفق مع الفروض الأساسية الخاصة بالدراسة، كما نجد ان أوزان المتغيرات كانت كما يلي: -

جدول (26) – توزيع أوزان العبارات وتوزيعها وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الدرجة	الوزن	مدى الدرجة	مستوى الأهمية
أرفض بشدة	1	1 إلى 1.5	ضعيفة جدا
أرفض	2	من 1.5 إلى 2.5	ضعيفة
غير متأكد	3	من 2.5 إلى 3.5	متوسطة
أوافق	4	من 3.5 إلى 4.5	عالية
أوافق بشدة	5	من 4.5 إلى 5	عالية جدا

رابعًا: محاور الدراسة الميدانية.

بعد الاطلاع على الاستبيانات التي أجريت في مجال السياحة من خلال مجموعة من الدراسات المتاحة، ثم صياغة الاستبيان من خلال عدد من المحاور الهامة والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، والتي من المتوقع أن تحقق فروضها، وقد تمثلت محاور الدراسة فيما يلي:

1- **البيانات الأساسيّة**: بموضوع الدراسة والبيانات الأولية لأفراد العينة لمعرفة خصائهم المختلفة من حيث النوع والسن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية ومستوى الدخل وغيرها من الخصائص لكل عينة وافرادها.

2- متوسط محور الإمكانات السياحية.

- متوسط متغير برأيكم/ درجة مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بالمملكة.
- متوسط متغير برأيكم / درجة مساهمة العنصر البشري" الاجتماعي" في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بالمملكة.

3- متوسط محور تنمية السياحة البيئية.

- متوسط متغير رأيكم/ حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة.
- متوسط متغير رأيكم/ حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة.
- متوسط متغير رأيكم/ حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة:
- متوسط متغير حسب وجهة نظركم / ما درجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

4- متوسط محور وضع السيّاحة البيئية.

- متوسط متغير حسب رأيكم/ ما تقييمكم لفاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السياحية التالية.
- متوسط متغير من وجهة نظركم/ المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة.
- متوسط متغير ما درجة الإقبال في التنظيم على الأنماط السيّاحية التالية لدى شركتكم عند إعداد البرامج للسيّاح في المملكة.
- متوسط متغير ما درجة استخدام كل وسيلة من وسائل الترويج للسياحة البيئية التالية في شركتكم.

وفي ضوء ذلك تمت صياغة أسئلة الاستبيان، وقد روعي في أسئلته تغطية جميع المحاور السابقة وسهولة الأسئلة ووضوحها، والاختصار في عدد الأسئلة قدر الإمكان حتى لا تكون الاستبيان طويلا ويصعب على أفراد عينات الدراسة بالملل فيؤثر ذلك على استجاباتهم.

خامسا: البرامج والاساليب الاحصائية المستخدمة.

عالجت الباحثة البيانات باستخدام برنامج " SPSS اصدار 26"، وذلك لحساب الصدق والثبات والاحصاء الوصفية ودراسة فروض الدراسة لنموذج الدراسة، **وقد تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية على نموذج الدراسة: -**

- **اختبار معامل ألفا كرنباخ Cronbach's Alpha** وذلك لدراسة صدق وثبات النموذج.

- **استخدام اختبار العاملي التوكيدي Common Factor Analysis**: عبارات نموذج الدراسة.
- **النسب المئوية والتكرارات frequencies**: يستخدم هذا الأمر اساسا لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة المبحوثة.
- **الرسومات البيانية Graphs**: استخدام البيانات والرسومات البيانية الموضحة لنتائج الدراسة أثناء التحليل.
- **تم إستخدام المتوسط الحسابي Mean والانحراف المعياري ST. Deviation** لدراسة اتجاهات العينة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
- **أما <u>الصدق والثبات:</u> فهو التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وهي كالتالي.**

الاتساق الداخلي يعني بصدق مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور هذه العبارة تخصه، وتم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من محور الاستبيان والنتيجة الإجمالية للمحور المرفق بها.

1- <u>بالنسبة للعينة من السكان:</u>

أ- <u>معامل اختبار الفا كرونباخ</u> Cronbach's Alpha

يستخدم هذا التحليل من أجل اختبار مدى مصداقية وثبات المقاييس المستخدمة في الاستبيان لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان، الخبراء و المكاتب السياحية، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والتحقق من جودة وثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة من خلال منظومة التحليل الإحصائي " SPSS " حيث تكون قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (1,0)، وهو يبين درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة، فعندما تكون قيمته صفر فان ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الإجابات، أما إذا كانت قيمته واحد فإن ذلك يدل على أن الإجابات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً تامّا، وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي (0.6) (60%) فأكثر.

جدول (27) – اختبار الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لنموذج الدراسة

م	محاور الدراسة	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
1	متوسط محور الإمكانات السياحية.	.940	16
2	متوسط محور تنمية السياحة البيئية.	.975	24
3	متوسط محور وضع السيّاحة البيئية	.930	47
	المتوسط العام للنموذج	.969	88

ويتضح من الجدول (27) ما يأتي:

- قيمة ألفا كرونباخ الخاصة بنموذج الدراسة – دراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – حيث نجد ان معامل ألفا كرونباخ الخاص بنموذج الدراسة يتراوح فيما بين (93.0% - 97.5%) كما نجد ان معامل ألفا كرونباخ للنموذج ككل بلغ 96.9%، وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبيان مهمة وأن حذف أي عبارة سوف يؤثر سلبًا على ثبات النموذج، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة العبارات بأكملها دون حذف أي عبارة منها للوصول إلى نتائج جيدة لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان.

ب –**اختبار صلاحية النموذج للقياس.**

لتحديد مدى صدق الاتساق الداخلي بين محاور نموذج الدراسة وتحديد درجة التأثيرات المختلفة بين متغيرات هذا النموذج واتجاهاتها، حُيث يجب التأكد من صلاحية النموذج لقياس المتغيرات التي تضمنها، ومعرفة مدى صدق مقاييس محاور هذا النموذج وثباتها، وذلك من خلال إجراء **التحليل العاملي التوكيدي Common Factor Analysis (CFA)**. ويهدف التحليل العاملي التوكيدي إلى محاولة معرفة ما إذا كانت مجموعة من المتغيرات تشكل مركبًا عامًا تعكس ظاهرة من الظواهر أو لدمجها لعدد أقل من المتغيرات أو العوامل. وهكذا يهدف هذا التحليل إلى معرفة نمط الارتباطات بين مجموعة من المتغيرات التي تم قياسها، ومن ثم يساعد في وضع الفروض حول العلاقات السببية بين المتغيرات التي تم تضمينها في النموذج المراد دراسته واختباره، وذلك كما يلي:

- متوسط محور الإمكانات السياحية.

جدول (28) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور الإمكانات السياحية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	الموقع الجغرافي	.635**	.000
2	المناخ	.721**	.000
3	الحياة الفطرية	.737**	.000
4	التضاريس	.774**	.000
5	المحميات الطبيعية	.798**	.000
6	العيون والمياه الجوفية	.779**	.000
7	الجزر الطبيعية	.736**	.000
8	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق. الخ)	.652**	.000
9	الخدمات الصحية	.631**	.000
10	ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية)	.735**	.000
11	خطط استراتيجية سياحية	.819**	.000
12	الخدمات الأمنية السياحية	.710**	.000
13	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات...الخ)	.666**	.000
14	تنوع التراث الحضاري	.683**	.000
15	خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي	.758**	.000
16	أعلام سياحي شامل	.810**	.000

ويتضح من الجدول (28) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الإمكانات السياحية والمعدل الكلي للعبارات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.631-0.810) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان.

- متوسط محور تنمية السياحة البيئية.

جدول (29) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور تنمية السياحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة		
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي	.720**	.000
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سياحية)	.773**	.000
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة	.766**	.000
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة	.691**	000
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم	.765**	.000
6	عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع	.790**	.000
7	لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة	.745**	.000
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة		
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة	.815**	.000
2	عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية	.757**	.000
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع	.810**	.000
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع	.827**	.000
5	وفرت السياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم	.834**	.000
6	ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع	.843**	.000
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية	.806**	.000
8	أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السيّاحي بالمملكة	.831**	.000
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة		
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع	.838**	.000
2	عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها	.766**	.000
3	عملت على تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف	.839**	.000
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة	.797**	.000
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها	.820**	.000
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسيّاحة	.796**	.000
7	شكلت السيّاحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسياحة	.820**	.000
8	أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي	.836**	.000
9	عملت على زيادة في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعة، الكائنات الحية)	.776**	.000

ويتضح من الجدول (29) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تنمية السياحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوي معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.720-0.836) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه، وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان.
- **متوسط محور وضع السيّاحة البيئية.**

جدول (30) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	محمية العرين	.472**	.000
2	دوحة عراد	.500**	.000
3	جزر حوار	.514**	.000
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)	.613**	.000
5	قلعة البحرين	.580**	.000
6	بحيرة اللوزي	.602**	.000
7	شجرة الحياة	.528**	.000
8	شاطئ بلاج الجزائر	.540**	.000
9	موقع التخييم الصحراوي	.499**	.000
10	تلال عالي الأثرية	.627**	.000
11	موقع عين الحنينة	.641**	.000
12	سوق المنامة	.419**	.000
13	سباق الخيل والأبل (سباق القدرة)	.514**	.000
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)	.399**	.000
15	محمية الهيرات الشمالية / مسار طريق اللؤلؤ	.631**	.000
16	منتزه عين عذاري	.518**	.000
17	مصانع الفخار	.554**	.000
18	منخفض وداي البحير	.656**	.000
19	مركز وبيت الجسرة	.587**	.000

ويتضح من الجدول (30) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مقومات السيّاحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05،

وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.230-0.659)، وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان.

جدول (31) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مشكلات السيّاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي	.230**	.000
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي	.262**	.000
3	غياب استراتيجية وطنية سياحية	.230**	.000
4	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية	.409**	.000
5	تدني مساهمة الإعلام السياحي	.336**	.000
6	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة	.279**	.000
7	استنزاف الموارد الطبيعية	.262**	.000
8	تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)	.248**	.000
9	ارتفاع مستوى التلوث البيئي	.295**	.000
10	تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية	.435**	.000
11	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/.....) في المواقع السياحية	.483**	.000
12	انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).	.453**	.000
13	نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)	.391**	.000
14	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب اطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)	.377**	.000
15	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السيّاحي	.427**	.000
16	صعوبة الوصول لبعض المواقع السيّاحية	.433**	.000

ويتضح من الجدول (31) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مشكلات السيّاحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.230-0.659)، وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه، وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان.

جدول (32) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور أنماط السياحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	التخييم الربيعي	.541**	.000
2	الترفيه في المحميات الطبيعية	.625**	.000
3	الاسترخاء في الجزر الطبيعية	.659**	.000
4	مراقبة الطيور وتصويرها	.622**	.000
5	التأمل والتنزه في الشواطئ	.507**	.000
6	الذهاب للمناطق الأثرية والتراثية	.609**	.000
7	الأنشطة البحرية (صيد السمك/الغوص والغطس/السباحة)	.620**	.000
8	التسوق	.310**	.000
9	حضور المؤتمرات والمعارض السياحية	.542**	.000
10	الأنشطة الرياضية (سباق السيارات/سباق القوارب الشراعية/سباق الأبل والخيول)	.607**	.000
11	الذهاب للفنادق والمنتجعات السياحية	.542**	.000
12	التعرف على ثقافة المجتمع وتكوين الصداقات بين افراده	.509**	.000

ويتضح من الجدول (32) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مواقع السيّاحة البيئيـــة والمعـــدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.230-0.659) وهـــو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبـــر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باســـتخدام نظـــم المعلومـــات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان.

2- <u>بالنسبة للعينة من الخبراء:</u>

أ- **معامل اختبار الفا كرونباخ** Cronbach's Alpha.

جدول (33) اختبار الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لنموذج الدراسة

م	محاور الدراسة	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
1	متوسط محور الإمكانات السياحية.	.926	16
2	متوسط محور تنمية السياحة البيئية.	.964	24
3	متوسط محور وضع السياحة البيئية	.889	47
	المتوسط العام للنموذج	.956	88

ويتضح من الجدول (33) ما يأتي:

- أن قيمة ألفا كرونباخ الخاصة بنموذج الدراسة؛ وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين، حيث نجد ان معامل الفا كرونباخ الخاص بنموذج الدراسة يتراوح فيما بين (88.9% - 96.4%) كما نجد ان معامل الفا كرونباخ للنموذج ككل بلغ 95.6%، وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبيان مهمة وأن حذف أي عبارة سوف يؤثر سلبًا على ثبات النموذج، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة العبارات بأكملها دون حذف أي عبارة منها للوصول إلى نتائج جيدة لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء.

ب-اختبار صلاحية النموذج للقياس.

- **متوسط محور الإمكانات السياحية.**

جدول (34) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور الإمكانات السياحية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
1	الموقع الجغرافي	.572**	.000
2	المناخ	.591**	.000
3	الحياة الفطرية	.685**	.000
4	التضاريس	.550**	.000
5	المحميات الطبيعية	.789**	.000
6	العيون والمياه الجوفية	.580**	.000
7	الجزر الطبيعية	.683**	.000
8	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق...الخ)	.645**	.000
9	الخدمات الصحية	.602**	.000
10	ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية)	.811**	.000
11	خطط استراتيجية سياحية	.824**	.000
12	الخدمات الأمنية السياحية	.730**	.000
13	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمتنزهات...الخ)	.707**	.000
14	تنوع التراث الحضاري	.632**	.000
15	خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي	.745**	.000
16	أعلام سياحي شامل	.862**	.000

ويتضح من الجدول (34) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الإمكانات السياحية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05،

وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.572-0.862) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية – وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء.

- **متوسط محور تنمية السياحة البيئية.**

جدول (35) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور تنمية السياحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة		
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي	.701**	.000
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سياحية)	.694**	.000
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة	.793**	.000
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة	.741**	.000
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم	.700**	.000
6	عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع	.687**	.000
7	لها دور في تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة	.738**	.000
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة		
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة	.657**	.000
2	عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية	.714**	.000
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع	.834**	.000
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع	.839**	.000
5	وفرت السياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم	.848**	.000
6	ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع	.757**	.000
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية	.740**	.000
8	أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السياحي بالمملكة	.756**	.000
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة		
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع	.778**	.000
2	عملت على التحسن في مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها	.668**	.000
3	عملت على المساهمة في تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف	.666**	.000
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي	.738**	.000
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها	.772**	.000
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة العاضنة للسياحة	.758**	.000
7	شكلت السيّاحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسياحة	.762**	.000
8	أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي	.773**	.000
9	عملت على زيادة التعمق في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعية، الكائنات الحية)	.667**	.000

ويتضح من الجدول (35) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تنمية السياحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.666-0.848) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء.

- **متوسط محور وضع السيّاحة البيئية.**

جدول (36) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	محمية العرين	.294**	.000
2	دوحة عراد	.275*	.000
3	جزر حوار	.432**	.000
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)	.338**	.000
5	قلعة البحرين	.529**	.000
6	بحيرة اللؤلؤ	.443**	.000
7	شجرة الحياة	.498**	.000
8	شاطئ بلاج الجزائر	.576**	.000
9	موقع التخييم الصحراوي	.457**	.000
10	تلال عالي الأثرية	.654**	.000
11	موقع عين الحنينة	.641**	.000
12	سوق المناسة	.619**	.000
13	سباق الخيل والأبل (سباق القذرة)	.519**	.000
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)	.428**	.000
15	محمية الهيرات الشمالية/ مسار طريق اللؤلؤ	.722**	.000
16	منتزه عين عذاري	.607**	.000
17	مصانع الفخار	.576**	.000
18	منخفض وادي البحير	.631**	.000
19	مركز وبيت الجمرة	.666**	.000

ويتضح من الجدول (36) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مقومات السياحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05،

وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.230-0.722) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء.

جدول (37) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مشكلات السيّاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي	.406**	.000
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي	.262*	.000
2	غياب استراتيجية وطنية سياحية	.330**	.000
3	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية	.288**	.000
4	تدني مساهمة الإعلام السياحي.	.425**	.000
5	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة	.248*	.000
6	استنزاف الموارد الطبيعية	.230*	.000
7	تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)	.320**	.000
8	ارتفاع مستوى التلوث البيئي	.275*	.000
9	تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية	.332**	.000
10	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/.....) في المواقع السياحية	.357**	.000
11	انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).	.238*	.000
12	نقص في مراكز (استقبال السياح /إرشاد سياحي)	.312**	.000
13	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب أطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)	.270*	.000
14	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السياحي	.439**	.000
15	صعوبة الوصول لبعض المواقع السياحية	.319**	.000

ويتضح من الجدول (37) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مشكلات السيّاحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.230-0.722) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء.

جدول – (38) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السياحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	سياحة التخييم الربيعية	.261*	.000
2	سياحة المحميات الطبيعة	.501**	.000
3	سياحة الجزر الطبيعية	.513**	.000
4	سياحة الشواطئ البحرية	.424**	.000
5	سياحة مراقبة الطيور ورصدها	.471**	.000
6	سياحة الغوص والصيد	.488**	.000
7	السياحة التراثية والآثار	.520**	.000
8	سياحة التسوق	.319**	.000
9	سياحة المؤتمرات والمعارض	.460**	.000
10	السياحة الرياضية	.248*	.000
11	سياحة المنتجعات والفنادق	.276*	.000
12	السياحة الثقافية والمجتمعية	.505**	.000

ويتضح من الجدول (38) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مواقع السيّاحة البيئيـــة والمعـــدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.230-0.722) وهـــو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبـــر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باســـتخدام نظـــم المعلومـــات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء.

3- بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.

أ- معامل اختبار ألفا كرونباخ. Cronbach's Alpha

جدول (39) اختبار الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لنموذج الدراسة

م	محاور الدراسة	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
1	متوسط محور الإمكانات السياحية.	.923	16
2	متوسط محور تنمية السياحة البيئية.	.968	32
3	متوسط محور وضع السياحة البيئية	.854	53
	المتوسط العام للنموذج	.957	102

ويتضح من الجدول (39) ما يأتي:

- أن قيمة ألفا كرونباخ الخاصة بنموذج الدراسة – دراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – حيث نجد ان معامل الفا كرونباخ الخاص بنموذج الدراسة يتراوح فيما بين (85.4% – 96.8%) كما نجد ان معامل الفا كرونباخ للنموذج ككل بلغ 95.7%، وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبيان مهمة وأن حذف أي عبارة سوف يؤثر سلبًا على ثبات النموذج، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة العبارات بأكملها دون حذف أي عبارة منها للوصول إلى نتائج جيدة لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من المكاتب السياحية.

ب- اختبار صلاحية النموذج للقياس.

- **متوسط محور الإمكانات السياحية.**

جدول (40) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور الإمكانات السياحية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	الموقع الجغرافي	.695**	.000
2	المناخ	.677**	.000
3	الحياة الفطرية	.804**	.000
4	التضاريس	.704**	.000
5	المحميات الطبيعية	.785**	.000
6	العيون والمياه الجوفية	.632**	.000
7	الجزر الطبيعية	.772**	.000
8	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/المواصلات/الطرق.... الخ)	.470**	.000
9	الخدمات الصحية	.590**	.000
10	ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية)	.716**	.000
11	خطط استراتيجية سياحية	.708**	.000
12	الخدمات الأمنية السيّاحية	.611**	.000
13	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات...الخ)	.528**	.000
14	تنوع التراث الحضاري	.720**	.000
15	خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي	.728**	.000
16	أعلام سياحي شامل	.770**	.000

ويتضح من الجدول (40) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور الإمكانات السياحية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05،

وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.470-0.804) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من المكاتب السياحية.

- **متوسط محور تنمية السياحة البيئية.**

جدول (41) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور تنمية السياحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة		
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي	.799**	.000
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سياحية)	.785**	.000
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل بالمملكة	.760**	.000
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية	.781**	.000
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم	.852**	.000
6	عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى افراد المجتمع	.814**	.000
7	لها دور في تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة	.801**	.000
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة		
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة	.861**	.000
2	عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية	.786**	.000
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع	.788**	.000
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع	.821**	.000
5	السياحة البيئية فرص استجمام للسكان	.830**	.000
6	ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع	.706**	.000
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية	.892**	.000
8	أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السياحي بالمملكة	.821**	.000
	دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة		
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع	.833**	.000
2	عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها	.818**	.000
3	عملت على المساهمة في تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف	.843**	.000
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي	.828**	.000
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها	.768**	.000
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسياحة	.844**	.000
7	شكلت السيّاحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسياحة	.884**	.000
8	أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي	.851**	.000

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
9	عملت على التعمق في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعية، الكائنات الحية)	.874**	.000
م	**العبارات** **درجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.**	**معامل الارتباط**	**مستوى المعنوية**
1	وجود خطة مستقبلية لتنمية السياحة البيئية	.316**	.000
2	تنظيم دورات تدريبية للموظفين	.345**	.000
3	تقييم رضا السياح حول البرامج السياحية	.352**	.000
4	دراسة الاحتياجات السياحية.	.280*	.000
5	التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي	.513**	.000
6	الأخذ بمقترحات وآراء السياح	.353**	.000
7	الاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال السياحة البيئية	.500**	.000
8	توفير موظفين لديهم إلمام بالسياحة والسياحة البيئية	.311**	.000

ويتضح من الجدول (41) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تنمية السياحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.280-0.884) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من المكاتب السياحية في المملكة.

- متوسط محور وضع السيَاحة البيئية

جدول (42) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيَاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	محمية العرين	.339**	.000
2	دوحة عراد	.349**	.000
3	جزر حوار	.322**	.000
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)	.704**	.000
5	قلعة البحرين	.543**	.000
6	بحيرة اللوزي	.471**	.000
7	شجرة الحياة	.275*	.000
8	شاطئ بلاج الجزائر	.458**	.000
9	موقع التخييم الصحراوي	.532**	.000
10	تلال عالي الأثرية	.653**	.000
11	موقع عين الحنينة	.614**	.000
12	سوق المنامة	.450**	.000
13	سباق الخيل والأبل (سباق القذرة)	.471**	.000
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)	.326**	.000
15	محمية الهيرات الشمالية/ ممار طريق اللؤلؤ	.573**	.000
16	منتزه عين عذاري	.624**	.000
17	مصانع الفخار	.645**	.000
18	منخفض واي البحير	.716**	.000
19	مركز وبيت الجسرة	.657**	.000

ويتضح من الجدول (42) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الخاصة محور مقومات السيَاحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.245-0.716) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر عبارات هذه المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من المكاتب السياحية في المملكة.

جدول (43) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مشكلات السياحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي.	.337**	.000
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي	.286*	.000
3	غياب استراتيجية وطنية سياحية	.377**	.000
4	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية.	.390**	.000
5	تدني مساهمة الإعلام السياحي.	.270*	.000
6	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة	.480**	.000
7	استنزاف الموارد الطبيعية	.315**	.000
8	تدهور التنوع الحيوي (البيئة الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)	.346**	.000
9	ارتفاع مستوى التلوث البيني	.554**	.000
10	تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية	.441**	.000
11	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/.....) في المواقع السياحية	.440**	.000
12	انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).	.460**	.000
13	نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)	.272*	.000
14	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب اطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)	.277*	.000
15	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السيّاحي	.323**	.000
16	صعوبة الوصول لبعض المواقع السيّاحية	.402**	.000

ويتضح من الجدول (43) ما يأتي:

- معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الخاصة محور مشكلات السياحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.245- 0.716) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05، وبذلك تعتبر عبارات هذه المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتّطبيق على عينة من المكاتب السياحية في المملكة.

جدول (44) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور مواقع السيّاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	سياحة التخييم الربيعية	.255*	.000
2	سياحة المحميات الطبيعة	.245*	.000
3	سياحة الجزر الطبيعية	.470**	.000
4	سياحة الشواطئ البحرية	.295*	.000
5	سياحة مراقبة الطيور ورصدها	.263*	.000
6	سياحة الغوص والصيد	.339**	.000
7	السياحة التراثية والآثار	.330**	.000
8	سياحة التسويق	.366**	.000
9	سياحة المؤتمرات والمعارض	.276*	.000
10	السياحة الرياضية	.470**	.000
11	سياحة المنتجعات والفنادق	.374**	.000
12	السياحة الثقافية والمجتمعية	.376**	.000

جدول (45) تحليل اختبار العاملي التوكيدي لمحور وسائل الترويج للسيّاحة البيئية

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	برامج التواصل الاجتماعي	.255*	.000
2	الصحف والإعلام المقروء	.408**	.000
3	التلفزيون والإعلام المسموع	.388**	.000
4	النشرات الإعلامية	.277*	.000
5	معارض سياحية	.346**	.000
6	وسائل إعلام متخصصة في السياحة	.359**	.000

ويتضح من الجدول (44) والجدول (45) ما يأتي:

- الجدول السابق يبين معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الخاصة محور مواقع السيّاحة البيئية ومحور مشكلات السياحة البيئية ومحور مواقع السياحة البيئية والمعدل الكلي للعبارات والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى معنوية 0.05، وحيث أن قيمة معامل الارتباط لعبارات المحور تتراوح بين (0.245-0.716) وهو ارتباط طردي موجب، أن قيمة مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر عبارات هذه المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من المكاتب السياحية في المملكة.

سادساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

يستعرض هذا الجزء من الدراسة نتائج الدراسة الميدانية، حيث يوضح البيانات المتعلقة بعينة الدراسة والنتائج المتعلقة حول تساؤلات وفروض الدراسة والنتائج المتعلقة بهذه الفروض والتساؤلات.

أولا: النتائج الخاصة بالبيانات الأولية (الخصائص الديموغرافية) لعينة الدراسة.

ويتم ذلك من خلال دراسة التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية وذلك كما يلي: -

1- بالنسبة للعينة من السكان.

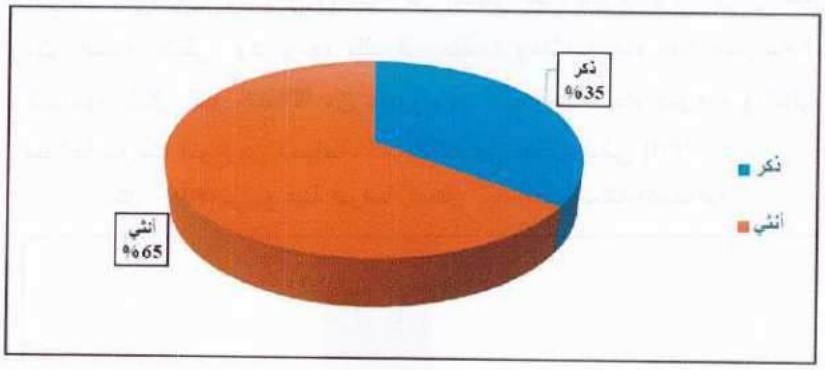
جدول (46) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية لعينة من السكان

م	المتغيرات	بيان	التكرارات	النسب المئوية
1	النوع	ذكر	246	35.1
		أنثي	454	64.9
2	الحالة المهنية	عاطل	19	2.7
		طالب	84	12.0
		ربة منزل	85	12.1
		موظف	365	52.1
		أعمال حره	10	1.4
		متقاعد	137	19.6
3	الحالة الاجتماعية	أعزب	146	20.9
		متزوج	539	77.0
		أخرى	15	2.1
4	العمر	أقل من 19 سنة	15	2.1
		من 19-35 سنة	225	32.1
		من 36-50 سنة	371	53.0
		من 51-65 سنة	87	12.4
		أكبر من 65 سنة	2	.3
5	الجنسية	بحريني	563	80.4
		خليجي	39	5.6
		عربي	69	9.9
		أجنبي	29	4.1
6	المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	5	.7
		ثانوي	118	16.9
		جامعي	455	65.0
		دراسات عليا	122	17.4
7	متوسط الدخل بالدينار البحريني	لا يوجد دخل	127	18.1
		أقل من 400 دينار	71	10.1
		من 401- 800 دينار	253	36.1
		من 801-1200 دينار	153	21.9
		أكثر من 1201 دينار	96	13.7
8	نوع الرحلة التي تفضلها	رحلة فردية	46	6.6
		رحلة عائلية/الأصدقاء	569	81.3
		رحلة جماعية منظمة	85	12.1

ويتضح من الجدول (46) ما يأتي:

- التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك لعينة من السكان، وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين بالتطبيق على عينة من السكان **حيث يتضح ما يلي: -**
- **بالنسبة لمتغير النوع:** نجد ان العينة من الذكور بلغت (246) عينة بينما نجد ان العينة من الإناث بلغت (454) عينة من إجمالي عينة الدراسة، وتبين أن استجابات عدد الذكور هو اقل من استجابات عدد الاناث، وقد يرجع ذلك إلى أن الإناث لديهم اهتمام أكثر في ممارسة الأنشطة السياحية وبشكل خاص ممارسة أنشطة السياحة البيئية بالمملكة، كما يتضح في الشكل (78) التالي:

شكل – (78) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير النوع



- **بالنسبة لمتغير الحالة المهنية:** نجد ان العينة من غير العاملين بلغت (19) عينة بينما نجد ان العينة من الطلاب بلغت (84) عينة ايضا نجد ان العينة من ربات المنزل بلغت (85) عينة ايضا نجد ان العينة من الموظفين بلغت (365)، عينة كما نجد ان العينة من العاملين في اعمال حرة بلغت (10) عينات، ونجد ان العينة من المتقاعدين عن العمل بلغت (137) عينات من إجمالي عينة الدراسة، والتي يتبين بأن فئة الموظفين أعلاها عددًا، والذي يدل على أن هذه الفئة أكثر الفئات احتياجًا لممارسة السياحة بأنواعها لما تحصله من ضغوط وظيفية واجتماعية، كما لوحظ أقل عددًا من الاعمال الحرة، وقد يرجع ذلك الى عدم ثبات المدخولات المالية لدى هذه الفئة، كما يتضح في الشكل التالي (79).

شكل – (79) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الحالة المهنية



- **النسبة لمتغير الحالة الاجتماعية:** نجد ان العينة من غير المتزوجين بلغت (146) عينة بينما نجد ان العينة من المتزوجين بلغت (594) عينة كما نجد ان العينة من الأخرى " الأرامل والمطلقين" بلغت (15) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين أن المتزوجين مثلو النسبة الاعلى، وقد يرجع ذلك إلى مناسبة وملاءمة هذه الفئة لممارسة الانشطة السياحية بشكل أكبر انطلاقًا من مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه أسرهم، وبالتالي تكون متوافقة مع هذا النوع من السياحة، كما يتضح في الشكل التالي (80).

شكل – (80) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية



- **بالنسبة لمتغير العمر:** نجد ان العينة من الفئة العمرية " أقل من 19 سنة " بلغت (15) عينة بينما نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 19–35 سنة " بلغت (225) عينة وايضا نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 36–50 سنة " بلغت (371) عينة كما نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 51–65 سنة " بلغت (87) عينة ونجد ان العينة من الفئة العمرية " أكبر من 65 سنة " بلغت عينتان من إجمالي عينة الدراسة، ويلاحظ أعلاه أن الفئة العمرية الثالثة والمحصورة بين (36–50سنة) والبالغ عددها(371) هي أعلى فئة من عينة السكان، وقد يرجع ذلك إلى أنها من الفئة العمرية العاملة التي تمتلك الطاقة العملية والإدراك المعرفي في السياحة البيئية، ولما تتمتع به من خبرة انتاجية

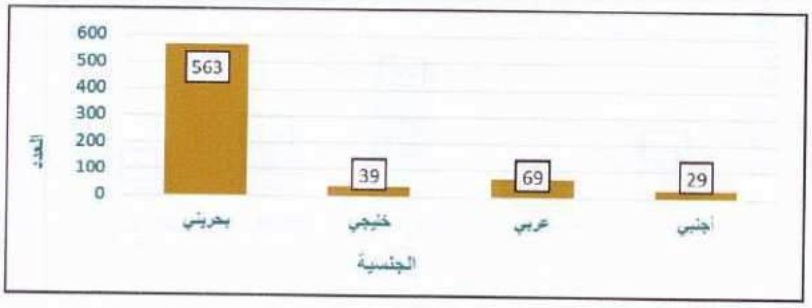
واهتمام كبير بالسياحة البيئية من الفئات العمرية الاخرى، كما يتضح في الشكل التالي(81).

شكل – (81) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الفئة العمرية



- **بالنسبة لمتغير الجنسية:** نجد ان العينة من البحرينيين بلغت (563) عينة، بينما نجد ان العينة من الخليجيين بلغت (39) عينة، وأيضا نجد ان العينة من العرب بلغت (69) عينة ونجد ان العينة من الأجانب بلغت (29) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين أن الغالبية العظمي من استجابات العينة للبحرينيين الذي يمتلكون معرفة بمقومات الجذب السياحية الطبيعية والاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى جانب معرفتهم للمواقع السياحية وتقييمها والمشكلات التي تواجه السياحة البيئية الموجودة في المملكة، كما يتضح في الشكل التالي (82).

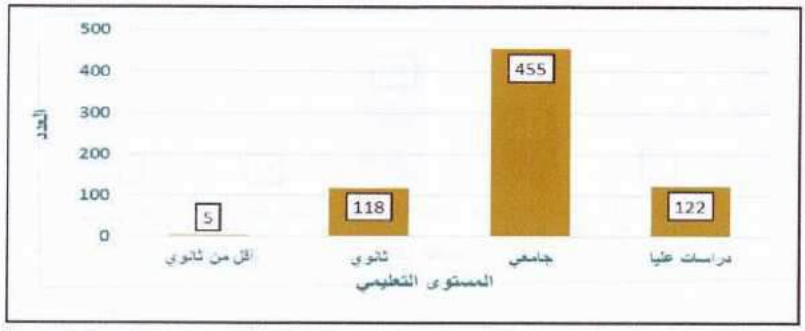
شكل– (82) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير الجنسية



- **بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:** نجد ان الحاصلين على فأقل ثانوية بلغوا (5) عينات، بينما نجد ان الحاصلين على ثانوية بلغوا (118) عينة كما نجد ان الحاصلين على مؤهل جامعي بلغوا (455) عينة ونجد ان الحاصلين على دراسات عليا بلغوا (122) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين أن أكثر من جمهور السائحين من حملة الشهادات الجامعية، ومن الملاحظ أن المجتمع البحريني لديه مستويات تعليمية مختلفة

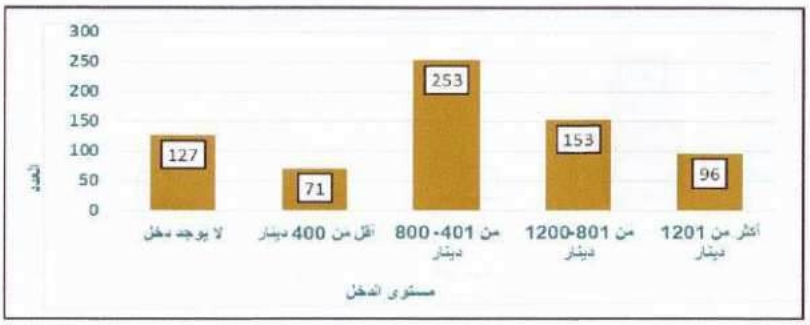
لها قدرة على إبداء الآراء حول إمكانيات المملكة في السياحة البيئية، كما يتضح في الشكل التالي (83).

شكل – (83) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير المستوى التعليمي



- **بالنسبة لمتغير متوسط الدخل بالدينار البحريني:** نجد ان هناك (127) عينة بدون دخل، بينما نجد ان أصحاب الدخل " أقل من 400 دينار " بلغوا (71) عينة، كما نجد ان أصحاب الدخل " من 401- 800 دينار " بلغوا (253) عينة، وهي العينة الاكثر من حيث الاستجابات من السكان، أيضا نجد ان أصحاب الدخل " من 801-1200 دينار " بلغوا (153) عينة ونجد ان أصحاب الدخل " أكثر من 1201 دينار " بلغوا 96 عينة من إجمالي عينة الدراسة، كما يتضح في الشكل التالي (84).

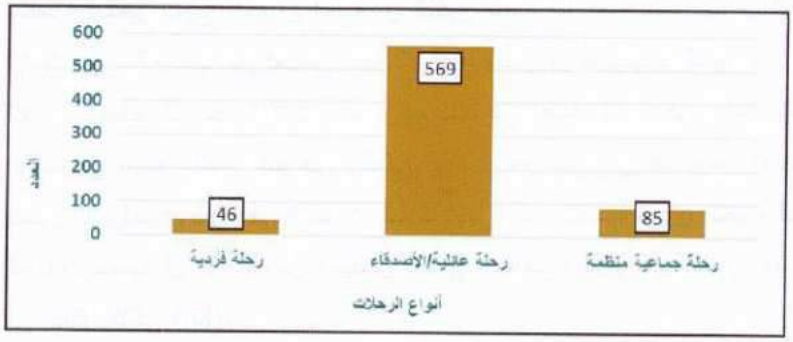
شكل –(84) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لمتغير مستوى الدخل



- **بالنسبة لمتغير نوع الرحلة التي تفضلها** نجد ان من يفضلون الرحلة فردية بلغوا (46) عينة بينما نجد ان من يفضلون الرحلة العائلية/الأصدقاء بلغوا (569) عينة وأيضا نجد ان من يفضلون الرحلة الجماعية المنظمة بلغوا (85) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبن من ذلك أنه أكثر عدد أجابوا هم من الفئات التي تفضل الرحلات العائلية أو مع الاصدقاء؛ لذا فإنه عند إعداد برامج سياحية يأخذ في الاعتبار أنها تكون مناسبة

للعائلات باعتبارهم المستهلك الاول للبرامج السياحية وخاصة للمكاتب السياحة المختصة في هذا المجال. كما يتضح في الشكل التالي (85).

شكل - (85) توزيع عينة الدراسة" السكان" تبعًا لنوع الرحلة المفضلة



2- بالنسبة للعينة من الخبراء.

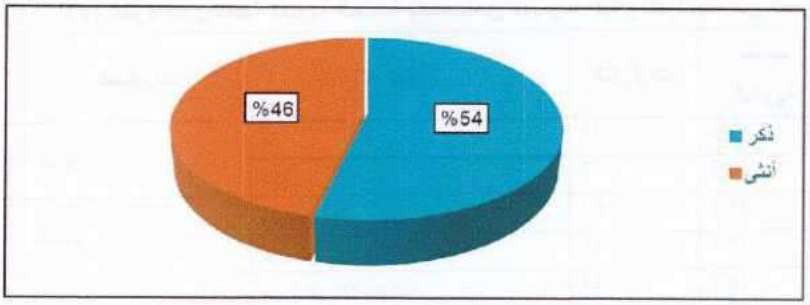
جدول - (47) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك للعينة من الخبراء

م	المتغيرات	بيان	التكرارات	النسب المئوية
1	النوع	ذكر	43	53.8
		أنثى	37	46.3
2	الجنسية	بحريني	65	81.3
		غير بحريني	15	18.8
3	سنوات الخبرة	من 5 إلى 10 سنوات	13	16.3
		من 11 إلى 20 سنة	29	36.3
		من 21 إلى 30 سنة	25	31.3
		أكثر من 30 سنة	13	16.3
4	العمر	من 20-30 سنة	5	6.3
		من 31-40 سنة	17	21.3
		من 41-50 سنة	34	42.5
		أكثر من 50 سنة	24	30.0
5	المستوى التعليمي	ثانوي وأعلى	5	6.3
		بكالوريوس	24	30.0
		ماجستير	28	35.0
		دكتوراه	19	23.8
		فوق الدكتوراه	4	5.0
6	مجال الخبرة	بيئية	45	56.3
		سياحية	18	22.5
		سياحية بيئية	17	21.3

يوضح الجدول (47) التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك لعينة من الخبراء، وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين بالتطبيق على عينة من الخبراء، حيث يتضح ما يلي: -

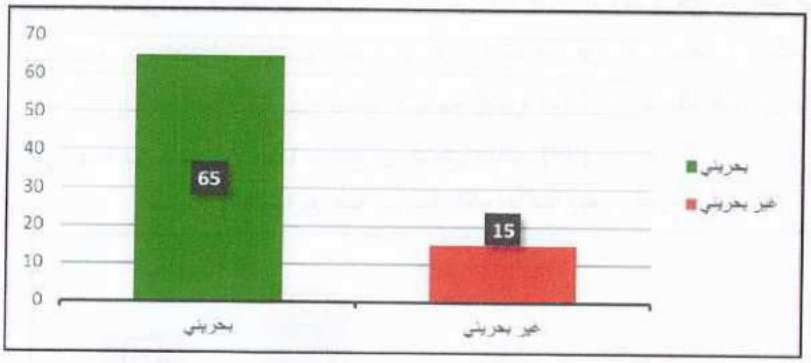
- **بالنسبة لمتغير النوع:** نجد ان العينة من الذكور بلغت 43 عينة بينما نجد ان العينة من الإناث بلغت 37 عينة من إجمالي عينة الدراسة، وتبين أن استجابات الذكور من الخبراء أكبر من استجابات عدد الإناث، وقد يرجع ذلك الى اهتمام فئة الذكور بشكل اكبر من الاناث في البيئة بالشأن السياحي والبيئي، وقد يرجع ذلك على قلة توجه الاناث نحو الشئون السياحية والبيئة في السنوات السابقة التي على أساسها تتكون الخبرة لدى هذه العينة، وخاصة أن الأغلبية من المهتمين بالشأن السياحي والبيئي من الذكور، كما يتضح في الشكل التالي (86).

شكل - (86) توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير النوع



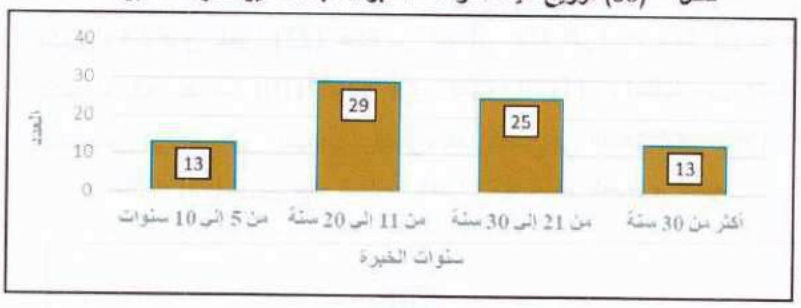
- **بالنسبة لمتغير الجنسية:** نجد ان العينة من البحرينيين بلغوا (65) عينة كما نجد ان العينة من الغير بحرينيين بلغوا (15) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين بأن نسبة البحرينيين من عينة الخبراء تفوق الغير بحرينيين، وقد يرجع ذلك إلى توجه المملكة نحو الاستعانة بالخبرات الوطنية إلى جانب الخبرات الخارجية حسب الحاجة، كما يتضح في الشكل التالي (87).

شكل - (87) توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير الجنسية



- **بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة:** نجد ان أصحاب الخبرة " من 5 إلى 10 سنوات " بلغوا (13) عينة، ويرجع ذلك الى حداثة عهدهم بالشأن السياحي والبيئي، بينما نجد ان أصحاب الخبرة " من 11 إلى 20 سنة " بلغوا (29) عينة، كما نجد ان أصحاب الخبرة " من 21 إلى 30 سنة " بلغوا (25) عينة، وقد يتركز العدد الأكبر في الفئتين العمريتين السابقتين، حيث يتبين من ذلك بأنها الفئة لازالت تعمل في هذا القطاع، بينما نجد ان أصحاب الخبرة " أكثر من 30 سنة " بلغوا (14) عينة، من إجمالي عينة الدراسة وهؤلاء الفئة من أهم الخبرات في هذه العينة لخبرتهم طوال سنوات عدة في المجال السياحي والبيئي، كما يتضح في الشكل التالي (88).

شكل - (88) توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير سنوات الخبرة



- **بالنسبة لمتغير العمر:** نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 20-30 سنة " بلغت (5) عينة، وهم الأقل عددًا واغلبهم من المبتدئين في هذا المجال؛ لذا لا يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي العينة، بينما نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 31-40 سنة " بلغت (17) عينة، ونعد هذه الفئة العمرية من أكثر الفئات نشاطًا في العينة وقد يرجع هذا العدد إلى انشغالهم بضغوط عمليه، وكذلك فإنهم يتمتعون بنشاط وحيوية، أيضا نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 41-50 سنة " بلغت (34) عينة ونجد ان العينة من الفئة العمرية "

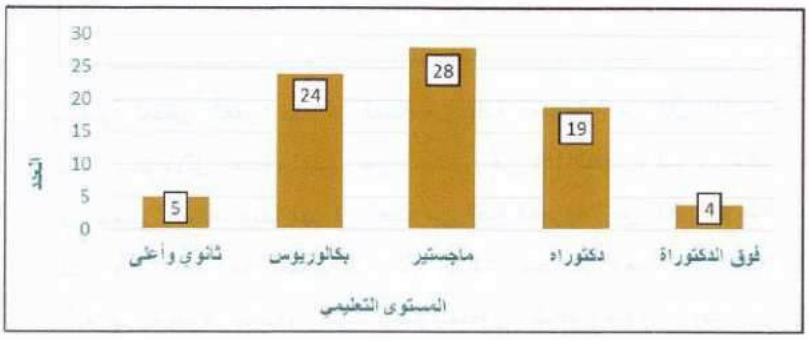
أكثر من 50 سنة " بلغت (24) عينة من إجمالي عينة الدراسة، وتعتبر هذه الفئة العمرية الأكثر خبرة لقضائها سنوات عديدة في هذا المجال، وقد يرجع التراجع في نسبة هذه الفئة إلى انخراط بعضهم بأمور اخرى وابتعادهم عن هذا المجال، وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين بالتطبيق على عينة من الخبراء، وكما يتضح من الشكل التالي (89).

شكل – (89) توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا متغير العمر



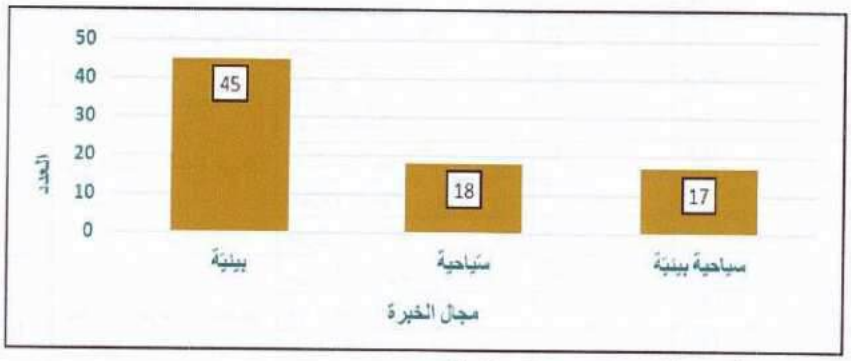
- **بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:** نجد ان الحاصلين على ثانوية فأقل بلغوا (5) عينات، وهي النسبة الأقل بين إجمالي العينة وذلك بسبب توجه العينة نحو الدراسات العليا وعدم توقفهم. بينما نجد ان الحاصلين على بكالوريوس بلغوا (24) عينة، كما نجد ان الحاصلين على ماجستير بلغوا (28) عينة، وهي النسبة الأعلى بما يتوجب عليهم القيام به من أعمال وتخطيط للوضع السياحي والبيئي بالمملكة، ونجد ان الحاصلين على دكتوراه فما فوق بلغوا (23) عينة من إجمالي عينة الدراسة، حيث أن الحاصلين على دكتوراه بلغ عددهم (19)، بينما فوق الدكتوراه (4)، واغلبهم من أساتذة الجامعة المختصين في المجالين السياحي والبيئي، كما يتضح في الشكل التالي (90).

شكل – (90) توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير المستوى التعليمي



- **بالنسبة لمتغير مجال الخبرة:** نجد ان من هم لديهم خبرة بيئية بلغوا (45) عينة بينما نجد ان من هم لديهم خبرة سياحية بلغوا (18) عينة كما نجد ان من هم لديهم خبرة سياحية بيئيّة بلغوا (17) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين أن ذوي الخبرة من البيئة أكثر عدد في الاستجابات وبعدها ذوي الخبرة السياحية ومن ثم الخبرة المزدوجة بين السياحة والبيئة، كما يتضح في الشكل التالي (91).

شكل -(91) توزيع عينة الدراسة" الخبراء" تبعًا لمتغير نوع الخبرة



3- بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.

جدول (48) - التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك للعينة من المكاتب السياحية

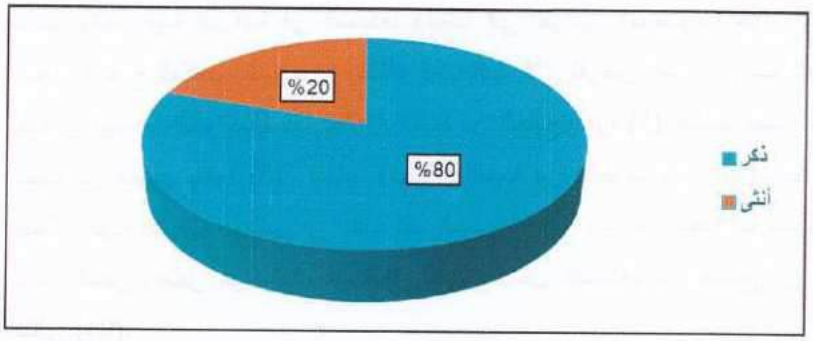
م	المتغيرات	بيان	التكرارات	النسب المئوية
1	النوع	ذكر	56	80.0
		أنثى	14	20.0
2	العمر	من 20-30 سنة	3	4.3
		من 30-40 سنة	17	24.3
		من 40-50 سنة	34	48.6
		أكثر من 50 سنة	16	22.9
3	الجنسية	بحريني	56	80.0
		خليجي	5	7.1
		عربي	6	8.6
		أجنبي	3	4.3
4	المستوى التعليمي	ثانوي	9	12.9
		جامعي	41	58.6
		شهادات عليا	20	28.6
5	سنوات العمل في الشركة	من 5 إلى 10 سنوات	28	40.0
		من 11 إلى 20 سنوات	14	20.0
		من 21 إلى 30 سنوات	22	31.4
		أكثر من 30 سنة	6	8.6
6	النشاط المعتمد للشركة	تنظيم رحلات سياحية	27	38.6

م	المتغيرات	بيان	التكرارات	النسب المئوية
		حجز تذاكر للسفر	32	45.7
		حجز فنادق ومنتجعات	4	5.7
		أخرى	7	10.0
7	سنة تأسيس الشركة	من (1980 إلى 1990)	12	17.1
		من (1991 إلى 2000)	10	14.3
		من (2001 إلى 2011)	23	32.9
		من(2012-2021)	25	35.7
8	طبيعة رأس المال التي بدأت فيه الشركة.	استثمارات سابقة	9	12.9
		خاص	40	57.1
		مدخرات	21	30.0
9	نوع الرحلات المنفذة من قبل شركتكم	رحلات داخلية	1	1.4
		رحلات خارجية	34	48.6
		داخلية وخارجية	27	38.6
		أخرى	8	11.4
10	عدد الأفراد العاملين بشركتكم.	من 1 إلى 5 أفراد	27	38.6
		من 6 إلى 10 أفراد	14	20.0
		من 11 إلى 15 فرد	9	12.9
		أكثر من 15 فرد	20	28.6
11	عدد الأفراد المشاركين في الرحلات السياحية التي تنظمها شركتكم.	من 1 إلى 5 أفراد	7	10.0
		من 6 إلى 10 أفراد	20	28.6
		من 11 إلى 15 فرد	7	10.0
		أكثر من 15 فرد	36	51.4

يوضح الجدول السابق (48): أن التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالخصائص الديموغرافية وذلك للعينة من مكاتب السياحة، وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين بالتطبيق على عينة من المكاتب السياحية، حيث **يتضح ما يلي: –**

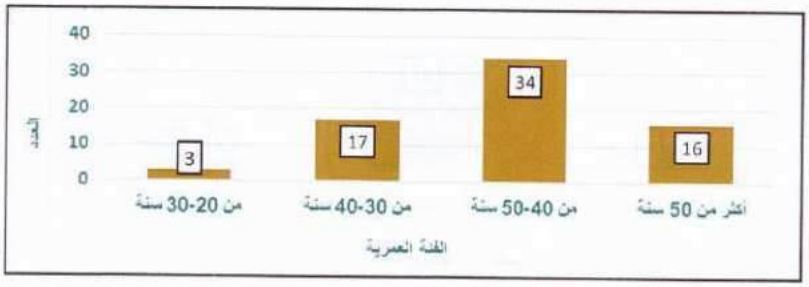
- **بالنسبة لمتغير النوع:** نجد ان العينة من الذكور بلغت (56) عينة، بينما نجد ان العينة من الإناث بلغت (14) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويلاحظ أن النسبة الأكبر من منتسبي المكاتب السياحية من الذكور، حيث تتطلب هذه المهنة طاقة حركية وتفرغ للسفر بشكل مستمر مع الرحلات المنفذة، وقد يرجع ذلك إلى عدم انخراط الإناث في هذا المجال لاحتياجه للسفر خارج المملكة والحركة في الرحلات بأنواعها، كما يتضح في الشكل التالي (92).

شكل – (92) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير النوع



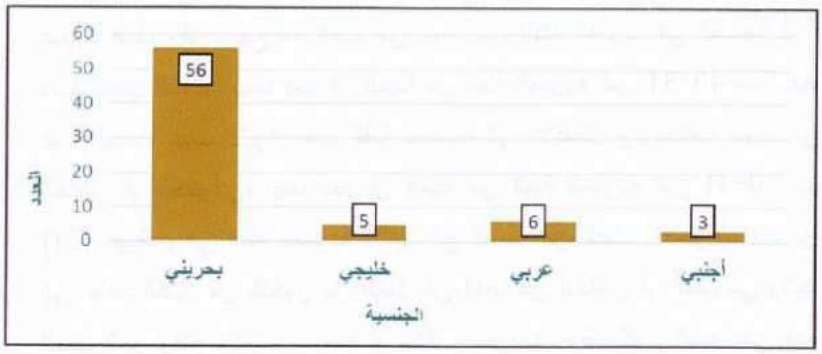
- **بالنسبة لمتغير العمر:** نجد ان العينة من الفئة العمرية " من 20–30 سنة " بلغت (3) عينات فقط، وقد نرجع قلة العدد الى اتجاه هذه الفئة العمرية في الجامعة أو الوظائف ذات الدخل الثابت، بينما نجد ان العينة من الفئة العمرية "من 31–40 سنة" بلغت (17) عينة أيضا، حيث لاتزال هذه الفئة مندمجة في الاعمال والوظائف سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، بينما نجد ان العينة من الفئة العمرية "من 41–50 سنة" بلغت (34) عينة، وهي الفئة العمرية الأكبر في النسبة بين الفئات الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى تقاعد الكثير من الذكور من العمل في القطاعين الخاص أو الحكومي واتجاههم إلى العمل الحر وفتح مكاتب سياحية او مكاتب سفريات، وقد يكون السبب في هذه الفئة قد استطاعت تحديد اهدافها ورغباتها والاتجاه للعمل في المجال السياحي الذى يدر الكثير من رؤوس الأموال حسب ما يرونه، ونجد ان العينة من الفئة العمرية "أكثر من 50 سنة" بلغت (16)عينة من إجمالي عينة الدراسة، وقد اتجه الكثير من المتقاعدين للعمل في الأعمال الحرة بعد تقاعدهم رغبة في العمل وتجديد الطاقة الجسدية أو زيادة في المدخولات المالية لمواجهة متطلبات الحياة وضغوطاتها، كما يتضح في الشكل التالي (93).

شكل – (93) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير العمر



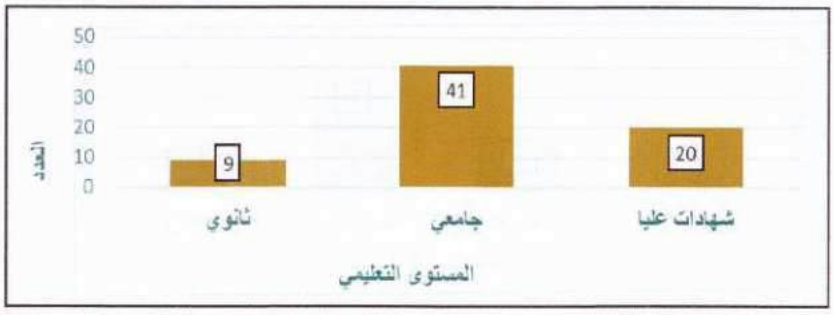
- **بالنسبة لمتغير الجنسية:** نجد ان العينة من البحرينيين بلغوا (56) عينة، ويرجع ذلك بحكم تواجد عينة الدراسة في المملكة، وايضا الى القوانين الموضوعة حول المعايير المطلوبة لفتح المكاتب السياحية، وكذلك الضرائب التي تفرض على الأجانب الذين لا يملكون الجنسية البحرينية، كما نجد ان العينة من الخليج بلغوا (5) عينات أيضا نجد ان العينة من العرب بلغوا (6) عينات ونجد ان العينة من الاجانب بلغوا (3) عينات من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين أن أغلب تلك الجنسيات تفتح مكاتب سياحية لمواطنيها لبيع تذاكر السفر وحجز الرحلات، أو حجز الفنادق داخل المملكة، كما يتضح في الشكل التالي (94).

شكل – (94) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير الجنسية



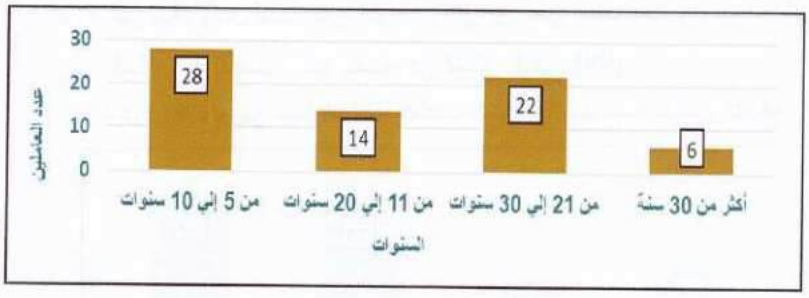
- **بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي:** نجد ان الحاصلين على ثانوية بلغوا (9) عينات، وقد تكون هذه الفئة من العينة قد خضعت لدورات تدريبية إذا أرادت الاستمرار والنجاح في هذا القطاع، بينما نجد ان الحاصلين على مؤهل جامعي بلغوا (41) عينة، وذلك لحاجة هذا القطاع الى الكثير من المهارات الإدارية والحاسوبية بشكل أوسع، كما نجد ان الحاصلين على دراسات عليا بلغوا (20) عينة من إجمالي عينة الدراسة، كما يتضح في الشكل التالي (95).

شكل – (95) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير المستوى التعليمي



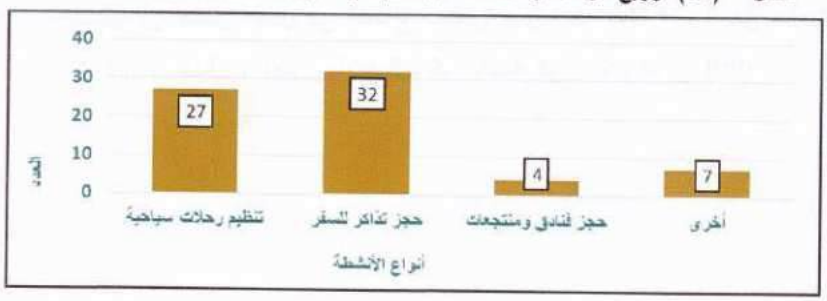
- **بالنسبة لمتغير سنوات العمل في الشركة:** نجد ان أصحاب الخبرة " من 5 إلى 10 سنوات " بلغوا (28) عينة بينما نجد ان أصحاب الخبرة " من 11 إلى 20 سنة " بلغوا (14) عينة كما نجد ان أصحاب الخبرة " من 21 إلى 30 سنة " بلغوا (22) عينة ونجد ان أصحاب الخبرة " أكثر من 30 سنة " بلغوا (6) عينات من إجمالي عينة الدراسة، كما يتضح في الشكل التالي (96).

شكل – (96) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لمتغير سنوات العمل في الشركة



- **بالنسبة لمتغير النشاط المعتمد للشركة:** نجد ان من هم يعملون في مجال تنظيم رحلات سياحية بلغوا (27) عينة، بينما نجد ان من هم يعملون في مجال حجز تذاكر للسفر بلغوا (32) عينة، وهي النسبة الأكبر من إجمالي العينة، كما نجد ان من هم يعملون في مجال حجز فنادق ومنتجعات بلغوا (4) عينات، ويتبين ذلك أن الانشطة المرتبطة بالسياحة تمارس بشكل قليل مقارنة بالأنشطة السابقة من تنظيم الرحلات السياحية وحجز تذاكر السفر، ونجد ان من هم يعملون في مجالات أخرى بلغوا (7) عينات من إجمالي عينة الدراسة، حيث أن بعض المكاتب تضع في تصنيفها انشطة اخرى مساندة لها لإحداث التوازن في حالة حدوث انتكاسة اقتصادية كما حدثت في ظل جائحة كرورنا، كما يتضح في الشكل التالي (97).

شكل – (97) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا للنشاط المعتمد للشركة



- **بالنسبة لمتغير سنة تأسيس الشركة:** نجد ان سنة التأسيس " من (1980 إلى 1990)" بلغت (12) عينة، ويتبن من ذلك بأنها المكاتب ذات الخبرة الطويلة في المجال السياحي،

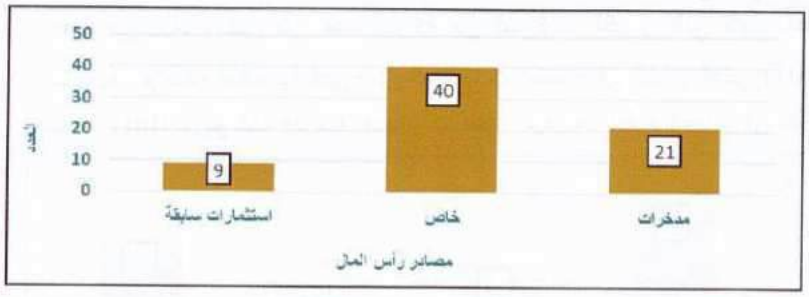
أيضا نجد ان سنة التأسيس " من (1991 إلى 2000)" بلغت (10) عينة، وتعتبر هذه النسبة هي الأقل بين العينة، ويدل ذلك كذلك بأن هذه المكاتب تمتلك خبرة طويلة جدا في المجال السياحي، كما نجد ان سنة التأسيس " من (2001 إلى 2011)" بلغت (23) عينة، ونلاحظ بأن هذه العينة هي الأكبر عددًا وقد ترجع زيادة العدد في المكاتب السياحية للعينة إلى التوجه الجديد نحو استثمار القطاع السياحي لزيادة الدخل الوطني للمملكة، وكذلك نجد ان سنة التأسيس "من(2012-2021) " بلغت (25) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويدل ذلك على التوجه والتركيز على القطاعات والانشطة التي تزيد من رأس المال في المملكة، كما يتضح في الشكل التالي (98).

شكل- (98) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لسنة تأسيس الشركة



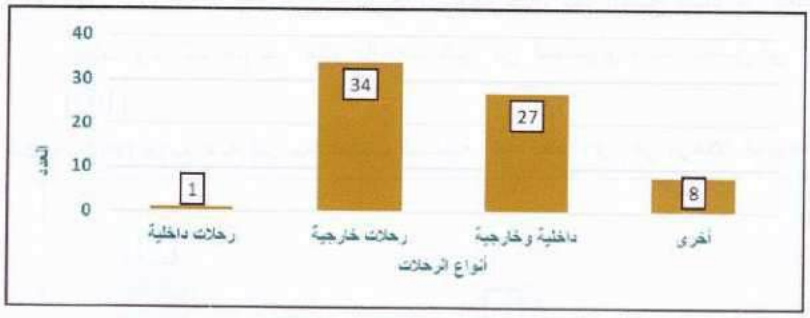
- **بالنسبة لمتغير طبيعة رأس المال التي بدأت فيه الشركة:** نجد ان من أجابوا بأن رأس مال شركتهم من استثمارات سابقة بلغوا (9) عينات فقط، ويتبين بأنهم قد استثمروا أموالهم مسبقًا وقد اتجهوا الى هذا المجال، كما نجد ان من اجابوا بأن رأس مال شركتهم من مصدر خاص بلغوا (40) عينة، وهي النسبة الأكبر، ويتبين أنه تم الاعتماد ذاتيًا في فتح هذه المكاتب وبشكل شخصي، ونجد ان من أجابوا بإن رأس مال الشركة من مدخرات بلغوا (21) عينة من إجمالي عينة الدراسة، في حين لم تجيب أي عينة على أن مصدر رأس مال الشركة من دعم حكومي، وقد يرجع ذلك إلى أن المكاتب السياحية تصنف من ضمن العمل في القطاع الخاص الذي يتجه إليها الأفراد في حال الرغبة في زيادة رأس المال أو تطوير الاعمال. كما يتضح في الشكل التالي (99).

شكل – (99) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لطبيعة رأس المال التي بدأت فيه الشركة



- **بالنسبة لمتغير نوع الرحلات المنفذة من قبل شركتكم:** نجد ان من اختاروا رحلات داخلية بلغوا (عينة واحدة) ويتبين من ذلك قلة التوجه نحو السياحة الداخلية وموقعها في المملكة، بينما نجد ان من اختاروا رحلات خارجية بلغوا (34) عينة، وهذا يعتبر النشاط الأكثر ربحًا لهذه المكاتب وهي حجز التذاكر والفنادق خارج المملكة، كما نجد ان من اختاروا داخلية وخارجية بلغوا (27) عينة، ونرى بأن هناك مكاتب سياحية لديهم ازدواجية بين الرحلات الداخلية والخارجية، وهذا النوع من النشاط خاصة مع جائحة كرورنا التي اجتاحت جميع دول العالم وأثرت بشكل مباشر على القطاع السياحي وامكانياته، فقد اتجهت هذه المكاتب الى العمل على تنشيط السياحة الداخلية من خلال حجز المنتجعات والجزر في المملكة، ونجد ان من اختاروا رحلات أخرى بلغوا(8) عينات من إجمالي عينة الدراسة، وقد يرجع ذلك الى التنوع في النشاط السياحي لنوعية هذه المكاتب السياحية، كما يتضح في الشكل التالي (100).

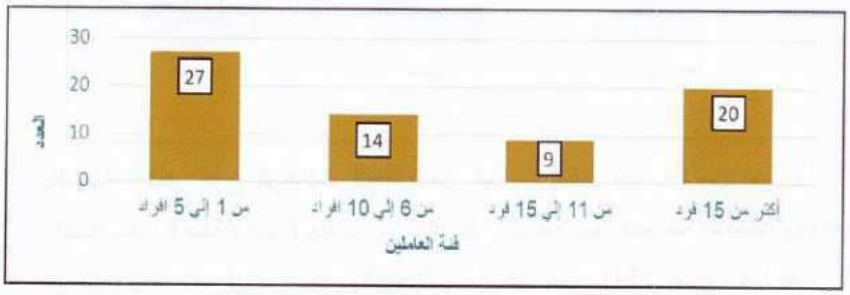
شكل – (100) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لنوع الرحلات المنفذة في الشركة



- **بالنسبة لمتغير عدد الأفراد العاملين بشركتكم:** نجد ان من اجابوا بأن عدد الافراد العاملين بالشركة " من 1 إلى 5 افراد " بلغوا (27) عينة، بينما نجد ان من اجابوا بأن عدد الافراد العاملين في الشركة " من 6 إلى 10 افراد " بلغوا (14) عينة، ونلاحظ بأن الشركة قد تكون من الشركات المتوسطة، كما نجد ان من اجابوا بأن عدد الأفراد العاملين في الشركة "من 11 إلى 15 فرد" بلغوا (9) عينات وأيضا نجد ان من اجابوا

بأن عدد الأفراد العاملين في الشركة " أكثر من 15 فرد " بلغوا (20) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين بأن هذه الشركة من الشركات الكبري التي تقوم بإعداد برامج سياحية مع طاقة استيعابية كبيرة من السياح، كما يتضح في الشكل التالي (101).

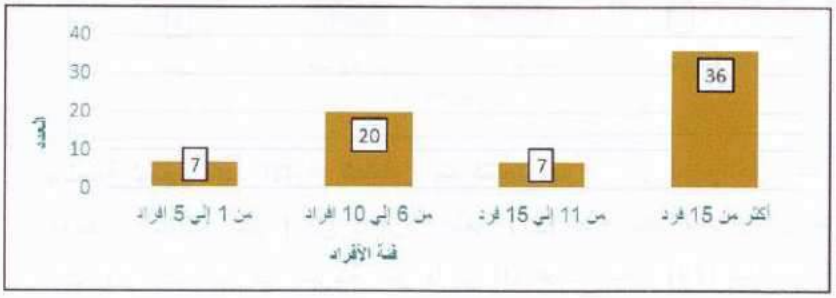
شكل – (101) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لعدد الأفراد العاملين في الشركة



- **بالنسبة لمتغير عدد الأفراد المشاركين في الرحلات السياحية التي تنظمها شركتكم:**

نجد ان من اجابوا بأن عدد الأفراد في الرحلات السياحية "من 1 إلى 5 أفراد" بلغوا (7)عينات، ويتبين بأن هذه الشركة من الشركات الصغيرة التي تكون طاقتها الاستيعابية لعدد محدد، وقد تكون من الشركات التي تحجز لمجموعات سياحية محددة، بينما نجد ان من اجابوا بأن عدد الافراد في الرحلات السياحية " من 6 إلى 10 افراد" بلغوا (20) عينة كما نجد ان من اجابوا بأن عدد الافراد في الرحلات السياحية " من 11 إلى 15 فرد " بلغوا (7) عينات وأيضا نجد ان من اجابوا بأن عدد الأفراد في الرحلات السياحية " أكثر من 15 فرد " بلغوا (36) عينة من إجمالي عينة الدراسة، ويتبين من ذلك أن أغلب المكاتب السياحية تتجه للرحلات الخارجية، كما يتضح كذلك من بعض المكاتب تخطط لرحلات خارجية متنوعة بعدد كبير من المسافرين، كما يتضح في الشكل التالي (102).

شكل – (102) توزيع عينة الدراسة" المكاتب السياحية " تبعًا لعدد الأفراد في الرحلات السياحية المنظمة



ثانيًا: النتائج المتعلقة بالإجابة على محاور الدراسة.

ويتم ذلك من خلال دراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك الأهمية النسبية لمحاور الدراسة وذلك لدراسة المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة – وذلك بالتطبيق على عينة من السكان، الخبراء والمكاتب كما يلي: –

أولا: الإمكانات السياحية.

- **حسب رأي "عينات الدراسة": ما هي درجة مساهمة العنصر الطبيعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (49): –**

جدول (49) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " آراء عينات الدراسة حول مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السياحة البيئية

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الموقع الجغرافي	4.08	1.06	4.15	0.89	3.43	1.04
2	المناخ	3.18	1.37	3.08	0.92	2.80	1.12
3	الحياة الفطرية	3.32	1.18	3.34	0.98	2.44	0.96
4	التضاريس	3.24	1.16	3.06	1.01	2.54	0.96
5	المحميات الطبيعية	3.43	1.21	3.18	1.02	2.79	1.05
6	العيون والمياه الجوفية	3.24	1.34	2.66	1.24	2.30	1.17
7	الجزر الطبيعية	3.81	1.17	3.65	1.15	3.14	1.30
	متوسط متغير حسب رأيك / ماهي درجة مساهمة العنصر الطبيعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.	3.47	0.98	3.30	0.75	2.78	0.87

يوضح الجدول السابق (49): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " حسب رأيك / ماهي درجة مساهمة العنصر الطبيعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة" وذلك لعينة من السكان، الخبراء والمكاتب السياحية حيث يتضح ما يلي: –

1- **بالنسبة لعينة من السكان:**

- يأتي الموقع الجغرافي في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 1.06، وتأتي الجزر الطبيعية في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي3.81 وانحراف معياري 1.17، وفي المرتبة الثالثة المحميات الطبيعية بمتوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 1.21، وتأتي الحياة الفطرية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.32 وانحراف معياري 1.18.

- جاءت العيون والمياه الجوفية في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.24 وانحراف معياري 1.34، والتضاريس بمتوسط حسابي 3.24 وانحراف معياري 1.16في نفس المرتبة، ويأتي المناخ في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.18، وانحراف معياري 1.37، وذلك لأن مناخ البحرين حار ورطب في فصل الصيف ومعتدل في الشتاء.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.47 وانحراف معياري 0.98، وذلك لدراسة درجة مساهمة العناصر" المقومات " الطبيعية السابقة في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة، بالتطبيق على عينة السكان. ويتبين من ذلك بأنه تتوفر في المملكة مقومات تنمية السياحة بشكل عام والسياحة البيئية.

2- بالنسبة لعينة من الخبراء:

- يأتي الموقع الجغرافي في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 0.89.، وقد اتفقت عينة الخبراء مع عينة السكان في المرتبة الاولي للموقع الجغرافي، وكذلك عينة المكاتب السياحية. وتأتي الجزر الطبيعة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي3.65 وانحراف معياري1.15، وفي المرتبة الثالثة تأتي الحياة الفطرية بمتوسط حسابي 3.34 وانحراف معياري 0.98، وفي المرتبة الرابعة تأتي المحميات الطبيعية بمتوسط حسابي 3.08 وانحراف معياري 1.02.
- يأتي المناخ في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي3.08 وانحراف معياري0.92، أما المرتبة السادسة فقد جاءت التضاريس بمتوسط حسابي 3.06 وانحراف معياري1.01.
- تأتي العيون والمياه الجوفية في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.66 وانحراف معياري 1.24.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.3 وانحراف معياري 0.75، وذلك لدرجة مدى درجة مساهمة العناصر" المقومات" الطبيعية السابقة في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة، بالتطبيق على عينة الخبراء.

3- بالنسبة لعينة من المكاتب السياحية:

- تأتي العبارة "الموقع الجغرافي" في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 1.04، وتأتي الجزر الطبيعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.14 وانحراف معياري 1.30، ويأتي المناخ في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 2.80 وانحراف معياري 1.12، وتأتي المحميات الطبيعية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 2.79 وانحراف معياري 1.05

- تأتي التضاريس في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 2.54 وانحراف معياري 0.96، بينما تأتي الحياة الفطرية في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 2.44 وانحراف معياري 0.96، وتأتي العيون والمياه الجوفية في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.30 وانحراف معياري 1.17.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 2.78 وانحراف معياري 0.87، وذلك لدراسة درجة مساهمة العناصر "المقومات" الطبيعية السابقة في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة، بالتطبيق على عينة المكاتب السياحية.

يرى جميع أفراد عينات الدراسة بأن أقوى العناصر الطبيعية التي تمتلكها المملكة هي الموقع الجغرافي؛ لذا نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لمتغير آراء عينات الدراسة حول درجة مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة، فقد اتفقت جميع العينات على في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية "الموقع الجغرافي" حيث احتل المرتبة الأولي في هذا المحور للدلالة على أهمية الموقع الجغرافي لمملكة البحرين كركيزة أولية في العناصر الطبيعية التي تساهم في جذب السياحة البيئية، حيث جاءت عينة السكان بمتوسط حسابي 4.08، وعينة الخبراء بمتوسط حسابي4.15، وعينة المكاتب السياحية بمتوسط حسابي 3.43، وكذلك تم الاتفاق من جميع افراد عينات الدراسة على قوة وجود الجزر الطبيعية التي تعتبر عنصرًا هامًا في تنمية السياحة البيئية للمملكة بمتوسطات حسابية 3.81 لعينة السكان و 3.65 لعينة الخبراء و 3.14 لعينة المكاتب السياحية. وقد جاءت أضف الفقرات في المحور من حيث المتوسطات الحسابية المناخ في المرتبة الاخيرة لعينة السكان وذلك بمتوسط حسابي 3.18، في حين كان رأي عينة الخبراء بأن عنصر المناخ جاء في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.08، بينما جاء في المرتبة الثالثة لعينة المكاتب السياحية بمتوسط حسابي2.80، وقد لوحظ وجود اتفاق بين عينتي الخبراء والمكاتب السياحية حول العنصر "العيون والمياه الجوفية" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.66 لعينة الخبراء، ومتوسط حسابي 2.30 لعينة المكاتب السياحية. وهذا يدل على أن العنصر الطبيعي يساهم بشكل كبير في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.

- **حسب رأيكم/ درجة مساهمة العنصر البشري" الاجتماعي" في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بالمملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (50): -**

جدول (50) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول مساهمة العنصر الاجتماعي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق. الخ)	4.36	0.87	4.43	0.82	4.01	0.92
2	الخدمات الصحية.	4.27	0.88	4.31	0.82	4.09	0.83
3	ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية)	4.03	0.95	3.78	1.06	3.46	0.94
4	خطط استراتيجية سياحية	3.77	1.11	3.54	1.18	2.89	1.07
5	الخدمات الأمنية السيّاحية	4.19	0.97	4.09	1.08	3.67	1.14
6	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات...الخ)	4.34	0.82	4.10	1.04	3.77	0.89
7	تنوع التراث الحضاري	4.11	0.87	4.11	0.86	3.47	0.86
8	خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي	3.92	1.02	3.44	1.10	2.79	1.02
9	أحلام سياحي شامل	3.80	1.08	3.29	1.18	2.81	1.11
	متوسط متغير حسب رأيك / ماهي درجة مساهمة العنصر الاجتماعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.	4.09	0.75	3.90	0.81	3.44	0.70

يوضح الجدول السابق (50) بأن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " حسب رأيك / ماهي درجة مساهمة العنصر الاجتماعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة " وذلك لعينة من السكان، الخبراء والمكاتب السياحية **حيث يتضح ما يلي: -**

1- بالنسبة لعينة من السكان.

- تأتي العبارة " البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق. الخ)" في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.36، وانحراف معياري 0.87، وتأتي العبارة "البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات...الخ)" في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 4.34، وانحراف معياري 0.82، بينما تأتي الخدمات الصحية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.27 وانحراف معياري 0.88، بينما تأتي الخدمات الأمنية السيّاحية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي4.19 وانحراف معياري0.97، وجاءت في المرتبة الخامسة تنوع التراث الحضاري بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري0.87.
- تأتي العبارة" ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 4.03 وانحراف معياري 0.95.

- تأتي العبارة " خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي " في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.92، وانحراف معياري 1.02، بينما تأتي العبارة " أعلام سياحي شامل" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.8 وانحراف معياري 1.08، وتأتي العبارة " خطط استراتيجية سياحية" في المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.77، وانحراف معياري 1.11.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 4.09 وانحراف معياري 0.78، وذلك لدراسة درجة مساهمة العنصر الاجتماعي في تنمية السياحة البيئة في مملكة البحرين.

2- بالنسبة لعينة من الخبراء.

- تأتي العبارة " البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق، الخ)" في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.43 وانحراف معياري 0.82، وتأتي العبارة " الخدمات الصحية " في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.31 وانحراف معياري 0.82، بينما تأتي العبارة " تنوع التراث الحضاري " في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 4.11 وانحراف معياري 0.86، وتأتي العبارة" البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات...الخ)" بمتوسط حسابي 4.1 وانحراف معياري 1.04، بينما جاءت الخدمات الأمنية السيّاحية في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 1.08.
- تأتي ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية) في المرتبة السادسة 3.78 وانحراف معياري 1.06، وتأتي عبارة "خطط استراتيجية سياحية" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.54 وانحراف معياري 1.18، بينما تأتي عبارة " خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي" في المرتبة الثامنة 3.44 وانحراف معياري1.1، وتأتي العبارة " أعلام سياحي شامل " في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.29، وانحراف معياري 1.18.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.64 وانحراف معياري 0.71، وذلك لدراسة درجة مساهمة العنصر الاجتماعي في تنمية السياحة البيئة في مملكة البحرين.

3- بالنسبة لعينة من المكاتب السياحية.

- تأتي العبارة " الخدمات الصحية " في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.09، وانحراف معياري 0.83، وتأتي العبارة "البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق/ الخ)" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.01، وانحراف معياري 0.92، وتأتي البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات...الخ) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.77 وانحراف معياري 0.89.

- بينما تأتي في المرتبة الرابعة عبارة" الخدمات الأمنية السياحية" بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 1.14، وفي المرتبة الخامسة تأتي تنوع التراث الحضاري بمتوسط حسابي 3.47 وانحراف معياري 0.86، وتأتي ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.46 وانحراف معياري0.94.
- تأتي العبارة " خطط استراتيجية سياحية " في المرتبة السابعة، وذلك بمتوسط حسابي 2.89، وانحراف معياري 1.07.
- يأتي "أعلام سياحي شامل" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 2.81 وانحراف معياري1.11، بينما تأتي العبارة " خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.79، وانحراف معياري 1.02.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.44 وانحراف معياري 0.7، وذلك لدراسة درجة مساهمة العنصر الاجتماعي في تنمية السياحة البيئة في مملكة البحرين.

نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لمتغير آراء عينات الدراسة حول مساهمة العنصر الاجتماعي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة في عينات الدراسة جاءت متقاربة من حيث قوة وضعف الفقرات لهذا المحور، حيث يتبين من النتائج السابقة أن العبارة " البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق، الخ)" هي أقوى الفقرات من حيث الاستجابات لعينتي الدراسة(السكان، الخبراء)، حيث جاء المتوسط الحسابي 4.43 أما لعينة الخبراء 4.43 ، ويتبين من ذلك مدى اتفاق آراء العينتين حول عنصر البنية التحتية وهذا للدلالة على أن البنية التحتية تتسم بأهميتها البالغة وأي نقص في الهياكل والبنى الأساسية من خدمات الطرق والنقل والموانئ والمطارات والاتصالات والطاقة والمياه وغيرها من الهياكل الرئيسية للبنية التحتية والذي يعد أي نقص فيها من المعوقات التي تواجه تنمية السياحة البيئية، أما عينة المكاتب فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.01 وهو متقارب من العينتين السابقتين، في حين جاءت عبارة " الخدمات الصحية" في المرتبة الأولى لعينة المكاتب السياحية بمتوسط حسابي 4.09، هذا وقد اتفقت عينتي الخبراء والسكان على أهمية الخدمات الصحية التي جاءت لكليهما في المرتبة الثانية والثالثة بمتوسطات حسابية 4.27 لعينة السكان و 4.31 لعينة الخبراء.

أما من حيث أضعف الفقرات في هذا المحور بالنسبة لعينات الدراسة، فقد جاءت استجابات عينة السكان المرتبة الأخيرة العبارة " خطط استراتيجية سياحية" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.77، والتي جاءت لعينة الخبراء في المرتبة السابعة "خطط استراتيجية سياحية" بمتوسط حسابي 3.54، وعينة المكاتب السياحية كذلك في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2.89. وأما بالنسبة لعينة الخبراء فقد جاءت استجابات افراد العينة حول العبارة " أعلام سياحي شامل " في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي 3.29، والذي دلت على أن الترويج

الإعلامي للسياحة في البحرين له تأثير ضعيف نسبيًا في المقومات المساهمة بتنمية السياحة البيئية في مملكة البحرين.

وكذلك فقد اتفقت أفراد عينة السكان على تراجع دور الأعلام السياحي الشامل بمتوسط حسابي وصل 3.8، أما عينة المكاتب السياحية فقد جاءت نتيجة استجابات افراد عينتها بمتوسط حسابي أقل من العينتين السابقتين 2.81، وأما بالنسبة لعينة المكاتب السياحية لأقل استجابة بين العناصر فقد كانت العبارة "خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.79، والتي جاءت استجابة عينة السكان حولها بمتوسط حسابي 3.92، والذي دلت على أن الخدمات التعليمية له أثر ضعيف من وجهة نظر عينة السكان في تنمية السياحة البيئية في مملكة البحرين، أما عينة الخبراء فقد جاءت بمتوسط حسابي 3.44، ويتبين أن نسبة المتوسطات الحسابية في عينتي الخبراء والسكان جاءت أعلى من المكاتب السياحية، في حين تعد متوسطات قليلة لتلك العينتين.

ثانيًا: تنمية السياحة البيئية.

- **رأي "عينات الدراسة" حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (51): -**

جدول (51) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي.	3.60	1.08	3.56	1.03	3.59	1.16
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سياحية).	3.60	1.02	3.68	0.81	3.37	1.09
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة.	3.73	1.06	3.75	0.95	3.59	1.14
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة.	3.88	0.99	3.69	1.00	3.63	1.17
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم.	3.54	1.11	3.65	0.98	3.56	1.20
6	عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع.	3.66	1.07	3.58	1.12	3.44	1.22
7	لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة.	3.71	1.01	3.83	1.02	3.47	1.30
	متوسط متغير رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة:	3.67	0.90	3.68	0.81	3.52	1.05

يوضح الجدول (51) بأن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة " وذلك للعينة من السكان، الخبراء والمكاتب حيث يتضح ما يلي: -

1- بالنسبة للعينة من السكان.

- تأتي العبارة " جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة " في المرتبة الأولي، وذلك بمتوسط حسابي 3.88 وانحراف معياري 0.99، وذلك للإشارة إلى أن الاستثمار السياحي له دور هام كمصدر للدخل القومي، حيث يعد أهم قطاعات الصادرات، والذي يمثل رافدًا ومصدر هام من مصادر الدخل الوطني للعديد من الدول، حيث أن الاستثمار الأجنبي يساهم أن يكون محفز لتنمية مناطق أقل جذب في السياحة الاستثمارية.
- وتأتي العبارة " ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة " في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 1.06، وذلك للإشارة إلى أن الاستثمار السياحي يعد أكبر موفر للفرص الوظيفية، وتأتي العبارة " لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة" في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 3.66 وانحراف معياري 1.01.
- تأتي العبارة " عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع " في المرتبة الرابعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.71 وانحراف معياري 1.07.
- تأتي العبارة " وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي " في المرتبة الخامسة، وذلك بمتوسط حسابي 3.6 وانحراف معياري 1.08.
- تأتي العبارة "ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سياحية)" في المرتبة السادسة، وذلك بمتوسط حسابي 3.6 وانحراف معياري 1.02، وتأتي العبارة " توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم " في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.54 وانحراف معياري 1.11، وذلك للإشارة إلى أن إنشاء المشاريع المحلية من قبل الشباب يساهم بشكل ضئيل في تنمية السياحة البيئية. أما العبارة " وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 1.03.
- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.67 وانحراف معياري 0.90، وذلك حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة.

2- **بالنسبة للعينة من الخبراء.**

- تأتي العبارة " لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة " في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 1.02.
- تأتي العبارة " ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة " في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي3.75 وانحراف معياري 0.95.
- تأتي العبارة " جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة" في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 1.
- تأتي العبارة " ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سيَاحية) في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.68 وانحراف معياري 0.81، وتأتي العبارة " توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم" في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 0.98، وتأتي العبارة " عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع." في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.58 وانحراف معياري 1.03، وذلك للإشارة إلى أن السياحة البيئية كانت ذات مساهمة ضئيلة في تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع.
- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.68 وانحراف معياري 0.81، وذلك حول دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة.

3- **بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.**

- تأتي العبارة " جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة " في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 3.63، وانحراف معياري 1.17، وذلك للإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي له أثر هام وفعال في زيادة الدخل الوطني للمملكة.
- تأتي في المرتبة الثانية والثالثة العبارة "وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي" وذلك بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 1.16، وذلك للدلالة على الدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات في الجانب الاقتصادي للمملكة وما ينتج عنها من توفير فرص وظيفية لقطاع كبير من الشباب، والعبارة " ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة" وذلك بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 1.14.
- تأتي العبارة " توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم " في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.56، وانحراف معياري 1.2.
- تأتي العبارة " لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة " في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.47، وانحراف معياري 1.3.

- تأتي العبارة " عملت على تشجيع السياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع." في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.44، وانحراف معياري 1.22.
- تأتي العبارة " ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سيّاحية)" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.37، وانحراف معياري 1.09.
- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.52 وانحراف معياري 0.05، وذلك حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة.

أن فقرات هذا المحور لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة، حيث أنه يجب العمل عليه بشكل مكثف، ووضع جهدًا كبيرًا لتطوير السياحة البيئية من خلال العمل المشترك بين الأطراف المعنية، وخاصة المتمثلة في عينة الدراسة (السكان، الخبراء، المكاتب السياحية) مع التنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية في المجتمع البحريني، حيث يتبين من النتائج السابقة أن العبارة " جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة " هي أقوى الفقرات من حيث استجابات عينات الدراسة، وقد اتفقت عينتي السكان مع المكاتب السياحية على هذه العبارة من دور السياحة البيئية في تنمية الاقتصادي وذلك بمتوسطات حسابية متقاربة جدًا ، أما عينة الخبراء فقد اختلفت بالعبارة " لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة "، والتي ترى هذه العينة بأن السياحة البيئية بالمملكة كان لها دورًا واضحًا في تطوير الصناعات التقليدي بالمملكة.

وقد جاءت العبارة " توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم "أضعف فقرة في هذا المحور لعينة السكان، وأما بالنسبة لعينة الخبراء فقد جاءت "وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي" في المرتبة الأخيرة وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي.، وقد اختلفت عينة المكاتب السياحية حيث اتجهت إلى العبارة " ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سيّاحية)" التي اعتبرت من أضعف الأدوار للسياحة البيئية في مملكة البحرين لتنمية الجانب الاجتماعي والثقافي.

- **رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (52): -**

جدول (52) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة	3.31	1.09	3.29	1.07	3.24	1.11
2	عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية	3.74	1.01	3.88	0.96	3.63	1.05
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع	3.67	1.03	3.61	0.93	3.54	1.06
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع	3.70	1.05	3.49	1.03	3.31	1.21
5	وفرت السياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم	3.57	1.12	3.50	1.03	3.07	1.24
6	ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع	3.50	1.10	3.44	0.94	3.37	1.08
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية	3.43	1.11	3.39	0.99	2.91	1.30
8	أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السياحي بالمملكة	3.22	1.21	3.20	1.08	3.14	1.27
	متوسط متغير رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة:	3.52	0.94	3.47	0.81	3.28	1.04

يوضح الجدول السابق (52): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة "، وذلك لعينة من السكان، الخبراء والمكاتب السياحية **حيث يتضح ما يلي:** -

4- بالنسبة للعينة من السكان.

- تأتي العبارة " عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية " في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي 3.74، وانحراف معياري 1.01.
- تأتي العبارة " أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.7، وانحراف معياري 1.05، كما تأتي العبارة " أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع" في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 3.67، وانحراف معياري 1.03.

- تأتي العبارة " وفرت السياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم" في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي3.57، وانحراف معياري 1.12، وتأتي العبارة "ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع" في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.5، وانحراف معياري 1.1.
- تأتي العبارة " للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية " في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.43، وانحراف معياري 1.11، في حين تأتي العبارة " ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة " في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.31، وانحراف معياري 1.09.
- تأتي العبارة " أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السيَاحي بالمملكة " في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.22، وانحراف معياري 1.21.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.52 وانحراف معياري 0.94، وذلك حول دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة.

2- بالنسبة للعينة من الخبراء.

- تأتي العبارة "عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية" في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي 3.88، وانحراف معياري 0.96.
- تأتي العبارة "أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدَى المجتمع" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 0.93، وذلك لأن السياحة البيئية تساهم في تسليط الضوء على عادات وتقاليد مجتمع المملكة بهدف الدلالة على الدور الهام الذي تلعبه السياحة البيئية في الارتقاء بثقافات الشعوب في الجانب الاجتماعي والثقافي للمملكة.
- تأتي العبارة " وفرت السيَاحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم " في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.5 وانحراف معياري 1.03.
- تأتي العبارة " أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع" في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.49، وانحراف معياري 1.03.
- تأتي العبارة " ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع " في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.44، وانحراف معياري 0.94.
- تأتي العبارة " للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية " في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.39، وانحراف معياري 0.99.

- تأتي العبارة " ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة" في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.29، وانحراف معياري 1.07.
- تأتي العبارة " أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السيّاحي بالمملكة" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.2، وانحراف معياري 1.08.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.47 وانحراف معياري 0.81، وذلك حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة.

3- بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.

- تأتي العبارة " عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية " في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 3.63، وانحراف معياري 1.05.
- تأتي العبارة " أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدَى المجتمع" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.54 وانحراف معياري 1.06، وتأتي العبارة "ساهمت السياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع" في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.37 وانحراف معياري 3.37.
- تأتي العبارة " أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع" في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.31 وانحراف معياري 1.21.
- تأتي العبارة " ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة " في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.24 وانحراف معياري 1.11.
- تأتي العبارة "وفرت السيّاحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم" في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.14 وانحراف معياري 1.27، وتأتي العبارة " ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة " في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.07 وانحراف معياري 1.24.
- تأتي العبارة " للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية " في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 2.91 وانحراف معياري 1.30.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.28 وانحراف معياري 1.04، وذلك حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة.

أن فقرات هذا المحور لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة، حيث أنه يجب العمل عليه بشكل مكثف، ووضع جهدًا كبيرًا لتطوير السياحة البيئية من خلال العمل المشترك بين الأطراف المعنية، وخاصة المتمثلة في عينة الدراسة (السكان، الخبراء، المكاتب السياحية) مع التنسيق مع الجهات الرسمية

والأهلية في المجتمع البحريني، حيث يتبين من النتائج السابقة أن " عززت السياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية " هي أقوى الفقرات من حيث استجابات عينات الدراسة، وذلك للإشارة إلى أن السياحة البيئية لها دور هام وواضح في تعزيز الثقافة والوصول للتنمية وذلك في النمط الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع في المملكة، حيث من خلال التعامل بين السياح وأفراد المجتمع يحدث نوع من التبادل الثقافي سواء في اللغات أو في الممارسات اليومية وأنماط الحياة للشعوب المختلفة، وقد اتفقت جميع العينات على هذه العبارة من دور السياحة البيئية في تنمية الجانب الاجتماعي والثقافي وذلك بمتوسطات حسابية متقاربة جدًا، وهو ما يعطي دلالة على أهمية هذه العبارة ودورها في تنمية السياحة البيئية في المملكة من خلال ما تقدمه من ارتقاء بالنمط الثقافي للشعب البحريني.

وقد جاءت العبارة "أعطت فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السيّاحي بالمملكة" أضعف فقرات هذا المحور لعينتي السكان والخبراء بمتوسطات حسابية متقاربة وذلك للإشارة إلى أن المشاركة المجتمعية للتخطيط السياحي في المملكة يتسم بالضعف نسبيًا، وقد اختلفت عينة المكاتب السياحية حيث اتجهت الى العبارة "للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية" التي اعتبرتها من أضعف الأدوار للسياحة البيئية في مملكة البحرين لتنمية الجانب الاجتماعي والثقافي. وذلك للإشارة إلى أن التأثير التعليمي للسياحة البيئية ضئيل نسبيًا مقارنة بالأدوار الأخرى مثل تنمية الجانب الثقافي وإحياء التراث الطبيعي والأثري.

- **رأيكم حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (53): -**

جدول (53) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع	3.56	1.01	3.58	0.98	3.37	1.02
2	عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها	3.51	1.02	3.29	1.06	2.99	1.17
3	عملت على تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف	3.53	1.05	3.26	1.02	3.01	1.14
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة	3.42	1.10	3.03	0.94	2.90	1.21
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها	3.51	1.09	3.25	0 93	3.14	1.16

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسياحة	3.50	1.06	3.19	1.02	2.93	1.22
7	شكلت السياحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسياحة	3.55	1.03	3.48	0.99	3.11	1.04
8	أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي	3.43	1.08	3.18	0.94	2.96	1.17
9	عملت على زيادة في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعة، الكائنات الحية)	3.51	1.04	3.44	0.87	2.93	1.15
	متوسط متغير رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة:	3.50	0.92	3.30	0.78	3.04	1.04

الجدول السابق (53) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " رأيكم حول دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة " **وذلك للعينة من** السكان، الخبراء والمكاتب **حيث** يتضح ما يلي: -

1- <u>بالنسبة للعينة من السكان.</u>

- تأتي العبارة " ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع " في المرتبة الأولي، وذلك بمتوسط حسابي 3.56، وانحراف معياري 1.01، وذلك لما أحدثته السياحة البيئية من تعميم الثقافة البيئية للمجتمع من خلال تعميم الثقافة البيئية وذلك باعتبارها تهتم بالتوعية لكافة أفراد المجتمع مهما كانت أعمارهم ومهما كانت جنسيتهم وأهمية البيئة والتوعية بالمحافظة عليها من أجل حماية صحة الإنسان، كما أن هذه الثقافة البيئية تساعد أفراد المجتمع في تطوير وعيهم البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية لأفراد المجتمع.
- تأتي العبارة " شكلت السيَاحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسيَاحة" في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 3.55، وانحراف معياري 1.03، وهذا يدل على أن السياحة البيئية لها العديد من الإيجابيات المتعلقة بالتشريعات والتي تتضمن الحفاظ على البيئة.
- تأتي العبارة "عملت على تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف" في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 3.53، وانحراف معياري 1.05.

- تأتي في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة: العبارة " عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها " وذلك بمتوسط حسابي 3.51، وانحراف معياري 1.02، والعبارة " المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها " وذلك بمتوسط حسابي 3.51، وانحراف معياري 1.04، تأتي العبارة " عملت على زيادة في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعة، الكائنات الحية)"، وذلك بمتوسط حسابي 3.51 وانحراف معياري 1.09.
- تأتي العبارة " يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسيّاحة" في المرتبة السابعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.5، وانحراف معياري 1.06.
- تأتي العبارة " أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي" في المرتبة الثامنة، وذلك بمتوسط حسابي 3.43، وانحراف معياري 1.08.
- تأتي العبارة " ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة " في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 3.42 وانحراف معياري 1.1.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.5 وانحراف معياري 0.92، وذلك حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة.

2- بالنسبة للعينة من الخبراء.

- تأتي العبارة "ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي 3.58، وانحراف معياري 0.98.
- تأتي العبارة " شكلت السيّاحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسيّاحة" في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري 0.99.
- تأتي العبارة " عملت على زيادة في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعة، الكائنات الحية)" في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 3.44 وانحراف معياري 0.87.
- تأتي العبارة " عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها" في المرتبة الرابعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.29، وانحراف معياري 1.06.
- تأتي العبارة " عملت على تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف" في المرتبة الخامسة، وذلك بمتوسط حسابي 3.26 وانحراف معياري 1.02.
- تأتي العبارة " المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها" في المرتبة السادسة، وذلك بمتوسط حسابي 3.25، وانحراف معياري 0.93.

- تأتي العبارة " يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسيّاحة" في المرتبة السابعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.19، وانحراف معياري 1.02.
- تأتي العبارة " أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي" في المرتبة الثامنة، وذلك بمتوسط حسابي 3.18 وانحراف معياري 0.94.
- تأتي العبارة " ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة " في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 3.03 وانحراف معياري 0.94، كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.3 وانحراف معياري 0.73، وذلك حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة.

3- بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.

- تأتي العبارة "ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع" في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي 3.37 وانحراف معياري 1.02.
- تأتي العبارة " المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها" في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 3.14 وانحراف معياري 1.16.
- تأتي العبارة " شكلت السيّاحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسيّاحة " في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 3.11 وانحراف معياري 1.04، وهذا يختلف مع ما جاء في عينة السكان وعينة الخبراء، مما يدل على أهمية هذه القوانين والإجراءات في التعامل مع الآثار السلبية للسياحة.
- تأتي العبارة " عملت على تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف " في المرتبة الرابعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.01 وانحراف معياري 1.14.
- تأتي العبارة " عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها" في المرتبة الخامسة، وذلك بمتوسط حسابي 2.99 وانحراف معياري 1.17.
- تأتي العبارة " أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي " في المرتبة السادسة، وذلك بمتوسط حسابي 2.96 وانحراف معياري 1.17.
- تأتي في المرتبة السابعة والثامنة:
- العبارة " يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسيّاحة "، وذلك بمتوسط حسابي 2.93 وانحراف معياري 1.22.
- العبارة " عملت على زيادة في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعة، الكائنات الحية)"، وذلك بمتوسط حسابي 2.93، وانحراف معياري 1.15.

- تأتي العبارة " ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة " في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 2.9، وانحراف معياري 1.21.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.04 وانحراف معياري 0.04 وذلك حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة.

أن فقرات هذا المحور لمتغير آراء عينات الدراسة حول دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة، حيث أنه يجب العمل عليه بشكل مكثف، ووضع جهدًا كبيرًا لتطوير السياحة البيئية من خلال العمل المشترك بين الأطراف المعنية، وخاصة المتمثلة في عينة الدراسة (السكان، الخبراء، المكاتب السياحية) مع التنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية في المجتمع البحريني، حيث يتبين من النتائج السابقة أن 'ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع" هي أقوى الفقرات من حيث استجابات عينات الدراسة، وذلك يتوافق مع عينة السكان للدلالة على أهمية السياحة البيئية في تعزيز الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع، وذلك حسب رؤية افراد العينات لاعتبارها أهم أهداف السياحة البيئية التي تعمل على تحقيقها لتنمية المجتمع المحلي في الجانب البيئي، وبيان أهمية السياحة البيئية ودورها في تدعيم الثقافة البيئية.

وقد جاءت العبارة " ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة" أضعف فقرات هذا المحور، حيثُ اتفقت عليها جميع عينات الدراسة (السكان، الخبراء، المكاتب السياحية) أضعف فقرات هذا المحور باعتبارها فقرة هامة تقلل من إحداث التنمية في الجانب البيئي للسياحة البيئية. ذلك للإشارة إلى ضعف دور السياحة البيئية في المساهمة في التخلص من التلوث البيئي.

- **حسب وجهة نظركم / ما درجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (54): -**

جدول (54) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة المساهمة للمؤسسات لتحقيق التنمية السياحية المستدامة لعينة من المكاتب السياحية

م	العبارات	عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وجود خطة مستقبلية لتنمية السياحة البيئية	3.70	1.17
2	تنظيم دورات تدريبية للموظفين	3.66	0.99
3	تقييم رضا السيّاح حول البرامج السياحية	3.93	0.98
4	دراسة الاحتياجات السياحية.	4.01	1.00
5	التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي	3.50	1.13
6	الأخذ بمقترحات وآراء السيّاح	4.23	0.92
7	الاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال السياحة البيئية	3.39	1.04
8	توفير موظفين لديهم إلمام بالسياحة والسياحة البيئية	3.94	1.06
	متوسط متغير حسب وجهة نظركم / ما درجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.	3.79	0.79

الجدول السابق (54) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " حسب وجهة نظركم / ما درجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة " وذلك للعينة من السكان، الخبراء والمكاتب حيث يتضح ما يلي: -

- تأتي العبارة "الأخذ بمقترحات وآراء السيّاح" في المرتبة الأولي، وذلك بمتوسط حسابي 4.23، وانحراف معياري 0.92.
- تأتي العبارة " دراسة الاحتياجات السياحية" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.01، وانحراف معياري 1.00.
- تأتي العبارة " توفير موظفين لديهم إلمام بالسيّاحة والسيّاحة البيئية " في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.94، وانحراف معياري 1.06.
- تأتي العبارة " تقييم رضا السيّاح حول البرامج السياحية" في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.93، وانحراف معياري 0.98.
- تأتي العبارة "وجود خطة مستقبلية لتنمية السياحة البيئية" في المرتبة الخامسة، وذلك بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.17.
- تأتي العبارة " تنظيم دورات تدريبية للموظفين" في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.66، وانحراف معياري 0.99.
- تأتي العبارة " التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي" في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف معياري 1.13.
- تأتي العبارة " الاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال السياحة البيئية" في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 3.39 وانحراف معياري 1.04.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.79 وانحراف معياري 0.79، وذلك لدرجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

يتضح من فقرات هذا المحور الخاص بمتغير أراء عينة المكاتب السياحية حول درجة مساهمة المؤسسات لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، بأن أغلب أفراد العينة قد اتفقت على العبارة " الأخذ بمقترحات وآراء السيّاح " التي جاءت في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي 4.23، ويتبين من ذلك الاهتمام من قبل المكاتب السياحية بالمملكة لاستدامة السياحة بجميع اشكالها والحرص على رضا وراحة السياح، بينما كانت أضعف فقرات المحور هي: الاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال السياحة البيئية؛ لذا فأنه من الممكن تعميم النتائج للمكاتب المختصة بالقطاع السياحي للاستفادة والوقوف على التوصيات لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: وضع السياحة البيئية.

- حسب رأيك / ما درجة فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية التالية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (55): -

جدول (55) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية حسب رأي عينة السكان

م	العبارات	عينة السكان	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	محمية العرين	4.19	0.92
2	دوحة عراد	3.75	1.05
3	جزر حوار	3.89	1.09
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)	3.31	1.21
5	قلعة البحرين	3.92	1.02
6	بحيرة اللوزي	3.14	1.25
7	شجرة الحياة	3.50	1.24
8	شاطئ بلاج الجزائر	3.66	1.22
9	موقع التخييم الصحراوي	3.74	1.14
10	تلال عالي الأثرية	3.38	1.23
11	موقع عين الحنينة	3.20	1.20
12	سوق المناصة	4.17	0.96
13	سباق الخيل والأبل (سباق القدرة)	3.75	1.11
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)	4.30	0.95
15	محمية الهيرات الشمالية / مسار طريق اللؤلؤ	3.59	1.12
16	منتزه عين عذاري	3.65	1.23
17	مصانع الفخار	3.70	1.12
18	منخفض وادي البحير	3.15	1.23
19	مركز وبيت الجسرة	3.79	1.05
	متوسط متغير حسب رأيك / ما درجة فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية التالية:	3.67	0.85

يوضح الجدول السابق (55) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " حسب رأيك / ما درجة فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية التالية " **وذلك لعينة من السكان حيث يتضح ما يلي:** -

- تأتي حلبة البحرين (الفورميلا 1) في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.30 وانحراف معياري 0.95، وتأتي محمية العرين في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي

4.19 وانحراف معياري 0.92، في حين تأتي سوق المنامة في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 4.17 وانحراف معياري 0.95.

- تأتي قلعة البحرين في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.92 وانحراف معياري 1.02، وتأتي جزر حوار في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.89 وانحراف معياري 1.09، وتأتي مركز وبيت الجسرة في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.05، أما في المرتبة السابعة تأتي دوحة عراد بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 1.05، وقد جاء سباق الخيل والأبل (سباق القدَرة) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 1.11، وتأتي موقع التخييم الربيعي في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.74 وانحراف معياري 1.14، بينما تأتي مصانع الفخار في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.14.
- يأتي شاطئ بلاج الجزائر في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي 3.66 وانحراف معياري 1.22، تأتي منتزه عين عذاري في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 1.23، وفي المرتبة الثالثة عشر جاءت محمية الهيرات الشمالية/ مسار طريق اللؤلؤ بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 1.12، بينما جاءت شجرة الحياة في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف معياري 1.24.
- تأتي تلال عالي الأثرية في المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي3.38 وانحراف معياري 1.23، في حين جاء خليج توبلي (محمية أشجار القرم) في المرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي 3.31 وانحراف معياري 1.21.
- تأتي المواقع السياحية التالية في المراتب الأخيرة من حيث فاعليتها للسياحة البيئية من وجهة نظر السكان وهي: موقع عين الحنينة بمتوسط حسابي 3.20 وانحراف معياري 1.20، أما منخفض وداي البحير فقد جاء بمتوسط حسابي 3.15 وانحراف معياري 1.23، في حين جاءت بحيرة اللوزي في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.14 وانحراف معياري 1.25.
- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.67 وانحراف معياري 0.85، وذلك لدرجة فاعلية مقومات السيَاحة والسيَاحة البيئية في المواقع السيَاحية، حيث يتبين أن غالبية أفراد عينة السكان يرون أن الموقع السياحي حلبة البحرين لسباق السيارات" الفورمولا" وذلك للإشارة إلى أنها تعد من أهم مواقع السيَاحة والسيَاحة البيئية في المملكة، حيث أنه أكثر موقع سياحي تتوفر فيه مقومات السياحة بشكل عام في المملكة، مع أن الموقع لا يتميز بوجود العناصر الطبيعية الجاذبة، ولكن يمكن توظيفه في عرض صور لكائنات وطيور

المملكة، وخاصة لمحمية العرين المحمية القريبة من الحلبة، ونلاحظ تراجع العديد من المواقع السياحية الهامة التي تمتلك مقومات السياحة البيئية مثل خليج توبلي وعين الحينية التي كانت من أشهر المواقع السياحية الطبيعية قديما في مملكة البحرين.

- **حسب رأيكم / ما تقييمكم لمقومات السيّاحة والسياحة البيئية في المواقع التالية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (56): -**

جدول (56) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة التقييم لعينة الخبراء والمكاتب السياحية لمقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السياحية

م	العبارات	عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	محمية العرين	4.20	0.80	4.20	0.81
2	نوحة عراد	3.85	0.92	3.64	0.93
3	جزر حوار	3.73	1.10	3.69	1.14
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)	2.51	1.13	2.13	1.23
5	قلعة البحرين	4.05	0.90	3.17	1.15
6	بحيرة اللوزي	2.41	1.18	2.06	1.15
7	شجرة الحياة	3.15	1.02	2.26	1.14
8	شاطئ بلاج الجزائر	3.25	1.21	2.93	1.20
9	موقع التخييم الصحراوي	3.29	1.31	3.29	1.21
10	تلال عالي الأثرية	3.10	1.33	2.04	1.27
11	موقع عين الحينة	2.78	1.18	2.23	1.28
12	سوق المنامة	3.98	1.08	3.93	0.94
13	سباق الخيل والأبل (سباق القدرة)	3.90	1.09	4.03	0.99
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)	4.64	0.77	4.53	0.85
15	محمية الهيرات الشمالية / مسار طريق اللؤلؤ	3.61	1.15	2.96	1.10
16	منتزه عين عذاري	3.30	1.04	3.10	1.04
17	مصانع الفخار	3.33	1.20	2.54	1.35
18	منخفض وادي البحير	2.78	1.26	2.09	1.22
19	مركز وبيت الجسرة	3.79	1.02	3.06	1.03
	متوسط متغير حسب رأيك / ما درجة فاعلية مقومات السياحة والسياحة البيئية في المواقع السيّاحية التالية:	3.45	0.73	3.05	0.72

يوضح الجدول السابق (56) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " حسب رأيكم / ما تقييمكم لمقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع التالية " **وذلك للعينة من** الخبراء والمكاتب السياحية حيث **يتضح ما يلي: -**

1- بالنسبة للعينة من الخبراء.

- تأتي حلبة البحرين في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي 4.64 وانحراف معياري 0.77، بينما تأتي محمية العرين في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري 0.80، وهذا ما يتوافق مع ما جاء من عينة السكان والتي دلت على أن هذه المواقع لها أهميتها البالغة كعامل من عوامل الجذب السياحي.
- تأتي قلعة البحرين في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.90، وتأتي سوق المنامة في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 1.08، وهذا اختلف مع ما جاء من عينة السكان في اختيار سوق المنامة في المرتبة الثالثة وقلعة البحرين في المرتبة الرابعة، يأتي سباق الخيل والأبل (سباق القدرة) في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.90، وانحراف معياري 1.09، بينما تأتي دوحة عراد في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.85 وانحراف معياري 0.92.
- يأتي مركز وبيت الجسرة في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 1.02، تأتي جزر حوار في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 1.10، تأتي محمية الهيرات الشمالية / مسار طريق اللؤلؤ في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 1.15.
- تأتي مصانع الفخار في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.33 وانحراف معياري1.20، ويأتي منتزه عين عذاري في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري 1.04، بينما يأتي موقع التخييم الصحراوي في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.29 وانحراف معياري 1.31.
- يأتي شاطئ بلاج الجزائر في المرتبة الثانية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.25 وانحراف معياري 1.21، في حين تأتي شجرة الحياة في المرتبة الثالثة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.15 وانحراف معياري1.02.
- تأتي تلال عالي الأثرية في المرتبة الرابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 1.33، يأتي موقع عين الحنينة في المرتبة الخامسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.78 وانحراف معياري1.18.
- يأتي منخفض وداي البحير في المرتبة السادسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.78 وانحراف معياري 1.26، يأتي خليج توبلي (محمية أشجار القرم) في المرتبة السابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.51 وانحراف معياري 1.13.
- تأتي بحيرة اللوزي في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.41 وانحراف معياري 1.18، وذلك ما يتوافق مع عينة السكان للدلالة على أن هذه المواقع السياحية تلقى القليل

من الجذب السياحي لفئة السياح، وذلك مقارنة بالمواقع السياحية الأخرى والتي احتلت المراتب الأولى في أهميتها السياحية.

- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.45 وانحراف معياري 0.73، وذلك لدراسة درجة فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية وذلك بالتطبيق على العينة من الخبراء.

2- بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.

- تأتي حلبة البحرين (الفورميلا 1) في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.53 وانحراف معياري 0.85.
- تأتي محمية العرين في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.20 وانحراف معياري0.81، ويأتي سباق الخيل والأبل (سباق القدَرة) في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي4.03 وانحراف معياري 0.99.
- تأتي سوق المنامة في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري.0.94، وتأتي جزر حوار في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 1.14، وتأتي دوحة عراد في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.93، يأتي موقع التخييم الصحراوي في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.29 وانحراف معياري 1.21.
- تأتي قلعة البحرين في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي 3.17 وانحراف معياري1.15، ويأتي منتزه عين عذاري في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 1.04، يأتي مركز وبيت الجسرة في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.06 وانحراف معياري 1.03، وتأتي محمية الهبرات الشمالية / مسار طريق اللؤلؤ في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.96 وانحراف معياري 1.10.
- يأتي شاطئ بلاج الجزائر في المرتبة الثانية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.93 وانحراف معياري 1.20، وتأتي مصانع الفخار في المرتبة الثالثة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.54 وانحراف معياري1.35، بينما تأتي شجرة الحياة في المرتبة الرابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.26 وانحراف معياري1.14.
- يأتي موقع عين الحنينة في المرتبة الخامسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.23 وانحراف معياري 1.28، ويأتي خليج توبلي (محمية أشجار القرم) في المرتبة السادسة عشر وذلك بمتوسط حسابي 2.13 وانحراف معياري 1.23.

- يأتي منخفض وداي البحير في المرتبة السابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.09 وانحراف معياري 1.22، وتأتي بحيرة اللوزي في المرتبة الثامنة عشر وذلك بمتوسط حسابي 2.06 وانحراف معياري1.15.
- تأتي تلال عالي الأثرية في المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.04 وانحراف معياري1.27.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.05 وانحراف معياري 0.72، وذلك لدراسة درجة فاعلية مقومات السياحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية بالتطبيق على العينة من المكاتب السياحية.

يلاحظ من مما سبق أن جميع عينات الدراسة قد اتفقت على أن الموقع السياحي حلبة البحرين لسباق السيارات" الفورمولا" هو أكثر موقع سياحي تتوفر فيه مقومات السياحة بشكل عام في المملكة، بمتوسطات حسابية متقاربة جدًا، في حين فقد جاءت أقل مرتبة لعينة الخبراء هو الموقع السياحي بحيرة اللوزي بمتوسط حسابي2.41، بالرغم من أن هذه البحيرة تحوي أهم البيئات الطبيعية في المملكة وهي بيئة القصب، والتي قد اتفقت عينة السكان كذلك من حيث الترتيب في المرتبة الاخيرة على تراجع فاعلية مقوماتها للسياحة البيئية بمتوسط حسابي 3.14، أما عينة المكاتب السياحية فقد رأت بأن الموقع السياحي" تلال عالي الاثرية" يفتقد لمقومات السياحة والسياحة البيئية وذلك بمتوسط حسابي 2.04، وعلى الرغم كذلك من أدرج تلال مدافن دلمون في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، فأنها لازالت غير مؤهلة لاجتذاب السياح، وتعتبرهذه الآثار من أهم المدافن الدلمونية في المملكة التي يرجع تاريخها إلى حقبة دلمون.

- **من وجهة نظركم/ المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (57): -**

جدول (57) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير وجهات النظر لعينات الدراسة حول المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي	4.01	0.93	3.75	0.92	4.09	0.90
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي	3.91	0.96	3.71	1.00	3.93	1.01
3	غياب استراتيجية وطنية سياحية	3.92	1.02	3.73	1.03	4.07	1.07
4	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية	3.49	1.15	3.38	1.21	3.60	1.04
5	تدني مساهمة الإعلام السياحي	3.76	1.05	3.69	1.00	4.00	1.02
6	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة	3.85	1.04	3.85	1.03	4.01	1.03
7	استنزاف الموارد الطبيعية	3.89	1.05	4.06	1.00	4.26	0.93
8	تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)	3.87	1.04	3.99	0.92	4.23	0.95
9	ارتفاع مستوى التلوث البيئي	3.69	1.08	3.74	0.96	4.20	0.84
10	تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية	3.29	1.20	3.05	1.07	3.84	0.99
11	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/....) في المواقع السياحية	3.04	1.23	2.79	1.09	2.73	1.14
12	انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).	3.19	1.20	3.13	1.06	2.94	1.02
13	نقص في مراكز (استقبال السياح /إرشاد سياحي)	3.50	1.12	3.48	1.14	3.36	0.83
14	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جنسات استراحة/العاب اطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)	3.43	1.21	3.45	1.05	3.17	1.05
15	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السياحي	3.18	1.20	2.85	0.98	3.20	1.14
16	صعوبة الوصول لبعض المواقع السياحية	3.25	1.24	2.93	1.24	2.93	1.22
	متوسط متغير من وجهة نظرك/ أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة.	3.58	0.84	3.47	0.69	3.66	0.67

يوضح الجدول السابق (57) أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " من وجهة نظركم/ المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة " وذلك للعينة من السكان، الخبراء والمكاتب حيث يتضح ما يلي: -

1- بالنسبة للعينة من السكان.

- تأتي العبارة "الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي" في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.01، وانحراف معياري 0.93.
- تأتي العبارة "غياب استراتيجية وطنية سياحية" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.92، وانحراف معياري .1.02.
- تأتي العبارة " قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي" في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.91، وانحراف معياري 0.96.
- تأتي العبارة "استنزاف الموارد الطبيعية" في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي3.89، وانحراف معياري 1.05.
- تأتي العبارة " تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.87، وانحراف معياري 1.04.
- تأتي العبارة "عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة" في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 3.85، وانحراف معياري 1.04.
- تأتي العبارة " تدني مساهمة الإعلام السياحي" في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي3.76، وانحراف معياري 1.05.
- تأتي العبارة "ارتفاع مستوى التلوث البيئي" في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي3.69، وانحراف معياري 1.08.
- تأتي العبارة " نقص في مراكز (استقبال السياح /إرشاد سياحي)" في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.50، وانحراف معياري 1.12
- تأتي العبارة " عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية" في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.49، وانحراف معياري 1.15.
- تأتي العبارة " عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب اطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)" في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.43، وانحراف معياري1.21، تأتي العبارة " تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية" في المرتبة الثانية عشرة وذلك بمتوسط حسابي3.29، وانحراف معياري 1.20
- تأتي العبارة " صعوبة الوصول لبعض المواقع السيّاحية" في المرتبة الثالثة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.25، وانحراف معياري 1.24.
- تأتي العبارة " انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....)" في المرتبة الرابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي3.19، وانحراف معياري 1.20، وتأتي العبارة "عدم الشعور بالراحة

النفسية في الموقع السيّاحي" في المرتبة الخامسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.18، وانحراف معياري 1.20.

- تأتي العبارة " ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/....) في المواقع السياحية " في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 3.04، وانحراف معياري 1.23.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.58 وانحراف معياري 0.84 وذلك لدراسة أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة بالتطبيق على العينة من السكان.

2- <u>بالنسبة للعينة من الخبراء.</u>

- تأتي العبارة " استنزاف الموارد الطبيعية " في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.06، وانحراف معياري 1.0.
- تأتي العبارة " تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.99، وانحراف معياري 0.92
- تأتي العبارة " عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة" في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.85، وانحراف معياري 1.03.
- تأتي العبارة " الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي" في المرتبة الرابعة، وذلك بمتوسط حسابي 3.75 ، وانحراف معياري 0.92
- تأتي العبارة " ارتفاع مستوى التلوث البيئي" في المرتبة الخامسة، وذلك بمتوسط حسابي3.74، وانحراف معياري 0.96.
- تأتي العبارة " غياب استراتيجية وطنية سياحية" في المرتبة السادسة، وذلك بمتوسط حسابي3.73، وانحراف معياري 1.03.
- تأتي العبارة " قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي" في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.71، وانحراف معياري 1.00.
- تأتي العبارة "تدني مساهمة الإعلام السياحي" في المرتبة الثامنة، وذلك بمتوسط حسابي3.69، وانحراف معياري 1.00، وتأتي العبارة " نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)" في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي3.48 وانحراف معياري 1.14.
- تأتي العبارة " عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب أطفال/ملعب كره/ مسبح/.....)" في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.45، وانحراف معياري 1.05

- تأتي العبارة " عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية" في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.38، وانحراف معياري 1.21.
- تأتي العبارة " انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....)" في المرتبة الثانية عشرة وذلك بمتوسط حسابي3.13، وانحراف معياري 1.06.
- تأتي العبارة " تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية" في المرتبة الثالثة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.05، وانحراف معياري 1.07.
- تأتي العبارة " صعوبة الوصول لبعض المواقع السيّاحية" في المرتبة الرابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.93، وانحراف معياري 1.24.
- تأتي العبارة " عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السيّاحي" في المرتبة الخامسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.85، وانحراف معياري 0.98.
- تأتي العبارة " ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/....) في المواقع السياحية " في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.79، وانحراف معياري 1.09.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.47 وانحراف معياري 0.69، وذلك لدراسة أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السيّاحة البيئية في المملكة بالتطبيق على العينة من الخبراء.

3- <u>بالنسبة للعينة من المكاتب السياحية.</u>

- تأتي العبارة " استنزاف الموارد الطبيعية " في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.26، وانحراف معياري 0.93.
- تأتي العبارة " تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.23 وانحراف معياري 0.95.
- تأتي العبارة "ارتفاع مستوى التلوث البيئي" في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 4.20، وانحراف معياري 0.84، تأتي العبارة " الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي" في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي4.09، وانحراف معياري 0.90، تأتي العبارة " غياب استراتيجية وطنية سياحية" في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي4.07، وانحراف معياري 1.07.
- تأتي العبارة " عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة" في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 4.01 وانحراف معياري 1.03.

- تأتي العبارة " تدني مساهمة الإعلام السياحي" في المرتبة السابعة، وذلك بمتوسط حسابي4.00 وانحراف معياري 1.02.
- تأتي العبارة " قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي" في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 1.01.
- تأتي العبارة " تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية" في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.84 وانحراف معياري 0.99.
- تأتي العبارة " عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السياحية" في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.60، وانحراف معياري 1.04.
- تأتي العبارة " نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)" في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري 0.83.
- تأتي العبارة " عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السيّاحي" في المرتبة الثانية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.20 وانحراف معياري 1.14.
- تأتي العبارة " عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب أطفال/ملعب كره/ مسبح/.....)" في المرتبة الثالثة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.17 وانحراف معياري1.05.
- تأتي العبارة " انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/....." في المرتبة الرابعة عشرة وذلك بمتوسط حسابي2.94، وانحراف معياري 1.02.
- تأتي العبارة " صعوبة الوصول لبعض المواقع السيّاحية" في المرتبة الخامسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.93 وانحراف معياري 1.22.
- تأتي العبارة " ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/.....) في المواقع السياحية" في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.73، وانحراف معياري 1.14.
- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.66 وانحراف معياري 0.67، وذلك لدراسة أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة بالتطبيق على العينة من المكاتب السياحية.

يتبين من فقرات هذا المحور لمتغير آراء عينات الدراسة أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة، ومن خلال استعراض النتائج السابقة أن العبارة التي جاءت بالمرتبة الاولى لعينة السكان هي " الافتقار للخطط التطويرية في القطاع السياحي " وذلك للإشارة إلى المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة، كما جاءت عبارة " غياب

استراتيجية وطنية سياحية " في المرتبة الثانية، كما جاءت عبارة " قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السياحي" في المرتبة الثالثة للدلالة على أن هذه المعوقات الثلاثة من وجهة نظر عينة السكان والخبراء والمكاتب السياحية من أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه السياح والسياحة البيئية في المملكة، كما جاءت العبارة تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الخامسة وذلك للإشارة إلى أن الافتقار لهذه العناصر الحيوية تساهم بشكل سلبي في التأثير على عوامل الجذب السياحي، بينما نجد أنه بالنسبة لعينة الخبراء جاءت عبارة "استنزاف الموارد الطبيعية" في المرتبة الأولى، وذلك للإشارة إلى المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة من وجهة نظر الخبراء، وهذا يختلف مع ما جاء من قبل عينة السكان والتي كانت المرتبة الأولى الافتقار التطويرية في القطاع السياحي، أما بالنسبة لعينة الخبراء فجاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة، كما جاءت عبارة " تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الثانية وجاءت بالنسبة لعينة السكان في المرتبة الثانية ، للدلالة على أهميتها بالنسبة من وجهة نظر العينتين كما جاءت عبارة " عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة " في المرتبة الثالثة للدلالة على أن هذه المشكلات ساهمت في التأثير على البيئة السياحية في المملكة.

نجد أن بالنسبة لعينة المكاتب السياحية جاءت عبارة "استنزاف الموارد الطبيعية" في المرتبة الأولى، كما جاءت عبارة " تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الثانية وهذا يتوافق مع عينة السكان وعينة الخبراء وهذا يدل على أهمية هذه العبارة، كما جاءت عبارة " ارتفاع مستوى التلوث البيئي" في المرتبة الثالثة للدلالة على أن مشكلة التلوث البيني تأتي في الصدارة كأحد المعوقات التي تؤثر على البيئة السياحية في المملكة.

أما بالنسبة لأضعف فقرات هذا المحور من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عينات الدراسة (السكان والخبراء والمكاتب السياحية) فقد جاءت عبارة "ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/....) في المواقع السياحية" في المرتبة الأخيرة، وذلك للإشارة أن البنية التحتية في المملكة قوية وليس لها تأثير سلبي بشكل بالغ على عامل الجذب السياحي للسياحة في المملكة، وذلك يتوافق مع رأي عينة السكان للإشارة أن البنية التحتية في المملكة قوية وليس لها تأثير سلبي بشكل بالغ على عامل الجذب السياحي في المملكة ولكن أي تقصير أو نقص فيها من الممكن أن يؤدي لبعض المشكلات في السياحة.

- ما مدى ممارستك للأنشطة السياحية التالية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (58): -

جدول (58) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير ممارسة الأنشطة السياحية لعينة من السكان

م	العبارات	عينة السكان	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التخييم الربيعي	2.91	1.31
2	الترفيه في المحميات الطبيعية	3.06	1.18
3	الاسترخاء في الجزر الطبيعية	2.67	1.29
4	مراقبة الطيور وتصويرها	2.56	1.29
5	التأمل والتنزه في الشواطئ	3.67	1.16
6	الذهاب للمناطق الأثرية والتراثية	3.05	1.20
7	الأنشطة البحرية (صيد السمك/الغوص والغطس/السباحة)	2.76	1.40
8	التسوق	4.04	1.04
9	حضور المؤتمرات والمعارض السياحية	2.72	1.30
10	الأنشطة الرياضية (سباق السيارات/سباق القوارب الشراعية/سباق الأبل والخيول)	2.64	1.39
11	الذهاب للفنادق والمنتجعات السياحية	2.96	1.41
12	التعرف على ثقافة المجتمع وتكوين الصداقات بين افراده	3.36	1.25
	متوسط متغير ما مدى ممارستك للأنشطة السياحية التالية.	3.03	0.94

يوضح الجدول السابق (58) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " ما مدى ممارستك للأنشطة السياحية التالية " **وذلك لعينة من السكان حيث يتضح ما يلي:** -

- يأتي التسوق في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي 4.04، وانحراف معياري 1.04، وذلك للإشارة إلى الأنشطة السياحية التي يتم ممارستها بكثرة ويأتي التأمل والتنزه في الشواطئ في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 1.16، وذلك للدلالة على أن هذه من الأنشطة الهامة في السياحة البيئية.
- يأتي التعرف على ثقافة المجتمع وتكوين الصداقات بين افراده في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري 1.25.
- يأتي الترفيه في المحميات الطبيعية في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.06 وانحراف معياري 1.18، كأحد أهم الأنشطة التي يتم ممارستها في السياحة البيئية.

- يأتي الذهاب للمناطق الأثرية والتراثية في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.05 وانحراف معياري 1.20، يأتي الذهاب للفنادق والمنتجعات السياحية في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 2.96 وانحراف معياري 1.41.
- يأتي التخييم الربيعي في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 2.91، وانحراف معياري 1.31، وتأتي الأنشطة البحرية (صيد السمك/الغوص والغطس/السباحة) في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي2.76 وانحراف معياري 1.40.
- يأتي حضور المؤتمرات والمعارض السياحية في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 2.72، وانحراف معياري 1.30.
- يأتي الاسترخاء في الجزر الطبيعية في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.67، وانحراف معياري 1.29.
- تأتي الأنشطة الرياضية (سباق السيارات/سباق القوارب الشراعية/سباق الإبل والخيول) في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.64، وانحراف معياري 1.39.
- يأتي مراقبة الطيور وتصويرها في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 2.56 وانحراف معياري 1.29، وذلك للدلالة على أنها من الأنشطة التي تلقى اهتمام ضئيل جدًا في نمط السياحة البيئية وأنشطتها.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.03 وانحراف معياري 0.94، وذلك لدراسة مدى ممارسة عينة السكان للأنشطة السياحية السابقة.
- **حسب رأيكم: كيف تتوقع مستوى الإقبال على الأنماط السياحية التالية مستقبلًا في المملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (59): -**

جدول (59) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير أراء عينة من الخبراء حول التوقعات المستقبلية لمستوى الأنماط السياحية المستقبلية

م	العبارات	عينة الخبراء	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	سياحة التخييم الربيعية	4.05	0.81
2	سياحة المحميات الطبيعة	3.83	0.99
3	سياحة الجزر الطبيعية	4.00	1.02
4	سياحة الشواطئ البحرية	3.94	1.05
5	سياحة مراقبة الطيور ورصدها	3.46	1.05
6	سياحة الغوص والصيد	3.93	1.06
7	السياحة التراثية والآثار	3.69	1.07
8	سياحة التسويق	4.35	0.83
9	سياحة المؤتمرات والمعارض	4.21	0.74
10	السياحة الرياضية	4.24	0.86
11	سياحة المنتجعات والفنادق	4.28	0.78
12	السياحة الثقافية والمجتمعية	3.65	1.07
	متوسط متغير حسب رأيكم: كيف تتوقع مستوى الإقبال على الأنماط السياحية التالية مستقبلا في المملكة.	3.97	0.62

يوضح الجدول السابق (59) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير "حسب رأيكم/ كيف تتوقعون مستوى الإقبال على الأنماط السياحية التالية مستقبلا في المملكة " **وذلك لعينة من الخبراء حيث يتضح ما يلي:-**

- تأتي سياحة التسويق في المرتبة الأولى، وذلك بمتوسط حسابي 4.34، وانحراف معياري 0.83.
- تأتي سياحة المنتجعات والفنادق في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.28، وانحراف معياري 0.78، وتأتي السياحة الرياضية والفنادق في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 4.24، وانحراف معياري0.86.
- تأتي سياحة المؤتمرات والمعارض والفنادق في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 0.74، وتأتي سياحة التخييم الربيعية والفنادق في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 4.05 وانحراف معياري 0.81.

- تأتي سياحة الجزر الطبيعية في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 4.00، وانحراف معياري 1.02، وتأتي سياحة الشواطئ البحرية في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.94 وانحراف معياري 1.05.
- تأتي سياحة الغوص والصيد في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي3.93، وانحراف معياري 1.06، وتأتي سياحة المحميات الطبيعة في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.99.
- تأتي السياحة التراثية والآثار في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.69، وانحراف معياري 1.07، وتأتي السياحة الثقافية والمجتمعية في المرتبة الخامسة عشرة وذلك بمتوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 1.07.
- وتأتي سياحة مراقبة الطيور ورصدها في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 3.46 وانحراف معياري 1.05، وهذا ما توافق مع عينة السكان للإشارة على تراجع هذا النمط من السياحة البيئية الهامة، خصوصًا مع امتلاك المملكة لتنوع كبير جدًا من أشهر أنواع الطيور على مستوى العالم.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.97 وانحراف معياري 0.62، وذلك لدراسة مستوى التوقع للإقبال على الأنماط السياحية التالية مستقبلا في المملكة، بالتطبيق على العينة من الخبراء.

حسب رأيكم: ما درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية التالية من قبل شركتكم عند إعداد البرامج السيّاحية في المملكة، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (60): -

جدول (60) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الرأي حول درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية لعينة من المكاتب السياحية

م	العبارات	عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	سياحة التخييم الربيعية	2.24	1.33
2	سياحة المحميات الطبيعة	1.76	1.24
3	سياحة الجزر الطبيعية	3.01	1.29
4	سياحة الشواطئ البحرية	2.29	1.26
5	سياحة مراقبة الطيور ورصدها	2.44	0.86
6	سياحة الغوص والصيد	2.61	0.97
7	السياحة التراثية والأثار	2.37	1.02
8	سياحة التسويق	4.13	1.10
9	سياحة المؤتمرات والمعارض	4.46	1.07
10	السياحة الرياضية	4.49	1.02
11	سياحة المنتجعات والفنادق	4.67	0.81
12	السياحة الثقافية والمجتمعية	1.94	1.15
	متوسط متغير حسب رأيكم: ما درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية التالية من قبل شركتكم عند إعداد البرامج السياحية في المملكة	3.03	0.58

يوضح الجدول السابق (60) أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " حسب رأيكم: ما درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية التالية من قبل شركتكم عند إعداد البرامج السياحية في المملكة " **وذلك لعينة من المكاتب السياحية، حيث يتضح ما يلي: -**

- تأتي سياحة المنتجعات والفنادق في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 4.67، وانحراف معياري 0.81، وذلك للإشارة إلى درجة الإقبال على هذا النوع من السياحة في التنظيم للأنماط السياحية التالية من قبل المكاتب السياحية وذلك عند إعداد البرامج السياحية في المملكة.
- تأتي السياحة الرياضية في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 4.49 وانحراف معياري 1.02، بينما تأتي سياحة المؤتمرات والمعارض في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 4.46 وانحراف معياري 1.07، وتأتي سياحة التسويق في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي4.13 وانحراف معياري 1.10، حيث يختلف ذلك مع عينة السكان والخبراء والتي كانت سياحة التسويق في المرتبة الأولى للأنشطة والانماط السياحية.

- تأتي سياحة الجزر الطبيعية في المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي 3.01 وانحراف معياري 1.29، في حين تأتي سياحة الغوص والصيد في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 2.61 وانحراف معياري 0.97، وتأتي سياحة مراقبة الطيور ورصدها في المرتبة السابعة وذلك بمتوسط حسابي 2.44 وانحراف معياري 0.86.
- تأتي السياحة التراثية والآثار في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي 2.37 وانحراف معياري 1.02، وتأتي سياحة الشواطئ البحرية في المرتبة التاسعة وذلك بمتوسط حسابي 2.29 وانحراف معياري 1.26.
- تأتي سياحة التخييم الربيعية في المرتبة العاشرة وذلك بمتوسط حسابي 2.24 وانحراف معياري 1.33، وتأتي السياحة الثقافية والمجتمعية في المرتبة الحادية عشرة وذلك بمتوسط حسابي 1.94، وانحراف معياري 1.15.
- تأتي سياحة المحميات الطبيعة في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي 1.76 وانحراف معياري 1.24، ويدل ذلك على أنها من الأنماط السياحية التي ترى عينة المكاتب السياحية بأنها درجة الإقبال على التنظيم ذات اهتمام ضئيل من قبل الشركة عند إعداد البرامج السياحية. وهذا ما توافق مع عينة الخبراء في التوقع المستقبلي لهذا النمط من السياحة البيئية، أما عينة السكان فقد رأت أن هذا النوع من السياحة مرغوب في ممارسته لدى أفراد العينة، على الرغم من أن مملكة البحرين تشتهر بالعديد من المحميات الطبيعية البحرية والبرية ذات مقومات وموائل طبيعية هامة.
- كما نجد ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.03 وانحراف معياري 0.58، وذلك لدراسة درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية التالية من قبل شركتكم عند إعداد البرامج السيّاحية في المملكة بالتطبيق على العينة من المكاتب.

ما درجة استخدام كل وسيلة من وسائل الترويج للسياحة البيئية التالية في شركتكم، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (61): -

جدول (61) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير درجة استخدام وسائل الترويج للسياحة البيئية لعينة من المكاتب السياحية

م	العبارات	عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	برامج التواصل الاجتماعي	4.46	0.94
2	الصحف والإعلام المقروء	3.30	1.01
3	التلفزيون والإعلام المسموع	2.71	1.08
4	النشرات الإعلامية	3.00	1.17
5	معارض سياحية	3.01	1.20
6	وسائل إعلام متخصصة في السياحة	2.90	1.29
	متوسط متغير ما درجة استخدام كل وسيلة من وسائل الترويج للسياحة البيئية التالية في شركتكم.	**3.23**	**0.78**

يوضح الجدول السابق (62) أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " **ما درجة استخدام كل وسيلة من وسائل الترويج للسياحة البيئية التالية في شركتكم** " **وذلك للعينة من** المكاتب حيث يتضح ما يلي: -

- نجد بأن برامج التواصل الاجتماعي جاء في المرتبة الأولي، وذلك بمتوسط حسابي 4.46 وانحراف معياري 0.94، وذلك للإشارة إلى الوسائل التي يتم استخدامها من قبل عينة المكاتب السياحية بهدف الترويج للسياحة البيئية، وذلك عند إعداد البرامج السياحية في المملكة.
- تأتي الصحف والإعلام المقروء في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري1.01، وتأتي "معارض سياحية" في المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي 3.01 وانحراف معياري 1.20، وهذا يدل على أن هذه الوسائل الثلاثة تعد من أهم الوسائل التي تستخدمها المكاتب السياحية للترويج لبرامجها السياحية.
- تأتي النشرات الإعلامية في المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي 3.00 وانحراف معياري1.17، بينما تأتي وسائل إعلام متخصصة في السياحة في المرتبة الخامسة، وذلك بمتوسط حسابي 2.90 وانحراف معياري 1.29.
- يأتي التلفزيون والإعلام المسموع في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 2.71 وانحراف معياري 1.08. وهذا يدل على أن الوسائل الاجتماعية أكثر انتشارًا وتأثيرًا من التلفزيون والإعلام المسموع.

- ان المتوسط العام للمتغير ككل بلغ 3.23 وانحراف معياري 0.78، وذلك لدراسة درجة استخدام كل وسيلة من وسائل الترويج للسياحة البيئية التالية في شركتكم، وذلك بالتطبيق على العينة من المكاتب السياحية.
- **برأيك/ ما درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي (62): -**

جدول (62) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير رأي عينات الدراسة حول درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية بمملكة البحرين مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى

م	العبارات	عينة السكان		عينة الخبراء		عينة المكاتب	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	برأيك/ ما درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى؟	3.14	1.18	2.90	0.88	2.29	1.05

يوضح الجدول السابق (62) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير " برأيك/ ما درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية بمملكة البحرين مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى؟" وذلك للعينة من السكان، الخبراء والمكاتب حيث **يتضح ما يلي: -**

- تأتي درجة اهتمام عينة السكان في المرتبة الأولي، وذلك بمتوسط حسابي 3.14 وانحراف معياري 1.18، وحسب رأي عينة السكان بأن درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى أكبر من رأي عينتي الخبراء والمكاتب السياحية.
- تأتي درجة اهتمام عينة الخبراء في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 2.90، وانحراف معياري 0.88.
- تأتي درجة اهتمام عينة المكاتب في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 2.29، وانحراف معياري 1.05.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية بمملكة البحرين مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى، نجد أن بالنسبة لعينة السكان جاءت درجة اهتمام عينة السكان في المرتبة الأولي حيث جاءت أكبر في نمط السياحة البيئية مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى من رأي عينتي الخبراء والمكاتب، وجاءت عينة الخبراء في المرتبة الثانية، أما بالنسبة لعينة المكاتب السياحية جاءت في المرتبة الأخيرة وذلك للدلالة على أن هذا النمط من السياحة ومن وجهة نظر السكان فإن درجة الاهتمام أكبر كانت لديهم مقارنة بالفئات الأخرى.

سابعًا: تحليل الأسئلة المفتوحة: للتعرف على مقترحات عينة الدراسة حول فاعلية مقومات السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة، تم توجيه أسئلة مفتوحة لعينات الدراسة (عينة السكان، عينة الخبراء، عينة المكاتب السياحية)، وقد تم استثمار معظم إجابات العينة في الدراسة، وخاصة تلك المتعلقة بتحليل "**مصفوفة التحليل الرباعي SWOT**" لعينتي الخبراء والمكاتب السياحية. ومن الأسئلة المشتركة التي طرحت على عينات الدراسة جميعها **(ماهي اقتراحاتك/ اقتراحاتكم لتنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السائحين في مملكة البحرين)، وقد جاءت كالتالي بعد تنقيحها وتعديلها لغويًا وتجميعها.**

1- **بالنسبة لعينة من جمهور السكان:**

- **ماهي اقتراحاتك/ لتنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السائحين في مملكة البحرين، وقد تمثلت اقتراحات المبحوثين، وجاءت أبرز المقترحات حول النقاط التالية، وذلك حسب عينة الدراسة كالتالي: -**

- **مقترحات عينة السكان:**

- توجيه الأعلام والتسويق نحو السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص في المملكة.
- إعطاء المواطنين فرصة للمشاركة في تطوير وتحسين بيئة المواقع السياحية والتراثية في المملكة.
- المحافظة على البيوت القديمة المتبقية، واستغلالها كاستراحات للسياح القادمين للمواقع السياحية خاصة البيوت الواقعة في المناطق التي تزخر بالمواقع الأثرية.
- زيادة توعية المجتمع حول دوره في الاهتمام بالمقدرات السياحية للمملكة.
- زيادة الأنشطة والفعاليات السياحية مثل (الأنشطة الرياضية، صيد الأسماك، التسابق في بناء القلاع الرملية على السواحل، الرسم، ومراقبة الطيور والتأمل)، وفتح مواقع سياحية جديدة في المناطق الطبيعية مثل بحيرة اللوزي ووادي البحير وشجرة الحياة.
- عمل رحلات بأسعار مناسبة للرحلات للجزر والمواقع الاثرية.
- استثمار المناسبات التراثية والثقافية للمجتمع البحريني لخدمة السياحة بشكل عام.
- الاهتمام بالعامل البحريني وتدريبه ليتمكن من العمل في المجال السياحي.
- تنمية وتطوير المهن القديمة، والعمل على تنمية مواقعها لوضعها على الخريطة السياحية للمملكة.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للأفراد ذوي الاختصاص دون شروط مسبقة تعزفهم عن إنماء هذا الجانب من السياحة.
- الاكثار من انشاء مشاريع سياحية تناسب الاطفال لزيادة جذب العائلات.

- تفعيل القوانين والأنظمة التي تساهم في الحفاظ على البيئة ووضع الغرامات لعدم التقيد بها.
- عرض برامج تلفزيونية متنوعة، ودليل نموذجي شامل حول أهم المواقع السياحية بالمملكة.
- فتح المجال أمام المجتمع المحلي للابتكار والإبداع في انشاء وتنفيذ مشاريع سياحية (القرى التراثية، المهن التقليدية، الاهتمام بتنظيف السواحل وحماية البيئة).
- اعتماد مواقع سياحية أخرى كمحميات طبيعية قبل أن يطالها الزحف العمراني.
- الاهتمام بالقرى وجمالها وإبراز البحرين كأفضل خيار للسياحة العائلية النظيفة وتوسعة الشواطئ والبرامج الشعبية الترفيهية.
- التطوير الإعلامي واحتضان المؤثرين اجتماعيًا لأخذ دورهم في تطوير السياحة، تطوير اللوحات الإرشادية في الطرق للوصول للمنتجعات السياحية، وضع مكاتب سياحية في موقع مطار البحرين الدولي.
- وقف الممارسات المؤدية لتدمير البيئات الطبيعية مثل ردم ودفن السواحل وتلويثها. والمحافظة على السواحل والمواقع البيئية من التدهور والتدمير البشري.
- عمل حملة توعوية وتشجيعية للمواطنين للحفاظ على المناطق الأثرية والطبيعية في مناطقهم.
- زيادة المشاريع التي تعنى بالحفاظ على البيئة مع إنشاء محميات صناعية تحاكي المحميات الطبيعية، كالعيون الطبيعية والمياه الجوفية.
- رسم الخارطة السياحية للمملكة بوضوح.
- تطوير البنى التحتية والفوقية بمعايير عالمية.
- تكثيف الاعلام والتسويق السياحي للمملكة لإبراز مقومات السياحة البيئية وتطويرها.
- الاهتمام بنظافة وخدمات السواحل وزيادة المساحات الخضراء والتشجير بالمملكة.
- التنسيق لعمل الفعاليات والحملات التوعوية الوطنية بعناصر بشرية بحرينية.
- تنويع المنشآت السياحية وتجهيزها ليتناسب مع الظروف المناخية للمملكة.
- دعم المشاهير ذوي المشاهدات العالية في تطبيقات التواصل الاجتماعي وحثهم على اظهار المعالم التاريخية والثقافية في المملكة.
- زيادة الوعي المجتمعي بالسياحة البيئية.
- تشجيع السياحة الداخلية من خلال العروض الترويجية.
- تقليل تكلفة الرحلات البحرية والفنادق خصوصًا لجزر حوار.

- تفعيل دور الدعاية التسويق السياحي وخاصة الإعلام بشتى أنواعه للتعريف بالمواقع السياحية للمملكة.
- تخصيص مواصلات خاصة للوقوف بالمواقع السياحية.
- الاهتمام بتطوير المحميات الطبيعية وزيادة التنوع الحيوي فيها.
- الاستثمار في السياحة العلاجية، لما تتمتع به المملكة من سمعة في جودة الخدمات الصحية وتوظيفه لجذب السائحين إليها.
- دمج فعاليات السياحة البيئية مع فعاليات وأنشطة السياحة التراثية والاثرية.
- تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي للمساهمة في التسويق السياحي.
- زيادة الخدمات السياحية وجودتها في محيط المواقع السياحية، ودراسة أسعار السلع.
- دمج فعاليات السياحة البيئية مع فعاليات وأنشطة السياحة التراثية والأثرية.
- نمذجة واجهات سياحية بشكل مبسط عند منافذ المملكة للشرح للزوار القادمين برا حول أهم الوجهات السياحية في مملكة البحرين.
- توحيد أسعار السلع الاستهلاكية والهدايا خاصة الرمزية المنبثقة من ثقافة مملكة البحرين.
- الدعاية والاعلان وتكثيف التوعية المجتمعية بشكل أوسع.
- الاهتمام بالأسعار لخدمة المواطن والاستفادة من الطاقات الشبابية في التخطيط وكذلك في عرض مشاريعهم في الأماكن السياحية بمبالغ مدروسة.
- خلق مشاريع سياحية تتناسب وميول المجتمع البحريني وثقافته.
- عمل اعلانات في وسائل التواصل واليوتيوب بالأماكن السياحية الهامة في مملكة البحرين.
- تعديل وزيادة المرافق الخدماتية في الجزر الطبيعية وخاصة جزر حوار، وتفعيل السياحة البحرية.
- زيادة المشاريع التي تعنى بالحفاظ على البيئة مع إنشاء محميات صناعية تحاكي المحميات الطبيعية.

من خلال العرض السابق للأسئلة المفتوحة حول مقترحات عينة السكان والتي تتعلق بفاعلية مقومات السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة، جاءت الاقتراحات تدور حول ضرورة أن يسلط الإعلام الضوء حول السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص في المملكة، مع وجود فرض العقوبات والتشريعات القانونية اللازمة والتي تساهم في الحد من التلوث البيئي وذلك بهدف المحافظة على السواحل والمواقع البيئية من التدهور والتدمير البشري، مع ضرورة تطوير المشاركة السكانية في تطوير المواقع

السياحية والتراثية في المملكة، كما تم تسليط الضوء على توعية المجتمع حول دوره في الاهتمام بالمقدرات السياحية للمملكة، مع السعي إلى زيادة الأنشطة والفعاليات السياحية مثل (الأنشطة الرياضية، صيد الأسماك، التسابق في بناء القلاع الرملية على السواحل، الرسم، ومراقبة الطيور والتأمل)، وفتح مواقع سياحية جديدة في الأماكن التي تلاقي قبولًا ضعيفًا من قبل السكان في بعض المناطق الطبيعية التي تحتل المراتب الأخيرة في مواقع جذب للسياحة البيئية مثل بحيرة اللوزي ووادي البحير وشجرة الحياة.

2- **بالنسبة لعينة من الخبراء: -**

- **ماهي اقتراحاتكم/ لتنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السائحين في مملكة البحرين، وقد تمثلت اقتراحات المبحوثين، وجاءت أبرز المقترحات حول النقاط التالية، وذلك حسب عينة الدراسة من الخبراء بالشأن السياحي والبيئي بالمملكة، حيث كانت كالتالي: -**

- **مقترحات عينة الخبراء:**

- الاهتمام الحقيقي بالبيئة الطبيعية والتاريخية والمهن إقامة المهرجانات والتسهيلات السياحية والإعلان والتسويق
- دعم السياحة من خلال تنشيط السياحة الداخلية بأسعار رمزية.
- الاهتمام بالتوعية وتوفير أماكن الترفيه وزيادة الرحلات للجزر والأماكن الأثرية والتاريخية.
- تعزيز حماية المواقع الطبيعية والثقافية وتأهيلها واستثمارها والتّرويج لها على المستوى العالمي.
- التسويق والإعلان السياحي بطرق مختلفة وتنشيط الحركة الإعلامية بالمملكة لإظهارها كوجهة سياحية واعدة.
- فتح قرى سياحية ومدن تراثية لعرض منتجات وصناعات البحرين في معارض، مع الأخذ بمقترحات الشباب في هذا المجال لزيادة الانشطة والفعاليات المجتمعية.
- الاهتمام بما تبقى من العيون والممرات المائية القديمة وعدم ردمها، الاهتمام بالرقعة الزراعية وإعادة تشجير أكبر مساحة.
- الاستعانة وتوظيف الكوادر الوطنية لتنمية السياحة البيئية وتطويرها. واستثمار الشركة المجتمعية.
- الاستغلال الأمثل للموارد ووضع خطة عمل واستراتيجية مستدامة للتنفيذ للنهوض بهذا القطاع الهام، مع إعطائها قوة اتخاذ القرار من الجهات العليا بالمملكة.
- تحسين البنية التحتية للمناطق السياحية، وربطها ببعض مع تقييد الأنشطة البشرية

بحسب ما تقتضيه المعايير الدولية في السياحة البيئية لمنع تدهور وتلوث المواقع والموارد الطبيعية.

- عمل برامج دعاية للسياحة البيئية بمملكة البحرين بشبكات التليفزيون الأوسع انتشارا ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، وتعزيز البرامج الثقافية للسياحة البيئية.
- محاولة اصلاح ما يمكن إصلاحه من شواطئ والمحافظة على المحميات الطبيعية وإنشاء مشاريع سياحية طبيعية مدروسة جيدا كمتحف غوص بديل للمتحف الذي فشل نتيجة عدم وجود الخبرة وغيرها من عوامل نجاح أي مشروع
- زيادة نسبة الاستثمار الوطني وفتح المجال للاستثمارات الخارجية للعمل بمشاريع متنوعة لتنشيط السياحة وزيادة عدد السياح للمملكة.
- إنشاء مدينه تراثيه تحتوي على الأسواق والتراث الشعبي جامعة للتراث والمهن التقليدية في جميع المحافظات.
- انشاء بحيرات اصطناعية وحدائق مخصصة للطيور والفراشات الزهور والنباتات التي تشتهر بها المملكة.
- تنشيط حركة القوارب الصغيرة في المملكة من اجل ابراز أهم معالم التراث القديم.
- إدراج مفاهيم السياحية والتوعية البيئية في المناهج التعليمية والإعلامية للمملكة بشكل اقوى.
- عقد مناقشات وإدماج الشراكة المجتمعية لوضع الحلول والمقترحات الناتجة عن اقتناع مجتمعي.
- زيادة المحميات وتطويرها وتخصيص ميزانية مناسبة لتطويرها وتنميتها.
- الاهتمام بالتوعية وتوفير أماكن الترفيه وزيادة الرحلات للجزر والأماكن الأثرية والتاريخية.
- وضع الخطط الاستراتيجية لتنشيط السياحة البيئية بمشاركة ذوي الاختصاص من مهندسين بيئيين وعلماء بيولوجيين وغيرهم.
- توظيف الإعلام بشكل أقوى سواء الإعلام المرئي، وبرامج تلفزيونية متخصصة للسياحة البيئية، وبرامج التواصل الاجتماعي المحبب لجيل الشباب حيث يمكن لأحد الشخصيات المشهورة على برامج التواصل إطلاق حملة مدعومة من الجهات المؤولة عن السياحة حول السياحة البيئية بالمملكة.
- تدريب عدد من الشباب وتأهيلهم لتدريب الغوص والإرشاد السياحي البيئي.
- تأهيل المحميات والإعلان السياحي عنها واعتماد مناطق طبيعية كمحميات لزيادة عناصر القوة للمملكة.

جاءت أبرز مقترحات عينة الخبراء في تنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السائحين في مملكة البحرين في ضرورة الترويج السياحي الكامل والشامل من خلال الترويج للبيئة الطبيعية والتاريخية وذلك من خلال إقامة المهرجانات والتسهيلات السياحية والإعلانات الترويجية والبرامج التسويقية والتي تساهم في جذب السياح، وتقديم بعض العوامل التي تساهم في جذب السياحة الداخلية من خلال خفض الأسعار وزيادة الرحلات التعليمية للجزر والمحميات الطبيعية، كما من الضروري السعي للاهتمام بالصناعات التقليدية وذلك من خلال فتح قرى سياحية ومدن تراثية لعرض منتجات وصناعات البحرين في معارض، مع الأخذ بمقترحات الشباب في هذا المجال لزيادة الانشطة والفعاليات المجتمعية، كما جاءت الاقتراحات في ضرورة مشاركة أهل الاختصاص بالخطط والاستراتيجيات اللازمة بهدف تنشيط السياحة البيئية وذلك من خلال مشاركة أهل الاختصاص من مهندسين بيئيين وعلماء بيولوجيين وغيرهم، وهذا يتيح القدرة على تهيئة المحميات بالعوامل التي توفر الجذب السياحي اللازم من خلال المحميات والإعلان السياحي عنها واعتماد مناطق طبيعية كمحميات لزيادة عناصر الجذب السياحي والمقومات التي تدعم السياحة البيئية في المملكة.

3- <u>بالنسبة لعينة من المكاتب السياحية:</u> -

- **ماهي اقتراحاتكم/ لتنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السائحين في مملكة البحرين، وقد تمثلت اقتراحات المبحوثين، وجاءت أبرز المقترحات حول النقاط التالية، وذلك حسب عينة الدراسة من السكان، حيث كانت كالتالي: -**

- **<u>مقترحات عينة المكاتب السياحية:</u>**
- التركيز على المقومات السياحية الموجودة لدى المملكة، ودعم جهود الكفاءات الوطنية الداعمة لها.
- خلق سياحة بيئية عائلية نظيفة واستغلال عدة مناطق بإقامة مشاريع صناعية، مثل بحيرات ومرتفعات جاذبة للسياح.
- وسائل إعلام متخصصة في السياحة، والإكثار من بث البرامج التي تنمي الوعي والثقافة تجاه البيئة، وتشجيعهم على الاهتمام بالمواقع السياحية الطبيعية والتراثية بالمملكة.
- الإكثار من التشجير الزراعي، وتنمية السواحل البحرية، والعمل على استعادة العيون الطبيعية الممكنة.
- فتح المنافذ البحرية بين الجزر الطبيعية في البحرين وفي المملكة العربية السعودية بتنفيذ رحلات أسبوعية.

- تشكيل لجان من الخبراء والمهتمين بالشأن السياحي والبيئي من المجتمع المحلي للمشاركة بالتخطيط والاقتراحات لتنمية شاملة للقطاع السياحي.
- نشر دعاية إعلاميه في القنوات المشهورة عالميًا وإعطاء نبذة عن مناخ البحرين لاجتذاب السياح وإعطاء عروض سياحيه.
- عقد اتفاقية سياحية بين المكتب الشياطين وتنظيم العمل بين المستثمر الأجنبي والمكاتب الوطنية.
- تطوير المواقع البيئية وحمايتها من التخريب ووضع قوانين صارمة.
- تشجيع سكان البحرين على المعارض الشخصية والمجتمعية.
- تنمية موارد بشرية والاهتمام بها للارتقاء بالقطاع السياحي وتنشيطه والاستفادة من الخطط التي تم تنفيذها في الدول المجاورة التي تتفق مع المملكة في الكثير من الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
- تمكين المكاتب السياحية بالمملكة من إجراءات دخول الأجانب والافواج السياحية من دول عربية.
- إصدار قوانين ترسم السياحة البيئية الثابتة بمعلومات وافية وترويج حقيقي بشتى وسائل التسويق من خلال تمكين الكوادر البحرينية المتخصصة.
- تسهيلات لدخول الأجانب والأفواج السياحية من دول عربية.

نجد من خلال الاقتراحات السابقة المقدمة من عينة المكاتب السياحية بهدف تنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السائحين في مملكة البحرين، والتي جاءت بشكل رئيسي في ضرورة توفير المتطلبات السياحية اللازمة من خلال الاعتماد على المقومات السياحية الموجودة لدى المملكة، ودعم جهود المملكة في تنمية نمط السياحة البيئية، كما اتفقوا مع عينة الخبراء في ضرورة توفير وسائل الإعلام اللازمة والمتخصصة في السياحة، والاكثار من بث البرامج التي تنمي الوعي والثقافة تجاه البيئة، وتشجيعهم على الاهتمام بالمواقع السياحية الطبيعية والتراثية بالمملكة، كما اتفقوا معهم أيضاً في ضرورة دمج أهل الخبرة والاختصاص في عملية دعم السياحة البيئية في المملكة من خلال تشكيل هيئة من الخبراء والمهتمين بالشأن السياحي والبيئي من المجتمع المحلي للمشاركة بالتخطيط والاقتراحات لتنمية شاملة للقطاع السياحي، كما أن إصدار قوانين تحدد السياحة البيئية الثابتة بمعلومات وافية وترويج حقيقي بشتى وسائل التسويق من خلال تمكين الكوادر البحرينية المتخصصة يساهم بشكل كبير وفعال في الارتقاء بالقطاع السياحي وتنشيطه والاستفادة من الخطط التي تم تنفيذها في الدول المجاورة التي تتفق مع المملكة في الكثير من الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

ثامنًا: التحقق من صحة فروض ونتائج الدراسة:

- فروض الدراسة:

أ- الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المُستدامة.

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك لاختبار قوة العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المُستدامة، وذلك وفقًا لما يلي:

جدول (63) معامل ارتباط بيرسون بين السياحة البيئية والتنمية المُستدامة

المحور	الإحصاءات	السياحة البيئية
التنمية المُستدامة	معامل ارتباط بيرسون	.713**
	مستوى الدلالة	.000

ويتضح من الجدول السابق (63) ما يأتي: لاختبار العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المُستدامة، تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون والنتائج المبنية بالجدول السابق والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.713 وقيمة مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، مما يؤكد على صحة الفرضية أي أنه "**توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المُستدامة**" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما سبق تحقق صحة الفرض الأول وقد اتفقت نتيجة هذا الفرض مع دراسة (سعاد حاكم عذبي 2005م) أن مملكة البحرين تمتلك العديد من المقومات الطبيعية التي تتعلق بالمقومات السياحة البيئية نظرًا لتعدد وتنوع بيئاتها وجيومورفوجيتها البرية أو البحرية، كما اتفقت أيضا مع دراسة (حسان صالح 2019م) والتي أكدت أن الموقع الجغرافي له تأثير كبير على السياحة كمقوم طبيعي يساهم في تفعيل الحركة السياحية، كما اتفقت أيضا مع دراسة (شريف محمد عبد السميع 2019م) والتي أكدت أنه بوجود علاقة إيجابية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزايد دور القطاع السياحي كقطاع منتج للقيمة المضافة في الاقتصادي العالمي، وأصبح يلعب دورًا محوريًا في إحراز التنمية المُستدامة، كما اتفقت مع دراسة (عمرو كمال سليمان 2018م) والتي أكدت أن الموقع الجغرافي له أهمية كبيرة لسهولة وفود السياح إليها من كل دول العالم، كما اتفقت مع دراسة (أسماء أحمد عبد المجيد 2016م)، والتي أثبتت أن السياحة البيئية لها دور في التأثير على المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة، والحفاظ على التراث المحلي، كما اتفقت مع دراسة (عبد الله عياشي 2016م) والتي أكدت على أن السياحة تعدُ ظاهرة عالمية ولها مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مصدرًا للدخل بالعملة الأجنبية وتوفير فرص العمل. كما اتفقت مع دراسة (زهير عباس عزيز 2014م) والتي أكدت على أن السياحة البيئية واحدة من أفضل الأنماط السياحية الموجودة. كما اتفقت مع دراسة (ندى الخليلي

2006م) والتي أكدت على تعزيز دور المجتمع المحلي في تعزيز السياحة البيئية القائمة على الطبيعة ورفع مستوى الوعي العام.

ب-<u>الفرض الثاني:</u> توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة والتنمية المستدامة.

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك لاختبار قوة العلاقة بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة والتنمية المستدامة، وذلك وفقًا لما يلي:

جدول (64) معامل ارتباط بيرسون بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة والتنمية المستدامة

المحور	الإحصاءات	التنمية المُستدامة
دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة	معامل ارتباط بيرسون	.592**
	مستوى الدلالة	.000

ويتضح من الجدول السابق (64) ما يأتي: لاختبار العلاقة بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة والتنمية المستدامة، تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون والنتائج المبنية بالجدول السابق والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.592 وقيمة مستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة الفرضية اي أنه "**توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة والتنمية المستدامة**" عند مستوى دلالة α = 0.05 وذلك يدل على صحة الفرض الثاني وقد اتفق ذلك مع نتيجة دراسة اتفقت تلك النتيجة مع دراسة (شريف غالي 2019م) والتي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزايد دور القطاع السياحي كقطاع منتج للقيمة المضافة في الاقتصادي العالمي، وأصبح يلعب دورًا محوريًا في إحراز التنمية المُستدامة، كما اتفقت مع دراسة (أسماء أحمد عبد المجيد 2016م) حيث أكدت على تأثير السياحة البيئية على المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة، والحفاظ على التراث المحلي، كما اتفقت مع دراسة (عبد الله عياشي 2015م)، والتي أكدت على أن السياحة تعدُ ظاهرة عالمية ولها مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مصدرًا للمداخيل بالعملة الأجنبية وتوفير فرص العمل، كما اتفقت مع دراسة (نادر العالي 2021م)، والتي أكدت على ضرورة تعزيز وفرض حوكمة الشركات لقطاع السيَاحة، حيث يساهم اقتصاد البحرين بشكل كبير في حصة الأرباح الملقاة من قطاع السيَاحة، وفرض قوانين حوكمة الشركات يساعد في تعزيز سمعة البحرين وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في صناعة السيَاحة، وهذا ما أشارت إليه أفراد عينة الدراسة في دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة للجانب الاقتصادي، وبالأخص أفراد عينة المكاتب السياحية، وذلك

حول العبارة " جذبت (الاستثمارات، العملات)الأجنبية للمملكة" في المرتبة الأولي وذلك بمتوسط حسابي 3.63، وانحراف معياري 1.17، وذلك للإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي، والمتمثل بمساهمة الشركات له أثر هام وفعال في زيادة الدخل الوطني للمملكة، هذا وقد اتفقت مع تلك الفرضية أيضًا دراسة (منى سمير 2017م) والتي أكدت على ضرورة الكشف عن المخاطر التي تهدد المدن السياحية فهي من المصادر الأساسية للدخل القومي في مصر والعالم.

ت-الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة والتنمية المستدامة.

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك لاختبار قوة العلاقة بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة والتنمية المستدامة، وذلك وفقًا لما يلي:

جدول (65) معامل ارتباط بيرسون بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة والتنمية المستدامة

المحور	الإحصاءات	التنمية المُستدامة
دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة	معامل ارتباط بيرسون	.603**
	مستوى الدلالة	.000

ويتضح من الجدول السابق (65) ما يأتي: لاختبار العلاقة بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة والتنمية المستدامة، تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون والنتائج المبنية بالجدول السابق والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.603 وقيمة مستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، مما يؤكد على صحة الفرضية أي أنه "**توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور السيَاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة والتنمية المستدامة**" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وذلك يدل على صحة الفرض الثالث واتفق ذلك مع دراسة (زهير عباس عزيز 2014م) والتي أكدت على أن أهمية السياحة البيئية تظهر من خلال عدة نواحي سواء أكانت بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أو إنسانية، وقلة الاهتمام بمبادئ السياحة البيئية على الرغم من أهمية هذه المبادئ في تنمية السياحة البيئية، تساهم في التأثير على السياحة البيئية بشكل سلبي، كما اتفقت مع دراسة (سالي فاضل 2000م) والتي أكدت على أن هناك مجموعة من العوامل والظروف ساهمت في ظهور السياحة البيئية كنمط سياحي حديث، مثل زيادة الوعي العالمي بقضايا الحفاظ على البيئة والاتجاه نحو تفعيل مفهوم التنمية السياحية المُستدامة، وكذلك تعدُ السياحة البيئية محرك قوى لدفع وتطوير البنية والاقتصاد والثقافة خصوصًا بالمناطق النائية.

ث- الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة والتنمية المستدامة.

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك لاختبار قوة العلاقة بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة والتنمية المستدامة، وذلك وفقًا لما يلي:

جدول (66) معامل ارتباط بيرسون بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة والتنمية المستدامة

المحور	الإحصاءات	التنمية المُستدامة
دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة	معامل ارتباط بيرسون	.577**
	مستوي الدلالة	.000

ويتضح من الجدول السابق (66) ما يأتي: لاختبار العلاقة بين دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة والتنمية المستدامة، تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون والنتائج المبنية بالجدول السابق والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.577 وقيمة مستوى دلالة إحصائية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة الفرضية اي أنه " **توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور السيّاحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة والتنمية المستدامة.**" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يدل على صحة الفرض الرابع وتوافق ذلك مع دراسة (نادية أحمد الطيب2002م)، والتي أكدت أن للسياحة البيئية دور فعال في التنمية السياحية، ويرجع ذلك إلى أن السياحة تتمشى مع مفهوم التنمية المُستدامة في تنمية المناطق سياحيًا بما يتوافق مع متطلبات السائحين، كما اتفقت مع دراسة (شريف محمد عبد السميع 2019م)، وذلك في الاتجاه إلى تطبيق السياحة البيئية كأحد المقاصد لجذب السياح نظرًا لأهميتها البالغة.

ج- الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية والتنمية المستدامة.

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك لاختبار قوة العلاقة بين فاعلية مقومات السياحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية والتنمية المستدامة، وذلك وفقًا لما يلي:

جدول (67) معامل ارتباط بيرسون بين فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية والتنمية المستدامة

المحور	الإحصاءات	التنمية المُستدامة
فاعلية مقومات السياحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية	معامل ارتباط بيرسون	.501**
	مستوي الدلالة	.000

ويتضح من الجدول السابق (67) ما يأتي: لاختبار العلاقة بين فاعلية مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية والتنمية المستدامة، تم استخدام اختبار معامل الارتباط

بيرسون والنتائج المبنية بالجدول السابق والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.501 وقيمة مستوي دلالة إحصائية يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة الفرضية اي أنه " **توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية مقومات السيَاحة والسيَاحة البيئية في المواقع السيَاحية والتنمية المستدامة**." عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يدل على صحة الفرض الخامس واتفقت نتيجة ذلك الفرض مع دراسة (حسان أحمد صالح 2019م)، والتي أكدت على أن الموقع الجغرافي، وما يتضمن بداخله من مقومات طبيعية يساهم في جذب السياح لنمط السياحة البيئية، كما اتفقت مع دراسة (عمرو كمال سليمان 2018م)، والتي أكدت على أن الموقع الجغرافي لمحافظة جنوب سيناء بين ذراعي البحر الأحمر كان له أهمية كبيرة لسهولة وفود السياح إليها من كل دول العالم والعوامل المتعلقة بالمناخ لها تأثير هائل في النشاط السياحي، بينت أن المنطقة الشاطئية نطاقًا مناخيًا متميزًا عن المناطق الداخلية التي تميل للطرف المناخي وهذا كان عامل جذب للوفود السياحية، واتفقت أيضا مع دراسة (زهير عباس 2014م)، والتي أكدت على أن المدن التي تتسم بوجود مقومات جذب سياحية طبيعية متعددة ومتنوعة مثل المصايف والشلالات والينابيع والعيون والمتنزهات والكهوف مثل مدينة أربيل تعد مقصد سياحي هام للوفود السياحية، كما اتفقت مع دراسة (أيمن يوسف، 2011م) والتي أكدت تقديم المساعدة لهم ضمن التقاليد والآداب العامة للثقافة الفلسطينية، واستخدام المظاهر التراثية والفلكلورية كعنصر جاذب للسياح. وكذلك فقد توافقت مع دراسة (فوزية الجيب 1995م)، والتي أكدت على الحاجة للتحقق في سوق السّياحة من خلال تطوير إستراتيجية تسويق وتطوير الخدمات السّياحية في المناطق الساحلية والبحرية.

الفصل السَادس

مستقبل آفاق السَياحة البيئية المُستدامة بمملكة البحرين

- تمهيد.
- أولاً: مفهوم التنمية المُستدامة وأبعادها ومؤشراتها.
- ثانيًا: مفهوم التنمية السَياحة المُستدامة ومبادئها.
- ثالثًا: أهمية وأهداف الخطة التنموية للسَياحة البيئية.
- رابعًا: التقييم المتكامل للآثار البيئية للسَياحة في مملكة البحرين.
- خامسًا: منظومة السَياحة البيئية.
- سادسًا: تقييم وضع السَياحة البيئية - مصفوفة التحليل الرباعي "SWOT".
- سابعًا: فاعلية التخطيط السَياحي في تطوير السَياحة البيئية المُستدامة.
- ثامنًا: رؤية مقترحة لتنمية آفاق السَياحة البيئية المُستدامة.
- تاسعًا: نماذج مقترحة لتطوير مواقع وأنشطة طبيعية وتراثية.
- خلاصة.

الفصل السّادس

مستقبل آفاق السَياحة البيئية المُستدامة بمملكة البحرين

تمهيد:

في العام 2005م، اتُخذ قرار بإعداد المخطط الوطني الهيكلي الاستراتيجي الوطني[1]؛ الذي رُوعي أن يحقق مبدأ التوازن والمرونة بين النمو الاقتصادي واستخدامات الأراضي للوصول إلى التنمية المُستدامة التي تحقق حاجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، حيثُ هدف المخطط إلى تقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، وإصلاح سوق العمل ومنظومتي التعليم والتدريب، وجعل البحرين عاصمة الخليج في ميادين المال والصرافة والأعمال التجارية بقيادة القطاع الخاص، بحيث يجد بها الوافدون بيئة ملائمة لإنشاء الأعمال التجارية وبنية تحتية متطورة، مدعومة بقوى عاملة ماهرة، وثقافة مجتمعية منفتحة.

برز على الصعيد العلمي مؤخرًا مفهوم جديد هو السَياحة المُستدامة؛ الذي يعني قابلية المكان السَياحي للبقاء في ساحة المنافسة تجاه الجديد في عالم السَياحة التي تتمتع بقوة جذب محبي الإستطلاع وقابليته للبقاء لأمد طويل الأجل محافظًا على المزايا الثقافية ومتوازنًا مع عناصر البيئة[2]، وفي إطار مفهوم "الاستدامة" أصبحت صناعة السَياحة في مقدمة إهتمامات وجهود الباحثين والمخططين لإعادة النظر في الأسس والأولويات التقليدية في الأعمال والأنشطة السَياحية التي يمكن أن تُضر الثقافة والبيئة؛ ولهذا فإن تخطيط السَياحة يجب أن يكون عقلانيًا ومبدأ الاستدامة أي النظر للمستقبل البعيد ودراسة طاقة استيعاب المكان بدقة ومن ثم وضع أسلوب استخدام المزايا السَياحية بشكل متوازن وبشكل يبقيه صالحًا للأجيال المقبلة [3]. زاد الوعي بأهمية السَياحة كأحد الأنشطة الداعمة للتنمية الاقتصادية، ويرجع هذا الاهتمام إلى تغيير هيكل الطلب الكلي وظهور الأهمية النسبية لاقتصاديات الخدمات في هذا الهيكل، إذ مع زيادة الدخول الحقيقية وزيادة وقت الفراغ أصبح هناك طلب متزايد على وسائل الترفيه والإجازات[4]؛ ونتيجة لهذه التطورات برز الدور الذي يمكن أن تلعبه صناعة السَياحة كأحد الصناعات الواعدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إن تطبيق مفهوم الاستدامة السَياحية يعتمد على ثلاث جوانب هامة، أولها العائد المادي لأصحاب المشاريع السَياحية، وثانيها البعد الاجتماعي على

---

(1) https://www.mun.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf

(2) أحمد الجلاد (2000م): التنمية السَياحية المتواصلة، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص42.

(3) ابراهيم بطاظو(2010م): السَياحة البيئية وأسس إستدامتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمـــان، ص 30.

(4) مصطفى يوسف كافي (2008م): اقتصاديات السَياحة، دار الرضا للنشر، دمشق، ص13.

إعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه، أما الجانب الثالث فهو البيئة، حيث تُعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر محتمل.

تولي البحرين أهمية كبيرة لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المُستدامة الثلاثة، وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتراعي أيضا المكون السياسي والمؤسسي للدولة؛ أي السلم والحكومة الرشيدة مؤمنة بأنه "لا سلم ولا سلام دون تنمية". كما تولى البحرين عناية خاصة بالمعرفة والابتكار والثقافة إذ لا تنمية مُستدامة دون الارتقاء بالعلم والمعرفة ودون تطوير منظومة قيم وسلوكيات ومبتكرات تحقق التنمية المُستدامة. ويجد هذا الترابط صداه في أجندة التنمية المُستدامة 2030م، التي حددت لها خمس مجالات هي: الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، والشراكة، وتتقاطع مع أبعاد التنمية الثلاثة.

أولا- مفهوم التنمية المُستدامة وأبعادها ومؤشراتها:

- **مفهوم التنمية المستدامة:**

ظهر مصطلح "التنمية المُستدامة "لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980م، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك"المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر 1977م عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند. وقد عرّف التقرير التنمية المُستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها." ويركز هذا التعريف ضمنيًا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجات، وخصوصًا الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا، والتي تستحق أن تُولَى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة[1]. ومن التعاريف الهامة للتنمية المُستدامة ، وذلك حسب تعريف منظمة الفاو للتنمية المُستدامة (1989م)، وهي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المُستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر الغذائية النباتية والحيوانية)، وتعمل على حماية كوكب الأرض والموارد الطبيعية والغابية ومصادر المياه، بحيثُ عدم الإضرار بالبيئة وتتسم بإنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية

1() موسوعة الجزيرة www.aljazeera.net .

ومقبولة من الناحية الاجتماعية، وقد شهدت الظروف البيئية في العالم تدهورًا ملحوظًا، مما أدى إلى قلة الموارد الطبيعية وازدياد معدلات التلوث الناتج عن الزيادة السكانية والأنشطة البشرية التنموية المختلفة وخاصة الأنشطة الصناعية، والتي أدت إلى ارتفاع في ملوثات الهواء والماء والتربة والموائل الطبيعية.

يشمل مفهوم التنمية (Development) النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الإنساني ومن أوجه القصور في تخطيط التنمية (Planning Development) ضعف الاهتمام بالجانب البيئي (Environmental Aspect)، ولذلك تُعتبر عملية التخطيط للتنمية المُستدامة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع، بحيث تعمل على إشباع الحاجات البشرية بطريقة لا تلائم البيئة، والتي يتم من خلالها تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية (Natural Environment)، وتشكل مصادر البيئة الطبيعية من ماء وتربة وحياة نباتية وحيوانية رأس المال الطبيعي (Natural Capital) الذى تتوقف عليه التنمية. وتتمثل الإدارة الجيدة للبيئة في كيفية استخدام مصادر الطبيعة لسد حاجات الإنسان دون تدمير النظم البيئية وقدرتها المتنوعة التي تتوقف عليها التنمية [1]. للتنمية أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها من شأنه التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المُستدامة المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة؛ وهي البعد البيئي، البشري، الاقتصادي، التكنولوجي.

- **أبعاد التنمية المستدامة:**

- **البعد البيئي.**

يتمثل هذا البعد من التنمية المُستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحسن استخدامها على أساس مُستدام، بالتالي فكل خطة واستراتيجية تنموية يجب أن تراعي حدود مواردها وقيود الطبيعة وتحافظ على الحقوق البيئية للإنسان الحالي والأجيال القادمة منه [2]، وتتطلب التنمية المُستدامة الحفاظ على مواردها المائية العذبة وترشيد استخدامها وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث مع استهلاك الموارد الغابية والمراعي والأراضي الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ويتحدد نجاح التنمية المُستدامة بمدى توفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها، وعلى العموم يتمحور موضوع

(1) European Environment Agency. UNCSD, (2001).

(2) عبد القادر بلخضر (2005م): استراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة؛ حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم للتسيير جامعة البليدة، ص 99.

البعد البيئي حول مجموعة من العناصر المتمثلة في حماية الموارد الطبيعية، صيانة المياه، تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، حماية المناخ من الاحتباس الحراري[1].

- **البعد البشري** [2].

إن البشر في مفهوم التنمية البشرية هم هدف التنمية وغايتها؛ لذلك فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما تكون بصدد الاهتمام بالإنسان، وهي على النحو الآتي:

- تثبيت النمو الديمغرافي.
- مكانة الحجم النهائي للسكان.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- الصحة والتعليم.
- أهمية دور المرأة.
- الأسلوب الديمقراطي في العالم.
- **البعد الاقتصادي.**

إنّ سكان الدول الصناعية يستنزفون من المواد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، وبالتالي، أن التنمية المُستدامة بالنسبة إلى الدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مضطرة في مستويات الاستهلاك وأنماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وقد يكون ذلك بإجراء تحسينات على جميع مجالات الاستخدام، أو حتى من خلال العمل على تغيير أنماط المعيشة، فلا بد من التأكد من عدم تصدير الضغوطات البيئية إلى الدول النامية [3]، ويتركز موضوع البعد الاقتصادي حول مجموعة من العناصر هي كالآتي:

- إن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية، كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي (90%) من الناتج العالمي، وتمتلك حوالي (84%) من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ عدد سكانها (25%) من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك اثنا عشر ضعف ما تستهلكه دول

(1) ماهر عبد العزيز توفيق (1997م): مبادئ إدارة الفنادق، دار زهران، الاردن، ص 12.

(2) لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى: خالد مصطفى قاسم (2007م): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ص 32.

(3) بتصرف عن: عبد القادر قاسم محارب (2011م): التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 197.

الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرين ضعف ما يستهلكه أصحاب الجنوب [1].

- الحد من التفاوت في المداخيل: التنمية المُستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أراضي في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين، كما هو الشأن بالنسبة إلى أغلب الدول النامية، وتقديم القروض إلي القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات، التي لعبت دورًا حاسمًا في تحفيز التنمية السريعة لاقتصاديات النمور الآسيوية، مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والتايوان[2].

- إيقاف تبديد الموارد: إنّ التنمية المُستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة بما يتيح للبيئة من استيعاب خلفات استخدامها مع إمكانية تحديد الأنظمة البيئية وإحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة، وتعني التنمية المُستدامة أيضا تغير الاستهلاك الذي يهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى واستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض [3].

- **البعد التكنولوجي.**

تتطلب إجراءات منع التلوث من المنشآت نفقات إضافية وتكنولوجيا حديثة، تعجز عنها الدول النامية، والمنشآت الحرفية ومع غياب الرقابة على النفايات والإهمال في تطبيق العقوبات وتلوث الأرض والمياه والهواء، تهدف التنمية المُستدامة إلى التحول لتكنولوجيا أنظف وأكفأ تقلل استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن[4]، ومن أهم عناصر البعد التكنولوجي التالي[5]: استعمال تكنولوجيا في المرافق الصناعية، والأخذ بالتكنولوجيات

(1) بوعشة امبارك (2008م): التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 ابريل، جامعة سطيف، ص 58.

(2) عبد القادر بلخضر(2005م): مرجع سابق، ص 98-99.

(3) عبد القادر بلخضر(2005م): مرجع سابق، ص 98-99.

(4) عبد القادر قاسم محارب (2011م): مرجع سابق، ص 195.

(5) لصاق حيزية (2007-2008م): إثر ترشيد استغلال الموارد الطاقية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية، ص24.

المحسنة في النصوص القانونية الزاجرة، والمحروقات والاحتباس الحراري، والحد من انبعاثات الغازات، وتعنى التنمية المُستدامة إلى الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الخاصة بالأرض.

- **مؤشرات قياس التنمية المُستدامة:**

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المُستدامة بأهداف عملية التنمية؛ لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى نظرًا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المُستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية؛ حيث إن هذه الأخيرة تقيس التغيير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة بينما تركز مؤشرات التنمية المُستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وأن أي تغيير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، حيثُ إن للمؤشر الجيد في قياس التنمية المُستدامة خصائص عدة هي[1]:

- أنه وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته، حقيقي ويعكس الواقع له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين.
- قابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم.
- حساس تجاه التغيير عبر الزمان والمكان.

وتكتسب مؤشرات قياس التنمية المُستدامة أهمية بالغة حُيث تسمح لمتخذ القرار وواضعي السياسات معرفة الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المُستدامة، وقد حدد قسم التنمية المُستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية المُستدامة، وهي مصنفة أربع فئات رئيسية [2].

ثانيًا-مفهوم التنمية السياحة المُستدامة وميادئها:

تُعبر التنمية السَياحية المُستدامة هي المحور الأساسي في إعادة الشكل التقويمي لدور السَياحة في المجتمع الإنساني؛ لذا سيتم التطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها، وتعرف التنمية السَياحية أنها التوسع في قاعدة التسهيلات والخدمات لتتلاقى مع احتياجات ورغبات السائح، وكذلك العناية بتنمية المغريات السَياحية، والحركة السياحية والبنية الأساسية، والمنتج السَياحي؛ والأنماط السَياحية المختلفة وتنمية الطلب السَياحي الهادف إلى تحقيق رغبات السائحين وزيادة الدخل الوطني بشكل مُستدام متوازن وفقًا للإطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل محيط الدولة أو الإقليم الذى تتوفر فيه مقومات التنمية السَياحية من

(1) عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط (2007م) : التنمية المستدامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الأولى، ص 262-267.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط (2007م): التنمية المستدامة؛ أساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ص 270-272.

عناصر جذب طبيعية وحضارية، والتي تشمل مجموعة من العناصر كمواقع الإقامة، وسائل المواصلات، التسهيلات المساندة، وخدمات البنية التحتية.

عرّف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993م التنمية السياحية المُستدامة، أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية[1]، ولبيان المقارنة بين التنمية السياحية المُستدامة والسياحة التقليدية، يوضح كما يلي من خلال الجدول (63):

جدول رقم (68) -مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المُستدامة

أوجه الاختلاف	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المُستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
من حيث الاستراتيجيات:	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة.

المصدر: بتصرف عن: محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله(2007م)، مرجع سابق، ص5.

إنّ صناعة السياحة " هي صناعة مهمة واعدة وهي صناعة حديثة ظهرت في عالم اليوم ويسميها البعض صناعة القرن الواحد والعشرين وهي أوّلا وأخيرًا صناعة خدمات؛ لأنها تقوم على اعداد وتجهيز المنتج السياحي، وعرضه في السوق للبيع وهو منتج خدمي غير ملموس وغير محسوس وغير مادي(معنوي)، وهو يختلف عن المنتجات الأخرى، فله خصائص تميزه عن غيره من الخدمات[2]، وهي تمثل نقطة تلاقي احتياجات السياح، والمنطقة السياحية المضيفة

(1) محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله (2007م): التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية، ص.4-5.

(2) علي فلاح الزعبي (2013م): التسويق السياحي والفندقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص87.

لهم، وهذا ما يؤدي إلى دعم الحماية وخلق فرص تطوير هذه الاحتياجات المتنوعة منها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والمحافظة على التراث الحضاري، والنمط البيئي للمقصد السياحي، وذلك من خلال ثلاثة عناصر لتحقيق الاستدامة في السياحة، وهي الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية والثقافية، والاستدامة البيئية [1]. وأيضا فإن السياحة المُستدامة تعني الاستخدام الأمثل أو تفعيل موارد البيئة السياحية المتاحة كافة لزيادة التدفق السياحي الرشيد، وذلك من خلال الأخذ بمختلف البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية السياحية المتواصلة المُستدامة، وقد تم تعريف السياحة المُستدامة من قبل المنظمة السياحية المُستدامة بأنها" السياحة المُستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، حيث أن القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[2].

كما يتضمن مفهوم السياحة المُستدامة القدرة على التواصل والاستمرار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع المحافظة على التنوع الحيوي والحد من الآثار السلبية على البيئة والثقافة، وإشراك المجتمعات المحلية من المكاسب التنموية [3]. إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصًا مهمة للمساهمة مع الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الاستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المُستدامة في النقاط التالية [4]:

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية.
- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول.

---

(1) زهية كواش (2008م): صناعة السياحة من المنظور البيئي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، ص106.

(2) صلاح الدين خربوطلي (2004م): التنمية السياحية دليل الأجهزة المحلية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ص 23-24.

(3) إبراهيم خليل بظاظو (2009م): الجغرافيا والمعالم السياحية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 153.

(4) محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله (2007م): مرجع سابق، ص.5-6.

- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد.
- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السَياحية.
- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السَياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السَياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السَياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السَياحية.
- ايجاد معايير المحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السَياحة.
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

تتبنى مملكة البحرين الرؤية الاقتصادية 2030م، التي تتبناها الكثير من دول العالم، وهي التي تسعى نحو تحقيق التنمية المُستدامة في جميع المجالات، حيث تتميز السَياحة المُستدامة بشكل عام بالرؤية التي يتم اعتمادها على المدى الطويل والهادفة إلى دعم التغيير في سلوك المستهلكين تجاه القطاع السَياحي المُستدام، وكذلك إلي التغير في السياسات الموضوعة وذلك من أجل المساهمة في حشد جهود العاملين من أجل جعل السَياحة عاملًا محفزًا نحو التغيير الإيجابي، حيثُ إن السَياحة البيئية لها دور وارتباط وثيق لتحقيق السَياحة المُستدامة، إن العلاقة بين التنمية المُستدامة وتنمية السَياحة البيئية تقوم على جملة من المبادئ من أهمها:

- حماية المقومات في المواقع السَياحية، والعمل ضمن سقف قدرة تحمل النظام البيئي على استيعاب التدخلات البشرية، من خلال التأكيد على وجود التوافق بين تنمية السَياحة البيئية مع حماية العمليات البيئية والايكولوجية الأساسية، وضمان أن حجم الأنشطة التنموية هي ضمن قدرة تحمل النظام البيئي للموقع السَياحي، حتى نضمن استمرارية ديمونة الموارد البيئية والحفاظ عليها.
- دمج عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تنمية السَياحة البيئية، وإيجاد نوع من التوازن والتوأمة بين مختلف العمليات التنموية، والحفاظ على شخصية المجتمعات المحلية وتميزها مع تحقيق المنفعة للأجيال الحالية والقادمة.
- التأكيد على مراعاة الجانب الاقتصادي، وضمان الجدوى الاقتصادية، لتنمية السَياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحضارية بشكل تستفيد منه الأجيال الحالية

والقادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية، للموارد البيئية وتدهورها خاصة غير المتجددة منها.

إن التركيز على عامل الزمن واستغلال الموارد بالتعامل مع الموارد السياحية والبيئة وفق قيمتها الحقيقة عبر الزمن وليس قيمتها المادية الحالية فقط، وإدراك أهمية التوازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية، والمحافظة على بيئة المواقع السياحية، ومنع حدوث أي تدهور بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية، والتحكم في هذه العلاقة عند حدوث انجراف عن التوازن، والنظام الاقتصادي يحكمه قانون السوق، بينما النظام البيئي تحكمه قوانين الطبيعية، ومن خلال الوصول إلى توازن بين النظامين يمكن منع حدوث خلل بين النظامين الاقتصادي والبيئي، مما يحقق تنمية سياحية بيئية مُستدامة [1].

وتعقيبًا على ما سبق في السياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية المُستدامة ، فإنه يتضح أن للسياحة البيئية أهمية في الجانب التثقيفي والتعليمي للحفاظ على البيئة ومكوناتها، فهي تعتبر وسيلة تربوية مهمة تعمل على نشر الوعي البيئي للفئات المستفيدة من البيئة سواء أفراد المجتمع المحلي أم السياح بتعدد أنواعهم وأهدافهم، حيثُ أن السياحة البيئية لا يمكن أن تُشكل عاملا للتنمية دون العمل على تحقيق سياحة بيئية مُستدامة؛ لذا تُعد البيئة والتنمية جزئين لا يمكنهما الانفصال وكل جزء يكمل الجزء الآخر لتحقيق الاستغلال الأمثل للمناطق السياحية الطبيعية التي تحوي بيئات وموارد غنية كالمحميات الطبيعية والمناطق الساحلية والصحراوية، إن للسياحة قدرة على المساهمة في التنمية المحلية وتوفير المساعدة لحماية الموارد الطبيعية والتراث المحلي، حيثُ أن السياحة البيئية لها القدرة على تطوير الثقافة المحلية والعمل على تنويع الدخل للمجتمع، وذلك عن طريق تشجيع وإنشاء مشاريع جديدة لجلب المزيد من الأموال من الخارج، مما يعود هذا الأمر على السكان المحليين في شكل فرص عمل جديدة والصناعات الحرفية التقليدية وتوظيف كافة الموارد الطبيعية مع الحفاظ على الاتزان .

أ/1/3 أهمية وأهداف الخطة التنموية للسياحة البيئية.

أصبحت السياحة البيئية في عصرنا الحالي بمثابة الحل الأمثل [illegible] الهشة والكثير [illegible] حيث [illegible]

الاجتماعي في صناعة السفر، وتلبية وتثقيف السائح تمييزًا [1]. أن السياحة البيئية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة وهي [2]:

- العمل على زيادة الوعي بين الناس والجهات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي فيما يتعلق بالسياحة البيئية من خلال القدرة على المساهمة في المحافظة على الطبيعة والتراث الثقافي للمنطقة المراد تنمية السياحة فيها.
- نشر أساليب وتقنيات التخطيط والإدارة والتنظيم للسياحة البيئية من أجل ضمان استدامتها على المدى البعيد وحفظ مواردها للأجيال المقبلة.
- تساهم بالتحفيز وتشجيع تبادل الخبرات في مجال السياحة البيئية.
- زيادة الفرص المتاحة لتحقيق الكفاءة في التسويق والترويج، وذلك للنهوض بالسياحة البيئية وجعلها واجهة من الواجهات السياحية الدولية.

يهدف التخطيط السياحي في مملكة البحرين إلى تحقيق تنمية سياحية شاملة ومتكاملة ومُستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية الموجودة في المكان والمقومات وعوامل الجذب السياحي، وذلك لإعداد وتجهيز وتوفير منتجعات سياحية متطورة وفق معايير ومواصفات دولية، وذلك تبعًا لمجموعة من الأهداف التنموية؛ التي تسعى الخطة التنموية لتحقيقها وهي:

1- الأهميّة البيئية.

تتمثل أهميتها البيئية في التعرف على النظم البيئية وما تحويه من عناصر تنوع بيولوجي فريدة ومتنوعة، إلى جانب التعرف على الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض وتحقيق الأمن البيئي من خلال عدم تعرض الدولة للأضرار البيئية والمحافظة على التوازن البيئي للموارد الطبيعية، وتحسين نوعية المستويات البيئية؛ لأن نظافة ونقاء البيئة وعدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان والبنية التحتية الجيدة من أهم شروط البيئة السياحية وممارسة فعاليات سياحية بيئية مثلى"[3]، وتعدُ زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة في المملكة، والتعرف على ملامحها وتضاريسها ونباتاتها والتنوع الطبيعي فيها عاملًا جاذبًا لتوافد السياح ودافعًا لإشباع رغباتهم، حيثُ أن من أهم الأهداف البيئية للسياحة البيئية المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي من التلوث والاستخدامات البشرية واستدامتها للأجيال المستقبلية، والعمل على

(2) Hair Nath Yogi, "Eco-tourism and Sustainability-Opportunities and Challenges-in the Case of Nepal", master thesis. (Stockholm: university of Uppsala 2010.p33.

(3) Buckley. R, Pickering. C, weaver. D, Nature – based tourism Environment and land management, CAB1 publishing, first Edition, 2003, P.1S.

(3) إبراهيم الصرايرة، محمد الملكاوي (2012م): السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، ص83.

وضع برامج استراتيجية ذات أهداف تنموية تستهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي بحماية الحياة الفطرية المتنوعة في المملكة وبيئاتها الطبيعية الفريدة.

أن السَياحة البيئية لها أهمية بالغة لكونها رافدًا كبيرًا للعوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الناتجة عن تنمية القطاع السَياحي في مملكة البحرين، حيث تعد المناطق الطبيعية البيئية مناطق جاذبة للسياح؛ وذلك لما تتميز به المملكة من تنوع حيوي سيكون له مساهمات قوية في تعزيز ودعم السَياحة بشكل عام والسَياحة البيئية بشكل خاص عن طريق الاستفادة من الموارد الطبيعية بالعمل على تنمية المناطق الطبيعية وفقًا للشروط والمعايير البيئية العالمية دون المساس بالقدرة الإيكولوجية فيما يتعلق بالكائنات البرية والبحرية والطيور والنباتات النادرة، باعتبارها إرثًا وطنيًا مستدامًا. أن تفعيل الأهمية البيئية تعمل على حماية البيئة الطبيعية من التعرض لأي خلل أو آثار سلبية يمكن أن تنتج عنه حركة السَياح خاصة، وأن كانت أعداد السَياح المتدفقين على المواقع السَياحية الطبيعية يفوق قدرتها الاستيعابية، وحمايتها من أي تغيير في خواص البيئة، مما قد يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية والتنوع الحيوي.

2- الأهمية الاجتماعية:

تقوم السَياحة البيئية على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها والاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن وتنمية العلاقات الاجتماعية وتحسين المجتمع ونقل المجتمعات المُنعزلة إلى مجتمعات مفتوحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من مخاطر السَياحة الموسمية [1]، وكذلك للسَياحة البيئية مساهمة في تحقيق الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والفولكلور الشعبي، وزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي لدى السيَاح حول طبيعة المواقع السَياحية، باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال الفكري الثقافي بين السكان و التعرف على العادات والتقاليد السائدة ودورها في نشر الوعي البيئي.

تتصل السَياحة كنشاط إنساني واجتماعي بعلم الاجتماع كونه يرتبط مباشرة بالإنسان من الناحية الاجتماعية ومهتم بالبيئة المحيطة به لتفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بالمستقبل، كما أن الاحتكاك والتفاعل المباشر بين السائح والمستضيف يؤدي إلى تبادل الاجتماعي بينهما من حيث التعارف والعادات والتقاليد الاجتماعية، اكتساب المعارف واللغات الأجنبية وغيرها فضلًا عن توفير فرص عمل جديدة تقلل من البطالة، وترقية البنى التحتية خاصة النقل والصناعة والتجارة واستحداث بعض المصالح والمؤسسات التي تخدم الأفراد وتعمل على تحسين المستوى

(1) رشيد حيدر فؤاد، عبد الحسن هبة (2010م): السَياحة البيئية في كربلاء مجهولة المعنى وتمارس فطريا منذ زمن طويل، بغداد: وزارة البيئة العراقية، ص7.

المعيشي، وكلها عوامل مساعدة في تعميق الدّراسة السّياحية الاجتماعية [1]، والعمل على وحدة المجتمع والتضامن الاجتماعي و التمسك بالقيم السائدة مما يخلق الشعور بالقومية و الانتماء [2].

يجب أن تعمل الخطة على إيجاد نوع من التجانس بين المنظومة الاجتماعية المحلية والمنظمات الاجتماعية المصاحبة لدخول السّياح وإقامتهم وتنقلهم واختلاطهم بالسكان المحليين، ويتم ذلك بإشراك السكان المحليين في عملية التخطيط وعملية التنمية السّياحية بالمملكة، وتوعيتهم بأهمية السّياحة ومالها من آثار إيجابية، وكذلك توعيتهم لوجود بعض الآثار السلبية وكيفية التغلب عليها، بالإضافة إلي تدريب الأيدي العاملة السّياحية في المملكة، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الاجتماعية المرتبطة بالسّياحة حتى تتم المحافظة على مقومات النسيج الاجتماعي المحلي القائمة على تقاليد وعادات السكان. ومن هنا يجب إشراك المجتمع البحريني والاستعانة به في الحفاظ على حماية البيئة واستدامة الموارد من التدهور بفعل الممارسات الخاطئة لبعض السائحين، وتؤدي إلى تدهور موروث بيئي اجتماعي هام، حيثُ أن الهدف الرئيسي من السّياحة البيئية هي التقدم بمستويات المعيشة وخلق فرص عمل محلية مُستدامة للمجتمع المحلي وتحقيق الحفاظ على جاذبية البيئة الطبيعية، حيث أن إنجاحها يساهم في التقاء الشعوب وحضارتهم وثقافتهم وحدوث عمليات التبادل من حيث الخبرات والثقافات والمعلومات وتنمية الوعي الثقافي والعلاقات الاجتماعية لدى المواطنين، وكذلك في تطويرها لتصبح حرفة لأبناء المجتمع المحلي خاصة المناطق المحيطة بالمواقع البيئة وذات الطبيعة التراثية التاريخية مما تساهم في تحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع البحريني.

3- الأهمية الثقافية والإنسانية:

للسّياحة البيئية جانبها الثقافي القائم على نشر المعرفة والوعي البيئي لدى السكان المحليين عندما يرون حرص السّياح على البيئة واهتمامهم بها وتمسكهم بالسلوك الصحيح تجاه التعليمات البيئية، إذ أن السّياحة البيئية تعمل على نشر ثقافة المحافظة على البيئة كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي، ومن جانب آخر تعمل السّياحة البيئية على الاستفادة من المناهل الثقافية المحلية [3]. ومن أهم الأهداف الاجتماعية والثقافية للسّياحة بشكل عام وللسّياحة البيئية بشكل خاص هو العمل على تعميق الوعي ونشر المعرفة والثقافة السّياحية بكل أبعادها وبكل ما يتعلق بالمجتمع البحريني من عادات وتقاليد وموروثات شعبية وتقليدية، كذلك

(1) ماهر عبد العزيز توفيق (1997م): صناعة السّياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان الاردن، ص 90.

(2) حميدة بوعموشة (2012م): دور القطاع السّياحي في تمويل الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص:28.

(3) Hingham James," critical issues in Ecotourism understanding a complex tourism phenomenon" Washington: sliver publication, first E diction, 2007 p2.

أن المجتمع المحلي يقع على عاتقه العديد من المسؤوليات المحافظة على الفنون الشعبية والفلكلورية والمشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياحة.

كما تساهم السياحة البيئية في إحياء الكثير من المناطق المتدهورة خاصة ذات الطابع التاريخي كما هي الحال بالنسبة إلى العيون الطبيعية، إلى جانب الحفاظ على الحياة والتنوع الطبيعي الذي تميزت به المملكة؛ وذلك فإن لسكان المجتمع المحلي دورًا فاعلاً في وضع الخطط واقتراح البرامج لحماية موارد المملكة الطبيعية والتراثية، حيث أن هذه المساهمات المجتمعية تجعل من الفرد قادرًا على اكتساب المهارات وتحمل المسؤولية تجاه بيئته وجعلها بيئة سليمة وصحية جاذبة للسياح.

تلتزم السياحة البيئية بالاهتمام بالجانب الصحي للمجتمع والقضاء على التلوث البيئي، حيث أن البقاء على طبيعة الشواطئ والمساحات الزراعية الخضراء وهي عناصر هامة في تحسين جودة حياة وصحة الأفراد بالمجتمع البحريني، إن السياحة البيئية نشاط إنساني تعمل على توفير نوعية الحياة التي تؤثر وبشكل واضح على توجهات الأفراد وتخصيصها وقت للترويح عن النفس، تقود السياحة البيئية للحفاظ على الطابع الحضاري لبعض المباني الهندسية المعمارية القديمة بما تتضمنه من نقوش وزخارف ورسوم وأثاث وأشكال خاصة العمارة الإسلامية [1].

4- الأهميّة الاقتصادية:

تمثل السياحة موردًا مهمًا من موارد واقتصاديات معظم الدول لأنها تعدُ نشاطًا بشريًا يهدف إلى قياس السلوك الإنساني في ظل الموارد المتاحة والتفاعل مع الآخرين واقتصاديات البيئة المحلية، حيثُ تقوم السياحة بدور كبير في رفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما ينتج من استثمارات ودخول عمالة واكتساب خبرات سياحية مختلفة [2]. ويتبين مما سبق أن تحقيق أهداف التنمية المُستدامة في المجالات المختلفة له ارتباط وثيق بتحقيق السياحة البيئية؛ وذلك لما تمتاز به شروط قيام السياحة البيئية المرتكزة على ندرة الموارد الطبيعية والبيولوجية، وبالتالي يمكن لمملكة البحرين الاستفادة من العناصر لديها في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المزيد من العوائد المالية والأرباح.

وبما أن قطاع السياحة يعتمد على عدة موارد متجددة ومتنوعة وذات قيمة طويلة الأمد، إلى جانب المنشآت السياحية والخدمية التي تعتد على عدد كبير من الأيدي العاملة، حيثُ أن هذا

(1) فؤاد بن غضبان (2015م): السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 88.

(2) منى سمير أحمد (2017م): المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على نسق العلاقات الاجتماعية في المناطق السياحية، دراسة أنثروبولوجيا على مدينة أسوان، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ص 40.

القطاع له طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على قطاعات الاقتصاد كافة، والاستفادة منه مباشرة، حيثُ ينعكس هذا التأثير إيجابًا أو سلبًا على الوضع الاقتصادي والبيئي والنسيج الاجتماعي للبلد، وذلك بالنسبة للسياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص؛ إن التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، ليس فقط من جراء الأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضا بالأحوال الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الائتلاف والتدمير الأشد خطرًا، ونظرًا لأن اندثار أو زوال أي بند من التراث الثقافي والطبيعي يؤلفان افقارًا ضارًا لتراث جميع شعوب العالم، ونظرًا لأن حماية هذا التراث على المستوى الوطني ناقصة في غالب الأحيان[1]، بسبب حجم الموارد المطلوبة لهذه الحماية ونقصان الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية في البلد الذي يقوم في أرضه التراث الواجب إنقاذه؛ لذا نص ميثاق المنظمة التأسيسي على إنها تساعد على بقاء المعرفة وتقدمها وتعميمها عن طريق السهر على صون التراث العالمي وحمايته، حيثُ أن الممتلكات الثقافية والطبيعية تبين الأهمية التي يمثلها لكافة شعوب العالم انقاذ هذه الممتلكات الفريدة التي لا تعوض، مهما تكن تابعة لأي شعب، ونظرًا لأن بعض ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي، تمثل أهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصرًا من التراث العالمي للبشرية جمعاء[2].

رابعًا-التقييم المتكامل للآثار البيئية للسياحة في مملكة البحرين:

يقوم مفهوم التقييم البيئي المُتكامل "IEA" على رؤية جديدة لتقارير حالة البيئة التي تقوم الدول بإعدادها دوريًا وذلك من خلال تحليل العلاقات بين العمليات الطبيعية في البيئة والنشاطات البشرية. فالتقييم البيئي المُتكامل هو تحليل شامل لحالة البيئة واتجاهات هذه الحالة بناءً على بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة لحالة البيئة وعلاقتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للدولة [3]. يتم فيه الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماذا يحدث حاليًا في البيئة؟
- لماذا يحدث ما يحدث حاليًا في البيئة؟
- ماذا تستطيع أن تعمل، وماذا نعمل حاليًا تجاه ما يحصل؟
- ماذا سيحصل إذا لم ستجب أو نعمل شيئًا الآن؟

(1) مملكة البحرين، مرسوم رقم (3) لسنة 1991م "بانضمام دولة البحرين إلى اتفاقية حماية التراث العالمي والثقافي".

(2) اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة السابعة عشرة، باريس، 16 نوفمبر / تشرين الثاني 1972.

(3) Abahussain, A, A. 2003. Data Collection, Information Management and Development of Environmental Indicators. Regional Workshop on Integrated Environmental Assessment and Reporting, Arabian Gulf University, 6-9 Jan 2003, Kingdom of Bahrain, 2003, 13p.

عرفت الوكالة الأوروبية للبيئة التقييم البيئي المتكامل بأنه" العمليات المتداخلة (Interdisciplinary) للتعرف على، وتحليل، وتقييم العمليات الطبيعية والنشاطات البشرية وما يتم بينها من تفاعل يحدد نوعية وحالة البيئة الآنية والمستقبلية والموارد زمانيًا ومكانيًا ويؤدي إلى بلورة السياسات والاستراتيجيات البيئية وسُبل تطبيقها [1]. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة " UNEP" (United Nation Environment Program) فقد بين أن تقارير التقييم البيئي المتكامل تهدف إلى التعرف على حالة البيئة الآنية، واتجاهاتها (Trends) استنادًا إلى بيانات (Data) ومؤشرات (Indicators) حديثة، والعمل على تحليل العلاقات المتكاملة بين الأنشطة الإنمائية، والنظم البيئية (Ecosystem) والاستجابات المجتمعية (Responses). كذلك القيام بتحليل السياسات الراهنة وانعكاساتها على حالة البيئة، والتنبؤ بالمسارات المستقبلية لحالة البيئة أو السيناريوهات المستقبلية، وتأثيرها على الخطط والبرامج التنموية [2]. ويُعتبر تقرير التقييم البيئي المُتكامل أساس لاتخاذ القرارات البيئة، وصياغة سياسات التنمية المُستدامة، فهو يسلط الضوء على الضغوط التي تتعرض لها البيئة مكانيًا وزمانيًا وتلك قد تطرأ مستقبلاً وأسبابها وآثارها على الإنسان والنظم البيئية، وذلك بنهج تشاوري وتشاركي يضمن الجانب المعرفي من خلال إشراك ذوي الاختصاص العلمي بالنواحي البيئية، والجهات المؤثرة والمتأثرة في حالة الموارد الطبيعية ونوعية البيئة. كذلك إشراك جمعيات المجتمع المدني والجهات الإعلانية للتوجيه في نشر الوعي البيئي لتخفيف الأضرار البيئية وتهيئة المجتمع لتقبل السياسات التي تتخذ مستقبَلا للحفاظ على البيئة. تتميز منهجية التقييم البيئي المُتكامل بتحليل السياسات البيئية؛ وذلك بغية دعم وتطوير استراتيجيات السياسات البيئة، وتقييم الاستجابات المجتمعية لاتجاهات حالة البيئة والسلوك البيئي المجتمعي.

يعدُ التقييم المُتكامل لآثار البيئية (**Integrated Environmental Assessment 'IEA'**) لقطاع السَياحة من الأمور التي أكدت عليها اتفاقية التنوع البيولوجي **(UNEP/CBD/SBSTTA/8/11,2002)**، حيثُ نادت بها العديد من المؤتمرات وورش العمل وبخاصة في عام 2002م، باعتباره عام للسياحة البيئية. ويُعتبر نموذج المؤشرات **(DPSIR)** مناسبًا لتحليل وتقويم العلاقات القائمة بين العناصر التي تتكون منها تقارير التقييم البيئي المُتكامل **(IEA)** والذي يبنى عليه أسس استراتيجيات التنمية المُستدامة ، حيثُ يمكن من خلال هذا النموذج التعرف على القوى الدافعة للتغيير البيئي، وفهم وتحديد الضغوط الناتجة من

(1) Nooteboom, S.and Wieringa, K., 1999. Strategic Environmental Assessment versus Integrated Environmental Assessment. International Association for Impact Assessment (IAIA), 1999 conference.

(2) أسماء علي أبا حسين، أنور شيخ الدين عبده (2005م): منهجية التقييم البيئي المتكامل وأسلوب تطبيقه في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد 62، ص81.

النشاطات البشرية وآثارها والتغيرات التي تحدث في البيئة، ومن ثم الاستجابات المجتمعية والقرارات التي تهدف إلى معالجة تلك الآثار واتخاذ القرارات نحو وضع استجابات بيئية، واقتصادية، واجتماعية مناسبة وطرح الخيارات والسيناريوهات المستقبلية؛ لذا فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل القوة الدافعة (**Driving Forces**) النشاطات الصناعية وغيرها تؤدي إلى ضغوط (**Pressures**) على البيئة تتمثل في انبعاثات لبعض الغازات الضارة، وزيادة الطلب على بعض الموارد الطبيعية، والتلوث بأنواعه، وتبعًا لتدهور حالة البيئة (**State**)، وتستنزف مواردها المتجددة وغير المتجددة، والتي تؤدي بدورها إلي آثار(**Impacts**) سلبية على صحة الإنسان والنظم البيئية. هذه الآثار تتطلب عددًا من الاستجابات المجتمعية (**Responses**)، والتي يمكن عن طريقها أن يتم التقليل أو السيطرة على القوى المحركة أو مباشرة على الحالة وتخفيف الآثار وذلك من خلال آليات التكيف (**Adaptations**) أو المعالجة مثل التشريعات ونشر المعلومات والضرائب والتكنولوجيا النظيفة ونشر الوعي البيئي وغيرها [1]. وسوف يتم في هذه الدراسة ولغرض تقييم الآثار البيئية فقد تم استخدام نموذج (DPSIR)؛ الذي يمكن من خلاله التحقق ما إذا كانت الممارسات المتبعة في قطاع السياحة مُستدامة أو بالعكس. كذلك توجه اهتمام أصحاب القرار نحو وضع الأولويات، وتمكينهم من تقييم انعكاسات سياساتهم وطرح الخيارات أو البدائل المختلفة التي عليهم المفاضلة بينها في اتخاذ القرار. ويتضمن النموذج خمس أنواع رئيسية من المؤشرات لتقييم الوضع البيئي تندرج تحتها مؤشرات فرعية تبرز أهم التغيرات البيئية الناتجة عن المشكلة التي يتم معالجتها. وكما يلي:

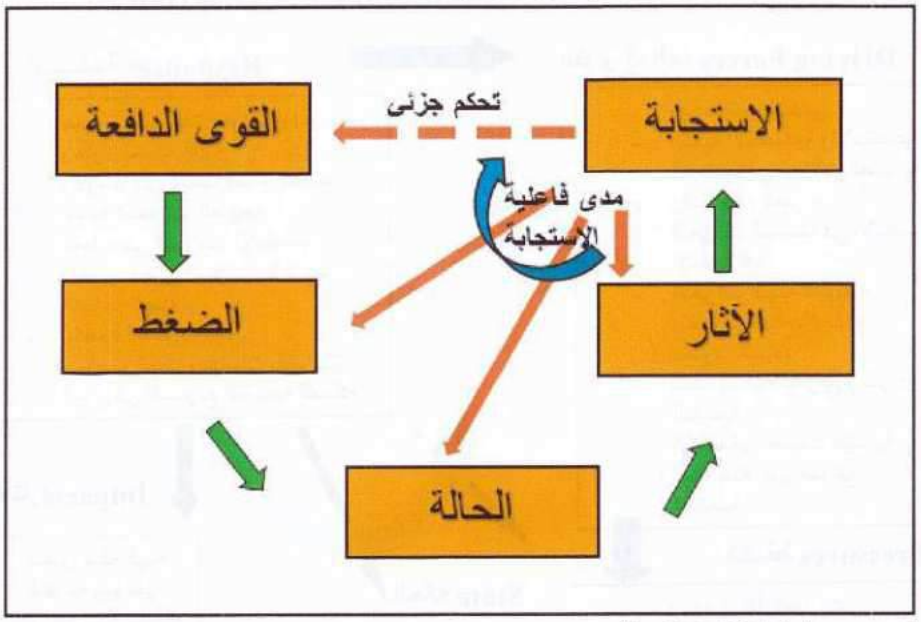
- **القوى الدافعة Driving Forces**: تتمثل الخطوة الأولى في هذا النموذج من خلال تحديد الدوافع وهي الأسباب الكامنة غير المباشرة التي ولدت ضغوطًا عديدة متواصلة على البيئات الحاضنة للسياحة البيئية، وتُعتبر بأنها القوى الرئيسية الفاعلة في نمو النشاط السياحي وتنميته في مملكة البحرين، وتشمل زيادة النمو السكاني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالات الصناعية والسياحية والعمرانية، والتغيرات الحاصلة في الأنماط الاستهلاكية، والتغيرات البيئية الطبيعية (تغيرات المناخ) الذي سيعمل على ارتفاع منسوب مياه البحر.
- **الضغط Pressures**: لقد نتج عن القوى الدافعة ضغوط وذلك بسبب مواكبتها من قبل المشاريع السياحية التي أدت بدورها إلي زيادة الطلب على الأراضي للمشاريع السياحية

(1) Abahussain, A, A., Abdu, A.S., and Abdulkadir, A.F., 2004, Priority Environmental Indicators in West Asia, Arab Africa Regions: Indicators of Water, Energy, Health, Agriculture (and Land), Biodiversity, Coastal and Marine Environment, UNEP/ROWA, Manama, Kingdom of Bahrain, p 173.

ولاسيما الجزر الاصطناعية ذات الطبيعة السَياحية التي نتج عنها عمليات ردم واسعة للسواحل الطبيعية وتقليص مساحتها، وكذلك زيادة حركة السيارات الانبعاثات الكربونية المصاحبة لها، إلى جانب الرحلات السَياحية الداخلية للمواقع الطبيعية والتراثية والساحلية وما ينتج عنها من ملوثات ومخلفات تؤثر سلبًا على السَياحة البيئية وتنميتها.

- **الحالة State:** لقد صاحب الأنشطة السَياحية التي تقام في المناطق الساحلية أو البرية تدهورًا في النظام البيولوجي المتنوع التي تتميز به تلك المناطق، كما أدى نمو وتطوير المشاريع الساحلية إلى ردم مساحات واسعة من الشواطئ التي غيرت من شكل الساحل وبيئته الغنية بالتنوع الحيوي، وكذلك ازدياد ملوثات الساحل وكثرة المخلفات الصلبة والبلاستيك، وغيرها من الملوثات كمياه الصرف الصحي التي يتم إلقائها في البحر، وإلى جانب ذلك فقد ساهمت التنمية العمرانية تقلص المساحات الزراعية بالمملكة، مما أدى إلى تناقص أعداد الطيور التي كانت تأوي النخيل والمزارع.
- **الآثار Impacts:** إن كثرة عدد السَياح على منطقة معينة ينجم عنه عددًا من الآثار البيئية المباشرة وغير المباشرة، قصيرة وطويلة الأمد، مثل زيادة الطلب على المياه، وتلوث البيئات الطبيعية، وتدهور نوعية الموارد الطبيعية، وكذلك زيادة كلفة التخلص من المواد والمخلفات بأنواعها، وتدهور في البيئات الساحلية.
- **الاستجابة Responses:** بالنظر للعديد من الآثار البيئية التي رافقت وترافق التنمية السَياحية في مملكة البحرين فقد سعت مملكة البحرين لاحتواء تلك الآثار من خلال سن التشريعات والقوانين التي تهدف لتنظيم القطاع السَياحي بشكل مُستدام وفقًا لأهداف التنمية المُستدامة. ومن أهم الاستجابات هو العمل على إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي (EIA) لكافة المشاريع وخاصة السَياحية منها، كذلك فقد سعت إلى الاهتمام والسعي لتطوير المحميات الطبيعية، واقتراح عددًا من المناطق الواقعة تحت الحماية مستقبلاً، والعمل على تشجيع الصناعات والحرف اليدوية والتراثية البحرينية.

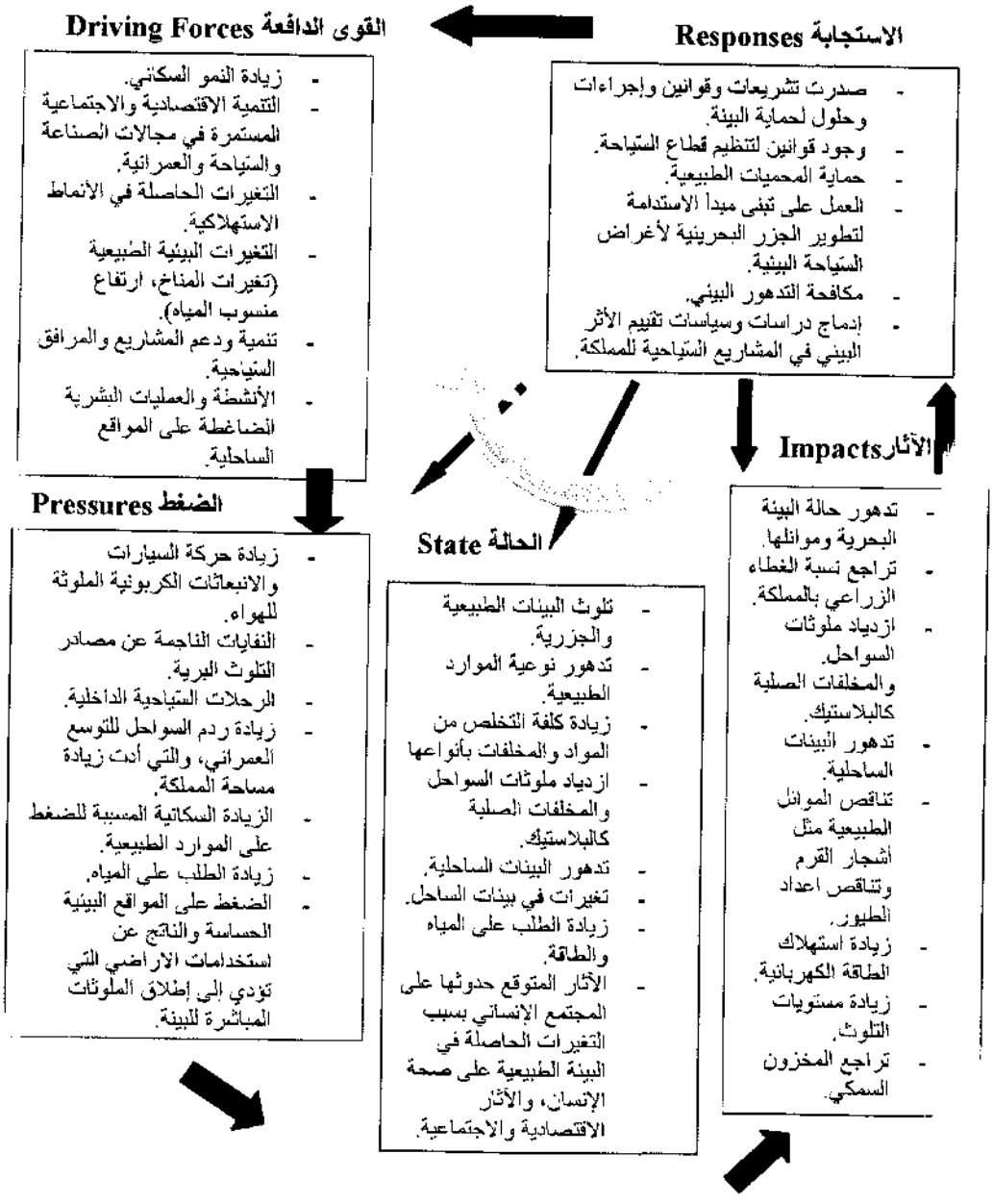
شكل (103) – نموذج المؤشرات (DPSIR)



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا بيانات:

1. أسماء علي أبا حسين، أنور شيخ الدين عبده (2005م) منهجية التقييم البيئي المتكامل وأسلوب تطبيقه في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد 62.

شكل (104) نموذج المؤشرات (DPSIR) للأنشطة السياحية البيئية في مملكة البحرين



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا:

- تطبيق نموذج المؤشرات (DPSIR) على واقع السياحة البيئية في مملكة البحرين.

يُستخدم نموذج مؤشرات القوى المحركة لتقييم الأوضاع البيئية، ووضع خطط الإدارة والتصميم المحددة للإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها من قبل المؤسسات المسؤولة مثل الحكومات الإقليمية[1] وذلك لتحليل التفاعلات ما بين المجتمع والنظام البيئي وتحديد الدوافع الرئيسة للتغير والمحركات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يُعد النمو السكاني والتوسع العمراني والأنشطة الزراعية من أكثر القضايا التي تولد ضغوطًا على البيئة حيث تولد مستويات عالية من التلوث التي قد تؤثر على نوعية المياه وكمية الأسماك والأحياء البحرية، فضلًا عن الأنشطة السياحية التي تُشكل ضغطًا مباشرًا على السواحل بالإضافة إلى توليد مستويات عالية من الملوثات عن طريق مياه الصرف الصحي، التي قد تؤدي بدورها لارتفاع مستوى المغذيات ونقص الأوكسجين في الماء، مما يهدد الكائنات البحرية بالبقاء[2]، فقد اعتمدت بعض الدول على نموذج مؤشرات القوى المحركة في تقييم التنمية والاستدامة في المناطق الساحلية، وركزت على التفاعلات بين الأنشطة البشرية والمناطق الساحلية والتغيرات التي سوف تحدثها، مما يؤثر على النظم البيئية وعلى استخدام الموارد الطبيعية من خلال تحديد القوى الدافعة الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية التي تغيرت أو من الممكن تغييرها، وبعد يتم تحديد مؤشرات الضغط التي تساهم بدورها في تحليل والفوائد للحد من التأثيرات السلبية على المناطق الساحلية[3].

تواجه مملكة البحرين العديد من القضايا والمشاكل التي تهدد بيئاتها الطبيعية، ويُعتبر توظيف نموذج مؤشرات القوى المحركة إطار تحليلي يساهم في تحليل ووصف حالة البيئة جراء تنفيذ الأنشطة السياحية فيها، والذي يساعد على إجراء عملية التقييم والتحليل للمساهمة في تحقيق مبدأ الاستدامة السياحية بالمملكة. ونظرًا لكثرة الأنشطة المقامة في البيئات والمناطق الساحلية يمكن الإدراك بأن كل قطاع له تحدياته ومتطلباته وتأثيراته على البيئة الطبيعية تختلف عن القطاعات الأخرى، وبالرغم من سن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الموائل الطبيعية، إلا أن هناك ثغرات لازالت موجودة بسبب عدم القدرة على التقيد بتنفيذ الجوانب العملية لها بشكل متكامل.

(1) Andrea, G.,Bave S.,Verardi D., Coppo S.(Whit out Date). The Role of Geographic Information Systems (GIS) and of DPSIR Model in Liguian Coastel Zone Management.

(2) Karageorgis, A. Skoutoos, M. Nikolaidis, N. Z.(Withhout Date).An Integrated Approach to Watershed Management within the DPSIR Framework:Axios River Catchment and Thermions Gulf,(PP.25)

(3) Bidone, E. & Lacerdam, L. (2003). The use of DPSIR framework to evaluate sustainability in coastal areas, Case study:Guanabara Bay basin, Rio de Janeiro, Brazil. Volume 4. Number 1, 5-16, DOL: 10.1007/s10113-003-0059-2.

خامساً منظومة السَياحة البيئية:

نظرًا لكون السَياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليس منهجًا لدى أصحاب المشاريع السَياحية أو الحكومات، فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها، واليوم أعدت السَياحة البيئية منهجًا يجب الأخذ به، لذلك يجب أن يعي المستثمرين السَياح والحكومات جدوى تطبيق منهج السَياحة البيئية وفهم مرتكزاتها ووضع القوانين والأنظمة التي تنظم العملية السيَاحية المرتبطة بها وتتحدد قواعد السيَاحة البيئية، فيما يلي [1]:

- العمل على مضاعفة الجهود لتحقيق أعلى مردود مادي للبلد المضيف من خلال استخدام الموارد المحلية الطبيعية والإمكانات البشرية [2].
- تقليل الآثار السلبية على الموارد الطبيعية والثقافية والاجتماعية في المناطق السَياحية.
- ضرورة تثقيف السَياح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية.
- تنمية وتشجيع الاستثمار السَياحي من خلال توظيف منظومة عمل متعاونة ومتفهمة في القطاعات الحكومية والخاصة [3].
- تشجيع الأبحاث والدراسات السَياحية البيئية.
- الاعتماد على البنية التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة.
- تنمية روح المسؤولية والاندماج والتعرف بمكونات الطبيعة وموارِدها للسائح والمقيم بصفة خاصة [4].

وتعدُ السيَاحة البيئية في مملكة البحرين عامِلا بارزًا في حماية البيئة الطبيعية، خاصة عند تكيفها مع المجتمع المحلي وتكون له بصمة في المشاركة والمسئولية في الحماية، وكله هذا يتوفر عند وجود بيئة ذات تنوع طبيعي وشواطئ مشمسة وهواء نقي ومياه نظيفة، ومن أهم القطاعات الهامة التي تدعم السَياحة البيئية في المنظومة السَياحية كالتالي:

(1) حسن، سوزان بكري وآخرون (2010م): تنمية السَياحة البيئية بغرض جذب أسواق وشرائح سياحية جديدة بالتطبيق على محافظة الفيوم القاهرة: مجلة البحوث السَياحية، ص36.

(2) برنامج الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005 ص6.

(3) سليمان عبد العزيز (2011م): الصحة البيئية الواقع والطموح، الرياض، منشورات مجلس التعاون الخليجي، ص44.

(4) الصحة البيئية الواقع والطموح" (الرياض: منشورات مجلس التعاون الخليجي، 2011) ص 44.

- **القطاع الحكومي:**

يتحقق دور القطاع الحكومي في دعم السَياحة البيئية من خلال [1]:

- العمل على وضع السياسات الخاصة بالسيَاحة البيئية المتمثلة في مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات.
- العمل على خلق التوازن بين الأنشطة السيَاحية والبيئية بما يحقق التنمية المُستدامة لمناطق الجذب السَياحي.
- دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السَياحية حيثُ تتم دراسة أي مشروع قبل الترخيص له ووضع التوصيات المتعلقة بالسَياحة البيئية خاصة التي تقام بالمناطق التراثية.
- التوعية البيئية لشرائح المجتمع كافة من خلال وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة.
- تحديد الأماكن السَياحية والعمل على تشييد ودعم البنية الأساسية والخدمات.
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السيَاحة البيئية، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب.
- الاهتمام بموضوع معالجة المخلفات الضارة بالبيئة، والاهتمام بالمنتزهات والحدائق العامة والمناطق الخضراء.
- إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات، وفتح الفرص للمستثمرين للاستثمار في هذه المواقع.

- **القطاع الخاص:**

يبرز دور هذا القطاع في دعم السَياحة البيئية من خلال الآتي [2]:

- توفير البنية اللازمة لتنمية وتطور السيَاحة البيئية والممثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والمرافق الخاصة بالمنشآت الرياضية.
- التركيز على توظيف العمالة الوطنية في المشاريع كافة التي تتعلق بالسَياحة البيئية والعمل على تدريبهم بما يناسب نوعية السَياحة البيئية.
- التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السيَاحة البيئية.

(1) And Livelihood in Awash National Park Ethiopia, International Journal of Science and Research, Vol, No (New Delh: Academiec Journals, December 2014, p 795. Sintayehu W. Dejene and other 'Ecotourism Potentinal and its Role for Sustainable Development

(2) DereraKetema Teressa. "Inside the commons of ecotourism development in Ethiopia: Strategic communal empowerment or marginalzation, Evidence from Wenchi community-based ecotourism", International Journal of Biodiversity and Conservation, Volv.No11 Nairobi: AcademicJournala, November (2015) p433.

- تنويع مشروعات السَياحة البيئية بما يتناسب مع طبيعة الموارد الطبيعية الجاذبة للسياح.
- عقد الدورات التدريبية واستغلال تلك الدورات لتعريف المواطنين بمقومات السَياحة البيئية.

يُعتبر القطاع الخاص الداعم الأساسي لتفعيل السَياحة بشكل عام والسَياحة البيئية بشكل خاص، أن القطاعات غير الحكومية، كالشركات الكبرى لها مساهمات بشكل غير مباشر في مجال تنمية السَياحة البيئية وحماية البيئية والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي، وذلك من خلال برامجها الفاعلة في حماية الموارد البيئة في جودة الهواء والماء والتنوع الحيوي، والذي بدورها تعدُ من أهم مقومات التنمية السَياحية البيئية في المملكة. أن بناء وتنمية السَياحة البيئية المُستدامة في المملكة تتطلب تعاون من جميع الجهات الحكومية منها والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وذلك من خلال تنمية السياسات وبرامج حماية البيئة وإدارة المخلفات والحد من الملوثات، إلى جانب العمل على الاقتصاد والاسترشاد في استخدام الموارد الطبيعية البيئية بالتزامن مع المحافظة على التراث الشعبي وتنمية القيم الاجتماعية باعتبارها شريكًا مؤثرًا لتنمية السَياحة البيئية بالمملكة.

- **المجتمع المحلي والشراكة المجتمعية:**

لقد أصبح دور المجتمع المحلي في الوقت الحالي أحد الوسائل الداعمة ضمن منظومة السَياحة البيئية، ومن الأدوات التنموية المُستدامة ذات التأثير الفعال، حيث يكمن دورها في تمكين أفراد المجتمع البحريني من الاندماج ضمن المنظومة السَياحة البيئية، وذلك بإعطاء المجتمع دوره وأهميته الفاعلة في دعم السَياحة البيئية من خلال التالي:

- العمل على مشاركة جميع الفئات العمرية المنتجة تحقيقًا لمبدأ التساوي والشراكة المجتمعية.
- استخدام النهج القائم على التفاعل في مجال السَياحة "لاستكشاف الإمكانيات الحقيقة" والوصول إلى الموارد الطبيعية واحترام الحدود البيئية، وقد ساهم في إحداث نقلة تطويرية في مجال الجذب السَياحي وفق الإطار المحدد للسَياحة البيئية المجتمعية[1].
- تمثيل جميع الفئات المجتمعية كشركاء في التنمية مما يحقق "التنوع الثقافي وإحياء الممارسات التقليدية التي تعكس البيئة الثقافية للسكان الأصليين، مما يحقق حماية البيئة الطبيعية والنظم البيئية الفريدة للموارد الطبيعية [2].

(1) Francis Okello Ecotourisme in Uganda-A Case of the Mgahinga National Park master) thesis. Stockholm : ElandersNovum, 2003) p28

(2) زياد عيد الرواضنة (2013م): السَياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات، قسم الإدارة السَياحية، الجامعة الأردنية، م س ذ، ص 26-29.

- العمل تحقيق المصلحة الاجتماعية بما يتوافق مع مقدرات الطبيعة وتفعيل المحافظة على النظم البيولوجية، والمساهمة في خفض الضغوط على الموارد الطبيعية وتدهورها [1].
- توثيق ما يشير إليه المجتمع حسب استنتاجاته للإمكانات البشرية والطبيعية ودمجها في هيكل السّياحة البيئية المجتمعية.

إن نتيجة التواصل بين مهام الجهات الثلاثة بمثابة تكوين منظومة السّياحة البيئية التي تخص المواقع البيئية، مثل المحميات الطبيعية التي من أهم الأهداف التي أنشئت من أجله هو العناية وصون الأنظمة البيئية المختلفة وحمايتها من التعديات البشرية أو السلوكيات غير المسئولة، وأما بالنسبة للمجتمع المحلي الذي يتطلع إلى تحصيل المنفعة من وجود هذه المواقع البيئة وتعزيز مصادر الدخل لدية، وكذلك فإن المؤسسات السّياحية والقائمين على الاستثمار السّياحي، جميع تلك الجهات تطمح إلى تحقيق عوائد مادية من وراء انجذاب السّياح لهذه المقومات البيئية، وبالتالي يمكنهم الترويج لخدماتهم السّياحية[2]، وبحسب ما سبق فإن من أهم المتطلبات العملية لتحقيق تنمية السّياحة البيئية بمملكة البحرين، وفي ظل ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتراثية؛ فإنه لابد من العمل على التالي:

- التحقق من وجود تكامل العمل الوطني بين جميع الجهات والأطراف الفاعلة للوصول إلى طرق ومنهجيات مُستدامة وفاعلة بإنتاجية واقعية.
- وجود رؤية وأهداف استراتيجية لها أساس واقعي وممكنة التحقيق.
- ضرورة اختيار كفاءات وطنية قيادية تعمل على إحداث التغيرات الحقيقية في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- العمل على اشراك جميع الجهات والقطاعات على المحافظة على الأنظمة الطبيعية والحد من تدهور البيئة الطبيعية ومواردها.
- مراعاة الأطر القانونية وتطويرها للتوافق مع الاستخدامات الاقتصادية والمجتمعية المُستدامة.

أن بناء وتنمية السّياحة البيئية المُستدامة يتم من خلال التعاون بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المحلي، في تنمية السياسات، وبرامج حماية البيئة والمبادرة للحد من تولد الملوثات وترشيد استخدام الموارد الطبيعية في المنشآت السّياحية، والعمل على أن تكون السّياحة

(1) Christian Sefrin: Ecotourism In Lake Tana Région،(2)Potentiels For The Implémentation Or Community-Based Ecotourism، Diplomarbeit،Berlin: Institute der Rheinischen Friedrich Wilhelms,2012) p9.

(2) Yakobo Moyini:" Uganda Ecotourism Assessment", (Uganda: Ministry of Tourism,2006)

البيئية نابعة من المجتمع، وتحافظ على القيم الاجتماعية وتكون شريكًا مؤثرًا ايجابيًا في تنمية السياحة في المملكة. إن تطور السياحة بالمملكة وتزداد مشاريع الاستثمار بها واتساع محيط أنماطها يتطلب أن تكون قائمة على دراسات علمية تسهم في استقرار الموازين الاقتصادية. وتقليص التدفق السياحي البحريني إلى الخارج وإيجاد فرص عمل جديدة وتحقيق درجات أعلى من تشغيل الموارد الوطنية بالمملكة، إن هذه الأهداف المتوخاة ليست مسؤولية جهات بعينها، وإنما هي مسؤولية كل القطاعات الحكومية والأهلية بمستوياتها كافة.

سادسًا-تقييم وضع السياحة البيئية - مصفوفة التحليل الرباعي SWOT":

إن السياحة البيئية هي سياحة نظيفة قائمة على زيارة المناطق الطبيعية مثل الشواطئ والجبال والمحميات والصحاري لمشاهدة والاستمتاع بالكائنات الحية (حيوانات ونباتات) باعتبارها وسيلة لدعم حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بأقل آثار سلبية ممكنة في البيئة وبأعلى آثار ايجابية في المنطقة السياحية بيئيًا ومجتمعيًا وماديًا وهي مجال جيد لنشر الوعي البيئي لدى الناس في المنطقة ولدى السياح البيئيين [1]. تمتلك مملكة البحرين ثروات ومقومات طبيعية واجتماعية وحضارية مختلفة تؤهلها كي تكون وجهة سياحية مستقبلية؛ لذلك فقد أدركت أهمية القطاع السياحي في النمو الاقتصادي وتخفيض نسب البطالة وبذلك زيادة الاهتمام من أجل تنمية هذا القطاع الذي يعدُ مصدرًا هامًا في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الإشارة إلى مجمل المقومات الطبيعية والاجتماعية كالموقع الجغرافي والإمكانات التاريخية والحضارية العريقة، وإبراز دور المخطط الوطني للتهيئة السياحة في جعل المملكة وجهة سياحية، وذلك عن طريق مصفوفة التحليل الرباعي **(Swot Analysis)**؛ حيث تتكون هذه المصفوفة من أربعة عناصر رئيسية تشمل نقاط القوة التي تتميز بها السياحة البيئية في المملكة، وكذلك نقاط الضعف التي تحد من هذه الصناعة، إلى جانب الفرص المشجعة لإدارة وتخطيط الموارد الطبيعية والتراثية التي يمكن استغلالها والاستفادة منها، وكذلك دراسة وتقييم المخاطر التي تعوق صناعة السياحة البيئية بالمملكة وتؤثر في تحقيق التنمية السياحية المُستدامة ، وفيما يلي يتم استعراض عناصر المصفوفة الرباعية للسياحة البيئية في المملكة، ويتبين ذلك من خلال الجدول (46)، والذي يوضح تحليل مصفوفة (SWOT) لصناعة السياحة البيئية في مملكة البحرين وفقًا لمعطيات المصفوفة.

(1) غرايبة، خليف مصطفى (2012م): السياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ص22.

لقد بينت مصفوفة التحليل الرباعي (SWOT) أن هناك عناصر قوة كثيرة تمتاز بها مملكة البحرين تؤهلها لصناعة السَياحة البيئية، ومواطن ضعف تحتاج إلي دراستها ووضع الاقتراحات والحلول لتفاديها إن أمكن خاصة النقاط المتعلقة بالمقومات الاجتماعية (البشرية) التي يمكن للمملكة متابعتها والوقوف عليها، إلي جانب وجود فرصًا ناشئة يمكن للبحرين من خلالها تطوير السَياحة البيئية والعمل على استدامتها، وأما بالنسبة للتحديات " المخاطر" التي تواجه السَياحة البيئية والتي قد يكون لها تأثيرًا واضحًا على نمو هذه الصناعة واستغلالها على الوجه الأمثل؛ لذلك فأنه من الضروري اتخاذ تدابير تدخل مناسبة للتعامل مع هذه التحديات، والاستفادة من الخبرات في هذا المجال من تجارب الدول المزدهرة فيها صناعة السَياحة البيئية. وتسهم مصفوفة التحليل الرباعي في بناء مصدر المعلومات عن وضع السَياحة في المملكة، والتي يمكن من خلالها أن تسهم في دعم متخذي القرار في وضع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تحقق تنمية سيّاحية مُستدامة.

جدول (69) – تحليل مصفوفة (SWOT) لصناعة السّياحة البيئية في مملكة البحرين

نقاط القوة التي تمتاز بها السّياحة البيئية	مواطن الضعف التي تحد من السّياحة البيئية
– المحميات الطبيعية. – طبيعة المملكة الجزرية. – وجود العديد من الجزر ذات الطبيعة السياحية. – وجود قاعدة سياحية يعتمد عليها مثل: أصناف نادرة من الثدييات والطيور على مستوى العالم، منطقة عالمية لهجرة وإقامة لأنواع كثيرة ومتعددة من الطيور. الشعاب المرجانية، المحميات، مهاد اللؤلؤ. – طبيعة جغرافية منبسطة ومستوية. – الموقع الاستراتيجي المتميز. – الاهتمام الجاد لدى القيادة الرشيدة للسياحة البيئية، تحقيقًا للرؤية الاقتصادية للمملكة 2030م. – المعالم الطبيعية والبيئات المتنوعة. – وجود المنتجات السياحية الحديثة. – البنية التحتية المتطورة. – الخدمات الصحية والتعليمية الرائدة عالميًا. – التراث الحضاري والثقافي المتنوع. التراث العالمي – سهولة الوصول للمواقع السياحية – وجود قوانين وتشريعات لتنظيم وحماية مقومات السياحة البيئية. – الصناعات التقليدية المتنوعة. – جذب الاستثمارات الأجنبية. – الأسواق الشعبية والمجمعات التجارية الفاخرة. – جودة الهياكل الخدمية لسلسلة من الفنادق والمطاعم العالمية. – الخدمات الأمنية المتقدمة. – وجود المكاتب السياحية والسفريات. – وجود شبكة متطورة من الطرق، وموانئ	– الظروف المناخية الصيفية. – التركيز على أنماط محددة من السّياحة. – الرقعة الجغرافية الصغيرة. – قلة التوجه وضعف السوق السّياحية المحلية. – الحاجة إلى كوادر سياحية متخصصة. – تخصص الإعلام والترويج البيئي والسياحي الموجه. – تعدد الجهات المسؤولة عن السياحة والبيئة في المملكة. – غياب التوعية والثقافة المجتمعية. – ردم السواحل وتراجع إنتاجية الزراعة. – التخطيط الاستراتيجي المستدام للسياحة البيئية. – البرامج التنشيطية والترويجية للسياحة للمملكة في الخارج. – دخول العنصر الأجنبي لقطاع السياحة. – دمج المجتمع في الخطط البيئية والسياحية. – غياب الاستثمار الأمثل لمواقع السياحة البيئية. – تدهور بعض الموائل الطبيعية كالعيون الطبيعية. – ازدياد حدة التلوث والتصحر البيئي. – ضعف البنية التحتية لبعض المواقع السياحية والأثرية، وتراجع جاهزيتها لاستقبال السياح. – قلة الدورات للمختصين في السياحة. – اتجاه العمالة الوطنية نحو الأعمال الإدارية والتجارية. – الدعم المعنوي والمادي الموجه نحو المشاريع المجتمعية والمكاتب السياحية.

بحرية متطورة مفتوحة على الخليج العربي، إلى جانب وجود شبكة الربط الجوي المتطورة لتسيير الرحلات الجوية الدولية. - شركات اتصالات قوية ومتعددة. - الانفتاح المجتمعي، والسمعة الطيبة للشعب البحريني. - قوة العلاقات الدبلوماسية الدولية مع المملكة. - امتلاك المجتمع للثقافة والهوية الوطنية. - وجود مرتكزات حضاريّة عريقة كالمواقع الأثرية والتراثية بالإضافة إلى المقوّمات الطّبيعيّة كجزر حوار والجزر الطّبيعيّة التي بالإمكان استثمارها. - وجود كوادر وايدي عاملة وطنية ومصادر مالية. - المناخ الشتوي الجاذب.	
الفرص المشجعة للسّياحة البيئية	**التهديدات التي تواجه السّياحة البيئية**
- إمكانية جعل المملكة منطقة سياحية بالاحتفاظ بما تملكه من مقومات سياحية. - ترشيح مملكة البحرين عاصمة للسّياحة العربية 2019م - ترشيح المنامة عاصمة الثقافة العربية - نمو سياحة المؤتمرات وإضافة المنتجعات السّياحية الجديدة، ووجود حلبة سباق البحرين "الفورميلا" - اعتماد بعض المواقع التراثية البحرينية ضمن التراث العالمي. - إحياء التراث التقليدي وخاصة تراث صيد اللؤلؤ والغوص. - جذب المزيد من الاستثمارات في صناعة السّياحة البيئية. - التكافل والتعاون الخليجي الواعد. - الشهرة العالمية لجودة الموارد الطبيعية والاقتصادية البحرينية " كاللؤلؤ الطبيعي ".	- الأزمات العالمية الاقتصادية والصحية وغيرها. - التدهور البيئي الناتج عن سوء الاستخدامات البشرية في النظم البيئية. - ارتفاع تكاليف الخدمات المساندة كالفنادق وتذاكر السفر وصرف العملات. - التغيرات المناخية العالمية. - قوة المنافسة في السوق السّياحية. - تراجع الرقعة الزراعية التي تساهم في تحسين المناخ وجذب السّياح للمناطق الزراعية. - تدهور النظم والموائل الطبيعية. - إعادة ترسيم حدود الواجهات الساحلية للمملكة باعتبارها أهم المقومات الطبيعية. - وقوع أزمات اقتصادية وصحية عالمية تؤثر على التدفقات السّياحية. - الاستنزاف لمقومات السياحة الطبيعية

- الثروات التراثية المتواجدة في المناطق الطبيعية المفتوحة. - توافر الكثير من الموارد الغير مستغلة. - الإكثار من الاهتمام بالتراث الشعبي كالغناء والحرف اليدوية والرقصات القديمة. - الواجهات البحرية الواسعة. - العيون الكثيرة المشهورة بها المملكة، والعمل على دراسة كيفية إحيائها طبيعيا أو صناعيا" - وجود العديد من الجزر الطبيعية تحوي العديد من التنوع الحيوي الذي يعدُ من مقومات السَياحة البيئية الطبيعية. - إحياء العيون الطبيعية التي نبضت اصطناعيا. - الطابع الاجتماعي المتميز الذي يشتهر به سكان المملكة. - السوق السَياحي المحلي غير مستغل. - تدريس السَياحة واعتمادها برنامج تخصصي من ضمن الدراسات الأكاديمية. - الرؤية الوطنية والدعم الحكومي القوي من قبل القيادة السياسية الرشيدة بالمملكة حول تنمية السَياحة بشكل مستدام. - قدرات وإمكانات السَياحة غير المستغلة كسياحة الجزر والمطاعم البحرية، والأنشطة السَياحية المتعددة. - التوسع في الاقتصاد المعرفي والتقدم الإلكتروني للمملكة، والاستثمار الواعد في البنية التحتية والمرافق السَياحية. - الحماس الشبابي للعمل بمجال السياحة. - شهرة المملكة بالسباقات الرياضية واستغلالها في الترويج السياحي بجميع انواعه. - المنظمات الأهلية ومواقع التواصل الاجتماعي.	والتراثية. - البناء الغير متوافق مع الاشتراطات البيئية. - الفروقات العددية بين العمالة الأجنبية والبحرينية في هذا القطاع. - شدة التنافسية في السياحة البيئية بين دول مجلس التعاون وتنوع مشاريع الجذب السياحي فيها. - تدني الوعي والثقافة البيئية والسياحية للمجتمع المحلي نحو السياحة البيئية. - تقلص الأراضي الزراعية، باعتبار البساتين والرقعة الخضراء مواقع هامة لجذب للسياحة البيئية. - النمو العمراني ذو الوتيرة المتسارعة. - الخروج على القوانين الموضوعة كالصيد الغير منظم الأسماك والروبيان المؤثر على الشعاب المرجانية وجمالها. - ضعف الأخذ بالمقترحات والتوصيات. - وقوع بعض المناطق السياحية الهامة كنبات القرم ضمن مناطق التصريف الصناعي. - كثرة تلوث الشواطئ ودفن النفايات في مواقع سياحية هامة" منطقة البحير- بحيرة اللوزي"

المصدر: عمل الباحثة وآخرون (الدراسة الميدانية 2021م).

سابعاً-فاعلية التخطيط السياحي في تطوير السياحة البيئية المستدامة:

يُعد التخطيط من الأدوات العلمية والعملية التي تهدف إلى تحقيق التنمية والتقدم، وهو ضرورة تنسيق الجهود وحشد طاقات المجتمعات واستثمارها بشكل منظم وفعال من أجل تحقيق أهداف التنمية والتقدم من خلال توجيه وتوزيع مكتسبات التنمية بعدالة، ولا يقتصر أهداف التخطيط على الجوانب الاقتصادية، فحسب بل تتعداها لتشمل جميع الموارد الطبيعية والبشرية والإمكانات المتوافرة، ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها بشكل متوازن بين جميع الشرائح الاجتماعية ومناطق تواجد السكان[1].

ويُعرف التخطيط السياحي البيئي بأنه مفهوم ومنهج جديد يعمل على تقييم خطط التنمية السياحية من منظور بيئي، بمعنى هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية السياحية على المدى المنظور وغير المنظور، وهو التخطيط الذى يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية، بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية السياحية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب التوقف عنده حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية السياحية[2].

كما يعرف التخطيط السياحي البيئي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في مواقع السياحة البيئية، وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد الطبيعية في المواقع السياحي من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية مُستدامة سريعة ومنتظمة من خلال أعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بالشمول لفروع النشاط السياحي[3]، ويهدف التخطيط السياحي إلي تحقيق تنمية سياحية شاملة ومُستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السياحية ومقومات وعوامل الجذب السياحي، ذلك لأعداد وتوفير مواقع سياحية وفقًا للمعايير الدولية[4]، ويتطلب التخطيط السياحي وفق قواعد التنمية المُستدامة أسس وقواعد هامة تقوم على خصائص المجتمع المحلي الاجتماعية والثقافية، البيئية، الاقتصادية، ومن أجل أن يكون التخطيط السياحي يكتسي بالديمومة يجب مراعاة الشروط الآتية[5].

---

(1) غنيم (2003م): مرجع سابق، ص57.

(2) ابراهيم بظاظو (2010م): السياحة البيئية وأسس إستدامتها، مرجع سابق، ص 242.

(3) فؤاد بن غضبان(2015م): السياحة البيئة المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 172.

(4) عبد الآله ابو عياش، حميد عبد النبي الطائي(2010م): التخطيط السياحي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمـــان، الاردن، ص71.

(5) صنقور كريم، يوسف شرف الدين (2014-2015م): تنمية المناطق السياحية بولاية جيجل-حالة رأس العافية-رسالة ماجستير في تسير التقنيات الحضرية، السكانية الجزائرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 91-92.

- **الاستمرارية والمرونة:** تكون الخطة السَياحية المعدة تراعي الشروط الحالية كافة للخصائص العامة للمجتمع المحلي والظروف المحيطة به سواء كانت بيئية، اجتماعية، اقتصادية وتكون قادرة على مواجهة المتغيرات التي قد تطرأ مستقبلاً، وذلك بتبنيها منهج ادارة التأثيرات الدورية والتي تشمل الجانب البيئي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي وبالتالي فإن عامل التغيير والتحسين الدوري على الخطة السَياحية يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المحددة ويضمن استدامة واستمرارية المشروع السَياحي على وجه الخصوص وفق قواعد التنمية المُستدامة .
- **التكامل:** إن القطاع السَياحي جزء من كل يؤثر ويتأثر بجميع القطاعات لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أثناء عملية إعداد أي خطة سياحية مراعاة نقاط التداخل وتوضيح نوعية ومستوى العلاقات بين مختلف القطاعات وقطاع السَياحة من أجل خلق تكامل فعلي وحقيقي بين الخطط السَياحية ونظيراتها على المستوى الإقليمي والوطني.
- إدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية: أن المجتمع دائمًا في حركة وتغيير وفقًا لمتغيرات أو تطورات تحصل على أي مستوى (اجتماعي، سياسي، بيئي، اقتصادي).
- **القابلية للتنفيذ:** يجب أن تكون الأهداف المحددة من خلال خطة سياحية معدة مسبقًا بشكل يحافظ على الخصائص المحلية للمجتمع وتكون واقعية ومدروسة وقابلة للتنفيذ.
- **بعد النظر أثناء إعداد الخطة السَياحية (تبني المرحلية):** مراعاة التغيرات الممكنة كافة مستقبلاً، لهذا تكون الخطة السَياحية المعتمدة معدة بشكل برامج أو خطط جزئية تتوافق مع المراحل المستقبلية وهذه الخطط والبرامج يجب أن تكون لها قابلية التعديل والتطوير أو للتحسين وفقًا لأي تغيرات مستحدثة في كل مرحلة أو مدة زمنية معينة.
- **الإدارة السَياحية:** تتكون الإدارة السَياحية من حيث التأطير والوسائل المادية، ومن بين مهام هذه الادارة التوعية السَياحية للسكان، ارشاد السائح عن العادات والتقاليد، وأمن وسلامة السَياح.

ونرى بأن عملية التخطيط السَياحي تعتبر من العمليات المستمرة بصورة متجددة، حيث تبدأ من العمل على تحديد كافة الموارد الأساسية، والخاصة بتنمية القطاع السَياحي، وبعد عملية حصرها يتم العمل على تحديد الأهداف المنشودة تحقيقها، وذلك لوضع البرامج المناسبة واختيار المشروعات المتوافقة خلال فترة زمنية للوصول لخطة تنموية متكاملة صالحة للاعتماد كنموذج خاص يشمل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وينفرد باهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع النشاط السَياحي، حيثُ أن السَياحة من الأنشطة المتداخلة في عدة قطاعات اقتصادية، وتؤثر بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية؛ لذا فمن الضروري أن تكون خطتها وثيقة الصلة ويوجد ترابط

وتكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في الخطة الاستراتيجية العامة، كذلك يعتبر التخطيط السّياحي البيئي من أهم الطرق التي تعمل على تنسيق العمليات السّياحية القائمة في المواقع وتغييرها وتطويرها بشكل قابل للاستخدامات السّياحية على فترات طويلة وفقًا للأهداف المنشودة في وقت قصير وبأقل التكاليف وتوفير الجهد، حيث تقوم أي خطة استراتيجية على عناصر محددة منها وضع الرؤية المستقبلية والتنبؤ بالمستقبل، والاستعداد إلي للعمل على تنفيذ هذه الرؤية المستقبلية المترجمة وفقًا للخطة الاستراتيجية في منطقة وزمن محددين، وذلك بتوظيف جميع الإمكانات والموارد الموجودة بشكل مثالي يضمن حقوق الأجيال المستقبلية.

وتأتي مهمة التخطيط السّياحي لنشاط السّياحة البيئية في إيجاد أنماط بديلة للنشاط السّياحي التقليدي، من شأنها أن تضمن قابلية الموارد الطبيعية للاستمرار، وفي الوقت نفسه تسمح بممارسة السّياحة البيئية دون أن تحدث أي هدر للموارد الطبيعية في مواقع السّياحة البيئية، وبذلك تصبح مهمة التخطيط العلمي للسّياحة البيئية جعل المواقع البيئية صالحة للأجيال المختلفة، ولذا تم اعتماد شكل جديد من أشكال النشاط السّياحي، والتنمية السّياحية المُستدامة كنمط بديل للشكل التقليدي، من شأنه أن يضمن تحقيق التنمية السّياحية المتوازنة وحتمية الموارد الطبيعية الباقية، والحفاظ عليها صحيحة وسليمة للأجيال القادمة[1].

ويعتمد نجاح التخطيط السّياحي على عدة عوامل تشمل ما يلي [2]:

- ان تكون خطة التنمية السّياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ان يتم اعتبار القطاع السّياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب وحجم التدفق السّياحي.
- على ان يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص والعام في عملية التنمية.
- التركيز على علاقة التنمية السّياحية بالنشاط الاقتصادي العام وتحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

كذلك فأن عملية التخطيط السّياحي لا تكمل دون التوافق مع عملية التسويق السّياحي التي تعبرُ دعامة من دعامات التنمية السّياحية المُستدامة، حيثُ أنه يهتم بدراسة الأسواق والمنتج السّياحي، وفهم طبيعة السائحين ومعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم السّياحية للعمل على توفيرها وانتاجها حسب المواصفات والمعايير الدولية والمحلية من حيث الجودة والأهمية، وكذلك فإن

(1) إبراهيم بظاظو (2010م): السّياحة البيئية وأسس استدامتها، مرجع سابق، ص.245.

(2) فؤاد غضبان (2015م): السّياحة البيئية المستدامة، الطبعة الأولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص176

التسويق السياحي له دور في الوقوف على معرفة التطورات الحاصلة في المجال السياحي والتنبؤ بمتطلباته حسب المرحلة الراهنة. إن السياحة نشاط اقتصادي-اجتماعي، حيث أنها أصبحت تمثل دورًا هامًا في حياة الأفراد والدولة، لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية؛ لذلك كانت الحاجة لتخطيط وتفعيل القطاع السياحي من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه، سواء لما تقدمه من تطور النشاط الاقتصادي.

ويتضمن وصف التوزيع المكاني لقطاعات التنمية ومحاور النمو السياحي الرئيسية والثانوية والبرنامج الزمني وأولويات التنمية السياحية. وحجم السياح وفرص العمالة المستهدفة وتوزيعها على المناطق السياحية ومستوى البنية الأساسية الداعمة لاستراتيجية التنمية المكانية الإقليمية، وكذلك الإجراءات والتشريعات للسياحة المحققة للاستراتيجية السياحية [1]، ومن المقترحات لبيان همزة الوصل بين السكان المحليين والمواقع الطبيعية، وتنفذ من خلال التالي:

- دراسة جدوى للنماذج التي تم ترشيحها لتكون مناطق سياحية في المملكة.
- العمل على اختيار نموذج مكون من قريتين أو ثلاث بشكل مبدئي (قريبة من محمية أو موقع طبيعي) من قرى المملكة، وذلك بشرط أن يقبل الأهالي مبدأ العمل بالسياحة والتعامل مع السائحين بجميع أصنافهم.
- عمل قاعدة بيانات حول الموارد البيئية والثقافية للمناطق التي تم اختيارها.
- تحديد أهم المنتجات المميزة وخاصة بكل منطقة، والعمل على اعدادها بجودة عالية.
- إنشاء مركز للسياح الزائرين في موقع مناسب ومفتوح من ناحية طرق الوصول إليه، بحيث يحتوي على جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها السائح عن المنطقة ومواردها البيئية والثقافية والخدمية. وكذلك العمل على إيجاد أماكن إقامة للزوار في المنطقة حيث يمكن أن تكون ضمن المناطق، ولا بد من أن تكون من الطراز التراثي البيئي المتناسب مع بيئة المنطقة ويؤمن بنفس الوقت أساسيات السائح المادية والمعنوية.
- أن تكون كامل هذه الإعدادات والتجهيزات بانسجام كامل مع البيئة والطبيعة وبهوية محلية وطنية توضح ملامح المنطقة من علاقة وطيدة واحترام متبادل مع البيئة.
- التركيز بشكل كامل على الجودة العالية للميزات والمنتجات المحلية، فضلًا عن الحد من عدد الزوار وعدد الفرص والعمل على اغتنامها.

(1) Tarbush, Secretary, & Agha Shahar. (1998). The Regional Division of The Geographical and Natural Compounds, Damascus University Press, Damascus.

- إعداد حملات تشجيعية واعلامية لزيارة هذه المناطق وادراجها كجزء أساسي من مخطط السّياحة البيئية للمملكة.

إن التخطيط للسّياحة ليس عملاً سريعًا وسهلاً، ولكنه يتطلب الكثير من الدعم والوقت والطاقة للتخطيط والتعاون مع السكان المحليين، وإنشاء الخدمات اللازمة، لأنه لن يدر أرباحًا بشكل مباشر، ولكنه سيولد بالكامل ربحًا ماديًا مع مراعاة مبدأ الاستدامة، ستصبح مصدر دخل جيد بمرور الوقت وتحافظ على معظم تراث المنطقة ومواردها الطبيعية والصحية، التي يمكن الاستفادة منها في العملية السّياحية، بالإضافة إلي تخفيف ضغط السكان، وعمل زيارات مكثفة للمناطق المحمية، ويمكن أن يكون بمثابة محفز وتشجيع للنماذج في مناطق أخرى لاتباع مسار الاستدامة البيئية والحفاظ على المنتجات الطبيعية في المملكة، ونظرًا لأن تنمية السّياحة دائمًا تكون مزيجًا من السلبية والإيجابية، فلا ينبغي أن تتخذ موقفًا إيجابيًا، ولا ينبغي أن تتجاهل الآثار السلبية، ومن الضروري مراعاة العوامل السلبية المحتملة التي جلبتها صناعة السّياحة لتقليل تأثيرها والتخطيط لدورة كاملة وصحية مُستدامة مع البيئة.

ثامنًا- رؤية مقترحة لتنمية آفاق السّياحة البيئية المُستدامة:

يركز تخطيط التنمية للمملكة على ضرورة توسيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية وإيجاد المزيد من فرص العمل وبناء موارد محلية أكثر قدرة في مواجهة تحديات المستقبل، ويُعد تطوير قطاع السّياحة الداخلية فرصة لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات، فالسّياحة أكثر القطاعات الاقتصادية وأسرعها نموًا في الاقتصادات الناشئة؛ لذا تتوجه الاستراتيجية المقترحة لتنمية السّياحة البيئية بمملكة البحرين إلى التركيز على معالجة بعض مواطن الضعف التي تحتاج لتحسين وتطوير. والتي تحد من السّياحة البيئية. وعليه أن البحرين تحتاج إلى سياسة سياحية أكثر حزمًا تجاه السّياحة البيئية، والعمل على وضع استراتيجيات لتنمية السّياحة البيئية المُستدامة وتطبيقها في كافة جوانب الحياة السّياحية [1]،إن تنمية السّياحة البيئية المُستدامة يتوجب فيها المشاركة من قبل جميع الجهات المستفيدة، حيثُ ينبغي لها أن تكفل التوزيع العادل للمكاسب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، وهذا المفهوم مبين في تعريف منظمة السّياحة العالمية للسّياحة المُستدامة ، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتنمية السّياحة، وتم التشديد فيها على أن إدارة السّياحة ينبغي أن تقوم على عملية تشاورية تنطوي على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مشاركة المجتمعات المحلية.

(1) مقابلة: الدكتور حابس سماوي، أستاذ مشارك في جامعة البحرين، الأربعاء 23 سبتمبر 2020م.

وقد ورد في منظمة السَياحة العالمية كذلك للهدف العاشر وهو" الحد من انعدام المساواة داخل وبين البلدان" حيثُ أنه من شأن السَياحة أن تكون أداة قوية لصالح التنمية المجتمعية والحد من أوجه عدم المساواة إذا ما اشترك السكان المحليين وكافة أصحاب المصلحة الرئيسيين في مسار تطويرها، ويمكن للسَياحة أن تساهم في التجديد الحضري والتنمية الريفية والحد من التقسيم للمناطق عبر إتاحة الفرصة للمجتمعات المحلية لتحقيق الازدهار في موطنها الأصلي، كما تشكل السَياحة وسيلة فعالة للدول النامية للمشاركة في الاقتصاد العالمي، والعمل على تطوير مشاريع مُستدامة لتنمية السَياحة، وذلك من خلال:

- اعتبار عملية الإعداد وتعزيز التنمية السَياحية المُستدامة كجزء لا يتجزأ من خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.
- تركز الأهداف وبرامج العمل لتنمية السَياحة على تعزيز الحوافز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للسَياحة.
- تحديد استراتيجيات تنمية السَياحة المُستدامة بشكل دقيق وأن يتم وضعها بالتشاور مع القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى في قطاع السَياحة.
- مشاريع واستراتيجيات التنمية السَياحية مراعاة قضايا الاستدامة البيئية والتخفيف من حدة الفقر واحتوائها.

للسَياحة البيئية أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على نواتج ومعطيات الاقتصاد الوطني، حيثُ يتم النظر إليها على كونها ذات تأثير متبادل ومتداخل في جميع الأنشطة الاقتصادية في داخل المملكة وخارجها؛ لذا فإنه وفقًا للمصفوفة المقترحة التي يمكن الأخذ بها لتجنب التدهور البيئي للمناطق الطبيعية التي تُعد أهم مقومات السَياحة البيئية بالمملكة، وذلك لمساعدة متخذ القرار في بلورة استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار للمحافظة على التنوع والتوازن الأيكولوجي، وضمان أن لا تساهم الأنشطة السَياحية بأضرار على البيئة وخاصة تلك البيئات الفريدة والهشة ذات الحساسية البيئية، من خلال مراعاة المحافظة على المناطق الطبيعية من التلوث والتدهور ضمن طاقتها. بجانب تضمينها لمعايير المشاركة للمجتمع المحلي ورفع الوعي البيئي بأهمية حماية التراث الطبيعي والثقافي الجاذب للسائحين، وتتكون الخطة المقترحة من ثمانية بنود، وهي كما يلي:

- **تنمية السَياحة البيئية بالمملكة:**

وبغرض المحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته، وصيانة وتنمية الجزر الطبيعية والسواحل، والمحميات الطبيعية بأنواعها، و تأكيد مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات بالشأن السَياحي، والاستفادة من العائدات المادية، رفع الوعي البيئي، ويمكن تحقيق تلك الأهداف

لتنمية السَياحة البيئية بالمملكة بواسطة تكليف الجهات البيئية برصد وتقييم الآثار البيئية، خفض وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية ومراقبتها بشكل يضمن تنفيذ خطط الصيانة والتنمية للموائل الطبيعية، وحملات التوعية لنشر ثقافة السَياحة البيئية، وهناك العديد من البرامج والمقترحات المستقبلية التي عن طريقها تحقق سياسة التنمية وهي كالأتي:

- إدماج مؤسسات البناء السَياحي.
- رفع مستوى المعرفة عن الوضع الحالي والمستقبلي للسَياحة البيئية في مملكة البحرين.
- استغلال المباني الأثرية ذات الشكل المعماري المتناسق مع الطبيعة البيئية.
- التوسع في توعية وتحفيز الاستثمارات السَياحية لتطبيق مفاهيم السَياحة البيئية المُستدامة وتطوير خدماتها.
- إعادة تأهيل المواقع البيئية المتدهورة كالعيون الطبيعية والسواحل والجزر الطبيعية.
- زيادة تطوير وفاعلية تسويق المنتجات السَياحية للمملكة.
- إعداد تصورات تخطيطية لعدد من واجهات سياحية، كالمناطق الساحلية للمملكة التي تعتبر ثروة وطنية مُستدامة.
- إعداد الدراسات التصميمية والتنفيذية، واجراء المسح الدوري لتأهيل عددًا من المناطق والقرى التراثية في مختلف المناطق للمملكة
- البحث عن مصادر بديلة للطاقة ومُستدامة للسَياحة البيئية.
- حصر وتقييم المناطق الطبيعية والتراثية ذات الجذب السَياحي، والعمل على تنميتها، ورفع القيمة الاقتصادية للأراضي وإعادة استثمارها لتنمية المجتمع المحلي.
- دعم وتطوير مشاريع البنية الأساسية بالمناطق السَياحية، مثل: مواقع التخييم بالمملكة.
- التسويق للمحميات الطبيعية بشكل مدروس ومُستدام.
- حصر المواقع التراثية والعمل على صيانتها وتنميتها بشكل متكامل.
- إدخال نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمواقع السَياحية.

- **تنمية ورفع مستوى المعرفة والوعي المجتمعي نحو السَياحة البيئية:**

وتهدف إلى رفع الوعي بأهمية حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية الفريدة، اعداد وتنظيم وتنسيق برامج للتوعية والتثقيف للقطاعات المستهدفة المختلفة بما فيها السَياح ومتخذي القرار والمجتمع بارتباط السَياحة البيئية بحماية الموارد الطبيعية، زيادة الوعي والثقافة للقطاعات المستهدفة (السَياح، المجتمع المحلي، ومتخذي القرار) بارتباط

السَياحة البيئية بحماية الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق توظيف مبادئ السَياحة البيئية في نشر الثقافة البيئية السَياحية لدى المجتمع، وتنظيم برنامج وطني للتوعية السَياحية بتقديم رسائل متعددة لشرائح المجتمع على مستوى المملكة، والتي تؤكد على دور العائد السَياحي على المواطنين ودعمها للاقتصاد الوطني وترويجها للعديد من الصناعات، والعمل على تحفيز المشاركة الوطنية بتعاملاتها الواعية مع السائحين، وجميع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، ورفع مستوى الوعي بالإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توفرها الموارد الطبيعية والسَياحة البيئية في المملكة، إلى جانب تطوير أجندة سنوية لفعاليات رفع مستوى التوعية البيئية وإقامة الاحتفالات، وتهيئة لجان من جهات متعددة تتولى مسئولية تنسيق هذه الفعاليات وتحديد وتخصيص الميزانية المطلوبة. وذلك من خلال توجيه مؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات نحو العمل برفع مستوي الوعي البيئي بمناطقهم. وتفعيل دور الجمعيات البيئية للقيام بالكشف الدوري عن المخالفات الضارة بالبيئة. واعداد وتنظيم برامج التوعية والتثقيف والإعلام والتسويق للسَياحة البيئية في منظومة متكاملة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة والوسائط المتعددة، وتبادل الخبرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ومن البرامج المستقبلية المقترحة هي العمل على:

- استغلال المواقع الطبيعية بالمملكة لنشر الوعي والثقافة البيئية.
- عقد رحلات تعليمية للناشئة حول آليات وطرق المحافظة والاهتمام بالموارد الطبيعية والبيئية وصيانتها من التدهور.
- تضمين أهداف حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية في المناهج الدراسية.
- تسليط الضوء على مكونات التنوع البيولوجي بشكل شهري من قبل وسائل الإعلام.
- استضافة مؤتمرات وطنية وإقليمية عن التنوع الحيوي.
- إنشاء منصات وطنية متخصصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية على برامج التواصل الاجتماعي تدار من قبل هيئة السَياحة البحرينية.

- **تنمية وتطوير إدارة المحميات الطبيعية:**

بهدف استكمال وتطوير سياحة المحميات الطبيعية في إطار خطة استخدامات أراضي المملكة. وصون التنوع البيولوجي بالمناطق ذات الحساسية البيئية في ضوء الالتزامات والاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية وبما يدعم السَياحة البيئية في المملكة. وجمع بيانات التنوع البيولوجي في محميات المملكة وتقييمها وفقًا المعايير الدولية.

ولتحقيق ذلك فإنه يكون عن طريق ما يلي:

- إدارة المحميات الطبيعية طبقا لمعايير اقتصادية لأجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مخططات تنميتها واستدامة عطائها.
- مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطتها وحماية التراث وتشجيع المنتجات التقليدية الوطنية.
- تطوير خطط إدارة وبرامج المراقبة لجميع المواقع السَياحية المحمية في المملكة.
- استكشاف وجمع وتوصيف وتقييم وتوثيق الموارد الوراثية المحلية البرية والبحرية للوقوف على الوضع الراهن.

ويتم ذلك عن طريق توجيه الدراسات والبحوث نحو التنوع البيولوجي والنظم البيئية والاجتماعية بالمناطق الرئيسية للسَياحة البيئية، والعمل على توفير آليات تشريعية وتخطيطية لتنفيذ التزامات المملكة نحو الاتفاقيات الدولية المصدق بشأن التنوع البيولوجي، إلى جانب تفعيل القوانين البحرينية البيئية لحماية الطبيعة باعتبارها سند وطني ودعم دولي للسَياحة البيئية. وتقديم التمويل لدعم إدارة المحميات الطبيعية التي تملكها المجتمعات المحلية، والعمل بشكل مهني على تدريب الكوادر الشبابية من هذه المناطق والمجتمعات السَياحية للانضمام إلى صناعة السَياحة.

ومن البرامج المستقبلية المقترحة هي العمل على:

- طرح مناقصات وطنية لتطوير وصيانة التنوع البيولوجي، منها العمل على تأهيل العيون الطبيعية الممكنة في المملكة.
- عقد مسابقات تصميم وهندسة البيئات الطبيعية لتحقيق الاستدامة الشاملة.
- إعداد خطة مستقبلية مدروسة لاستغلال جميع المقومات الطبيعية.
- تشكيل لجان إدارة وحماية مجتمعية متكونة من أعضاء المجتمع المحلي، الباحثين والأكاديميين، وأصحاب المصلحة والمنفعة الاقتصادية.

- **المنظومة الإلكترونية لإدارة القطاع السَياحي:**

بهدف أتمته مقومات السَياحة ورصدها وتحديثها دوريًا، وتتبع أعداد السائحين ورصد نشاطاتهم؛ لذا فإنه يلزم بناء قاعدة بيانات جغرافية محدثة بشكل دوري للمواقع السَياحية. وإنشاء مواقع للتواصل مع جمهور السائحين. والتنسيق مع المواقع الإلكترونية الخاصة لربط صناعة السَياحة والمواقع مع السائحين باختلافهم، وزيادة حوافز الاستثمار في مجال السَياحة الإلكترونية.

ومن البرامج المستقبلية المقترحة هي العمل على فصل المواقع ذات الحساسية البيئية عن المناطق التي يتردد عليها السَياح بكثرة، وتخطيط المناطق السَياحية وفقًا لأبعاد التنمية السَياحية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وتطوير دليل رقمي شامل عن السَياحة المحلية والمناطق

المحمية والتراثية في المملكة. وتوقيع اتفاقيات تعاون مع جهات عالمية رائدة في المجال التقني والإعلام الرقمي لتعزيز جاذبية مملكة البحرين وجعلها وجهة سياحية مفضلة للزوار.

- **إدارة التسويق السياحي:**

ولأجل استدامة السياحة البيئية، فإنه يكون بواسطة التقييم الدوري، من أجل تقييم ما يتم طلبه للقطاع السياحي على الموارد المائية والغذائية والطاقة، وكذلك تقييم الاحتياجات للتخلص من النفايات والمخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية بجميع أشكالها. ولتحقيق ذلك فإنه يكون عن طريق ما يلي:

- تنفيذ مشاريع تستهلك المخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية.
- تنفيذ مبادرات للتسويق تستهدف العاملين في المجال السياحي.
- إنشاء وكالات متخصصة لترويج المنتج السياحي للمملكة داخليًا وخارجيًا.
- التسويق لتقديم الخدمات، حيثُ يجب أن يكون الهدف الرئيسي لأعمال السياحة البيئية هو التحقق من الرضا بين عملائها من خلال تقديم خدمات والمساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.
- التغطية الإعلامية بشكل كافٍ حول السياحة البيئية من مقومات طبيعية متعددة في المملكة ومقومات اجتماعية وبشرية.
- زيادة البرامج والأنشطة السياحية ذات النفع الاقتصادي للمجتمع، والهادفة إلى زيادة الإنفاق السياحي ومدة الإقامة للسياح.
- تدريب الكوادر البشرية على المتطلبات السياحية، حيثُ أن الخدمات السياحية ترتكز عليه. لارتكاز الخدمات السياحية عليها كمرتكز أساسي للسياحة البيئية.
- ترسيخ الثقافة لدى كافة أفراد المجتمع بإكسابهم المعلومات السياحية، لجعلهم مساهمين فاعلين في التسويق السياحي.
- دعم الدراسات والبحوث التسويقية الخاصة بالسياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص.
- تقديم المزيد من التسهيلات السياحية وتنويع عروض المنتجات السياحية ومجالاتها.
- إشراك السكان في اقتراح وتخطيط وتنفيذ الأنشطة والبرامج السياحية.
- برامج تدريبية متخصصة في مجال إدارة المشاريع السياحية الصغيرة، وتنفيذ برامج تأهيلية وحاضنات أعمال لدعم الأسر المنتجة في مجال الحرف والصناعات التقليدية.
- تنمية وتطوير الخبرات الوطنية في مجال أمن وسلامة السياحة البيئية والتراثية.

- إطلاق حملات توعوية على مستوى وطني، لاستقطاب المواطنين للعمل في القطاعات السَياحية وتحفيز المستثمرين المحليين وغير المحليين إلى الاستثمار في التعليم والتدريب السَياحي.
- عقد الشراكة السَياحية مع الدول الخليجية، والعربية والعالمية للاستفادة من التجارب المتميزة في كل منها في مجال الاستثمار وتنمية رأس المال البشري والتدريب وتنظيم الفعاليات والتسويق والترويج لدعم السَياحة المُستدامة.

- **تنمية وتطوير مواقع السَياحة التراثية بالمملكة:**

تُعد مناطق التراث الثقافي نقطة التلاقي ما بين السَياحة البيئية والسَياحة التراثية التي لا يمكن الفصل بينهما، فكلاهما مكملاً للآخر، حيثُ إن حماية وتطوير مناطق التراث الثقافي في ذات الوقت يُعد طريقة للمحافظة على الواقع الحضاري والنمط البيئي والتنوع الحيوي. ولتحقيق الاستدامة فإن الموائمة بين رغبات ونشاطات السَياح وحماية الموارد البيئية والتراثية من جهة أخرى؛ وذلك بواسطة تنظيم دخول حركة السَياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية، واعطائهم إرشادات حول كيفية التعامل مع الموقع التراثية، وتحديد القدرة الاستيعابية للموقع التراثي يساهم في استدامته والمحافظة عليه.

ولتحقيق الأهداف حول تنمية وتطوير مناطق التراث الثقافي، ومن تلك المقترحات والبرامج المستقبلية ما يلي:

- توفير مشاريع مُدرة للدخل المجتمع المحلي، مثل الصناعات الحرفية التقليدية.
- استخدام الدواب" الحيوانات الأليفة" مع عرباتهم لنقل السَياح والتجول في المنطقة.
- عمل دورات للسكان الراغبين بالعمل كمرشدين سياحين، وذلك وفقاً لمعايير محددة.
- حصر البيوت التراثية والشروع في ترميمها خاصة في المناطق التي تحوي مواقع التراث العالمي.
- وضع نواة لإقامة مراكز ومؤسسات تعليمية خاصة بالسَياحة.
- ادخال نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمواقع التراثية السَياحية.

- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي:**

وفي صياغة الاستراتيجية فإنها ستقوم بإشراك المجتمع المحلي وذلك في تحقيق فوائد اقتصادية وتحسين نوعية حياة المجتمع وزيادة مساهمة السَياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك ستسهم في إعداد القيادات المحلية بهدف استدامة السَياحة، وتشجيع ومتابعة تأييد الاستدامة لصناعة السَياحة، كما أن التطوير السَياحي سيسهم في حماية البيئة الطبيعية والحفاظ على البيئة الثقافية ورفع مستوى الوعي بضرورة حماية البيئة، وكذلك تدريب القيادات وتكوين

ارتباطات فيما يتعلق باستدامة السياحة البيئية في المملكة، ومن أهم المشاريع المستقبلية والمقترحات ما يلي:

- التدريب على تطبيق مفهوم السياحة البيئية بوضع خطة لتدريب الكوادر المحلية على طرق ووسائل حماية البيئة والمحميات الطبيعية والإشراف على تنفيذ هذه الخطط بواسطة الأجهزة المعنية.
- بناء وتطوير وتأهيل مباني التراث الثقافي، وإعداد دليل أعمال الترميم.
- دمج السكان المحليين في الأنشطة السياحية وفي مواقع التراث، وذلك بتأهيل الكوادر الوطنية التي تعدُ عنصرًا جوهريًا في نجاح استراتيجية السياحة البيئية
- العمل على إدخال التثقيف في مجال حماية البيئة والحياة الفطرية المهددة الانقراض في البرامج التعليمية والإعلامية، ووضع خطط التوعية للمواطنين وحثهم على المساهمة في ذلك المجال، وتشجيع البحوث والنشر والترجمة في مجال البيئة.
- تنفيذ برامج للعمل على تنمية القدرات والمهارات المحلية، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج المتخصصة بدراسة اللغات الأجنبية وتقنيات الأعمال والسياحة الإلكترونية والآثار البيئية والاجتماعية والثقافية للسياحة والتاريخ والثروات الطبيعية.
- العمل على إشراك الخبرات المحلية من ذوي الصناعات التقليدية والقائمة على الحرف اليدوية.
- نشر الوعي البيئي والسياحي وتحويله إلى سلوك وثقافة مجتمعية؛ وذلك بإشراك المجتمع المحلي في الوقفات التخطيطية للمشاريع السياحية.
- تعزيز الوعي وفق إجراءات ملموسة، وذلك من أجل المساهمة في عملية التغير لتصورات الأفراد حول السياحة البيئية وزيادة وعيهم لحماية المواقع الطبيعية والتراثية بالمملكة، والتحديات التي تواجه هذا القطاع الهام.
- وضع الثقافة البيئية على رأس الأهداف التربوية في البرامج التعليمية من خلال إدخال وزيادة المحتويات التعليمية التي تعزز التشجيع على السياحة البيئية في المراحل التعليمية الثلاثة لإكساب الطلاب أهم المعارف والمهارات المتعلقة بالبيئة والسياحة وتنمية روح الانتماء والمواطنة.
- اقامة معارض ومؤتمرات حول السياحة البيئية يدعم عمليه الترويج والتسويق الموجه والمدروس.

- مراقبة تفعيل القوانين والتشريعات الوطنية بصفة مستمرة للتأكد من فاعلية تنفيذها وضمان حماية المرافق البيئية والسياحية بالمملكة.
- تطبيق مقاييس محددة في اختيار العاملين في القطاع السياحي البيئي، وذلك لضمان حفظ المحيط البيئي.
- متابعة وتنفيذ الإجراءات والتشريعات المعتمدة لصناعة السياحة البيئية، والتي تعدُ اساس للدعم المستمر للسياحة البيئية.
- عقد دورات لجميع العاملين في القطاع السياحي عن تطبيقات السياحة البيئية.
- عقد مسابقات وطنية بين قرى ومدن المملكة لخلق روح التنافس بهدف الاهتمام بالموارد الطبيعية والتراثية في كل مناطق المملكة من قبل المجتمع المحلي، وتقديم حوافز مشجعة لحفظ المواقع البيئية وخفض الأثر البيئي الناتج عن المشاريع السكنية والخدمية.
- إظهار الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية لتشجيع السياحة البيئية والأنواع السياحية المرتبطة والصديقة للبيئة.
- إنشاء نوافذ تمويلية وتقديم تسهيلات مالية، يُعد أساس في تنفيذ مشروعات السياحية البيئية.
- وضع وتمويل برامج تدريبية عن الممارسات المتعلقة باستقبال السائحين وآليات التعامل معهم، والتعامل مع كل المواقف الأخرى المتعلقة بما يحفظ أمن السائح وسلامته من قبل المجتمع المحلي.

- **تحسين الأنشطة والخدمات السياحية البيئية بالمملكة:**

وتهدف هذه السياسة إلى العمل على تحسين الخدمة السياحية والأنشطة التابعة إليها؛ وذلك بواسطة اختيار الخدمات السياحية التي تتماشى مع تقاليد مجتمع البحرين، ودمج عادات وتقاليد مجتمع البحرين بالأنشطة السياحية، والعمل على زيادة تقوية التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تطوير وجهات سياحية متكاملة، حيثُ يمكن للجهات الحكومية المساهمة بالأراضي والبنية التحتية والمواقع، ويتكفل مستثمرون القطاع الخاص بتنفيذ مخططات للمشاريع السياحية، ويمكن أن يتحقق هدف هذه السياسة عن طريق البرامج المستقبلية التالية:

- تأسيس جمعيات أهلية لتنظيم الرحلات السياحية.
- تطوير برامج سياحية اختيارية للمملكة، بالمشاركة مع المكاتب السياحية على المستوى الوطني والدولي حول أهم المناطق السياحية بالمملكة.

- التنويع في تطوير المنتجات والخدمات السَياحية الجديدة بهدف تقوية التسويق والترويج السَياحي، وذلك بمراعاة القيم المحلية والوطنية وإشراك المجتمعات المحلية.
- تطوير البرامج التدريبية لتنمية المهارات لمقدمي الخدمات السَياحية بالمملكة.

تعد البنية التحتية الأساسية وما تشمله من شبكات الطرق، والمرافق، والخدمات باعتبارها المقومات التي لها تأثير على نجاح أو تراجع تنمية السَياحة البيئية؛ حيثُ أنها تعدُ أهم عناصر الأمان والحماية للسائحين، ولها تأثير على رغبة السائحين في العودة للمملكة؛ لذا فإن السَياحة البيئية تساهم في تنمية الخدمات والمرافق بالمناطق السَياحية.

- العمل على تحسين الطرق الجانبية المؤدية للمناطق والمحميات الطبيعية والتراثية.
- دعم وتطوير المرافئ البحرية لتفعيل الرحلات البحرية بين الجزيرة الأم والجزر الطبيعية البحرينية في المياه الإقليمية.
- زيادة نقاط الخدمات الصحية في مواقع الأنشطة السَياحية، كما يمكن توظيف خدمات الشرطة السَياحية في مناطق الجذب السَياحي، حيثُ يعتبر عاملي السلامة والأمن من العناصر المهمة في حلقة التنمية السَياحية.
- التخطيط للعناصر الطبيعية والثقافية التي تخلق موارد الأنشطة السَياحة البيئية وإدارتها، مما يساعد في تنمية السَياحة البيئية.
- الرقابة على الأنشطة والإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية البيئة والحياة الفطرية وإنمائها، ومتابعة تنفيذها، وتقييم نتائجها.

جدول (70) رؤية مقترحة لسياسات استدامة السياحة البيئية في مملكة البحرين

السياسة المقترحة	1- تنمية السياحة البيئية بالمملكة		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المق
- تنمية ورفع مستوى الاهتمام والتوعية والتوجيه نحو الحفاظ على التنوع البيولوجي - تنمية الجزر الطبيعية والسواحل، والمحميات الطبيعية بأنواعها وصيانتها - خلق ومواءمة السياسات والخطط الوطنية لضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامته.	- تكليف كافة المؤسسات المعنية بشؤون البيئة القيام بعملية رصد وتقييم الآثار البيئية للسياحة. - خفض استهلاك البصمة الإيكولوجية. - إنشاء قاعدة بيانات للتنوع البيولوجي. - وضع البيانات والمناطق الحساسة في خرائط نظام المعلومات الجغرافية (GIS) - إنشاء مؤسسات متخصصة لمتابعة خطط تنمية وصيانة للبيئات والموائل الطبيعية.	-التقيد بالأنظمة والقوانين الخاصة بالمحميات الطبيعية المتزامنة / المرتبطة مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية وتنمية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي بمملكة البحرين - دراسة الطاقة الاستيعابية للمواقع الطبيعية والبيئية والأثرية والتاريخية لمنع الضرر الناجم عن النشاطات البشرية. - رصد ومتابعة الأبعاد البيئية للأنشطة البيئية القائمة. - تحديد رسوم رمزية استخدام للموارد الطبيعية. - تحفيز الاستثمارات السياحية لتطبيق مفاهيم السياحة البيئية المستدامة وتطوير خدماتها. - إدخال نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمواقع السياحية.	- البحث عن مصادر بدي ومستدامة للسياحة البيئية. - رفع القيمة الاقتصادية للأراه استثمارها لتنمية المجتمع المحلي - إعداد مخططات استعمالات للمناطق ذات الأولوية لتطبيو المختلفة للتنمية السياحية. - دعم وتطوير مشاريع البنية بالمناطق السياحية، مثل: موا بالمملكة. - تتبع الأنواع النادرة للسلالا والأنواع المحلية. - التسويق للمحميات الطبيه مدروس ومستدام. - إعادة تأهيل المواقع البيئية كالعيون الطبيعية والسواحل الطبيعية. - التوظيف الأمثل للموارد الو
السياسة المقترحة	2- تنمية ورفع مستوى المعرفة والوعي المجتمعي نحو السياحة البيئية		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
- رفع الوعي بأهمية حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية الفريدة. - زيادة الوعي والثقافة للقطاعات المستهدفة	- توظيف مبادئ السياحة البيئية في نشر الثقافة البيئية السياحية لدى المجتمع. تنظيم برنامج وطني للتوعية السياحية يقدم رسائل	- توجيه مؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات نحو العمل برفع مستوى الوعي البيئي بمناطقهم. تفعيل دور الجمعيات البيئية للقيام بالكشف الدوري عن المخالفات	*استغلال المواقع الطبيعية بالمملكة لنشر الوعي والثقافة البيئية. *عقد رحلات تعليمية للناشئة حول آليات وطرق المحافظة والاهتمام بالموارد الطبيعية والبيئية وصيانتها من التدهور.

فرص سياحية بيئية على مدار السنة في مختلف مناطق المملكة، لتوفير فرص عمل إضافية لسكان تلك المناطق ودعم جهود حماية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

- تشجيع البحوث العلمية في مجال بمشاكل التلوث والتصحر ومشاكل انقراض الأنواع والسلالات وكيفية إنعاش الحياة الفطرية بالمملكة.

مجتمع المحلي، القرار) بارتباط البيئية بحماية لبيعة شاركة المجتمع اتخاذ القرارات لسياحي، من لعائدات	متعددة لشرائح المجتمع على مستوى المملكة. - العمل على تحفيز المشاركة الوطنية تعاملاتها الواعية مع السائحين. -رفع مستوى الوعي بالإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توفرها الموارد الطبيعية والسياحة البيئية في البحرين تطوير أجندة سنوية لفعاليات رفع مستوى التوعية البيئية وإقامة الاحتفالات، وتهيئة لجان من جهات متعددة تتولى مسئولية تنسيق هذه الفعاليات وتحديد وتخصيص الميزانية المتطلبة. - تنمية روح المسؤولية والاندماج والتعرف بمكونات الطبيعة وموارداها للسائح والمقيم بصفة عامة.	الضارة بالبيئة. - اعداد وتنظيم برامج التوعية والتثقيف والإعلام والتسويق للسياحة البيئية في منظومة متكاملة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة والوسائط المتعددة، وتبادل الخبرات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. - استخدام المواد الإعلانية واللوحات الإرشادية في المواقع السياحية نحو احترام وتقدير العادات المجتمعية والتزامات السلوكيات المتعارف عليها. - إصدار المطبوعات والكتيبات البيئية والسياحية. - العمل على تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق السياحية واعطائهم فرص عمل في محيطهم. - تضمين أهداف حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية في المناهج الدراسية -إتاحة فرص التعلّم بخصوص تعميم التنوع البيولوجي ومجال السياحة البيئية للعاملين في هذا المجال.	- بناء ثقافة محلية، من خلال تأسيس جمعية بيئية سياحية جامعة لكل منطقة فرد يمثلها. - تضمين أهداف حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية في المناهج الدراسية. - تسليط الضوء على مكونات التنوع البيولوجي بشكل شهري من قبل وسائل الإعلام. - استضافة مؤتمرات وطنية وإقليمية عن التنوع الحيوي. -إنشاء منصات وطنية متخصصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية على برامج التواصل الاجتماعي تدار من قبل هيئة السياحة البحرينية الاحتفال بالمناسبات ذات صلة التنوع البيولوجي على المستوى المحلي - تنسيق فعاليات (يوم البيئة العالمي، يوم المحيطات العالمي، يوم الأرض، ساعة التصحر العالمي، فعالية الساعة الدرجات)، اليوم العالمي للتنوع البيولوجي، وغيرها من المماثلة. -العمل على إشراك سكان السياحية في التخطيط وتنمية الفعاليات والبرامج السياحية. - نشر الثقافة البيئية والسياحية المناطق السياحية. -ترتيب فعاليات ميدانية لتعريف الطلاب عن التنوع البيولوجي. إشراك خبرات مجتمعية لتطوير السياحي ومشاريعه وتنميتها، يجب أن تعتمد على عمل بحوث مدروسة. -انشاء متحف خاص بالبيئة البيولوجي في مملكة البحرين ممارسات الإنسان قديما وحديثا الموارد الطبيعية والبيولوجية

السياسة المقترحة	3- تنمية وتطوير إدارة المحميات الطبيعية.		
الأهداف	آليات – آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
- استكمال وتطوير سياحة المحميات الطبيعية في إطار خطة استخدامات أراضي المملكة. - صون التنوع البيولوجي بالمناطق ذات الحساسية البيئية في ضوء الالتزامات بالاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية وبما يدعم السياحة البيئية في المملكة. - جمع بيانات التنوع البيولوجي في محميات المملكة وتقييمها وفقًا المعايير الدولية.	- إدارة المحميات الطبيعية طبقا لمعايير اقتصادية لأجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مخططات تنميتها واستدامة عطاتها. - مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطتها وحماية التراث وتشجيع المنتجات التقليدية الوطنية. - تطوير خطط إدارة وبرامج المراقبة لجميع المواقع السياحية المحمية في المملكة. - استكشاف وجمع وتوصيف وتقييم وتوثيق الموارد الوراثية المحلية البرية والبحرية للوقوف على الوضع الراهن.	- توجيه الدراسات والبحوث نحو التنوع البيولوجي والنظم البيئية والاجتماعية بالمناطق الرئيسية للسياحة البيئية. - توفير آليات تشريعية وتخطيطية لتنفيذ التزامات المملكة نحو الاتفاقيات الدولية المصدق بشأن التنوع البيولوجي. - تفعيل القوانين البحرينية البيئية لحماية الطبيعة باعتبارها سند وطني ودعم دولي للسياحة البيئية. - تقديم التمويل لدعم إدارة المحميات الطبيعية التي تملكها المجتمعات المحلية - تدريب الكوادر الشبابية من هذه المناطق والمجتمعات السياحية للانضمام إلى صناعة السياحة.	- طرح مناقصات وطنية ... وصيانة التنوع البيولوجي كتأهيل الا... الطبيعية في المملكة. - عقد مسابقات تصميم وهندسة ... الطبيعية لتحقيق الاستدامة الشاملة. - اعداد خطة مستقبلية ... لاستغلال جميع المقومات الطبيعية. - تشكيل لجان إدارة وحماية ... متكونة من أعضاء المجتمع المدني الباحثين والأكاديميين، اصحاب المصلحة والمنفعة الاقتصادية. - استقرار الدعم المالي طويل المدى من أجل تطوير وحماية المحميات الطبيعية.
السياسة المقترحة	4- المنظومة الإلكترونية لإدارة القطاع السياحي.		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
- أتمتة مقومات السياحة ورصدها وتحديثها دوريًا. - تتبع أعداد السائحين ورصد نشاطاتهم.	- بناء قاعدة بيانات جغرافية محدث بشكل دوري للمواقع السياحية. - إنشاء مواقع للتواصل مع جمهور السائحين. - إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالسياحة البيئية على المستوى الوطني والمحلي تضم معلومات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمقاصد السياحية ومكوناتها من التراث الطبيعي والثقافي والمعلومات عن التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية	-إنشاء مواقع للتواصل مع جمهور السائحين. -التنسيق مع المواقع الإلكترونية الخاصة لربط صناعة السياحة والمواقع مع السائحين باختلافهم. - زيادة حوافز الاستثمار في مجال السياحة الإلكترونية. - التطوير الرقمي التكنولوجي لجميع المنشآت التجارية والسياحية في مملكة البحرين.	- العمل على فصل المواقع ذات الحساسية البيئية عن المناطق التي يتردد عليها السياح بكثرة. - تخطيط المناطق السياحية وفقا لإدارة التنمية السياحية (الاقتصادية-الاجتماعية-البيئية). - تطوير دليل رقمي شامل عن السياحة المحلية والمناطق المحمية والتراثية في المملكة. - توقيع اتفاقيات تعاون مع جهات عالمية رائدة في المجال التقني والإعلام الرقمي لتعزيز جانبية مملكة البحرين وجعلها وجهة سياحية مفضلة للزوار. - تصميم قاعدة بيانات شاملة مرتبطة بالعالم الدولي لتبادل الخبرات في مجال حماية السياحة البيئية.

	والتأثيرات البيئية وأنواع الخدمات ومستواها.		- إجراء تقييم شامل لخبرات العاملين في مجال البيئة لمراجعة أدائها والذي يجب ان يكون موازيًا لما يقوم به نظام بناء القدرات. وينبغي لهذا التقييم من أن يؤدى إلى تطوير سياسات الموارد البشرية متعلقة بعمليات حماية الموارد الطبيعية.

...سة المقترحة	5- إدارة التسويق السياحي.		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
...ة السياحية ...المملكة على ... السياحية	- التقييم الدوري، من أجل تقييم ما يتم طلبه للقطاع السياحي على الموارد المائية والغذائية والطاقة. - تقييم الاحتياجات للتخلص من النفايات والمخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية بجميع أشكالها - تنظيم إدارة ومتابعة ورصد وتقويم أنشطة السياحة البيئية وتقديم المعاونة لها. - تحفيز النماذج الناجحة المتوافقة بيئيًا. - وضع إرشادات وقواعد لتقويم الأداء والتطوير في ضوء الخبرات المكتسبة. -ترسيخ الثقافة لدى أفراد المجتمع واكسابهم المعلومات السياحية، وجعلهم مساهمين فاعلين في التسويق السياحي.	-وضع التكلفة الاقتصادية البيئية في الاعتبار عند اقامة المناطق السياحية وجميع الخدمات المتصلة بها. -تنفيذ مشاريع تستهلك المخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية. -تنفيذ مبادرات للتسويق تستهدف العاملين في المجال السياحي. -إنشاء وكالات متخصصة لترويج المنتج السياحي للمملكة داخليًا وخارجيًا. - التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي لمناطق السياحة البيئية أنشطة التنمية والسياحة والخدمات ومواقع الحماية. - وضع قواعد وإرشادات منظمة للعمل وفقًا لها. - تصميم برامج تدريبية متخصصة في مجال إدارة المشاريع السياحية الصغيرة، وتنفيذ برامج تأهيلية وحاضنات أعمال لدعم الأسر المنتجة في مجال الحرف والصناعات التقليدية. - التعاون بين الجهات الرسمية لدعم المكاتب السياحية وتشجيع السياحة الداخلية.	استغلال المباني الأثرية ذات الشكل المعماري المتناسق مع الطبيعة البيئية. - العمل على زيادة التوعية البيئية والسياحية وأهمية الاهتمام بمواقع التراث الحضاري. - وضع برامج، وخطط إعلامية هدفها توعية السكان بالمحافظة على البيئة - استضافة المعارض والمؤتمرات وتشجيع سياحة الأعمال بعقدها واستضافتها - عقد الشراكة السياحية مع الدول الخليجية، والعربية والعالمية للاستفادة من التجارب المتميزة في كل منها في مجال الاستثمار وتنمية رأس المال البشري والتدريب وتنظيم الفعاليات والتسويق والترويج لدعم السياحة المستدامة. - دعم الدراسات والبحوث التسويقية الخاصة بالسياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص. - تنمية وتطوير الخبرات الوطنية في مجال أمن وسلامة السياحة البيئية والتراثية - إطلاق حملات توعوية على مستوى وطني، لاستقطاب المواطنين للعمل في القطاعات السياحية وتحفيز المستثمرين المحليين وغير المحليين إلى الاستثمار في التعليم والتدريب السياحي.

			- تبني مفهوم التسويق السياحي البيئي من طرف الحكومة والمنشآت السياحية، كثقافة تنظيمية حديثة في إدارة مشاريع وبرامج السياحة البيئية. - تكامل الخدمات السياحية بحيث تكون متناسبة مع المواصفات الدولية، وتناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخليًا وخارجيًا.
السياسة المقترحة	6- تنمية وتطوير مواقع السياحة التراثية بالمملكة		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
- المحافظة على الموروث الثقافي والتراثي للمملكة. - زيادة التوعية بالتراث الحضاري محليًا وترويج المملكة كواجهة ثقافية عالمية. - المحافظة على التنوع الثقافي وتنميته. - صيانة وتنمية المناطق الأثرية والتراثية. - العمل على تطوير مواقع الجذب السياحي. - التأكيد على دور مشاركة المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية السياحة البيئية المُستدامة ومردوداتها المالية.	- العمل على حماية المواقع التراثية (القلاع والتلال الأثرية -البيوت القديمة والمتاحف). - الحفاظ على المكتسبات الأثرية والتراثية في المملكة. - إعداد الدراسات التصميمية والتنفيذية، واجراء المسح الدوري لتأهيل عددٍ من المناطق والقرى التراثية في مختلف المناطق للمملكة.	- تفعيل تشريعات حماية المواقع الأثرية. - تحديد رسوم رمزية استخدام المواقع الأثرية. - العمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. - توجيه وإرشاد السياح باحترام العادات والتقاليد المجتمعية. - تحديد القدرة الاستيعابية للموقع التراثي للمساهمة في استدامته والمحافظة عليه. - إتاحة التعرف على البيئة البحرينية وإمكانياتها وتاريخها خلال نماذج بيئية من فلكلور شعبي وصناعات حرفية قائمة على استغلال ما هو متاح في بيئة المملكة.	- حصر المواقع التراثية والعمل على صيانتها وتنميتها بشكل متكامل. - إدخال نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمواقع السياحية. - إعداد الدراسات التصميمية والتنفيذية، واجراء المسح الدوري لتأهيل عددٍ من المناطق والقرى التراثية في مختلف المناطق للمملكة - توفير مشاريع مُدرة لدخل المجتمع المحلي، كالصناعات الحرفية التقليدية. - تنفيذ حملات توعوية بالحرف والصناعات التقليدية عن طريق إنشاء قرى تراثية متكاملة. - إعداد مخططات التفصيلية لمواقع تلال عالي الأثرية وتنفيذها. - عمل دورات للسكان الراغبين بالعمل كمرشدين سياحين، وذلك وفقًا لمعايير محددة. -وضع نواة لإقامة مراكز ومؤسسات تعليمية خاصة بالسياحة. - تشجيع إنشاء المشاريع المجتمعية "القرى التراثية"

السياسة المقترحة	7- التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
- زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. - اعتبار السياحة أحد قطاعات الاقتصاد الوطني - إشراك المجتمع المحلي في الوقفات التخطيطية للمشاريع السياحية لتحقيق فوائد اقتصادية وتحسين نوعية حياة المجتمع. - الإسهام في إعداد وتدريب القيادات المحلية.	- دمج مؤسسات وإدارات القطاع السياحي بشكل مستقل. - تنفيذ البرامج المتخصصة بدراسة اللغات الأجنبية وتقنيات الأعمال والسياحة الإلكترونية والآثار البيئية والاجتماعية والثقافية للسياحة والتاريخ والثروات الطبيعية. وتشجيع البحوث والنشر والترجمة في مجال البيئة والسياحة. - خلق روح التنافس بين قرى ومدن المملكة بعقد المسابقات الوطنية بهدف رفع مستوى الاهتمام بالموارد الطبيعية والتراثية والمحافظة عليها.	- التشريعات الرسمية وتعاون الشركات والمؤسسات الخاصة. - بناء وتطوير وتأهيل مباني التراث الثقافي، وإعداد دليل أعمال الترميم. - فسح المجال لإقامة المشاريع المجتمعية الخاصة. - زيادة المحتويات التعليمية المعززة للسياحة البيئية في المراحل التعليمية المتعلقة بالبيئة والسياحة وتنمية روح الانتماء والمواطنة.	- تأسيس جمعيات أهلية لتنظيم الرحلات السياحية. - تطوير برامج سياحية اختيارية للمملكة. - رصد ميزانية وإنشاء نوافذ تمويلية وتقديم تسهيلات مالية للسياحة وتطويرها. - التنويع في تطوير المنتجات والخدمات السياحية الجديدة. - تطوير البرامج التدريبية لتنمية المهارات وتدريب الكوادر المحلية والإشراف على تنفيذ هذه الخطط بواسطة الأجهزة المعنية. - تنفيذ برنامجًا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي تطرأ على حياتهم.

السياسة المقترحة	8- تحسين الأنشطة والخدمات السياحية البيئية بالمملكة.		
الأهداف	آليات التنفيذ	الإجراءات	البرامج المستقبلية المقترحة
- العمل على تحسين الخدمة السياحية والأنشطة السياحية. - العمل على تحسين الطرق الجانبية المؤدية للمناطق والمحميات الطبيعية والتراثية. - دعم وتطوير المرافئ	- اختيار الخدمات السياحية التي تتماشى مع تقاليد مجتمع البحرين، ودمج عادات وتقاليد مجتمع البحرين بالأنشطة السياحية، والعمل على زيادة تقوية التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تطوير وجهات سياحية متكاملة.	- المساهمة بالأراضي والبنية التحتية للمواقع السياحية. - تكفل مستثمرون القطاع الخاص بتنفيذ مخططات للمشاريع السياحية. -الرقابة على الأنشطة والإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية البيئة والحياة الفطرية	- تأسيس جمعيات أهلية لتنظيم الرحلات السياحية. - تطوير برامج سياحية اختيارية مع ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة للمملكة.

البحرية لتفعيل الرحلات البحرية بين الجزيرة الأم والجزر الطبيعية البحرينية في المياه الإقليمية.	– زيادة نقاط الخدمات الصحية في مواقع الأنشطة السَياحية، كما يمكن توظيف خدمات الشرطة السَياحية في مناطق الجذب السَياحي، حيثُ يعتبر عاملي السلامة والأمن من العناصر المهمة في حلقة التنمية السَياحية. – التخطيط للعناصر الطبيعية والثقافية التي تخلق موارد الأنشطة السَياحة البيئية وإدارتها، مما يساعد في تنمية السَياحة البيئية.	وإنمائها. – متابعة إجراءات التنفيذ، وتقييم النتائج.	– المشاركة مع المكاتب السَياحية على المستويين الوطني والدولي حول أهم المناطق السَياحية بالمملكة. – التنويع في تطوير المنتجات والخدمات السَياحية الجديدة بهدف تقوية التسويق والترويج السَياحي، وذلك بمراعاة القيم المحلية والوطنية وإشراك المجتمعات المحلية. – تطوير البرامج التدريبية لتنمية المهارات لمقدمي الخدمات السَياحية بالمملكة. – توفير أماكن ضيافة بيئية أو شبه بيئية متخصصة، بهدف التمتع بالهدوء والعزلة، أو لهدف استشفائي أو لأغراض تربوية وفنية، وقد شاع احياناً نمط السكن التقليدي كونه عامل جذب سياحي. – إعادة احياء ممارسات تراثية منقرضة، أو في طريقها إلى الانقراض. – وضع خطط مستقبلية لإنشاء مواقع سياحية متطورة ذات أفكار جديدة كإنشاء مدينة ثلجية والاستعانة بخبراء مختصين في مجال السياحة. – تصميم مواقع سياحية اصطناعية في المناطق الطبيعية المشهورة بالمملكة.

المصدر: الباحثة.

تاسعًا- نماذج مقترحة لتطوير مواقع وأنشطة طبيعية وتراثية:

بما أن مقومات السَياحة البيئية متعددة في مملكة البحرين، والمتمثلة في المقومات الطبيعية في الجانبين البري، كالمحميات الطبيعية والتخييم والآثار، والبحرية كالجزر والشعاب المرجانية والشواطئ الساحلية وهيرات الغوص، فإن الدراسة تقترح بعض المواقع والأنشطة السَياحية القائمة على الشواطئ الساحلية والجزر والمناطق الصحراوية، وذلك لمشاهدة الطبيعة والتعرف على الحياة الفطرية، مع مراعاة سلامة الاحتكاك مع سكان المنطقة والتعرف بهم واحترامهم ومشاركتهم في عاداتهم وتقاليدهم اليومية. إن للسَياحة البيئية الفضل في إنقاذ وحماية العديد من المحميات الطبيعية خلافًا لما يشار من أن السَياحة في المناطق الطبيعية والمحميات سببت آثار بيئية ساهمت في تدهور المحيط الحيوي والقضاء على امكانياته ومقوماته. إن أصحاب الشركات السَياحية وحتى يضمنوا استمرارية أنشطتهم وبرامجهم التي تُعبر الأساس في توفير العائد المادي، والعمل على حماية الطبيعة وازدهارها لكونها عنصرًا للجذب. ويُعود بالنفع الاقتصادي للمجتمع المحلي، مما يساهم في راس المال لاستمرارية الانفاق على الموقع السَياحي سواء كان طبيعيا أو أثريًا، وذلك لتوفير الحماية وازدهار الموقع السَياحي واستدامته. وفيما يلي يتم استعراض نماذج من المواقع السَياحية الطبيعية والأثرية.

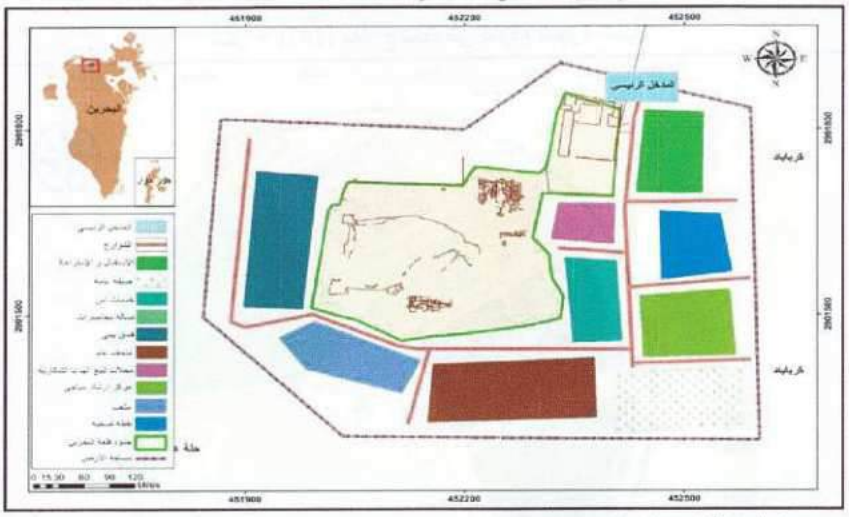
1- **مواقع سياحية:** تتميز المملكة بالعديد من المواقع السَياحية والجزر الطبيعية الغير مستغلة مثل جزيرة محمية مشتان، إلى جانب المعالم الأثرية المعتمدة، كقلعة البحرين، والتلال الأثرية ومصانع الفخار والسواحل البحرية وغيرها من المواقع السَياحية.

- **قلعة البحرين:**

شكل (105) - الموقع المكاني لقلعة البحرين



شكل (106) -مقترح تخطيطي لتنمية قلعة البحرين الأثرية



المصدر: عمل الباحثة اعتمادا على بيانات:

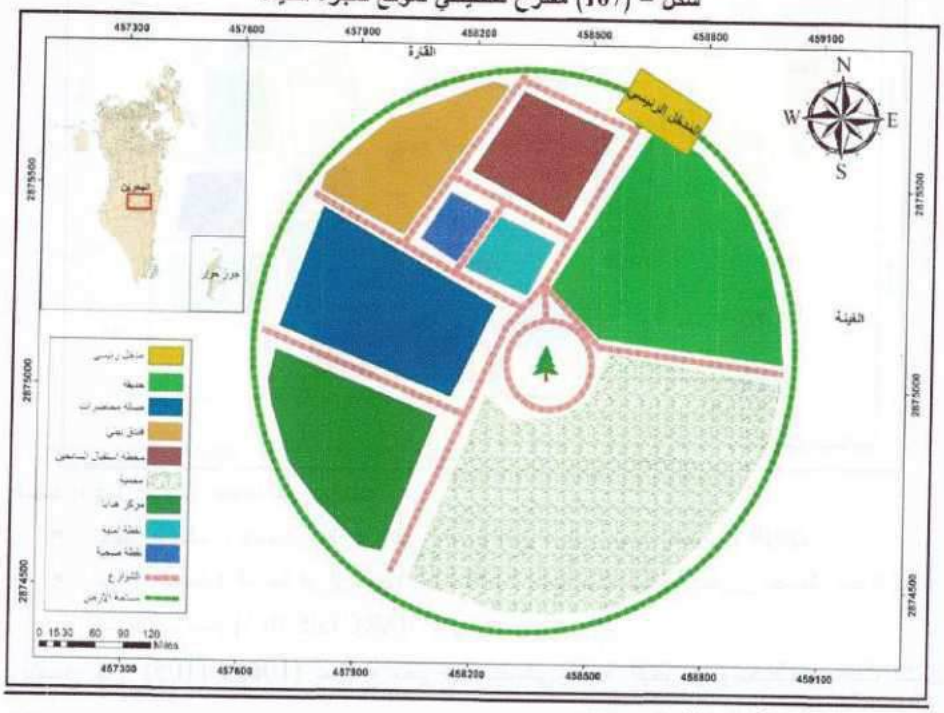
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الاحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

ويتضح من (105) و(106) نموذج مقترح تخطيطي لقلعة البحرين ومحيطها، حيث تشمل التالي:

- يحتوي المدخل الرئيسي على الشوارع الرئيسية والفرعية. ومنطقة الاستقبال والاستراحة. أما محتويات المحمية الأثرية فهي موقع أثري معتمد في منظمة اليونسكو الثقافية.
- مركز وخدمات المحمية: مرافق للخدمات العامة يتم توزيعها على المحمية، مثل دورات المياه والاستراحات المفتوحة، ونقاط التجمع والمتاحف العامة، ومركز الإرشاد السياحي، وحديقة عامة، ومحلات لبيع الهدايا التذكارية.
- البرامج المقترحة للمحمية: الرحلات استطلاعية والترفيهية، رحلات لطلاب المدارس لتنفيذ البرامج العلمية وحملات الوعي البيئي، اقامة المحاضرات والفعاليات المختلفة الثقافية للربط بين الثقافة والبيئة.

- منطقة شجرة الحياة:

شكل – (107) مقترح تخطيطي لموقع شجرة الحياة



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

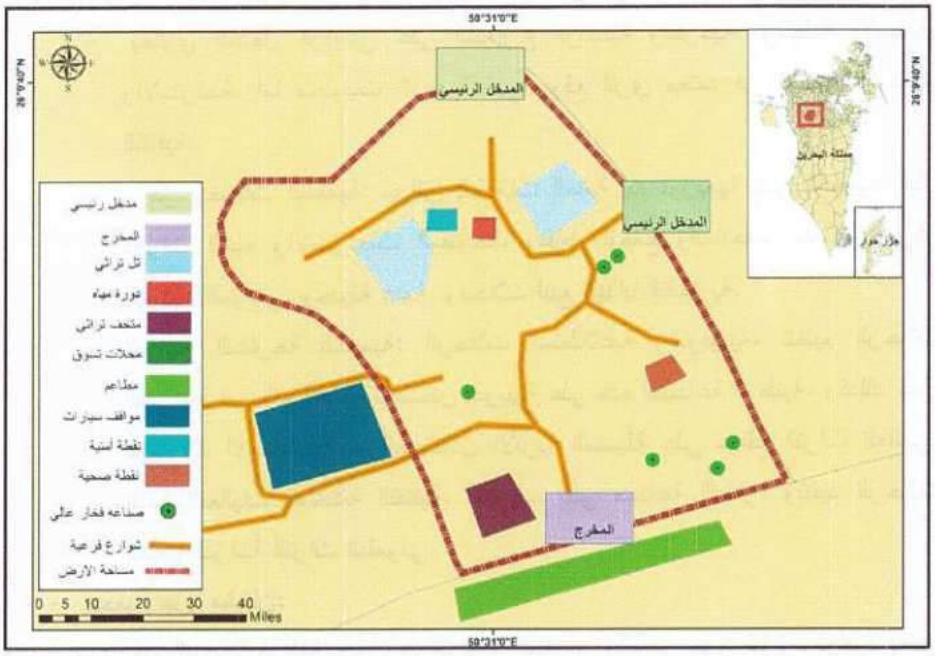
- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من (107) نموذج مقترح تخطيطي لموقع شجرة الحياة، حيث تشمل التالي:

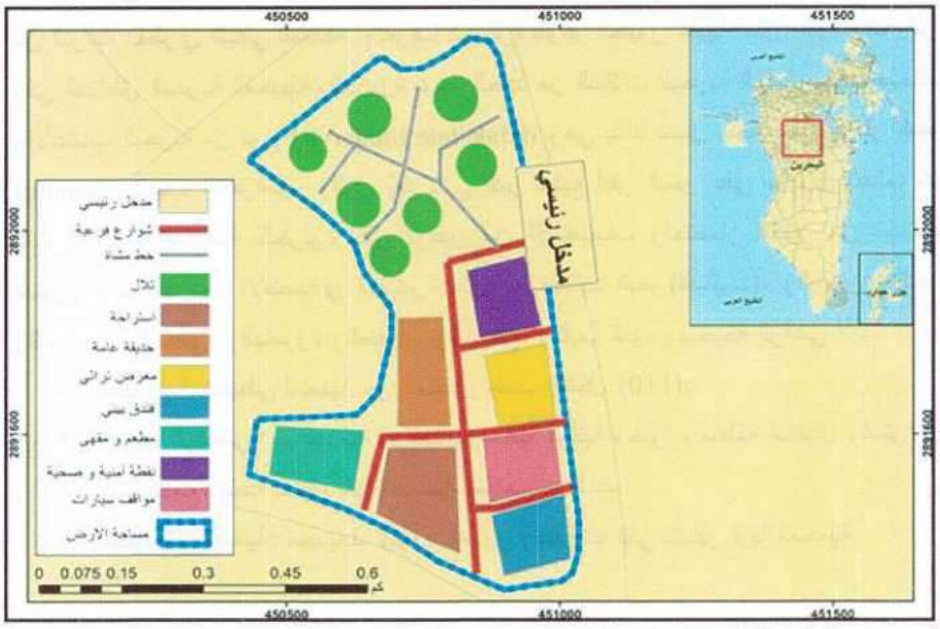
- تم تقسيم موقع شجرة الحياة إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي:
- يحتوي المدخل الرئيسي على الشوارع الرئيسية والفرعية. ومنطقة الاستقبال والاستراحة، والنقاط الأمنية والصحية، كذلك وجود مساحة مخصصة للفندق البيئي" فندق صديق للبيئة).
- مركز خدمات الموقع: مرافق للخدمات العامة يتم توزيعها على المحمية، صالة محاضرات، وحديقة عامة، ومحلات لبيع الهدايا التذكارية، وكذلك هناك ما يمثل البعد البيئي المستدام" وجود مساحة كبيرة لمحمية طبيعية تشتمل على العديد من المعارض البيئية والفعاليات.
- البرامج المقترحة للمحمية: الرحلات استطلاعية والترفيهية، رحلات لطلاب المدارس لتنفيذ البرامج العلمية وحملات الوعي البيئي، اقامة المحاضرات والفعاليات المختلفة الثقافية للربط بين الثقافة والبيئة.

- منطقة مصانع الفخار والتلال الأثرية:

شكل - (108) مقترح تخطيطي لتنمية منطقة مصانع الفخار



شكل - (109) مقترح تخطيطي لتنمية تلال دلمون الأثرية" منطقة عالي"



المصدر: عمل الباحثة اعتمادا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الشكل (108) و(109) نموذج مقترح تخطيطي لمنطقة مصانع الفخار وموقع التلال الأثرية:

- يحتوي المدخل الرئيسي على الشوارع الرئيسية والفرعية. ومنطقة الاستقبال والاستراحة. أما محتويات المحمية فهي موقع أثري معتمد في منظمة اليونسكو الثقافية.
- مركز وخدمات المحمية: مرافق للخدمات العامة يتم توزيعها على المحمية، مثل دورات المياه والاستراحات المفتوحة، ونقاط التجمع والمتاحف العامة، ومركز الإرشاد السياحي، وحديقة عامة، ومحلات لبيع الهدايا التذكارية.
- البرامج المقترحة للمحمية: الرحلات استطلاعية والترفيهية، تنظيم الرحلات المدرسية لمصانع الفخار لحصص تدريبية على هذه الصناعة الوطنية، وكذلك عمل الزيارات الاستكشافية لمواقع التلال الأثرية المسجلة على مواقع التراث العالمي، اقامة الفعاليات المختلفة الثقافية، التدريب على صناعة الفخار، وتنفيذ الرحلات العلمية لدراسة التراث الدلموني.

- **محمية جزر مشتان:**

تتميز هذه المحمية الواقعة جنوب شرق جزر البحرين وشمالي جزر حوار، بوجود بعض النباتات التي تتحمل الملوحة العالية، مثل: نبات الخريسي، والخرير، والشنة، والتي تعدُ جزءًا من التراث الفطري النباتي للمملكة. وتُعرف الجزيرة بتوافر الطيور عليها: مثل: اللوه والنورس. وفي المناطق البحرية المحيطة بالجزيرة يوجد العديد من النباتات البحرية الهامة، منها الطحالب والأعشاب البحرية من نوع (**Halodule Uninervis**)، وهي بذلك تُشكل منطقة لوجود بقر البحر (**dugong**) المهدد الانقراض. والذي يُعد ثاني أكبر قطيع لبقر البحر على مستوى العالم، كما تحتوي المياه المحيطة بالجزيرة على نوعين من الإسفنجيات واحتضان الكثير من الكائنات البحرية ذات المردود الاقتصادي المباشر، مثل: سرطانات البحر(القباقيب)، والربيان واللخمة والحاقول، والصافي، والهامور، والعنفوز، والبزيمي، وكليب الدو، وسحيحة الراعي [1].

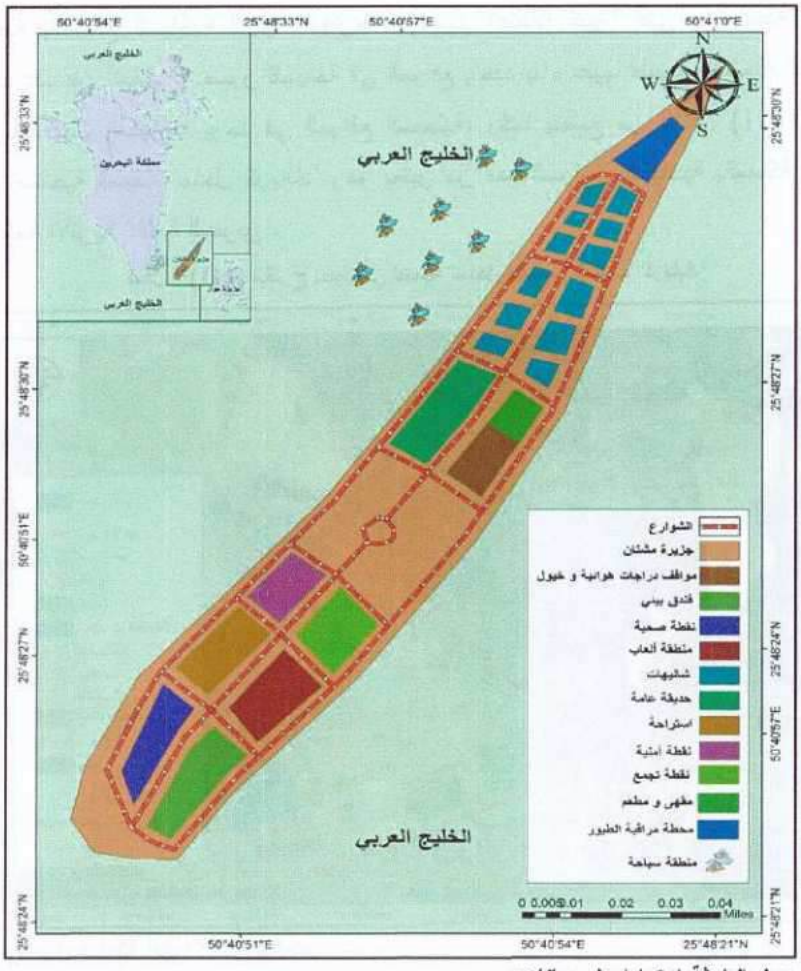
- المقترح التخطيطي لمحمية جزر مشتان حسب الشكل (110):

- **المركز الرئيسي:** يتواجد فيه مواقف دراجات هوائية وخيول، منطقة استقبال واستراحة، نقطة تجمع، نقطة أمنية، نقطة صحية، مقاهي ومطاعم.
- **محتويات المحمية:** محميات لأنواع الطيور والنباتات التي تشتهر فيها المحمية.

(1) حالة البيئة في مملكة البحرين (2009م)، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، إدارة التقويم البيئي، المنامة، مملكة البحرين، ص90.

- **مركز وخدمات المحمية:** مرافق للخدمات العامة يتم توزيعها على المحمية، مثل دورات المياه والاستراحات المفتوحة، ونقاط التجمع ومنطقة ركوب الدراجات الهوائية وعربات الخيول.
- **البرامج المقترحة للمحمية:** الرحلات استطلاعية والترفيهية، رحلات لطلاب المدارس لتنفيذ البرامج العلمية وحملات الوعي البيئي، إقامة المحاضرات والفعاليات المختلفة الثقافية للربط بين الثقافة والبيئة.

شكل – (110) مقترح تخطيطي لتنمية محمية جزر مشتان.



المصدر: عمل الباحثة اعتمادا على بيانات:

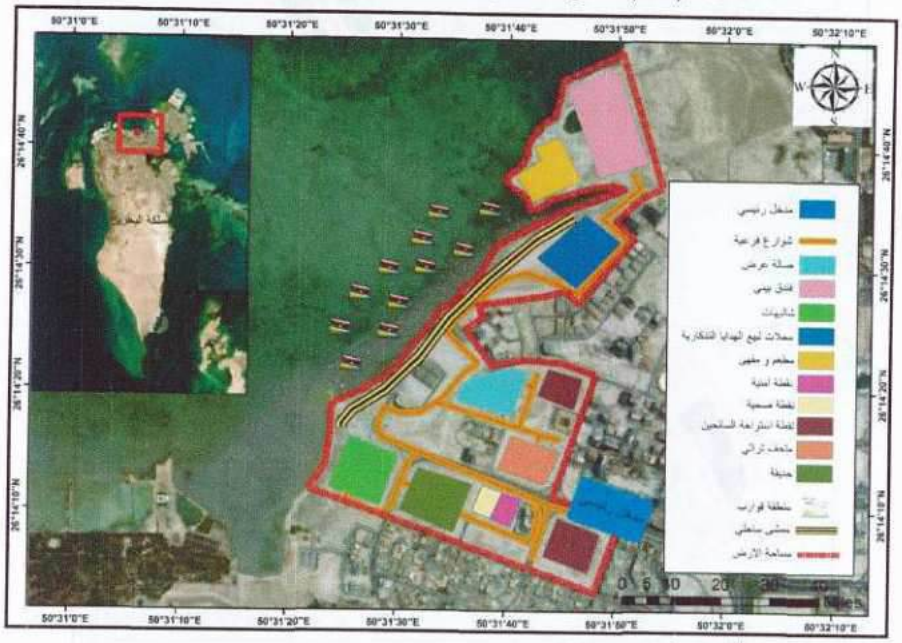
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م.
- الصور الفضائية المتاحة في برنامج (Google Earth.v.6.5)، لمملكة البحرين وضبط الاحداثيات باستخدام برنامج (ARC GIS.10.5).

- **السواحل والأنشطة البحرية – ضاحية السيف "كرباباد":**

تُعد الشواطئ والجزر في مملكة البحرين من أهم مواقع الجذب السَياحي، وخاصة في أشهر الصيف التي تتراجع فيها أعداد قدوم السَياح للمملكة، ونظرًا لوجود العديد من الجزر البحرية "الفشوت" والتي تجتذب الأسماك وخاصة أسماك الشعاب المرجانية ذات الألوان الزاهية، فإن هذه المناطق الغنية بالثروة السمكية، ولاسيما محبو ركوب القوارب، والسباحة، وصيد ومراقبة الأسماك.

ويوجد هناك عدة أنواع وأنشطة للسَياحة البيئية ترتبط بصورة أساسية بنوعية البيئة المحيطة بالمواقع السَياحية البيئية المقترحة، وتعتمد اعتمادا كبيرًا على هذه البيئة ونوعها، ويوجد عدد من أشكال أو صور للسَياحة في المواقع يتحدد بناء عليها طبيعة الأنشطة التي يمكن أن ترتبط بها. ومنها ما يوجد في المواقع الساحلية، وكما يتضح من الشكل (111) المقترح لموقع ضاحية السيف "ساحل كرباباد" وهو يعتبر من أهم السواحل السياحية بالمملكة والقريب من القلعة الأثرية " قلعة البحرين".

شكل -(111) مقترح تخطيطي لتنمية ساحل ضاحية السيف "كرباباد"



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الشكل (201) ما يأتي:

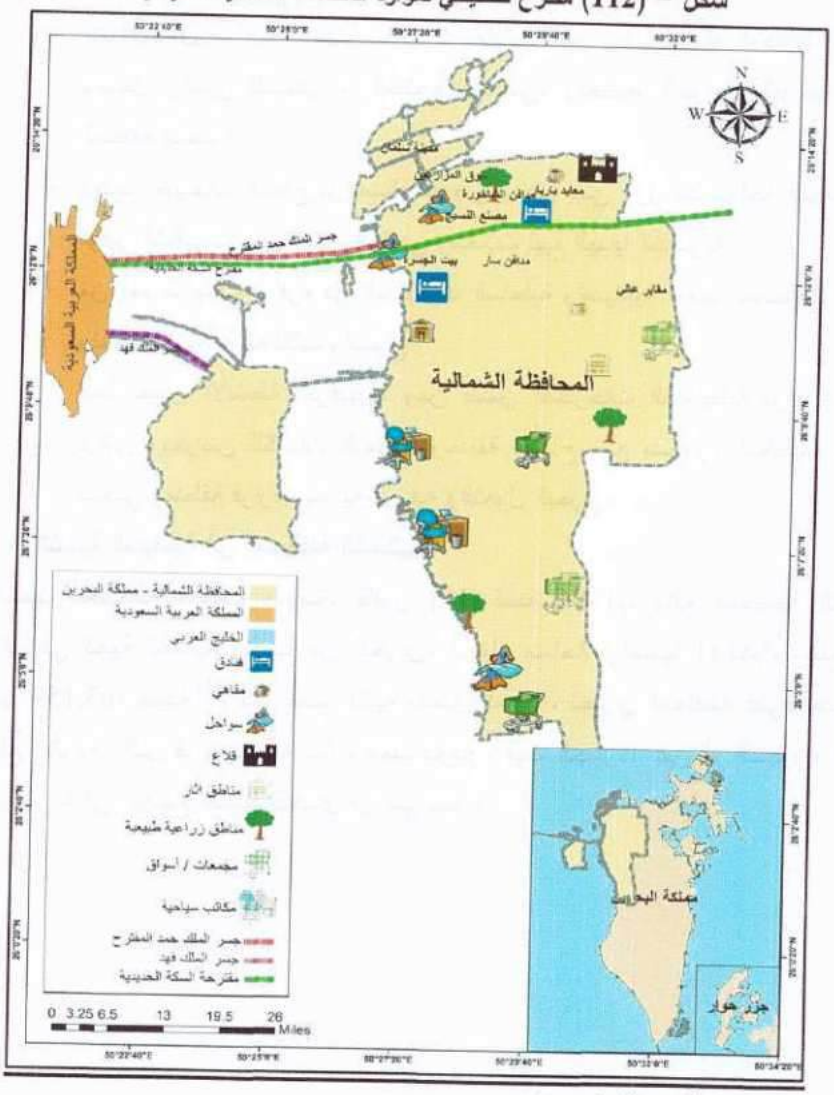
- تنمية ساحل ضاحية السيف" ساحل كرباباد"، ويتبين تحديد منطقة المخطط المقترح ومدخل رئيسي للساحل أو المنتجع الساحلي، وتخطيط للشوارع الفرعية داخل المنطقة المحددة.
- تحديد احتياجات السَياح من صالة عرض وفندق بيئي" نزل للاستراحة المؤقتة" مع توفير الشاليهات والمطاعم والمقاهي ومحلات لبيع الهدايا التذكارية.
- من أهم ما يجب توافره في المنتجعات الساحلية والسَياحية النقاط الصحية والأمنية ونقاط لاستراحة العائلات والسَياح.
- فيما يخص الأنشطة الترفيهية، ومن ضمن المقترحات التخطيطية توفير متحف تراثي ومعرض للكائنات البحرية وحديقة للسَياح، مع ضرورة التخطيط ممشى ساحيي ومنطقة قوارب بحرية للترفيه والتجول البحري.

- **التنمية السَياحية في المحافظة الشّمالية:**

أنشئت المحافظة الشمالية بمرسوم قانون (16) لسنة 1996م، وتقع المحافظة الشمالية جغرافيًا في الجهة الشمالية الغربية من البحرين، إذ تبلغ مساحة أراضيها 141كم²، ويبلغ عدد سكانها 363,159 نسمة [1]، كما تضم غالبية مناطق المملكة، تحتوي المحافظة على العديد من المواقع الأثرية، أشهرها مستوطنة سار، معبد باربار، بيت الجسرة، عين أم السجور، القبور الملكية في عالي، مصنع النسيج التقليدي في بني جمرة.

(1) منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

شكل – (112) مقترح تخطيطي لموارد المحافظة الشمالية السياحية



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

ويتضح من الشكل (112) ما يأتي:

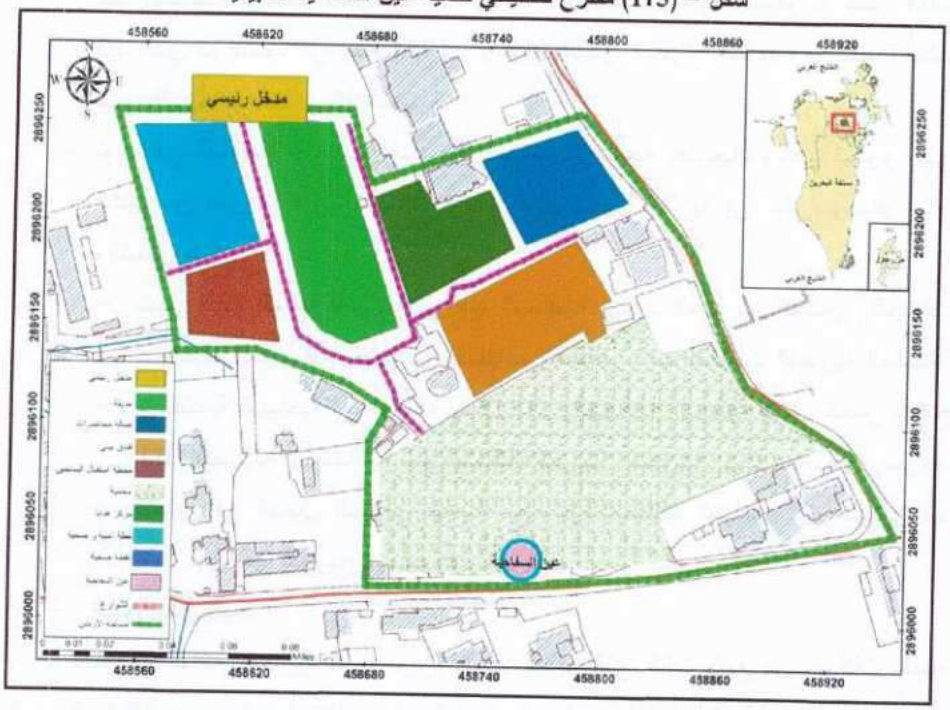
– تتميز المحافظة الشمالية بالمملكة بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية والاجتماعية، ومنها الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الزراعية، والسواحل الطويلة، والعيون الطبيعية التي اشتهرت بها المنطقة، وكذلك المقومات الاجتماعية والبشرية مثل مواقع التراث والآثار والقلاع والتلال الاثرية، والبنية التحتية والمقاهي والفنادق.

- تُعد المحافظة الشمالية جسرًا الرابط الأقرب مع المملكة العربية السعودية جسر الملك فهد الذي تم إنشاؤه في سنة 1984م. وكذلك الجسر المقترح إنشاءه وهو جسر الملك حمد، إلى جانب خط السكة الحديدية.
- توجد في المحافظة الشمالية العديد من المناطق الزراعية الطبيعية، وأيضا تحتوي على الكثير من المواقع الأثرية كمعابد باربار وتلال دلمون الأثرية في عالي، ومدافن سار والشاخورة.
- تتميز البنية الفوقية للسياحة في هذه المحافظة بوجود العديد من الفنادق والخدمات السياحية والمجمعات والأسواق والمطاعم والمقاهي ذات العلامات التجارية العالمية.
- أن التنمية السياحية في المملكة بشكل عام والمحافظة الشمالية بشكل خاص سيفتح آفاقًا اقتصادية واجتماعية مع المملكة العربية السعودية بشكل واسع، وسيزداد التعاون في المجال السياحي خاصة مع وجود المكاتب السياحية التي سيكون لها دورًا كبيرًا في الترويج السياحي في المستقبل.
- **العيون الطبيعية:**

اشتهرت مملكة البحرين قديمًا بوفرة المياه العذبة التي كانت تنبع من خزانات المياه الجوفية مشكلة عيون طبيعية تنتشر على اليابسة وفي البحر أيضا، وكان لعيون المياه العذبة أهمية تاريخية وثقافية فائقة، حُيث تمحورت حولها مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر آلاف السنين، ولقد تعرضت عيون المياه العذبة خلال القرن الماضي إلى تدهور حاد في حالتها نتيجة لاستنزاف المياه الجوفية، مما أدى إلى نضوب معظم العيون الطبيعية المتواجدة على اليابسة. وعلى الرغم من تعدد المبادرات والمشاريع والأنشطة التي تم تبنيها للحد من استنزاف خزانات المياه الجوفية، إلا أنه لم يطرأ تحسن في حالة عيون المياه العذبة على اليابسة خلال السنوات العشر الماضية، ومازال عدد محدود من العيون الطبيعية المتواجدة في البحر يضخ الماء بصورة تلقائية في الوقت الراهن، إلا أن قيم الملوحة في المياه المنبعثة منها عالية، كما أن كميات المياه النابعة محدودة. وتشير بعض الآراء إلى إن اندثار معظم عيون المياه العذبة التي كانت تنبع في البيئة البحرية حول مهاد اللؤلؤ (الهيرات) قد حد من أعداد وجودة اللؤلؤ الطبيعي الذي ينتجها المحار [1].

(1) التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2009م)، مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية، والبيئة والحياة الفطرية، ص18.

شكل – (113) مقترح تخطيطي لتنمية عين السفاحية الطبيعية



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

– يتضح من الشكل (113) ما يأتي:

– يتواجد فيه مواقف للسيارات والدراجات الهوائية، وحديقة، إلى جانب النقطة الأمنية والصحية، وكذلك محطة لاستقبال السائحين، وفندق بيئي ذو تصاميم مستوحاة من البيئية، وصالة للمحاضرات ومركز لبيع الهدايا، وتمثل البعد الاقتصادي والاجتماعي.

– في الجزء الذي يمثل البعد البيئي، يتبين وجود العين الأصلية التي كانت المياه تنبع منها، ووجود محمية تحيط بها، يتم فيها زراعة النخيل والخضراوات لإعطائها طابعًا حقيقًا يحاكي الماضي ويتوافق مع الحاضر واحتياجات سكان المنطقة.

2- أنشطة سياحية:

– **مراقبة الطيور:**

توجد في البيئات المتنوعة لمملكة البحرين العديد من الطيور البحرية والبرية؛ إذ تم تسجيل ما يقارب 331 نوعًا من الطيور المقيمة والمهاجرة، التي تجتذبها شواطئ البحرين وجزرها. ويقوم المهتمين بمراقبة الطيور بواسطة الأجهزة المخصصة.

مواقع تواجد الطيور بالمملكة: خليج توبلي، دوحة عراد، جزر حوار، محمية العرين، جزيرة مشتان، ومن الطيور البحرية غراب البحر السوقطري، وقبرة الماء، والنورس الأسود الرأس، والنخام الكبير وخطاف البحر الأبيض الرأس والكثير من الأنواع ذات الألوان الجذابة.

ومن الإرشادات العامة لهواة مشاهدة الطيور هو عدم الاقتراب من الطيور المعشعشة خاصة في أوقات الصباح وبعد الظهر حتى لا تترك بيضها عرضة للشمس والتلف، وتجنب صيدها حفاظًا على التوازن الطبيعي. وبتحليل بعض هذه المواقع الطبيعية المتنوعة البيئات في مملكة البحرين (خليج توبلي نموذجا)، من خلال استعراض أبعاد التنمية المُستدامة (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي)، ودورها في تحقيق التنمية المُستدامة، وهي كالتالي:

- **الجانب الاقتصادي:**

تتركّز العديد من الأنشطة الاقتصادية في بعض المواقع مثل خليج توبلي، دوحة عراد، محمية العرين، حيثُ يمارس فيها سكان المجتمع المحلي بعض الأنشطة كالزراعة وبيع الخضار والفواكه، والأنشطة التجارية بمختلف أقسامها، إلى جانب الأنشطة التجارية التي تميز بها سكان هذه المناطق منذُ القدم وإلى وقتنا الحاضر، وكذلك الوظائف المستحدثة التي سوف تساهم في التوسّع السّياحي المستقبلي.

- **الجانب الاجتماعي:**

يتمثّل الجانب الاجتماعي في كون سكّان المنطقة متعلّقون بها، كونها المنفذ الرئيسي لهم، حيث تُعتبر الوجهة الأولى من أجل الراحة والترفيه عن أنفسهم وعائلاتهم، كما يقصدونها وتعتبر الثروة السمكية مصدر البروتين الوحيد الذي ينتج بشكل كامل في المملكة، وأحد ركائز أمنها الغذائي، فضلًا عن إن الكثير من سكان المملكة يعتمدون على مهنة صيد الأسماك والمهن ذات العلاقة. كما تعتبر مياه البحر بعد تحليتها في يومنا الحاضر والمستقبل مصدرًا هامًا لمياه الشرب في المملكة وأساسًا هامًا لأمنها المائي.

- **الجانب البيئي:**

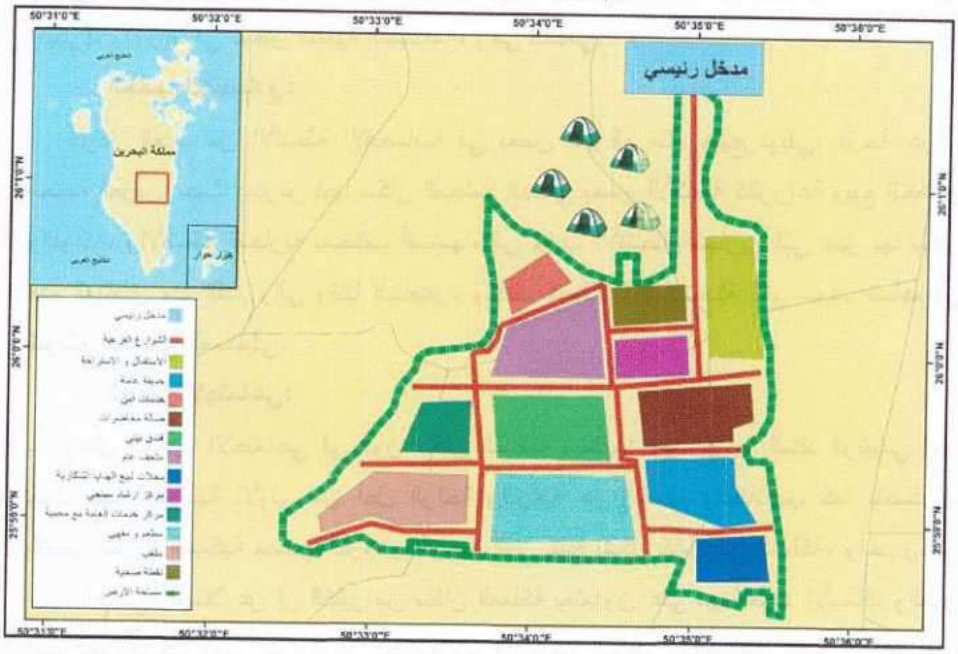
يعكس التنوع الطبيعي والبيولوجي للمنطقة الجانب البيئي فيها، فالمنطقة عبارة عن تداخل بين البحر والأراضي الزراعية الخصبة، بالإضافة إلى إنه منخفض الملوحة، ويعدُ بيئة غنية وتنوع في الحياة الفطرية النباتية والحيوانية والطيور. يتميز عن باقي البيئات البحرية في البحرين بوجود أشجار القرم الممتدة على سواحله في عدة مواقع من الخليج ذلك وجود أنواع مختلفة من الحيوانات، الطيور والأسماك تعيش داخل هذه المنطقة. هذا التنوّع يساعد على إنشاء سياحة بيئية مُستدامة، إضافة إلى ذلك فهو يعكس الجانب البيئي للمنطقة. فالتنوع البيولوجي مصدر لتكاثر الموارد من الأحياء البحرية، وهو مصدر لتعزيز أهميته في قاعدة البنية الأساسية

لقطاع السياحة، كما أن آثاره الاجتماعية لها حساباتها المختلفة. وإذا كان التخطيط البيئي والمحافظة على البيئة يعني مراقبة المشروعات الاستثمارية من منظور بيئي، فإن هذا يفترض إخضاع الأنشطة كافة للمراقبة من منظور بيئي.

- **أنشطة التخييم الصحراوية:**

يُعد نشاط المخيمات البيئية السياحية أحد أهم وسائل الجذب السياحي، وقد تطورت المخيمات بشكل سريع، وانتشرت في السنوات الأخيرة في منطقة الصخير الصحراوية.

شكل (114) مقترح تخطيطي لمخيم صحراوي سياحي



المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات:

- منصة البحرين للبيانات المفتوحة (https://www.data.gov.bh)

- **مقترح لمحتويات المخيم الصحراوي:**

- توفير مواقف لكل وحدة تخييم على أن تكون خارج محيط المخيم.
- توفير مدخل رئيسي مستقل للمخيم مع توفير مدخل منفصل للخدمات المساندة.
- نقطة تجمع للسياح.
- وجود خيمة الاستقبال في مكان ظاهر ويشرف على المدخل الرئيسي.
- توفر حقيبة مجهزة بالكامل للإسعافات الأولية حسب متطلبات الهلال الأحمر البحريني.

- توفير وسائل الاتصالات المتنوعة.
- توفير دورات مياه لكل وحدة مساحة لا تقل عن كمترًا.
- توفير نقاط أمنية وحراسات.
- محلات بيع الهدايا التذكارية والتحف.
- لوحات إرشادية تبين مرافق المخيم واتجاهات خيام النوم.
- توفير منطقة مناسبة لأعداد الطعام والغذاء، بما في ذلك المقاهي والمطاعم.
- توفير مصادر بسيطة للطاقة كاحتياطي يضمن وجود اضاءة كهربائية عند انقطاع التيار الكهربائي.
- منطقة استقبال وخدمات شاملة.
- متحف عام يحتوي النباتات والتنوع الموجود في المنطقة.
- محمية برية (مساحة مفتوحة).
- صالات للعروض والمحاضرات التوعوية.
- مركز ارشاد سياحي.
- محلات بيع الهدايا التذكارية.
- موظف إسعافات أولية.
- الغرف المتنقلة " الكبائن" البيئية.
- ملعب كرة طائرة للناشئة والشباب.
- رقعة مساحة آمنة للأطفال وفعالياتهم.

- **البرامج والأنشطة المقترحة:**

- التشجير حول المخيمات بمزروعات تتناسب مع البيئة والموسم.
- رحلات استطلاعية واستكشاف.
- عرض الفلكلوريات الشعبية.
- فعاليات التصوير بالأزياء الشعبية البحرينية.
- فعاليات فئات الأطفال النقش بالحناء، التدريب على الخياطة والحياكة والكروشيه، تحضير الأكلات الشعبية والتدريب عليها.
- ركوب الخيل، السباق، إلقاء الشعر، التزلج على الرمال، مشاهدة تدريب الصقور، الصيد وفقًا للاشتراطات والقوانين.
- رسم بالرمال وعرض أفلام توعوية وبيئية للبيئات في المملكة وأسس التعامل معها.

- **الشروط الواجب توافرها في المخيم وموقعه:**
  - لوحة باسم المخيم باللغة العربية والإنجليزية في مكان واضح مضاءة، مطابقة مع صاحب المخيم.
  - الالتزام بالموقع المحدد، بحيثُ يكون في مكان آمن وبعيدًا عن المخاطر.
  - تجنبُ إجراء أي حفريات أو تمديدات أو أي أعمال بناء من شأنها التأثير على سالمة التربة أو الأضرار بها، باستثناء دورة المياه.
  - ضرورة بعد المخيمات عن أبراج الاتصالات، أبراج الضغط العالي، محطات الوقود، المنشآت الحكومية، المنشآت العسكرية، المنشآت النفطية.
  - المحافظة على المزروعات والنباتات البرية من إقلاعها والضرر بها.
  - الابتعاد عن النفايات السائلة أو الصلبة أو الغازية أو ردمها أو حرقها في موقع المخيم مع ضرورة التخلص منها بالطريقة الآمنة بيئيًا، وذلك في المواقع المحدد من قبل الجهات المختصة.
  - تجنب الحفر لمياه الصرف الصحي أو أي مخلفات الصلبة أو السائلة مع عدم تسريب الملوثات البيئية مثل المواد الكيميائية في البر أو البحر في حال وجود المخيم على الساحل.
  - مواقف سيارات داخلية وخارجية.
  - وسائل المواصلات والنقل الداخلية والخارجية للمخيم.
  - تكون الاستراحات قريبة من مواقع الاستطلاع، بحيث تكون مغطاة بالنباتات والأشجار.
  - الغرف المتنقلة "الكبائن" يجب مراعاة التصميم والألوان لتتناسق مع البيئة وطبيعة المنطقة ومحيطها النباتي.

إنّ الجهات المختصة في مملكة البحرين تحرص على رفع مستوى الوعى في جوانب عديدة بشكل عام، والمحافظة على الموارد الطبيعية بشكل خاص، أن البرامج السّياحية البيئية لها مساهمة في نشر التوعية البيئية، خاصة البرامج التي تركز على برامج التعليم ذات العلاقة بالبيئة بهدف زيادة المعرفة وتغيير السلوكيات الطلابية تجاه بيئتهم؛ حيثُ تساعد المعرفة في خلق الوعي بأهمية البيئة لدى الإنسان، من خلال المشاركة بالبرامج المختلفة منها برنامج السّياحة البيئية المقترحة للتعرف على الجانب الطبيعي؛ لذا فإن دور برامج السّياحة البيئية له أهمية في العمل على نشر التوعية البيئية في قطاعات التعليم بمختلف فئاتها، والتي تحتاج إلى

حملات توعية لرفع مستوى الوعي بشكل منظم في مجال السَياحة البيئية؛ وذلك على النحو الآتي:

- المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.
- التركيز على رفع الثقافة البيئية لدى الناشئة.
- المحافظة على البيئات السَياحة.
- إشراك المواطنين في برامج حماية السَياحة البيئية.
- الضغط والدفع نحو تغيير السياسات.
- بناء جيل واعٍ قادرٌ على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسَياحة البيئية.
- تطوير المؤسسات ذات التنظيم الذاتي في المجتمع.

والأهم هو التأكيد على أن تنمية السَياحة البيئية ليس مقتصرًا على المناطق التراثية والمحمية، حيثُ يتجاوز للتركيز على السلوك المسؤول عن البيئة والجوانب المختلفة للحياة اليومية مثل الفنادق الصديقة للبيئة" النزل البيئي"، والطاقة، وكذلك توفير المياه وإعادة التدوير، وهذا الأمر يعطينا إلي أن مبادرات السَياحة البيئية تحتاج إلي توحيد واتخاذ إجراءات مشتركة في جميع جوانب الحياة اليومية وخدماتها مثل التخلص من النفايات، والزراعة والحياة البرية، والصحة، والخدمات، والتوعية؛ لذا فإنّ السعي لتحقيق هذا الهدف يعتبرُ من أساسيات صناعة السَياحة البيئية في المملكة.

خلاصة:

تناول الفصل السادس مستقبل آفاق السَياحة البيئية المُستدامة بمملكة البحرين، ويتلخص على النحو الآتي:

- تناول مفهوم التنمية المُستدامة وأبعادها ومؤشراتها ومبادئها. إلى جانب التطرق لأهمية وأهداف الخطة التنموية للسَياحة البيئية، واستعراض منظومة السَياحة البيئية.
- تم إجراء التقييم المتكامل للآثار البيئية للسَياحة في مملكة البحرين، وكذلك تقييم وضع السَياحة البيئية " مصفوفة التحليل الرباعي SWOT".
- تم تناول فاعلية التخطيط السَياحي في تطوير السَياحة البيئية المُستدامة، ووضع رؤية مقترحة لتنمية آفاق السَياحة البيئية المُستدامة؛ وذلك بتصميم خرائط نماذج مقترحة لتطوير مواقع وأنشطة طبيعية وتراثية، حُيث تُعتبر الأرض أساس كل عمليات التنمية الحديثة المُستدامة، ومدخلًا رئيسًا لأي عملية انتاجية سواء كانت مرتبطة بالوضع الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي.

الخاتمة العامة (النتائج – التوصيات).

ملاحق الدراسة.

المصادر والمراجع.

الملخص باللغة العربية.

الملخص باللغة الإنجليزية.

الخاتمة العامة

(النتائج والتوصيات)

مقدمة:

السّياحة ظاهرة عالمية وتُعتبر عنصرًا أساسيًا في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكثير من بلدان العالم، إلا أن التحديات التي واجهت السّياحة في الآونة الأخيرة أدت إلى تدهور البيئة وفقدانها أرصدتها الطبيعية، لذلك كان لابد من العمل على وضع استراتيجية عالمية لمواجهة التحديات في هذا القطاع الاقتصادي الهام، وفي مملكة البحرين شهد القطاع السّياحي تطورًا ملحوظًا نظرًا لما تملكه المملكة من مقومات طبيعية واجتماعية والتي يُعد الموقع الجغرافي ذا البعد الاستراتيجي مقومًا هامًا ، إلى جانب تنوع موائلها ومحمياتها الطبيعية البرية منها والبحرية، ووجود الكثير من الآثار والمواقع التراثية العريقة المدرجة عالميًا في منظمة اليونسكو، مما ساهم في تنوع الأنماط السّياحية الذى بدوره سيساهم في قضاء البحرينيين إجازتهم السنوية في ربوع المملكة، وتقلل من هجرة الأموال للخارج الذي من شأنه رفع مساهمة القطاع السّياحي في الدخل الوطني، والعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية وثقافية.

نتائج الدّراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مقومات السّياحة البيئية والتنمية السّياحية المُستدامة بأبعادها الثلاثة، ليس هذا فحسب بل أنها تندمج في ثلاثة أهداف للتنمية المُستدامة من أصل سبعة عشر هدفًا، حيثُ أن السّياحة البيئية أحد أشكال السّياحة المتخصصة الحدَيثة والتي تقوم على أساس مبادئ السّياحة المُستدامة من خلال الاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية، وقد أصبحت صناعة السّياحة البيئية أحد أهم مدخلات أتباع نهج التنمية من أجل الاستدامة، وهذا ما يتطلع إليه العالم من رؤيته 2030م، وكذلك رؤية وإستراتيجية الاتفاقية العالمية للتنوع البيولوجي 2005م، تحت شعار" العيش في تجانس مع الطبيعة"، وقد أوضحت هذه الدّراسة عدد من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: نتائج الدراسة النظرية:

- امتلاك مملكة البحرين الكثير من مقومات السّياحة البيئية نظرًا لتعدد وتنوع بيئاتها البرية أو البحرية، حيث يوجد زخم وغنى في الميراث الطبيعي في المملكة بحرًا وبرًا من نباتات وحيوانات وطيور، تضافرت وتناغمت معًا لتنصهر في بوتقة واحدة، لتشكل مسرحًا بيئيًا طبيعيًا مفتوحًا زاخرًا بمقومات الجذب السّياحي.

- شكل الموقع الجغرافي في وسط الخليج العربي بإعطاء المملكة أهمية كبيرة لسهولة وفد السيّاح إليها من كل دول العالم، حيثُ كان معامل الاندماج يشير إلى سهولة انتقال السائحين في أرجاء المملكة. وما تحويه المملكة بداخلها من مقومات طبيعية.
- أفرزت نتائج كل من " أوليفر" والمنحى السّياحي ومقياس الرطوبة والحرارة "تـوم" أن المملكة تتمتع بجو مريح للسيّاح في فصل الشتاء والربيع، حيثُ يعدان ذروة السّياحة الوافدة بينما تنخفض في فصل الصيف والخريف، حيثُ كان هناك توافق في الأشهر بين معادلة مؤشر " أوليفر" مع الاحصائيات السّياحية للمملكة، حيث أوضحت دراسة العوامل للمناخ المؤثرة في النشاط السّياحي، أن مناخ المملكة من التحديات الطبيعية التي تواجه القطاع السّياحي في بعض فصول السنة خاصة الصيف والخريف.
- وجود علاقة إيجابية بين السّياحة البيئية والتنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتزايد دور القطاع السّياحي كقطاع منتج للقيمة المضافة في الاقتصاد العالمي، وأصبح يلعب دورًا محوريًا في إحراز التنمية المُستدامة.
- أظهرت الدّراسة إلى أن مملكة البحرين يوجد بها إمكانيات سيّاحية متميزة، ولعل من أهمها المحميات والجزر الطبيعية، والتنوع الحيوي الذي تتميز به المملكة. كما تتميز بتنوع بيئاتها الطبيعية بين المواقع الصحراوية والساحلية.
- أشارت الدّراسة إلى أن المملكة تضم مجموعة من المقومات البشرية التي تساعد في دفع وتنشيط عملية التنمية السّياحية، وتتمثل في شبكة المواصلات وشبكة الاتصالات التي تساعد في زيادة أعداد السيّاح ونقل الحركة السّياحية الوافدة للمملكة، وكذلك يزيد عامل على الإرث التاريخي كأحد المقومات الاجتماعية" البشرية" من قيمة ووزن المملكة سياحيًا، حيثُ تزخر المملكة بمجموعة نادرة من الآثار والمواقع التاريخية التي ترجع للعصور الدلمونية القديمة، مما يسهم في إمكانية تنمية السّياحة الثقافية المستقبلية.
- وجود بعض التحدّيات التي تواجه تنمية السّياحة البيئية في المملكة، والتي تعدُ من أبرزها التمدد السكاني على حساب المواقع الساحلية واستخدامات الأراضي المخصصة للسياحة، ومحطات الصرف الصحي التي تصب في خليج توبلي الذي يعتبر أهم مواقع السّياحة البيئية في المملكة.
- تحقيق هوية سياحية متميزة كمقصد سياحي على خارطة السّياحة الدولية، وتقديم منتج سياحي عالي الجودة يستند إلى الغنى والتنوع في المصادر السّياحية يتلاءم مع متطلبات الأسواق السّياحية المستهدفة.

- تتمتع مملكة البحرين بإمكانيات سياحية متنوعة يمكن أن تستغل في استحداث أنماط سياحية جديدة تتلاءم مع طبيعة المملكة الطبيعية والاجتماعية، ومن أبرزها الأنماط السياحية التالية (السّياحة البيئية والثقافية والأثرية والمؤتمرات وسياحة التسوق والترفيه والسّياحة الرياضية).
- ارتفاع مستوى الخدمات الصحية وجودتها في المملكة، وكذلك ساهمت الخدمات الأمنية في ارتفاع نسبة السيّاح القادمين للمملكة، بالإضافة الى خدمات الفنادق والمطاعم.
- اعتماد برامج التربية البيئية في منهاج التربية والتعليم خصوصًا في المرحلة الابتدائية، وذلك لغرس مبادئ الثقافة البيئية لدى الأجيال المستقبلية.
- إحياء مقومات الجذب السّياحي التراثية من خلال تقديم منتجات وصناعات بيئية وتراثية، وتوظيف الفلكلور الشعبي من خلال العروض المفتوحة للحفاظ على التراث الطبيعي للمملكة وتنشيطه باعتباره أحد الأسس والدعائم الأساسية التي يستند عليها تنمية السّياحة البيئية المُستدامة للمملكة.
- هناك دور لتأثير السّياحة البيئية على المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة والحفاظ على التراث المحلي.
- تلعب التنمية السّياحية دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاجتماعية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، من خلال تأثيرها في الكثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد في أي مجتمع يستقبل السياح، فهي تؤثر في التقريب بين الشعوب ونشر مبادئ السلام وحوار الثقافات، وتسهم في جعل المجتمع أكثر قبولًا للتغيرات الثقافية والاجتماعية التي تحدث إليه. كالتغيرات في نسق القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السلبية في الكثير من المجالات، وتساهم في تنشيط الحراك الاجتماعي في المجتمع.
- التنمية السّياحية جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأنها تأخذ مكانها في التخطيط الوطني كقطاع مهم وفاعل في تحقيق التنمية الشاملة، وإذا ما بقيت مبنية على الارتجال والعفوية فإنه يترتب على ذلك العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
- تلعب التنمية السّياحية دورًا هامًا في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال دورها في رفد ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة وتوفير مبالغ للميزانية العامة للمملكة، وتوفير فرص عمل جديدة، فضلًا عن الأثر المضاعف للتنمية السّياحية في الجانب الاقتصادي، وتغيير التركيب المهني للسكان من خلال ما تخلقه من

مهن جديدة في مجالات العمل في الفنادق ووكالات السّياحة والسفر وباقي المراكز السّياحية.

- التنمية السّياحية تساهم بشكل فاعل وحيوي في تحقيق الترابط بين مختلف قطاعات المملكة الاقتصادية، وتوظيف هذا الترابط في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، الذي يمثّل أحد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطط التنمية.
- تساهم التنمية السّياحية في رفع الوعي البيئي وكيفية التعامل مع البيئة المحيطة والتغير في أنماط السلوك التي قد تسبب المشاكل الصحية للمواطنين والسائحين في المراكز السّياحية المناطق القريبة منها. فضلًا عن دورها في نشر الوعي بأهمية النظافة في المجتمع وتبني قيم اجتماعية إيجابية في هذا المجال.
- تحقيق مشاركة فاعلة للأفراد في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يساهم في رفع ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم المختلفة ويحفز فيهم روح المنافسة والمشاركة والتطوع في سبيل إنجاح خطط التنمية التي يسعى البلد إلى تحقيقها، وتجعلهم أكثر إحساسًا بالمسئولية وتحملها وتبني القيم الايجابية في هذا المجال.
- تساهم السّياحة البيئية في تطوير وصيانة المواقع التاريخية والأثرية التي تعدُ من أهم المراكز السّياحية الثقافية في المملكة.
- تلعب السّياحة البيئية دورًا في زيادة إشراك وتمكين القطاع الخاص في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساهمته الفاعلة في الاستثمار في قطاع السّياحة وتنشيط دوره في عملية التنمية السّياحية التي يتعاون على تحقيقها كل من القطاع العام والقطاع الخاص.
- تؤدي السّياحة البيئية إلى تطوير البنى التحتية والفوقية وتحسين الخدمات التي يحصل عليها أبناء البلد من خدمات النقل والاتصال والمواصلات والنظافة والإعلام.
- تساهم التنمية السّياحية في خلق وتنمية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية بين قطاع السّياحة وتحقيق التكامل الرأسي والأفقي.

ثانيًا: نتائج الدراسة الميدانية:

- أوضحت غالبية أفراد عينة الدراسة: أن الموقع الجغرافي جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لعينة السكان بمتوسط حسابي (4.08،) وانحراف معياري (1.06،) وبالنسبة لعينة الخبراء في المرتبة الأولى أيضا بمتوسط حسابي (4.15،) وانحراف معياري (0.89،)، كما اتفقت معهم عينة المكاتب السياحية في اختيار الموقع الجغرافي في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي (3.43،) وانحراف معياري (1.04،) وذلك يدل على أهمية الموقع الجغرافي كأحد مقومات السياحة البيئية بالنسبة للعنصر الطبيعي.

- جاءت الجزر الطبيعية في المرتبة الثانية لدى عينة السكان بمتوسط حسابي (3.81،) وانحراف معياري (1.17)، كمات جاءت أيضاً في المرتبة الثانية لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.15،)، ولدى عينة المكاتب السياحية جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (1.30) وهذا يدل على أهمية الجزر الطبيعية للدلالة على مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.
- جاءت العيون والمياه الجوفية في المرتبة الأخيرة بالنسبة لعينة الخبراء بمتوسط حسابي (2.66،) وانحراف معياري (1.24.) وكذلك بالنسبة لعينة المكاتب السياحية جاءت في المرتبة الأخيرة أيضاً بمتوسط حسابي وذلك بمتوسط حسابي (2.30،) وانحراف معياري (1.17.) وذلك للدلالة على أن هذا المواقع السياحية الطبيعية لا تمثل درجة مساهمة وفاعلية لدى أفراد عينة الدراسة.
- أوضحت الدراسة بأن العناصر" المقومات الطبيعية" وهي: المحميات الطبيعية، والحياة الفطرية، والتضاريس، جاءت بمتوسطات حسابية متشابهة مع عينات الدراسة، فقد حازت على المراتب المتوسطة من حيث الفاعلية لدى غالبية أفراد عينات الدراسة.
- جاءت البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق. الخ)" في المرتبة الأولي لدى عينة السكان وذلك بمتوسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.87)، كما جاءت في نفس المرتبة لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري (0.82،)، أما بالنسبة لعينة المكاتب السياحية فقد جاء في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.92)، وهذا للدلالة على أن البنية التحتية تعد من أهم الركائز التي يقوم عليها العنصر البشري" الاجتماعي" في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين.
- جاءت الخدمات الصحية في المرتبة الأولى بالنسبة لعينة المكاتب السياحية وذلك بمتوسط حسابي (4.09)، وانحراف معياري (0.83،)، أما بالنسبة لعينة الخبراء في المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.88)، كما جاءت في المرتبة الثالثة لدى عينة السكان وذلك بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.88)، وذلك تعد جودة الخدمات الصحية ركيزة هامة لتحقيق التميز في المجال السياحي، وبالتالي أصبح مستوى جودة أداء الخدمة أحد الوسائل التنافسية لبناء وتحقيق رضا وولاء السائحين في المجالات السياحية، لذلك تعتمد المكاتب السياحية على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات لبناء ثقة عملائها، فلم تعد الجودة غاية في حد

ذاتها بل أصبحت وسيلة تسعى من خلالها المكاتب السياحية لكسب ثقة عملائها من خلالها.

- أوضحت الدراسة بأن العناصر" المقومات" الاجتماعية التالية جاءت بمتوسطات حسابية مختلفة وكانت متقاربة بين مختلف عينات الدراسة وهي: "البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات)، والخدمات الأمنية السيّاحية، وتنوع التراث الحضاري، وثقافة المجتمع (البيئية/السياحية)، إلى جانب "خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي، حيث أن هذه المقومات الهامة جدًا لم تأتي ضمن المراتب الأولى أو المراتب الأخيرة من حيث درجة فاعليتها لدى عينات الدراسة (عينة السكان، عينة الخبراء، عينة المكاتب السياحية)، وهذا للدلالة على أن أفراد العينة حسب رأيهم بأن مساهمتها جيدة ومتوسطة في تنمية السّياحة البيئيّة بالمملكة.
- بينت الدراسة بإن (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة كانت بمثابة عامل جذب لدى عينة المكاتب السياحية في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.01.)، كما جاءت في نفس المرتبة بالنسبة لعينة السكان وذلك بمتوسط حسابي (3.88،) وانحراف معياري (0.99.)، كما جاءت في المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1) للدلالة على الآثار الإيجابية للاستثمارات والتي لها دور هام في السياحة البيئية وتحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة.
- جاء دور السياحة في تعزيز انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية " في المرتبة الأولى لدى عينة السكان وذلك بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (1.01.)، كما جاءت في نفس المرتبة لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.96)، كما جاءت في نفس المرتبة بالنسبة لعينة المكاتب السياحية وذلك بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (1.05)، لذلك للدلالة على أن السياحة البيئية لها دور هام وجليّ في تعزيز الثقافة والوصول للتنمية وذلك في النمط الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع في المملكة، حيث من خلال التعامل بين السياح وأفراد المجتمع يحدث نوع من التبادل الثقافي سواء في اللغات أو في الممارسات اليومية وأنماط الحياة لكافة أفراد المجتمع.
- كما جاءت العبارة المتعلقة "بإعطاء فرص لمشاركة السكان في تخطيط المجال السيّاحي بالمملكة" في المرتبة الأخيرة لدى عينة السكان وذلك بمتوسط حسابي (3.22)، وانحراف معياري (1.21)، كما جاء في نفس المرتبة لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط

حسابي (3.2) وانحراف معياري (1.08)، وذلك للدلالة على أن المشاركة السكانية في تخطيط المجال السياحي له دور ضئيل في السيّاحة البيئية لتحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة.

- أشارت الدراسة إلى أن العبارة "ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع " في المرتبة الأولي لدى عينة السكان، وذلك بمتوسط حسابي (3.56)، وانحراف معياري (1.01)، كما جاء في نفس المرتبة بالنسبة لعينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي (3.58)، وانحراف معياري (0.98)، كما جاء في ذات المرتبة بالنسبة لعينة المكاتب السياحية وذلك بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (1.02) وذلك للدلالة على أن السياحة البيئية ساهمت بشكل فعال في تعميم الثقافة البيئية للمجتمع من خلال تسليط الضوء على الثقافة البيئية باعتبارها تهتم بالتوعية لكافة أفراد المجتمع مهما كانت أعمارهم و جنسياتهم وأهمية البيئة والتوعية بالمحافظة عليها من أجل حماية صحة الإنسان، كما أن هذه الثقافة البيئية تساعد أفراد المجتمع في تطوير وعيهم البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية لأفراد المجتمع.
- جاء دور السياحة البيئية في تشكيل داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسيّاحة" في المرتبة الثانية بالنسبة لعينة السكان، وذلك بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (1.03)، كما جاء في نفس المرتبة لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي (3.48،) وانحراف معياري (0.99)، وجاء لدى عينة المكاتب السياحية في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.04)، وذلك للدلالة على أن السياحة البيئية ساهمت في تقديم العديد من الإيجابيات المتعلقة بالتشريعات والتي تتضمن الحفاظ على البيئة من المخاطر والأضرار.
- جاء دور السياحة البيئية في المساهمة في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة في المرتبة الأخيرة لدى عينة السكان، وذلك بمتوسط حسابي (3.42)، وانحراف معياري (1.1.)، كما جاء في نفس المرتبة الأخيرة بالنسبة لعينة الخبراء، وذلك بمتوسط حسابي (3.03) وانحراف معياري (0.94)، كما جاء في المرتبة الأخيرة أيضا بالنسبة لعينة المكاتب السياحية، وذلك بمتوسط حسابي (2.9)، وانحراف معياري (1.21)، وذلك يدل على أن السياحة البيئية قد ساهمت بشكل ضئيل جدًا في الحد من التلوث البيئي بالمملكة.
- جاء عامل الأخذ بمقترحات وآراء السياح في المساهمة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المرتبة الأولى بالنسبة لعينة السكان والخبراء والمكاتب السياحية، وذلك بمتوسط حسابي (4.23،) وانحراف معياري (0.92.) للدلالة على أن الأخذ بالمقترحات

من الآثار الإيجابية التي تساهم في معرفة احتياجات السياح وعوامل الجذب لديهم بهدف تطبيقها في البرامج السياحية التي تقوم بالترويج لها من قبل المكاتب السياحية.

- كما جاء العامل المتعلق بالاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال السياحة البيئية في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي (3.39)، وانحراف معياري (1.04.) وذلك للدلالة على أن الجانب النظري في معرفة اهتمامات السياح هام ولكن الجانب التطبيقي والتي يتعلق بوجهات النظر والمقترحات أكثر فعالية وكفاءة في هذا الجانب.
- جاءت حلبة البحرين (الفورميلا 1) في المرتبة الأولي لدى عينة السكان وذلك بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.95)، بينما جاءت عينة الخبراء في نفس المرتبة وذلك بمتوسط حسابي (4.64) وانحراف معياري (0.77)، كما جاءت أيضا بالنسبة لعينة المكاتب السياحية في نفس المرتبة وذلك بمتوسط حسابي بمتوسط حسابي (4.53) وانحراف معياري (0.85) وذلك للدلالة على أنها تعد من أهم مقومات السيّاحة والسيّاحة البيئية في المواقع السيّاحية في مملكة البحرين.
- جاءت بعض المواقع السياحية في المرتبة الأخيرة بالنسبة لعينة السكان مثل موقع عين الحنينة بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (1.20) أما منخفض وداي البحير فقد جاء بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (1.23) في حين جاءت بحيرة اللوزي في المرتبة الاخيرة وذلك بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (1.25)، وذلك أيضا متوافق مع عينة الخبراء حيث جاءت هذه المواقع في المرتبة الأخيرة مثل موقع عين الحنينة وذلك بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.18) ومنخفض وداي البحير وذلك بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.26) وبحيرة اللوزي وذلك بمتوسط حسابي (2.41)، وانحراف معياري (1.18)، واتفق ذلك أيضا مع عينة المكاتب السياحية حيث جاء موقع عين الحنينة بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (1.28) ومنخفض وداي البحير بمتوسط حسابي (2.09) وانحراف معياري (1.22)، وتأتي بحيرة اللوزي بمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري(1.15)، وهذا للإشارة إلى أن هذه المناطق تلقى اهتمام ضئيل من قبل السياح في نمط السياحة البيئية.
- تصدرت العبارة "استنزاف الموارد الطبيعية" في المرتبة الأولي لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي 4.06، وانحراف معياري 1.0، كما جاء في نفس المرتبة لدى عينة المكاتب السياحية وذلك بمتوسط حسابي 4.26، وانحراف معياري 0.93.، وذلك للدلالة

على أن استنزاف الموارد الطبيعية حول أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السياحة البيئية في المملكة حسب رأي أغلب عينات الدراسة.

- وقد برزت العبارة "تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)" في المرتبة الثانية لدى عينة الخبراء وذلك بمتوسط حسابي 3.99، وانحراف معياري 0.92، كما جاء في نفس المرتبة لدى عينة المكاتب السياحية وذلك بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري للدلالة على أن تدهور التنوع الحيوي هو من أهم المعوقات التي تواجه السياحة البيئية في مملكة البحرين.
- يتبين من الدراسة بأن السياحة البيئية في المملكة لا تعاني من "ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات) في المواقع السياحية في المرتبة الاخيرة بالنسبة لعينة السكان، وذلك بمتوسط حسابي 3.04، وانحراف معياري 1.23. وأيضا بالنسبة لعينة الخبراء جاءت في نفس المرتبة وذلك بمتوسط حسابي 2.79، وانحراف معياري 1.09. ولدى عينة المكاتب السياحية في نفس المرتبة وذلك بمتوسط حسابي 2.73، وانحراف معياري 1.14 وذلك للدلالة على أن ضعف البنية التحتية في المملكة ليست من المشكلات الجلية وهذا للدلالة على أنها تحظى برعاية فائقة من قبل المؤسسات السياحية.
- جاء التسوق في المرتبة الأولى بالنسبة للأنشطة السياحية التي يتم ممارستها وذلك بالنسبة لعينة السكان بمتوسط حسابي 4.04، وانحراف معياري 1.04، وذلك للدلالة على أنها من أكثر الأنشطة التي تلاقي اهتمام لدى عينة السكان، كما جاءت سياحة التسوق في المرتبة الأولى بالنسبة لتوقعات عينة الخبراء حول أهم الأنماط السياحية التي سوف تلاقي إقبالًا في المستقبل بالنسبة للسياحة البيئية، وذلك بمتوسط حسابي 4.34، وانحراف معياري 0.83، مما يعكس ذلك تراجع أهمية الأنماط السياحية الأخرى، مثل سياحة الترفيه في المحميات الطبيعية، والتنزه والتأمل في الطبيعة، والذهاب للمناطق الأثرية، وغيرها من الأنشطة والأنماط السياحية لدى أفراد عينة الدراسة.
- جاء النشاط السياحي "مراقبة الطيور وتصويرها" في المرتبة الأخيرة بالنسبة لعينة السكان، وذلك للدلالة على أنها من الأنشطة السياحية التي لا يتم ممارستها من قبل السياح وذلك بمتوسط حسابي 2.56 وانحراف معياري 1.29. وتأتي سياحة مراقبة الطيور ورصدها في المرتبة الأخيرة لدى عينة الخبراء، وذلك بمتوسط حسابي 3.46 وانحراف معياري 1.05، وهذا ما توافق مع عينة السكان للإشارة على تراجع هذا النمط من السياحة البيئية الهامة، وهذا يدل على أن مراقبة الطيور بالنسبة لتوقعات الخبراء لم

يتم استغلال التنوع الهائل في الطيور لدى المملكة في السياحة البيئية، خصوصًا مع امتلاك المملكة لتنوع كبير جدًا من أشهر أنواع الطيور على مستوى العالم.

- كما جاءت سياحة المنتجعات والفنادق في المرتبة الأولي بالنسبة لعينة المكاتب وذلك بمتوسط حسابي 4.67، وانحراف معياري 0.81، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهم الأنماط السياحية التي ترى بأن عملية التنظيم في هذا المجال منتج وذو عائد مادي، على العكس من الأنماط السياحية من وجهة نظر المكتبات السياحية، وخاصة الأنماط السياحية ذات الصبغة الطبيعية.
- جاءت سياحة المحميات الطبيعة في المرتبة الأخيرة لدى عينة المكاتب السياحية، وذلك حسب توقعاتهم المستقبلية، وذلك بمتوسط حسابي 1.76 وانحراف معياري 1.24، ويدل ذلك على أنها من الأنماط السياحية التي ترى عينة المكاتب السياحية بأنها درجة الأقبال على التنظيم ذات اهتمام ضئيل من قبل الشركة عند أعداد البرامج السياحية. وهذا ما توافق مع عينة الخبراء في التوقع المستقبلي لهذا النمط من السياحة البيئية، أما عينة السكان فقد رأت أن هذا النوع من السياحة مرغوب في ممارسته لدى أفراد العينة، على الرغم من أن مملكة البحرين تشتهر بالعديد من المحميات الطبيعية البحرية والبرية ذات مقومات وموائل طبيعية هامة.
- تراجع الأنشطة البحرية (صيد السمك/الغوص والغطس/السباحة) في المرتبة الثامنة بالنسبة للجمهور بمتوسط حسابي2.76 وانحراف معياري 1.40، وعينة الخبراء أيضا جاءت سياحة الغوص والصيد في المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي3.93، أما عينة المكاتب السياحية فقد جاءت في المرتبة السادسة وذلك بمتوسط حسابي 2.61 وانحراف معياري 0.97.
- كما جاءت البرامج المتعلقة بالتواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي 4.46، وانحراف معياري 0.94. للدلالة على أنها من أهم الوسائل التي تستخدمها المكاتب السياحية للترويج لأنشطتها السياحية.
- أوضحت عينة المكاتب السياحية أن أقل وسيلة للترويج هي: التلفزيون والإعلام المسموع فقد جاء في المرتبة الأخيرة، وذلك بمتوسط حسابي 2.71 وانحراف معياري 1.08. وهذا يدل على أن الوسائل الاجتماعية أكثر انتشارًا وتأثيرًا من التلفزيون والإعلام المسموع.
- بينت الدراسة بأن رأي عينات الدراسة حول درجة الاهتمام بنمط السياحة البيئية بمملكة البحرين مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى، فقد ظهر اهتمام كبير من قبل عينة السكان،

وذلك بمتوسط حسابي 3.14، وانحراف معياري 1.18، بينما كانت درجة اهتمام عينة الخبراء في المرتبة الثانية، وذلك بمتوسط حسابي 2.90، وانحراف معياري 0.88، وقد جاءت عينة المكاتب في المرتبة الثالثة، وذلك بمتوسط حسابي 2.29، وانحراف معياري 1.05، وذلك للدلالة على تراجع أهمية السياحة البيئية ومردودها المادي عند المكاتب السياحية ، حيث ترى هذه العينة بأنه لا يوجد أفق واضح للسياحة البيئية بالمملكة، على عكس عينة السكان التي تظهر اهتمامًا بذلك، بينما الخبراء جاءت في الوسط بين رأي العينتين.

توصيات الدراسة:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج، ومن خلال عرض مقومات السّياحة البيئية في مملكة البحرين في الفصول السابقة؛ توصي الدراسة بالآتي:

- الاستفادة من التكوينات الجيولوجية وبعض مظاهر السطح المتكونة في تنمية نمط السّياحة الريفية البيئية في المواقع القريبة من هذه المظاهر في المملكة.
- استغلال بعض الجزر في الأنشطة السّياحية وتطوير بنيتها الأساسية للجذب السّياحي وتوفير الخدمات العامة والتسهيلات السياحية، والعمل على إنشاء جسور للربط بينها وبين الجزيرة الأم" البحرين"، ومن الجزر والمحميات جزيرة مشتان وجزر حوار التي لها مستقبل سياحي واعد.
- وضع خطة لتحديد كيفية الاستخدام والاستغلال الأمثل لاستخدامات الأراضي السياحية كالمحميات والمواقع الطبيعية بالمملكة التي يتم تحديدها للسياحة، والتي تصلح لممارسة بعض الأنشطة السّياحية البيئية، وذلك وفقًا للمعايير الموضوعة لحماية وصيانة هذه المحميات والجزر.
- نشر وزرع الثقافة السّياحية لدى السكان عبر المناهج التعليمية ووسائل الإعلام والمؤتمرات البيئية السّياحية، وكذلك زيادة الدورات التدريبية الخاصة بتنمية القدرات البشرية في المجال السّياحي.
- القيام بحملات توعوية محلية تستهدف التعريف بالسّياحة البيئية وأهدافها وأنماطها ومواقع الجذب السّياحي، وتطوير المناطق البيئية والتوعية بأهمية حمايتها من التدهور والتلوث بوضع آليات صارمة لتنفيذ القوانين الموجودة.
- ضرورة التخطيط بشكل تكاملي على الصعيد الوطني والمحلي حسب المتطلبات، والعمل على التنسيق والحد من التداخل في المهام والاختصاصات ودعم التنسيق والتعاون من متخذي القرار في الجهات العليا بالمملكة، توجه الأطراف المسؤولة الحكومية والمجتمعية عن السّياحة والسّياحة البيئية للعمل على عرض صناعة السّياحة البحرينية

في المؤتمرات والمعارض الدولية. والعمل على استقطاب السياح بواسطة في فترات عقد المؤتمرات والمعارض الشتوية.

- خلق أنشطة وفرص عمل لتحسين دخل المجتمع المحلي لزيادة الإيرادات المالية وتوفير الحوافز والتطوير الوظيفي بحيث تصبح السياحة فرص عمل دائمة، وذلك للقضاء على مشكلة البطالة بشكل أسرع، بإعادة إحياء وتنشيط القرى القديمة ذات القيمة التاريخية وتفعيل المهرجانات السياحية المختلفة فيها.
- تفعيل الدور الإعلامي والتنشيط السّياحي، وذلك عن طريق الدعاية السّياحية محليًا وعربيًا وعالميًا بشكل أوسع، وتفعيل دور السفارات الممثلة للمملكة في الخارج لتشجيع السياحة في المملكة، وكذلك تشجيع السّياحة الداخلية وتقديم بدائل محلية.
- الاهتمام في تقديم أفضل صورة عن تاريخ وتراث وحضارة المملكة، وذلك بفعل الإعلان والدعاية السّياحية للمنتجات والحرف المحلية التقليدية وتسويقها محليًا وعربيًا وعالميًا، والتي تقدم للسياح بمختلف الوسائل الدعائية، مما يساهم في نشر المعرفة والثقافة بتلك الحضارة بين مختلف شعوب العالم.
- الحفاظ على التراث الثقافي (التراث العمراني، التراث الثقافي) وإعلاء قيمة التراث المحلي وحمايته من الاندثار، مثل اللغة والعادات والتقاليد البحرينية؛ وذلك من خلال ربط السّياحة البيئية بالتراث الطبيعي والثقافي.
- التوسع في إنشاء فنادق صديقة للبيئة لاستيعاب النمو المتوقع لأعداد السائحين الراغبين بالإقامة في هذا النوع من الفنادق التي تحاكي المقومات الطبيعية في الموقع السّياحي، وتطوير المناطق والقرى بالأخص ذات البعد التاريخي والطبيعي.
- وضع معايير وخطط للمنتج والتسويق السّياحي البحريني وتعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية، بإصدار قوانين ترسم السّياحة البيئية الثابتة وتربطها بخريطة السّياحة العالمية بمعلومات وافية وترويج حقيقي بشتى وسائل التسويق من خلال تمكين الكوادر البحرينية المتخصصة.
- العمل على إعداد وتنفيذ برامج عمل لمواجهة الآثار البيئية السلبية على السياحة البيئية والموارد للحياة البحرية والبرية بسبب التغيرات المناخية التي تهدد بقاءها واستدامتها.
- تنظيم مؤتمرات عالمية للسياحة البيئية البحرينية، تعقد سنويًا بهدف الترويج للمعارض السّياحية، وترسيخ فكرة عاصمة السّياحة العربية التي حصلت عليه المملكة. من خلال تفعيل دور المكاتب السّياحية خلال شركات دعائية محترفة، وقادرة على الترويج

للمقصد السياحي البحريني بتقديم برامج تسويقية سياحية متكاملة خارج مملكة البحرين، والتعريف بالمقومات الطبيعية والاجتماعية للسياحة البيئية.

- الاهتمام بمواقع الأنشطة الأنماط السياحية مثل الأنشطة البحرية والغوص وصيد الأسماك، والتسويق الجيد لها في الخريطة السَياحية العالمية، وتسعيرها وفق المستويات العالمية للمواقع المتشابهة في العالم، ووضع الاشتراطات البيئية لمختلف الانشطة السياحية المقامة.
- رفع مستوى تنمية الوعي المحلي إعلاميًا بالسّياحة البيئية ومقوماتها الطبيعية والاجتماعية وأهميتها وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المملكة، وذلك بالعمل على نشر هذا المفهوم من خلال شركات دعاية محترفة وقادرة على توصيل المعلومة عن أهمية المقصد السّياحي البحريني بالتشجيع على السّياحة الداخلية. وكذلك من خلال التنشئة البيئية والسياحية من المراحل التعليمية لتحصيل المعرفة السياحية والسلوك الحضاري وفن التعامل الحضاري مع السياح، مع توجيه الجاليات الأجنبية وإرشادهم نحو احترام عادات وثقافة الشعب البحريني.
- العمل على تنويع المنتج السّياحي في المملكة، من خلال تطوير البرامج السَياحية التي تضمنها شركات السفر والسّياحة، عن طريق عرض أكثر من نمط سياحي ووضعها خيارات أمام السيّاح، بما يتناسب والاتجاهات العالمية السَياحية الحديثة.
- الأخذ بنهج الإدارة المتكاملة للمواقع الساحلية، بما يكفل خفض أنواع التلوث والتدهور البيئي ومعالجة أسبابه، وبصفة خاصة المواقع الواقعة ضمن المصنفة من أهم المواقع السَياحية بالمملكة على أن يدعم ذلك وجود بيئة مناسبة، لتحقيق أهداف التنمية السَياحية المُستدامة بالمواقع السَياحية وبنائها الحضري.
- ضرورة الاتجاه نحو تأهيل واستغلال المواقع السياحية الطبيعية التي تدهورت وتراجعت، مثل خليج توبلي ومنخفض وادي البحير وبحيرة اللوزي، بالإضافة الى المواقع الأثرية كتلال دلمون الأثرية" تلال ومدافن عالي" ومدافن مستوطنة سار ومسجد الخميس والقلاع الأثرية بالمملكة.
- استغلال المواهب والقدرات الشبابية بتوظيف الفنون بجميع اشكالها للترويج عن الإمكانات السياحية التي تتمتع بها المملكة بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك بواسطة الأنشطة الفنية المختلفة كرسم الطبيعة، والتمثيل السينمائي والأعمال التلفزيونية في المواقع الطبيعية والألعاب الرياضية والمسابقات.

- توجيه جزء من الدخل الذي حققته السّياحة لاستخدامه في حل المشكلات والتحديات السّياحية سواء كانت بيئية أو اقتصادية واجتماعية، حتى تعود بالنفع مرة أخرى على السّياحة بشكل عام، مع التركيز على تحسين جودة السّياحة البيئية بدّلا من الاهتمام بزيادة الوفود السّياحية، فهي الأفضل حاليًا لزيادة الطلب السّياحي للمملكة
- الاهتمام بالغطاء النباتي ومنع تدهوره وزيادة مساحاته في المملكة، وتبني طرق زراعية جديدة تزيد من المواقع الزراعية، وذلك لدوره تحقيق في التوازن البيئي من تلطيف المناخ الذي تتميز المملكة بحرارته صيفًا، إلى جانب الدور الجمالي الذي يساهم على الاسترخاء والتأمل، والعمل على زيادة التشجير والبحيرات الصناعية التي تحاكي البيئة الطبيعية.
- العمل على تنمية سياحة مراقبة الطيور ورصدها، وذلك من خلال عمل البرك المائية الاصطناعية واستغلال أوقات تساقط الأمطار، خاصة في المواقع الطبيعية المفتوحة وتحويلها لمنتجعات سياحية.
- تفعيل الدور الإعلامي والتنشيط السياحي، وذلك عن طريق الدعاية السياحية للمحميات الطبيعية والمواقع الأثرية البحرينية محليا وعربيًا ودوليًا بتوظيف مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها وسائل الأعلام الرسمية للمملكة، بإعداد المواد الترويجية من كتيبات ومصورات ومواد إعلامية الكترونية بمشاركة الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي بالمملكة، وبالتشارك مع السفارات البحرينية بالخارج لتشجيع السياحة الدولية والسياحة الداخلية.
- الحفاظ على المباني والبيوت التراثية القديمة، والاهتمام بالمباني المعمارية واشكالها والوانها، وتوظيفها في مجال البيوت الصديقة للبيئة، وخاصة تلك البيوت الواقعة بالقرب من المواقع الطبيعية والأثرية بالمملكة.
- الاهتمام بالمتنزهات والمواقع السياحية وصيانتها وزيادة عددها، خاصة المحميات والتراثية الموجودة في المملكة، مع توفير وتحسين البنية التحتية الخدمات العامة للزوار، كالمطاعم ومحلات بيع الأكلات الخفيفة ودورات المياه والإنارة الكهربائية.
- وضع خطط مستقبلية لإنشاء مواقع سياحية متطورة ذات أفكار جديدة كإنشاء مدينة ثلجية والاستعانة بخبراء مختصين في مجال السياحة.
- بناء ثقافة محلية قروية تتعلق بالبيئة، من خلال تأسيس فرق بيئية مجتمعية وعمل عروض ترويجية للسياحة الداخلية، ووضع قاعدة تعريفية بيانية بالمواقع السياحية في المملكة.

- إبراز أرخبيل البحرين بصورةً أكبر والاستفادة من التجارب المماثلة في دول الجوار، وزيادة التنوع والتجديد ومواكبة مستجدات وأساليب إنشاء المرافق السياحية ورفعها للمستويات العالمية لزيادة التنافسية السياحية بالإضافة لرفع الوعي المجتمعي بضرورة المحافظة على البيئة وتقليل التلوث لمستويات أدنى.
- إحياء الكثير من العيون المندثرة في مختلف مناطق المملكة، وإعادة انشائها بحيث تحاكي الطبيعة التي تعود عليها المجتمع البحريني.
- الاهتمام الأكبر بتطوير السواحل والحفاظ عليها من عمليات ردم السواحل وتدمير البيئة الطبيعية الحاضنة للسياحة البيئية والاهتمام بها، وعقد دورات توعوية تثقيفيه مجانية لأفراد المجتمع المحلي.
- الاهتمام بالطرق وتحسينها وصيانتها خاصة تلك المؤدية للمواقع السياحية، بالإضافة لتوفير خدمات فيها متمثلة في مطاعم، مقاهي، ونقاط صحية وأمنية، وتوفير خدمات مواصلات سهلة وبأسعار جيدة.
- العمل على توفير كافة الإمكانات لتدريب الكوادر الوطنية وتمكينها من الإبداع في هذا الجانب الحيوي الهام، وذلك للمساهمة في رسم سياسات التطوير والتخطيط الاستراتيجي للسياحة.
- تطوير المحميات الطبيعية كدوحة عراد وخليج توبلي ومحمية العرين، بعمل برامج سياحية ذات جذب سياحي مستدام عروض، بالإضافة لتوفير وفتح حدائق نباتية ومتطلبات السائح من خدمات وسبل الراحة في المواقع.
- القيام بحملات توعية داخلية تستهدف التعريف المحميات الطبيعية، ومواقع الجذب السياحي وما تحويه من مقومات سياحية ومواسم السياحة فيها تعويضًا عن الركود السياحي في أوقات الأزمات.
- الأخذ بالاستراتيجيات الحديثة للتنمية السياحية خاصة للمواقع الطبيعية والأثرية بالمملكة طبقًا للأسس والمفاهيم والنظريات البيئية والاجتماعية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة في ظل التحولات المعاصرة، وكذلك التعامل مع السياسات التي تحسن التعامل مع الموارد الطبيعية والمحافظة عليها في إطار المنظور المتكامل للمنظمة البيئية والاجتماعية.
- العمل على تشجيع وتقديم الحوافز للمستثمرين في القطاع الخاص السياحي كالمكاتب السياحية، مما يؤدي ذلك لحدوث انتعاش اقتصاد المملكة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولًا المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، (1-467/2).
3. احمد عبد الكريم سلامة (2003م): قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث ــ تنمية الموارد الطبيعية)، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
4. إدارة الثروة السمكية (2013م): التقرير السنوي للإحصائيات السمكية رقم (96)، الموارد السمكية في مملكة البحرين لعام 2013م، شئون الزراعة والثروة البحرية، وزارة شئون البلديات والزراعة، مملكة البحرين.
5. تشارلز بلجريف (2009م): مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين 1926-1957م، مركز البحرين لحقوق الإنسان المنامة، البحرين.
6. تقرير البحرين في أرقام، الجهاز المركزي للإحصاء، مملكة البحرين،2016م.
7. التقرير الوطني الرابع لمملكة البحرين للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي(2015م)، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين.
8. جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، 2019م.
9. جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين،2016م.
10. جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
11. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن.
12. سلمان عبد النبي الخزاعي(مقابلة): الوكيل المساعد لشؤون الزراعة في وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، الثلاثاء7/أبريل2020م.
13. شئون الزراعة (2008م): النشرة السنوية للإحصائيات الزراعية، شئون الزراعة، وزارة شئون البلديات والزراعة، مملكة البحرين.
14. عبد الرحمن محمد الغامدي، المحميات الطبيعية، جامعة الباحة/ كلية الآداب والعلوم في السعودية، الموقع الإلكتروني Academia.edu . hppt//www.
15. عبد الغني أبو العزم(2011م): معجم الغني، موقع معاجم صخر.
16. المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، سنة 2019-2018 م.

17. محمد جرعتلي، فوائد وأهمية المحميات الطبيعية، ص2، المتاح على الموقع الإلكتروني http://green-studies.com.
18. مشروع حماية الهيرات الشمالية. الدكتور خليفة بن دينه، رئيس المجلس الأعلى للبيئية، " مقابلة" الأحد 13 أغسطس 2017م.
19. المفكرة الزراعية، (2019): مملكة البحرين، وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، شؤون الزراعة، الزراعة في البحرين بلغة الأرقام من عدة مصادر.
20. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، (2015م): نشرة البيئة البحرية – السواحل البحرية والسّياحة البيئية، العدد (103)، الكويت.
21. المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، (2015م): نشرة البيئة البحرية – السواحل البحرية والسّياحة البيئية، العدد (103)، الكويت.
22. موقع منظمة (IUCN) على الموقع الالكتروني WWW.IUCN.Org.
23. نحو استراتيجية وطنية وخطة للعمل للسياحة البيئية في مصر (2005م)، وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، القاهرة، مصر.
24. الهيئة العامة للأرصاد الجوية، قسم المناخ، مملكة البحرين، البيانات الشهرية والسنوية لسنة 2018 م.
25. الوائلي، اوراس محي (بدون تاريخ): نظم المعلومات الجغرافية، ب. ت.
26. وزارة الإسكان (1993م): إدارة التخطيط الطبيعي، مسيرة الإنجاز والعطاء.
27. وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني(https://www.mun.gov.bh/portal)
28. وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2019-2018 م.
29. وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019 م.
30. وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني، شؤون الزراعة (2018)، مملكة البحرين.
31. وليد زباري، أستاذ الموارد المائية، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين: مقابلة 2 يناير 2017م.

ثانيًا الكتب والمراجع العلميّة:

1. إبراهيم الصرايرة، محمد الملكاوي (2012م): السّياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1.
2. ابراهيم بظاظو(2010م): السّياحة البيئية وأسس إستدامتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.

3. إبراهيم علي غانم(2003م): المعطيات السّياحية لمرسى مطروح، تحليل جغرافي، المجلة الجغرافية العربية، العدد 41، السنة الخامسة والثلاثون، الجزء الأول، القاهرة.
4. أبو النصر، مدحت محمد (2007م): مخاطر العولمة على البيئة المستدامة، دار الأهلية للنشر، عمان.
5. إحسان محمد الحسن (2005م): النظريات الاجتماعية المتقدم، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.
6. الشيخ محمد بن عبد الوهاب آل خليفة، المهندس علي عطوه مسلم (2015): زراعة النخيل في البحرين، مملكة البحرين، وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، شؤون الزراعة والثروة البحرية، الطبعة الثالثة.
7. أحلام، خان، حورية، زاوي (2010م): السّياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، بحث مقدم إلى مجلة أبحاث اقتصادية وإداريه، العدد 7، بسكرة.
8. أحمد الجلاد (1998م): دراسات في جغرافية السّياحة، عالم الكتب، القاهرة.
9. أحمد الجلاد (2001م): التنمية السّياحية المتواصلة"، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
10. أحمد الجلاد(2002م): السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، طبعة 1، مصر.
11. أحمد السيد الزاملي (1997م): استخدام الأرض في مدينة الهفوف في المملكة العربية، المجلة العربية، العدد 29، الجزء الأول، القاهرة.
12. أحمد حسن إبراهيم(1985م): الخصائص العمرانية لمدينة الأحمدي، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 29، القاهرة.
13. أحمد علي إسماعيل (1993م): دراسات في جغرافية العمران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، القاهرة.
14. أحمد فوزي ملوخية (2007م): اقتصاديات السّياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
15. أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف (1999م): تنظيم وإدارة المنشآت السّياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر.
16. أحمد محمد عبدالعال (2011م): جغرافية التنمية، مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
17. أسامة يوسف أحمد (2009م): الموسوعة البحرينية، الطبعة الأولي، دار الحكمة، المنامة.

18. أسماء علي أبا حسين، أنور شيخ الدين عبده (2005م): منهجية التقييم البيئي المتكامل وأسلوب تطبيقه في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد 62.
19. إسماعيل أحمد المدني (2002م): السّياحة البيئية، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، إدارة المكتبات العامة 2002م، كتب حول الحياة الفطرية، سلسلة 10.
20. إسماعيل احمد المدني(2003م): وقائع وأبحاث، ندوة السّياحة البيئية في مملكة البحرين، سلسلة كتب حول الحياة الفطرية، مملكة البحرين، المنامة.
21. أسماعيل المدني، هشام السيد (2001م): بيئة البحرين البحرية، سلسلة كتب حول الحياة الفطرية"7" الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، أدارة المكتبات العامة.
22. أمين الرياحي(1929م): ملوك العرب رحلة في البلاد العربية، الجزء الثاني، سلسلة نجد وملفاتها، الطبعة الثانية، المطبعة العلمية، بيروت.
23. أنجلا كلارك (1985م): ترجمة: محمد الخزاعي، جزر البحرين دليل مصور لتراثها، جمعية تاريخ وآثار البحرين.
24. الأنصاري، بدر محمد (2006م): إستراتيجيات تحسين جودة الحياة من أجل الوقاية من الاضطرابات النفسية، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان (17-19 ديسمبر).
25. إيمان محمد عبد الفتاح (2002م): التنمية السياحية المتواصلة من منظور علاقتها بالبيئة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد العاشر، العدد 1، القاهرة
26. بوعشة امبارك (2008م): التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 ابريل، جامعة سطيف.
27. بيج، ستيفن (2008م): أدارة السّياحة، أدارة من شأنها أن تحدث فرق، ترجمة خالد العامري، منشورات دار الفاروق ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الطبعة الاولى.
28. حابس سماوي، هاشم السيد (2003م): السّياحة البيئية البحرية في البحرين سلسة كتب حول الحياة الفطرية رقم (11)، المنامة، مملكة البحرين.
29. حاتم أحمد عبد اللطيف (2001م): تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية من المنظور الاجتماعي، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة.

30. حاتم عبد المنعم أحمد (2004م): الاتجاهات النظرية والمنهجية في سيسيولوجيا البيئة، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة.
31. حجاب، محمد منير (2002م): الإعلام السّياحي، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر.
32. حجاب، محمد منير(2003م): الموسوعة الاعلامية، المجلد الرابع، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
33. حسن، سوزان بكري وآخرون (2010م): تنمية السّياحة البيئية بغرض جذب أسواق وشرائح سياحية جديدة بالتطبيق على محافظة الفيوم القاهرة: مجلة البحوث السياحية.
34. حسين عبد الحميد أحمد رشوان(2007م): المجتمع والثقافة والشخصية، دراسة في علم الاجتماع النفسي، بدون دار نشر.
35. خالد مصطفى فهمي(2011م): الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الإسكندرية.
36. خلود الخطيب (2000م): صناعة السّياحة والسفر، الجزء الثاني، هلا للنشر، القاهرة.
37. داود، محمد (2017م): التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق.
38. رشيد حيدر فؤاد، عبد الحسن هبة (2010م): السّياحة البيئية في كربلاء مجهولة المعنى وتمارس فطريًا منذ زمن طويل" بغداد: وزارة البيئة العراقية. السكانية العراقية.
39. الرضا علوان، أكرم عبد الرحمن عبد الكريم (2008م): في محافظة النجف وإمكانية تنشيط السّياحة الدينية فيها، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون.
40. زهرة صادق العلوي(2004م)، التلوث وحماية البيئة، سلسلة الدراسات والبحوث العلمية (26)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، مملكة البحرين.
41. زياد عبدالرواضية (2013م): المفاهيم والأسس والمقومات، مكتبة زمزم، عمان، الأردن.
42. زين الدين عبد المقصود (1977م): البيئة والأنسان، مطبعة المعارف، الإسكندرية. مصر.
43. سعيد محمد المصري (2001م): إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والاستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
44. سلوى محمد فهمي (2001م): التنمية السّياحية: مفهومها، محدداتها وأهميتها (مع الإشارة للحالة المصرية)، مذكرة خارجية رقم 1405، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

45. سليمان عبد العزيز (2011م): الصحة البيئية الواقع والطموح، الرياض، منشورات مجلس التعاون الخليجي.
46. سمر غريب عثمان (2013م): سياحة المؤتمرات في مدينة شرم الشيخ: دراسة فى جغرافية السّياحة جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. مصر.
47. سناء الخولي (1988م): التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
48. سهير محمد السيد حسن (1997م): نظرية السّياحة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
49. سوزان بكري حسن، وآخرون (2010م): تنمية السّياحة البيئية بغرض جذب أسواق وشرائح سياحية جديدة بالتطبيق على محافظة الفيوم القاهرة: مجلة البحوث السياحية6.
50. السيد أحمد حامد (1978م): النواحي الاجتماعية والثقافية للبيئة وأثرها في التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
51. شادي نسيم جبير (2006م): المشكلات السكانية، الطبعة الأولي، عمان، مكتبة المجتمع العربي.
52. الشامي، صلاح الدين (1999): استخدام الأرض دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
53. الشامي، صلاح الدين (1999): استخدام الأرض دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر.
54. شحاته سيد طلبه (2004م): المقومات الطبيعية لمنطقة ينع بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، مصر، العدد 43، الجزء الأول.
55. شهاب الدين ياقوت الحموي (1906م): معجم البلدان، المجلد الأول، دار صادر، بيروت (1977-1397).
56. صبري عبد المنعم (2007م): التسويق السّياحي والفندقي، أسس علمية وتجارب عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
57. صلاح الدين خربوطلي (2004م): التنمية السّياحية دليل الأجهزة المحلية، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.
58. صلاح الدين عبد الوهاب (1991م): التنمية السياحية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
59. الطائي، حميد عبد النبي (2009م): أصول صناعة السّياحة، منشورات مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

60. طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات(1999م): النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
61. ظاهر محسن هاني الجبوري (2017م): مقومات المجتمع، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة بابل، العراق.
62. عادل خليفة الزياني، عبد الرحمن عبيد مصيقر (2008م): البيئة في مملكة البحرين الواقع والتحديات، وحدة الدراسات العلمية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، المنامة، مملكة البحرين.
63. عايدة نسيم بشارة (1981م): جغرافية السّياحة والترفيه كاتجاه معاصر في الدراسة الجغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 13، السنة الثالثة عشر، القاهرة.
64. عبد الآلة ابو عياش، حميد عبد النبي الطائي(2010م): التخطيط السّياحي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
65. عبد الرحمن محمد علي الغامدي (2011م): المحميات الطبيعية، بحث مقدم إلى جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
66. عبد القادر قاسم محارب (2011م): التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
67. عبد المجيد مفيز، عثمان غنيم (2011م): البحرين السّياحي، دراسة في جغرافية السّياحة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
68. عبد المجيد مفيز، عثمان غنيم (2017م): البحرين السّياحي، دراسة في جغرافية السّياحة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
69. عبد الهادي الجواهري (1990م): أصل علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.
70. عثمان محمد غنيم (2015م): جغرافية مملكة البحرين، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، الأردن.
71. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط (2007م): التنمية المستدامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
72. العذارى، رامز هشام (2017م): المقومات الطبيعية: عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، جامعة بابل، العراق.
73. علي حسن موسى (1997م)، المناخ والسّياحة، دار الأنوار للطباعة، دمشق.

74. علي فلاح الزعبي (2013م): التسويق السّياحي والفندقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
75. غادة حمودة، وهالة فؤاد (1998م): عوامل اختيار مصر كمقصد سياحي وتأثير السوق الأوربية عليها، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الجمعية المصرية لخبراء السّياحة العلميين، منشأة المعارف، الإسكندرية.
76. غرايبة، خليف مصطفى (2012م): السّياحة الصحراوية، تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة.
77. غرايبة، خليف مصطفي (2007م): السّياحة البيئية، دار ناشري للنشر الإلكتروني. عمان، الأردن.
78. غرايبة، خليف مصطفي (2012م): السّياحة البيئية: مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص، الكويت: دار ناشري للنشر الإلكتروني. عمان، الأردن.
79. فاروق أحمد مصطفى (2008م): الأنثروبولوجيا ودراسة التراث الشعبي، دراسة ميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
80. الفاروق ذكي يونس (1870م): الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب.
81. الفاعوري، اسامة صبحي (2006م): الارشاد السّياحي ما بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
82. فائق حمدي طهوب(1983م): تاريخ البحرين السياسي 1783-1870، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
83. فؤاد البكري (2001م): الإعلام السّياحي، دار نهضة الشرق، القاهرة، مصر.
84. فؤاد بن غضبان (2015م): السّياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
85. فوزي رضوان العربي، فاروق أحمد مصطفى (2000م): دراسات في البناء الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
86. فيصل الزياني (1976م): مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغير بنائه، مطبعة دار التأليف، القاهرة.
87. كاظم المقدادي (2007م): المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة.
88. كافي، مصطفى يوسف (2008م): "إقتصاديات السّياحة"، دار الرضا للنشر، دمشق.

89. كافي، مصطفي يوسف (2015م): صناعة السّياحة والامن السّياحي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.
90. ماجدة عبيد (1999م): البعد البيئي للتنمية في مصر، مؤتمر حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة، الإسكندرية.
91. ماكنتوش، روبرت، جيولديز، جي آر، ريتشي، برنت (2003م): بانوراما الحياة السّياحية، ترجمة محمد شحاتة، المجلس الاعلى للثقافة ط1.
92. ماهر عبد العزيز توفيق (1997م): صناعة السّياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان الاردن.
93. محسن المنسي، جاسم الخياط، محمد عبد المعطي (2007م): تلوث الثروة البحرية دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، قطر.
94. محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله (2007): التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، السيوف الإسكندرية.
95. محمد إبراهيم محمد (2012): المحميات الطبيعية في مصر "القوانين والتشريعات والاتفاقيات المتعلقة بها"، القاهرة، وزارة الدولة لشؤون البيئة،
96. محمد أحمد بيومي (2006م)، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
97. محمد إسماعيل عمر (2010م): مقدمة في علم البيئة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
98. محمد الجوهري (1984م): المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
99. محمد العلى، المحرق: جزيرة بحرينية تصافح تاريخ أرا دوس وتكتب باليراع سيرة البحر والأشرعة، المجلة، المنامة، مقال منشور بتاريخ 29/1/ 2018م على الرابط https://arb.majalla.com/2018/01/article
100. محمد المبروك المهدوي (1995م): جغرافية ليبيا البشرية، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
101. محمد بن صالح الربدي (2011م): الأمن السّياحي الصحي، كلية التدريب، المملكة العربية السعودية.
102. محمد خميس الزوكة (1996م): البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الانسان، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

103. محمد خميس الزوكة (1997م): صناعة السّياحة من المنظور الجغرافي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
104. محمد خميس الزوكة (2005م): صناعة السّياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
105. محمد رياض، كوثر عبد الرسول (2013م): الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي، الطبعة الخامسة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
106. محمد سعيد فرج (2003م): البناء الاجتماعي والشخصية، بدون دار نشر.
107. محمد شيا (2004م): السّياحة البيئية في لبنان: بين الحلم والواقع، دار الكتاب الثقافي، بيروت.
108. محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي الديب (2001م): جغرافية السّياحة، الطبعة الثانية. القاهرة، مصر.
109. محمد صبحي عبد الحكيم، وحمدي أحمد الديب (1995م): جغرافية السّياحة، دار الأنجلو المصرية، القاهرة.
110. محمد صدقي علي الغماز (1994م): جغرافية شرم الشيخ السّياحية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 159، القاهرة.
111. محمد صدقي علي الغماز (1997م): التنمية السّياحية في محافظة شمال سيناء، دراسة جغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 30 الجزء الثاني، القاهرة.
112. محمد عبد القادر الفقي (2006م): تقرير عن حالة البيئة البحرية 2003، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت.
113. محمد عبيدات (2005م): التسويق السّياحي، مدخل سلوكي، دار وائل للنشر، الأردن.
114. محمد متولي (1988م): حوض الخليج العربي، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
115. مدحت محمد أبو النصر (2007م): مخاطر العولمة على البيئة المستدامة، دار الأهلية للنشر، عمان.
116. مرزوق عايد، مرزوق، (2006م): إستراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة السّياحة البيئية، مجلة كلية العلوم الإدارية، الأردن.
117. مروان أبو رحمة وآخرون (2001م): تسويق الخدمات السّياحية، دار البركة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

118. المعلا، ريم حسين، إيمان والعليمي، طارق (2014م): مسح وتقييم الخواص الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الهيرات، تطبيق نهج الإيكولوجي في مملكة البحرين، وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين.
119. معن خليل عمر (1991م): نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
120. منال شوقي عبد المعطي أحمد (2014م): دراسة في مدخل علم السّياحة، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الثانية، مصر.
121. منسي عبد الحليم محفوظ، وكاظم، على مهدي (2006م): مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، بحث منشور، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
122. ناريمان درويش (1999م): المقومات الجغرافية السّياحية في محافظة المينا، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد 34 الجزء الثاني.
123. نهى القاطرجي (2006م): المرأة في منظومة الامم المتحدة، الطبعة الأولى، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
124. وحيد محمد عامر (2004م): دور قطاع السّياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر، المشكلات والحلول، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد 15، القاهرة.
125. وهيبة بوربعين، عطار عبد المجيد (2018م): دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية السّياحية المستدامة، مقاربة أنثروبولوجيا، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة عين تموشنت /جامعة تلمسان، الجزائر.
126. يسرى دعبس (2000م): صناعة السّياحة بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، القايسري دعيس (2003م): صناعة السّياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية.

ثالثا-الرسائل والدّراسات العلمية:

1. إبراهيم محمود عدل الدين (1997م): المشكلات البيئية وآثارها على التنمية السّياحية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
2. أحمد كمال أحمد عبد الحميد (2013م): جغرافية السّياحة فيما بين الأقصر وأسوان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة.
3. اسعد فايزة (2012م): العادات الاجتماعية والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، السكانية الجزائرية.

4. أسماء أحمد عبد المجيد أحمد(2016م): السّياحة البيئية في المناطق الصحراوية ودورها في تنمية المجتمعات المحلية، دراسة حالة واحة سيوة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2016م.
5. أيمن يوسف نجيب عودة (2011م): المقومات السّياحية في محافظة بيت لحم، رسالة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
6. بودي عبد القادر (2006م): أهمية التسويق السّياحي في تنمية القطاع السّياحي بالجزائر، أطروحة دكتوره غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
7. تلي محمد إسلام (2014م): دور السّياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
8. جيهان أبو بكر محمد (1997م): السّياحة الدولية ومشكلاتها في الإسكندرية، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
9. صيفور كريم، يوسف شرف الدين(2014-2015م): تنمية المناطق السّياحية بولاية جيجل-حالة رأس العافية، رسالة ماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، السكانية الجزائرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
10. حسان أحمد صالح قدومي (2019م): المقومات الطبيعية ودورها في تفعيل الحركة السّياحية في بلدة بتير، دراسة تطبيقية في جغرافية السّياحة، مؤتمرات الآداب والعلوم الإنسانية والطبيعية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر.
11. حميدة بوعموشة (2012م): دور القطاع السّياحي في تمويل الاقتصاد الوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
12. خالد مصطفى فهمي (2011م): الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، الإسكندرية.
13. رامز هاشم محسن العذارى (2017م): المقومات الطبيعية: عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، جامعة بابل، العراق.
14. الرضا علوان، أكرم عبد الرحمن عبد الكريم (2008م): محافظة النجف وإمكانية تنشيط السّياحة الدينية فيها، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون.

15. زهية كواش (2008م): صناعة السّياحة من المنظور البيئي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.
16. زهير عباس عزيز (2014م): دور السّياحة البيئية في تنمية مقومات الجذب السّياحي الطبيعي في مدينة أربيل، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة السابعة والثلاثون، العدد 98، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، جمهورية العراق.
17. سالي شريف فاضل(2000م): السّياحة البيئية في محافظة الفيوم، رسالة ماجستير، رسالة غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
18. سمر غريب عثمان (2013م): سياحة المؤتمرات في مدينة شرم الشيخ: دراسة في جغرافية السّياحة جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
19. سهير محمد السيد حسن (1997م): نظرية السّياحة، دار الفكر العربي، القاهرة.
20. شادي نسيم جبير (2006م): المشكلات السكانية، الطبعة الأولي، عمان، مكتبة المجتمع العربي.
21. شحاته سيد أحمد (2004م): المقومات الطبيعية للسياحة بمنطقة ينبع بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجزء الأول.
22. شريف محمد عبد السميع غالي (2019م): السّياحة البيئية في حوض النيل ودورها في تحقيق التنمية المستدامة منذ عام 2007م، دراسة مقارنة بين مصر وكينيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
23. شهاب راشد أحمد شهاب (2007م): الدور المستقبلي للموانئ البحرينية في ظل التطورات الراهنة في صناعة النقل البحري، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، كلية النقل البحري والتكنولوجيا، قسم الدراسات العليا البحرية، الأكاديمية، العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
24. عادل أبو بكر الكاسح (2012م): جغرافية السّياحة في إقليم المنطقة الشرقية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة.
25. عبد السلام ميلاد المركز (2004م): مقومات النشاط السّياحي بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الخمس، جامعة المرقب.
26. عبد القادر بلخضر(2005م): استراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة؛ حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم للتسيير جامعة البليدة.

27. عبد القادر عبد العزيز على (2000م): العلاقة بين المناخ والحركة السّياحية في مصر (دراسة تطبيقية)، المؤتمر الخامس، الأرصاد الجوية والتنمية المستدامة، الهيئة العامة للأرصاد الجوية.
28. عبد الله عياشي (2016م): إستراتيجيات تنمية السّياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي، أنموذجا، رسالة دكتوراه منشوره، جامعة قاصدي ومرباح ورقلة، الجزائر.
29. عبد الناصر رشاش على (2005م): المناخ وأثره على النشاط البشري بمحافظتي دمياط وسوهاج، دراسة في المناخ التطبيقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا.
30. عذبي، سعاد حاكم، (2005م): استشراف آفاق السّياحة البيئية بدولة الكويت، ماجستير، دراسة غير منشورة، مملكة البحرين، جامعة الخليج العربي.
31. علي سالم السائح (2004م): النظام القانوني للآثار في ليبيا: دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة قاريونس، بنغازي.
32. عمرو سليمان كمال الدين، (2018م): التنمية السّياحية المستدامة في محافظة جنوب سيناء، باستخدام الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية، ورسالة مقدمة إلى قسم الجغرافيا لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الأداب، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة.
33. عودة، أيمن يوسف، (2011م): بعنوان المقومات السّياحية في محافظة بيت لحم، رسالة ماجستير غير منشورة في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
34. فاطمة جناحي (2019م): استخدامات الأراضي في مدينة المنامة بمملكة البحرين، دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، القاهرة.
35. فاطمة محمد سليمان (2006م): مدين عدامس: دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
36. فاطمة ناصر (2010م): التطور الاقتصادي في مملكة البحرين وأثره على البيئية البحرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، لبنان.

37. فوزية يوسف الجيب (1995م): تاريخ السّياحة وتطورها في البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان.
38. لصاق حيزية (2007-2008م): إثر ترشيد استغلال الموارد الطاقية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
39. محمد ابراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله (2007م): التنمية السّياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية "دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية"، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، الاسكندرية.
40. محمد توفيق إبراهيم (2004م): المناخ وأثره على راحة الإنسان في السواحل المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج.
41. منى زين سعد (2017م): المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للسياحة البيئية" دراسة ماجستير في العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.
42. منى سمير محمد أحمد (2017م): المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على نسق العلاقات الاجتماعية في المناطق السّياحية، دراسة أنثروبولوجيا على مدينة أسوان)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة.
43. مودة علي أحمد محمد، (2018م): دور السّياحة في التغير الاجتماعي والتنموي في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، معهد تنمية الأسرة والمجتمع، رسالة ماجستير.
44. نادر محمد العالي (2021م): أثر فرض الأداء الاستراتيجي لحوكمة الشركات في قطاع السّياحة في مملكة البحرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، إدارة الأعمال، جامعة تيساید، بريطانيا.
45. نادية أحمد الطيب (2002م): دور السّياحة البيئية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية في محافظة جنوب سيناء" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، مصر.
46. ناريمان درويش (1999م): المقومات الجغرافية السّياحية في محافظة المينا، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد 34 الجزء الثاني.

47. نايف بن عمر (2005م): السّياحة في سلطنة عمان: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
48. نايف بن عمر (2005م): السّياحة في سلطنة عمان: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
49. ندى الخليلي (2006م): وضع السّياحة البيئية: اتجاهات وآفاق "دراسة حالة للمحافظة الجنوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، مملكة البحرين.
50. نيفين حلواني محمد (2004م): العلاقات الدولية السّياحية وتأثيرها على تنمية الحركة السّياحية الوافدة إلى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم سياحة، كلية السّياحة والفنادق جامعة حلوان، القاهرة.
51. هشام مغربي(2014م): مساهمة القطاع السّياحي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية بسكرة، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
52. وزاني محمد (2011م): السّياحة المستدامة، واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، دراسة حالة القطاع السّياحي لولاية سعيدة، حمام ربي، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.

رابعا-التقارير والمجلات والندوات العلمية:

1. إبراهيم علي غانم (2003م): المعطيات السّياحية لمرسى مطروح، تحليل جغرافي، المجلة الجغرافية العربية، العدد 41، السنة الخامسة والثلاثون، الجزء الأول، القاهرة.
2. إدارة الثروة السمكية (2013م): التقرير السنوي للإحصائيات السمكية رقم (96)، الموارد السمكية في مملكة البحرين لعام 2013م، شئون الزراعة والثروة البحرية، وزارة شئون البلديات والزراعة، مملكة البحرين.
3. هشام أحمد السيد، حابس سماوي (2003م): ندوة السّياحة البيئية البحرية في البحرين، جامعة البحرين.
4. محمد إبراهيم محمد" المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر" رؤية حديثة"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع عشر(يوليو2000) القاهرة، وزارة الدولة لشئون البيئة.
5. برنامج الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي"، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005م.
6. الصحة البيئية الواقع والطموح" (الرياض: منشورات مجلس التعاون الخليجي، 2011م).

7. المؤتمر القومي السابع للدراسات والبحوث البيئية، نحو بية أفضل: الحاضر والمستقبل (20-22 أبريل 2003م، مجلة العلوم البيئية، المجلد السادس-العدد (3)، مشروعات التنمية وتهديد التنوع البيولوجي، عبد الله محمد إبراهيم، كلية العلوم، جامعة عين شمس.
8. التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030، مملكة البحرين.
9. الصحة البيئية الواقع والطموح" (الرياض: منشورات مجلس التعاون الخليجي، 2011م.
10. إيمان محمد عبد الفتاح (2002م): التنمية السياحية المتواصلة من منظور علاقتها بالبيئة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد العاشر، العدد 1، القاهرة.
11. يا حمي، جمعة العناق (1999): السّياحة الصحراوية: واقع وآفاق، ندوة علمية عقدت بمدينة غدامس 9-1997/5/11م، اللجنة الشعبية العامة للسياحة، سرت.
12. إسماعيل محمد المدني، زينل عبد الجليل الآثار البيئية للتلوث البحري في البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد س 13، العدد 50.
13. الرضا علوان، أكرم عبد الرحمن عبد الكريم (2008م): محافظة النجف وإمكانية تنشيط السّياحة الدينية فيها، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد الثاني والسبعون.
14. شحاته سيد أحمد (2004م): المقومات الطبيعية للسياحة بمنطقة ينبع بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 43، الجزء الأول.
15. عبد الرحمن محمد الغامدي، المحميات الطبيعية، جامعة الباحة/ كلية الآداب والعلوم في السعودية، الموقع الإلكتروني. Academia.edu hppt//www.
16. المتاح على الموقع الخاص FAO، WWW.FAO.ORG.
17. محمد إبراهيم محمد" المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر" رؤية حديثة"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع عشر(يوليو2000) القاهرة، وزارة الدولة لشئون البيئة.
18. محمد العلي، المحرق: جزيرة بحرينية تصافح تاريخ أرا دوس وتكتب باليراع سيرة البحر والأشرعة، المجلة، المدامة، مقال منشور بتاريخ 1/29/ 2018م على الرابط https://arb.majalla.com/2018/01/article
19. محمد جرعتلي، فوائد وأهمية المحميات الطبيعية، المتاح على الموقع الإلكتروني http://green-studies.com.
20. محمد صدقي علي الغماز (1997م): التنمية السّياحية في محافظة شمال سيناء، دراسة جغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 30 الجزء الثاني، القاهرة.

21. محمد عبد القادر الفقي (2006م): تقرير عن حالة البيئة البحرية 2003م، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت.
22. الاستراتيجية العالمية للصون "صون الموارد الحية من أجل تنمية استمرارية" الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (I.U.C.N)، بالتعاون مع: برنامج الأمم المتحدة (UNEP)، الصندوق العالمي للحياة الفطرية (WWF)، منظمة الأغذية والزراعة (FAQ)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): ترجمة بواسطة مصلحة الأرصاد وحماية البيئة (MEPA)، المملكة العربية السعودية.
23. البحرين في أرقام، (2016م)، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين.
24. البحرين، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، AQUASTAT.
25. بن خديجة منصف (2015م): السّياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: المقاولات ودورها في تطوير القطاع السّياحي في الجزائر، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 8 –9نوفمبر.
26. التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة والسّياحة، مملكة البحرين لعام 2016م.
27. التقرير الوطني الخامس لمملكة البحرين للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، 2015.
28. التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية (2018م)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص55.
29. منظمة السّياحة العالمية UNWTO(2015م)، السّياحة وأهداف التنمية المستدامة، منظمة السّياحة العالمية للطبع والنشر، مدريد، إسبانيا، الهدف 4.
30. مهرجان الألعاب الشعبية، المؤسسة العامة للشباب والرياضة، مملكة البحرين، المراكز الشبابية،2014م.
31. ناريمان درويش (1999م): المقومات الجغرافية السياحية في محافظة المينا، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد 34 الجزء الثاني.
32. نحو إستراتيجية وطنية وخطة للعمل للسياحة البيئية في مصر (2005م)، وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، القاهرة، مصر.
33. هشام أحمد السيد، حابس سماوي (2003م): ندوة السّياحة البيئية البحرية في البحرين، جامعة البحرين.
34. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، جنيف 2013م، السّياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

35. المؤتمر القومي السابع للدراسات والبحوث البيئية، نحو بيئة أفضل: الحاضر والمستقبل (20-22 أبريل 2003م، مجلة العلوم البيئية، المجلد السادس-العدد (3)، مشروعات التنمية وتهديد التنوع البيولوجي، عبد الله محمد إبراهيم، كلية العلوم، جامعة عين شمس.
36. التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، 2012م.
37. التقرير الوطني الرابع لمملكة البحرين للاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين،2015م.
38. نحو استراتيجية وطنية وخطة للعمل للسياحة البيئية في مصر (2005م): وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، القاهرة، مصر.
39. التقرير الوطني الأول، اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة 2012م.
40. التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2009م): مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية، والبيئة والحياة الفطرية.
41. التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2015م): مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.
42. التقرير الوطني الرسمي، استراتيجية المناطق المحمية في مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين، 2015م.
43. التقرير الوطني الخامس للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (2015م): مملكة البحرين، المجلس الأعلى للبيئة.
44. التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030م، المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة 2018م، نيويورك، يونيو 2018م، منظمة الأمم المتحدة، مملكة البحرين.
45. تقرير اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، التنوع الدولي للغابات كنز الأرض الحي، تقرير شهر أيار 2011م، روما.
46. التنوع الدولي للغابات كنز الأرض الحي، اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، تقرير FAO شهر أيار 2011م، روما، المتاح على الموقع الخاص WWW.FAO.ORG.
47. الجهاز المركزي للمعلومات، البحرين في أرقام، 2015.
48. جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إدارة المسح الطبوغرافي، مملكة البحرين، سنة 2018-2019م.

49. التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين، الربع الأول (2020): يوليو 2020م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين، المنامة.
50. تقرير البحرين في أرقام، الجهاز المركزي للإحصاء، مملكة البحرين،2016م.
51. تقرير السّياحة الدولية (2017م): منظمة التعاون الإسلامي، السّياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات (2017م)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسيرك).
52. التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030، مملكة البحرين
53. التقرير الوطني الخامس (2015م): الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين.
54. تقرير عن حالة البيئة البحرية (أكتوبر 2006م): المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، أكتوبر، ترجمة: محمد عبد القادر الفقي.
55. التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السّياحة (2008م): توصيات الطرق، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، منظمة السّياحة العالمية، نيويورك 2011م.
56. حالة البيئة في مملكة البحرين (2009م): الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، إدارة التقويم والتخطيط البيئي، مملكة البحرين.
57. محمد عبد القادر الفقي، تقرير عن حالة البيئة البحرية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت–أكتوبر 2006م.

خامسًا-المواقع الإلكترونية:

1. موقع وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
www.mun.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf
2. التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين، الربع الأول (2020): يوليو 2020، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين، المنامة.
3. محمية خليج توبلي، المجلس الأعلى للبيئة، مملكة البحرين،
https://www.sce.gov.bh
4. المخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين 2030 المعتمد.
5. مستكشف البحرين الجغرافي البلدي (http://www.ma-investent.gov.bh).
6. مملكة البحرين، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئية والحياة الفطرية، التقرير الوطني الرابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2012م.
7. مملكة البحرين، منصة البحرين للبيانات المفتوحة، بيانات هيئة البحرين للسياحة والمعارض (2019م).

8. مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني، الموقع الرسمي للهيئة https://www.legalaffairs.gov.bh
9. مملكة البحرين، وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (2015م) قرار رقم (4)، تصنيف الفنادق والشقق الفندقية.
10. مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية، الموقع الإلكتروني www. Patdq.com
11. الموقع الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية.
https://www.weetas.com/article/ar/walk-bahraini-history-ancient-forts-bahrain-arv.
12. الموقع الإلكتروني لهيئة التراث والثقافة والسياحة، مملكة البحرين، http://culture.gov.bh 2020.
13. الموقع الإلكتروني لهيئة السياحة والثقافة، مملكة البحرين (http://culture.gov.bh).
14. الموقع الإلكتروني لوزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين، http://www.transportation.gov.bh
15. الموقع الإلكتروني لوكالة أنباء البحرين،https://www.bna.bh-2019.
16. الموقع الإلكتروني www. Patdq.com
17. موقع الحكومة الإلكترونية (2010م)، www.e.gov.bh
18. موقع الحكومة الإلكترونية، (2020م): منصة البحرين للبيانات المفتوحة، مملكة البحرين https://www.data.gov.bh
19. موقع منظمة (IUCN) على الموقع الالكتروني WWW.IUCN.Org.
20. موقع هيئة البحرين للسياحة والمعارض: http://www.btea.bh/ar/event-listing.
21. موقع وزارة المواصلات والاتصالات، مملكة البحرين،
http://www.transportation.gov.bh.
22. موقع وكالة أنباء البحرين–https://bna.bh/www.
23. هيئة البحرين للسياحة والمعارض http://www.btea.bh/ar/conditions-tour-classification
24. هيئة التشريع والرأي القانوني (2002م): مملكة البحرين
(https://www.legalaffairs.gov.bh).
25. الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والحياة الفطرية، مملكة البحرين.
26. وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مملكة البحرين، التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة لعام 2016م.
27. ويكيبيديا–الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki.
28. اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، التنوع الدولي للغابات كنز الأرض الحي، تقرير شهر آيار 2011، روما، المتاح على الموقع الخاص WWW.FAO.ORG.

المراجع الأجنبية:

1. A Protected Areas Strategy for the Kingdom of Bahrain- 2015- Dr. Mohamed Daina- Global Environment Facility (GEF) - Supreme Council for Environment, Kingdom of Bahrain.
2. Abahussain, A, A., Abdu, A.S., and Abdulkadir, A.F., 2004, Priority Environmental Indicators in West Asia, Arab Africa Regions: Indicators of Water, Energy, Health, Agriculture (and Land), Biodiversity, Coastal and Marine Environment, UNEP/ROWA, Manama, Kingdom of Bahrain, p 173.
3. Alan a lew ،World geography of travel and tourism "a regional approach" ، (2008).
4. Al-Jeneid, S., Bahnassy, M., Nasr, S. and El-Raey, M. (2008). Vulnerability Assessment and Adaptation to the Impacts of sea level rise on the Kingdom of Bahrain. Mitig Adapt Strat Glob Change. Vol .
5. Bahrain's Initial Communications to the United Nation Framework Convention on Climate change, volume Main summery Report, march2005.
6. Bahrain's Second National Communication, Under the United Nations on Climate Change, Feb 2012.
7. BCSR (2006). Marine Environmental Geographical Information System (MARGIS II): Final Report. Bahrain Center for Studies and Research,
8. Belgrave.J.H.D. Welcome to Bahrain, London,1968
9. Benmouiza Messaoud ،the role of tourism for achieving the sustainable deveiopment goals in world tourism organization reports - the case of algeria، (2004) .Faculty of economic،laghouat university ،Algeria.
10. Bidone, E.& Lacerdam, L.(2003). The use of DPSIR framework to evaluate sustainability in coastal areas, Case study: Guanabara Bay basin, Rio de Janeiro, Brazil. Volume 4.Number 1, 5-16, DOL: 10.1007/s10113-003-0059-2.
11. Degree of Doctor of Business Administration (DBA), to Teesside University in partial.
12. Dennison, Nash, Tourism as an Inthrpologicalm Subject in Current Anthropplpgy of Chicago, oct 1996, p46.
13. Dennison, Nash, Tourism as an Inthrpologicalm Subject in Current Anthropplpgy of Chicago, oct 1996.
14. Developments and challenges in the hospitality and Tourism sector, issues paper for discussion at the dialogue forum for the hotels, catering, Tourism sector, and 23 – 24 November 2010.
15. Eagles PEJ: McCool SF: Tourism Protected Areas and Local Communities, University of Waterloo, Canda 2002

16.European Environment Agency. UNCSD, (2001).
17.Griffiths, J., 1978, 'Applied climatotogy: An introduction'. And. edn, Oxford Univ. Press: Oxford.
18.Griffiths, J.,1978, 'Applied climatotogy: An introduction'., and. edn, Oxford Univ. Press: Oxford.
19.Jones, D. K. C., Brunsden, D., Doornkamp, J. C. (John Charles)., Bahrain Surface Materials Resources Survey. (1980). Geology, geomorphology and pedology of Bahrain. Norwich [England: Geo Abstracts .
20.Loughland, R. and Zainal, A. (2009). Marine Atlas of Bahrain. Miracle Publishing, Bahrain.
21.Matzarakis A, Mayer H. 1996. Another kind of environmental stress: thermal stress. Newsletters no.18, 7-10.WHO collaborating center for air quality management and air pollution control.
22.Mike Robinson, David Picard, Tourism, Culture and Sustainable Development, unesco,2006.
23.Nader Mohamed Alaali (2021) The Impact of Imposing Corporate Governance Strategic Performance in the Tourism Sector in the Kingdom of Bahrain, fulfilment of the requirements for the
24.of The Geographical and Natural Compounds, Damascus University
25.Office Records (I.O.R) LP and S18, vop. 95. 101- Indian.
26.Oliver. John E.1981 Climatology: Selected applications. V.H. Winston Sons & Edward A mold: London.Pp.195-202.
27.Pearce, D.,1987, Tourism today: Angiographical analyses., John Wiley & Sond, Inc: New York.
28.Press, Damascus.
29.Robinsons, H. 1976. A Geography of Tourism, London: Macdonald & Evans, P.47
30.Rojas E,2007, The Conservation and Development of Urban Heritage: a task for all Social actors, city & time 3 (1) : 4 online url: http:// www. Ct. ceci-br.org
31.Srinagar، (2016) .Tourism geography and Ecology، University of Kashmir، nowgam.
32.Tarbush, Secretary, & Agha Shaker. (1998). The Regional Division
33.UNWTO, www.unwto.org/sdt/events/en/events. Php, meses. 2009.
34.World tourism organization, the I talion Ecotourism market (2002), published by world tourism organization, special report, number 13, Spain.
35.Z. Mieczkowski,1985.The tourism climate index: A method for evaluating world climate's for tourism, The Canadian Geographer. 29:220-233.

ملاحق الدّراسة

ملحق رقم (1)

استمارات استبانات الدراسة

نموذج رقم (1) موجه لعينة المكاتب والشركات السياحية

جامعة عين شمس
كلّية الدّراسات والبحوث البيئيّة

تقوم الباحثة بدراسة " **المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – "دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة".**

أعدّت هذه الاستبانة خصيصًا لهذا الغرض؛ فالرّجاء التّكرّم بقراءة فقراتها قراءة متأنية، والإجابة بدقة وموضوعية عليها، علمًا أنّ إجابتكم على هذه الاستبانة سوف تساهم في إثراء البحث العلمي، وأنّ هذه المعلومات الواردة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

أولًا: البيانات الأساسية:

- النوع: ذكر ☐ أنثى ☐
- العمر: من 20–30 ☐ من 31–40 ☐ من 41– 50 ☐ من 51 وأعلى ☐
- الجنسية: بحريني ☐ خليجي ☐ عربي ☐ أجنبي ☐
- المستوى التعليمي: أقل من ثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي☐ شهادات عليا ☐
- سنوات العمل في الشركة: 5–10 ☐ 11–20 ☐ 21–30 ☐ 31 وأعلى ☐
- النشاط المعتمد للشركة: حجز فنادق ومنتجعات ☐ حجز تذاكر للسفر ☐ تنظيم رحلات سياحية ☐ أخرى☐
- سنة تأسيس الشركة: من (1980 إلى 1990) ☐ من (1991 إلى 2000) ☐ من (2001 إلى 2011) ☐ من (2012– 2021) ☐
- طبيعة رأس المال التي بدأت فيه الشركة.

مدخرات ☐ استثمارات سابقة ☐ دعم حكومي ☐ خاص ☐

- نوع الرحلات المنفذة من قبل شركتكم.

رحلات داخلية ☐ رحلات خارجية ☐ داخلية وخارجية ☐ أخرى ☐

- عدد الأفراد العاملين بشركتكم.

1-5 أفراد ☐ 6-10 أفراد ☐ 11-15 فرد ☐ 16 فرد فأكثر ☐

- عدد الأفراد المشاركين في الرحلات السياحية التي تنظمها شركتكم.

1-5 أفراد ☐ 6-10 أفراد ☐ 11-15 فرد ☐ 16 فرد فأكثر ☐

ثانيًا: الإمكانات السياحية.

-برأيكم/ درجة مساهمة العنصر الطبيعي في تنمية السياحة البيئية المستدامة بالمملكة.

الرقم	العنصر	ممتاز	جيّدجدًا	جيّد	متوسط	ضعيف
1	الموقع الجغرافي					
2	المناخ					
3	الحياة الفطرية					
4	التضاريس					
5	المحميات الطبيعية					
6	العيون والمياه الجوفية					
7	الجزر الطبيعية					

-برأيكم / درجة مساهمة العنصر البشري" الاجتماعي" في تنمية السياحة البيئية المستدامة بالمملكة.

الرقم	العنصر	ممتاز	جيّدجدًا	جيّد	متوسط	ضعيف
1	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق... الخ)					
2	الخدمات الصحية					
3	ثقافة المجتمع (البيئية/السياحية)					
4	خطط استراتيجية سياحية					
5	الخدمات الأمنية السياحية					
6	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات... الخ).					
7	تنوع التراث الحضاري					
8	خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسياحي					
9	أعلام سياحي شامل					

ثالثا: تنمية السّياحة البيئية.

-رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي					
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سيّاحية)					
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة					
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية					
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم					
6	عملت على تشجيع السّياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع					
7	لها دور لتطوير الصناعات التقليدية بالمملكة.					

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة					
2	عززت السّياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية					
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع					
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع					
5	وفرت السّياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم					
6	ساهمت السّياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع					
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية					
8	أعطت فرص لمشاركة في تخطيط المجال السّياحي بالمملكة					

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيني بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع					
2	عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها					
3	عملت على المساهمة في تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف					
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي بالمملكة					
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها					
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسيّاحة					
7	شكلت السّياحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسيّاحة					
8	التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي					
9	عملت على زيادة التعمق في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعة، الكائنات الحية)					

- حسب وجهة نظركم / ما درجة مساهمة مؤسستكم في المجالات التالية لتحقيق التنمية السّياحية المستدامة.

الرقم	محتوى العبارة	ممتاز	جيّدجدًا	جيّد	متوسط	ضعيف
1	وجود خطة مستقبلية لتنمية السّياحة البيئية					
2	تنظيم دورات تدريبية للموظفين					
3	تقييم رضا السيّاح حول البرامج السّياحية					
4	دراسة الاحتياجات السّياحية.					
5	التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي					
6	الأخذ بمقترحات وآراء السيّاح					
7	الاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال السّياحة البيئية					
8	توفير موظفين لديهم إلمام بالسّياحة والسّياحة البيئية					

رابعا: وضع السياحة البيئية:

- حسب رأيكم / ما تقييمكم لمقومات السّياحة والسّياحة البيئية في المواقع التالية:

الرقم	الموقع	ممتاز	جيد جدًا	جيد	متوسط	ضعيف
1	محمية العرين					
2	دوحة عراد					
3	جزر حوار					
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)					
5	قلعة البحرين					
6	بحيرة اللوزي					
7	شجرة الحياة					
8	شاطئ بلاج الجزائر					
9	موقع التخييم الصحراوي					
10	تلال عالي الأثرية					
11	موقع عين الحنينة					
12	سوق المنامة					
13	سباق الخيل والأبل (سباق القنزة)					
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)					
15	مسار طريق اللؤلؤ					
16	منتزه عين عذاري					
17	مصانع الفخار					
18	منخفض وداي البحير					
19	مركز وبيت الجسرة					

- من وجهة نظركم/ المشكلات التي تواجه تنمية السّياحة البيئية في المملكة.

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعًا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الافتقار للخطط التطويرية لدى الجهات العاملة في القطاع السّياحي.					
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السّياحي					
3	غياب استراتيجية وطنية سياحية					
4 5	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السّياحية.					
6	تدني مساهمة الإعلام السّياحي.					
7	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة					
8	استنزاف الموارد الطبيعية					

9	تدهور التنوع الحيوي (البيئة الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)					
10	ارتفاع مستوى التلوث البيئي					
11	تدني مستويات النظافة في المواقع السياحية					
12	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/.....) في المواقع السياحية					
13	انعدام عناصر الخدمات السياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).					
14	نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)					
15	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب اطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)					
16	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السياحي					
17	صعوبة الوصول لبعض المواقع السياحية					

- **حسب رأيكم: ما درجة الإقبال في التنظيم للأنماط السياحية التالية من قبل شركتكم عند إعداد البرامج السياحية في المملكة.**

الرقم	العنصر	ممتاز	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف
1	سياحة التخييم الربيعية					
2	سياحة المحميات الطبيعة					
3	سياحة الجزر الطبيعية					
4	سياحة الشواطئ البحرية					
5	سياحة مراقبة الطيور ورصدها					
6	سياحة الغوص والصيد					
7	السياحة التراثية والآثار					
8	سياحة التسويق					
9	سياحة المؤتمرات والمعارض					
10	السياحة الرياضية					
11	سياحة المنتجعات والفنادق					
12	السياحة الثقافية والمجتمعية					

- **ما درجة استخدام كل وسيلة من وسائل الترويج للسياحة البيئية التالية في شركتكم.**

الرقم	العنصر	دائمًا	غالبًا	احيانا	نادرًا	أبدًا
1	برامج التواصل الاجتماعي					
2	الصحف والإعلام المقروء					
3	التلفزيون والإعلام المسموع					
4	النشرات الإعلامية					
5	معارض سياحية					
6	وسائل إعلام متخصصة في السّياحة					

- **حسب وجهة نظركم/ حدد وضع السّياحة البيئية وفقًا للأسئلة التالية (نقاط القوة/الضعف/الفرص/التهديدات).**
  - عناصر القوة في السّياحة البيئية للمملكة.

عناصر الضعف في السّياحة البيئية للمملكة.

فرص السّياحة البيئية للمملكة.

التهديدات التي تواجه السّياحة البيئية للمملكة.

ما مقترحاتكم لتنشيط السياحة البيئية لزيادة عدد السّياح إلى البحرين.

حسب رأيكم، ما نسبة الاهتمام بنمط السّياحة البيئية مقارنة الأنماط السّياحية الأخرى في المملكة.

- ممتاز
- جيّد جدًا
- جيّد
- متوسط
- ضعيف

نموذج رقم (2) موجه لعينة المكاتب والشركات السياحية

(باللغة الإنجليزية)

Ain Shams University
School of Environmental Studies and Research

Dear Sir/ Madam,

The researcher studies **"the natural and social components of the development of sustainable ecotourism in the Kingdom of Bahrain - "a study using GIS"**

This questionnaire is specifically designed for this purpose, and the response is carefully read, and the answer is accurate and objective, knowing that your answer will contribute to enriching scientific research, and that this information will be used for scientific research purposes only,

Thanking you for your cooperation in advance.

Firstly: Basic data:

- Gender : ☐Male ☐Female
- Age: ☐20-30 ☐31-40 ☐41- 50 ☐51 and higher
- Nationality: ☐Bahraini ☐GCC Citizen ☐Arab ☐Expatriate
- Educational level: ☐Less than secondary ☐Secondary ☐University graduates ☐Higher studies
- Company years: ☐5-10 ☐11-20 ☐21-30 ☐31 and higher
- Company-approved activity: ☐Booking clubs and resorts ☐ booking tickets for travel ☐organizing tourist trips ☐Others
- Company founding year: ☐from (1980 to 1990) ☐from (1991 to 2000) ☐from (2001 to 2011) ☐from (2012-2021)
- The nature of the capital in which the company began.

☐Savings ☐Previous investments ☐private ☐government support

- The type of flights carried out by your company.

☐Domestic flights, ☐overseas flights ☐domestic and overseas ☐ others

- Number of people working for your company.

☐1-5 Individuals ☐6-10 individuals ☐11-15 individuals ☐16 individuals and over

- The number of individuals participating in your company's excursions.

☐1-5 Individuals ☐6-10 individuals ☐11-15 individuals

☐16 individuals and over

Secondly: tourism potential.

- **In your opinion/ the degree to which the natural element contributes to the development of sustainable ecotourism in the Kingdom.**

figure	Item	Excellent	Very good.	good	medium	weak
1	The geographical location					
2	Climate					
3	Wild life					
4	Terrain					
5	Nature Reserves					
6	Spring water and groundwater					
7	Natural Islands					

- **In your opinion/ the degree to which the "social" human element contributes to the development of sustainable ecotourism in the Kingdom.**

figure	Item	Excellent	Very good.	good	medium	weak
1	Infrastructure (electricity/water/communications) Transportation/roads... etc.)					
2	Health services					
3	Community culture (environmental/tourism)					
4	Tourism strategic plans					
5	Tourism Security Services					
6	Superstructure (human resources/hotels) Restaurants/resorts and parks... Etc.).					
7	Diversity of cultural heritage					
8	Educational services that develop environmental and tourism awareness					
9	All-inclusive tourist flags					

Thirdly: the development of ecotourism.

- **Your opinion on the role of ecotourism in achieving development on the economic side of the Kingdom:**

figure	Item	stron gly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	don't agree very much.
1	Provided new jobs for community members					
2	Contributed to the needs of the population through the development of public infrastructure (basic services, tourist sites)					
3	Helped diversify the kingdom's sources of income					
4	Attracting (investments, currencies) foreign					
5	There are opportunities for community members to set up tourism projects in their areas					
6	Worked to promote domestic tourism among members of the community					
7	It has a role to play in developing traditional industries in the Kingdom.					

- Your opinion on the role of ecotourism in achieving development on the social and cultural aspect of the Kingdom:

figure	content	stron gly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	don't agree very much.
1	Contributed to improving the standard of living of the population in the Kingdom					
2	Tourism has strengthened Bahraini society's openness to the cultures of expatriate peoples, such as positive languages and skills.					
3	There is a greater interest in the heritage (natural, archaeological) of society					
4	Ecotourism has played a role in highlighting the customs and traditions of society					
5	Ecotourism has provided recreation opportunities for residents in their surroundings					
6	Tourism has contributed to positive social changes in society					
7	Ecotourism plays a role in the development of educational institutions					
8	She gave opportunities to participate in the planning of the tourism field in the Kingdom					

- **Your opinion on the role of ecotourism in achieving development on the environmental side of the Kingdom:**

figure	Content	strongly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	Strongly don't agree
1	Contributed to the dissemination of environmental culture among members of the community					
2	Worked to improve the field of waste recycling of all kinds					
3	Worked to contribute to the development of programs to protect the environment from attrition					
4	Contributed to the elimination of environmental pollution in the Kingdom					
5	Contributing to the protection and rehabilitation of nature's resources					
6	Community members receive promotional materials urging them to maintain the environment that fosters tourism					
7	Ecotourism has supported compliance with environmental laws and legislation that protect against the negative effects of tourism					
8	Good recruitment of natural resources to serve the community					
9	Worked to further deepen knowledge and research (study of bird and plant migrations, nature environments, organisms)					

- **According to your point of view/ how much your organization contributes to the following areas to achieve sustainable tourism development.**

figure	content	Excellent	Very good.	good	medium	weak
1	A future plan for the development of ecotourism					
2	Organizing training courses for staff					
3	Assessing tourists' satisfaction with tourism programs					
4	Study of tourism needs.					
5	Cooperation with community institutions					
6	Introducing suggestions and opinions of tourists					
7	Review studies and research in ecotourism					
8	Providing staff with knowledge of tourism and ecotourism					

Fourthly: The status of ecotourism:

- **In your opinion / what do you evaluate the components of tourism and ecotourism in the following locations:**

figure	Site	Excellent	Very good.	good	medium	weak
1	Al-Areen Wildlife Reserve					
2	Doha Arad					
3	Hawar Islands					
4	Tublee Bay (Crimean Tree Reserve)					
5	Bahrain Castle					
6	Lozi Lake					
7	Tree of Life					
8	Al Jazair Public Beach					
9	Desert camping site					
10	High Hills Archaeological					
11	Ain Al , Haneyneh Website					
12	Manama Market					
13	Horse and Camel Racing (Power Race)					
14	Bahrain Circuit (Formula 1)					
15	Pearl Road Route					
16	Ain Athari Park					
17	Pottery factories					
18	Low and day lake.					
19	Al , Jisra Center and House					

- **From your point of view/ the problems facing** the **development of ecotourism in the Kingdom.**

figure	content	strongly agree.	agree	agree to some extent	don't agree .	Strongly don't agree
1	Lack of development plans among the entities working in the tourism sector.					
2	Lack of training for staff working in the field of tourism					
3	Absence of national tourism strategy					
4 5	Members of the community are reluctant to actively participate in the tourism process.					
6	Low contribution of tourism media.					
7	Lack of an integrated tourist database					
8	Depletion of natural resources					
9	Degradation of biodiversity (natural environment, plant diversity, animal diversity)					
10	High level of environmental pollution					
11	Low levels of cleanliness in tourist sites					
12	Poor basic infrastructure (electricity/water/sewage system/communication networks/.....) in tourist sites					
13	Lack of tourist service personnel in the vicinity of tourist sites(restaurants/cafes/shopping/health facilities/security point/.....) .					
14	Shortage of centers (reception of tourist guides)					
15	Lack of entertainment for tourists (break sessions/children's games/ball court/swimming pool/.....)					
16	Not feeling psychologically comfortable in the tourist site					
17	Difficulty accessing some tourist sites					

- **In your opinion: What is the degree of demand** in **organizing the** following tourist **patterns** by your company **when preparing tourism programs in the Kingdom.**

- حسب رأيكم / درجة مساهمة العنصر البشري" الاجتماعي" في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بالمملكة.

الرقم	العنصر	ممتاز	جيّد جدّا	جيّد	متوسط	ضعيف
1	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق... الخ)					
2	الخدمات الصحية					
3	ثقافة المجتمع (البيئية/السّياحية)					
4	خطط استراتيجية سياحية					
5	الخدمات الأمنية السّياحية					
6	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات... الخ).					
7	تنوع التراث الحضاري					
8	خدمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسّياحي					
9	أعلام سياحي شامل					

ثالثا: تنمية السّياحة البيئية.

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي					
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سياحية)					
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة					
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية					
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سياحية في مناطقهم					
6	عملت على تشجيع السّياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع					
7	لها دور في تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة					

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة					
2	عززت السّياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية					
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع					
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا إبراز عادات وتقاليد المجتمع					
5	وفرت السّياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم					
6	ساهمت السّياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع					
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية					
8	أعطت فرص لمشاركة في تخطيط المجال السّياحي بالمملكة					

- رأيكم حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيني بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع					
2	عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها					
3	عملت على المساهمة في تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف					
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي					
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها					
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسياحة					
7	شكلت السياحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسياحة					
8	أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي					
9	عملت على زيادة التعمق في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعية، الكائنات الحية)					

رابعا: وضع السياحة البيئية.

- حسب رأيكم / ما تقييمكم لمقومات السياحة والسياحة البيئية في المواقع التالية:

الرقم	الموقع	ممتاز	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف
1	محمية العرين					
2	دوحة عراد					
3	جزر حوار					
4	خليج توبلي (محمية أشجار القرم)					
5	قلعة البحرين					
6	بحيرة اللوزي					
7	شجرة الحياة					
8	شاطئ بلاج الجزائر					
9	موقع التخييم الصحراوي					
10	تلال عالي الأثرية					
11	موقع عين الحنينة					
12	سوق المنامة					
13	سباق الخيل والأبل (سباق القدرة)					
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)					
15	محمية الهيرات الشمالية/ مسار طريق اللؤلؤ					
16	منتزه عين عذاري					
17	مصانع الفخار					
18	منخفض وادي البحير					
19	مركز وبيت الجسرة					

- من وجهة نظركم/ أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السّياحة والسّياحة البيئية بالمملكة.

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعًا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الافتقار للخطط التطويرية لدى الجهات العاملة في القطاع السّياحي					
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السّياحي					
3	غياب استراتيجية وطنية سياحية					
4 5	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السّياحية					
6	تدني مساهمة الإعلام السّياحي.					
7	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة					
8	استنزاف الموارد الطبيعية					
9	تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)					
10	ارتفاع مستوى التلوث البيئي					
11	تدني مستويات النظافة في المواقع السّياحية					
12	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/..) في المواقع السّياحية					
13	انعدام عناصر الخدمات السّياحية في محيط المواقع السياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).					
14	نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)					
15	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب أطفال/ملعب كرة/ مسبح/.....)					
16	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السّياحي					
17	صعوبة الوصول لبعض المواقع السّياحية					

- **حسب رأيكم: كيف تتوقعون مستوى الإقبال على الأنماط السياحية التالية مستقبلا في المملكة.**

الرقم	العنصر	ممتاز	جيد جدا	جيدً	متوسط	ضعيف
1	سياحة التخييم الربيعية					
2	سياحة المحميات الطبيعة					
3	سياحة الجزر الطبيعية					
4	سياحة الشواطئ البحرية					
5	سياحة مراقبة الطيور ورصدها					
6	سياحة الغوص والصيد					
7	السّياحة التراثية والأثار					
8	سياحة التسوق					
9	سياحة المؤتمرات والمعارض					
10	السّياحة الرياضية					
11	سياحة المنتجعات والفنادق					
12	السّياحة الثقافية والمجتمعية					

حسب وجهة نظركم/ حدد وضع السّياحة البيئية وفقًا للأسئلة التالية (نقاط القوة/الضعف/الفرص/التهديدات).

- عناصر القوة في السّياحة البيئية للمملكة.

- عناصر الضعف في السّياحة البيئية للمملكة.

- فرص السّياحة البيئية للمملكة.

- التهديدات التي تواجه السّياحة البيئية للمملكة.

- ما مقترحاتكم لتنشيط السّياحة البيئية لزيادة عدد السّياح إلى البحرين.

- **برأيكم/ ما نسبة الاهتمام بنمط السّياحة البيئية بالمملكة مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى؟**
- **ممتاز**
- **جيّد جدًا**
- **جيّد**
- **متوسط**
- **ضعيف**

نموذج رقم (4) موجه لعينة جمهور السيّاح

كلّية الدّراسات والبحوث البيئيّة

السّادة الكرام ..... تحيّة طيّبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة " **المقوّمات الطّبيعيّة والاجتماعيّة لتنمية السّياحة البيئيّة المستدامة بمملكة البحرين – " باستخدام نظم المعلومات الجغرافيّة**".

أُعِدّت هذه الاستبانة خصّيصًا لهذا الغرض؛ فالرّجاء التّكرّم بقراءة فقراتها قراءة متأنية، والإجابة عليها بدقة وموضوعية، علمًا أنّ إجابتكم على هذه الاستبانة سوف تساهم في إثراء البحث العلمي، وأنّ هذه المعلومات الواردة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

أوّلًا: البيانات الأساسيّة:

- النوع: ذكر ☐ أنثى ☐
- الحالة المهنية: موظف ☐ متقاعد ☐ طالب ☐ أعمال حرة ☐ ربة منزل ☐ عاطل ☐
- الحالة الاجتماعية: متزوّج ☐ أعزب ☐ أخرى ☐
- العمر: أقل من 18 ☐ 19-35 ☐ 36-50 ☐ 51 -65 ☐ أكبر من 66 ☐
- الجنسية: بحريني ☐ خليجي ☐ عربي ☐ اجنبي ☐
- المستوى التعليمي: أقل من الثانوي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐
- متوسط الدخل بالدينار البحريني: أقل من 400 ☐ من 401- 800 ☐ 801-1200 ☐ أكثر من 1201 ☐ لا يوجد☐
- نوع الرحلة السياحية المفضّلة: رحلة فردية ☐ رحلة جماعية منظمة ☐ رحلة عائلية/الأصدقاء ☐

ثانيًا: الإمكانات السياحية.

- **حسب رأيك / ماهي درجة مساهمة العنصر الطبيعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.**

الرقم	العنصر	ممتاز	جيّد جدًا	جيّد	متوسط	ضعيف
1	الموقع الجغرافي					
2	المناخ					
3	الحياة الفطرية					
4	التضاريس					
5	المحميات الطبيعية					
6	العيون والمياه الجوفية					
7	الجزر الطبيعية					

- حسب رأيك / ماهي درجة مساهمة العنصر الاجتماعي الآتي في تنمية السّياحة البيئيّة المستدامة.

الرقم	العنصر	ممتاز	جيد جدا	جيّد	متوسط	ضعيف
1	البنية التحتية (الكهرباء /الماء/ الاتصالات/ المواصلات/الطرق... الخ)					
2	الخدّمات الصحية					
3	ثقافة المجتمع (البيئية/السّياحية)					
4	خطط استراتيجية سياحية					
5	الخدّمات الأمنية السياحية					
6	البنية الفوقية (الكوادر البشرية/ الفنادق والمطاعم/المنتجعات والمنتزهات... الخ).					
7	تنوع التراث الحضاري					
8	خدّمات تعليمية تنمي الوعي البيئي والسّياحي					
9	أعلام سياحي شامل					

ثالثا: تنمية السّياحة البيئية.

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	وفرت فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع المحلي					
2	ساهمت في توفير احتياجات السكان من خلال تطوير البنية التحتية العامة (خدمات أساسية، مواقع سيّاحية)					
3	ساعدت على تنويع مصادر الدخل في المملكة					
4	جذبت (الاستثمارات، العملات) الأجنبية للمملكة					
5	توجد فرص لدى أبناء المجتمع المحلي لإنشاء مشاريع سيّاحية في مناطقهم.					
6	عملت على تشجيع السّياحة الداخلية لدى أفراد المجتمع					
7	لها دور تطوير الصناعات التقليدية بالمملكة					

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب الاجتماعي والثقافي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	ساهمت في تحسين مستوى معيشة السكان في المملكة					
2	عززت السّياحة انفتاح المجتمع البحريني على ثقافات الشعوب الوافدة، كاللغات والمهارات الإيجابية					
3	أصبح هناك اهتمام أكبر بالتراث (الطبيعي، الأثري) لدى المجتمع					
4	أصبح للسياحة البيئية دورًا في إبراز عادات وتقاليد المجتمع					
5	وفرت السّياحة البيئية فرص استجمام للسكان في محيطهم					
6	ساهمت السّياحة بإحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى المجتمع					
7	للسياحة البيئية دورًا في تنمية المؤسسات التعليمية					
8	أعطت فرص لمشاركة للسكان في تخطيط المجال السّياحي بالمملكة.					

- رأيكم حول دور السّياحة البيئية في تحقيق التنمية في الجانب البيئي بالمملكة:

الرقم	محتوى العبارة	أتفق بشدة	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	ساهمت في تعميم الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع					
2	عملت على تحسين مجال تدوير النفايات بمختلف أنواعها					
3	عملت على تطوير البرامج لحماية البيئة من الاستنزاف					
4	ساهمت في التخلص من التلوث البيئي					
5	المساهمة في حماية الموارد الطبيعية وتأهيلها					
6	يتلقى أفراد المجتمع مواد دعائية تحثه على المحافظة على البيئة الحاضنة للسياحة					
7	شكلت السّياحة البيئية داعمًا للتقيد بالقوانين والتشريعات البيئية التي تحمي من الآثار السلبية للسيّاحة					
8	أبرزت التوظيف الجيد للموارد الطبيعية لخدمة المجتمع المحلي					
9	عملت على زيادة في المعرفة والبحث (دراسة هجرات الطيور والنباتات، البيئات الطبيعية، الكائنات الحية)					

رابعا: وضع السياحة البيئية:

- حسب رأيك / ما درجة فاعلية مقومات السياحة والسياحة البيئية في المواقع السياحية التالية:

الرقم	الموقع	ممتاز	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف
1	محمية العرين					
2	دوحة عراد					
3	جزر حوار					
4	خليج توبلي (محمية أشجار الغرم)					
5	قلعة البحرين					
6	بحيرة اللوزي					
7	شجرة الحياة					
8	شاطئ بلاج الجزائر					
9	موقع التخييم الصحراوي					
10	تلال عالي الأثرية					
11	موقع عين الحنينة					
12	سوق المنامة					
13	سباق الخيل والأبل (سباق القدرة)					
14	حلبة البحرين (الفورميلا 1)					
15	محمية الهيرات الشمالية/ مسار طريق اللؤلؤ					
16	منتزه عين عذاري					
17	مصانع الفخار					
18	منخفض وداي البحير					
19	مركز وبيت الجسرة					

- من وجهة نظرك/ أبرز المشكلات التي تواجه تنمية السّياحة البيئية في المملكة.

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعًا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الافتقار للخطط التطويرية لدى الجهات العاملة في القطاع السّياحي					
2	قلة التدريب للكوادر العاملة في المجال السّياحي					
3	غياب استراتيجية وطنية سياحية					
4	عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة الفاعلة في العملية السّياحية					
5	تدني مساهمة الإعلام السّياحي					
6	عدم توفر قاعدة بيانات سياحية متكاملة					
7	استنزاف الموارد الطبيعية					
8	تدهور التنوع الحيوي (الموائل الطبيعية، التنوع النباتي، التنوع الحيواني)					
9	ارتفاع مستوى التلوث البيئي					
10	تدني مستويات النظافة في المواقع السّياحية					
11	ضعف البنية التحتية الأساسية (الكهرباء/ المياه/ شبكة الصرف الصحي/ شبكات الاتصالات/..) في المواقع السّياحية					
12	انعدام عناصر الخدمات السّياحية في محيط المواقع السّياحية (مطاعم/ مقاهي/ تسوق/ مرافق صحية/نقطة أمنية/.....).					
13	نقص في مراكز (استقبال السيّاح /إرشاد سياحي)					
14	عدم توفر وسائل ترفيه للسياح (جلسات استراحة/العاب أطفال/ملعب كره/ مسبح/.....)					
15	عدم الشعور بالراحة النفسية في الموقع السّياحي					
16	صعوبة الوصول لبعض المواقع السّياحية					

- ما مدى ممارستك للأنشطة السّياحية التالية.

الرقم	طبيعة النشاط	كثيرًا جدًا	كثيرًا	متوسط	قليل	قليل جدًا
1	التخييم الربيعي					
2	الترفيه في المحميات الطبيعية					
3	الاسترخاء في الجزر الطبيعية					
4	مراقبة الطيور وتصويرها					
5	التأمل والتنزه في الطبيعة					
6	الذهاب للمناطق الأثرية والتراثية					
7	الأنشطة البحرية (صيد السمك/الغوص/والغطس والسباحة)					
8	التسوق					
9	حضور المؤتمرات والمعارض السّياحية					
10	الأنشطة الرياضية (سباق السيارات/سباق القوارب الشراعية/سباق الإبل والخيول)					
11	الذهاب للفنادق والمنتجعات السّياحية					
12	التعرف على ثقافة المجتمع وتكوين الصداقات بين أفراده.					

- ماهي إقتراحاتك لتنشط السّياحة البيئية لزيادة عدد السياح في مملكة البحرين.

- برأيك/ ما درجة الاهتمام بنمط السّياحة البيئية مقارنة بالأنماط السياحية الأخرى؟
- ممتاز
- جيّد جدًا
- جيّد
- متوسط
- ضعيف

نموذج رقم (4) موجه لعينة جمهور السياح (باللغة الإنجليزية)

School of Environmental Studies and Research
Dear Sir/ Madam
The researcher studies "The natural and social components of the development of sustainable ecotourism in the Kingdom of Bahrain - "using GIS."
Please read this paragraph carefully and answer them carefully and objectively, knowing that your answer to this questionnaire will contribute to enriching scientific research, and that this information will be used for scientific research purposes only, thanking you for your good cooperation.

Firstly: Basic data:

- Gender: □Male □Female
- Professional status: □Retired □employee □entrepreneur □unemployed □housewife
- Social status □single □married □Another
- Age: □Under 18 □19-35 □36- 50 □ 51-65 □older than 66
- Nationality: □Bahraini □GCC citizen □Arab □Expatriate
- Educational level: □less than secondary □ secondary □graduate
- Average income in Bahraini dinars: □ less than 400 □from 401-800 □801-1200 □more than 1201 □ no income
- Preferred Cruise Type: □Individual Trip □Group Trip □Organized Family/Friends Trip

Secondly: tourism potential.

- In your opinion, what is the degree to which the natural element that comes in the development of sustainable ecotourism contributes.

figure	Item	Excellent	Very good.	good	medium	weak
1	The geographical location					
2	Climate					
3	Wild life					
4	Terrain					
5	Nature Reserves					
6	Spring water and groundwater					
7	Natural Islands					

- **In your opinion, what is the degree to which the following social element contributes to the development of sustainable ecotourism?**

figure	Item	Excel lent	Very good.	good	medium	weak
1	Infrastructure (electricity/water/communications) Transportation/roads... etc.)					
2	Health services					
3	Community culture (environmental/tourism)					
4	Tourism strategic plans					
5	Tourism Security Services					
6	Superstructure (human resources/hotels) Restaurants/resorts and parks... Etc.).					
7	Diversity of cultural heritage					
8	Educational services that develop environmental and tourism awareness					
9	All-inclusive tourist flags					

Thirdly: the development of ecotourism.

- **Your opinion on the role of ecotourism in achieving development on the economic side of the Kingdom:**

figure	content	stron gly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	don't agree very much.
1	Provided new jobs for community members					
2	Contributed to the needs of the population through the development of public infrastructure (basic services, tourist sites)					
3	Helped diversify the kingdom's sources of income					
4	Attracting foreign investments (currencies) to the Kingdom					
5	There are opportunities for community members to set up tourism projects in their areas					
6	Worked to promote domestic tourism among members of the community					
7	It has a role to play in developing traditional industries in the Kingdom.					

- **Your opinion on the role of ecotourism in achieving development on the social and cultural aspect of the Kingdom:**

figure	content	strongly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	Strongly don't agree
1	Contributed to improving the standard of living of the population in the Kingdom					
2	Tourism has strengthened Bahraini society's openness to the cultures of expatriate peoples, such as positive languages and skills.					
3	There is a greater interest in the heritage (natural, archaeological) of society					
4	Ecotourism has played a role in highlighting the customs and traditions of society					
5	Ecotourism has provided recreation opportunities for residents in their surroundings					
6	Tourism has contributed to positive social changes in society					
7	Ecotourism plays a role in the development of educational institutions					
8	Opportunities have been given for the participation of residents in the planning of the kingdom's tourism field.					

- **Your opinion on the role of ecotourism in achieving development in the environmental aspect of the Kingdom:**

figure	Phrase content	strongly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	Strongly don't agree
1	Contributed to the dissemination of environmental culture among members of the community					
2	Worked to improve the field of waste recycling of all kinds					
3	I worked on developing programs to protect the environment from attrition.					
4	Contributed to the elimination of environmental pollution					
5	Contributing to the protection and rehabilitation of nature's resources					
6	Community members receive promotional materials urging them to maintain the environment that fosters tourism					
7	Ecotourism has supported compliance with environmental laws and legislation that protect against the negative effects of tourism					
8	Highlighted the good recruitment of natural resources to serve the community					
9	Worked on an increase in the number of people and research (study of migrations of birds and plants, natural environments, living organisms)					

Fourthly: The status of ecotourism:

- **In your opinion / What is the effectiveness of the ingredients of tourism and ecotourism** in the following **tourist sites:**

figure	Site	Excel lent	Very good.	goo d	mediu m	weak
1	Al, Arin Reserve					
2	Doha Arad					
3	Hawar Islands					
4	Tobley Bay (Crimean Tree Reserve)					
5	Bahrain Castle					
6	Lozi Lake					
7	Tree of Life					
8	Al Jazair Public Beach					
9	Desert camping site					
10	High Hills Archaeological					
11	Ain Al, Haneyneh Website					
12	Manama Market					
13	Horse and Camel Racing (Power Race)					
14	Bahrain Circuit (Formula 1)					
15	Northern Herat Reserve/ Pearl Road Path					
16	Ain Athari Park					
17	Pottery factories					
18	Low and day lake.					
19	Al, Jisra Center and House					

- **From your point of view/ the most prominent problems facing the development of ecotourism in the Kingdom.**

figure	content	strongly agree.	agree	agree to some extent	don't agree.	Strongly don't agree
1	Lack of development plans among those working in the tourism sector					
2	Lack of training for tourism-based resources					
3	Absence of national tourism strategy					
4	Reluctance of members of the community to actively participate in the tourism process					
5	Low contribution of tourism media					
6	Lack of an integrated tourist database					
7	Depletion of natural resources					
8	Biodiversity degradation (natural habitats, plant diversity, animal diversity)					
9	High level of environmental pollution					
10	Low levels of cleanliness in tourist sites					
11	Poor basic infrastructure (electricity/water/sewage system/telecommunications networks/.....) in tourist sites					
12	Lack of tourist service personnel in the vicinity of tourist sites (restaurants/cafes/shopping/health facilities/security point/.....) .					
13	Shortage of centers (reception of tourist guides)					
14	Lack of entertainment for the tourists (rest sessions/children's games/playground/swimming pool/.....)					
15	Not feeling psychologically comfortable in the tourist site					
16	Difficulty accessing some tourist sites					

- **How well do you practice the following tourist activities?**

figure	Nature of activity	Too much.	very much	medium	A little	Very little.
1	Spring camping					
2	Recreation in nature reserves					
3	Relax in natural islands					
4	Bird watching and photography					
5	Meditation and hiking in nature					
6	Going to archaeological and heritage areas					
7	Marine activities (fishing/diving/snorkeling and swimming)					
8	Shopping					
9	Attending tourism conferences and exhibitions					
10	Sports activities (motor racing/sailing/wet and horse racing)					
11	Go to hotels and resorts					
12	Learn about the culture of society and form charity among its members.					

- **What are your suggestions for activating ecotourism to increase the number of tourists in the Kingdom of Bahrain?**

What do you think is the degree of interest in ecotourism compared to other tourist styles?

- Excellent
- Very good.
- good
- medium
- weak

ملحق رقم (2) أسماء محكمين استبانات الدراسة

الرقم	الاسم	المؤسسة	التخصص
1	د. حاتم أحمد عبد المنعم	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	علم اجتماع
2	د. محمد كامل	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	تنوع حيوي
3	أ.د. أحمد مصطفى العتيق	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	علم نفس
4	د. ضرار أحمد محمود العبابنه	وزارة التربية والتعليم الأردنية	مناهج وأساليب تدريس الجغرافية
5	د. زياد سليمان العبيسات	المركز الوطني الأردني لتطوير المناهج	جغرافية / سياحة
6	د. حابس سليمان سماوي	جامعة البحرين	جغرافية سياحة
7	د. أحمد فخري هاني	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	علم نفس البيئي
8	د. دينا جمال	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	علم اجتماع
9	د. مارينا وجيه	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	العلوم الأساسية والبيولوجية
10	د. الشيماء بدر عامر	جامعة عين شمس/كلية الدراسات والبحوث البيئية	علم نفس

expert samples, to indicate that it is one of the most interesting activities, compared to environmental tourism patterns in particular.

An integrated environmental assessment of ecotourism has also been carried out in the Kingdom of Bahrain, in which the forces of pressure on tourism and the resulting pressures on the environment and the degree to which the state of the environment affects tourism have been identified and addressed the effects of tourism on the environment and the legal and community responses to those effects. A strategy for sustainable ecotourism has also been proposed, in accordance with severalitems: development and raising the level of knowledge and community awareness towards ecotourism, development and development of the management of nature reserves electronic system to manage the tourism sector, tourism marketing department, development and development of heritage tourism sites in the Kingdom, economic and social development of the community, improvement of environmental tourism activities and services in the Kingdom.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the exploitation of some islands in tourism activities and their development of tourist attractions further, and work to establish bridges to link them with the mother island "Bahrain", and from the islands and reserves of Mushtan Island and Hawar Islands, which have a promising tourism future, the need to plan integratively at the level National and local according to the requirements, work on coordination and reduce overlap in tasks and specialties and support coordination and cooperation of decision makers in the higher authorities of theKingdom. It also recommended work on the preparation and implementation of action programmes to address the negative environmental impacts on ecotourism and resources for marine and land life due to climate changes that threaten its survival and sustainability. Attention to vegetation and preventing its degradation in the Kingdom, due to its role in achieving the environmental balance of the climate that the Kingdom is characterized by its heat in the summer, as well as the aesthetic role that contributes to relaxation and meditation and work to increase afforestation and industrial lakes.

related to the subject of the study, and in order to achieve the objectives of the currentstudy.

The Integrated **Assessment Model and indicators** of the environmental impacts of the tourism sector, consisting of driving **forces** and **pressures,** state, **impacts, responses,** and **SWOT analysis matrix** have been used to assess the status of ecotourism, which is concerned with internal and external factors in the implementation of sustainable tourism, which includes: internal strengths **strengths,** internal **weaknesses,** opportunities, and expected **threats. Threats,**with regard to the external environment.

The results of the field study, the most prominent of which was the following: geographical location came first in terms of its effectiveness, for the three samples of the public, experts and tourist offices, and the overall average of the variable as a whole was 3.47 and a standard deviation of 0.0 98.This demonstrates the importance of geographical location as one of the components of ecotourism for the natural element, while the natural islands came second among the three samples of the public, experts and tourist offices, and this indicates the importance of natural islands to demonstrate the effectiveness of the contribution of the natural element to the development of sustainable ecotourism. Eyes and groundwater also ranked last for the three samples of the public, experts and tourist offices, to indicate that these tourist sites are not effective in contributing to the development of ecotourism according to the sample's opinions.

Infrastructure ranked first among the three samples of the public, experts and tourism offices, which is to indicate that the infrastructure is one of the most important pillars of the human "social" element in the development of sustainable ecotourism in the Kingdom of Bahrain.

The study also showed that (investments, foreign currencies) of the Kingdom was an attraction to all samples of the study, to indicate the positive effects of investments, which have an important role in ecotourism and development in the economic aspect of the Kingdom, while the role of tourism in promoting the openness of Bahraini society to the cultures of expatriate peoples, such as positive languages and skills" in the first place in the study samples, so as to indicate that ecotourism has an important and real role in promoting culture and access to development in the social and cultural style of the members of society in the Kingdom. The factor of giving opportunities for the participation of the population in the planning of the tourism field in the Kingdom also came in the last place in the sample of the public and the sample of experts, to indicate the weakness of community participation in the planning of the tourism field in the Kingdom. **The study also showed** that shopping was the first for tourism activities and future tourist patterns that see members of the public and

Summary

Ecotourism is one of the most important types and tourism activities produced in the world, because of its ingredients that have made it top of the list of tourist patterns, as it is a clean tourism that directly contributes to the preservation of natural sites and their survival in an environmentally sustainable state, and to invest them optimally for the communities and parties contributing to the tourism process for great benefit and profit. The importance of ecotourism, as it has a positive impact on many aspects, including economic, social, cultural and environmental aspects, lies through sustainable development, enhanced rates of economic growth, higher income levels and increased community revenues, as well as an important basis for preserving the physical and moral cultural heritage of society, where tourism is generally seen as a bridge between peoples and their civilizations and the achievement of openness and dialogue between different cultures and human races.

The study aims to highlight the Kingdom of Bahrain and identify the most important elements of attracting natural, social and various tourism activities such as nature reserves, coasts and natural islands, which contribute to the development of the ecotourism sector,as well as archaeological sites and cultural diversity of the community that characterized the Kingdom, which provides tourists with ample space to practice activities and events related to environmental tourism. It also sought to identify the general background and trends in the ecotourism sector in Bahrain, to determine the appropriateness of services with the infrastructure supporting the activity of ecotourism, to identify the challenges facing environmental tourism development, to assess the situation of ecotourism in the Kingdom of Bahrain and to reveal the kingdom's trends towards the sustainability of natural ingredients to follow the mechanisms of promoting ecotourism in the Kingdom, especially the trend towards ecotourism and highlight the role of GIS technologies in addressing the subject of ecotourism.

The integrated curriculum has also been **used:** a method based on the association and integration of what is between the theoretical scientific framework of research, the practical practical reality of the study area and the **descriptive analytical approach (theoretical axis):** is an organized scientific method adopted by the researcher to study a particular phenomenon as it actually exists, and begins to analyze it accurately in order to reach specific purposes of a phenomenon, to achieve the objectives of the study. The historical **approach** was also used to collect information and facts and describe, analyse andinterpret past facts, in order to discover generalizations that help to understand the present and predict future proposals. The main tools for collecting data and information directly

Abstract

The study aimed to identify the natural and social features available in Bahrain and to contribute to the development of its ecotourism sector. It also sought to identify the general background and trends in the ecotourism sector in Bahrain and to identify the appropriateness and availability of tourist services for tourists. It also identified the problems facing the ecotourism sector in Bahrain and revealed the Kingdom's trends towards the sustainability of natural components, in particular the trend towards ecotourism and the role of GIS techniques in the subject of ecotourism.

The integrated approach was also used: This approach is based on the linkage and complementarity between the theoretical scientific framework of research, the practical and applied reality of the study area and the **Descriptive Analytical Approach** (theoretical Study): **The historical approach** has been used to collect, analyses and interpret the facts of the past, in order to discover generalizations that help to understand the present and predict future proposals. **The fundamentalist approach** has also been used with a view to addressing the fundamental rules that affect the exploitation of natural resources. (Social) for eco-tourism in the Kingdom. The resolution tool, which is one of the main tools for the collection of data and information of direct relevance to the subject matter of the study, has also been used to achieve the objectives of the current study.

The study produced the following findings: The overall average contribution of the following natural component to sustainable ecotourism development as a whole is 3.47 and a standard deviation (0.98) to study the natural and social components of sustainable ecotourism development in the Kingdom of Bahrain by applying the sample to the public.

The study also showed that the overall average contribution of the following natural component to sustainable ecotourism development as a whole was 3.3 and a standard deviation (0.75) to study the natural and social components of sustainable ecotourism development in the Kingdom of Bahrain by applying the sample of experts.

The study also showed that the overall average contribution of the following natural component to sustainable ecotourism development as a whole was 2.78 and a standard deviation (0.87) to study the natural and social components of sustainable ecotourism development in the Kingdom of Bahrain by applying the sample of offices.

The study Recommended that Showed in several recommendations: The need for strong coordination of tourism initiatives to promote nature-based tourism in the Kingdom, and the need to integrate the concept of ecotourism as a pillar of future tourism planning, and the need to seek to educate tourists about the importance of tourism venues and to preserve them with a view to ensuring their future effectiveness, should highlight the tourism sector as a value-added sector of the world economy, which plays a pivotal role in achieving sustainable development.

MATURAL AND SOCIAL CHARACTERISTICS FOR THE DEVELOPMENT OF SUSTAINABLE ECOTOURISM IN THE KINGDOM OF BAHRAIN STUDY USING GEOGRAPHICAL INFORMATION SYSTEMS (GIS)

Submitted By
Fatima Abdel Reda Abdel Aziz Nasser Mohamed
License of Arts, Geography, Faculty of Arts,Beirut Arabic University, 2000
Master of Arts, Geography, Faculty of Arts,Beirut Arabic University, 2009

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Doctor of Philosophy Degree
In
Environmental Sciences
Department of Environmental Humanities
Under The Supervision of:

1-Prof. Dr. Mostafa Ibrahim Awad
Prof. of Anthropology & Sociology, Department of Environmental Humanities- Faculty of Graduate Studies & Environmental Research
Ain Shams University

2-Prof. Dr. Naga Abdel Hameed Abo El Neel (Did)
Prof. of Human Geography & Head of Department of Geography
Faculty of Arts
Ain Shams University

3-Prof./ Anwar Sheikhuddin Abdo
Ex- Prof. of Geography & Environmental Studies
Arabian galf University

2022

APPROVAL SHEET

MATURAL AND SOCIAL CHARACTERISTICS FOR THE DEVELOPMENT OF SUSTAINABLE ECOTOURISM IN THE KINGDOM OF BAHRAIN STUDY USING GEOGRAPHICAL INFORMATION SYSTEMS (GIS)

Submitted By

Fatema Abdulredha Abdulaziz Naser Mohamed

License of Arts, Geography, Faculty of Arts,Beirut Arabic University, 2000

Master of Arts, Geography, Faculty of Arts,Beirut Arabic University, 2009

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Doctor of Philosophy Degree
In
Environmental Sciences
Department of Environmental Humanities

This thesis was discussed and approved by:

The Committee — Signature

1-Prof. Dr. Mostafa Ibrahim Awad

Prof. of Anthropology & Sociology, Department of Environmental Humanities- Faculty of Graduate Studies & Environmental Research
Ain Shams University

2-Prof. Dr. Mohamed Sayed Ahmed

Prof. of Sociology
Higher Institute of Social Work - Cairo

3-Prof. Dr. Seham Mohamed Hashem

Prof. of Geography
Faculty of Women
Ain Shams University

2022

MATURAL AND SOCIAL CHARACTERISTICS FOR THE DEVELOPMENT OF SUSTAINABLE ECOTOURISM IN THE KINGDOM OF BAHRAIN STUDY USING GEOGRAPHICAL INFORMATION SYSTEMS (GIS)

Submitted By
Fatima Abdel Reda Abdel Aziz Nasser Mohamed
License of Arts, Geography, Faculty of Arts,Beirut Arabic University, 2000
Master of Arts, Geography, Faculty of Arts,Beirut Arabic University, 2009

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment
Of
The Requirement for the Doctor of Philosophy Degree
In
Environmental Sciences

Department of Environmental Humanities
Faculty of Graduate Studies & Environmental Research
Ain Shams University

2021